

كتاب الأطلال رقم ٣٩

صلاح عيسى



حكايا من فلسطين

لسمو الكتاب بالرحمة والوفاء









# كتاب الأهالي

رقم ٣٩ / فبراير ١٩٩٢

DL



## الأمين العام : خالد محي الدين رئيس مجلس الإدارة : لطفى واكد

مجلس التحرير : د. ابراهيم سعد الدين / ابوسيف يوسف / حسين عبد  
الرازق / د. عبد العظيم انيس / عبد الغفار شكر / د. محمد احمد خلف الله  
الإدارة والتحرير : ٢٣ شارع عبد الخالق ثروت شقة ١٨ القاهرة ج. م .  
ترسل جميع المراسلات باسم رئيس التحرير  
الإعلانات : يتفق بشأنها مع الإدارة  
الأعداد السابقة : توجد نسخ محدودة من الأعداد السابقة من السلسلة  
ترسل لمن يطلبها خارج القاهرة او خارج جمهورية مصر العربية بالبريد  
المسجل ويحسب سعر الكتاب على اساس ان الجنيه يعادل ( دولار )  
امريكي ويضاف جنيه مصري داخل مصر على ثمن الكتاب نفقات البريد كما  
يضاف « دولار » واحد خارجها الى الثمن وتحول اثمان الكتاب بحوالة  
بريدية باسم الاهالى .

---

**كتاب الاهالى سلسلة كتب شهرية تصدرها جريدة الاهالى -**  
**حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى - مصر**

---

اما وقد صممت مدافع الامة عن الدفاع .. وحول العدوانير ان مدافعه الى جبهة الوعى والانتماء فقد  
كان لابد وان يصدر كتاب الاهالى ليكون بعض جهدنا المتواضع فى المعركة التى تدور على جبهة العقل  
ليساهم فى اعادة بناء الجسور المنهارة بين الطليعة والشعب وبين المواطن والوطن وبين الوطن والامة  
وبين هؤلاء جميعا والكون الذى نعيش فيه .  
ولاننا نعيش فى عصر ثورة الاتصالات الذى يؤدى تدفق معلوماته الى تشوش فى اليقين فان حاجتنا الى  
العودة للتبشير بالبيدييات واعادة احياء الذاكرة الوطنية لاتقل عن حاجتنا الى التعمق الذى يحيى  
اليقين لا الذى يشوش عليه .  
واذا كان منطق الحركة السياسية اليومية يحتفل المساومة والوسطية فان جوهر دور اليسار على  
صعيد الوعى والانتماء هو الهدم والبناء ذلك ان الامر هنا امر تكوين وتأسيس يتجاوز ضرورات الحاضر  
وقيوده الى افاق المستقبل واحلامه .



# كتاب الأمل

ثقافة الهدم والبناء

رئيس التحرير: صلاح عيسى  
سكرتير التحرير: د. أحمد الحصري

◆ الآراء الواردة في كتب السلسلة لا تعبر بالضرورة عن رأي التجمع ◆

يقبل كتاب الأمل نشر جميع الكتب المؤلفة والمترجمة التي يرغب أصحابها في نشرها طالما تخدم الهدف من إصداره ويقبل التبرعات والهبات التي يقدمها المهتمون بنشر الثقافة والراغبون في تحمل جزء من نفقات إصداره بهدف تخفيض سعر بيعه للجماهير ويشير إلى ذلك إذا طلب صاحب الشأن





صلاح عيسى

- ولد في أكتوبر ١٩٣٩ بقرية «بشلا» إحدى قرى محافظة الدقهلية بمصر.
- حصل على بكالوريوس في الخدمة الاجتماعية عام ١٩٦١، وعمل لمدة خمس سنوات، رئيساً لعدد من الوحدات الاجتماعية في قرى محافظة القليوبية، إلى أن فصل من عمله عام ١٩٦٦، بسبب آرائه السياسية.
- اعتقل لأول مرة في أكتوبر ١٩٦٦، بسبب سلسلة مقالات كتبها في مجلة «الحرية» اللبنانية، وأعيد اعتقاله في مارس ١٩٦٨، وقبض عليه فيما بعد على ذمة قضايا لم تقدم للمحاكمة في سنوات ١٩٧٥، و١٩٨١، وكان بين الذين قبض عليهم في حملة سبتمبر ١٩٨١.
- بدأ ينشر مقالاته في الصحف عام ١٩٥٦، ومنذ ١٩٦٢ بدأ ينشر كتاباته في الصحف المصرية والعربية بانتظام، وفي عام ١٩٧١ عمل بجريدة «الجمهورية» إلى أن فصل منها عام ١٩٧٧، أثناء هروبه من مطاردة الشرطة بسبب اتهامه بالمشاركة في التحريض على انتفاضة الطعام في ١٨ و ١٩ يناير، وظل مقيلاً منها لمدة عشر سنوات.
- شارك في تأسيس الإصدار الثاني لجريدة «الأهالي» عام ١٩٨٢، ثم أصبح مديراً لتحريرها عام ١٩٨٦، إلى أن استقال في مايو ١٩٨٨، وشارك في تأسيس ورأس تحرير «الثقافة الوطنية» - ١٩٨٠ - و«كتاب الأهالي» (١٩٨٣) و«الصحفيون» و«اليسار» (١٩٩٠).
- صدر له ١٢ كتاباً في التاريخ والفكر السياسي والاجتماعي، والأدب، وله تحت الطبع ١٠ كتب أخرى.





صلاح عيسى

962.04

عيسى

ح

حكايات  
من دفتر الوطن

كتاب الأهالي ٣٩ - يناير ١٩٩٢



## حكايات من دفتر الوطن ، صلاح عيسى

كتاب الأهالي / رقم ٣٩ / يناير ١٩٩٢

© الطبعة الثانية ، ١٩٩٢ جميع حقوق النشر محفوظة .

© الطبعة الأولى ، ١٩٧٣

الغلاف : يوسف شاكر

الخطوط : حامد العريضي

التسيق الداخلي : صلاح عيسى

الفواصل : تصميم حلمي التولي

عازف الربابة : من رسوم « وصف مصر »

الناشر : كتاب الأهالي

حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي

٢٣ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة

ت : ٣٩٢٢٣٠٦ - ٣٩٢٢٤٠٨ - ٣٩٣٩١١٤

فاكس : ٣٩٠٠٤١٢

الجمع التصويري والتجهيز : دار المستقبل العربي

الطباعة : مطابع شركة الأمل للطباعة والنشر

« إخوان مورفلي سابقا »



جئت يا مصرُ  
وجاء معي تعبُ  
إن الهوى تعبُ  
وسهادٌ موجعُ  
خلته هارباً مني  
ولا هربُ .  
صرت نجم الحبِّ  
أحصى إذا أحصين  
في الظلمة الشهبُ  
قسماً بالمبدع سبياً  
يا حبيبي  
إنك السببُ



الأخوين رحباني - فيروز







---

إلى مصر  
قضائي الذي أعانقه  
وقدري الذي أحضنه  
وأين يهرب المريد وشوقه قضاؤه .. وقلبه قدره  
« صلاح عيسى »





## إن الهوي تعب

صدرت الطبعة الأولى من بعض فصول هذا الكتاب بعنوان « حكايات من مصر » ، عن دار الوطن العربي ببيروت عام ١٩٧٣ ، ورغم نفاذ تلك الطبعة منذ سنوات طويلة ، وإلحاح بعض الكرام من القارئ والناشرين على إعادة طبعها ورغبتي في ذلك ، فقد ظلت متردداً في الإستجابة إلى طلبهم ، وفي ظني أنني سأجد وقتاً براحاً ، يمكنني من إعادة النظر في فصوله ، التي تحكمت فيها — وخاصة من حيث المساحة — ضرورات النشر الصحفي ، فأضيف إليها ما قد أكون قد قرأته أو حققته من معلومات تتعلق بحكاياتها من ناحية ، وأساساً ، لكي أكتب بقية الحكايات التي لم أكن قد كتبتها حين صدرت طبعته الأولى ، ليتاح لي أن أضيفها إلى فصول هذه الطبعة ، وارتبها جميعاً في سياق تاريخي واحد ، ليكون الكتاب — كما حلمت — أقرب ما يكون إلى صورة للوطن ، تغري الحنين ، بالقراءة في تاريخه ، وبالتطرق في عشقه ، كما أغرتني .



وأكذب لو قلت أنني أضعت كل تلك السنوات دون أن أسعي إلى حلمي .. لكن الدروب تفرغت أمام أقدامى المتعبة ، فاندفعت اليها دون ترو ، شأن المرئدين الذين تقودهم قلوبهم ، وبدلاً من أن أركز على انتهاء مشروع تلك الحكايات ، أغرتني طقوس أخرى للصلاة في معبد المحبوب ، فظللت بين يوليو ( حزيران ) ١٩٧٢ ومارس ( آذار ) ١٩٧٥ ، أكتب يومياً على صفحات جريدة « الجمهورية » القاهرية — زاوية بعنوان « هوامش » ، كانت تنويعاً أخرى على مشروع هذه الحكايات ، إذ كانت تلتقط ومضات تاريخية قصيرة ومركزة ومكثفة ، تهرق بسرعة ، ولكنها لا تنطفئ قبل أن تضئ عقل من يقرأها — بوعى — بكل دلالات عصرها ... وقد جذبني إليها ، أنها كانت تصل يومياً ، إلى قارئ الصحيفة اليومية ... الواسع المدى كألوان الطيف ، في حقبة السبعينيات التي كانت محاولات مسح الذاكرة ، الوطنية تجرى خلالها بصورة مكثفة .

و ذات صباح من مارس ( آذار ) عام ١٩٧٥ — وبعد ثلاثة أعوام من العناء — توقفت هوامش المقريري ، لأسباب رويتها بالتفصيل في مقدمة الكتاب الذي يحمل اسمها . وفيما بعد جمعت القسم الأول منها ، في كتاب صدر بعنوان « هوامش المقريري » وهو الاسم المستعار الذي كنت أوقعها به — يضم ١٨٠ أقصوصة تتوزع على مساحة زمنية تبدأ بالعصر الأموي ، وتنتهي بثورة ١٩١٩ .. واعتبرته جزءاً ثانياً من « حكايات من مصر » ، وآمل أن أستطيع جمع ما نشرته من « هوامش » أخرى تتناول تاريخ ما بين الثورتين [ ١٩١٩ — ١٩٥٢ ] ، ليضمها جزءاً آخر من « هوامش المقريري » .

و ذات صباح آخر من عام ١٩٧٧ ، فصلت من عملي في جريدة « الجمهورية » ، وهو الفصل الذي استمر عشر سنوات كاملة ، واغتراني قرار الفصل من العمل ، والتحرر من قيود النشر في الصحف والمجلات ، على التجديد — والتמיד — في طقوس صلواتي ، فبعد الصلاة الحافظة التي كانت الهوامش نموذجاً لها ، والصلاة القصيرة التي كانت « حكايات من مصر » مثلاً من أمثلتها ، بدأت أكتب ، حكايات طويلة ، فانتقلت إلى صلوات الرهبان والنسك والزاهدين ، باعتبارها المتاح للمفصولين من العمل ، والممنوعين من الكتابة .

و كنت قد بدأت تجربة هذا اللون في عام ١٩٧٤ ، فكتبت « مغامرات اسرائيلية في قلب القاهرة » — وهي تتناول قصة « فضيحة لافون » الشهيرة في تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية الاسرائيلية — ونشرتها سلسلة على صفحات « الجمهورية » ..

وفي عام ١٩٧٥ ، كتبت « أفون وبنادق » ، — وهي تتناول ظاهرة العنف الجنائي والسياسي ، الذي ساد في مصر خلال الأربعينيات — وقد نشرتها خلال عام ١٩٧٩ على صفحات مجلة ٢٣ يوليو التي كانت تصدر — أيامها — في لندن .

وفي عام ١٩٧٧ ، وابان الشهور التي كنت هارباً خلالها من مطاردة الشرطة ، بسبب



اتهامي بالمشاركة في التحريض على انتفاضة ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ ، كتبت « البرنسية والأفندي » — وهي حكاية تروي قصة الغرام الفاجع الذي جمع بين « البرنسية فتحة أصغر شقيقات » الملك فاروق « الأول ، آخر ملوك مصر ، « ورياض أفندي غالي » السكرتير الثاني بالسفارة المصرية بمارسيليا آنذاك .

وفي عام ١٩٧٩ ، وافقت « دار الفتى العربي » — وهي دار نشر فلسطينية تحوز فضل الريادة في تجديد أدب الكتابة للأطفال والفتيان — على مشروع كنت قد قدمته لها — بناء على طلبها — لاستكمال وإصدار مشروع هذه الحكايات ، فدعيتني إلى الانضمام إلى أسرة تحريرها لكي أشرف على تنفيذه ، فظلت عامين أكتب وأخطط وأحاول استثارة حماس الأدباء والمؤرخين ، لتجربة كتابة التاريخ ، بهذا الشكل غير الشائع في أنواع الكتابة الأدبية والتاريخية ، ومع أنني وجدت صعوبة في اغراء غيري من الكتاب بالمغامرة في تجريب هذا الشكل للكتابة ، ووجدت عقبات في استمرار عملي بالدار ، لأسباب تتعلق بتدهور العلاقات المصرية الفلسطينية آنذاك ، إلا أنني أنجزت خلال العامين اللذين قضيتهما في دار « الفتى العربي » كتابي « الخائن يخونه الله » — الذي يروي قصة الخونة الثلاثة الذين سلموا الوطن العربي للسلطان العثماني سليم الأول ، وقد طبع في عام ١٩٨٣ ، وصدر بعنوان « رجال مرج دابق » — كما اشتركت مع صديقي الروائي « جميل عطية » ، في تأليف كتاب « أربعة وجوه لوعد باطل » — وهو يروي قصة صدور وعد بلفور .. وقد نشر مسلسلاً على صفحات جريدة الوطن الكويتية في ذكرى مرور سبعين عاماً على صدور الوعد في نوفمبر « تشرين الثاني » ١٩٨٧ .

وفي مايو ( أيار ) عام ١٩٨٨ ، وبعد ست سنوات من العمل بين أسرة تحرير جريدة الأهالي ، قررت أن أستقيل ، ، وأن اتفرغ نهائياً لأحلامي ، وأن أعود لكتبي ومكتبي وإبحائي ودراساتي ، وقبلت أن أشرف على تحرير هذه السلسلة — كتاب الأهالي — لأتخفف من عبء العمل اليومي ، وأوجه ما بقي من طاقتي إلى مخاطبة الغد ، والمشاركة في تأسيس المستقبل بما استطيعه من جهد .

لكن هذه الحكايات ، ظلت كالحب الأول ، لا يستطيع المرء أن ينسي ذكرياته ، أو يمنع نفسه من العودة إليه ، اذ لم تغنيني الصلاة الخاطفة أو صلاة النساك ، عن العودة إلى تلك الحكايات ، بين حين وآخر ، فكتبت ونشرت خمسة فصول جديدة ، هي « الموت على تل العقارب » و « رفعت العلم ياعبد الحكم » و « مصرع مأمور البداري » و « جامعة بحديقة وزهور ودستور يا أفندينا »<sup>(١)</sup> و « العجوز والثورة » .

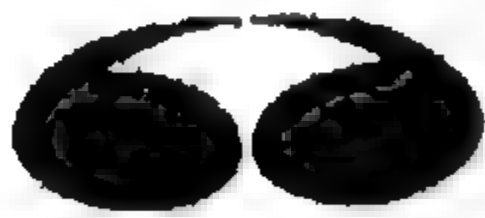
وبدأت — في صيف ١٩٨٨ — بإعداد هذه الطبعة من « حكايات من مصر » فإذا بي ، أغرق فيها شهوراً ، وأعيد كتابة بعض فصولها من الأساس ، وأضيف إلى بعضها الآخر ، ما كشفت عنه الدراسات التي صدرت بعد صدور الطبعة الأولى ، وأعمق بعض ما وجدته



هشام أفكاري ، . وأصلح ما وجدته — بعد تقدم العمر — ركافة في أسلوب ، وأضيف ما وجدته مما نشرته من حكايات لم تدركها الطبعة الأولى ، وعندما انتهت وجدت بين يدي كتاباً جديداً ليس هو الطبعة الأولى ، وليس مُنبت الصلة بها ، فقررت تغيير عنوانه ، إلى « حكايات من دفتر الوطن » لاستعيد حريتي ، وأحقق حلمي ، في أن أروي عن الوطن في مفهومه الأكبر والأوسع مدى ، وأحكي عن مصر وعن غيرها من أقطار الأمة العربية ، التي كانت ومازالت ، « في الدم والقربى ذوي رحم ، وفي التاريخ والأحزان اخوان » .

ولما كان الأمل في نشر هذه الحكايات من خلال سلسلة كتب شعبية أحد أسباب حماسي لكتابتها فقد رشحته للنشر بين إصدارات هذه السلسلة ، وقد اسعدني أن مجلس تحريرها قد وافق على الترشيح ومع أن الزمن الوغد كان قد غيّر كثيراً من الأشياء ، ومن بينها أن سلاسل الكتب الشهرية التي كنت أحلم بنشر هذا الكتاب بين إصداراتها كانت تباع على زمن الحلم بقروش ، فأصبحت الآن — بسبب التضخم — تباع بالجنيهات ، إلا أن ذلك لم يحرمني من بعض السعادة لأن جانباً من الحلم تحقق .

وكان من ملامح هذا الأمل كذلك ، أن تنقل هذه الحكايات ، قارئها ، إلى الزمن الذي جرت فيه حوادثها ، بكل ملامحه وشخصه ومبانيه ، وحوادثه وصحفه وفنونه ، وهو أمل لم تستطع أن تحققه الطبعة الأولى منه ، التي طبعت بعيداً عن إشرافي ، أما هذه الطبعة ، فقد حشدت لها كل ما أستطيع من مفردات الماضي الجميل والجليل ، ومن هنا كان ذلك العدد الكبير من الصور التاريخية النادرة ، لأبطال الزمان الذي ولّى ، بشراً وأماكن وحوادث ، التي أجهدي البحث عنها ، واسعدني أنها حققت جانباً من محاولتي لتخليق الماضي ، ليحيا من جديد بين عيون القارئ — وخاصة الشباب — فيعشقه ، لأنه ماضى الوطن الذي لا نملك إلا أن نحبه ، حاضراً وماضياً ومستقبلاً .



وليس لدى ماضيه ، إلى ما قبلته في مقدمة الطبعة الأولى سوى أن أؤكد فقط ، أن هذه الحكايات ليس فيها سطر واحد من الخيال ، أو عبارة واحدة لا تستند إلى مرجع أو مصدر سواء كان وثيقة ، أو صحيفة أو مذكرات أو دراسات وأبحاث ، فهو تاريخ يخضع لكل شروط حرفة التأريخ حتى أنني كنت أبحث أياماً عن حالة الجو في يوم وقوع حادثة ، أو عن وصف ملامح أحد أبطالها ، أما الجديد فيه ، فهو إعادة تخليق الحادثة ، اعتماداً على الدراما الطبيعية في وقائع التاريخ ، وذلك هو جانب الأدب فيه ... وهو جانب لا يلقي علميته كتاريخ وبالطبع فأنسى



مستول وحدي عن تفسيراتي لوقائع هذا التاريخ ، وإذا كنت أدين باعتذار لأحد ، فهو لمؤلفي عشرات الدراسات والأبحاث والمذكرات والتقارير والتحقيقات الصحفية الذين استفدت من اجتهادهم ، ووجدت أن اسناد أقوالهم إليهم ، يعطي الكتاب طابع الأبحاث الأكاديمية ، وهي الصفة التي وإن كانت تتوفر فيه ، إلا أنني ، من باب اجتذاب القارئ العام وخاصة الشباب إلى قراءته ، رأيت أن اتخفف من ذكرها ..



فإذا ما سئلت :

— لماذا جئت ؟

فسوف أنشد :

قسماً بالمبدع سيباً

يا حييبي ..

إنك السبب !

وإذا ما سئلت : هل لديك أقوال أخرى ؟

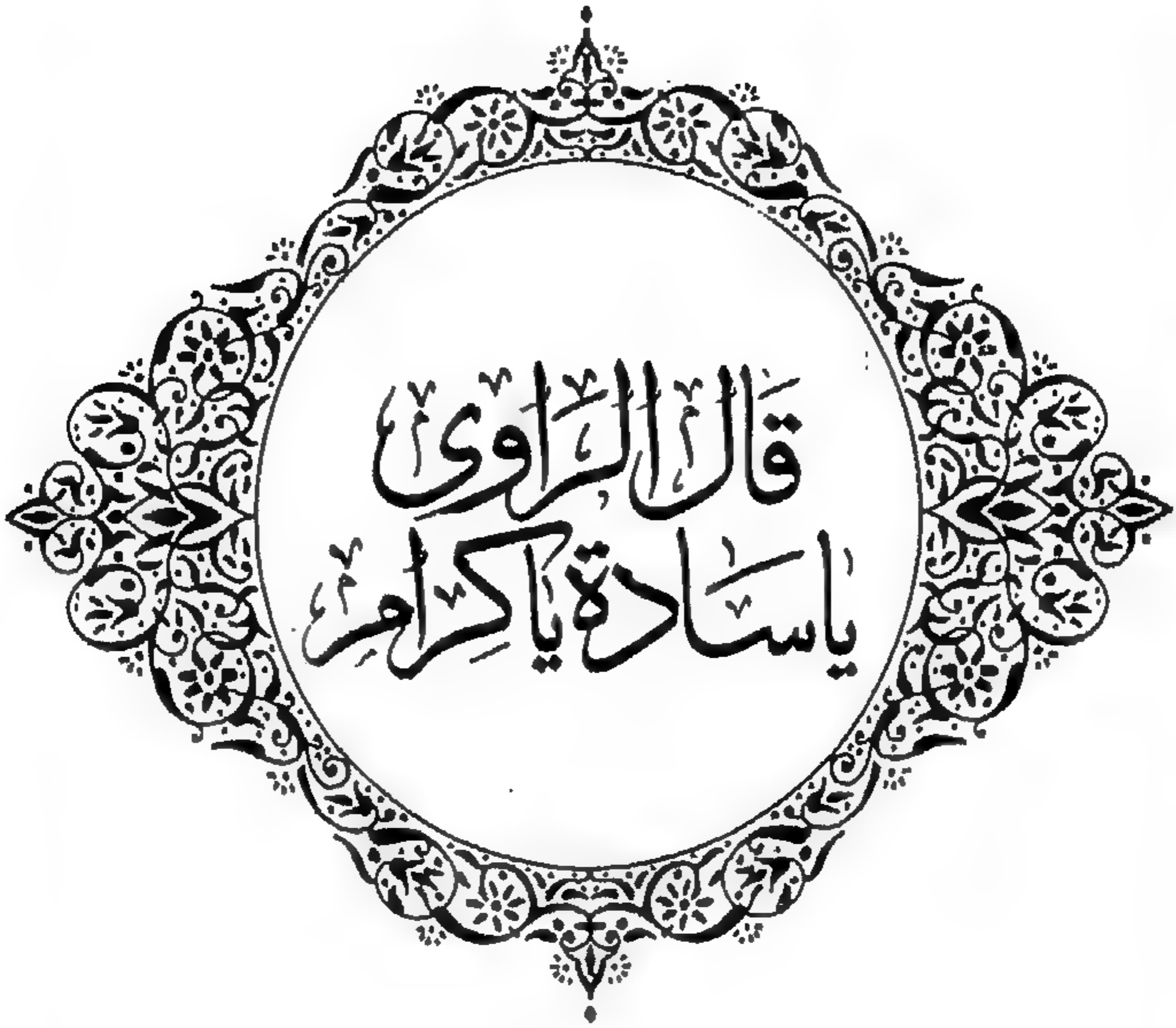
فسوف أرفع نسخة من هذا الكتاب ، إلى ذات المقام الذي رفعت إليه مشروعه الأول قبل عشرين عاماً ، وأقول : اكتمل القلب ، لكن الحب لم يكتمل .  
والجد للوطن الذي منحنا أفضل ما فينا حين علمنا أن نحبه

صلاح عيسى

مدينة الصحفيين — ٢٠ مايو ١٩٩٠

( ١ ) كان البحث عن هذا الفصل ، أحد أسباب تأخير صدور الكتاب ، إذ نشر في مجلة « الشباب » — التي كانت تصدرها منظمة الشباب الاشتراكي — في عدد ٧ فبراير ١٩٧٣ ، ولم أجدها بقسم الدوريات بدار الكتب ، كما لم أجدها نسخة لدى أحد ممن كانوا يعملون أو ينشرون بها . وكان الفصل قد نشر دون توقيع ، إذ كنت بين الدين فصلهم الاتحاد الاشتراكي من عضويته في حملة ٤ فبراير ١٩٧٣ الشهيرة ، فاستباحه عدد من الزملاء ، وأعادوا نشره بعد ذلك باسمائهم ، فنشر مرة في « روز اليوسف » ومرة أخرى في جريدة « الألباء » الكويتية .. وآمل ممن يعثر على النص المنشور أن يتكرم بإرساله إلي .





لهذه الحكايات حكاية :

كنت أصغر في العمر خمسة عشر عاماً وأقصر في الطول نصف متر ، وكان قلبي أخضر لم يزل ، أما ملاحي فكانت أقل جهامة ..

أيامها كنت أكره « ترومان » و « تشرشل » وأحتقر مدرس الجغرافيا و « بيفن » ، وأقرأ « أرسين لوين » و « طه حسين » و « المنفلوطي » وأحب أمي وخصص الانشاء وبنت الجيران ، أما كتب التاريخ فان كراهيتي لها دفعتني لقصص صورها وتعليقها على جدران غرفتي الناحلة .

كان كل شيء مُبهماً تماماً .. ولعلني كنت أبحث عن شيء أهبه كل مشاعري



وأحقق من خلال التوحد فيه عالم النشوات العليا ، وكانت أشواقى قد تكونت عبر طفولة أقل سعادة من المعتاد ، بقي منها آنذاك ذكريات باهتة عن كتب تروي عذاب المجاهدين الأوائل ، ومصارع الشهداء ، وصبر الصحابة والأنبياء .. وحكاية « محمد بن أبي بكر الصديق » الذي قتله « معاوية بن جندب » ، ومنع عنه الماء ، وجره من اقدامه وادخل جثته في جوف حمار ميت وأحرقه حتى صار فحمًا ، وأخذ خادمه بقاياها فدفنها في قرية مجاورة لقريتنا وترك إلى جانبها شاهد . وكُشف عنها صدفة وأنا صبي .

أيامها سمعت قصة حياته الأسطورية ، وقرأتها في كتاب رديء الطباعة زخرفي الأسلوب ، وسمعتني أمي الأمية التي اتخذتني قارئاً ، فبكى قلبها الطيب العظيم ، وبكيت ... وكهرت حتى الموت لحظات الحصار ، وامتهان الانسان لأنه يؤمن بشيء ، أو يناصر ما يعتقد أنه الصواب ، وكهرت كل محاولة لاجباره بالجوع أو القهر على أن يكون غير ما يريد له نفسه .

وعلى مشارف الصبا عشت شهور المد الديمقراطي العظيمة — بين ٣ يناير ١٩٥٠ و ٢٦ يناير ١٩٥٢ — فتفتح وعيى مبكراً . كان أبي وطنياً ليبرالياً بالفطرة « وفدي » الهوى برغم عضويته في « الحزب السعدي » . تعلمت من ليبراليته التلقائية أن أكره التعصب والتزمت والجمود . أما عمي فكان ينتمي لجيل الساخطين من يعاقبه البرجوازية الصغيرة ، لذلك كان عضواً بـ « مصر الفتاة » وفي بيت أعيش معهما فيه ، كان طبيعياً أن أقرأ صحف المعارضة ، وأن تتسرب في أعماقي كراهية مركزة — وإلى حد الاشمئزاز — لكل من يحاول أن يحرم الانسان حقه الطبيعي في أن يكون حراً ، يعتقد ما يشاء ، ويختار مصيره كما يريد ، ويعبر عن نفسه تعبيراً حراً منطلقاً ، لا يحده قيد ، ولا يقف أمامه حد .

في يوم من تلك الايام ، عثرت على كتاب صغير للأستاذ « أحمد بهاء الدين » اسمه « أيام لها تاريخ » ، ترددت أمامه قليلاً ، ثم غلبت حرصى واشتريته ، ولعلي شعرت للوهلة الأولى أني تورطت في ذلك . لكنني ماكدت أقرأ صفحاته الأولى حتى غرقت فيه تماماً .. كانت ليلة شاتية باردة ، وكنت وحيداً تماماً ، تدثرت بأغطيتي ، والتهمت الكتاب في نفس واحد ، ولم أتركه حتى أتمته .

كان التاريخ في هذا الكتاب شيئاً آخر تماماً غير ذلك الذى كان يستفزني



لقص الصور من كتبه وتعليقها على جدران حجرتي الناحلة كنوع من العقوبة لمؤلفيها .. كان تاريخاً حياً وناصباً ودافئاً .. أحببت رجالاً لم أعرفهم أبداً .. وبكيت على مصير بعضهم ، ولهثت خوفاً وقلقاً واشفاقاً وأنا أتابع الآخرين وهم يواجهون الخطر ويتحدونه ، ويصدون مطارق الزمن ، ويعانون التشريد في المنافي والسجون ، وعذاب الوحدة في الزنازين الضيقة ..

وربما هي الصدفة المحضنة التي قادتني الى كتاب « أحمد بهاء الدين » ، لكنه قادني بدوره الى عالم التاريخ المصري الرحيب ، وأظن أنه من الصعوبة أن أصف ذلك العالم ، قد يستطيع غيري أن يفعل لكني أعجز من أن أصف عالماً متكاملاً من الأفراح والأحزان والضحكات والخفقات .. أو أصف الصبر والعذاب والدموع التي تشرق بالضحك والقهقهة التي تتفجر بالحزن الجليل .

بين ذراعي ذلك العالم وجدت قوتي عندما أضعف ، وعزائي عندما يعزّ العزاء ، وصادقت معظم رجاله المعروفين وغير المعروفين . حدثت بعضهم في الليالي الموحشة ، شكوت لهم كثيراً ما عانيت من حصار الزمن ، ومن النفس الأمانة بالسوء . وغالبت معهم ، وبهم ، لحظات الضعف والابتلاء ، ومشاعر الخوف والاكتئاب .

كانوا ، وما زالوا ، شجاعتي وصبري وقوتي وثقتي بالنفس ، وكانوا أيضاً كبريائي ..



وعندما جاء صيف عام ١٩٦٧ جاءني قضائي فلم أستطع منه مهرباً .. كان ما حدث في منتصف ذلك العام مرعباً لي ، وأظن أنه كان كذلك بالنسبة لجيلنا كله .

كان جيلنا قد ولد في دوامة الحرب العالمية الثانية ، جاء الخاض أمهاتنا في ظلام الغارات الجوية ، وولد بعضنا في الخافيء ، واقترض آباء معظمنا ثمن الدجاج الذي تحتاجه الوالدة ، وتكاليف إقامة احتفال متواضع بتشريفنا الحياة .



---

في طفولتنا أصبنا بالبلهارسيا والانكلستوما ، وهددنا القراع والبلاجرا ،  
وأكملنا تعليمنا لأن « طه حسين » قال أن العلم كالماء والهواء . في مطلع المراهقة  
عرفنا مصر وأحبيناها وعشقناها .

والذي حدث أن شارب الكثيرين منا قد اخضرت في المعتقلات  
والسجون ، عرفنا النوم الطويل فوق الصخر البارد وفي ديمومة الظلام ، عرفنا  
الوحدة المعدبة والغربة الموحشه ، وثقينا في جلودنا ، وعرفنا حتى الجنون .

وأتانا قضاؤنا ونحن نلحق كل هذه الجراح ..  
شهدنا المذبحة بعيوننا .. هويينا من حائق شأن الذين يضاجعون الحلم ، اغتيل  
آلاف من الابناء والاخوة والأزواج في وضع النهار ، شربت الرمال دماءهم بينما  
الفريسيون يملأون الأرض فساداً . المذمل والغادر حقاً أننا فقدنا ما فقدناه مقابل  
شهوات دنيا .. هابطة .. وقذرة .. وتافهة أيضاً ..

مات أعز الأصدقاء ثمناً للحظات شبق لامعنى لها .. وضاعت مودات  
وذكريات وعرق مشترك في رمال الصحراء .. تبدد الصراخ في التيه .. ويوماً ضحككت  
بطريقة هيسنتيرييه عندما طلب مني — رسمياً — أن أتفاهل وأن أضحك وأطرح الماضي  
ظهراً . قلت ان الغدر قديم ومبيت .. يريدونني أن أنسى لكي يغتالوني مرة أخرى ..  
وعندما كانت « النكسة » طفلاً مشوهاً في شهره الخامس ، سكّرت . كانت  
ليلة ديسمبرية باردة ، وكان « جيفارا » قد قتلنا معه قبل أسابيع .. وأذكر أنني وقفت  
خطيباً وقلت :

— يا أولاد الكلب لا تذكروا « جيفارا » .. لا تبحثوا عن الكائن المتفرد فنحن  
في ضوء الستار الختامي للمحتمة كاذبون وفريسيون وأولاد أفاعي .. بلدكم محتل ..  
والخذاء يصلح اذا لم تكف سكاكين المطابخ ، ولكنكم ترددون في صلواتكم أن  
الخمر مفتاح الفرّج .. وهى كذلك للمساكين وفاقدي الحيلة ومكسوري الجناح ...

صمتوا كأن على رؤوسهم الطير .. وفي الصباح اعتذرت عما قلت .. ولبست  
رداء الأكذوبة ، ابتسمت في وجه قاهرتي وسرت في الشوارع !

---





وكان لابد من خلاص :

عدت الى أحضان التاريخ المصري العظيم أبحث عن قوتي وعزائي وكبريائي .

ولعل الهروب الى الماضي — كاحلام المستقبل — نوع من النفي الاختياري  
كان لابد منه لكل جيلنا ، ذلك أن العث في طرقي الجراح كان مؤلماً وكان علينا أن  
نحمي أنفسنا من الانتحار ونحن نواجه نتيجة ما جنته أيدينا من آثام ، فنحن —  
وليس غيرنا — مسئولون عن وقوع مصر تحت أقدام الكلاب .

لشهور طويلة غُصت في أوراق الصحف القديمة بقصر مملوكى فوق رابية تطل  
منها القلعة على القاهرة ، أعيش مع القرن الماضي وأوائل القرن الحالي ، أتشم عطر  
الزمن الذي ولّى .. زمن المشربيات والطرايش والبراقع ، تضحك مني صفحات  
« المقطم » الصفراء ، تفح حروفها في وجهي رائحة كالجيفة ، وتبهجنى صفحات  
« اللواء » و « المؤيد » ، وصحف « الوفد » العظيم على امتداد العشرينيات  
والثلاثينيات وهو يناضل من أجل حرية مصر وكرامة أهلها ، ويرد عن الدستور  
والديمقراطية وحرية الفكر والعقيدة مؤامرات الكلاب ! .

كنت أحلم أيامها بأن أكتب كتاباً عن « عذاب مصر » : عن الوجه الذى  
يضحك وهو ينزف ، والقامة التى لاتنحني برغم مطارق الزمن ، ووحشية الغزاة ،  
وجبروت الطغاة ، عن المجاعات والطواعين وأكل الكلاب والقطط في « الشدة  
المستصرية » .. عن « الكُبة » و « الهواء الأصفر » و « الكوليرا » .. عن ثورات  
العربان والعوام والخرافيش وصعاليك المدن ، عن الخيانة وجنون السلاطين ، وتحريم أكل  
الملوخية ، عن سجون العصور الوسطى المربعة : « المقشرة » و « الحجرة » و « خزانة  
شمايل » .. عن نشر الناس كالأنحشاب وسلخ جهودهم كالشياه ، لأنهم قالوا ما



يعتقدون انه الصواب . عن « أهل مصر » الذين قال عنهم « ابن اياس » إنهم لا يطاقون من ألسنتهم اذا أطلقوها في حق الناس .. عن المرأة التي وقفت يوماً أمام باب « قصر الزمرد » وصاحت بصوت بين الغضب والبكاء والانهيار :

— يا أهل القاهرة ، ادعو بالنصر لأمر المؤمنين المستنصر بالله الذي أكلنا الرغيف في أيامه بألف دينار .. !

أردت لـ « عذاب مصر » أن يكون رسالة من جيلنا لجيل يأتي بعدنا ، يؤلني — ويستفزني — أن معظمه يجهل آباءه ، تفتح في عالم يُنكر الماضي ويستدبره ، ويشوه كل رجاله ، وأردته أن يكون أول كتاب تقرأه ابنتي عندما تستشرف عيونها الجميلة عالم الكلمة ، فتجد فيه مرفأ اشواقها العليا ، وطريقها الى عالم النشوات الراقية .. !

وكنت قد توصلت إلى فرضية ليست خاطئة تماماً : « ان عذاب مصر » الحقيقي ، قد بدأ منذ حُصر العقل المصري في اطار المسلمات النهائية ، التي لا تقبل المناقشة — وكان هدف الغزاة والظغاة باستمرار أن يفقدوا هذا العقل قدرته على التفكير والحركة ، لذلك ركزوا كل جهدهم على تحطيم حيويته ، وتبديد قدرته الخارقة على الابتكار والملاحاة في البحار الصعبة . وكان أخطر ما فعلوه أن حولوا هذا العقل الى عقل يعرف جيداً علامات « التقيص » ، ويجهل علامات « الاستفهام » و « التعجب » ، عقل يفقد تدريجياً الى « الحاسة النقدية » التي تمكنه من تحطيم المحرمات التي تحول بينه وبين الثورة على واقعه وانتزاع مقدراته من أيدي الظغاة والغزاة ..

ومن الحق أن أقول أن العقل المصري كان يملك حيوية خارقة مكنته باستمرار من تفويت الفرص على أعدائه ، بل أنه كبدهم هزائم متعددة ، برغم ما أصابه هو نفسه من طعنات وندوب .

وبينا أجمع مادة « عذاب مصر » وأقيدها ، عثرت على هذه الحكايات !

أيامها تذكرت كتاب « أحمد بهاء الدين » .. الذي وعد بأنه يكتب جزأه



الثاني ، ولم ينفذ هذا الوعد أبداً ، وحلمت بأن أكتب هذا الجزء الثاني ، والأجزاء الأخرى ، أكتبها وفي ذهني ذلك الجيل الذي ينكر آباءه ، محاولاً أن أخلق رابطة من الحب بينهم وبين طريق الأرض والناس ، لكي يضيفوا الى هذا التاريخ ويعمقوا انضال الانسان المصري ويستقدوا عقولهم من الضغط والحصار .

ولسبب ما ، غادرت مدينتي ذات صباح من مارس ١٩٦٨ ، كان الربيع يقبل ، وكان علي أن أرحل ، ولم أعد مرة أخرى إلا بعد سنوات ثلاث ، عشت خلالها تجربة الحصار بكل أبعادها . عُزلت عن مدينتي تماماً ، غابت عن حواسي افراحها بسمات الجدران ، وغمزات عيون الشوارع ، عرق الحواري ولهاث الأزقة . كانت مدينتي على مرمى البصر مني ، كنت في إحدى ضواحيها ، ولم يكن الوضع شديد التعاسة — أي شيء بعد يونيو يمكن أن يكون تعاسة — لكنه لم يكن سعيداً على أي حال .

هناك فكرت كثيراً في هذه الحكايات .. ووضعت مشروعاً متكاملاً لها ، جمعت بعض المادة ، ولم يكن من اليسير أن أعمل .. وعندما عدت لمدينتي ذات صباح من فبراير ١٩٧١ ، تركت المشروع في درج مكتبي وأخذت ألث وراء أشياء أخرى ، محاولاً أن أحفظ توازني لكي لا يبتل ، في وقت كان جيلنا كله ، يتعرض لمظاهر فقدان الاتزان .



ولعله كان مقدراً لهذه الحكايات أن تظل مشروعاً على الورق لولا حادث بسيط !

في أحد أيام مايو ١٩٧١ جاءني رسول من الأستاذ « رجاء النقاش » — وكان



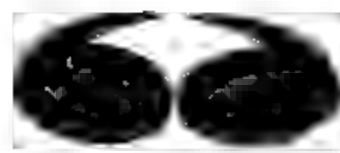
يرأس — آنذاك — تحرير مجلة « الاذاعة والتليفزيون » يسألني عما أستطيع أن أساهم به في تحرير المجلة .. فكرت قليلاً .. ثم تذكرت مشروعي القديم ذاك ، سحبت ورقة وكتبته ، وأرسلته اليه ..

في مساء نفس اليوم وجدت رسالة في منزلي تقول : « رجاء النقاش » يريدك لأمر هام . في مكتبة بالمجلة صافحته لأول مرة — ولم نكن قد التقينا قبل ذلك أبداً — وفي دقائق كان قد حسم الموضوع ، طلب مني أن أكتب كل الحكايات ، وأن أحدد له موعداً يتسلم فيه أولها ، وقبل أن أتكلم كان قد حدد الموعد بأسبوع .. تعللت بالاجهاد وطلبت مهلة أخرى .. تفاوضنا قليلاً .. أخجلني اصراره وثقته بأنني أستطيع أن أفعل لو أردت .. وافقته من باب التورط ، وكتبته بالفعل في أسبوع ، وبعد خمسة أيام وجدتها منشورة ، ووجدت « رجاء النقاش » يكلمني طالباً فصلاً آخر .

وفيما تلا ذلك تحولت المسألة الى أحد الهموم الملحة لرجاء النقاش .. كنت مجهداً ، وكان ذلك يدفعني للكسل ، وكنت كلما تكاسلت عن الكتابة طاردني بمكالماته وأرسل لي الرسل وألح الى الدرجة التي جعلتني أقول له يوماً : انني أكتب هذه الفصول من أجلك قبل أي شيء آخر ..

وعندما قضت ظروف بأن يترك المجلة ، ظل مهتماً بمشروعي ، يلح علي أن أستكمله ويحاول أن يجد له منبراً آخر ينشره ، ويتحدث عنه بطريقة أخجلتني دائماً .

واني لأشعر وقد دفعت هذه الفصول للمطبعة مرة أخرى ، أن مآداه « رجاء النقاش » لهذا الكتاب لا يقل عما أديته له ..



وبعد ..

ان هذه الفصول من مصر .. ولكنها ليست لها وحدها ، إنها أيضاً وبالدرجة الأولى لذلك العالم العربي الواسع ، الذي كانت مصر دائماً فصيلته المتقدمة في النضال من أجل الديمقراطية والتحرر الوطني ، وليس غريباً أن هذه الفصول ، تعكس



صوراً من هذا النضال ، تكاد تكون قريبة جداً ، من مثيلات لها عاشت في أقطار أخرى من العالم العربي ، وأن ماتصوغه من حقائق لا تختلف كثيراً عما صاغته حركة القوى الوطنية والديمقراطية العربية .

لقد حاولت باستمرار وأنا أكتبها أن أرصد ملامح الأزمة الضارية التي عاناها العقل المصري ، وهو ينتقل من أسوار التخلف الاقطاعي والعقلية الزراعية ، الى آفاق التقدم الصناعي والعقلية العلمية ، وهي أزمة تمثلت في تلك الثنائية التي بدا معها أنه عاجز عن الموازنة بين الانتماء الفكري والمواقف العملية ، وجعلت معظم رواد الفكرة الليبرالية في صف المحافظين سياسياً بينما كان المتقدمون في السياسة أقرب إلى المحافظة في مسائل الفكر الاجتماعي .

كما تمثلت في ذلك الخيار الشرير الذي فرض عليه أن يختار بين حكم ديكتاتوري متشدد في الوطنية ، أو حكم ديمقراطي يتساهل في حقوق الوطن ، بينما استبعد دائماً ، الاختيار الصحيح : أن يكون الحاكم وطنياً وديمقراطياً في آن واحد . ومعظم فصول هذه المجموعة يحاول أن يقدم تفسيرات متعددة لأزمة الضمير المصري تلك ، من خلال رصد لعدد من أوجه قضية الحرية وعلى رأسها قضية التحرر الوطني نفسها .. وامتداداتها المختلفة في الاجتماع والسياسة والاقتصاد .

وما أظن أن اهتمامي بقضية الحرية هو اغراق في قضايا فرعية لا تتعلق بالموقف الراهن ، فقد اعتقدت دائماً أنها حلقة رئيسية في كل ما يواجهه بلادنا من مهام ، وخاصة الآن ..

من هنا كانت هذه الفصول من مصر .. وكانت أيضاً لها ..  
والي لأرجو أن تكون هذه المجموعة الأولى من « حكايات من مصر » صلاة صوفية في معبد الأم الشجاعة التي تعلمنا على يديها الحب والصبر والكبرياء .

« صلاح عيسى »

١٩٧٣





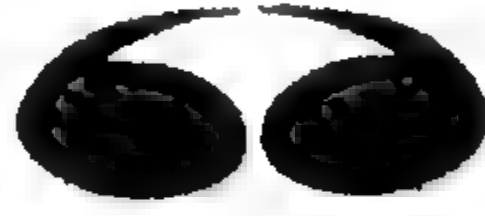


هي قصة حب ككل قصص الحب : امرأة فاتنة ورجل رفيف القلب ، لطفة وأشواق وجنون ، عواطف ساخنة تلتهب حيناً لتتوهج كالجمر المشتعل ، وتخبو أحياناً فتنتهي إلى رماد منطفئ . وكبعض قصص الحب ، فإن عطرها كان يخفي عفونة كامنة ، كما تتوالد الديدان في قلب الزهور ، بين القبلات وفي دوامة الاحتضان يتفجر شيء كالبحر ، يعكر كل شيء .

ملايين من هذه القصص تحدث كل يوم . فلا يذكرها التاريخ ، ولا يهتم بها . ذلك أن الحب هو أقدم ألعاب الإنسان ، ولو تفرغ التاريخ لذكره ، ما اهتم بشيء سواه . والتاريخ بعد هذا « وقور » و « جاد » يهتم بالسياسة والإمارة والملك . تفتنه طلاقات المدافع ؛ ولا تغريه أصوات القُبل ، يرصد أقوال الملوك والفلاسفة وصانعي الثورات ، أما همس المحبين ، فذلك ما لا يناسب وقاره !

بيد أن مشكلة الحب الحقيقية هي « السياسة » ، فعندما تشتبك خيوطه بخيوطها ، تُهتك الأسرار ويُفتضح كل شيء .. تُبتذل عواطف جهد أصحابها في إخفائها . وتنتشر على الملأ أسرار اللحظات التي يحرس كل منا على ألا يعرفها سواه . إذ ذاك تنتشر العفونة . ويتفجر البحر . ويفقد الحب بعض قداسه . أما التاريخ فيتخلل عن وقارة وجديته ، فيروي ويتحدث ، ويقول هو الآخر .

ولولا أن الحظ العاثر قد أوقع « نور الدين المشرقي » وحبيبته « فاطمة » في لعبة السياسة ، ماذكرهما ذاكر ، ولانعامها ناع ، ولما كان لقصة صلبهما الحزينة ذلك الصدى المرعب الذي يأتينا عبر العصور ، بيد أن قدرهما كاد أن يفجرا في المجتمع المصري ، عدداً من القضايا الغربية ، بعضها في الأخلاق ، وبعضها في الدين والشرع ، وكلها في نظام الحكم والسياسة ..



والقصة تنتمي الى العصر المملوكي .. وبالتحديد فانها تنتمي للسنوات الأربع الأخيرة منه ، قبل أن تدهس سنابك خيول السلطان « سليم شاه » الراححة في معركة « مرج دابق » ، جثة السلطان « قانصوه الغوري » ، آخر سلاطين هذه الدولة الغربية ، دولة سلاطين المماليك . ويُسدل الستار على مصر لتعاني مهانة الاحتلال العثماني أربعة قرون كاملة .

ذلك عصر لاحد لغرابته : عصر البطولة والاستشهاد والدفاع عن الاسلام الذي لم يؤمنوا به ، ولم يطبقوا حرفاً من تعاليمه ، لكنهم صدّوا عنه غارات المغول والتتار والصليبيين . زمن السفه والاسراف وعدم الانتماء إلا لكرسي السلطنة ، الملابس المزركشة بالقصب والديباج . النساء الشبهيات المتفجرات أنوثة ، المنغمسات في مؤامرات القصور . عصر ملاقشة النساء في مجامع الأسواق ، وخطفهن والزنا بهن في صحون المساجد . عصر الفرد والضرائب والغرامات والعقوبات الجماعية ، وتمردات العريان والفلاحين وانتفاضات الزعر والجعيدية وأوباش الناس .. روائح البخور والمسك والعنبر ، والتكايا والأسبلة والخانات .. المشرييات والمساجد العظيمة والمآذن ..

شمس ذلك العصر كانت تغرب :







ثلاثة قرون من الظلم ، تحكم مصر خلالها ، طبقة غريبة عن المصريين  
لا تعرف من لغتهم الا القليل . لا تتزوج منهم ولا تصاهرهم . تحتقرهم وتسومهم  
العذاب . تسرق عرقهم وتحرمهم من حمل السلاح لتحترف هي الحرب . وتضمن  
ألا يواجهها أحد . دولة بدأت بلعبة تولت خلالها الستر العالى ، عصمة الدنيا  
والدين ، الملكة « شجرة الدر » أم خليل المستعصمية صاحبة « الملك الصالح »  
عرش السلطنة المصرية ، فى الوقت الذى كانت جيوش الصليبيين بقيادة ملك  
فرنسا « لويس التاسع » قد اقتحمت حدود مصر لتستمر مصر والشام وجزيرة  
العرب سلطنة ممالىكية يتداول الخصيان عرشها حتى يجلس عليه ، « قانصوه  
الغوري » ، آخر سلاطينهم ، ماتت أول سلطنة لهم بأعجب طريقة للاغتيال  
السياسى ، أمرت ضربتها جواربها بأن يضربنها بقباقيبهن ، حتى لفظت آخر  
أنفاسها ، وأنداك ألقيت من سور القلعة الى الخندق ، وليس عليها سوى سروال  
وقميص ، فبقيت فيه أياماً حتى فاحت رائحتها وسرق اللصوص ثكّة لباسها المزينة  
بالجواهر الثمينة .. آنداك حملوا رمتها فى قفله ودفنوها بترتها القائمة إلى الآن قرب  
مشهد السيدة نفيسة . أمّا آخرهم « السلطان قانصوه » الغوري ، فسوف يصيبه  
« خلط فالج » فيُبطّل حنكه ، حين يخونه أمراؤه ، ويخامرون عليه مع عدوه السلطان « سليم  
الأول » بعد أربع سنوات من هذا التاريخ ، فيقع من فوق حصانه ويموت تحت سنابك  
الخنيل فى « مرج دابق » ، فما أشبه البداية بالنهاية .

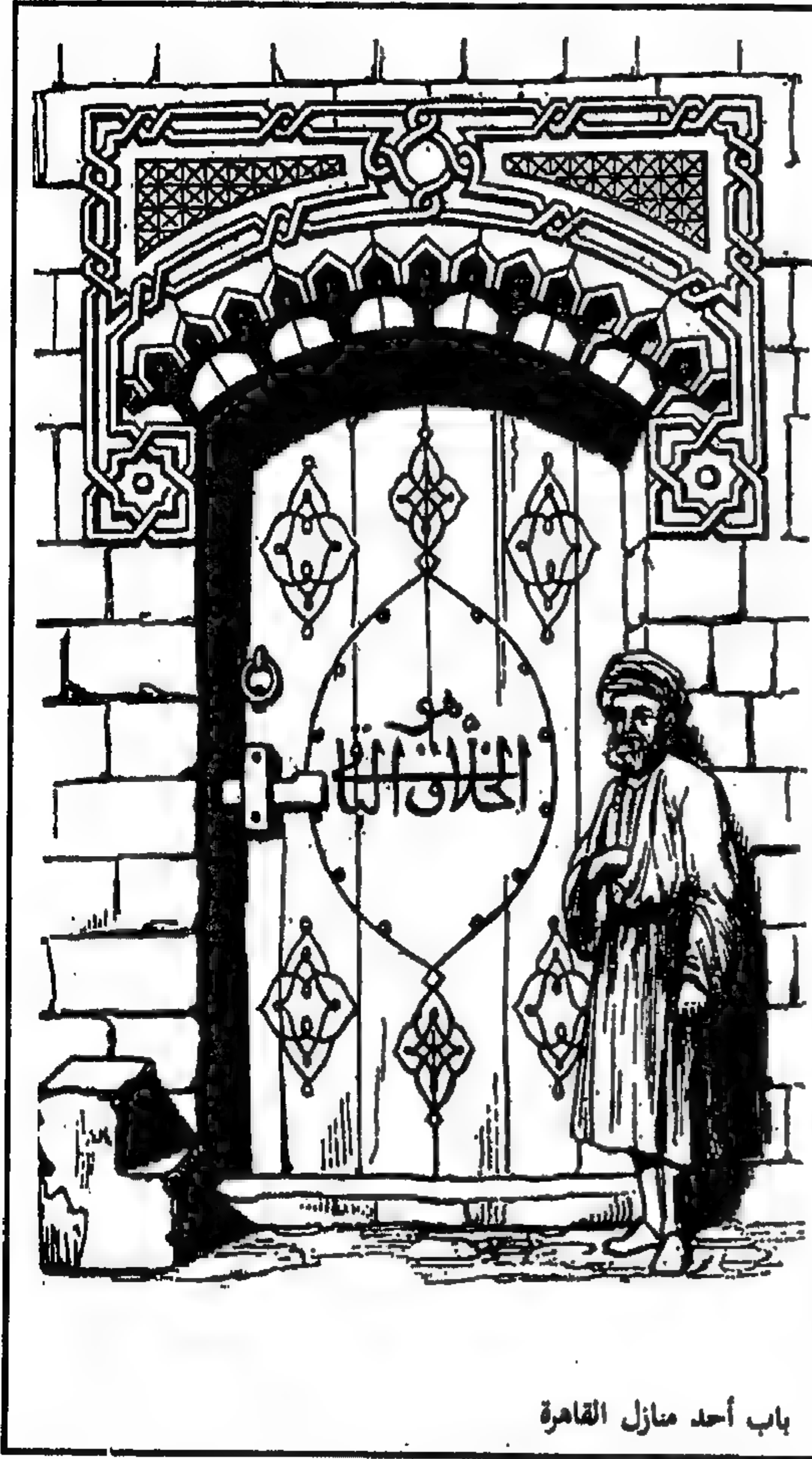
فى تلك السنة ، تفجرت قضية الحب بين « المشالى » و « فاطمة » لتكون  
بعض نذير النهاية ، التى كانت تسعى فى طريق الزمن .. لكن أحداً لم يسمع ديب  
التاريخ الآتى .. لأن البطغاة لا ينتبهون — إلا بعد فوات الأوان — لصوت التاريخ .  
وما قدر كان ..



ولان القصة ، قصة حب ، فان فيها بالضرورة « عاشقا » ، و « معشوقة » .



والعاشق اسمه « نور الدين المشالي » . لعله كان آنذاك في أواسط الحلقة الثالثة من



باب أحد منازل القاهرة

عمره ، وظيفته الرسمية « نائب من نواب الحنفية » . وبلغه عصرنا ، فقد كان قاضياً ممن يحكمون بمذهب الإمام « ابو حنيفة النعمان » — رضى الله عنه — أحد أئمة الفقه الاسلامى الأربعة المعتمدين لدى أهل السنة من المسلمين .

وكان النظام القضائى فى السلطنة العربية المملوكية — وهى تضم آنذاك مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والحجاز ، وتمتد من حدود ليبيا إلى الفرات ، ومن شمالى حلب وشرقيها إلى جنوبى الجزيرة العربية — يقوم على اساس الاحتكام إلى قواعد الشريعة الاسلامية ، ويعتمد مذاهب أهل السنة ، فمنذ سقوط الدولة الفاطمية

واستيلاء الايوبيين على الحكم ، أبطل الاحتكام الى المذهب الشيعى كمذهب وحيد ، وأخذت المحاكم تطبق فقه الشافعية كمذهب رسمى ، إلى أن جاء السلطان المملوكى « الظاهر بيبرس » ، فغير — فى أكتوبر ١٢٦٥ م — نظام القضاء ، وبدلاً من تطبيق مذهب واحد ، أخذ بفكرة تطبيق المذاهب الأربعة ، وعين لكل مذهب قاضياً

للقضاة ، على أن يُعيّن كل واحد من قضاة القضاة هؤلاء نواباً يقيمون في أحياء المدينة المختلفة ، يعقدون مجالس القضاء في المساجد ، في بداية كل نهار أو في نهايته ، ليتجه إليهم المتقاضون ، ويعرضون عليهم شكاواهم ، فيسمع النائب أقوال أطراف الخصومة ، وشهادة الشهود ، ثم يطبق أحكام الشريعة — حسب مذهبه — ويصدر حكمه . وميز هذا النظام القاضي الشافعي ، بأن أصبح له وحده حق تعيين نواب له في الوجهين القبلي والبحري . وكان « قضاة القضاة » هم وحدهم الذين يعينون بأمر سلطاني ، أما « النواب » فيصدر قرار تعيينهم عن قاضي قضاة المذهب الذي يتبعونه ، ويحكمون في القضايا طبقاً له ، وكان عددهم في القاهرة والفسطاط يصل إلى ٣٠٠ نائب .

ولم يكن عمل قاضي القضاة في ذلك الوقت مقصوراً على النظر في قضايا الأحوال الشخصية ، بل كان يتناول أيضاً النظر في جميع القضايا المدنية والجنائية ، وإمامة المسلمين في الصلاة والإشراف على دار ضرب النقود وعلى نوابه في الأقاليم . ومالبت اختصاص قاضي القضاة وقضاة الأقاليم أن زاد واتسع نفوذهم ، فتناول النظر في دعاوى إثبات الحقوق ، والأموال التي ليس لها وارث ، كما تناول النظر في أوصياء اليتامى ، وأموال المحجور عليهم من المجانين والمفلسين وأهل السفه وفي وصايا المسلمين ، وتزويج الأيتام عند فقد أوليائهم ، والتنظر على الأوقاف ، وتسلم أموال الموارث المتنازع عليها ، وأموال من يموتون من الغرباء ..

وهكذا أصبح القضاء مهنة يسعى إليها الناس ، لما تُغله على صاحبها من أرزاق واسعة ، ومكانة مهيبة . ولأن العصر كان يحفل بتقاليد غريبة ، فقد كان عرفاً رسمياً ألا يتولى أحد منصباً من مناصب الدولة إلا إذا دفع رشوة للسلطان ، كانت تعرف بـ « المعلوم » فالمناصب تخضع للمزاد العلني ، ومن يدفع « المعلوم » الأكثر يتولاها ، وكان منطقياً وتقليدياً أن يسعى كل واحد من القضاة الأربعة لأن يسترد مادفعه من « معلوم » بالريح المركب من « النواب » الذين يعينهم ، ويسترد هؤلاء مادفعوه من « معلوم » وبالريح المركب أيضاً ، من المتقاضين من أبناء الشعب المسكين ..

كان « نور الدين المشالي » — اذن — أحد نواب قضاة « الحنفية » !





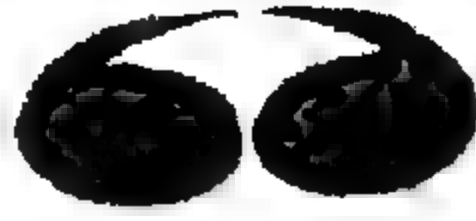
وبرغم منصبه القضائي ، فان حالته لم تكن ميسورة تماماً ، فما يأخذه من المتقاضين قليل ، خاصة وان هذه السنة [ ٩١٩ هـ = ١٥١٣ م ] كانت سنة عذاب وبلاء ، فقد وقع فيها طاعون أهلك الكثيرين ، وارتفعت الأسعار واختفت السلع ، واصاب الناس غم ونكد — على حد تعبير « ابن اياس » مؤرخ العصر — وكادت تحدث فتنة بين الممالك والسلطان بسبب خلو الخزائن ، مما يمكن أن يدفعه لهم ..

في سنة الكساد تلك ، ركدت سوق القضايا ، وقل ما يدفعه المتقاضون من « معلوم » .. صحيح أنه كان بين الحين والآخر يصدر حكماً في قضية ارث ، أو يعقد زواجاً أو يوقع طلاقاً ، لكن ذلك لم يكن يحدث كثيراً في تلك الأيام السوداء ، وحتى حين كان الحظ الحسن يرزقه بقضية كبيرة ، سرعان ما يسرقها قاضي القضاة الشافعي « كمال الدين الطويل » لنفسه ، ولا يدفع له شيئاً من « معلومها » !

ومن حسن الحظ ، ان « المشالي » كان قد احتاط لسنوات القحط ، وادخر من « معلوم » سنوات الرخاء ، مامكنه من أن يواجه الكساد .. وفي الأيام التي كان ينظر فيها القضايا ، كان — كغيره من النواب — ينظرها في أحد المساجد في بداية النهار ، أو في آخره . أما في أغلب الأيام ، فكان يمضي وقته في دكان احد « الشهود » ينتظر أي قضية ، ويدعو الله ان يكون اصحابها من ميسوري الحال ، وان يبعد عنه السؤقة والزعر وأوباش الناس ، الذين يصدعون رأسه بمشاكلهم ويعتذرون في النهاية بضيق ذات اليد عن دفع الاتعاب . دكان كعشرات الدكاكين .. يديره رجل وظيفته ان يورد الشهود الى القاضي . شهود مستعدون للشهادة بأي شيء وفي أي قضية .. ليس مهماً أن تكون شهادته صادقة أو كاذبة ، المهم انه في النهاية يأخذ « معلوماً » من المتقاضين نظير شهادته بما يطلبونه منه ، فيورد من هذا « المعلوم » نصيباً للنائب ولقاضي القضاة ، ويتحمل وحده — امام الله عز وجل — تبعه الشهادة الزور .

وفي عصر كل يوم يعود « المشالي » الى بيته ، يقضي بعض الوقت مع زوجته . يسأل عن احوال ابنه الصبي الذي ألحقه بقرآن الذين يقرأون في الحوش السلطاني بالدهيشة . ويراجع الصبي — إذا تصادف ووجده في المنزل — فيما حفظه من آيات القرآن الكريم وماجوده منه .. وقبل أن يذهب في نوم القيلولة يعايشه طيف « فاطمة » الجميل ، فيحلم بعينيها السوداوين الجميلتين . ويشتهي جسدها الفوار ، وربما عايشته لحظة ندم إذا مسمع صوت زوجته في صحن الدار ، أو إذا ما طاف به شبح « غرس الدين » — زوج معشوقته — لكن النوم وطيف « فاطمة » الجميل ، كان يذهب بها .



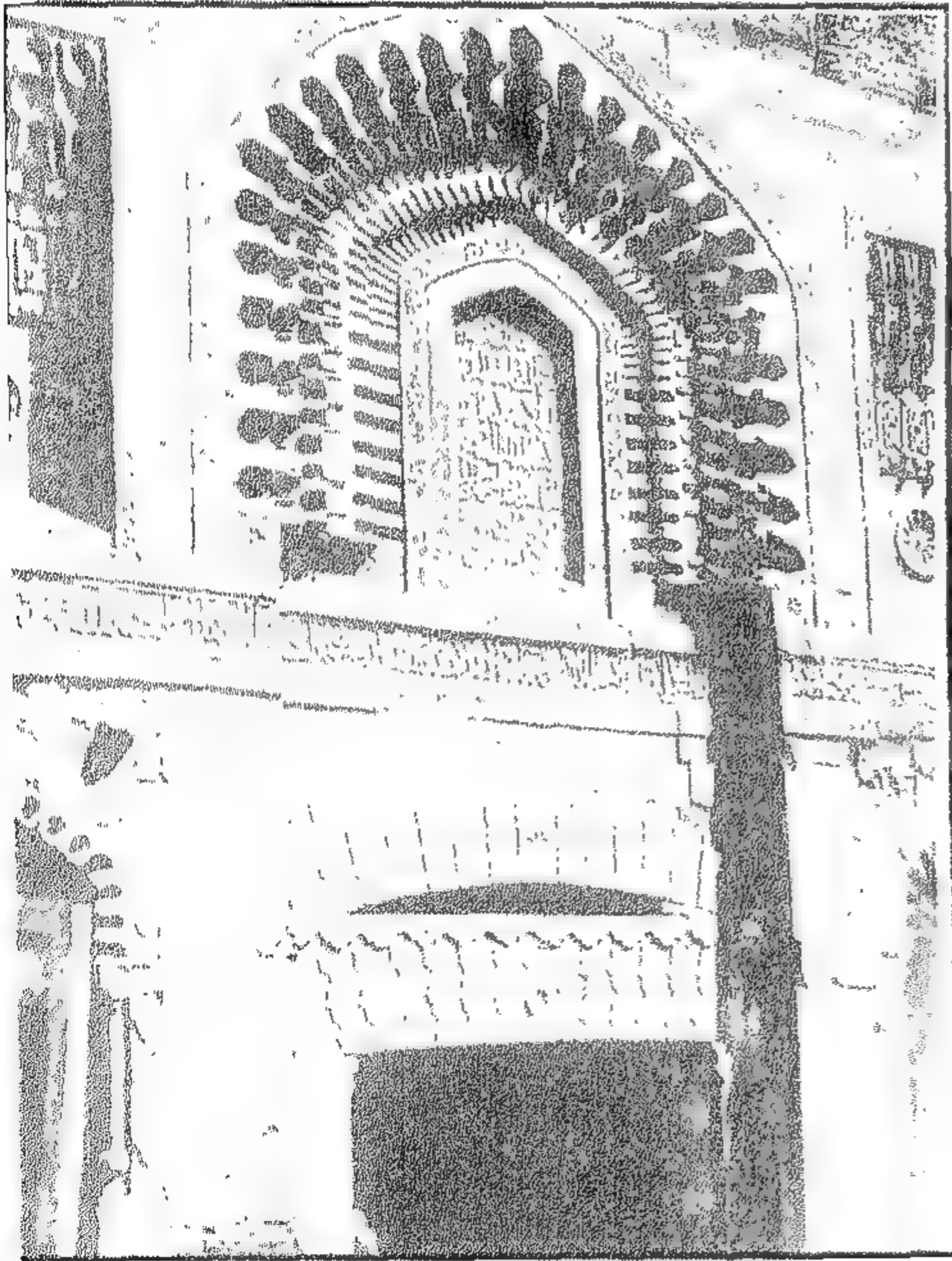


بعد القيلولة يخرج « المشالي » الى المسجد ، فيصلي المغرب ، وينتقل الى مقهى قريب ، حيث يجلس مع صديقه « غرس الدين خليل » . وكان « خليل » في نفس عمر « المشالي » تقريباً ، وهو يعمل في نفس مهنته ، ويتولى القضاء كأحد نواب « الشافعية » ، لا تختلف حالة عن حال « المشالي » .. رجاوراً زمنياً في الأزهر معاً ، وعاشا سنوات اصدقاء ، ثم استطاع كل منهما ان يشتري منصب القضاء ، ورغم تغير خاطر السلطان على قاضي القضاة الشافعي ، وقاضي القضاة الحنفي ، واستبداله لهما اكثر من مرة ، فإن كلا منهما قد احتفظ بمنصبه ، وان كان ذلك قد كلفه « معلوماً » إضافياً ، فكلما تغير قاضي قضاة أحد المذاهب ، ودفع « معلوماً » جديداً للسلطان ، كان على نوابه أن يدفعوا له هذا المعلوم ، لكي يُثبت كلاً منهم في منصبه ..

في مسامراتهما تلك ، كان « المشالي » و « خليل » يتبادلان ، أنباء العلاقة بين السلطان والقضاة ، ويدعوان الله ألا يحدث ما يعكر صفوها ، فيعزل السلطان أحد قضاة القضاة الأربعة ، فيكون عليهما ان يدفعوا « معلوماً » جديداً ، وكان « المشالي » اكثر ثقة باستقرار الأوضاع ، إذ كان قاضي القضاة الحنفي « عبد البر بن الشعنه » من أخصاء السلطان ، المقربين إليه ، حتى أنه كان يبيت في القلعة اكثر من نصف الأسبوع ، بل صار بيده الحل والعقد في أمور السلطنة . لكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لـ « خليل » ، إذ كان الصراع على منصب قاضي القضاة الشافعي شديداً ، بين « كمال الدين بن الطويل » و « محيي الدين بن النقيب » . ومنذ شهور قليلة فقط انتزع « بن الطويل » المنصب من « ابن النقيب » ، فعاد إليه للمرة الثالثة .. وفقده « ابن النقيب » للمرة الخامسة ، ولم تزد المدّة التي قضاها « ابن النقيب » في المنصب — خلال هذه المرات الخمس — عن سنة وتسعة أشهر ، أما منافسه « ابن الطويل » فقد دفع في ولاياته الثلاثة معلوماً وصل إلى أكثر من عشرة آلاف دينار .

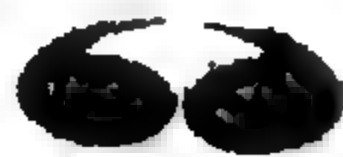
ومن حسن الحظ أن شبّح منافسة « شرف الدين بن روق » على منصب

قاضى القضاة الشافعى ، كان قد انتهى منذ وقعت واقعة المدرسة الصالحية .. قبل شهر قليلة .. وكان « ابن روق » أحد أعيان الشافعية ، وكان من أهل العلم والفضل ، بارعاً فى أصول الدين ، محبوباً من العوام ، ولكنه كان أرشلاً قليل البخت ، ولهذا لم يفز فى سعيه لتولى منصب قاضى قضاة الشافعية ، وكان آخر عهده بالمنصب ، أن اشترى منصب « ناظر الخزائن الشريفه » ، بمبلغ خمسة آلاف دينار ، وتعهد بجمع المبالغ التى نقصت فى الخزائن ، وضمن صهره — الذى كان كاتباً سابقاً فى الخزانة ، واعتقل بتهمة تواطئه مع بعض كبار معاوى السلطان على الاستيلاء على ٤٠٠ ألف دينار من أموال الخزينة — فى دفع مبلغ ٥٠ ألف دينار ، كان السلطان قد قررها عليه .. ولكن « ابن روق » لم يمكث فى منصبه سوى شهر



واحد ، ثم عزل عنه ، واعتقله السلطان وشكّه فى الحديد ، وطالبه بأن يدفع النقود التى ضمن فيها صهره ... ورفض « ابن روق » ، وقال ان صهره قد مات وهو رهن الاعتقال فسقطت ديونه بموته ، وسقطت بالتالى ضمانته له ، وعندما بدأوا فى تعذيبه ثار ، ووقع لسانه بكلمات فاحشة فى حق قضاة العصر وغيرهم من الناس .. وقال :

— اننى لأرى فى هذا البلد أحداً يستحق أن أصلى خلفه !



أسرها السلطان فى نفسه ، فالبارة يمكن تأويلها فيحكم « ابن روق » بسبب



إلحاده ، ففي البلد خليفة وسلطان ، وقضاة شرع ، فما معنى أن يرفض « ابن روق » الصلاة ١٢. إنه اذن لمشرك وملحد ويستحق القتل ، وعليه فقد أمر السلطان بعقد مجلس بالمدرسة الصالحية لمحاكمة « شرف الدين بن روق » حضره قاضي القضاة الشافعي « كمال الدين الطويل » ، وقاضي القضاة الحنفي « عبد البر بن الشحنة » ، وقاضي القضاة المالكي « محيي الدين يحيى بن الدميري » ..

وانتهز « ابن روق » فرصة محاكمته لفضح نظام الحكم ، فأخذ يناور ويناقش القاضي الحنفي « عبد البر بن الشحنة » في معنى مقاله من كلام ، ويسرد مبررات رفضه للصلاة خلف القضاة ، وقال « ابن روق » صائحاً ..

— انت يا « عبد البر » تبيع الأوقاف وتسرق مال المسلمين .

كان « عبد البر » هو قاضي القضاة الحنفي ، وكان صديقاً للسلطان وندياً له ، وقد وضع للجميع من سلوكه اثناء المحاكمة انه ينفذ خطة السلطان لاصدار حكم بتكفير « ابن روق » تمهيداً لاعدامه . لذلك سارع القاضي الشافعي « كمال الدين الطويل » فقام بمنورة بارعة . كان في أعماقه يعطف على « ابن روق » ويحترمه ، ويدرك أبعاد المؤامرة التي تستهدف حياته . ثم إنه كان أحد أعيان الشافعية وهو قاضي قضائهم . لذلك سارع فأمر بطرح « ابن روق » أرضاً في فناء المدرسة الصالحية بسبب اهانتته للقاضي « عبد البر » .. وعندما بدأوا يضربونه ثار الواقفون في فناء المدرسة من العوام ، وتعصبوا « لابن روق » . وكان هذا مايريده القاضي الشافعي ، فقد سارع السلطان وأمر بفض المجلس لكيلا تُسمعه العوام ما يكره من ألفاظ .. بيد أن السلطان أدرك منورة « ابن الطويل » وأسرها له . وتوعده بالويل والشبور ..



لم يتمكن السلطان من تنفيذ وعيده ضد القاضي الشافعي ، إذ شهد العام بعد ذلك حوادث جساماً .

جاء الطاعون في أواخر الشهر نفسه ، وفشا في مصر المحروسة وفتك في العبيد والجواري والفقراء من الناس . يزيد في بعض الأيام وينقص في بعضها ، حتى مات به — في المتوسط — ثلاثة آلاف فرد يومياً .. وحصل للناس أيامها غاية الرعب ، وهرب قاضي القضاة « عبد البر بن الشحنة » أولاده من الطاعون ، فأخرجهم إلى جبل الطور ، وكانت تلك عادته كلما وفد إلى مصر طاعون . بل إنه صعد للسلطان وحسن له أن يرسل ولده إلى هناك ولكنه لم يوافق . وجاءت الخماسين — في أبريل من عام ١٥١٣ م — فتزايد أمر الطاعون وفتك بالناس فتكاً ذريعاً . واتبع عدد عظيم من الأمراء مشورة القاضي « عبد البر » فهربوا أولادهم إلى الطور ..

ولم يكن غريباً أن يجتمع على مصر في تلك السنة « الغلاء والوباء » إذ كان تلازمهما طبيعياً في تلك القرون .. وهكذا قلّ الخبز وغلا الدقيق . ورغم ظهور القمح الجديد . فقد تزايدت أسعار الخبز وأشيع بين الناس أن السلطان يشتري القمح ويرسله إلى الشام لأن بها غلاءً عظيماً ، وأنه يتاجر بأقوات المصريين ويستفيد من فرق الأسعار ، ولما شقّ السلطان من القاهرة « تسببت » عليه العوام واسمعه « الكلام المنكي » وصاحوا فيه :

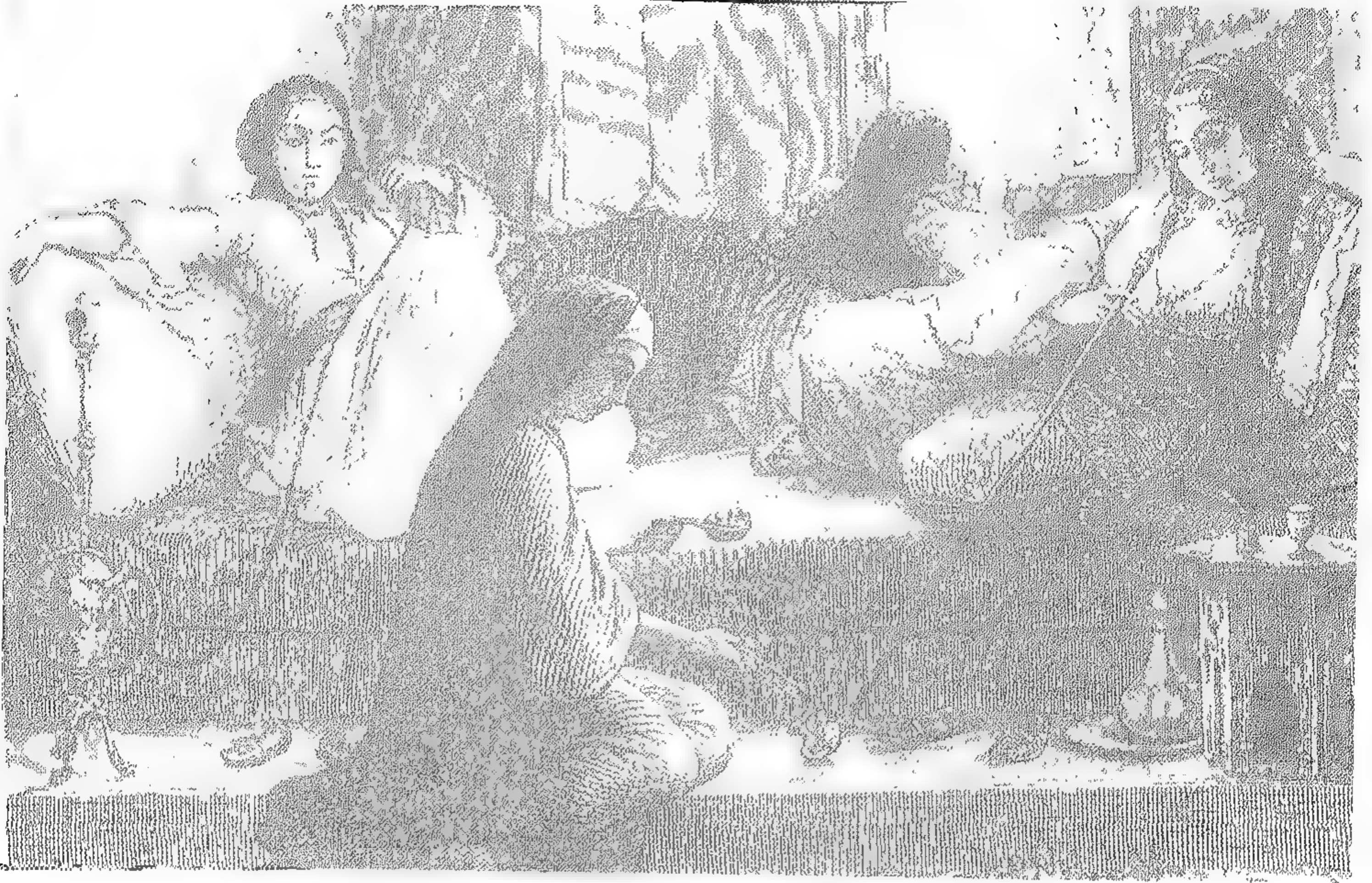
— الله يهلك من يقصد الغلاء إلى المسلمين .

سمع السلطان ذلك باذنه فتكد في ذلك اليوم وطلع إلى القلعة بين الدروب . ولم يشق من باب زويلة .

ويستمر « المشالي » في مسامرته مع صديقه « خليل » ، فيقول « خليل » ان أحواله المالية قد تحسنت ، بعد أن تمكن هو الآخر من الحاق ابنه الصغير بالصبيان الذين يقرأون القرآن في الحوش السلطاني « بالدهيشة » ، وبذلك فسوف يحصل على بعض العطايا بين حين وآخر ، ومن المحتمل أن يوفر ذلك لابن مستقبلاً باهراً ، بالإضافة إلى أن زوجته قد ورثت — أخيراً — بعض المال ..

عندما كانت الزوجة تُذكر ، كانت بسمّة خافطة ترف على شفتي « المشالي » فكان يسارع باخفائها بمبسم الشيشة ، محاذراً أن يراها صديقه « خليل » .. ذلك أن قصة حب وخيانة كانت قد نسجت خيوطها بين « المشالي » و « فاطمة » . ولم





ير « المشالي » اذن داعياً لان يتوقّر « خليل » عند ذكر زوجته ، ولا لأن يسميها « الجماعة » و « المشالي » كان يعرف — ليس اسمها فقط — وإنما كل تضاريس جسدها الشهوي .

كيف حدث هذا ؟

لأحد يعرف بالضبط ، بيد أن العصر كان يموج بالمتناقضات الغربية حقاً .. كان عصراً وقوراً جداً من حيث المظهر . وتحت السطح كانت اخلاقياته تكشف عن روائح كريهة . كان « الزنا » منتشرأ بصورة كبيرة ، حتى لقد أصبح « البغاء » ، رسمياً ، تعترف به الدولة ، فتفرض على البغايا ضرائب مقررة ، وتجمع من هذه الضرائب اموالاً ضخمة . وتجعل للبغايا « ضامنة » تذهب اليها مُحترفة البغاء فتسجل اسمها عندها . وكانت البغايا تخرجن إلى الشارع ، وقد استكملن زينتهن فتسرن أمام الناس في صورة ملفتة للنظر ، وتحرضن علناً على الفجور . وقد أدى هذا الى انتشار الأمراض السرية كالزهري والسيلان وكانا يسميان بمرض « الحب الافرنجي » . وقد فشيت في بعض السنوات بصورة وبائية .

وانتشر الشذوذ الجنسي والأخلاقي ، الى الدرجة التي أصبح معها المؤرخون يستثنون سلطاناً من كل عشرة سلاطين . فيذكرون — كـ « أبي المحاسن » صاحب

كتاب « النجوم الزاهرة » — انه « لم يكن له ميل للشباب كعادة الملوك من قبله » ،  
ونخلع أحد السلاطين عن العرش بسبب حبه لغلام أمرد !

لم يكن غريباً إذن ان تلتقى « فاطمة » و « المشالي » في علاقة آثمة . إن  
الرجل صديق زوجها . وهو يدخل المنزل ، ويقضى به أوقات سمره ، ويتردد عليه  
بانتظام . وصحيح أن التقاليد لم تكن تسمح بأن يرى الغريب حريم صاحب المنزل .  
ولكن ظروف الانحلال الاجتماعي العام لم تدع تقليداً على حاله .

وبينا « خليل » يتحدث عن اخلاق زوجته ، وجمالها ، وماتدخره من مال ، و  
« المشالي » يخفي بسماته بمبسم الشيشة ، كان « شميس » قد وصل !

و « شميس » شاب مفتون ، من الملتحقين بمجالس القضاة ، إذ كان خاله  
أحد النواب ، وكان يستعين به في بعض شئونه ، فتعرف على مجتمع القضاة ، وتعود  
أن يجلس معهم ، ويسمر في سهراتهم ويشارك في مناقشة بعض المسائل الفقهية ،  
وبينا استقبله « خليل » بترحاب ، فان « المشالي » — كعادته — استقبله بفتور لم  
يحرص على إخفاء علاماته !

لعل هذا لم يغب عن « خليل » . بيد انه كان يفسره على أنه مجرد عدم  
استلطاف متبادل بين « المشالي » و « شميس » . ولم يكن يدري أن المسألة أبعد  
مدى من ذلك وأعمق . فقد كان « شميس » يهوى « فاطمة » . وكانت بينهما  
نظرات وعلامات ، وبشائر اتفاق . وقبل أن تتطور تلك النظرات الى ماكان  
« شميس » يطمح إليه ، ظهر « المشالي » في أفق « فاطمة » . آنذاك قلبت المرأه  
الهوائية للعاشق القديم ظهر المُجَنِّ . ورفضت ان تتقدم في علاقتها به خطوة  
جديدة ، ولما حاول أن يطور الهجوم من جانبه صدته بقسوة !

وككل عاشق خائب ، فقد ترصدها « شميس » . وأخذ يتحسس اخبارها  
ليعرف سبب انقلابها عليه ، وايقافها للمناورات التي كانت تدور بينهما ، حتى عرف  
أنها انتقلت إلى غيره وعرف اسم غريمه .. وأصبحت المسألة مكشوفة للأطراف  
الثلاثة . يتحدث عنها « شميس » مع « المشالي » احاديث مقنَّعة ، ويشير إليها من  
طرف خفي ، و « خليل » بينهما يدهشه انهما لا يكفان عن المشاحنة ، ولا يقبل



أحدهما للآخر كلاماً ، فإذا شَرَّق هذا غَرَّب ذاك ، كأنهما ديكان في خلبة صراع ..  
وكان لابد ان يمر شهر رمضان ذاك ، وتمر أيام عيد الفطر ، ليعرف « خليل »  
أخيراً سبب كل هذا .



□ السبت ١١ ديسمبر ١٥١٣ م

كانت زحمة العمل التي تعقب الركود الذي يأتي به شهر رمضان قد خفت .  
ففي أيام العيد الثلاثة عقد « خليل » عدداً ضخماً من الزيجات ، وكان يعود إلى بيته  
كل يوم مُحَمَّلاً بالهدايا التي حصل عليها من العروسين واسرتيهما . وهو ما حدث  
أيضاً لـ « المشالي » . وبانتهاء أيام العيد ، آن لـ « خليل » أن يقضي ليلة في رحاب  
« الإمام الليث » — رضى الله عنه — مع بعض أصدقائه من الصوفيين يتعبدون  
وينشدون الأذكار لله ، ويشكرونه على ما أفاء به من نعيم أعقب شهور الطاعون  
والكساد .

وعندما خرج « خليل » من بيته قبل صلاة المغرب ، كان « شميس » يجلس  
على مصطبة أمام منزله المجاور ، فألقى عليه التحية ، وأخبره بأنه سيقضي الليلة  
خارج منزله ، وعرض عليه ان يصاحبه ولكن « شميس » رفض .

وبمجرد ان مضى « خليل » في اتجاه « الإمام الليث » ، حتى كان  
« شميس » قد قرَّر أمراً : ظل جالساً في مكانه وعينه مُثَبَّتة على بيت « خليل »  
أمامه ، تنتقل أحياناً الى المشربية منتظراً ان يلمح خلفها شبح « فاطمة » كما كان  
يحدث في الزمان الماضي .. وفتح الباب أخيراً لتخرج جارية كان « شميس » يعرفها  
تماماً : انها كاتمة اسرار « فاطمة » وموضع ثقته — وكانت يوماً رسول غرام بينها وبينه  
— فألى أين تتجه الآن ؟ . حيرة السؤال ، وعذبتة الغيرة ، فتبعها إلى أن لمحها وهي  
تحدث مع أحد أتباع « المشالي » في ركن مظلم في أحد الشوارع ، فأدرك كل

شيء : ان « فاطمة » قد أرسلت تستدعى عشيقها ... وهذا ماتأكد له بعد قليل  
عندما طرق باب « فاطمة » احد اتباع « المشالي » وهو يحمل بعض اللفافات لم  
يشك « شمس » في انها هدية الى المعشوقة الفاتنة من عشيقها الوغد .

رؤية منزل في العصر الوسيط



لم تكذ الظلمة تشتد ، وتنقطع أفواج  
السابلة ، حتى لمح « شمس » من  
مخبئه ، غريمه وهو يتسلل إلى بيت  
« فاطمة » .. وكانت موجات الغيرة  
التي عصفت به ، قد ارتفعت إلى  
ذروتها .. فلم يتمالك نفسه ، وقرر أن  
ينفذ خطة كانت تعصف برأسه ، طوال  
ساعات مراقبته لمنزل المعشوقة الخائنة ..  
لقد آن أوان الانتقام .

مضى مسرعاً إلى « الامام  
لليث » ... وهناك وجد « خليل »  
مندمجاً في الذكر بكل مشاعره وما كاد  
هذا يلمحه حتى دعاه للمشاركة في  
الذكر ، ولكن « شمس » جذبته من  
كُمه وخطره هامساً بكل شيء .

وركب كل منهما حماره وعادا مسرعين  
إلى القاهرة ..

همَّ « خليل » أن يطرق الباب ،  
ولكنه خشي أن يخفى المجرمان آثار

جريمتهم ، فتسلق سور المنزل ، وتوجه على الفور الى حجرة النوم « فوجد المشالي مع  
زوجته في الناموسية ، وهما تحت اللحاف متعانقان ، فقبض عليهما باليد وضربهما  
ضرباً مبرحاً » ..

حدثت ضجة ، واستيقظ الجيران وفتحت النوافذ ، وأطل الجميع



يستفسرون . ووقف عدد قليل من سابلة مابعد منتصف الليل يتسمعون ويحاولون ان يعرفوا مايجري ..

فقد « المشالي » أعصابه ، بعد ان انتزع من فراش غرامه وهو عارٍ وسكران لكنه استطاع ان يتمالك مابقي من اعصابه ، ليطلب من « خليل » ان يهدأ . ويتوسل إليه ألا يفضحه ، ويَعده بأن يكتب له صَكًّا بألف دينار . وقالت « فاطمة » انها مستعدة للتنازل عن جميع أمتعة البيت ، على ان يتستر « المشالي » على الامر . رفض الزوج ، وأصر على الرفض رغم كل التوسلات ، واستفزه ما عرضه المجرمان فانها ل عليهما ضرباً . وفي النهاية أغلق عليهما باب الحجرة ، ووضع عليهما حراسة من بعض خدم المنزل . وتوجه من فورة إلى دار « حاجب الحجاب » .

وبمجرد أن سمع « حاجب الحجاب » تفاصيل القصة ، ارسل فقبض على العاشقين ، وعندما وصلا إلى داره بدأ التحقيق معهما .

وكان « المشالي » مرتبكاً ويود ان يتخلص من الموقف بأي شكل . فاعترف بكل شيء . سمع « حاجب الحجاب » التفاصيل باهتمام . وتأمل جمال المرأة بعين غير بريئة . ثم أرسل فأحضر أحد زملاء المتهم وهو « القاضي شمس الدين بن وحيش » — وكان شافعيأ هو الآخر — فأعاد التحقيق أمامه ، ثم أحضروا دواة وقلماً ، فكتب « المشالي » اعترافه بخط يده . ووقع القاضي « ابن وحيش » على المحضر بما يفيد أن الاعتراف تم في حضوره ، ودون ضغط أو تعذيب للمتهم ..

وبعد ان انتهى التحقيق أمر « حاجب الحجاب » بضرب « المشالي » ، فُضرب ضرباً مبرحاً حتى كاد يهلك . ثم رفعت المرأة على اكتاف الجنود وضربت هي الأخرى حتى أغمي عليها .. وأمر حاجب الحجاب « باشهارهما » و « تجريسهما » في القاهرة ..

في صباح اليوم التالي ، بدأت عملية « التجريس » . أركب « نور الدين المشالي » و « فاطمة » كل على حمار ، وأجير « المشالي » على لبس عمامته — وهي الشارة التي تدل على أنه من القضاة — وكان وجه كل منهما إلى مؤخرة الحمار .

وطافوا بهما الشوارع المحيطة ، والجنود حولهما يدقون الاجراس ، وينادون على الناس ليجتمعوا حولهما ويسمعوا قصتهما . والمغاني في الخلف يزفونهما بالطارات ، وقد وضع في عنق المشالي « ماشه » و « هون » وطافوا بهما في أحياء « الصليبية » ، و « قناطر السباع » — السيدة زينب الآن — ثم عادوا بهما الى دار حاجب الحجاب حيث ضربوهما بالسياط أمام الناس عقاباً لهما .

إلى هنا كان الموضوع قد انتهى . إذ لم تكن هناك عقوبة يمكن ان توقع بعد ذلك على العاشقين .. لقد ضربا وعذبا و « جُرّسا » في كل انحاء القاهرة .. وغاية ما هناك أن المرأة كانت ستطلق ، أما « المشالي » فكان المنطقى هو أن يفصل من وظيفته .

ولأن العصر غريب ، فان مافجر الموقف وصعده .. وجعل له نهاية أخرى غير اتلك النهاية الفكاهية كان آخر ما يمكن ان يخطر على البال .

قبل أن يأمر « حاجب الحجاب » بالافراج عن « المشالي » و « فاطمة » فكر في ان يكسب من الجهد الذى بذله فى تحقيق القضية .. فاستدعى الحاجب الرجل والمرأة ، وطالب كلا منهما بمائة دينار لكى يفرج عنهما . وأبدى « المشالي » استعداداه لدفع المبلغ ، اما المرأة فاعتذرت عن الدفع .. وقالت :  
— لقد وضع زوجي يده على جميع مأملىك من مال ، وأنا لا احتكم على دينار واحد الآن .

على الفور أرسل « حاجب الحجاب » فاستدعى « خليل » ، و طالبه بأن يحضر من مال زوجته مائة دينار بصفة رشوة . ولكن « خليل » — الذى كان مذهولاً مما حدث — رفض ان يدفع درهماً واحداً . وثار فى وجه « حاجب الحجاب » ، ثورة الزوج المصدوم الذى لجأ إلى الحاجب ليقتص له من زوجته الزانية ، فإذا به يطلب منه مائة دينار لكى يفرج عنها .. لكن هذه الثورة استفزت حاجب الحجاب فأمر جنوده بالقبض على « خليل » وتعذيبه حتى يذكر مكان مال زوجته ، ويحضر منه المائة دينار .

دفع « المشالي » الرشوة ، وأفرج عنه .. وأفرج عن « المرأة » .. وهكذا فلت







□ الأربعاء ١٥ ديسمبر ١٥١٣  
□ القصر الكبير بقلعة الجبل .

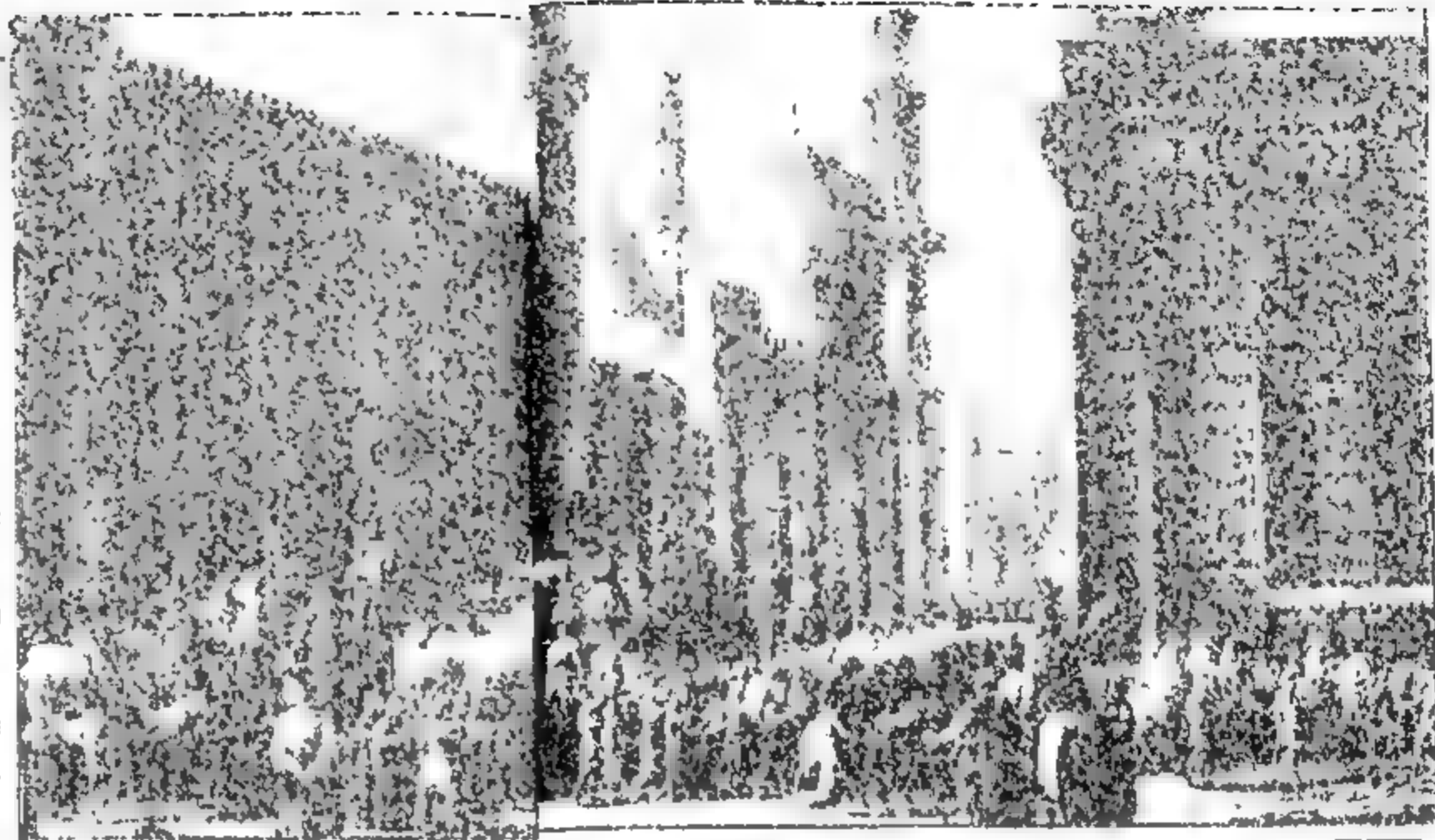
السلطان « قانصوه الغوري »  
يتمشى قلقاً ، ويهيم بين الحين والآخر  
بكلمات سباب . لا احد من الأمراء  
الواقفين حوله يخسر على الكلام معه .  
بعد فترة أخطر السلطان بأن القضية قد  
وصلوا . أمر بإدخالهم . دخلوا وقبوا  
الأرض أمامه . أشار إليهم بالجلوس . لم  
يخسروا على ذلك حتى جلس السدسان .

ظل السلطان يتفرس فيهم لحظات ، كانت عيناه مُرعبتين ، ففي العام نفسه  
كان قد أصيب بارتحاء في جففيه ، بحيث لم يعد يستطيع أن يرفعهما إلا بعد أن  
قصهما له الأطباء . انتهى السلطان الصمت متفجراً :

— والله افتخرتم بالقضاة الشرع ، نوابكم شيء يشرب الخمر .. وشيء يرني ،  
وشيء يبيع الأوقاف !!

كان الكلام الأخير يتضمن — بتعبير « ابن إياس » « تسميمه » لقاضي القضاة  
الحنفي « عبد البر بن الشحنة » ، إذ كان هو المقصود بذلك الكلام من بيع  
الأوقاف ..

كان « عبد البر » — ككل القضاة — يتنظر على أوقاف متعددة ، موقوفة  
على المؤسسات الدينية ، وكان يؤجرها بأسعار زهيدة جداً ، مقابل رشاوى ضخمة .  
صمت القضاة ولم يردوا .. سأل السلطان عن القاضي « بن وحيش » الذي



الزناة واعتقل الضحية وهو الزوج المسكين وتُدعى في تعليقه .. وبعد يومين تذكر ابن  
« تحليل » الصغير انه يستطيع أن يخدم أباه المعتقل . كان يقرأ القرآن في  
« الدهيشة » — أحد الاحواش السلطانية في القلعة — عندما مر السلطان بالقرب  
من الحوش ، ورغم رهبة الموقف على الصبي الصغير ، فإن المأسة كانت قد أفقدته  
« قدرة على الخوف » اتجه فوراً إلى السلطان ، وقبل أن يتمكن الحراس من منعه . كان  
قد وصل إليه ، وفي كلمات متلعنتة قصّ الأبن القصة الغريبة التي انتهت بالامراج عن  
« الرائي » و « الزانية » واعتقال الزوج المجني عليه ، والمطعمون في شرفه .. والمنسلوب  
العرض .

يقول المؤرخ « ابن إياس » — الذي روى لنا القصة — انه عند ذاك

« اتسع الحرق على الرافع . ولفى الكلام بالمواقع » ..



حضر اعتراف « المشالي » بالزنا ، وعندما وقف ، تفرّس فيه السلطان قليلاً ، ثم طلب منه أن يشهد في المجلس بما صدر عن الزاني من اعتراف ..

روى « ابن وحيش » كل شيء ..

وفي النهاية سأل السلطان القاضي عن رأيه ، قال « ابن وحيش » :  
— أنا ثبت عندي رجمهما .. لا بد من تطبيق الحد .

قال السلطان على الفور :

— إذن اصدر حكمك برجمهما .

أثار « ابن وحيش » نقطة شكلية ، قال أنه لا يستطيع أن يصدر حكماً في القضية ، لأنه مجرد « نائب » ، إلاّ إذ حصل على إذن بالحكم فيها من قاضي قضاة مذهبه ، وهو القاضي الشافعي « كمال الدين الطويل » ، فأذن له القاضي الشافعي بذلك !

انفض المجلس بعد أن أصدر قضاة الشرع حكماً برجم « المشالي » و « فاطمة » ، وأمر السلطان بإعادة القبض عليهما ، وباختيار مكان تحفر فيه حفرة لكل من « الزاني » و « الزانية » عمقها بطول قامة كل منهما بحيث لا يظهر منهما سوى الرأس فقط — لتكون هدفاً سهلاً للطوب الذي يلقيه الناس عليهما حتى يموتا .. وتطبيقاً لهذا الحكم قبض « الوالي » على « المشالي » و « فاطمة » . وأودع الأول سجن « المقشرة » اما المرأة فقد ذهبوا بها الى سجن النساء وكان يُعرف بـ « الحجرة » . وافرغ عن الزوج المسكين !

الشيء المذهل في هذا كله ؛ ان سلوك حاجب الحجاب لم يثر اي مناقشة . انتشرت الواقعة ، وتهامس الناس بأن السلطان « قاصوه الغوري » سوف يطبق حدود الشرع .. وانه سيبدأ بتطبيق « حد الزنا » ، ذلك الحد الذي لم يطبق منذ عهد الخلفاء الراشدين ، وأثار ذلك موجة من المناقشات في القاهرة ، وخشي كثيرون من الفساق على رقابهم . وانتظر أرباب الفجور نتيجة الموقف بقلق شديد ..

في اليوم التالي كان السلطان مشغولاً في أمر الحج ، وخروج المحمل وكان هناك ضيوف غرباء من أمراء العراق ، سافروا مع الحجاج وودّعهم السلطان وداعاً يليق

بمقامهم ، وحضر القضاة الأربعة موكب خروج المحمل ، ونُسِيَ إلى حين أمر «فاطمة»  
و «المشالي» .

وبينا السلطان مشغول في أمر الحج كان هناك امر آخر يدبر خفية .. شخص  
يقال له « شمس الدين الزنكلوني » من قضاة الشافعية كان زميلاً وصديقاً لـ  
«المشالي» ، وجد حلاً شرعياً ينقذ صديقه من الرجم ، وتمكن من أن يهرب له  
رسالة في « سجن المقشرة » وأخرى إلى المرأة في « سجن الحجرة » ، تنبههما إلى  
ضرورة أن يطلب كل منهما قاضياً وينكر أمامه اعترافه بالزنا ..

وبينا ذلك يتم كان « الزنكلوني » قد كتب فتوى على شكل سؤال مجرد ، <٤٧>



ودار بها على القضاة ومشايخ الاسلام ، وكان  
نص السؤال هو :

— رجل زنا واعترف بالزنا .. ثم رجع  
عن ذلك الاعتراف ، فهل يسقط عنه  
الحد أم لا ؟

بدأ « الزنكلوني » جولته بشيخ جليل  
هو الشيخ « برهان الدين ابن أبي  
شريف » ، وكان قاضياً سابقاً لقضاة  
الشافعية ثم عزل من منصبه . وتولى نظارة  
إحدى مدارس العلم ، وكان معروفاً بتفقهه  
في الدين ، موفور الحرمة والكرامة يحترمه  
الجميع .

قدم له « الزنكلوني » السؤال مكتوباً  
فكتب يجيب عليه :

— إذا رجع الزاني عن الاقرار باعترافه  
بالزنا ، سقط عنه حد الرجم ، وغير  
ذلك من الحدود ..

عازف على المقهى



تجول « الزنكلوني » بين كبار المشايخ ، يعرض عليهم السؤال وتحت إجابة الشيخ الجليل « ابن أبي شريف » فكانوا جميعاً يقرون إجابته ، ويكتبون بذلك أوراقاً . وكان القضاة الأربعة من بين الموقعين ..

وعندما انتهى السلطان من مشاغله ، وأرسل يسأل عما اتخذ من اجراءات لرجم الزاني والزانية فوجيء بأن المتهمين قد عدلا عن اعترافهما .. وفوجيء بأن فتوى اقد صدرت من قضاة الشرع بأن لا وجه لتطبيق حدّ الرجم أو غيره — كالجلد — لعدول الزانيين عن الاعتراف !..  
استشاط السلطان غضباً ، وصاح :

— يامسلمين .. رجل يطلع إلى بيت آخر ، ويفسق في زوجته ويُقبض عليه تحت اللحاف معها ، ويعترف بذلك ، ويكتبه بخط يده ، وبعد ذلك تقولون له حق الرجوع !!؟

ارسل السلطان فاستدعى قاضي قضاة الحنفية « عبد البر بن الشحنة » وكان صديقاً له ومقرباً عنده حتى أنه كان يبيت معه في القلعة ثلاث ليال في الجمعة ، وصار بيده الحلّ والعقد في أمور السلطنة وسأله عن امر الفتوى ، فانكرها وهاجمها بشدة ، وقال أن الذين أصدروها لا يفهمون في الدين وان الحد لا بد أن يطبق ، ولا بد أن يكون هذا في دولة السلطان « قانصوه الغوري » ، مجدّد دين الاسلام ، وأول من سيُطبّق « حد الزنا » بعد الرسول صلوات الله عليه وسلامه وكحل للمشكلة اقترح « عبد البر » عقد مجلس شرعي عال لمناقشة الفتوى وتجريحها علمياً ..



□ الخميس ٢٣ ديسمبر ١٥١٣ م .

□ القصر الكبير بقلعة الجبل .

عقد السلطان أكبر مجلس شرعي قضائي في تاريخ مصر العصر ..

ذلك أن الذين حضروه لم يكونوا قضاة المذاهب الأربعة فحسب ، ولكن حضره أيضا كل شيوخ القضاة الذين تركوا مناصبهم ، ونظار المدارس والمعاهد الدينية وكبار مشايخ الأزهر والقضاة ، ومن بينهم الشيخ « برهان الدين بن شريف » الذي أصدر الفتوى ..

ولما تكامل المجلس أعاد السلطان عرض المسألة مُصيراً على أخذ الزاني باعتباره معارضاً في حق الرجوع ، وتولى القاضي « ابن أبي شريف » الرد باعتباره مُصدر الفتوى ، فذكر أقوال الفقهاء في هذا الصدد وختم كلامه بقوله : هذا هو شرع الله ..

تشعب الحديث حول شروط وأحوال تطبيق حدّ الزنا ، ولخص بعض الحنابلة من الحاضرين آراء الفقهاء في المسألة ناقلين عن « ابن تيمية » قوله إن « حد الزنا لا يقام حتى يشهد على الزاني أربعة شهود ، أو يشهد على نفسه أربع شهادات عند كثير من العلماء أو أكثرهم ، ومنهم من يكتفي بشهادته على نفسه مرة واحدة ، ولو أقر على نفسه ، ثم رجع فمن الفقهاء من يقول يسقط عنه الحد ، ومنهم من يقول لا يسقط » .

وتمسك السلطان بقول الأخيرين وأصر على عدم إسقاط الحد وتمسك الفقهاء والقضاة بالقول بسقوط الحد ، ذاكرين أن الرسول — صلى الله عليه وسلم — كان يقول « إدروا الحدود بالشبهات » .

وتشعب الحديث مرة أخرى . ولم يكن هناك خلاف بين الحاضرين على أن « المشالي » و « فاطمة » قد ارتكبا جريمة الزنا ولا في استحقاقهما للرجم ، وهي العقوبة التي نص عليها القرآن الكريم ، حين يكون الزانيين مُحصنين أي متزوجين ، ولكن الخلاف كان : هل يحق لهما أن يرجعا عن الاعتراف وينكرا ؟ وخاصة أن الاعتراف كان هو الدليل الوحيد الثابت على الجريمة ، إذ أن الذين رأوهما لم يكونوا أربعة شهود ولم يروا « المِرود في المكحلة » كما ينص على ذلك الحديث النبوي الشريف ..

طالت المناقشة فتوترت اعصاب السلطان ، فقال للشيخ « ابن أبي شريف » ..



---

— يا شيخ برهان الدين ، أنا ولي الأمر ولي الحق في اتخاذ ماأراه .  
رد الشيخ :

— نعم يامولانا ، ولكن بموافقة الشرع الشريف ، فإن قتلتهما دون أمر الله  
تلفنك ديتان عنهما .

حنق السلطان على الشيخ ، ولكنه كظم غيظه ، ونظر إلى شيخ آخر من  
قضاة الشافعية هو « الشيخ زكريا » ، وسأله عن رأيه ، فأيد رأي زميله ، فقال  
السلطان :

— هذا يبقى في ذمتك !؟

قال الشيخ :

— إيش أكون أنا .. يبقى في ذمة « الامام الشافعي » صاحب المذهب .  
قال السلطان :

— انت دَهولت .. مابقى لك عقل ..

تدخل الشيخ « نور الدين المحلي » ، قال :

— يامولانا ، إن الذي صدر عن القضاة ومشايخ الأسلام بصحة سقوط الحد  
عند الرجوع عن الاعتراف هو الحق ، وهو نص مانقله الامام الشافعي وغيره رضي الله  
عنهم أجمعين ، فلا عبرة باعتراف الزاني إذا رجع عن اعترافه .

كان السلطان قد فقد السيطرة على أعصابه ، تماماً .. صاح فيه :

— ان شاء الله يا « شيخ محلي » تطلع إلى بيتك فتجد من يفعل في زوجتك

الفاحشة كما فعل « المشالي » في زوجة « خليل » .

قال « المحلي » :

— عافانا الله من ذلك يامولانا .

نظر السلطان الى صديقه القاضي « عبد البر » منتظراً أن يؤيده في رأيه ،

ففوجيء به يؤيد زملاءه القضاة . آنذاك انفجر يشتمه ويسبه صائحاً :

— انت تقرر معي شيئاً وترجع عن ذلك .. كنت قلت هذا من الأول حتى

أعرف أمر الرجوع .

ونظر السلطان إلى القضية الأربعة ، فوخبهم بالكلام القبيح وقد بلغ به الحنوة مداه .. ثم ختم توبيخه ، بأن صاح فيهم .  
— انتوا الأربعة .. قوموا .. لاتروني وجوهكم قط .. انتم مفصولون القضاء .



في اليوم التالي أصدر السلطان قراراً بعزل الشيخ « برهان الدين بن أبي شريف » من منصبه كناظر لمدرسة السلطان ، وأشيع انه سينفى الى « القدس » . وأصدر أمراً بعزل قضية المذاهب الأربعة . ثم نزل الى ميدان القلعة . وأرسل فأمر بالقبض على « شمس الدين الزنكلوني » القاضي الذي دار على العلماء بالفتوى . فلما مثل بين يديه قال له :

— « يازنكلوني .. حكمك أنت يمشي .. وحكمي أنا يبطل .  
ثم بطحه على الأرض وضربه نحواً من ألف عصا . وضرب أولاده الاثنين كل واحد نحواً من ٦٠٠ عصا ، وأمر بنفيه هو وأولاده الى الواحات . فأركبهم حميراً والدم يسيل من أكعابهم وأشيع بين الناس أن « الزنكلوني » مات .. وان أولاده في حالة العدم .

كان ذلك اليوم هو التاسع والعشرين من شوال ٩١٩ هـ — ٢٨ ديسمبر ١٥١٣ م — وظن السلطان ان أول ذي القعدة سيكون اليوم التالي . وكان من بين تقاليد السلطنة أن يصعد القضية في أول كل شهر عربي لتهنئة السلطان به ، ولشدة غضبه عليهم غادر القلعة لكيلا يلتقي بهم . وعندما جاءت غرة الشهر في يوم الخميس التالي صعدوا القلعة للتهنئة وانتظروا بجامعها لكي يهل عليهم السلطان ، ولكنه تركهم ولم يجتمع بهم فنزلوا بخفي حنين .

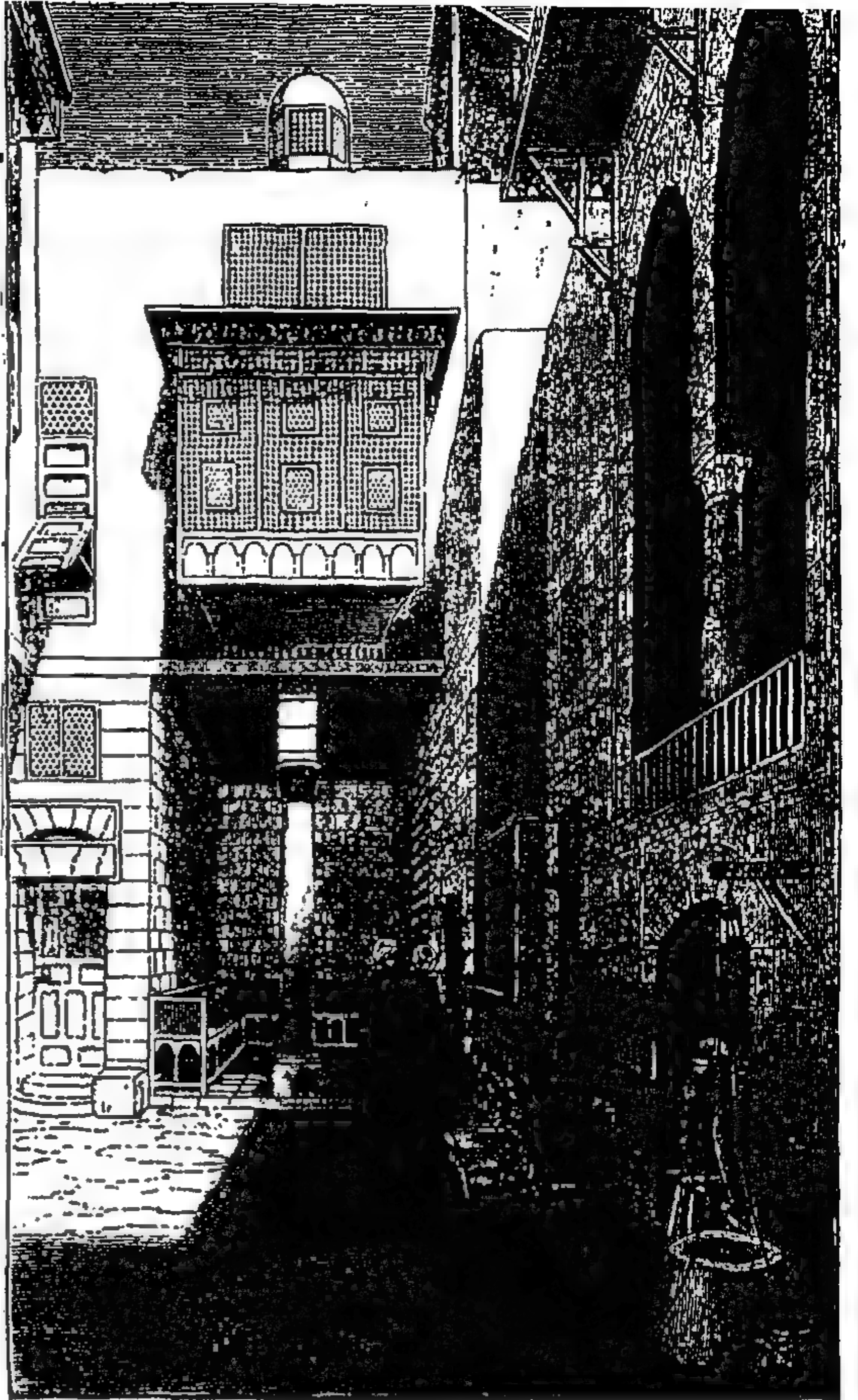
وظلت مصر خمسة أيام كاملة بلا قضية .



خلال تلك الأيام لم يعقد زواج ،  
ولم يتم طلاق ، ولم يصدر أي حكم  
شرعي .. وأغلق الشهود دكاكينهم ؛  
وتعطلت قضايا التجار ، واضطربت  
الأحوال ، والناس يتساءلون عما  
سيفعل السلطان بعد ذلك .

وتزايد غضب السلطان على  
المشايخ أجمعين ، فأصدر أمره للوالي  
بأن كل من يجده من الفقهاء وهو  
سكران فليقبض عليه على الفور وله  
خلعة ثمينة .

.. وأمر ألا يدخل عليه أحد من  
الناس وهو يرتدي عمامة أياً كان ،  
حتى أن موظفي القصور السلطانية  
من المعممين استبدلوا عماماتهم  
بغطاء رأس مملوكي .



صحن دار بالقاهرة

واخذ الأمراء يتشفعون للقضاة لكي يبقوهم السلطان في مناصبهم . فلما نزل  
السلطان إلى الميدان قام عدد من الأمراء بتقيل الأرض بين يديه . وأعادوا شفاعتهم  
للقضاة الأربعة ، ولما سمع السلطان ذلك حنق على الأمراء « وحلف بحياة رأسه أنه  
مايعيد أحداً من القضاة الى وظيفته » وصمم على ذلك .

يقول ابن اياس « ولم يتفق قط أن القضاة الأربعة يعزلون كلهم في يوم واحد  
إلا في هذه الواقعة التي جرت فعُدت من النوادر الغريبة » ..

وبلغ من توتر أعصاب السلطان في تلك الأيام أن عُرض أمامه مملوك ارتكب  
مخالفة . فأراد أن يضرب بين يديه فتعترض قدام السلطان فحنق عليه وأمر بتوسيطه ،

وبالفعل جاء « المشاعلي » بسيفه وضربه في بطنه فشقه نصفين .



في يوم الأربعاء ١٠ يناير ١٥١٤ م استبدل السلطان حكم الرجم الذي صدر بحق الزانيين بقرار بشنق « نور الدين المشالي » و « فاطمة » .

واختار لتنفيذ الحكم وسيلة غريبة .. أمر بأن تُنصب المشنقة على باب الشيخ « برهان الدين ابن أبي شريف » ، الذي أصدر الفتوى في صالح حقهما في الرجوع عن الاعتراف . وتوجه « داودار الوالي » لكي ينصب المشنقة في حارة « أولاد الجيعان » حيث كان يسكن الشيخ ؛ وظن أهله أنه هو الذي سيشنق فصرخوا ولطموا وبكوا .. وأخيراً اتضحت الحقيقة ، حين بدأ تنفيذ حكم السلطان ..

جاءوا بـ « نور الدين المشالي » من سجن « المقشرة » . كان قد عانى ذل الحبس شهراً طويلاً في زنازين سجن المقشرة الرهيب ، وجاءوا بـ « فاطمة » من سجن « الحجرة » . ونفذ الشنق على الصورة التي تخيلها السلطان :

شنقوهما في حبل واحد .. وقد جعلوا وجه الرجل في وجه المرأة .. وكانت « فاطمة » تلبس إزارها وعليها أثوابها مسبولة . وظلت جثاهما معلقتين ثلاثاً أيام .. ووجهاهما وجسادهما ملتصقين ، والناس يأتون من كل فج عميق لكي يشاهدوا النهاية الفاجعة لقصة حب .

وتهز الحادثة قلب شاعر ركيك هو « محمد بن الصايغ » فيقول :  
أيا لهما من عاشقين عليهما قضى من قضى بالموت حتماً وأشنقا  
فقلبيهما عند الحياة تآلفا وجسميهما عند الممات تعانقا  
في مساء اليوم نفسه عين السلطان أربعة قضاة بديلاً عن القضاة المفصولين ،  
وتجمع نوابهم حول القلعة ينتظرون موكبهم فكان عددهم يزيد عن ٣٠٠ نائب .



لكن السلطان كان قد أمر بتغيير نظام القضاء بحيث لايزيد عدد النواب عـ.  
١٠٠ نائب للقضاة الأربعة ، وبدلاً من أن يكون لقاضي كل مذهب حق تعيين نوابه  
فان السلطان أمر بالآ يعين أحد من النواب إلّا بعد عرض اسمه عليه . وبالفعل أعيد  
عرض الأسماء كلها عليه ، ففصل أكثر من مائة قاض ، واستبقى مائة فقط .

الشيء الذى يثير الدهشة في هذا كله .. هو السبب الذى من أجله أصرّ  
السلطان على تطبيق الحد . فمن المؤكد ان القضاة كانوا على حق في موقفهم من  
الناحية الشرعية والخلقية والاجتماعية أساساً . و« حدّ الزنا » بالذات قد أحيط  
بمجموعة من القيود لاتسمح بتطبيقه إلّا في أضيق الحدود ، نظراً لخطورته .  
ولسهولة الظن فيه . ولقسوة العقوبة المقررة عليه .

ومن الناحية الاجتماعية فإن دولة تعترف بالبغاء رسمياً ، وتتقاضى ضرائب  
من البغايا . لايمكن الظن بأنها سوف تطبق هذا الحد ، فانتشار البغاء في أي  
حضارة ، هو مقياس لا إنسانيتها ، فليست هناك مهانة أكثر من مهانة تحويل  
الجسم البشري إلى سلعة تباع وتشترى .

فما الذى دفع السلطان الى هذا الغضب الأعمى ، وإلى تفجير المسألة  
وتحويلها إلى ازمة ؟ ..

أغلب الظن أنها كانت واحدة من ألعاب السلطة التي لاتنتهي والتي برع  
فيها العصر المملوكي عموماً ، فقد شهدت مصر في نفس السنة التي وقعت فيها  
هذه الحادثة غلاء مرعباً في سعر القمح وطاعوناً استمر عدة أشهر ، ومحاولة  
للاستيلاء على السلطة قام بها أمراء المماليك عندما مرض السلطان بارتقاء في  
جفونه ، وظنوا أنه فقد البصر ولم يعد يصلح للسلطنة .

فضلاً عن العديد من المظالم وخصوصاً التلاعب في سعر العملة الذي  
كان « السلطان الغوري » بارعاً فيه — اذ كان يغير اشكالها وقيمتها ويستفيد من  
فروق أسعارها ، كما كان يرفع الأسعار ويكبد الفقراء ، وحتى الأغنياء مشاقاً لا  
حصر لها ..



كان السلطان يحاول أن يغطي على مظالمه بتطبيق الحد .. وإعلان الغضب على القضاة لأنهم لم يوافقوا على ذلك . وقد ضحى في هذه اللعبة تضحية جسيمة ، فلم يأخذ من القضاة الجدد الذين عينوا « المعلوم » ، فقاته — كما يقول ابن اياس — « نحو اثني عشر ألف دينار » وقد « عُذَّ ذلك من النوادر الغربية ولاسيما من « الاشرف الغوري » ..

بيد ان المملوك لا يمكن إلا أن يكون مملوكاً .. لم يمر أقل من عام حتى عاد ثلاثة من القضاة المفصولين إلى وظائفهم .. دفع أولهم ألفى دينار ، ودفع كل واحد من الاثنين الآخرين ثلاثة آلاف دينار ، ولم يَعد الرابع وهو نديم السلطان وصديقه — القاضي عبد البر بن الشحنة — لأنه كان قد مات من شدة قهره !





الجنرال كلير



كان يوم السبت ١٤ يونيو ( حزيران ) سنة ١٨٠٠ م ، أطول أيام الجنرال « كليبر » في مصر .

حين بدأ اليوم ، لم ينبىء بشيء جديد عما تعودته الجنرال منذ تولى القيادة العامة لجيش الشرق قبل عشرة اشهر ، فشمس يونيو الساطعة توحى يوم صيفي حار ، مكتظ بالعمل ومبلل بالعرق .. وفي جدول أعماله ، مهام لا تخلو من مشقة ، ولكنها لا تفتقد إلى الترفيه ، أما الذى لم يكن يعلمه الجنرال — حين فتح عينيه في الصباح بمسكنه المؤقت في معسكر الجيزة — فهو أن هذا اليوم سيكون آخر ايامه في هذه الدنيا الفانية ..

كان عليه أن يعبر النيل إلى الروضة ، ليستعرض الجنود اليونانيين ، الذين تتكون منهم « كتيبة الأروام » ويلتقى بقائدهم القبطان « نيقولا بابازوغلو » لعله



يسمع منه مايطمئنه على كفاءة فرقته ، وقدرتها على دعم الجيش الفرنسي ، إذا ما اضطر للدخول في مواجهة جديدة مع العثمانيين أو الانجليز أو المصريين ..

ومع أن أحوال الكتيبة كانت تدعو للتفاؤل ، إلا أن « كليبر » لم يهضم بسهولة الواقع الذى قضى بان يحتاج جيش الشرق لمن يدعم قدرته على المواجهة والصمود . أين الاحلام الجامحة التى قاد بها « نابليون بوناپرت » هذا الجيش نفسه — قبل ثلاثة أعوام — لبني امبراطورية فرنسية شرقية ، تضرب انجلترا في الصميم ، وتقطع طريق تجارتها إلى الهند ؟ .. أين صيحة « نابليون » أمام الأهرام مخاطباً جنود جيش الشرق : أيها الجنود .. إن أربعين قرناً تنظر إليكم من قمة هذه الأهرام ؟ . وأين قاموسه الذى كان يفخر بأنه قد خلا من كلمة مستحيل ؟ ..

ضاعت جميعها بين الصحراء والبحر ، كما ضاع نصف جيش الشرق في الطواعين والثورات وأمام أسوار « عكا » . تبدد الجيش والحلم . هرب قائده « المظفر » « نابليون بوناپرت » تحت جناح الليل ، مُخَلِّفاً أربعة خطابات مليئة بالنصائح ، وتركه مثقلة بالديون ورثها « كليبر » : خزانة مُفْلِسَة بها عجز يصل إلى عشرة ملايين من الفرنكات ، وجيش فقد نصف قواته ، وتدهورت معنوياته ، وبلغت متأخرات رواتبه أربعة ملايين فرنك ، يرتدى جنوده وضباطه ملابس باليه ، لا يستطيع ان يجدوها لهم ، لأنه إذا وجد النقود اللازمة لذلك ، فلن يجد السبيل لاستيراد الأجواخ ، وهو محاصر بين البحر والصحراء .

فهل تصلح « كتيبة الأروام » التي يقودها القبطان « نيقولا بابا زوغلو » ما أفسده الدهر ؟ . هل تمكن جيش الشرق المحاصر من الخروج من المحنة حياً ؟ فتنقله من برائن الاعداء الكثرين الذين يتربصون به : الانجليز في البحر .. والأتراك في الصحراء .. وهؤلاء المصريون الذين لم تمض سوى أسابيع قليلة على إخماد ثورتهم اللاهبة ؟

كانت أثار الثورة ماتزال واضحة على مبنى القيادة العامة للجيش الفرنسي ، حين وصل إليه « الجنرال كليبر » قادماً من الروضة ، ليتفقد اعمال الترميم الذى أمر باجرائه به . طالت قنابل الثوار عُرف القصر والممرات التى تنتشر بين حدائقه



قصر الألفى الذى لم يسكنه .. فتحول إلى مركز للقيادة العامة لجيش الاحتلال الفرنسى

ونافوراته ، وثكنات الجنود المحيطة به . حطمت الثورة جمال القصر ، فهل هو قصر أم لعنة ؟ . لم يتمتع أحد بالاقامة في هذا الترف الجنونى ، حتى صاحبه الأمير المملوكى ، « محمد بك الألفى » ، الذى بناه وزخرفه ، واستورد له نافورات من ايطاليا ، وأنواعاً من الرخام والأعمدة ، وخرط له مشربيات وشبايك يزينا زجاج ملون ، وفرشه بالوسائد والمساند والستائر ، وأضاءه بالقناديل والشموع والمشكاوات ، لم يمكث به سوى ستة عشر يوماً ، ثم جاء جيش الشرق ، فهرب الأمير المملوكى فيمن هرب ، أما البيت فسكنه سارى عسكر « بونا بركة الكبير » ، قائد الجيوش الفرنسية الذى جاء ليلتقى بأربعين قرناً من التاريخ ، فحوصر ، ودمر الانجليز اسطوله فى « أبى قير » ، ولم يجد متعة تخرجه من الحصار والإحباط وتضفى بهجة على القصر الفخم الذى سكنه ، إلا أن يدفن إحباطه فى أحضان المواطنه « بولين فورييه » .



صعد الجنرال « كليبر » سلام القصر المصنوعة من الرخام والمرمر والجرانيت المصقول المجلوب من أسوان ، يتفقد العمال الذين انهمكوا يصلحون ماطال الجدران من قذائف ، وينزعون النوافذ المحترقة ، ويستبدلون الزجاج المحطم تأمل النافورة الفخمة في قاعة الاستقبال التي شهدت احتفال « الألفى » الأول والأخير بقصره الذى لم يسكنه بعد ذلك أبدا ، وسمعت أكاذيب « نابليون » على شيوخ الأزهر يوم أعلن أمامهم إسلامه ، وأكاذيبه على جنوده يوم وعدهم بأن يحصل كل جندى منهم عند عودته إلى فرنسا مايكفى لشراء ستة أفدنة من الأرض ، فمات معظمهم دون أن يجدوا قبرا يدفنون فيه .. أما في غرفة النوم ، فقد كانت وعوده الباطلة « لمدام فورييه » بالزواج منها منقوشة على الجدران ، كآثر تذكارى للكذب والجبن ، فقد دبر رحيله من مصر في سرية تامة وتركها دون أن يوضحها أو يكتب لها حرفاً واحداً .



لم يكن المهندس « جان بروتان » هو الذى تنبه لذلك الشاب الرث الملابس الذى يرتدى عمامة خضراء ، وقفطاناً رديئاً ، ويمشي في إثر الجنرال « كليبر » من غرفة لغرفة خلال تفقده للاصلاحات التى تجرى في القصر ، إذ كان « بروتان » مشغولاً بتقديم إيضاحات حول عمليات الترميم للجنرال ، ولكن الملازم ، « فورتينييه » — « ياور كليبر » — كان هو الذى تنبه لذلك الفتى الذى أخذ وجهه يظهر أمامه في كل غرفة أو قاعة استقبال يدخلها الجنرال ومرافقوه . ولم تكن ملامحه تشي بشيء ، ولعل آخرون قد تنبهوا ايضاً له ، لكن أحداً لم يفسر الأمر بأكثر من مظاهره ، فالقصر ملىء برجال مثله يصلحون ما أصابه من دمار ، فلعله واحداً من العمال الذين يصلحون الزجاج أو يخرطون الخشب ، فجميعهم يرتدون ملابس رثة ، وحتى لو لم يكن ، فليس هناك أدنى احتمال لأن يقوم أى انسان في مصر الآن بعمل طائش ، وأطلال حى الأزبكية المحيطة بالقصر شاهد على أن الطيش سيء العاقبة ، فقد

نابليون بونابرت .. بعد أن أصبح إمبراطور لفرنسا



احترقت عن بكرة أبيها ، لأن حفنة من المهيجين ظنت أن رجل « بونابرت » يمكن  
أن يضعف موقف الفرنسيين في مصر .

وحين اقترب موعد الغداء ذكر المهندس « بروتان » الجنرال بدعوة للغداء .  
كان قد وجهها إليه « الجنرال داماس » — رئيس أركان حرب الجيش — فغادر



الإثنان القصر إلى الحديقة ، وبصحبتهما الحاشية ، واخترقاها عبر الأرض المصنوعة من الفسيفساء الملون ، إلى ممشى يقود إلى حديقة بيت « داماس » المجاور للقيادة العامة . ولاحظ « فورتينيه » أن الشاب ذا العمامة الخضراء مازال ضمن صفوف حاشية الجنرال ، ولما كان ذلك في رأيه تطاولا ، فقد أمر أحد الخدم بطرده قبل أن يدلف إلى دار رئيس الأركان ، وحين ألقى نظرة أخيرة ، وهو على سلم منزل « داماس » ، لم ير وجه الرجل ، فتنهد براحه .

في قاعة الطعام بمنزل « داماس » تخفف « كليبر » من سترته العسكرية بسبب حرارة الجو ، وسرعان ما شمل المدعوين جو من الألفة ، وزاد « كليبر » الجو مرحاً بسخريته اللاذعة من « البطل القوى القادر » « بونابرت » الذى هرب تحت جناح الظلام ، وترك له خلافة لم يكن يريد لها ، وخطابا مليئاً بالكاذب عن فرنسا التي هروا لنجدتها ، ولو كان صادقا لقال : عن السلطة التي لا بد أن آخذ لنفسي نصيباً منها قبل ان تتوزع وأنا محاصر هنا في مصر ..

وإذ تطرق الحديث إلى الأحوال في مصر بدا « كليبر » مطمئناً ، صحيح أن مشروعه للنجلاء عنها بشكل مشرف قد فشل ، ولكنه انتصر على الأتراك في معركة عين شمس ، وأحمد الثورة التي قام بها المصريون ضده خمسة أسابيع متصلة ، وهو واثق أن سياسته ستثمر ، فالشيء الوحيد الذى يحترمه المصريون هو القوة . ومصر — في نظره — إقليم تحت الاحتلال العسكرى ، وينبغي أن تخضع له . وسوف يخضعها شاءت أم أبت ، فأى محاولة لكسب مودة الأهالى عن طريق التظاهر بالأخوة مقضى عليها بالفشل ، فهي خدعة لاتنطلي على هؤلاء القوم الماكرين ، الذين يخطئون فهم التسامح ويظنونهم ضعفا ..



في الساعة الثانية بعد الظهر غادر « كليبر » المأدبة قبل أن تنفض ليواصل تفقد أعمال الترميم ، وليستعرض مع كبير المهندسين « بروتان » تصميمه أعده لمبنى جديد يلحق بقصر الألفى . عبر حديقة قصر « الجنرال داماس » — بقامته المديدة التي تقرب من ستة أقدام — دون أن ينتظر ياوره « الملازم ديفوج » الذى لم يكن قد

حديقة قصر القيادة العامة لجيش الاحتلال الفرنسى ، في مكان ما منها قتل سليمان الحلبي كليبر ، وهو المكان الذى تشغله الآن محطة تموين للسيارات على ناصية شارعى « الجمهورية » و « الألفى » بوسط القاهرة



انهى طعامه بعد ، ولحق به « بروتان » . وانهمكا في حديث حول المبنى الجديد الذى يريد « كليبر » إضافته لمقر القيادة العامة ، لكى يتوقى فى المستقبل أى محاولة يقوم بها الغوغاء المصريون ، للهجوم على القيادة ، كما حدث منذ أسابيع ، وحين مر الاثنان أمام بئر أقيمت عليه ساقية ، لم يتبها لذلك الشاب ذى القفطان والعمامة الخضراء ، الذى كان يكمن متستراً بدواليب الساقية .

دلف الرجلان إلى رواق طويل ، يفصل بين الحديقتين ، وتظله تكعيبية من العنب وهما يواصلان الحديث ، وفى حين التفت المهندس « بروتان » إلى الخلف يتفحص بعض التدمير الذى لقيه فى طريقه ، واصل « كليبر » سيره فتقدمه بخطوات ، آنذاك ، ظهر ذو العمامة الخضراء من خلف الساقية ، وتقدم نحو الجنرال ، الذى ظنه متسولاً جاء يطلب عطاءه ، أو صاحب حاجة جاء يعرضها ، فقال بعجرفة :

— مافيش ...



واصل الشاب تقدمه بلا تردد . ماداً يده اليسرى إلى أمامه . ظن الجنرال انه يريد تقبيل يده . ما أن اقترب منه حتى مد الجنرال إليه يده مبسوطة كي يقبلها . في ثوان قليلة كان الشاب قد أخرج يده اليمنى من صدره ، وفيها خنجر حاد طعن به « كليبر » في صدره ، في اللحظة نفسها كان « بروتان » يتلفت وراء كتفه . رأى القاتل يسحب مديته من صدر الجنرال وبينما كان « كليبر » يترنح ، أغمدتها في بطنه ، ثم في ذراعه اليسرى وخدّه الأيمن . أذهلت المفاجأة « بروتان » للوهلة الأولى فألقى نفسه أرضاً ، وحين سمع « كليبر » ينادى حُرَّاسه بصوت ضعيف ، استرد شجاعته فقام مسرعاً ليلحق بالقاتل ، ورفع عصا كان يحملها وانهاه بها ضرباً على رأسه ، التفت إليه الشاب . تماسكا في شبه شجار . حسمه الشاب بمديته فطعن « بروتان » ست طعنات حتى سقط فاقد الوعي .

انقضت ست دقائق قبل ان يتنبه أحد لما جرى ، أما الشاب ذو العمامة الخضراء فقد اختفى وحين اكتشف الحراس ماجرى ، كان « كليبر » قد لفظ أنفاسه الأخيرة ، وعلى أثرها انطلق من ميدان الأزبكية دوى طبل ينذر بالخطر ، فجأوبته على الفور كل الطبول الفرنسية في القاهرة ، تدعو الجنود إلى مراكزهم . واحتاطوا — كما يقول « الجبرتي » المؤرخ — بالبلد ، عَمَّروا المدافع وحرَّروا القنابر ، وأرسلوا العساكر إلى الحصون والقلاع ، وقالوا لابد من قتل أهل مصر عن آخرهم . واندفع الجنود الفرنسيون كالمجانين في الشوارع يضربون كل من يقف في طريقهم وقد اشتد غضبهم وبدأ أن جنونا وبائياً قد أصاب الجميع ، قتل الفرنسيون بسيوفهم وخناجرهم جميع من صادفهم من الرجال والأطفال ، في تلك الساعات السوداء من ذلك النهار الذي لم يكن كذلك .

لم يترك القاتل وراءه أثراً يدل عليه سوى جزء من شال عمامته الأخضر الذي تمزق خلال المعركة القصيرة التي وقعت بينه وبين « بروتان » ، وانتشر الجنود يفتشون المنطقة التي جرى بها الحادث وماحولها من بيوت ، وبعد ساعة عثر عليه الجنديان « بيران » و « روير » في حديقة مجاورة لبيت « الجنرال د. اماس » . كان منهكاً تتساقط الدماء من رأسه — التي أصابتها عصا المهندس « بروتان » إصابات مؤثرة

— فتلطّخ ثيابه ، وتُلَوّن الجدران القصيرة نصف المتهدمة التي استند إليها . وكان عارى الرأس إلا من غلالة من قماش أخضر .

وكان يصلى .

قال الجندى « جوزيف بيران » — فى التحقيق الذى أجرى فى وقت لاحق من اليوم نفسه — :

— لقد اضطررنا ان نضربه بالسيف عدة ضربات لكى نحمله على المشى ..



مراد بك

تحولت مائدة الغذاء فى بيت « الجنرال داماس » إلى مكتب للتحقيقات . وأشرف الجنرال « مينو » — أقدم جنرالات الجيش وقائد القاهرة — على التحقيق . قال « المتهم » ان اسمه « سليمان » عمره ٢٤ عاماً ، وصناعته : كاتب عربى ، وسكنه : حلب . أنكر أنه قتل « الجنرال كليبر » . وبرر العثور عليه فى الحديقة بأنه كان جالسا هناك لأن الخيالة كانوا يحاصرون جميع الطرق ، فلم يستطع ان يغادرها إلى أى مكان .

وحين وُجِه بالخنجر — الذى عثر عليه « بيران و « روبير » مدفوناً فى التراب فى نفس المكان الذى قبض عليه فيه — أنكر أنه يخصه . وسئل عن غلالة القماش الأخضر التى وجدت بجانب جثة الجنرال ، وتبدو مكملة لغلالة أخرى مماثلة لها توجد فى ملابسه ، فأجاب بأنها ليست له . وقال إن الجروح التى برأسه أحدثتها من قبضوا عليه .



تقول الترجمة العربية لنصوص التحقيقات « فلما أن كان المتهم لم يصدّق فى جواباته ، أمر سارى عسكر أنهم يضربونه ، حُكْم عوائد البلاد . فحالاً إنضرب لحد

أنه طلب العفو ، وواعد أنه يقر بالصحيح ، فأرتفع عنه الضرب وانفكت له سواعده ،  
وصار يحكى من أول وجديد .. » .

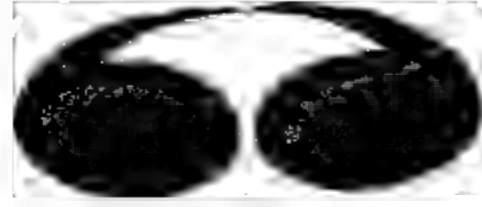


مات الجنرال « جان بابتست كليبر » ، قبل أن يحتفل بعيد ميلاده السابع والأربعين . وحين ولد في مدينة « ستراسبورج » عاصمة مقاطعة الإلزاس — عام ١٧٥٣ م ، لم يكن أحد يظن أنه سيلقى حتفه في ركن من حديقة بيت مملوكى بميدان الأزبكية بمصر المحروسة — تشغله الآن محطة بنزين على ناصية شارعى الألفى والجمهورية بمدينة القاهرة — على يد رجل لم يولد — في مدينة حلب السورية — إلا بعد ذلك التاريخ بثلاثة وعشرين عاماً كاملة .

فروق كثيرة فصلت بين الرجلين ، أهونها شأننا العمر والمقام ، فنحن نقرأ أكثر من اللازم عن كليبر « بطل معركتى مايستريك وعين شمس » وصاحب « المواقف العسكرية البطولية على ضفاف أنهار الراين والنيل والأردن » ، وهذا طبيعى ، فالقائد الإلزايسى ترك مذكرات ووثائق وسكرتيرين ومصورين وشعراء ، كتبوا عنه وأشادوا به ، وأبنوه قبل أن يدفن في حديقة « قصر العينى » بالقاهرة . أما « سليمان الحلبي » ، فان أحدا لم يعن بأن يكتب تاريخه ، وهو لم يكتب مذكرات ، ولم يترك صوراً جرافيكية أو زيتية ، ولا شك أن شاعرا مجهولا قد أثبه ، ولكن المؤرخين الذين يعنهم هذا النوع من الشعر ، كانوا نادرين في ذلك الزمان . وهكذا لم يبق لنا من « سليمان الحلبي » إلا معلومات قليلة ، وأقوال بسيطة غير مزوقة — بل وأحياناً ركيكة — أدلى بها أمام هيئة من الجنرالات المتزمتين الذين تنوشهم مشاعر الثأر والانتقام ، بعد أن « انضرب لحدّ أنه طلب العفو » ، وأوصاف تافهة منحها له « الجبرقى » — مؤرخ



القاهرة — الذى قال عنه انه « رجل أفاق أهوج » ، وأهم تلك الكلمات البسيطة الأسرة ، قالها « سليمان الحلبي » — بعد أن ارتفع عنه الضرب وانفكت له سواعده — سألوه لماذا جئت من غزه الى مصر . قال :  
— كان مرادي أن أغازي في سبيل الله !



رأس « سليمان الحلبي » — التى قطعوها بعد ذلك — كانت خالية من ذلك الذى يسمونه « أحلام المجد » . وكان هدفه عارياً عن أى تزويق أو تهويل أو أوهام بشرية . لذلك جاءت كلماته بسيطة ، فهو لم يكن يملك خبرة « كليبر » الواسعة في وضع حالات العظمة حول مايفعل ، ومن المؤكد أنه كان خالياً تماماً من أى إحساس مريض بالذات ، أو حرص على إبراز مظاهر العنجهية وسمات العظمة ، كما كان غرمة القائد الالزاسي يفعل عادة . كان شاباً تطهيرياً يرى المسائل في مباشرتها ونقائها ، ففعل ما فعل ، لأن « مراده أن يغازي — أى يجاهد — في سبيل الله » لا لشيء أكثر من ذلك ..

والمواجهة الدموية التى حدثت في « رواق العنب » — الذى أصبح الآن شارعاً تدوسه السابلة — بين « سليمان الحلبي » وبين « جان باتيست كليبر » تُصوِّر على لسان مؤرخين كثيرين باعتبارها مواجهة بين رجل متعصب مصاب بهستيريا — أو هلاوس — دينيه ، وبين قائد عظيم من أبناء حضارة الحرية والأخاء والمساواة ، جاء لينشر العلم والعمران والتقدم في الوطن العربي الجاهل والمتخلف ، ولينقله من القرون الوسطى إلى العصر الحديث ..

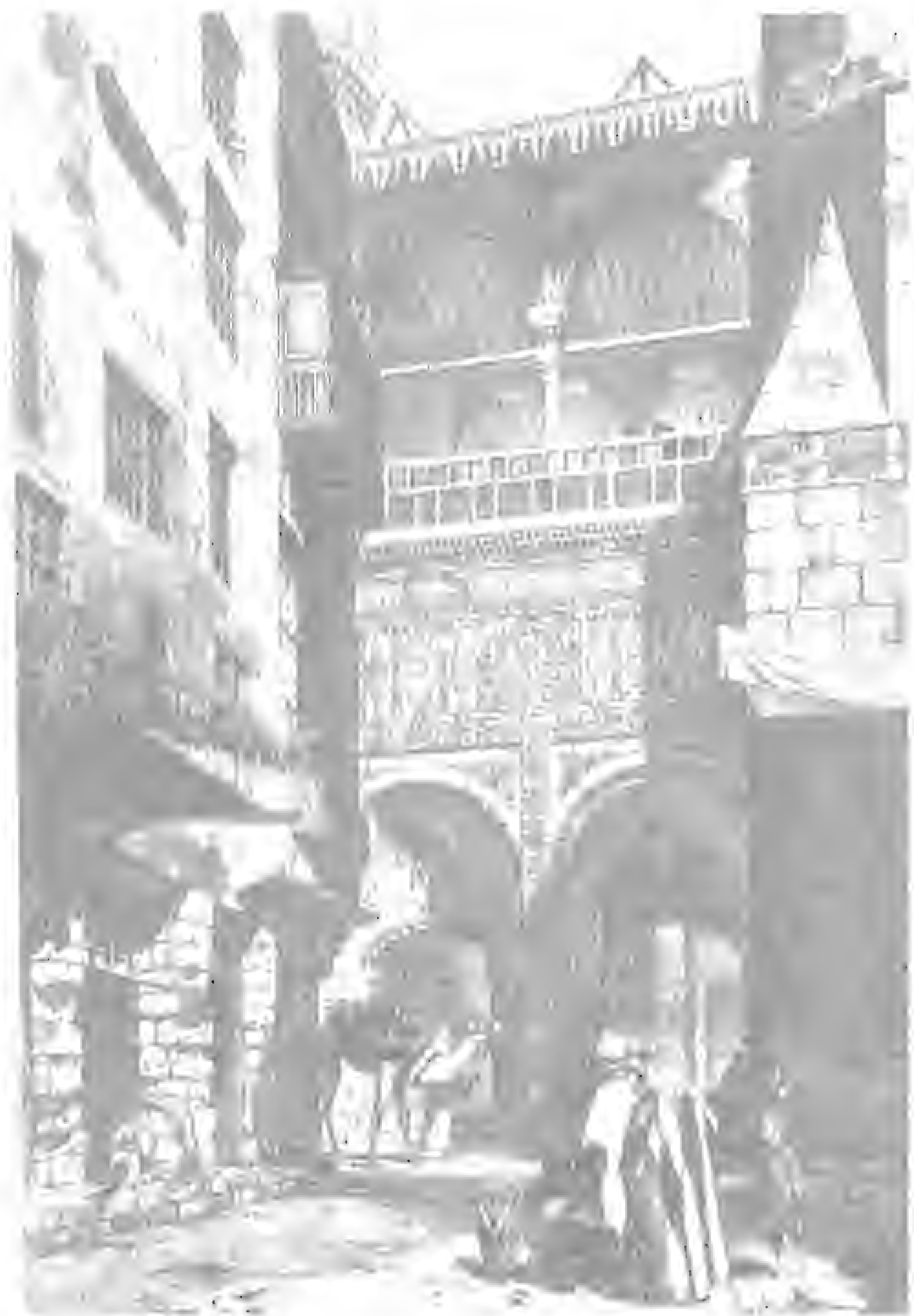
تلك بعض أكاذيب المؤرخين ، وهى ليست قليلة ، فلا أحد يعرف — على وجه التحديد — أين تكمن الحضارة في تاريخ حياة الجنرال « جان باتيست كليبر » ، ولا أحد يستطيع أن يضبط ذلك الانتماء لمقولات الثورة الفرنسية فيما فعله — هو وسيد « بوناپرت » — بأهل « القاهرة » وأهل « يافا » وأهل « رشيد » ، وكل الذى نضبطه ، هو المدافع والبنادق والبارود والمذابح والقسوة التى لاحد لها ،

وحفنة من الشعارات عن الحرية والإخاء والمساواة ، اعترف « بونابرت » — بعد ذلك في مذكراته التي كتبها في منفاه بسانت هيلانه — بأنها كانت دجلا من أعلى طراز !

وفي السنة التي رزق فيها « الحاج محمد أمين » تاجر الزبد بمدينة حلب السورية — بابنه « سليمان » [ ١٧٧٦ م ] ، كان « جان باتيست كليبر » قد أنهى دراسته للعمارة وللهندسة الحربية . والتحق بجيش مملكة بافاريا ، حيث خدم ثمانى سنوات وحين انشئ الحرس الوطنى — فى بداية الثورة الفرنسية — انضم إليه ، وهكذا أصبح الضابط السابق المتفوق فى خدمة الامبراطوره « ماريا تيريزا » ، و« الملك لويس السادس عشر » جمهوريا متحمسا ، وهو أمر يصعب فهمه على الذين يأخذون الحياة ببساطة ، ولكننا نجد له اشباهاً ونظائر فى حياة كل جنرالات الثورة الفرنسية ، الساعين إلى مجد السيف وعظمة السلطة ، دون أن يشغلوا أنفسهم بالبحث المزعج عن أهداف عليا أو غايات سامية ، فهم يقتلون ويُقتلون ، وليس فى مرادهم أن يغازوا فى سبيل الله أو سبيل الوطن ..

وهكذا شارك « كليبر » — بكفاءة عسكرية — فى قمع الاضطرابات التى قام بها فلاحو الاقاليم الغربية الفرنسية ضد الثورة فى « الفندية » و « اللوار » و« سيفر » و« بريتانى » . وشارك فى حروب الثورة ضد التدخل الأوروبى ، فدافع عن « ماينز » التى حاصرتها القوات البروسية شهرين ، وانضم إلى جيش « الجنرال بونابرت » الذى فتح ايطاليا ، ولع اسمه فى معارك « شامبانيا » و« شالروا » و« مايسترك » . وحين قرر « بونابرت » أن ينشئ إمبراطورية فرنسية شرقية ، صحبه معه إلى مصر ، حيث كان مقدراً له ، أن يموت فى « مواجهة دموية » بعد عامين من وصوله إلى الشرق .

ولا أحد يعرف أين كان « سليمان الحلبي » حين وصل « كليبر » إلى الاسكندرية — فى ٢ يوليو ( تموز ) ١٧٩٨ م — لعله كان فى « القاهرة » ، أو فى « مكه » أو فى « الاسكندرية » ذاتها . فالذى نعرفه من تاريخه ، أنه شاب قلق ، كثير التجوال ، فهو ابن لتاجر فى زمن كان التجار فيه موضع عُسف من يحكمون ، تتوالى عليهم الضرائب والغرامات والمصادرات ، وينتقلون بسرعة من الحياة الرخية



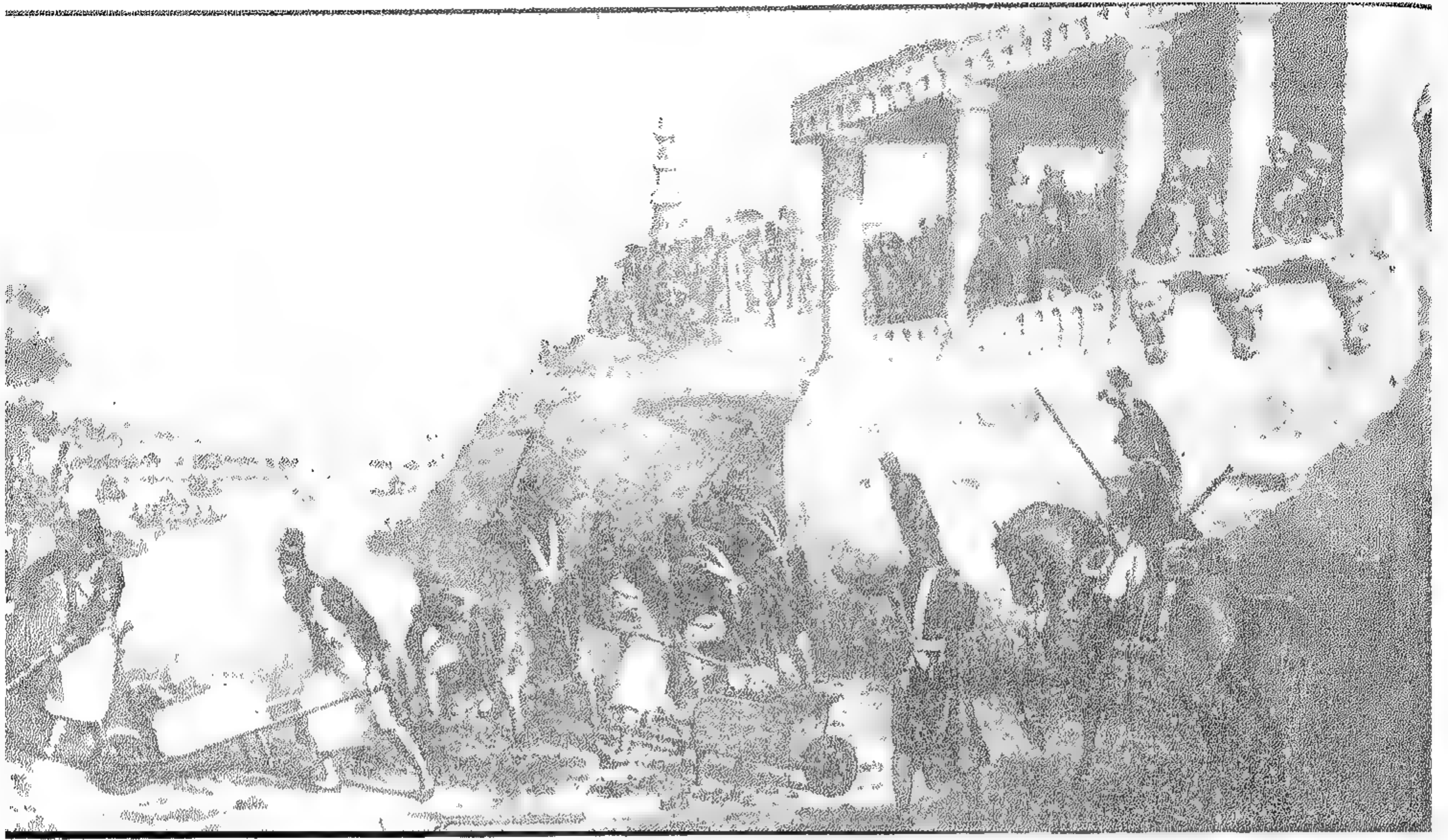


السهلة إلى حياة تصل إلى حد الفاقة . وهو لم يأخذ عن أبيه إلا أنه كثير التجوال ، فقد عاش ثلاث سنوات في « مكة » و « المدينة » مجاوراً للبيت العتيق ولقبر الرسول ، وعاش ثلاث سنوات أخرى في « القاهرة » ، مجاوراً للأزهر الشريف ، يدرس القرآن ويحفظه على يد شيخ تركي عجوز اسمه « مصطفى افندي » . وهو قد زار « القدس » و « نابلس » ، وكان على صلة وثيقة بأهل « غزة » ، حتى أن الشيوخ الثلاثة الذين عرفوا مشروعه لقتل الجنرال كانوا جميعاً من « غزة » !

وكان أول مافعله « كليبر » حين نزل إلى البر على شاطئ العجمي بالاسكندرية ، أن ارتوى من ماء بئر قريبه ، واستغرق في نوم طويل أيقظه منه البرد ، وفي الصباح التالي بدأ هجوم المتحضرين من جنرالات الحرية والإخاء والمساواة ، على « المتوحشين الهمج .. العرب .. المسلمين .. المصريين » من أهل « الاسكندرية » . وفي الهجوم تلقى « كليبر » طلقة إنذار أصابته في جبهته ، أطلقها جندي من قوات الدفاع عن المدينة المحاصرة كان يقف على سور المدينة ، ولم يفهم « كليبر » مغزى الانذار الذي أصابه في جبهته ، فقد شغل بعد ذلك بعلاج إصابته ، وبالضيق من قائده « بونايرت » ، الذي تركه في الاسكندرية قومنداناً وحاكماً ، واصطحب الفرقة التي كان يقودها في زحفه لفتح « القاهرة » ، وحرره من رؤية القرون الأربعين التي أطلت على الغزاة من فوق قمة الأهرام .

وفي الفترة التي حكم فيها « كليبر » الاسكندرية أثبت أنه مخلص حقاً لمبادئ « الفرنسية المبنية على الحرية والتسوية » — كما جاء في الترجمة العربية للمنشور الذي وزعه « نابليون » على المصريين — وآية ذلك الاخلاص أن سكان « الاسكندرية » احتموا — بعد ان اقتحم الغزاة مدينتهم — بالمساجد فنجحهم الغزاة : الرجال والنساء ، الكبار والصغار ، وحتى الأطفال ، ذبحوهم عن بكرة أبيهم .. وبعد أربع ساعات هدأت سيرة جنود الحضارة ، رافعى أعلام « الحرية والتسوية » !

وتلك واقعة لم يروها الدفاع عن « سليمان الحلبي » ، في المحاكمة الهزلية التي أجريت له عقب مقتل « كليبر » ، ذلك أنه لم يكن هناك دفاع أما هو نفسه — « سليمان » — فقد ظل صامتاً هادئاً كرجل فعل ما يريد ولا يعنيه ما يجري أمامه . ولو



العام لجيوش الجمهورية الفرنسية لي مصر ، يشهد الاحتفال بقطع الخليج

أنه تكلم لنقلت جثة « كليبر » التي كانت حتى ذلك الوقت في منزل الجنرال « داماس » — المجاور لمقر المحكمة — لتوضع في قفص الاتهام . ولكف ممثل الاتهام ، القومسيير « سارتلون » — مدير مهمات جيش الاحتلال — عن الاندفاع في مرافعته الشائنة . ولعرف حقاً من هو صاحب « اليد الأثيمة والروح الخائنة المتعصبة » الذي جاء ليقتل « القائد العظيم المجلل الرأس بغار المجد ، الذي تراجعت عنه في المعامع أخطار الحروب » .

« أكاليل الغار » التي تزين رأس « كليبر » أكثر من أن تحصى ، لكن « سليمان » الحلبي أثر الصمت ، أما مؤرخو الحضارة فقد تحدثوا أحياناً .. فقبل

ثلاث سنوات ، وبعد عشرة أيام من تعيينه قومنداناً على « الاسكندرية » أمر « الجنرال كليبر » بالتحفظ على عدد من كبار أعيان المدينة ووجوهها واتخذهم رهائن . والسبب أن جثة لأحد جنود مدفعية الأسطول الفرنسي وُجدت في أحد الشوارع ، ولفظ البحر — في اليوم نفسه — جثة لخدم فرنسي لأحد الضباط الفرنسيين ، فغضب الجنرال ، وطلب تسليمه الجناة ، وهدد بشنق من تقع عليه القرعة من الرهائن إذا لم يُسَلَّموا له . مؤكداً بذلك فهمه للمساواة ، فلا أحد في شعب مغلوب ومقهور أيا كان مقامه ، يساوى جندياً قتل غالباً لأنه تسلل إلى بيت يريد أن يُدبّ على نسائه ، فنال جزاء عدوانه على حرية الآخرين ، ولا أحد فينا نحن المتخلفين الجهلة ، يساوى خادماً طوح به السُّكر إلى مياه البحر . أما أخذ الأبرياء رهائن والتهديد بقتلهم على جريمة ارتكبا غيرهم ، فهو أفضل تطبيق لقاعدة « شخصية العقوبة » وهذا هو فهم الغزاة لما قاله « روسو » و « مونتسكيو » و « فولتير » ..



وكما اثبت « بوناپرت » — حين حكم مصر — انه مجرد عاجل مستبد ، فضلاً عن أنه غازي فقد اثبت « كليبر » نفس الشيء ، الفرق بين الرجلين ، ان الأول كان بشوشاً ، ربما لأنه كان أكثر قدرة على الاحتيال ، أما « كليبر » فكان جهماً . يقول « الجبرقي » المؤرخ أن أكابر البلد من المشايخ والأعيان ، حين قابلوه « لم يروا منه بشاشة ولا طلاقة وجه مثل « بوناپرت » ، فانه كان بشوشاً يياسط الجلساء ويضحك معهم » ، وكان « بوناپرت » ينطلق — في تعامله مع المصريين — من قاعدة ثابتة هي أن يقطع ستّ رعوس كل يوم ، ويحتفظ مع ذلك ببشاشته ، أما « كليبر » ، فكان يقطع الرعوس — بنسبة أقل — ويعوض الفرق بجهامة تفرض هيئته ، وبفرض غرامات جماعية تستنزف المال بلا رحمة ، واجتمع المنهجان ليطيحا برأس السيد « محمد كريم » محافظ الاسكندرية ، إذ أصدر الجنرال « كليبر » في ٢٠ يوليو





( تموز ) ١٧٩٨ قراراً بالقبض عليه بتهمة إثارة العصيان ضد الحملة ، وبعث به الى « نابليون » في القاهرة فأصدر القائد العام أمره بأعدامه ، وخيره بين الموت بالرصاص ، وبين افتداء نفسه بدفع غرامة ثلاثين ألف ريال ، فلم يقبل ، وقالوا له — انت رجل غنى ، فماذا يضريك ان تفتدى نفسك بهذا المبلغ ؟ .

— إذا كان مقدراً لي أن أموت ، فلا يعصمني من الموت مال مهما كثر ، وإذا كان مقدراً لي أن أعيش ، فلماذا اشتري قدرى !

ولم يكن « سليمان الحلبي » ، « الأفاق الأهوج » — بتعبير « الجبرقي » — يملك ثلاثين ألف ريال ليفتدى نفسه وحتى لو كانت معه ، فإن أحداً لم يكن ليقبل فيه فدية ، وقد قتل كبير الفرنسيين وقائد جيشهم ويعسوبهم ، وكل الذى كان معه ، حين قَدِمَ إلى القاهرة من القدس ليقتل « كليبر » أربعون قرشاً قيمة كل منها أربعون باره ، ولم تكن رأسه محملة بأكاليل الغار وأوهام المجد ، إذ كان يسعى مختاراً للفتداء ، لمعانقة قدره ، للمغازاة في سبيل الله ..

وهو قد ولد في حلب ، وجاء من القدس عبر « الجليل » و « يافا » و « غزة » ، أى جاء من الشام : الأرض التى كانت بعض حلم « نابليون » و « كليبر » ببناء إمبراطورية فرنسية شرقية ليقطع الطريق على انجلترا ويضربها في الصميم : يضربها فينا ، يدميها برءوسنا المقطوعة ، بجوعنا وقهرنا وذبحنا ونحن نصلى ، مُلوّحاً أمامنا « بالجوكارد » شارة الثورة الفرنسية المثلثة الألوان ، وبزخارف الحرية والأنحاء والمساواة التى لم نشهد شيئاً منها ..

« كليبر » أيضاً كان قد ذهب إلى « غزة » و « يافا » . حدث هذا قبل مقتله بعام واحد . فلم يكن أمام « بوناپرت » بعد أن حطم « الأدميرال نلسون » — قائد الأسطول البريطانى — الأسطول الفرنسى ، قبل أن يمر شهر على رسوه

بشواطئ مصر ، وبعد أن ثارت عليه المدن المصرية جميعاً ، إلا أن يحاول خرق الحصار وأن يؤكد لنفسه ، ولجيشه وللشعب المصري الذي يرفض « جوكارده » ولأعدائه في أوربة ، أنه مازال منتصراً وقوياً وفي ذروة المجد ، فكان قراره بغزو الشام . وفكر في أن يولى « كليبر » قيادة الحملة ، لكنه عدل عن ذلك وآثر نفسه بالمجد المتوقع ، فتولى القيادة بنفسه وحرّم القائد الإلزامى المتكبر — الذى كان يعتبر نفسه أقدم من « بوناپرت » واكفاً منه عسكرياً — من مجد الشام !

وفي الشام لم يكن هنا مجد لـ « بوناپرت » أو « كليبر » ، وفيما بعد قال أولهما بأسى فاجع : لو استطعت الاستيلاء على « عكا » ، للبست عمامة ، ولجعلت جنودى يرتدون السراويل الفضفاضة ، ولجعلتهم فيلقاً مقدساً ، ولنصبت نفسى إمبراطوراً على الشرق ، ولعدت إلى باريس بطريق « القسطنطينية » .. ولكن هذه الأحلام قد دفنت تحت أسوار عكا !

المجد الذى تحقق في حملة الشام ، حققته « عكا » التى صمدت للحصار ٦٢ يوماً كاملة رغم ضرب الأسوار والأبراج بالمدافع ، وما فتحت المدفعية الفرنسية في أسوارها من ثغرات ، وموجات الهجوم عليها ، موجة بعد موجة ، لكنها لم تفتح أبوابها للغازى الذى يحلم بعمامة وسروال فضفاض ، أما أكاليل الغار التى عاد بها « كليبر » وعاد بها « بوناپرت » ، فهى تملأ كتب التاريخ : مذابح وقسوة وولوغ في الدم تخجل منه الوحوش ذوات الظفر والناب التى لم تقرأ « فولتير » ، ولم تتأثر بـ « روسو » ، ولم تسمع عن فلاسفة التنوير ! .

في الطريق إلى « عكا » سقطت « العريش » و« غزة » و« الرملة » و« يافا » . ونال « كليبر » بعض « مجد » هذا الفتح ، فقد كانت فرقته طليعة الجيش . أما التفاصيل فهى كثيرة . فقد تسللت كتيبة من فرقته إلى معسكر « العريش » فقتلت بالسلاح الأبيض خمسمائة من الجند والأهالى ، كانوا نائمين فيما بين إفطار يوم رمضان وسحوره ، ولم يستيقظ الباقون إلا حين شم كلب المعسكر رائحة الدم بعد أن تشبعت بها الرمال ، فنبح ، حينئذ أخذوا أسرى ، ولولا ذلك لواصلت الكتيبة الفرنسية مهمتها في محو الفارق بين المحاربين وسفاكى الدماء . معلقا

على ماجرى فى معسكر العرش قال « نابليون » :

— والحقيقة ان هذا الهجوم يعتبر من أجمل العمليات الحربية التى يتصورها العقل .

والشئ المؤكد أن « سليمان الحلبي » — القدر الثياب والزرى الهيئة والذى كان كثير التجوال فى فلسطين وسوريا ومصر والحجاز — كان يفهم معنى مختلفاً للجمال عن مفهوم الجنرال « بوناپرت » .

ثم يأتى ماجرى فى « يافا » ليكون تنويعاً آخر على تلك المفاهيم الفرنسية للجمال التى طبقت فى عملية « العرش » الجميلة ، فمع أن المدينة قد سقطت بعد ساعات من الهجوم ، إلا أن الفاتحين بدل أن يناقشوا مع الحامية شروط التسليم ، اندفعوا يقتلون كالمجانين كل من يصادفهم من أهلها ، فعلوا ذلك طوال ليلة ونهار ذبح خلالها كل من له وجه إنسان : الشيوخ والفتيات ، الأطفال الرضع والصبيان الذين لم يبلغوا الحلم ، المسلمون والمسيحيون . أصبحت السيوف والمُدى سيدة الموقف وقائدة البشر . جنون مجنون يعربد فى شوارع « يافا » ظامىء للدم . يتضاعف هياج الفاتحين حين يسمعون صرخات الاسترحام . ينزون شهوة . ينتعظون رغبة ، حين يزون فتيات تتشبثن بأحضان أمهاتهن المائتات فيغتصبونهن . وحين يتعبون : يكفون .

يتذكر قادتهم ان حامية المدينة ماتزال فى قلعتها ، يفاوضونها فى التسليم . يطلب جنود الحامية بالأى يعاملوا كما عومل المدنيون من أهل « يافا » . يُبذل لهم الوعد سخياً بأن يعاملوا كأسرى حرب . يُسلم ثلاثة آلاف جندى سلاحهم : فيهم مغاربة وسوريون وفلسطينيون ومصريون وأتراك . يعقد « بوناپرت » مجلساً عسكرياً يضم قادة حملته على الشام . فيهم « كليبر » . يناقش المجلس مشكلة الأسرى : كيف يطعمهم الجيش الفرنسى وهو بعيد عن خطوط تموينه ؟ من يحرسهم والحملة فى حاجة إلى كل جندى من جنودها ؟ . كيف يطلق سراحهم وقد ينضمون إلى « عكا » — المحطة التالية للغزاة — فيحاربون الفرنسيين مرة أخرى .



لم يقل احد من الذين ثبتوا أكاليل الغار على جبين « كليبر » أنه تحدث — في هذا الاجتماع — عن كلمة الشرف التي استسلم جنود الحامية تصديقاً لها . ولم نسمع أنه تحدث عن قوانين معاملة أسرى الحرب الذين سلموا سلاحهم ، وكفوا عن القتال . تلك القوانين « الحضارية » التي لانستحقها نحن « الهمج المتوحشين » تقضى بالحفاظ علي حياة الأسير الذي ألقى سلاحه ولأن « كليبر » — أو غيره — لم يثر هذا الدفع البسيط ، فقد صدر القرار باعدام حامية يافا عن بكرة أبيها ( ٣٠٠٠ عرني ومسلم من مصر والشام والمغرب وتركيا ) .

وصف التنفيذ كتبه المواطن الفرنسي — « بيروس » — في خطابه لأمه .. قال فيه :

— في صباح اليوم التالي أخذ المغاربة جميعهم إلى شاطئ البحر ، وبدأت كتيبتان في رميهم بالرصاص ، وكان أملهم الوحيد في النجاة هو أن يلقوا بأنفسهم في البحر ، فلم يترددوا ، وحاولوا كلهم الهرب سباحة فضربوا بالرصاص على مهل ، ولم تمض لحظة حتى اصطبغ ماء البحر بدماهم ، وانتشرت جثثهم على سطحه ، وأسعد الحظ نفرًا قليلاً فوصلوا إلى بعض الصخور . ولكن الأوامر صدرت للجنود باقتفاء إثرهم في قوارب والأجهزة عليهم وصدرت التعليمات للجنود بالألا يسرفوا في الذخيرة فبلغت بهم الوحشية أن أعملوا فيهم الطعن بالسونكي . وقد وجدنا بين الضحايا أطفالاً كثيرين تشبثوا وهم يموتون بأبائهم .

على شاطئ البحر ، كان الأحياء من أسرى حامية « يافا » ، يخوضون بحر الدم دفاعاً عن حياتهم ، ويصنعون من جثث رفاقهم الذين ماتوا بالرصاص ، متاريس تحميهم من طعنات السونكي .

بعد خمسة أسابيع من ذلك التاريخ تكرر المشهد بمعظم تفاصيله أسفل « جبل طابور » جنوبي بحيرة « طبرية » . وكان البطل هذه المرة « كليبر » نفسه ، إذ طوقه جيش والي « دمشق » أسفل الجبل ، واستمر يحاصره عشر ساعات ، حتى كادت ذخيرته تنفذ ، واستبد العطش بالجنود الفرنسيين وأمامهم — على مسافة قريبة — بحيرة عجزوا عن الوصول إليها ، وأنقذ « نابليون » الموقف ، وقاد بنفسه فرقة من

الجيش بدأت في إطلاق المدافع من مرتفع جنوبي ساحة القتال ، وحين بدأ جيش والى « دمشق » ينسحب توقيماً للمدفعية التى أصبح هدفا سهلا لها ، أمر « كليبر » رجاله المجاهدين عطشاً بمطاردة الجيش الدمشقي المنسحب . خاضوا فى البحيرة ، لا يشربوا ، ولكن ليقتلوا ، كتب أحدهم فى مذكراته يقول :

— كنا نموت ظمأ .. ولكن ظمأنا للانتقام أظفأ ظمأنا للماء ، وأهلب ظمأنا للدماء . رحنا نخوض إلى خصورنا مياه هذه البحيرة التى كنا نشتهي أن نشرب منها قدحاً من الماء قبل لحظات ، غير أننا لم نعد نفكر فى الشراب ، بل فى القتل ، وفى صبغ البحيرة بدماء هؤلاء الهمج ، حتى امتلأت بجثثهم ..

فى تلك الأيام كان « نابليون » قد طبع منشورا لأهل فلسطين قال فيه « ... وسيكون الدين على الأخص موضع الحماية والاحترام ، لأن جميع الطبيبات من عند الله .. والنصر من عند الله » .

جثث أهل « يافا » المتعفنة فى شوارعها . متاريس جثث الحامية التى ظلت على الشاطئ . الدم الذى روى عطش جيش « كليبر » أسفل جبل طابور . كل هذا أثمر طاعونا مالبث أن هزم الجيش الغازى تحت أسوار « عكا » . يقول هيرولد « فى اليوم الثانى من مذبحة يافا ، أرسل الله — الذى من عنده تأقى جميع الطبيبات — الطاعون على الجيش الفرنسى » .

ومع أن أحداً من المؤرخين لم يذكر شيئاً عن « سليمان الحلبي » آنذاك ، فمن المؤكد أنه كان يومها فى مسجد ما من مساجد حلب ، أو دمشق ، أو القاهرة ، يقرأ بخشوع :

— وأرسل عليهم طيراً أبابيل ، ترميهم بحجارة من سجيل . فجعلهم كعصف مأكول .



قضى « سليمان الحلبي » الشهور الخمسة الأولى من عام ( ١٨٠٠ م ) فى

فلسطين . وصلها في الشتاء ليصلي في المسجد الأقصى ويجاوره زمناً . ولابد انه سمع هناك بما فعله الفرنسيين بأهل « يافا » و « حماة » و « دمشق » ومعسكر « العريش » . كان مكدوداً وضائقاً ، ذلك أن والي حلب العثماني « ابراهيم باشا » ، فرض على أبيه غرامة ضخمة وألزمه بدفعها ، فرحل الشاب القلق بحثاً عن عمل يقتات منه ، وعن باب يشكو إليه ما يفعل الوالي الظالم .

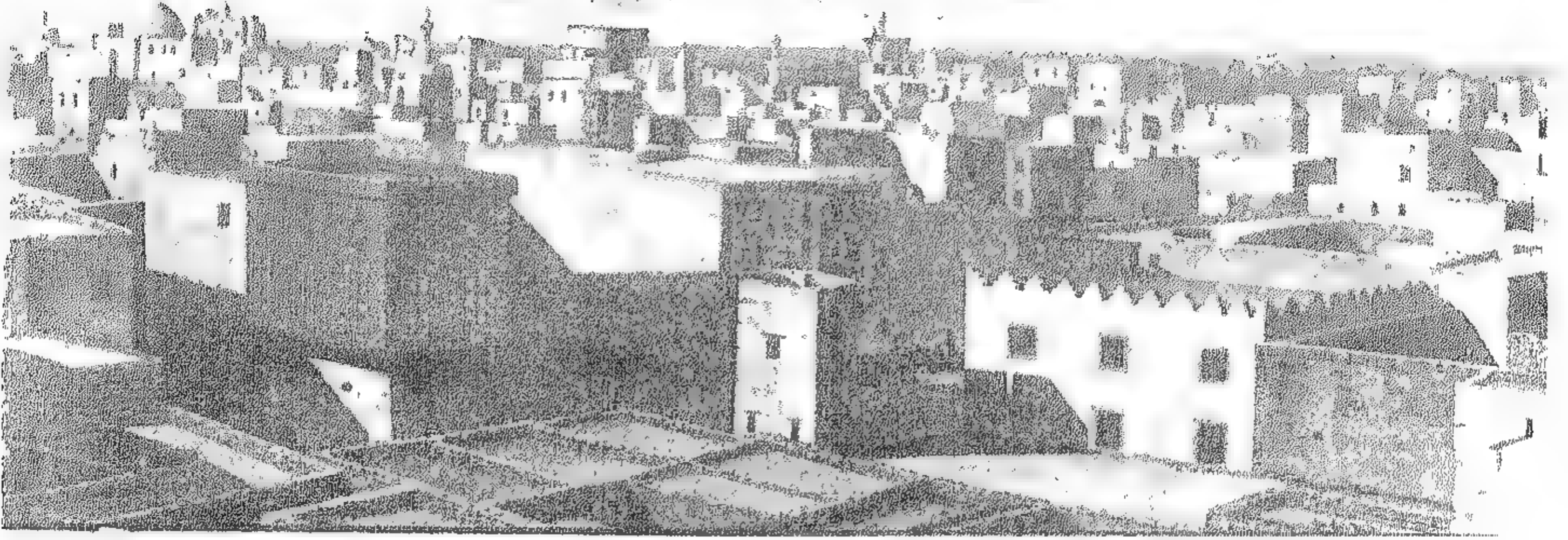
وكانت « فلسطين » أيامها قد أصبحت مركز تجميع الجيوش العثمانية التي تستعد للهجوم على الفرنسيين لتجلبهم عن مصر . أما « كليبر » ، الذي تولى قيادة الجيش في مقتل الخريف بعد أن هرب نابليون تحت جناح الظلام ، وترك مصر إلى فرنسا ، فقد كان يقرأ ساخراً رسائل نابليون إليه :

— ولاتنس يامواطني الجنرال أن « قمبيز » و « أجزرسيس » و « الاسكندر الأكبر » و « عمرو بن العاص » و « سليم الأول » كلهم دخلوا مصر من فلسطين .

فماذا تفيد تلك البديهيّات التاريخية ، قائداً أستخلف على جيش هبطت قوته المقاتلة الى النصف ، وهؤلاء الطاعون ، والحصار يخنقه من البر والبحر . ويكتب « كليبر » إلى حكومة الديركتوار الفرنسية قائلاً :







جانب من مدينة الاسكندرية حين وصل إليها الغزاة الفرنسيون

— إني اعترف بأهمية احتلالنا مصر ، وقد كنت أقول في أوروبا أن مصر بالنسبة لفرنسا كنقطة الارتكاز التي نستطيع بها أن نقبض على ناصية التجارة ، ونتولى زمامها في سائر انحاء العالم ، ولكن يجب أن يكون لفرنسا محرك قوى . وهذا المحرك هو البحرية ، ولقد كانت لنا بحرية ثم ضاعت فتغير كل شيء ، وتغيرت المسألة من كل وجه ولم يعد لنا فيما يظهر لى سوى عقد صلح مع تركيا لتمهد لأنفسنا طريقاً شريفاً نخلص به من حملة لايمكن أن تحقق أغراضها التي دعت إليها !

ولأن أحداً في فرنسا — حتى « بوناپرت » ذاته — لم يرد عليه ، فقد دخل مفاوضات الصلح مع العثمانيين ، ووقع معهم — في ٢٤ يناير (ك ٢) ١٨٠٠ م — معاهدة العريش . وتطبيقاً لها بدأ جيش الشرق في الرحيل . لكن اللعبة الدولية أبت عليه هذا « الطريق الشريف » ، فالانجليز — الذين كانوا طرفاً في المفاوضات — ، لم يرضهم ان يرحل جيش الشرق بأسلحته لينضم إلى جبهات القتال ضدهم في أوروبا ، فقطعوا طريق البحر على الجيش الفرنسي المنسحب ، وأسروا كل من خرج منهم . ولم يجد العثمانيون بُدأ من الهجوم على الجيش الفرنسي لاجلائه بالقوة . فكانت معركة « عين شمس » ..

لم يتطلب الجيش العثماني سوى يوم واحد ليهزم في « معركة عين شمس » ، لكن « القاهرة » تمردت خمسة أسابيع كاملة ، فما كاد « كليبر » ينتصر على العثمانيين ، حتى تحولت شوارع المدينة إلى متاريس ، إمتد الغضب من بولاق إلى كل أنحاء المدينة . خرجت السيوف والبنادق والرماح والعصى بل والمدافع المدفونة في أحواش المنازل ، وسرعان ما استولى الثوار على المدينة ، أقاموا متاريس قوية في مداخل الشوارع ، هاجمت فصائل منهم مقر القيادة العامة للجيش الاحتلال ، حيث يسكن « كليبر » ، في قصر الألفى بميدان الأزبكية . أنشأ الثوار معملاً لصنع القنابل وصب المدافع ، جمعوا له الحديد من المساجد والحوانيت ، وتطوع الصانع للعمل فيه . استعانوا بكرات الحديد التي تستخدم في الموازين « كقذائف » . أخذوا يجمعون القنابل التي تتساقط من المدافع الفرنسية في الشوارع فيحيلونها إلى قذائف جديدة . تشكلت لجان للاعاشة ، وللتجنيد ، ولمراقبة المتاريس ورسم الخطط .



و حين دخل « كليبر » المدينة كانت في أيدي الثوار ، فلم يبق أمامه سوى النار ، بدأت مدافع الفرنسيين تطلق قذائفها على المنازل ، واحتلت فرق من جيش الاحتلال الآكام المشرفة على المدينة ، فأحاطت بها شمالاً وشرقاً ، وحوصرت بحيث لا يصلها طعام ولا ماء . تقدم جيش الشرق يُشعل النار في المتاريس والمنازل فإذا ما أطفأها الأمطار الغزيرة التي هبطت على القاهرة ، أعادوا إشعالها من جديد : خمسة أسابيع كاملة والقاهرة تقاوم ، والنار ترعى في مساكنها ، ولأحد يقبل التسليم .

وأخيراً .. اقتحم الفرنسيون « بولاق » ، ففعلوا بأهلها — كما يقول « الجبرقي » المؤرخ — ماتشيب من هوله النواصي . « صارت القتلى في الطرقات والأزقة ، واحتترقت الدور والقصور » ، أما الأزبكية وما جاورها من الأحياء التي دار فيها القتال ، فقد صارت كلها « تلالاً وخرائب » ، كأنها لم تكن مغنى صبابات ، ولا مواطن أنس ونزهات ، جنت عليها أيدي الزمان ، وطوارق الحدثان ، حتى تبدلت محاسنها ، وأقفرت مساكنها . تسكب عند مشاهدتها العبرات .

بكى « الجبرقي » المؤرخ ، أما الجنرال « كليبر » ، فقد أضاف إلى أكاليل

غارِه ، إكليلاً جديداً ، وبات من الدقة العلمية ان نسميه : بطل معارك مايستريك وشارلوا وفانديه وجبل طابور وعين شمس وبولاقي .

في القدس كان « سليمان الحلبي » — القادم من قلب القهر — قد قرر أن يغازي في سبيل الله ..

لا أحد يدرى كيف نبتت فكرة مشروع اغتيال « كليبر » ، ومن الذي أوحى بها ، ذلك أن « سليمان الحلبي » ، لم يكن من هؤلاء الذين يدونون خواطرهم ، كما أنه لم يعن كثيراً باطلاع الآخرين على مدار في رأسه . وحين قبضوا عليه ، وعذبوه « حُكْمَ عوائد البلاد » لم يُفَضْ كثيراً في الحديث . ومع أن جوهر روايته لما جرى ، صحيح ، إلا بعضاً مما قاله ، وقاله الآخرون ، يحتمل الشك وربما الاهمال .

وطبقاً لروايته ، فقد نبت المشروع في حوار بينه وبين « أحمد أغا » محافظ القدس . وكان المحافظ قد تسلم منصبه في نهاية مارس (آذار) ١٨٠٠ م ، وذهب إليه « سليمان » يشكو ما يلاقى أبوه ، « الحاج محمد أمين » ، — تاجر المسلى بحلب — من اضطهاد ، إذ تعود « ابراهيم باشا » ، محافظ حلب ، ان يفرض عليه — وعلى غيره من التجار — غرامات فادحة ينوءون بها . وأسفر اللقاء بين « سليمان » و« محافظ القدس » عن مواعيد أخرى متعددة ، جرت في الأيام التالية ، وتراجعت خلالها المشكلة بين تاجر المسلى ومحافظ حلب ، لي طرح مشروع اغتيال « كليبر » نفسه على لقاءات الرجلين .



وأسفرت هذه اللقاءات عن اتفاق بأن يتوجه « سليمان » إلى القاهرة لتنفيذ المهمة ، وطلب منه « أحمد أغا » أن يسافر أولاً من « القدس » إلى « غزة » ليلتقي



هناك بشخص اسمه « ياسين أغا » سيقدم له المساعدات الضرورية لتنفيذ مهمته ، ولم يزوده بأى خطابات تَقْدِمه أو رسائل تعريف ، إذ فضل أن يرسل ذلك عن طريقه وبوسائله الرسمية ، حتى لا تتعرض الرسائل للوقوع فى يد غريبه ، أو تطلع عليها عين متطفلة .

ولم تستغرق تلك المباحثات جميعها سوى ثلاثة أيام . وفى اليوم الرابع غادر « سليمان » « القدس » إلى « الخليل » ، حيث ظل عشرين يوماً فى انتظار قافلة يرافقها إلى « غزة » ، ليكون فى مأمن من قطاع الطرق . وحين وصل إلى « غزة » فى نهاية إبريل (نيسان) ١٨٠٠ ، التقى بـ « ياسين أغا » ، الذى قال له بأن لديه علماً بالمهمة التى قَدِم من أجلها ، ورتب له إقامة مؤقتة بجامع غزة الكبير ، وتردد عليه هناك عدة مرات ، تباحثا خلالها فى المشروع ، وكان « ياسين أغا » حريصاً على أن يكون اللقاء خفية عن الأعين ، لذلك تمت معظم اللقاءات ليلاً .

الجيش الفرنسى ، يستعد للانسحاب الذى لم يتم بعد توقيع معاهدة العريش فى يناير ١٨٠٠ م



وحين تمت الصفقة ، وعده « ياسين » برفع الاضطهاد عن أبيه ، وأن يشملته بحمايته في جميع المناسبات ، وأعطاه أربعين قرشاً تركياً — قيمة كل منها أربعون بارة — لمصاريف سفره ، وأوصاه أن يكون حذراً ، وألاً ينفذ المشروع إلا بعد أن يضمن نجاحه وألاً يُحدث أحداً بشأنه .

وخلال الأيام العشرة التي أمضاها بغزة في انتظار قافلة تقوده للقاهرة ، اشترى « سليمان » الخنجر الذي أغمدته فيما بعد في صدر « كليبر » ، ولم يبذل مجهوداً كبيراً في الانتقاء ، إذ اشترى أول خنجر صادفه ، والتحق بأول قافلة مسافرة ، وكانت مُحمّلة بالصابون والدخان ، قطعت المسافة بين غزة والقاهرة في ستة أيام ، قضاهما « سليمان » على ظهر هجين .

ولأن القاهرة كانت — حين وصل إليها « سليمان » في منتصف مايو ( ١٨٠٠ م ) — ماتزال تلعق جراح الثورة : أبوابها مخفورة وآثار الحريق في كل شوارعها ، والبحث لا يهدأ — ليل نهار — عن الجنود العثمانيين الذين تسربوا إليها وشاركوا في الثورة والمتمردين الذين قادوا المقاومة ، فقد آثرت القافلة ألا تدخل المدينة ، وحطت رحالها في قرية صغيرة بجوار الجيزة اسمها « العياط » . ومن هناك استأجر « سليمان الحلبي » حملاً ، دخل به المدينة في ١٤ مايو ١٨٠٠ م .

أمضى « سليمان الحلبي » شهراً كاملاً في القاهرة . كانت الثورة قد خمدت ، أما أعمال الشغب فكانت في قمته . وكان « كليبر » يطبق قاعدته الديمقراطية : رؤوس أقل تُذبح ، وأموال كثيرة تُنهب ، ولا بشاشة هناك . لذلك دسم — كما قال — أن يعصر مصر كما يعصر الشربتلى الليمونة . وتطبيقاً لسياسة « الارهاب المالي » تلك ، فرض على المدينة العاصية ، غرامة قدرها ١٢ مليون فرنك ، واعتقل خمسة عشر رجلاً من أعيان المصريين حتى تجمع الغرامة الذي وزعت — كما يقول « الجبرتي » — على « الملتزمين وأصحاب الحرف حتى الحواة والقرداتية والتجار وأهل الغورية وخبان الخليلي والصاغة والنحاسين والدلالين والقبانية وقضاة المحاكم وغيرهم ، كل طائفة عليها مبلغ معلوم . وكذلك يباعو الدخان والتبناك والصابون والخردجية والعطارون والزيتون والشواعمون والجزارون والمزينون وجميع أهل الصنائع والحرف ، وجعلوا على الأملاك والدور





وعند التنفيذ ، كان البلاء عظيما ، يقول الجبرتي « مضى عيد النحر ولم يلتفت إليه أحد ، بل ولم يشعروا به ، ونزل بهم من البلاء والذل مالا يوصف . وفرغت الدراهم من عند الناس ، واحتاج كل إلى القرض فلم يجد الدائن من يدينه لشغل كل فرد بشأنه ومصيبته ، فلزمهم بيع المتاع فلم يوجد من يشتري ، اذا أعطوهم ذلك لا يقبلونه ، فضاق خُثَّاق الناس ، وتمنوا الموت فلم يجدوه . ثم وقع التَّرجى في قبول المصوغات والفضيات ، فأحضر الناس ما عندهم ، فَيَقُومُ بأجنس الأثمان ، وأما أثاثات البيوت من فرش ونحاس وملبوس فلا يوجد من يأخذه ، وحين يشتد الطلب ، وينبث المعينون والعسكر في طلب الناس ومهاجمة الدور ، وجرجرة الناس حتى النساء من أكابر وأصاغر وهدلتهم وحبسهم وضربهم ، والذي لم يجدوه لكونه فرَّ وهرب يقبضون على قريبه أو حريمه أو ينهبون داره » .

وهكذا دخل « سليمان الحلبي » ، ليجد القاهرة ، بتلخيص « الجبرتي » — في شرِّ حال ، ف « الطرق مجفرة ، والأسواق مقفرة ، والخوانيت مقفولة ، والعقول مخبولة والحانات والوكائل مغلوبة ، والنفوس مطبوقة ، والغرامات نازلة والأرزاق عاطلة ، والمطالب عظيمة ، والمصائب عميمة ، والعكوسات مقصودة والشفاعات مردودة .. وبالجمله فالأمر عظيم ، والخطب جسيم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم » .



أمضى « سليمان » أول ليلة له بالقاهرة بمنزل أستاذه « مصطفى أفندي » ، واستضافة الشيخ العجوز الذي جاوز الثمانين من عمره ، إذ كان هو الذي علمه الخط وحفظ عليه القرآن حين كان بالقاهرة قبل ذلك بثلاث سنوات . وفي الصباح ، اعتذر له « مصطفى أفندي » فهو شيخ عجوز فقير ، لا قبل له بضيافته . وقبل

« سليمان » عذر الرجل ، وأستأذنه أن يمر عليه بين الحين والآخر لزيارته ، فأذن له ، فظل يتردد عليه طوال الشهر التالي كل أسبوع مرتين في يومى الاثنين والخميس .

ونقل « سليمان » إقامته إلى الجامع الأزهر ، حيث التقى بأربعة من أصدقائه ، جميعهم من « غزة » ، وقيمون كغيرهم من طلاب فلسطين وسوريا ، فى رواق الشوام ، وكان أكبرهم « عبد الله الغزى » فى الثلاثين من عمره ، أمضى منها عشر سنوات فى الأزهر ، وهى المدة التى قضها ثانيهم « أحمد الوالى » الذى كان يناهزه عمراً ، أما أحدثهم إقامة فى القاهرة وفى الأزهر ، فكان الشيخ « محمد الغزى » ، إذ لم تمض على إقامته فى الجامع الكبير سوى خمس سنوات . وهرب الرابع « الشيخ عبد القادر الغزى » بعد مقتل كليبر ، فلم يترك أى معلومات تخصه .

سهل المشايخ الأربعة لـ « سليمان الحلبي » الالتحاق بالجامع الأزهر ، والإقامة فيه ، دون إخطار السلطات الفرنسية ، التى كانت قد أصدرت أمراً بإخطار عن كل عثماني يصل الى القاهرة . ومنذ البداية — وعلى عكس مانصحه به « ياسين أغا » محافظ القدس — أخطرهم بمشروعه ، فنصحوا له بعدم الإقدام عليه ، وأشاروا إلى الصعوبات التى تحول دون تنفيذه ، ونبهوه الى أنه سيقتل ، لكن « سليمان » لم يقتنع بما قالوه ، وواصل الحديث عن مشروعه خلال الأيام التالية ..

وطوال الوقت كان « سليمان » مشغولاً بالبحث عن « كليبر » ، ودراسة أنسب مكان لتنفيذ مشروعه ، وكان القائد العام قد نقل إقامته الى « معسكر الجيزة » ، حتى تنتهى الاصلاحات التى كانت تجرى فى بيت الألفى ، مقر القيادة العامة ، الذى كان يقيم به قبل أن تصيبه قنابل الثوار باضرار ، أصبح معها غير صالح لإقامته به قبل ترميمه ، كما أنه كان كثير التجول فى المدينة ، يراجع متطلبات الدفاع عنها ، ويطمئن إلى سلامة قلاعها وحصونها ، ويشرف على إجراءات تحصيل الغرامة التى فرضها على أهلها ، فلم يكن له خط سير ثابت يسهل معه اقتناصه ..

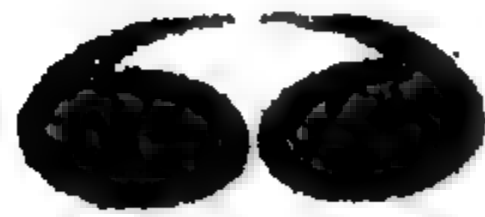
ولظنه أن الفرصة المتاحة لتنفيذ مشروعه ، قد تتأخر بعض الوقت ، فقد أخذ « سليمان » يبحث عن عمل يقتات منه ، ككاتب عربي ، ومع أن الفرصة لم تسنح ، إلا أنه وجد أعمالاً متفرقة . وكان يقضي معظم أوقاته بالأزهر ، ويكتب

---

أحياناً أوراقاً تتضمن أدعية وآيات من القرآن ، يوزعها على الطلاب والمصلين في الجامع الكبير .

ويلتقى بأصدقائه « الغزاوية » ، فيسامرهم أحياناً .. ويشارك « أحمد الوالي » ، قلقه على ابن خالته « عبد الملك بن شبيب » الذى اختفى فجأة في الخريف الماضى ، وترك أخته « زينب » فى منزلها بـ « تل العقارب » ، ولعله قد صاحب « أحمد الوالي » ، إلى المنزل الذى كان يقع فى نواحي الناصرية ، بالقرب من بيت قاسم بك الذى كان مقراً للمجمع العلمى الفرنسى . وكانت البيوت تحيط بالتل المرتفع ، المطل من أحد جوانبه على البركة الناصرية ، بينما كان الفرنسيون قد احتلوا سطح التل وحولوه إلى طابية نصبوا عليها المدافع ، لتأمين المدينة ، بعد ثورة القاهرة الأولى ، ولعل « سليمان » قد أدهشه شك « أحمد الوالي » فى أن يكون « عبد الملك » قد قتل وريثته فى أن بنت خالته « زينب » تعلم بسر اختفاء شقيقها « عبد الملك » !

وما أن عرف « سليمان الحلبي » أخيراً مقر إقامة الجنرال بالجيزة ، حتى انطلق إلى هناك ، وراقب موكبه ، وسأل النوتية الذين ينقلونه عبر النيل من الجيزة إلى القاهرة عن السبيل للقياء ، وحين استفهموا منه عن سبب سؤاله ، قال لهم أنه يود أن يقدم اليه شكوى .. فأخطره أحدهم أن الجنرال يذهب عصر كل يوم الى حديقة الأزبكية ليتفقد أعمال الترميم فى مبنى القيادة العامة .. لحظتها كان قدر « كليبر » قد أدركه ..

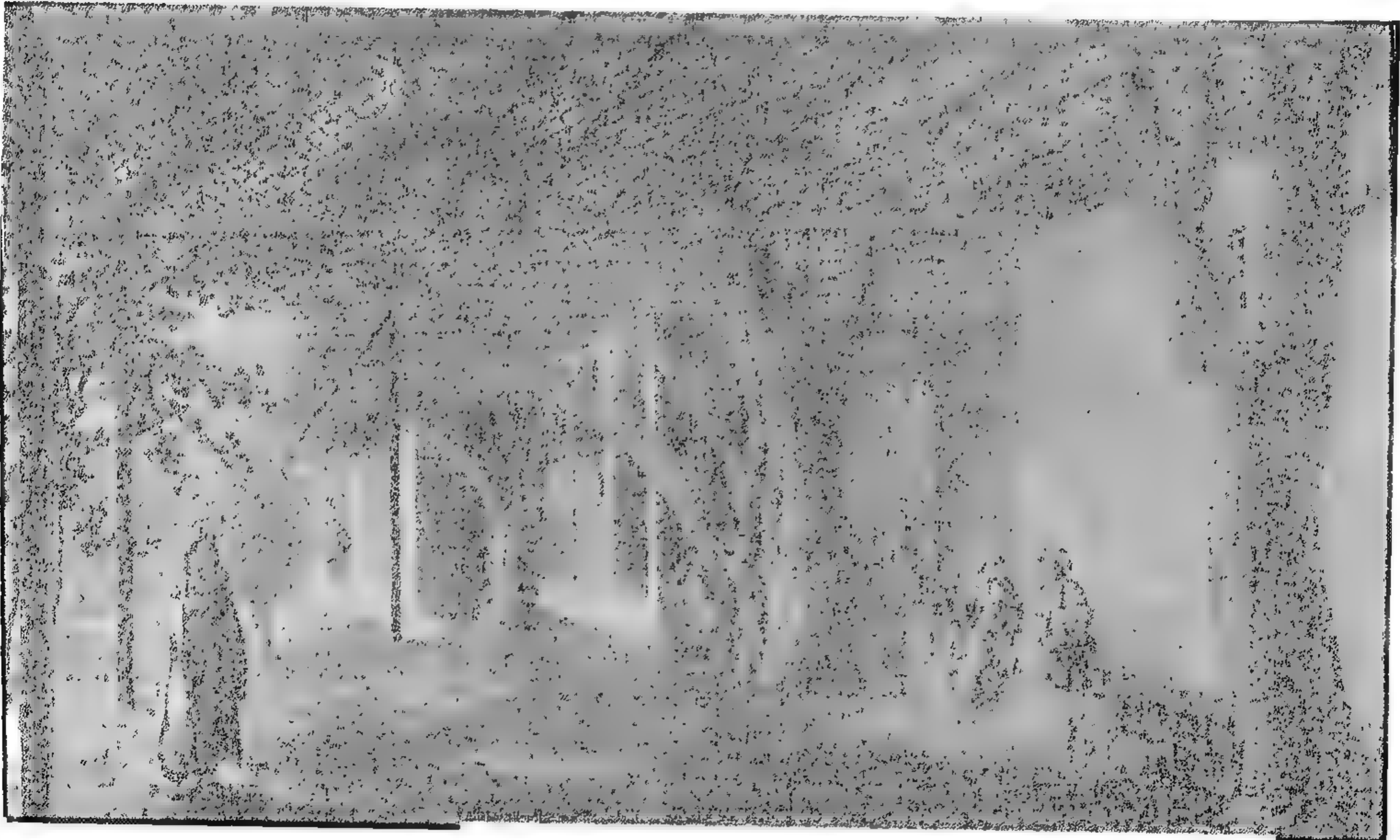


انتهى التحقيق فى اليوم نفسه — السبت ١٤ يونيو ١٨٠٠ م — وتحدد اليوم التالى لبدء المحاكمة ، وأصدر « الجنرال منو » — الذى خلف « كليبر » فى القيادة العامة — أمراً بتشكيل المحكمة من تسعة من قادة الجيش . وفى جلستها الأولى ،



ندبت المحكمة رئيسها ، وممثل الاتهام فيها ، لإجراء التحقيق ، وجمع أدلة الاتهام . فأسفر تحقيقهم عن اتهام « سليمان الحلبي » ، والأزهريين الأربعة الذين أفضى اليهم بعزمه ، وهم « محمد الوالي » و « عبد الله الغزي » و « عبد القادر الغزي » وأستاذه « مصطفى افندي » الذي بات في منزله عند حضوره الى مصر ، فكان عدد المتهمين ستة ، ولما كان رابع المتهمين « عبد القادر الغزي » قد فر قبل المحاكمة ، فقد حُوكم غيابياً ..

وحين انعقدت المحكمة في اليوم التالي — الإثنين ١٦ يونيو (حزيران) ١٨٧٠ م — وقف ممثل الاتهام « القومسيير سارتلون » ، يترافع ضد المتهمين ، فتحدث عما يكتنف الجيش الفرنسي في مصر « من حداد عام ، وحزن عميق فيهما الدليل على عظم المصائب ، ففي مجال المجد والنصر ، اختطف من بيننا قائدنا قتيلاً » ، وتساءل « ماذا عساني أن أضيف إلى التعبير عن الألم المبرح الذي نشعر به من أجله ؟ هل أذكر دموع جنوده الذين كان لهم بمثابة الوالد ، أم أذكر مايملاً قلوب قواده — الذين حضروا أفعاله وزاملوه في مواطن المجد — من أسى » .



وفي ختام مرافعته طلب المدعى العمومى من المحكمة إدانة « سليمان الحلبي »  
والحكم بحرق يده اليمنى ، ثم يوضع على الخازوق حتى يموت وتنهش الطيور الجارحة  
جسمه ، وأن تقضي بأدانه الشيوخ الثلاثة « محمد » و « عبد الله » و « أحمد الغزي »  
في تهمة الاشتراك بالجريمة ، لعدم إبلاغهم عنها رغم علمهم المسبق بها ، والحكم بقطع  
رؤوسهم ، وأن يحكم على رابعهم « عبد القادر الغزي » — الذى هرب ولم يتمكن  
الفرنسيون من القبض عليه — بنفس الحكم ، على أن تنفذ الأحكام إثر تشييع جنازة  
« الجنرال كليبر » بحضور الجيش وأهالي البلاد ، وطالب المدعى العام ببراءة ساحة  
« مصطفى أفندي » والافراج عنه ، إذ لم يثبت أن « سليمان الحلبي » قد أنبأه  
بمشروعه ، وأن يطبع من الحكم وأوراق الدعوى خمسمائة نسخة وتشر مع ترجمتها إلى  
اللغتين التركية والعربية في مختلف أنحاء مصر بالمواقع المعتادة والخصصة لذلك ..  
وفي مجال المقارنة بين عظمة « كليبر » ، وجيشه ، وبين « وحشية »  
« سليمان الحلبي » ورفاقه ، تحدث « سارتلون » عن « مجبوحة التسامح والكرم التي  
يرتفع فيها المصريون من قاهريهم » أما العثمانيون والمصريون والعرب ، فقد وصفهم  
« سارتلون » بأنهم « متوحشون ، جبناء ، لائحمر وجوههم نجلا من إقدامهم  
على الانتقام لهزيمتهم بالاغتيال ، لذلك لن يكسبوا أمام العالم سوى العار » .

وأرجع المدعى العمومى جريمة « سليمان الحلبي » ، إلى التعصب والهلاوس  
الدينية ، فهذا « الشاب المتوحش الموصوم بوصمة الاجرام ، أثرت روح التعصب  
الدينى أبلغ الأثر في رأسه المضطربة بخاطيء الأقاويل عن مقتضيات الاسلام  
الصحيح ، حتى بات يعتقد أن أقوى دعائم الدين ، وأعز وسائله هي الجهاد في  
سبيل الله وموت المشركين » .

وبعد أن انتهى المدعى العمومى من مرافعته ، أعادت المحكمة استجواب  
المتهمين ، فاعترفوا بالوقائع كما وردت في أقوالهم النهائية ، وسألتهم هل يريدون توكيل  
محام للدفاع عنهم ، فلم يردوا ، فانتدبت المحكمة المترجم « لوكاهاما » للدفاع لكنه  
وقف ليتراجع فقال أن لا شيء لديه ليقوله .

واختلت المحكمة للمداولة في الحكم ، وسأل الرئيس أعضائها لإبتداء من  
أصغر الأعضاء رتبة ، عن كل متهم على حدة ، فكان قرارهم أنهم جميعاً مذنبون ، ما

عدا « مصطفى الفندي » الخطاط ، واستفتاهم رئيس المحكمة جميعا عن نوع العقوبة التي توقع على كل متهم ، فوافقوا على ما اقترحه المدعى العمومي في مرافعته .

وهكذا قضت عدالة الحرية والانحاء والمساواة والحضارة على « سليمان الحلبي » بالاعدام بوسيلة متحضرة تماما .. نقلها مترجمو الحملة عن الفرنسية إلى لغة عربية ركيكة ، كالخيال الركيك الذي قضى بها ، واعتبرها عدلاً .. وهكذا نص الحكم على « حرق يده اليمين ، وبعد ذلك يتخوزق ، ويبقى على الخازوق لحين تأكل رُمته الطيور ، وكل ماتحكم يده عليه ، يكن حلالاً للجمهور الفرنسي » .. أما « محمد الغزي » و « عبد الله الغزي » .. و « أحمد الوالي » فقد حكمت العدالة الفرنسية بأن « تقطع رؤوسهم ، وتوضع على نبايت .. أما أجسامهم » فتحرق بالنار .. ويكون ذلك قدام « سليمان الحلبي » قبل أن يجرى فيه شيء ..

في تلك الأيام ذاتها — أو قبلها بقليل — انعقدت محكمة فرنسية أخرى في ميناء « طولون » — الفرنسي — لتحاكم شاباً آخر من « غزة » .. هو « عبد الملك شبيب » .. فتجكم — أيضا — بإعدامه .

ظهر « عبد الملك » في آخر مكان كان يتصوره ابن خالته « أحمد الوالي » : على سطح السفينة الحربية « لامپرون » ، التي هرب عليها « نابليون بونابرت » من مصر . ولم يكتشف أحد من حُرَّاس « نابليون » وجوده ، إلا حين فوجئوا به ذات صباح ، يشب على الجندي « فورتين » — أحد حراس « نابليون » — ليطعنه بخنجره أربع طعنات في صدره وكتفه .. فيسقط صريعاً .. وأمام « نابليون » روى « عبد الملك » الواقعة .. كان « فورتين » يعسكر فوق « تل العقارب » ضمن قوة طابية





المعهد العلمى .. وذات غروب ، تسلل الى بيت « عبد الملك » ليغتصب « زينب » .. وظل يواصل اغتصابه لها بين الحين والآخر ، حتى اكتشف « عبد الملك » المأساة ، فظل يرحل خلف ( فورتين ) من بلد الى بلد ، حتى استطاع أخيراً أن يتسلل خلفه ، إلى السفينة « لامبيرون » ، فقتله !

وفى الوقت نفسه الذى كانت الاستعدادات فيه قد تمت لاقامة مراسم العدالة الفرنسية فوق « تل العقارب » .. لم تكن « زينب » التى خرجت مع أهل البلد لتتفرج على مراسم دفن « كليبر » وإعدام « سليمان الحلبي » ورفاقه — ومن بينهم ابن خالتها « أحمد الوالى » — تعلم أن حكم الاعدام رميا بالرصاص ، ينفذ فى اللحظة ذاتها فى شقيقها « عبد الملك » !



#### □ القاهرة المحروسة

□ الثلاثاء ١٧ يونيو (حزيران) ١٨٠٠ م .

حين بدأت جنازة الجنرال « كليبر » تحركها من مبنى القيادة العامة ، انطلقت طلقات مدفع القلعة تتالى مرة كل ثلاث دقائق . وتقدمت كتائب الجيش من الفرسان والمدفعية ثم حرس القائد العام ، فموسيقى الجيش موكب الجنازة ، حمل الجنود بنادقهم منكسة ، ووضعوا أشرطة سوداء على أكمامهم ، أما الطبول التى كانت تدق دقاً جنائزياً خافتاً ، فكانت هى الأخرى مجللة بالكريب الأسود . كذلك كان النعش الذى حُمل على مركبة تجرها الجياد ، وفوقه سيف « كليبر » وقبعته وشاراته والسكين الذى قُتل به . وكان دمه مايزال متجلطاً عليه . خلف النعش وفد من فرسان المماليك ، ثم « الجنرال منو » — خليفة « كليبر » — وقواد الجيش وأعضاء المجمع العلمى الفرنسى ، ثم أعيان القاهرة من التجار والعلماء والقساوسة ، ومندوبو

طوائف الصنائع ، وسارت الجنازة من «الأزبكية» إلى « درب الجماميز » إلى «الناصرية» ، حتى «تل العقارب» .. وهناك توقفت الجنازة ، وما احتشد فيها ، ليشهد جثمان « كليبر » المسجى في نعشه — قبل الدفن — آخر مشاهد المجد ويتزود بنظرة من عدالة الظالمين !

أنزل نعش «كليبر» من فوق عربته ، ووضع على «تل العقارب» ، حيث كانت مراسم تنفيذ الحكم في « سليمان الحلبي » وشركائه في انتظار وصول النعش . وما أن انطلقت المدافع ، حتى بدأ الشطر الثاني من الاحتفال . تقدم « بارتليمي » — محافظ القاهرة اليوناني — فأطاح بسيفه برؤوس طلاب الأزهر الثلاثة وتسلم بعض معاونيه الرءوس التي تخضبها الدماء ، فرفعوها فوق عصي طويلة ، وغرسوها في أرض التل ، بينما وضعت جثثهم فوق كومة ضخمة من الحطب والأخشاب ، أشعلوا فيها النيران . وكان الفحم آنذاك ، يحمى في مجرة ، وحين انتهى المحافظ من مهمة إعدام المشايخ ، تقدم إلى « سليمان » ، ووضع كفه في المجرة ، لم يشك « سليمان » ، ولم يتكلم والنار تأكل لحمه الحي ، غير أنه اعترض حين تعمد « بارتليمي » أن يعدل من وضع يده ، لتطول النار مرفقه ، منبهاً إياه إلى أن الحكم لم يذكر المرفق بل اليد فقط ، وتشاجر «سليمان» مع « بارتليمي » ونعته بالكلب ، وأصر على حقوقه ولم يكف عن الاحتجاج إلا حين أزيحت عن مرفقه الجمرة ..



وبعد أن احترقت يد « سليمان » ، بدأ تنفيذ القسم الثاني من الحكم الصادر بحقه . وقام « بارتليمي » بعملية الخوزقة بمهارة ، أحضر قضيباً مديباً من الحديد ، ثم بدأ في إدخاله في شرج « سليمان الحلبي » ، بالدق بمطرقة خفيفة ، حتى لا يحدث نزيفاً يؤدي إلى موته قبل أن يتعذب بما يكفي ، وبعد أن انتهى ذلك الاجراء التمهيدى ، رفع الخازوق قائماً ، وعليه سليمان ، ثم غرس في الأرض .

طلب « سليمان » من جندي فرنسي كان يقف على مقربة منه ، أن يعطيه شربة ماء . كان الجندي على وشك أن يعطيه زمزميته ، منعه « بارتليمي » ، إذ سوف تؤدي أى نقطة ماء الى موته فوراً ، فتنقذه من عذابه ، وهذا مخالف لمنطوق الحكم ولتقاليد الحضارة !

على تل العقارب .. فارق جثمان « كليبر » « سليمان الحلبي » .. مضوا به ، تتقدمهم الفرسان والموسيقى ، وحين وصلوا إلى فناء قصر العيني ، حيث أعدوا في حديقته قبراً للجنرال ، على درج عال زرعوا حوله أعواد السرو . وبعد انتهاء مراسم الدفن ، ألقى المواطن « فورييه » — سكرتير المعهد العلمي الفرنسي — كلمة طويلة ، تحدث فيها عن الجنرال « كليبر » بطل معارك فانديه وشارلوا وفلوريس ومايستريك والفكريش وفريدبرج ، ومقتحم الاسكندرية وبطل معركة جبل طابور وعين شمس ، من أحمد ثورة القاهرة ، وجاء — مع جيشه — لينشر أعلام الحضارة والعدل على ضفاف النيل ..



وفي تلك اللحظة .. كان «سليمان الحلبي» جالساً على خازوقه فوق تل العقارب يصلي !! .







هو يوم مصري ككل الأيام المصرية ...!  
يوم « أحد »

مئات الألوف من الأحاد مرت قبله .. وأخرى جاءت بعده .. لكنه ظل يتميز من بينها جميعاً بما جرى فيه ، بثوانيه المكثفة وأحداثه اللاهثة ، بمصائر مئات الرجال التي تحدثت فيه .. وبما ترتب عليه من نتائج .

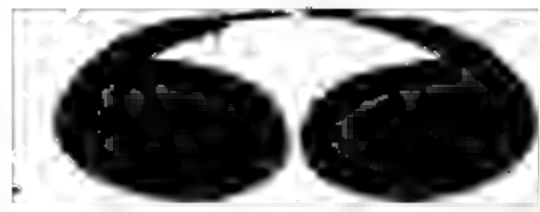
وهو بعد هذا كله واحد من أطول أيام التاريخ المصري ..  
انفجرت خلاله تراكمات متعددة ظلت تعمل تحت السطح على امتداد الأسابيع والشهور لتتجمع في النهاية . وتحيل يوماً محدود الساعات ، إلى دهر كامل ، مشحون بالأحداث والانفعالات ، دموي القسمات ، غاضب كبحر هادر ، وقاس كعاصفة عاتية ..

ورصد تفاصيل يوم مثل هذا عملية صعبة ، بيد أنها ضرورية على أي حال ،  
فعندما توضع تلك التفاصيل تحت المجهر ، تعطينا الفرصة ، لنكشف في صورتها  
المكبرة ، كيف تحرك أعم الحوادث أبعد الناس صلة بها ، وكيف تؤثر السياسات  
التي ترسم في القصور ، وتصاغ بالعبارات الجزلة ، في مصائر رجال بسطاء ، ونساء  
لا تفرق بين الألف والأصبع .

يوم « أحد » سكندري الطابع ، ككل أيام الآحاد المصرية !  
شرارة بسيطة أحرقت السهل كله . تحركت الثواني لاهثة ، واندفعت الحوادث  
دامية ، ثم انحسر كل هذا — عندما هبط الغروب — في الظلام والسكون ، ولم يعد  
أحد يسمع في عمق الصمت سوى هدير أمواج البحر ، وأضواء الفئار تخدش وحدها  
بكارة الظلام ، لكنه في ذلك الليل المظلم الساكن كان قدر مصر ينتظرها . ستأتي  
سنوات الإحتلال وشيكاً ، وستسقط مصر — كأحد نتائج هذا اليوم — تحت  
سنايك الغزو .. ولمدة ٧٤ عاماً متواصلة !

ولأنه يوم غريب كأمثاله من الأيام ، فإنه بعدما خمدت نيرانه ، ضاعت معظم  
تفاصيله ..

وفي الرماد المتخلف عن الحرائق ، المتلبّد بدماء القتل والجرحى ، صُعبت كل  
محاولة للحصول على أنصع وجوه الحقيقة . ضاعت المسؤولية ، وتبادل الجميع الاتهام  
إختفت الوثائق ، وتحولت الإشاعة الى خبر يقيني وإلى شهادة يقسم صاحبها على  
صحتها بأغلظ قسم .. وفرض المنتصر — وهو الجاني في الوقت نفسه — تصويره على  
كل شيء . فاندفع يلفق أدلة الاتهام ضد الضحايا وشهادات الدفاع المزورة لصالح  
الجناح ، ذلك مرض سياسي قديم وحديث .. ولا بُد منه .



كان موقع اليوم أحد منحنيات الزمن :  
أيامها كانت مصر تعيش مرحلة جديدة من مراحل الثورة الوطنية التحررية كان



حق ملكية الأرض قد أُقرّ جزئياً .. فتحوّلت لسلعة تخضع لقانون السوق . وبدأ المنتجون يتجهون للزراعة الكثيفة للتسويق الخارجي وخاصة القطن والحبوب .. وعرفت مصر وابور المياه والآلات الزراعية الأخرى وتزايدت الدعوة الى تحرير الفلاحين من السخرة ، فضلاً عن انتشار التجارة .

وأدّى كل هذا إلى نشأة « جنين برجوازي مصري » بدأ يجاهد لكيلا تقع السوق المصرية في يد الاحتكارات الأوربية الشرهة .. فكانت الثورة العرابية .. غير أن قيادة الثورة ولدت منقسمة منذ البداية ..

كانت مصر في تلك الحقبة العجيبة من تاريخها تزدهم بعناصر غريبة عن المصريين من الأتراك والجراكسة ، بقايا العصر المماليكي الذين حكموا مصر قرابة الخمسة قرون ، وكانت الشرائح العليا من هؤلاء تنتمي للطبقة الصاعدة التي يهملها تحرير الاقتصاد من السيطرة الأجنبية ، لكنها تناقضت بسرعة مع الجناح المصري من نفس الطبقة ، نتيجة لغريبتها الجنسية عن المصريين .

كان الجراكسة والأتراك يحتقرون كل ما هو مصري ولا يصاهرون المصريين . وكانوا بالإضافة الى هذا كله يحوزون مناصب الإدارة ، وهو ما سهّل لهم باستمرار تسخير الفلاحين ، وجعلهم يعارضون في مطلب حيوي من مطالب الحركة الوطنية .. وهو تحرير قوة العمل بإلغاء السخرة ..

وألقى هذا الجناح من البرجوازيين غير المصريين ، بكل ثقله وراء « محمد شريف باشا » ، الذي ساند الثورة العرابية في أول مراحلها ، ثم تولى رئاسة الوزارة بطلب من الثوار ، وحاول باستمرار أن يخرج الجيش من حلبة العمل الثوري ، وظلت الخلافات تتصاعد بينه وبين الجناح الآخر في الثورة — وكان يمثلها « أحمد عرابي » — الى أن استقال بعد أن رفض مجلس النواب الموافقة على بعض المواد في مشروع الدستور الذي قدمه لأنها مواد تسلب المجلس ، حق اعتماد الميزانية ، ولاتكفل له من الحقوق بشأنها إلا مجرد العلم بها .

وكان الجناح الآخر في قيادة الحركة الوطنية أكبر تحرراً وتطرفاً .. وهو ما جعل

حركته أكثر انسجاماً مع حركة عناصر التجار والحرفيين والمثقفين الليبراليين والثوريين .. فالتفوا جميعاً حول قيادة « أحمد عرابي » وتولى « محمود سامي البارودي » الوزارة عقب استقالة « شريف » .. واستفزت رئاسة « البارودي » للوزارة ، قوى المقاومة على الجبهة الأخرى ، التي كانت تدبر لإجهاض الثورة ، واستدراجها الى دروب المساومات ، ورأت أن التمكين للعناصر المتطرفة ، بتولى « البارودي » لرئاسة الوزارة ، معناه ، أن تنجح تلك العناصر ، في جمع الناس حولها ، فتتحول بذلك إلى قوة يصعب التغلب عليها .

ومنذ ألفت الاحتكارات الأوربية شباكها حول السوق المصرية ، وهي تدرك دائماً أن اللعب على التناقض بين « اليعاقبة » — الذين يتشددون في عدائهم للاستعمار — و« الجيروندي » — الساعون للحلول الوسط ، والمطالبون بالتساهل والتعقل — هو الأسلوب الرئيسى الذى يمكنها من إجهاض أية حركة ثورية .. حدث هذا أثناء الغزو الفرنسي ، وحدث في الثورة العرابية .. وسيحدث بعد ذلك في أوائل القرن ، ثم في ثورة ١٩١٩ .

وكانت السياسة الاستعمارية ترسم خططها على أساس أن « اليعاقبة » و« الجيروندي » هم جميعاً أبناء طبقة واحدة .. وأن المتشددين يفعلون هذا لأن الجماهير الشعبية تدخل الحلبة ، وتعطى من دعمها وثقتها هؤلاء اليعاقبة ما يدفعهم للتشدد ولاتخاذ مواقف تتجاوز طاقتهم الثورية .. وأن المطلوب دائماً استدراجهم بعيداً عن هذه الجماهير ، آنذاك يستطيع الاستعمار أن يدفعهم للمناقشة والاتفاق معه بمنتهى الهدوء والتعقل ..

وفي تلك الأيام كانت الدوائر الاستعمارية تدبر لإجهاض الثورة العرابية .. وكانت الدوائر الرجعية فى الداخل وعلى رأسها قصر الخديوية وعناصر الأتراك والجراكسة تعمل معها فى حركة متناسقة ..



وقدر لهذا كله أن يصنع بعض ملاح الأحد الدامي ١١ يونيو ١٨٨٢



وكالعادة فان البداية غير واضحة تماماً ..

وربما كانت أقرب النقط الى حوادث اليوم ، نقطة تبعد ستين يوماً فقط ..  
ففى الحادى عشر من ابريل ١٨٨٢ ، استقبل « أحمد عرابى » فى مكتبه  
بوزارة الحرية اللواء « طلبة عصمت » قائد اللواء الأول .. بناء على طلب الأخير .

كان « طلبة » صديقاً لـ « عرابى » وأحد قادة الحركة الوطنية . بيد أنه لم  
يُضيع الوقت فى أحاديث الأصدقاء وسمهم ، فبمجرد أن جلس ، وقبل أن يحتسى  
القهوة بدأ يخطر « عرابى » بما جاء من أجله .

قال انه علم من مصدر سرى ، أن  
هناك مؤامرة تدبر لاغتيال « عرابى » ومعه  
كبار الضباط الوطنيين والوزراء الثوريين فى  
حكومة « محمود سامي البارودى » .  
وأكد أن المعلومات التى وصلته تقول بأن  
حركة الترقيات التى تمت أخيراً ، والتى  
صعدت عدداً من الضباط المصريين إلى  
القيادة العليا للجيش ، وأقصت عدداً من  
الضباط الجراكسة ، قد أغضبت  
الجنرالات غير المصريين ، لدرجة أن  
المنقولين منهم إلى السودان قد عارضوا أولاً  
فى النقل ، ثم رفضوا السفر نهائياً وعطلوا  
تنفيذ حركة التنقلات . وأنهم منذ ذلك  
الوقت يدبرون للمؤامرة ..



طلبة عصمت



وأضاف « طلبة عصمت » قائلاً :

— من المحتمل كذلك أن تكون للخديو السابق « إسماعيل » يد في المؤامرة ، فقد أوفد الى مصر في الآونة الأخيرة سكرتيه الخاص « راتب باشا » ، وهناك احتمال بأن يكون « راتب » قد دبر للمؤامرة في أثناء وجوده في مصر ، بهدف إعادة « إسماعيل » إلى العرش ..

سأل « عرابي » عن مصادر هذه المعلومات . أنبأه « طلبة عصمت » أن الذي زوده بها هو ضابط جركسي شاب اسمه « راشد أفندي أنور » وأنه اعترف له بعضويته في جمعية سرية من الضباط الجراكسة تهدف الى اغتيال قادة الثورة جميعاً .. أمر « عرابي » على الفور باتخاذ الاجراءات اللازمة للتحقيق في المسألة ومحاكمة من تثبت ادانته .

وبعد ثلاثة أسابيع من هذا التاريخ ، انعقد المجلس العسكري الذي حاكم



المتأمرين . كان المجلس برئاسة جنرال جركسي . هو الفريق « راشد باشا حسني » . استعرض المجلس ظروف الدعوى التي ثبتت باعتراف المتهمين أنفسهم .. ومنهم « الأمير آلاي يوسف بك نجاتي » الذي اعترف بأن « راتب باشا » هو مُدبر المؤامرة ، وبأنه أغرى الضباط الجراكسة بحضور « عثمان رفيقي » — وزير الحرية الأسبق — بقتل « عرابي » .. وأيدت بقية الاعترافات أقوال « يوسف نجاتي » ..

وأعلن رئيس المجلس الحكم على المتهمين الأربعين .. وهو يقضى بنفهم جميعاً

الى أقاصى السودان مع تجريدهم من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين ، وأن يكونوا متفرقين فى الجهات التى يُنفون إليها ، وألا تكون هذه الجهات فى مركز الحكمدارية — أى مدينة « الخرطوم » — ولا عواصم المديريات أو الجهات الساحلية .. وتضمن الحكم كذلك اعتبار « راتب باشا » محركاً للمؤامرة ، وتجريده من رتبه ونياشينه وحرمانه من العودة إلى مصر . وأعلن المجلس العسكري أن الخديو السابق « إسماعيل » كان وراء المؤامرة كلها وأنه يستعين بالمرتبات التى تدفعها له الحكومة المصرية فى تدبير المؤامرات . وأوصى المجلس أن ينظر الخديو ومجلس الوزراء فى أمر قطع مرتباته ..

فى اليوم التالى لصدور الحكم ، توجه « محمود سامى البارودى » رئيس الوزراء — الى سراى الاسماعيلية وعرض الحكم على « الخديو توفيق » لكى يصدّق عليه ، كما تقضى بذلك القوانين ، أيدى الخديو ملاحظة بأن الحكم شديد القسوة ، لفت « البارودى » نظره الى تعداد المؤامرات التى يقوم بها الجراكسة للقضاء على الثورة ، وأكد أن حكومته مصرة على تدعيم الحكم الوطنى وأنها ستضرب بيد من حديد كل من يتآمر على مصلحة البلاد أو استمرار الثورة .

محمود سامى البارودى  
وزارة الثورة



فى تلك الأيام كان صبر « الخديو توفيق » قد نفذ .. كان قد حاول احتواء الضباط فى أوائل أيام الحركة ، وفى ظنه أنه يستطيع استخدامهم كفضّاعه يخيف بها قناصل الدول الأوربية الذين سلبوا كل سلطته المطلقة ، ولم يتركوا له نفوذاً فى إدارة شئون البلاد ، ثم اكتشف فيما بعد أنه استجار من الرمضاء بالنار وأن هؤلاء الضباط يعملون — هم أيضاً — للقضاء على سلطته ، ويريدون دستوراً ، وبرلماناً يجعل الأمة مصدر السلطات ، لكن الأوان كان قد فات لاستدراك خطئه ، فمكّن الضباط لأنفسهم ، وها هى كل محاولاته

لاقصائهم منذ فرضوا أنفسهم — يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ — تبوء بالفشل .. وكل مؤامراته تُفضح .. وهامو « البارودي » يطلب منه أن يوقع بيده هذا الحكم القاسى على أعوانه .. وهو إجراء سيؤدى إلى خوف الجميع منه ، فيرفضون بعد ذلك التآمر لحسابه ، وصحيح أن المجلس اتهم والده الخديو السابق بتدبير المؤامرة ، ولكنها طريقة يفهمها ، إنهم يقولون له بوضوح :

— إِيَّاكَ أعنى والكلام لك يا جارة !..

صمت الخديو لحظة ، ثم طلب من « البارودي » إمهاله يومين للنظر فى الحكم . وافق رئيس الوزراء وانحنى له وخرج !

فى أول هذين اليومين استدعى الخديو قنصلى فرنسا وانجلترا .. وكانت الدولتان فرسى رهان وسباق فى الاستيلاء على مصر .. بينهما تنافس حاد وصداقة لدودة .. وبحث القنصلان الامر مع الخديو طويلاً .

قال « توفيق » :

— إن من بين المحكوم عليهم عدداً من أصدقائى المخلصين .. ولأشك فى إخلاصهم لى ..

وأردف بالفرنسية :

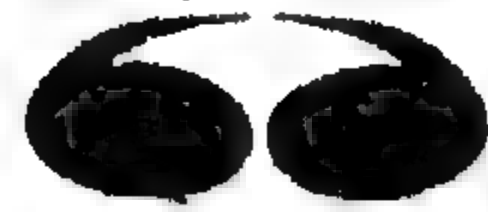
— إن « عرايى » و« البارودي » يضغطان بشدة لكى أصدق على الحكم .. ولو فعلت لانفض من حولى المخلصون ، وهذا هو ما يهدف إليه الضباط .. إنهم يريدوننى بلا أصدقاء لكى يسهل عليهم افتراسى .

تكلم « ماليت » — القنصل البريطانى العام — فأشار على الخديو بعدم التصديق على الحكم ، وقال له أن وزارة الخارجية البريطانية على استعداد لتأييده فى موقفه . وتدخل المسيو « سنكفكس » — القنصل الفرنسى العام — فى الحديث وأيد مشورة زميله الانجليزى ، وقدم نفس الوعد على لسان حكومته .. واقترح الإثنان عليه أن يتعلل بضرورة رفع الحكم إلى السلطان العثمانى للتصديق عليه .

فى ثانى اليومين استدعى الخديو قناصل بقية الدول الأوربية .. عرض عليهم



المسألة ، وطلب منهم معونة دولهم في تثبيت سلطته كحاكم شرعي لمصر .. تردد أكثرهم وقالوا ان الأمر يحتاج إلى مكاتبة وزارات خارجيتهم . ووعدوا بالتوصية لدى وزراء الخارجية في دولهم لكي يستجيبوا لمطالب الخديو بتأييده .. لم يكن « توفيق » يطلب أكثر من هذا ..



الخديو محمد توفيق

في اليوم الثالث استدعى الخديو « البارودي » لمقابلته ..

كانت مقابلة عاصفة .. بدأها الخديو بأن أخطر « البارودي » بأنه لن يُصدّق على الحكم ، ولكنه سيرفعه إلى الأستانة ليوقعه السلطان العثماني .. باعتبار أن مصر ولاية عثمانية وأن صاحب الجلالة الشاهانية السلطان التركي ، قد منح أحد المتهمين — وهو « عثمان رفقي » — رتبة الفريق .. ولا يمكن تجريدته منها الا بتصديق من السلطان ..

ثار « البارودي » ثورة عنيفة في وجه الخديو ... ولفت نظره الى أنه ارتكب عدة أخطاء فادحة :

— إنك يامولاي باستشارتك القناصل في مسألة داخلية تُحرض الدول الأوربية على التدخل في شئوننا . وفضلاً عن هذا فان عرض هذه المسألة الداخلية على السلطان التركي هو تنازل عن الاستقلال الذاتي الذي تمتعت به مصر بمقتضى فرمانات .. وأود أن أذكر عظمتكم بأن هناك دستوراً في البلاد ، وهذا الدستور لا يخولكم إجراء أى اتصالات بالدول الأجنبية إلا عن طريق وزير الخارجية أو رئيس الوزراء ..

---

عاد الخديو يحتج بمسألة « عثمان رفقي » ورتبة الفريق التي يحملها ...  
فند « البارودي » حجة الخديو .. وقال محتداً :

— لقد أرسلت يامولاى سكرتيرك الخاص « ثابت باشا » إلى الآستانة في مهمة مجهولة منذ عدة شهور ، ولدىّ معلومات تفيد أن هذا الباشا قد حاول الدس بين الوزارة وبين السلطان .. فقد أفهم من التقى بهم من المسؤولين العثمانيين بأن الوزارة والضباط ، يهدفون إلى إقامة « خلافة عربية » تضم الدول العربية وتنفصل عن الآستانة ، ومثل هذه الدسائس ليست في مصلحة الوطن ..

في نهاية المناقشة العاصفة قال « البارودي » أن الوزارة لا مانع لديها من تعديل الحكم على المتهمين بأن يُستبدل بالنفى خارج القطر على أن يختار المحكوم عليهم الجهة التي يفضلون النفى إليها ، وأكد للخديو بأن الوزارة تعرض هذا لأنها حريصة على ألا يتدخل أحد سواء كان أوربياً أو عثمانياً في مسألة تتعلق بسيادة مصر على أرضها ومواطنيها ..

رفض الخديو الطلب بحجة أنه قد عرض الأمر بالفعل على السلطان العثماني .. غضب « البارودي » وخرج من حضرة الخديو مهتاجاً .

في الأيام التالية أحدثت أنباء الأزمة ضجة شديدة في القاهرة ، وبالذات في تجمعات الضباط والمثقفين والعناصر المتعاطفة مع الثورة عموماً .. وتزايد السخط على الخديو .. وأكد كثيرون خلال المناقشات أن الخديو يمهّد للخيانة ، ويدعو الأجانب علناً للتدخل في شؤون البلاد .. وارتفعت أصوات تدعو لاتخاذ موقف حاسم . وتزايدت الضجة بالذات في الأزهر .. وانتشرت الشائعات بكثرة .. ووضح أن الشارع المصري كله مع « عرابي » و « البارودي » وضد الخديو ..

وبدأت العناصر المتآمرة تبرر موقفها ، وتحيط الأزمة بالشائعات الكاذبة .. فأرسل « ماليت » — القنصل البريطاني — رسالة الى وزارة الخارجية امتدح فيها أخلاق الخديو وعدّة جديراً بثقة حكومة جلالة الملكة .. وفي نفس الوقت أرسل مراسل « التيمس » السكندري ، رسالة الى جريدته تتضمن خبراً مكذوباً بأن « عرابي » ذهب الى السجن وعذب المتهمين بنفسه ، وانهم اعترفوا كذباً بالمؤامرة

---

تحت وطأة التعذيب . وأيد « ماليت » الرواية المكذوبة في رسالة سرية لوزارة الخارجية ، ذكر فيها أن هذه القصة من الإشاعات الجارية على الألسن . وأنه شخصياً سمع صرخاً من السجن في الليل ..

وأدى التصاعد المستمر في الأزمة إلى نجاح المحاولات المبذولة لجلها .. خاصة أن الخديو كان يلعب بورقة السلطان ، دون رغبة حقيقية في دعوته للتدخل .. وفي مساء الثلاثاء ٩ مايو ١٨٨٢ ، وقع الخديو قرار تعديل الحكم على أن يُنفى المتهمون مؤبداً من القطر المصري ، ومع الترخيص لهم بالتوجه حيث شاءوا خارج القطر ، ومع عدم حرمانهم من رتبهم ونياشينهم . وقد تم التوقيع في سراى الاسماعيلية وبحضور « ماليت » و « سنكفكس » اللذين أوصيا الخديو بالتوقيع .

وبعد التوقيع جاء « البارودي » الى السراى ، وعنف الخديو في لهجة شديدة لنزوله على ارادة قناصل الدول ، واتهمه بالضعف والجبن ، وطلب منه إضافة عقوبة التجريد من الرتب العسكرية إلى أمر التعديل . رفض الخديو . وبمجرد خروج « البارودي » استدعى « الخديو » القنصلين مرة أخرى فظاهراه على إصراره على عدم إضافة شيء للقرار الذى أصدره بتعديل الحكم .. فأبلغ ذلك للبارودى ..



□ القاهرة المحروسة

□ الأربعاء ١٠ مايو ١٨٨٢

عقد مجلس الوزراء جلسة عاصفة في الصباح لدراسة الأزمة .. استمر الاجتماع عشر ساعات متواصلة — كانت وجهة النظر السائدة في المجلس أن المسألة برمتها خرجت عن حدود أزمة حول التصديق على حكم قضائى لتطرح قضية الاستقلال الوطنى وقضية الديمقراطية ، أى أنها أصبحت مسألة الأهداف الرئيسية للثورة ..





بيت عراي في باب اللوق

وتحددت في الاجتماع أوجه الخلاف مع الخديو في عدة مسائل .. منها رفضه التصديق على الحكم في قضية المؤامرة واستشارته للقناصل وللسلطان في مسائل من صميم السيادة ، وهاتان مسألتان تطويهان على تنازل عن الاستقلال الوطني ودعوة للعبث به .. بالإضافة إلى ممارسة الخديو لسلطته منفرداً في هذه المسائل دون الرجوع لمجلس الوزراء تطبيقاً لنص الدستور الذي يقضي بأن الخديو يمارس سلطته بواسطة مجلس الوزراء .

كان « عراي » ثائراً جداً في أثناء الجلسة ، تحدث عن الخديو بعبارات حادة .. وشرح ماحدث من جرائم في عصر « إسماعيل » ، وأبدى عجبه من أن جرائم الاغتيالات المتعددة التي حدثت خلال حكمه ، وتعذيب المتهمين لم تثر ضمير قصر الخديوية .. ولا قصر « يلدز » — حيث يقيم السلطان العثماني — ولم توجع قلب وزارات الخارجية الأوربية .. بينما يتكفل هؤلاء جميعاً اليوم للدفاع عن مجموعة من المتآمرين الخونة .. اعترفوا بجريمتهم وحوكموا محاكمة عادلة بواسطة محكمة يرأسها جنرال جركسي مثلهم هو الفريق « راشد حسني » !

وفي أثناء انعقاد الجلسة ، دخل « أحمد رفعت » — سكرتير عام مجلس الوزراء — فأخطر المجتمعين بأن عدداً من قناصل الدول الأوربية في مكتبه يطلبون مقابلة عاجلة مع وزير الخارجية . رفعت الجلسة ، وخرج اليهم « مصطفى فهمي باشا » — وزير الخارجية — وقد أبدى القناصل في حوارهم معه تخوفهم من توتر الجو ، وسألوا عما اذا كان هناك خطر يهدد حياة الرعايا الأوربيين .. أخبرهم وزير الخارجية بأن المجلس مازال يبحث الأمر ، وأنه لا شيء يهدد حياة الأجانب وأن المجلس يدرس اقتراحاً لحل الأزمة ..

كان الاقتراح الذي أشار اليه « مصطفى فهمي » يتضمن دعوة مجلس النواب للاجتماع لعرض الخلاف بين الخديو والوزارة عليه .. وعندما عاد وزير الخارجية إلى قاعة الاجتماع ، كان الوزراء يناقشون هذه المسألة . أثار بعضهم نقطة دستورية .. قالوا أن المجلس النيابي الآن في اجازة ماين دورى الانعقاد .. وبحسب نص الدستور فإنه لا يمكن دعوة المجلس في اجازته الا بأمر من الخديو . ومن البديهي أن الخديو لن يوافق على دعوة المجلس لأمر مثل هذا على وجه التحديد .. كما أن الوزارة لا تستطيع دعوة المجلس للانعقاد لأن هذا لو حدث سيبطل قرارات المجلس ، لدعوته بطريقة مخالفة للدستور ..

تدخل « البارودي » في المناقشة .. قال :

— ان البديل الوحيد لاصرار الخديو على موقفه ، هو استقالة الوزارة ، وهو أمر لا يمكن حدوثه والحركة الوطنية تواجه بهذه التحديات كلها ..

وعلق على النقطة الدستورية قائلاً :

— أما بالنسبة للنص الدستوري ، فمع احترامنا للدستور فان الضرورات تبيح المحظورات ، وخاصة في الظروف غير الطبيعية ..

وبعد مناقشات طويلة وافق الوزراء على أن يُدعى مجلس النواب للاجتماع ، فاذا رفض الخديو دعوته ، تقوم الوزارة بتوجيه الدعوة .. سجل ثلاثة من الوزراء اعتراضهم على القرار وهم « عبد الله فكري » و « علي صادق » و « مصطفى فهمي » ..

خرج « البارودي » من الاجتماع .. فاستدعى اليه « حسين الدرملي باشا »  
— وكيل وزارة الخارجية — طلب منه التوجه لمقابلة الخديو وإحاطته علماً بقرار مجلس  
الوزراء بدعوة مجلس النواب إلى الاجتماع ، ليصدر المرسوم بالدعوة . وكان  
« البارودي » متأكداً من أن الخديو سيرفض ، لذلك استدعى إليه « أحمد رفعت »  
وأمره أن يعد منشوراً للمديرين والمحافظين لكي يخطروا أعضاء مجلس النواب في الأقاليم  
بالحضور إلى القاهرة لاجتماع طارئ للمجلس . وأمر بأن يرسل المنشور تلغرافياً فور  
عودة « الدرملي باشا » من السراى حاملاً رفض الخديو المتوقع ..

كانت ملامح الفشل واضحة على وجه « الدرملي » عندما عاد من السراى .  
أشار « البارودي » لـ « أحمد رفعت » فتوجه لتنفيذ تعليمات رئيس الوزراء ..

وفي تلك الليلة قال « البارودي » لأحد محدثيه ملخصاً الموقف :

— الخديو لازم ياخذ شنطته ويتوجه للوكاندة شبرد .. خلاص اتعزل !  
وكان القنصل الفرنسي العام « سنكفكس » يتابع إرسال البرقيات كل ساعة  
إلى باريس .. وفي نفس هذه اللحظة كان يملئ جزءاً من برقية أرسلها لوزارة الخارجية  
الفرنسية .. تضمنت البرقية خبراً يقول

« وعندما تكلم بعضهم مع « عرابى » عن الأمير « حلیم باشا » ليحل محل  
توفيق صاح غاضباً بأنه من الواجب التخلص من أسرة « محمد على » بأكملها .



في الأيام التالية تجمع النواب في القاهرة .. جاؤوا من جميع أنحاء مصر .. بدأوا  
يناقشون الأمر في جلسات غير رسمية .. وفي يوم الجمعة التالى اجتمعوا بدار



« البارودي » — بغيط العدة بباب الخلق — كان الصيف قد جاء مبكراً في ذلك العام .. وكانت بدايات مايو قائلة .. حضر الاجتماع الوزراء جميعاً .. وحضره « سلطان باشا » رئيس مجلس النواب

ناقش المجتمعون المسألة من كل زواياها ..  
كان واضحاً أن مجلس النواب لن يستطيع حسم المسألة .. وتأكد « عرابي »  
بذلك أن موقفه في بداية الثورة كان سليماً ..

كان قد اعترض عقب ثورة ٩ سبتمبر ١٨٨١ مباشرة ، على الطريقة التي اقترحها « شريف باشا » — وأصر عليها — لانتخاب مجلس النواب . فقد أصر « شريف » على أن ينتخب النواب بموجب دستور ١٨٦٦ الذي أصدره « إسماعيل » . وكان هذا الدستور يقصر حق الترشيح — بل وحق الانتخاب أيضاً — على العمد وعلى المشايخ والأعيان . واعترض « عرابي » أيامها .. وطالب بإصدار قانون جديد للانتخاب تتوسع بمقتضاه دائرة الديمقراطية لإتاحة الفرصة لمثقفى المدن والتجار والحرفيين لدخول المجلس بمنحهم حق الترشيح والانتخاب .

وأيامها عارض « شريف » في هذا ، وأنتخب المجلس بمقتضى دستور « إسماعيل » . وهامى النتيجة !!

إن روح المحافظة تغلب على مجلس النواب ، فيرفض اتخاذ أى موقف حاسم في المسألة ويتقنع بالخوف من التدخل الأجنبي ، على الرغم من أن سلوك الخديو هو تمهيد للخيانة السافرة ، والواجب الوطني يفرض سد الطريق أمام الخونة بحسم .. وكان طبعياً أن ينتهى الاجتماع بتشكيل لجنة للوساطة .. وشكلت بالفعل من « محمد سلطان باشا » — رئيس مجلس النواب — وخمسة من أعضائه ، وكلفت اللجنة السداسية بمقابلة الخديو ومناقشته في الموقف .

كان الخديو مصراً على استقالة الوزارة ..  
وكانت الوزارة مصرة على تعديل الحكم ..

وعرضت اللجنة على « الخديو » أن يستقيل « البارودي » وحده مع بقاء الوزراء في مناصبهم وتعيين أحدهم — وهو « مصطفى فهمي باشا » — رئيساً لهم ،

على أن يضيف الخديو إلى الحكم الذى صدق عليه عقوبة التجريد من الرتب العسكرية . وعد الخديو بالتفكير فى الأمر . لكن « مصطفى فهمي » اعتذر عن الجلوس على كرسى رئاسة الوزارة فوق كل هذه الألفام .. وبعد مفاوضات مُجهدة انتهى الأمر بالتوصل الى صيغة توافق بين المختلفين ، هى أن تبقى الوزارة بكامل هيئتها على أن ينفذ الحكم كما صدق عليه الخديو !..

ورأى الشوار أن مجلس النواب قد خذلهم ، فاكتفوا بأنهم قد لقنوا الخديو درساً سيجعله يتردد ألف مرة قبل أن يكررها ... فقبلوا الحل ..

وانتهت الأزمة ، بصدر بيان رسمى مقتضب نشرته الوقائع المصرية .. قال البيان :

« الحمد لله قد زال الخلاف وانحسرت أسبابه بحسن توجيهات الحضرة

الخديوية وتمثل حضرات النظار ورئيس مجلسهم « عطوفتلوا محمود سامي باشا » ، بين يدي الجناب الخديو .. ونالوا من جنابه السامي حسن الالتفات فله الحمد أولاً وأخيراً .. وعلى أرباب الجرائد العربية التى تُطبع فى القطر المصري ألا تخوض فى تفاصيل المسألة خوفاً من الوقوع فيما يخالف الحقيقة » . فى اليوم التالى صدر قرار بتعطيل جريدة « الطائف » لمدة شهر . وكان السبب فى ذلك أن رئيس تحريرها « عبد الله النديم » كتب عدة مقالات حادة ضد



« عبد الله النديم »

الخديو وأسرته فى أثناء الأزمة وفى تلك المقالات .. لقبت « الطائف » الخديو بالخائن المخدوع . وهاجم « النديم » فى سلسلة من المقالات الأسرة الخديوية ابتداء من « محمد علي » الى « ابراهيم » ثم « إسماعيل » و« توفيق » . اتهم « إسماعيل »

بسلب الأملاك وتسخير الأبدان . وجرده هو وأسرته من صفات الآدمية ونسبته إلى عالم المتوحشين ، ثم هاجم « توفيق » لضعفه ولؤمه وإرثائه في أحضان الدول الأجنبية وعدائه لأهل البلاد واتهمه بخيانة الوطن والدين ..

وعطلت كذلك جريدة « المفيد » وأُنذرت جريدة « القُسطاس » ..  
الشيء الغريب في هذا الموقف أن هذه الصحف عطلت بمقتضى قانون المطبوعات الذى صدر فى نوفمبر ١٨٨١ — على عهد تولى « شريف » لرئاسة الوزارة — وبعد نشوب الثورة بشهرين كاملين وهو القانون الذى ظل يُضرب به المثل فى الرجعية حتى اليوم !

كان ذلك كله يجرى ، بينما كان هناك نشاط لاهث يدور فى أروقه وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الخارجية الفرنسية ..

فمنذ تولى « البارودى » رئاسة الوزارة ، و « ماليت » — القنصل البريطانى — يكرر النصيح على حكومته بقلب هذه الحكومة فوراً ، كان بحكم قربه من الميدان يدرك المخاطر التى ستحيق بالمصالح الانجليزية إذا استمرت فى الحكم. بل إنه قد كتب إلى « جرانفيل » — وزير الخارجية — يقول « ان الوزارة البارودية مصممة على تقويض أركان الحماية الانجليزية والفرنسية » وأكد اعتقاده بـ « اننا لن نستعيد ما كان لنا من التفوق ما لم تتحطم هذه السيادة العسكرية التى ضريت رواقها على البلاد » ثم قال « وفى اعتقادى أنه لابد من حدوث مشكلة يعسر حلها قبل الوصول إلى تسوية المسألة المصرية تسوية مرضية ، ولذلك فإن من الأصوب التعجيل بها بدلاً من العمل على إرجائها » .

وعندما نصح « ماليت » الخديو برفع الحكم فى قضية المؤامرة الجركسية إلى السلطان التركى ، عارض « جرانفيل » فى ذلك ، على أساس أن هذا سيؤدى إلى تدخل تركيا فى المسألة المصرية ، وكانت انجلترا تحاول « التهام » مصر منفردة مع ابعاد كل الأطراف .

وكانت قد توصلت الى تحليل يرى أن اجهاض الثورة لم يعد ممكناً بمجرد احتضان « الجيرونند » ودعمهم ليكسبوا السلطة من « اليعاقة » . فقد أثبتت



التجربة أن المتساهلين غير قادرين على الانتصار ، كما أن المتشددين كانوا يزدادون تشدداً نتيجة لما يحرزونه من انتصارات ، لازدياد الالتفاف الجماهيري حولهم ..

وقررت الدولتان التدخل عسكرياً ضد الثورة العرابية ..  
وكانت الحجة الظاهرة للتدخل هو أن هناك احتمالات لاضطراب الأمن العام ، وخطراً على حياة الرعايا الأوروبيين ! .. ولاحقاً بشائر التدخل في يوم الجمعة ١٩ مايو ، عندما وصلت فجأة إلى ميناء الاسكندرية مدرعة انجليزية .. وخلال الأسبوع التالي وصلت بعض قطع بحرية فرنسية ..



□ القاهرة المحروسة

□ الخميس ٢٥ مايو ( أيار ) ١٨٨٢

□ مبنى مجلس الوزراء

وصل « ماليت » و « سنكفكس » إلى مجلس الوزراء .. قابلاً « البارودي »

وقدما له المذكرة التالية :

« ان قنصلي فرنسا وبريطانيا العظمى الموقعين على هذا يمحيطان علم عطوفتكم بأنه من حيث أن عاطفة الوطنية حملت سعادة « محمد سلطان باشا » رئيس مجلس النواب ، كما حملته أيضاً رغبته في تأييد سلم مصر ورفاهيتها على عرض الشروط التالية على « عطوفتلو محمود سامي باشا البارودي » رئيس مجلس النظر ، إذ رأى أنها الوسيلة لوضع حد لحالة الاضطراب في مصر .. وهذه الشروط هي :

— ابعاد سعادة « عرابي باشا » مؤقتاً عن مصر مع بقاء رتبة ومرتبته .

— ارسال كل من « علي باشا فهمي » و « عبد العال حلمي باشا » إلى

---

داخل القطر المصري مع ابقاء رتبتهما ومرتباتهما .  
— استقالة الوزارة الحالية .

ويرى القنصلان أن هذه الشروط لما فيها من روح الاعتدال تمنع المصائب التي تستهدف لها مصر ، فهما باسم حكومتيهما وتفويض منهما ، ينصحان حضرة رئيس مجلس النظار — وزملاءه بقبولها ، وعند الاقتضاء يشترطان تنفيذها .

ليس لحكومتى فرنسا وإنجلترا غاية من التدخل في شئون مصر ، سوى حفظ الحالة المقررة . وبما أن توسط الدولتين ليس مبنياً على حب الانتقام والتشفي ، فسيبذلان الجهد في صدور عفو عمومي من الحضرة الخديوية ، وسيسهران على تنفيذ هذا العفو »

« سنكفكس — ماليت »

قرأ « البارودي » المذكرة بامعان ، وقال للقنصلين :  
— إن « سلطان باشا » لم يخاطبني في هذا الموضوع إطلاقاً ، ولم يقدم إليّ مثل هذه المقترحات !  
قال « ماليت » :

— لقد تناقشتُ معه ، وهو موافق على هذه الشروط !  
رأى « البارودي » أن الوضع أخطر من أن يبيت فيه وحده . كان قد قابل « الخديو توفيق » خلال الأسبوع المنصرم وأخطره بورود الأساطيل الأوربية . واتفق على إخطار الباب العالي في الآستانة وانتظار تعليماته .

وسارع « البارودي » باستدعاء مجلس الوزراء . وحضر « سلطان باشا » رئيس مجلس النواب الاجتماع . وبعد مناقشة قصيرة رفض المجلس مذكرة القنصلين . وصاغ قرار الرفض في خطاب وجهه اليهما ، وبناه على أن « سلطان باشا » أنكر أنه قدم هذه المقترحات أصلاً ، كما أن المطالب الواردة في المذكرة تتعلق بأمور إدارية داخلية هي من حق الحكومة المصرية وحدها ، وتدخل الدولتين فيها تعدّ على فرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية التي حددت مقام مصر الخصوصي ، كما أنه نقض للدستور .

وتحركت القوى الوطنية بسرعة .. ففي اليوم التالي عقدت عدة اجتماعات في الجيش .. ووزع في الشوارع منشور يحذر من التدخل الأوربي ، ويقول أنه سينتهى باحتلال مصر وحل الجيش المصرى ونفى ضباطه والقضاء على الحكم الدستوري . ويحذر من الخيانة !

وتوجه « البارودي » في المساء إلى سراى الاسماعيلية .. قابل الخديو وقدم له خطاب مجلس الوزراء برفض مذكرة ٢٥ مايو .. فوجيء بالخديو يقول له أنه قبل الانذار الفرنسى الانجليزى ، وأن على الوزارة أن تستقيل ، وعلى « عرابى » أن يغادر البلاد ، أما « على فهمي » و « عبد العال حلمي » فعليهما التوجه الى الريف .

ثار « البارودي » ، وذكر الخديو بما سبق له الاتفاق عليه معه عندما وردت الأساطيل ، أصر الخديو على موقفه .

عاد « البارودي » إلى مجلس الوزراء .. تشاور مع زملائه قليلاً ، ثم سحب ورقة وكتب استقالة الوزارة ، كانت الاستقالة مسببة ، إحتجاجاً على قبول الخديو



لمذكرة ٢٥ مايو التى تمس استقلال البلاد ..

أحدثت الاستقالة ضجة كبيرة في كل أنحاء مصر . وعندما علم بها قناصل الدول الأوربية الآخرين توجهوا إلى دار « عرابى » بباب اللوق . طلبوا منه تأمين حياة وممتلكات رعاياهم ، فأجابهم بأنه استقال ولا صفة له تخوله تحمل هذه المسئولية العظيمة . قالوا :

— إن الجيش لا يخالف إرادتك .. فأنت زعيم الحركة الوطنية .. ولن نستطيع أن نأمن على رعايانا ولا أنفسنا إلا إذا أعطيتنا كلمة شرف .



وافق « عرايى » . وأرسل تلغرافاً الى جميع وحدات الجيش المصرى ، طلب منهم فيه أن يلازموا الهدوء والسكينة .. وأن يحافظوا على الأمن العام .. فى الوقت نفسه كان الخديو يرأس مؤتمراً على مستوى عال ، حضره عدد كبير من الأعيان وكبار الساسة ورؤساء الوزارات السابقين . عرض الخديو على « محمد شريف باشا » أن يتولى رئاسة الوزارة . رفض « شريف » بحجة أنه لايمكن قيام أى حكومة طالما بقى الزعماء العسكريون فى القاهرة . ثم علق قبوله الوزارة على موافقة « عمر لطفي باشا » — محافظ الاسكندرية — على قبول منصب وزير الحرية .. تردد « عمر لطفي » .. وانفض الاجتماع دون نتيجة !

عاود الخديو المحاولة فدعا عدداً من كبار الضباط والعلماء والأعيان للاجتماع به وأخطبهم ، بأن الظروف قضت باستقالة الوزارة وقبول مذكرة ٢٥ مايو . وأنه سيشكل وزارة برئاسته يتقلد فيها نظارة الحرية . وهدد بعقاب من يخالف ذلك . هاج الضباط قال « طلبة عصمت » إن الجيش كله يرفض المذكرة .. وإن الجنود والضباط لايرضون بغير « عرايى » وزيراً وقائداً . قال « علي فهمي » ان قادة الجيش فى الاسكندرية وقادة البوليس أيضاً قد أرسلوا برقية يهددون فيها بأنهم لن يكونوا مسئولين عما يحدث اذا لم يعد « عرايى » الى منصبه فى ظرف ١٢ ساعة .. قام الشيخ « حسن العدوي » والشيخ « عليش » بتأييد مطالب الضباط .. أصر الخديو على موقفه . خرج « طلبة عصمت » . و« علي فهمي » من الاجتماع احتجاجاً .. انصرف وراءهما الضباط دون استئذان ..

ووصل الضباط المنسحبون إلى قشلاق عابدين . كان هناك « أحمد عرايى » و« البارودي » و« عبد العال حلمي » وجميع حكمداري الآليات .. وكان « عرايى » يؤكد للجميع أنه وإن ترك منصب وزير الحرية فانه مازال رئيس الحزب الوطنى ، حضر « الشيخ البكري » وبعض العلماء والذوات . تناقشوا فى الموقف واقترحوا عقد اجتماع لاتخاذ قرار حاسم .. اقترح البعض التوجه لدار « سلطان باشا » رئيس مجلس النواب ..

وعندما وصل الجميع إلى الدار .. وجدوا أعضاء مجلس النواب هناك .. وقف

« عرابي » يتناقش معهم في أمر الإنذار ، ثم ألقى خطبة طويلة هاجم فيها الخديو وعائلته ، وطالب بخلعه عن العرش . تحدث أكثر من واحد من الضباط وأكدوا رأيهم بأن قبول الانذار ونفى « عرابي » وقادة الثورة هو بمثابة تسليم البلاد للاستعمار والاستبداد . علق « عرابي » على أقوال الضباط ، وقال في نهاية خطبته :  
— إن هذا الخديو الظالم لا يصح أن يكون خديوياً ويجب خلعه .. فمن يوافق على خلعه منكم فليقم .

تردد معظم النواب في القيام . قام عدد منهم ، ووقف كل الضباط .. شهر الصاغ محمد عبيد « سيفه » صاح :  
— إن الخائن هو من يؤيد الخونة ..  
حدث هرج ومرج .. خرج « عرابي » ثائراً وأرسل يستدعى آلاى « خليل كامل » لمحاصرة سراى الاسماعيلية وإجبار الخديو على التنازل عن العرش ..  
احتج « سلطان باشا » وطلب التروي قال أحد الضباط :  
— إن حزب الأحرار البريطانى يؤيدنا !  
ورد عليه « سلطان باشا » :  
— إنكم بما تفعلون تسلمون مصر الى الانجليز .. قال ضابط اخر :



علي فهمي باشا

— نحن لانخشى شيئاً .. فلا ناقة لنا فيها ولا جمل ..

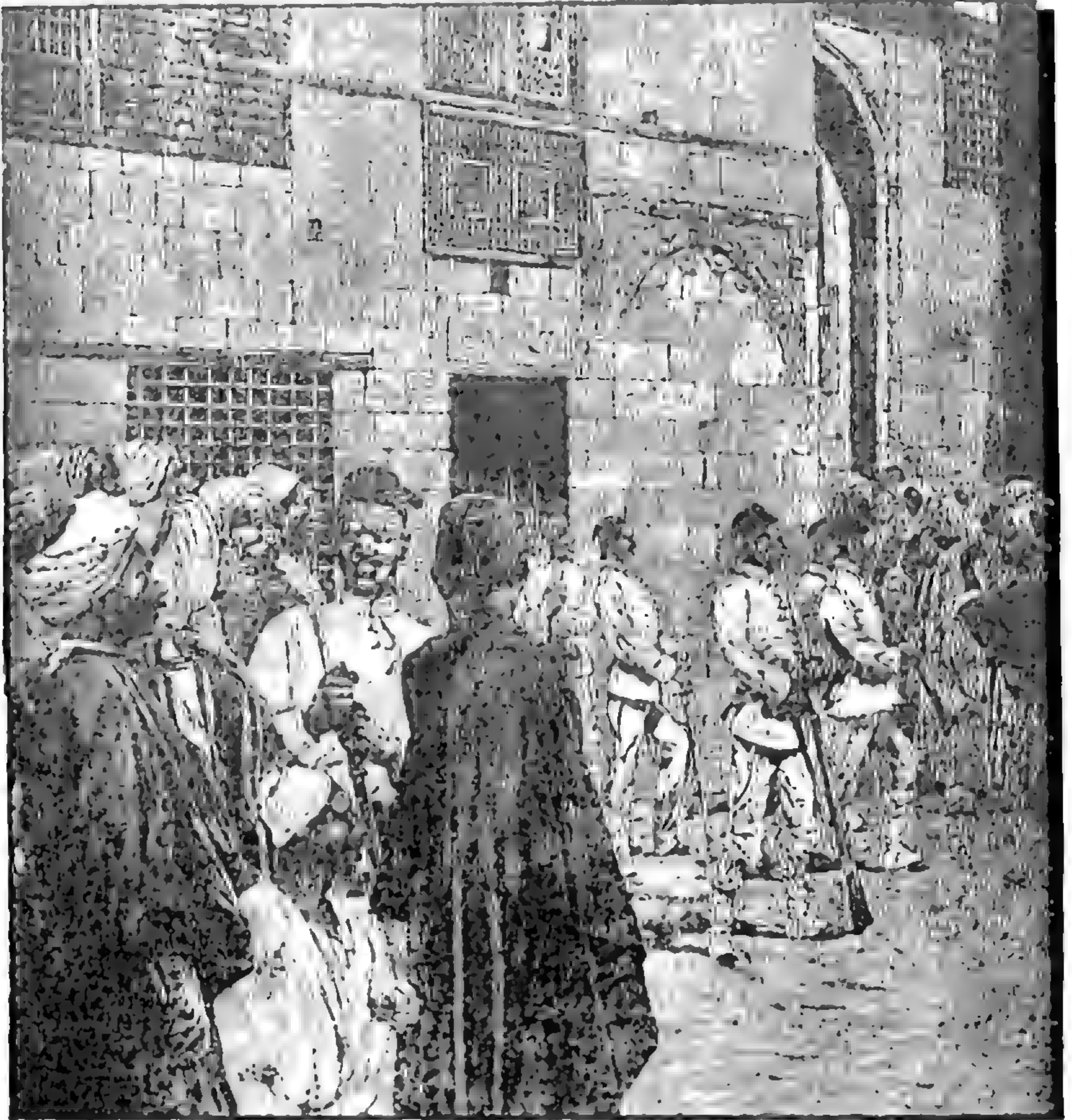
أجابه « أحمد عبد الغفار » عضو مجلس النواب :

— إذن فاتركوا مصر لأصحاب النياق والجِمال !

تزايدت الضجة .. اقترح « سلطان باشا » أن يتوسط لدى الخديو لابقاء « عرابي » وزيراً للحربية .. قبل الضباط على أساس أن هذا يُعدّ رفضاً جزئياً للمذكرة ٢٥ مايو .. وانفض الاجتماع ..



توجه « سلطان باشا » إلى السراى ، كانت الشوارع مزدحمة بمواكب ضخمة تضم جمعاً حاشدة من طلبة الأزهر وعلمائه وعدداً من أعضاء مجلس النواب والأعيان وطلبة المدارس والمعاهد والتجار وأصحاب الحرف ، وهم يحملون المشاعل فى ظلام الليل ويهتفون بسقوط المذكرة ، ويطالبون بعودة « عرابي » .. وعندما وصل « سلطان باشا » إلى السراى ، كان الخديو مجتمعاً بوفد من رجال الدين . يضم عدداً من



قوات الجيش تحرس الباي العامة ، بعد انتهاء الأزمة الوزارية مؤقتاً ..





واقعة تل الكبير ( سبتمبر سنة ١٨٨٢ ) من رسم المستر كاتون ووديل

مشايخ الأزهر ، وكان معهم البابا « كيرلس الخامس » بطريرك الأقباط ، و« الرباعي » حاخام اليهود .. وهم جميعاً يطالبون الخديو بإبقاء « عرابي » وزملائه ، ورفض التدخل الأجنبي في شؤون البلاد .. وعرض « سلطان باشا » اقتراحه .. قال :

— لقد صدر قرار من السلطان بتعيين « مصطفى درويش باشا » معتمداً سامياً للحضور الى مصر ، وذلك لدراسة الحالة فيها .. وأرى يامولاي أن تسندوا منصب وزير الحرية الى « عرابي باشا » مؤقتاً ، لكي نضمن الأمن العام .. وعندما يصل وفد السلطان ، فسوف نحل المسألة نهائياً على ضوء التحقيق الذي سيجريه فيها ..

كان الخديو يفكر في الأمر ، عندما أخطروه بأن قناصل الدول الأوربية جميعها — عدا قنصلي بريطانيا وفرنسا — قد جاءوا يطالبون بإبقاء « عرابي » لأنه الوحيد الذي يستطيع أن يتحكم في الشارع المصري ، ولو ذهب فان إشارة واحدة كفيلة بقتل جميع الأوربيين في مصر ..

فكر الخديو لحظة أخرى ، ثم التفت الى « سلطان باشا » وقال :

— اننى أوافق على إبقاء « عرابي » ..

وبعد لحظات كان الخديو يوقع على مرسوم بتعيين « عرابي » ناظراً للجهادية والبحرية ، في وزارة ليس لها رئيس وليس بها وزراء سواه .. وجاء في المرسوم الذي

---

صدر على شكل خطاب إلى « عرابي » أنه « مراعاة لحفظ الأمن والراحة استصوبنا بقاءكم في نظارة الجهادية والبحرية » !

وأصدر « عرابي » في نفس الليلة منشوراً إلى قناصل الدول ، تعهد فيه بحفظ الأمن ، وضمان الراحة لكل سكان القطر المصري ، وطنيين وأجانب .. مسلمين وغير مسلمين ..

وجاء يونيو بقيظه ، والجميع في انتظار وصول بعثة « درويش باشا » ، التي كلفها السلطان بالتحقيق في أسباب الخلاف بين الخديو و« عرابي » ومعرفة من منهما تجاوز حدوده ..  
بيد أن الانتظار لم يكن ساكناً ..

كان المتآمرون قد وصلوا إلى تحليل يرى ألا خروج من المأزق ، إلا بتصعيد الأزمة وتفجير الموقف في مصر ، واختاروا مسألة الأمن العام لتكون الشرارة التي تحرق السهل كله ، والتي تدفع الأساطيل الأجنبية للتدخل فتنبى كل شيء : الثورة والدستور ومجلس النواب والتحرر من السيطرة الأجنبية ..

ولاكثر من سبب فان القوى المتآمرة اختارت الاسكندرية لكي تفجر فيه القنبلة .. فقد كانت القاهرة مقر قيادة الثورة ، بحيث يمكن في أى وقت السيطرة عليها ، ومن ناحية أخرى فان الاسكندرية كانت « ميناء » وهو ما جعلها أكثر مدن مصر ازدحاماً بالأجانب من كل جنس وملة .. ومن السهل باستمرار افتعال أى حادث ، ليكون بداية الانفجار ..

وبدأ الخديو يخطط لحركته ..

كان يريد أن يضمن ولاء « عمر لطفي » محافظ الاسكندرية .. وجرت الرسائل بينهما .. وأرسل اليه الخديو برقية بالشفرة يقول له فيها « ضمن عرابي الأمن العام ، وأعلن عن ذلك بالصحف ، وجعل نفسه مسئولاً أمام القناصل ، فاذا نجح في حفظ الأمن فلا بد أن تضع فيه الدول ثقها .. وعندها يضيع مالنا من اعتبار . أضف الى ذلك أن أساطيل الدول في مياه الاسكندرية والخواطر متهيجة ، وعليك الآن أن تختار لنفسك إما أن تخدم عرابي في ضمانته للأمن وإما أن تخدمنا » .

---

وفي نفس الوقت اتجه « الخديو » للتحالف مع البدو .

ففى أوائل يونيو ، نشرت صحيفة « البال مال جازيت » الانجليزية — وكانت ذات صلة معروفة بالدوائر الانجليزية — خبراً قالت فيه [ قضى الخديو أمس فى قصر الاسماعيلية بالقاهرة يحيط به اثنا عشر ألف بدوى من المخلصين لسموه . ووجود أطفال الصحراء هؤلاء فى عاصمة مصر ، سيكون حائلاً دون ظهور « عرابي » وانتصاره ، ولاشك أن وقوع قتال بين البدو والجيش المضرى سيكون من الأشياء المخيفة المزعجة . ولكن حدوث هذا القتال سيحل الأزمة حلاً سليماً ، فان مركز « عرابي » لم يعد كما كان من قبل . فانه لايفرد وحده الآن بقوة السيف ، لأنه إذا كان الخديو لا يستطيع إخضاع « عرابي » بمعونة البدو ، وظهره إلى البوارج الانجليزية والفرنسية ، ومعه مجلس النواب ، فإن الحالة يجب أن تكون عندئذ أكثر مما قدرها الناس الى الآن ] .

وفي تلك الأيام أيضاً وصل إلى القاهرة « ابراهيم توفيق » مدير البحيرة . وقابل الخديو فى قصر الاسماعيلية ، وكان برفقته عدد من مشايخ البدو ورؤساء القبائل . وقد قابلهم الخديو بترحاب شديد ، ووعدهم بالخير ، وطلب منهم أن يجمعوا ثلاثة آلاف رجل من الأعراب وأن يحضروهم إلى العاصمة عن طريق الجيزة . وأن يسعوا لإحداث الاضطراب فيها . وأمر بصرف عشرين ألف جنيه لهم .

وفيما بعد غُيِّرَت الخطة ، وبدأ عريان « ولد على » بالبحيرة يتسللون إلى الاسكندرية التى كانت متاخمة لمضاربهم ، والتى كانت لظروفها الخاصة أكثر ملائمة لحدوث الانفجار . وقد انتشروا فى شوارع الإسكندرية ، ولفتت كثرتهم الأنظار وتحدث أكثر من واحد مع « عمر لطفي » محافظ الاسكندرية فى الأمر ، ونبهه الى أن العريان معروفون بتهورهم ، وأنها حركات السلب والنهب . لم يهم « عمر لطفي » بالأمر .



وفي ذلك الوقت كان الأجانب يتحركون بطريقة مريبة ..  
كان « ماليت » قد سافر الى لندن لقضاء اجازة صغيرة ، وترك « المستر



مجلس شورای ملی  
شماره ۱۰۰  
تاریخ ۱۳۰۲

مجلس شورای ملی  
شماره ۱۰۰  
تاریخ ۱۳۰۲

مجلس شورای ملی  
شماره ۱۰۰  
تاریخ ۱۳۰۲



كارترايت « للقيام بأعمال القنصل العام . وفي أوائل يونيو وصل المستر

« كوكسن » — القنصل البريطاني  
بالاسكندرية الى القاهرة — وقابل  
« كارترايت » . عرض عليه مجموعة من  
المشاورات والاتصالات التي قام بها .  
ذكر له أن اجتماعاً ضم قناصل الدول في  
الاسكندرية عقد برئاسته ، وأن القناصل  
تشاوروا خلال هذا الاجتماع في تأليف قوة  
دفاع أوربية في الاسكندرية لأن الرعايا  
الأوربيين المقيمين فيها معرضون للخطر ،  
وأضاف أنه عرض المشروع على قائد  
الأسطولين الفرنسي والانجليزي المربطين  
امام الاسكندرية فوافقا عليه ، وأنهم في  
حاجة الى أسلحة



عمر لطفى باشا أثناء الأزمة

لتدريب الاجانب على السلاح ، كما أنهم في حاجة الى الذخيرة . ناقش « كارترايت »  
الموضوع بافاضة شديدة ، رفضه في النهاية .. وان كان قد نصح بأن يكون كل أوربي  
مستعداً للدفاع عن نفسه ..

وفي اليوم نفسه وقع في الاسكندرية حادث مريب .. فقد استدعى مدير شركة  
« الاسترن تلجراف » — وهى شركة انجليزية — موظفي شركته إلى اجتماع عام .. قال  
لهم :

— سبق أن قدمتم عريضة تطلبون فيها التسلح لمواجهة أى طارئ ، وقد  
أرسلتها فى حينها إلى لندن ، ويهمنى أن أخطركم أن إدارة الشركة قد وافقت على  
طلبكم ، وورد لي ثمانية وثلاثون مسدساً سأوزعها عليكم الآن .

وتصاعدت المحاولات التى تبذل « لتوفير الجو » و « تلغيمه » . لدرجة أن  
جريدة « المحروسة » — وهى صحيفة سكندرية كانت وثيقة الصلة بـ « عمر

لطفى « — نشرت خبراً يقول أن الأوربيين يقومون باستعدادات حربية ، وأحصت عدد الذين يسلحون أنفسهم ، وتوجه أحد الأعيان إلى مبنى الجريدة وقابل محررها وسأله عن مصدر الخبر ، فقال أنه أمر بنشره ، ولكنه ليس في حل من إباحة إسم الشخص الذى أرسله إليه . قيل له ان الواجب يقضى أن تدقق « المحروسة » فى نشر هذه الأخبار لأنها تثير ثائرة البلاد .. فوعد بذلك ..

وفى يوم ٧ يونيو حدثت مؤامرة صغيرة :

وصلت إلى الاسكندرية برقية من القاهرة تقول إن الخديو قد ذبح — ثارت المدينة وامتألت بالاشاعات وعندما علم بها « يعقوب سامى » — وكيل وزارة الحربية الذى كان بالاسكندرية — سارع بأرسال برقية إلى القاهرة يستعلم فيها عما حدث وكان غريباً أن يجيئه الرد بأن الخبر حقيقي وأن العاصمة فى هياج ، والمذابح قائمة ضد الأوربيين .. أرسل « يعقوب » برقية ثانية وهو فى حالة شديدة من اليأس والذهول إلى مكتب تلغراف قصر النيل ، فاستلم رداً مناقضاً للأخبار التى سبق له سماعها وتأكد ان الخبر مكذوب ، وأن مجهولاً أرسله من مكتب بريد الأزيكية بالقاهرة .. وقصد منه أن يثير الخواطر فى الاسكندرية وأن يدفع الأهالى للاصطدام بالأجانب . أمر « يعقوب سامى » باتخاذ تدابير أمن مشددة ..

وكان « عمر لطفى » يتصرف بطريقة غريبة .. فقد لاحظ « أحمد أفندى نبيه » — رئيس نقطة شرطة ميدان القناصل — أن هناك تحركات غير عادية بين الأوربيين فى الحى المجاور للميدان الأكبر .. وقدم « طاهر أفندى الكردي » من ضباط البوليس تقريراً بمعلوماته عن هذه الحركة ولكن « عمر لطفى » لم يهتم ..

وكان « ماليت » قبل أن يسافر قد أرسل برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية يقول فيها « ان الاصطدام بين المسلمين والمسيحيين قد يقع فى أى لحظة » .

ولم تقف القوى الوطنية مكتوفة الأيدى أمام هذه التحركات المريبة .. كانت فى حاجة إلى حشد الجماهير استعداداً لزيارة « درويش باشا » ومباحثاته .. وكانت تدرك ضرورة ضبط النفس وتقويت الفرصة على المتآمرين .. وهكذا أوفد « عبد الله النديم » إلى الاسكندرية . وفى ٥ يونيو ١٨٨٢ القى





« القديم » خطاباً هاماً في مبنى جمعية المقاصد الخيرية للشبان ، به فيه الى أن  
الأجانب والحدود يسعون لأحداث فتنة ليسوغوا للأساطيل أن تخرج عساكرها الى البر  
بدعوى أنها خرجت لتقمع الشر . به « القديم » في خطبته الجماهير الى ضرورة  
« لزوم السكون اذا كثرت الظنون ، والبعد عن محال الأجال ، حتى تنتهي تلك  
المصائب : فعليكم بلزوم الهدوء وعدم التداخل مع العدو » « عراقي » أخذ عهده  
الأمن على نفسه ، والحدود يسعى في عكسه « وشدد « القديم » في خطبته على

المواطنين بضرورة الامتناع عن الاشتراك فى أى مشاجرة ، حتى ولو أسيت معاملتهم أو ضربوا بواسطة أوباش الأوربيين .

وما كاد « النديم » ينتهى من خطابه حتى وجد مندوباً من محافظة الاسكندرية يطلب منه مقابلة « عمر لطفى » . وصل « النديم » إلى مبنى المحافظة مع الرسول . هدد المحافظ « النديم » وتوعده . ولكن « النديم » هاجمه بشدة . وقال له :

— اننى لا أدبر الفتنة كما يفعل غيرى ، وأنا أنبهك إلى أن الضبطية والمحافظة لا تلقيان بالآ إلى تسليح الأجانب واضطرار بعض الأهالى للتسلح .. ان هناك تآمراً يحدث على مستقبل البلاد .. ويجب أن يكون الجميع على مستوى المسئولية .

أراد المحافظ أن يضع « النديم » فى الحجز .. ولكن الجماهير الغفيرة التى تبعت « النديم » إلى دار المحافظة هددت باقتحام السجن واخراجه ، فأفرج عنه صاغراً ..

لم يثن ما حدث « النديم » عن الاستمرار فى مهمته .. كان عليه أن يهدد الجو جماهيرياً لمقابلة البعثة التركية . وهكذا بدأ فى تلقين جماهير الاسكندرية الشعارات التى سيقابلون بها المندوب العثمانى « درويش باشا » . شرح لهم وجهة نظر قيادة الثورة .. وهى ضرورة التمسك برفض مذكرة ٢٥ مايو وكل المطالب التى تتضمنها .. وقال :

— المذكرة أو اللايحه تتعارض مع استقلال البلاد .. ومن المهم أن نطالب بسحب الأساطيل الأوربية من مياه الاسكندرية ..



ووسط هذا القلق الشديد وصلت البعثة التركية يوم ٧ يونيه .. واستقبلها فى ميناء الاسكندرية « ذو الفقار باشا » مندوباً عن « الحديو توفيق » ، « ويعقوب

سامى « مندوباً عن « عرابى » ، و « عمر لطفى » محافظ الاسكندرية . وحياً الباشا المستقبلين واتجه إلى سراى « رأس التين » .

كانت البعثة مشكلة بطريقة « عثمانلية » معروفة إذ ، كانت تضم — غير رئيسها — عضواً آخر هو « الشيخ أحمد أسعد » ، وكان من مشايخ الطرق الصوفية بالمدينة المنورة ، يقيم باستمرار بالأستانة ويستخدمه السلطان فى المهمات السرية الخاصة بالجزء العربى من الامبراطورية العثمانية ، والمهمات المتعلقة بالجامعة



المشير درويش باشا

الاسلامية .. وكان معروفاً بموالاته لـ « عرابى » .. وهذا كانت البعثة مكونة من شخص يمكن أن ينحاز الى الخديو — وهو « درويش باشا » — وآخر يؤيد « عرابى » وهو « أحمد أسعد » ..

وكان « درويش » معروفاً بقسوته الشديدة .. فعندما كان قائداً للأسطول البحرى التركى فى حرب البلقان ، لم يتردد فى تدمير مدن بأكملها على السكان .. وهو ما جعل « البال مال جازيت » التى كانت وثيقة الصلة بالدوائر

الحاكمة فى انجلترا — تقول : [ لقد وصلت الأزمة المصرية أقصى حدودها ولكن يظهر أن فى الطريق الى القاهرة الآن رجالاً يستطيع أن يملك ناصية الأحوال ، فان فى وجاهة « درويش » الهادئة البال الرصينة شيئاً من التأثير . فهو بلا شك رجل الساعة ، فانه مما يرجح أن يجد الثوار المصريون رجالاً يستطيع أن يخضعهم لارادته ، فليس هناك شئ أكبر أثراً من إثباته لسلطته باشارة عرضية منه إلى مذبحة المماليك . إن « درويش » رجل من حديد . ويحق لـ « عرابى » أن يرتجف أمامه ، فما أن ينطق بكلمة خرقاء حتى يرى رأسه يتدحرج أمامه على السجاد ] .

هاهو التركى القاسى المتعجرف يمر فى شوارع الاسكندرية !



---

على طول الطريق من الميناء الى قصر رأس التين ، وقفت الجماهير تردد  
الشعارات التى لقنها اياها « النديم » .

كان الأولاد يصيحون : اللايحة .. اللايحة .. فترد النساء قائلات :  
مرفوضه .. مرفوضه .. ثم يشتركون جميعاً فى هتاف : رُدُّوا الأسطول .. رُدُّوا  
الأسطول ..

وكانت مذكرة ( ٢٥ مايو ) معروفة شعبياً باسم « اللايحة » أو  
( النوتة ) !

وبمجرد أن استراح « درويش باشا » فوجئ بأن هناك من يطلب لقاءه ..  
ودخل وفد من الأعيان والعلماء ، وقدموا له عريضة باسم الشعب المصرى ،  
يشكون فيها من الخديو ويظهرون استيائهم من وجود الأساطيل ورغبة الأمة فى

الاستقلال .. حادثهم « درويش » طويلاً .. ووعدهم أن الأسطول سيغادر المياه  
المصرية بعد زمن قصير . ولاحظ الزائرون أن « درويش » لم يحتف بهم كما ينبغى فلم  
يقدم لهم القهوة ، أو الدخان كما يقضى البروتوكول !

وانتهت المقابلة بسرعة لأن وفداً من القناصل كان قد جاء لمقابلة « درويش »  
كان الوفد يضم جميع القناصل ، وكان المستر « كوكسن » — القنصل الانجليزى فى  
الاسكندرية — والمسيو « ميكوفسكى » — القنصل الفرنسى بها — فى ملاسهما  
العادة .. برفقتهما الأدميرال الفرنسى والأدميرال الانجليزى وكل منهما فى ملابس  
الرسمية . قال « المستر كوكسن » أن « الأدميرال سيمور » و« درويش باشا » سبق  
أن تقابلا فى حرب القرم ، وأن الأدميرال هو نفسه قائد الاسطول البحرى التركى فى  
( دلسينيو ) . لم يجب « درويش » بأكثر من الابتسام .. انهم يُذكِّرونه بأنهم أصدقاء  
قدماء ..

فى اليوم التالى وصل « درويش » إلى محطة القاهرة ، ولم يقابله أحد من  
الوزراء . كان حماس الجماهير قاتراً .. سار « درويش » مباشرة إلى سراى عابدين .  
لم يستقبل أحداً فى ذلك اليوم غير الخديو وعائلته .. فى المساء توجه الى قصر النزهة

حيث قضى ليلته . وصل معه إلى القاهرة — في القطار نفسه — « عبد الله النديم » .

وفي الصباح بدأ « درويش » نشاطه .. استقبل وفداً من علماء الأزهر . عاتبه أعضاء الوفد لأنه قابل بحفاء العريضة التي قدمها له أحدهم بعد صلاة الجمعة . عامل « درويش » العلماء بخشونة . قال :

— لقد جئت لتسمعوني وليس لتكلموا أنتم !

طلبوا منه أن يرفض لائحة ٢٥ مايو .. وبخاصة تلك الفقرة التي تشترط نفى « عرابي » . غضب « درويش » . أمرهم مرة أخرى بالصمت . كان الوفد مكوناً من ٢٢ عضواً ويرأسه الشيخ « محمد خضير » ؛ الذي قدم لـ « درويش » عريضة موقعا عليها من عشرة آلاف مواطن يطلبون خلع الخديو ورفض طلبات الدول . تحول الجزء الأخير من الاجتماع إلى مناظرة دينية .. ألزم المشايخ خلالها « درويش » الحججة ، وعرضوا الأحاديث النبوية التي توجب خلع الحاكم الذي ينضم لأعداء البلاد والدين واحتدت المناقشة بينهم وبينه .. وخرجوا غاضبين .

كان ذلك يوم الجمعة ٩ يونيو ١٩٠٠!

في اليوم نفسه حدثت مزيد من التحركات المريبة .. فقد وصل « عمر لطفي » محافظ الاسكندرية ، إلى القاهرة ، في قطار خاص . توجه إلى سراى الاسماعيلية . تحدث معه الخديو عقب وصوله مباشرة . لم يعرف أحد مآل في الاجتماع ..

وكان الجو في القاهرة ليلتها شديد التوتر .. وحدثت تحركات كثيرة في المدينة وانتشرت الاشاعات وعلم الجميع بنتيجة مقابلة « درويش » للعلماء . واختارت قيادة الثورة عدداً من الرسل وكلفتهم بالتوجه إلى جميع جهات القطر وإخطار الناس أن « درويش » لا يمكن الوثوق به ..

أما في الاسكندرية فان الجو كان مشحوناً ..

في محل « سوماريفا » كان المسيو « جون نينه » — الطبيب وعميد الجالية

السويسرية — يتناول عشاءه . التفت إلى المائدة المجاورة له ، فوجد « سيد قنديل »  
— مدير الأمن العام وحكمدار الاسكندرية — حيّاه برأسه ودعاه الى المائدة .. وتحدثا  
قليلاً .. قال « قنديل » :

— أشعر أنني مريض !

أمسك « لينيه » بمعصمه . قاس النبض .. قال :

— ان نبضك عادي .. ولكن حرارتك مرتفعة ويستحسن أن تلزم الفراش ..  
استأذن « قنديل » ومضى .. قال « جون لينيه » لنفسه :

— كيف يمرض مدير الأمن العام في مدينة توشك على الانفجار ؟!  
في تلك اللحظة كان المستر « فليوليس » — وهو مواطن يوناني — جالساً في  
مقهى مجاور . اقترب منه أحد أصدقائه من بدو البحيرة .. قال « فليوليس » :  
— لأفهم ما يحدث الآن .. لقد شاهدت كثيراً من « ولد على » في السوق  
أمس ، وهم يحملون البنادق ويبدو أنكم تخزنون السلاح في جهة ما .. فما هي  
الحكاية .. ؟

قال الصديق البدوي :

— الأفضل أن تأخذ حذرك .. !



□ السبت ١٠ يونيو ١٨٨٢

□ قصر النزهة — القاهرة المحروسة .

وصل « عرابي » و « محمود سامي البارودي » إلى قصر النزهة .. قابلهما

« درويش » باحترام وتكلم معهما عن الحالة .



قال « درويش » :

— نحن هنا إخوة .. وأبناء السلطان ، ولحتى البيضاء هذه تسمح لي أن أكون أباك يا « عرابي » . وغرضنا واحد ، هو أن نصل إلى إجلاء الأساطيل عن لاسكندرية ، لأن وجودها مسبة للسلطان وتهديد لمصر ، فلتتفقوا جميعاً على العمل لهذه الغاية ، وعلى الخصوص « عرابي » و « البارودي » ومجلس النظار — لتظهروا ولاءكم للسيد السلطان . ولا يكون ذلك إلا بأن تتخلوا عن مناصبكم ، وبالذات أنت يا « عرابي » ، ولكي تدخل السرور على السلطان ، فلتوجه إلى القسطنطينية ، ولو لمدة وجيزة فقط ..

قال « عرابي » :

— كان بودي أن أتحنى ولكن الموقف دقيق ، لقد أخذت على عاتقي مسؤولية حفظ الأمن ، ولا أستطيع أن أترك هذه المسؤولية معلقة في عنقي دون أن أؤديها . فإذا ماتنحيت فيجب أن يكون تنحياً تاماً واستقالة نهائية . ولا يمكن أن أترك مكالي إلا باعفاء كتابي من ضمانتي للأمن . انني لأستطيع أن أتحمّل تبعه أمور لا يكون لي دخل فيها . أما التوجه إلى القسطنطينية فإني مستعد له ، ولكن في وقت قادم بعدما تستقر الأمور .

قال « درويش » :

— فلنعتبر أن الأمور قد استقرت وما عليك حينئذ إلا أن ترسل برقية إلى محافظ الاسكندرية وقائد الحامية تقول فيها أنك تنحيت عن مركزك وأنت ستعمل كوكيل لي . وسيعقد يوم الاثنين اجتماع في عابدين من الخديو والقناصل ، وفي هذا الاجتماع تُخليك من ضمانتك للأمن ..

رفض « عرابي » قائلاً :

— انني سأبقى في مركزي متحملاً مسؤولية ضمانتي إلى أن أتسلم وثيقة مكتوبة تخليني من الضمان .

قام « البارودي » و « عرابي » . لاحظا وهما خارجان أن « درويش » لم يقدم لهما لا قهوة ولا سجائر ..

كان واضحاً في ضوء المقابلة أن هناك ، تأمراً وأن الباب العالي يوشك أن يتخلى عن الثورة ..

في مساء اليوم نفسه عقد اجتماع كبير في الأزهر . حضره أربعة آلاف نفس . خطب « النديم » فهاجم « درويش » وبعثه واحتج العلماء والمشايخ على الإهانة التي لحقت مشايخهم الكبار .

كانت اللحظات الأخيرة من يوم ١٠ يونيو تنتهى ..  
وكانت المؤامرة قد تمت فصولاً

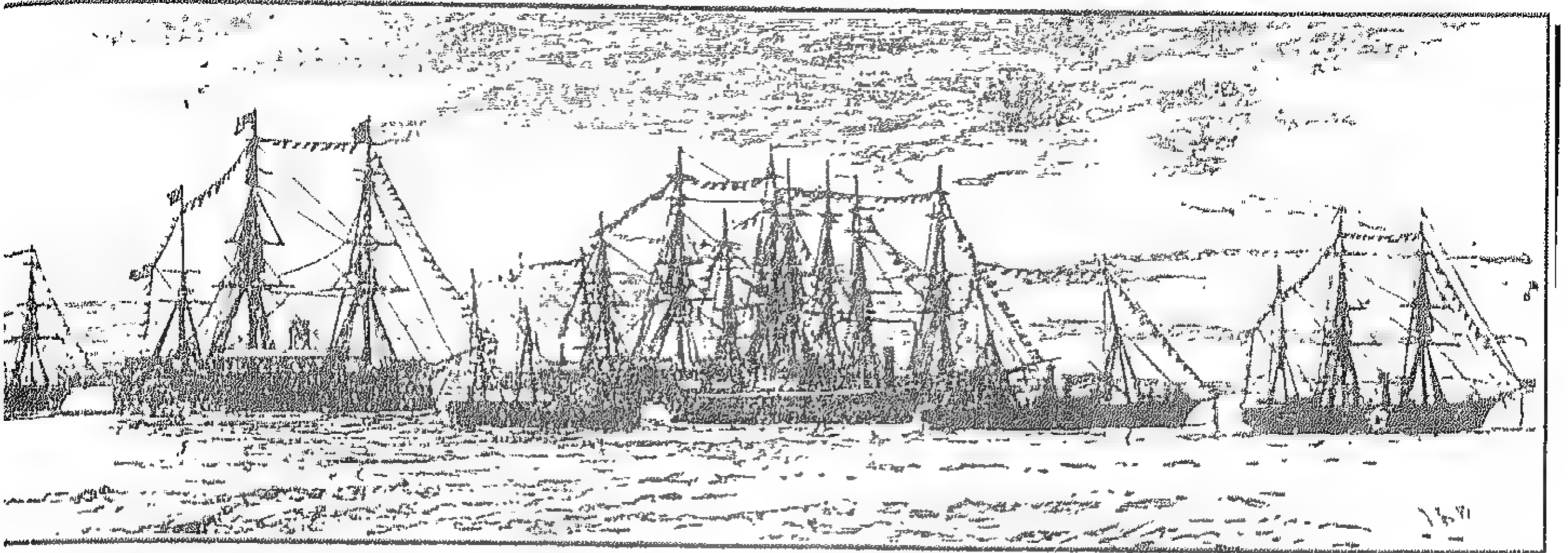


□ الاسكندرية

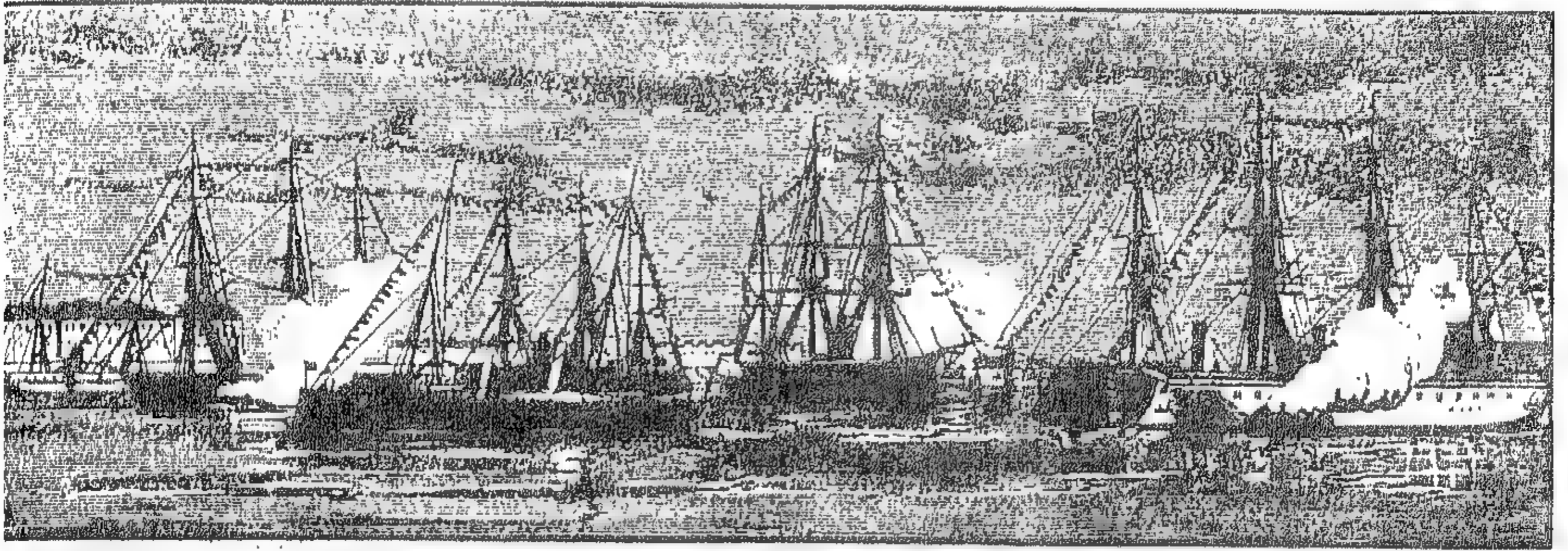
□ الأحد ١١ يونيه ١٨٨٢

يوم « أحد » سكندري الطابع .. يوم الأجازة الأسبوعية . يتجمع الأجانب العاملين والمقيمين في المدينة ، يخرجون للنزهة ، أعداد من اليونانيين والإيطاليين والمالطيين والفرنسيين والانجليز والروس . في منطقة شارع السبع بنات — بجوار قسم اللبان — تجمعت أعداد من الأوربيين والاعراب ، وخدم المنازل ومساحي الأحذية والنوتيه .

كان « عبد الله النديم » يومها في الاسكندرية بيد أنه في الصباح استقل القطار عائداً إلى القاهرة بعد أن أحاط المسئولين في الاسكندرية بخطط « درويش باشا » واتجاهاته . وفي نفس الوقت كان « حسن موسى العقاد » — كبير تجار



أساطيل الدول الأوربية التي اجتمعت في مياه الاسكندرية و مظاهرة قوة التهديد على عرابى



القاهرة ، واحد كبار أنصار « عرابى » — يتوجه إلى الاسكندرية لأمر يتعلق بشئون تجارته .

في التاسعة صباحاً ، وصل الى مبنى القنصلية الانجليزية أحد الرعايا المالطيين لزيارة أخيه الذى كان يعمل فى خدمة « المستر كوكسن » ، القنصل البريطانى بالاسكندرية . كان القنصل يهم بدخول مكتبه حين رآه . تقدم من المستر « كوكسن » . قبل يده . أعطاه « كوكسن » جنياً بقشيشاً . دخل المالطى إلى حيث يعمل اخوه — جلس معه قليلاً — ثم خرج لينتزه .



الحرارة ترتفع تدريجياً . قبل الضحى خرج المالمطي من باب القنصلية . مرّت  
عربة حانطور . استوقفها . صعد متاقلاً . قال للسائق :

— إلى شارع السبع بنات ..

مضى الحانطور متهادياً . كان « السيد العجان » — سائق « الحانطور » —  
مرهقاً . فكر في أن الخواجا قد يمنحه أجراً طيباً . بعد لحظات طلب منه الخواجا أن  
يتوقف قليلاً . نزل من الحانطور توجه إلى إحدى الخمارات ، طلب كأساً تجمعه  
بسرعة . ثم أردفه بآخر .. وثالث .

بعد لحظة فتر حماسه للمكان . قام . مضى . تحرك الحانطور مرة أخرى !  
تكرر المشهد مرات ومرات بين كل خمارة وأخرى ينزل المالمطي . يطلب كأساً  
يحتسيه في شربه واحدة . يردفه بآخر . ثم يواصل الرحلة بالحانطور . الحرارة تشتد .  
الخواجا قد سكر تماماً . أخذ يثرثر مع « السيد العجان » ، رد عليه بتثاقل .. مضى  
نصف النهار الأول في « توصيلة » واحدة ، لكن الزبون يبدو ثرياً ولابد أنه سوف  
يعطيه الكثير ..

دار « السيد العجان » بالمالمطي على جميع خمارات الحي الأوربي . سكر  
تماماً . خرج من آخر تلك الخمارات . ركب العربة مرة ثانية .. قلق « العربي » لأن  
الخواجا قد سكر وسيكون التفاهم معه صعباً . لفت نظره إلى أن الساعة قد قاربت  
الواحدة . كانت العربة قد وصلت إلى شارع « السبع بنات » ..

وقفت عربة « السيد العجان » أمام « قهوة القزاز » . توجه المالمطي إلى  
حانة صغيرة بجوارها . كان صاحب الحانة يقف خلف المنصة . طلب المالمطي  
كأساً . على المنضدة قالب من الجبن الرومي يقدم كجزء من المزايا للرواد . ويقطع  
بسكين حاد ، يتصل بخيط ثبت طرفه الآخر في الطاولة .

دخل « السيد العجان » خلف المالمطي . طلب منه أجره . قال المالمطي أنه  
سيستعمل الحانطور مرة أخرى وعلى « العجان » أن ينتظره . رفض « العجان » .  
كان منظر المالمطي يوحي بأنه أوشك على الإفلاس . استثار إصراره غضب الخواجا .

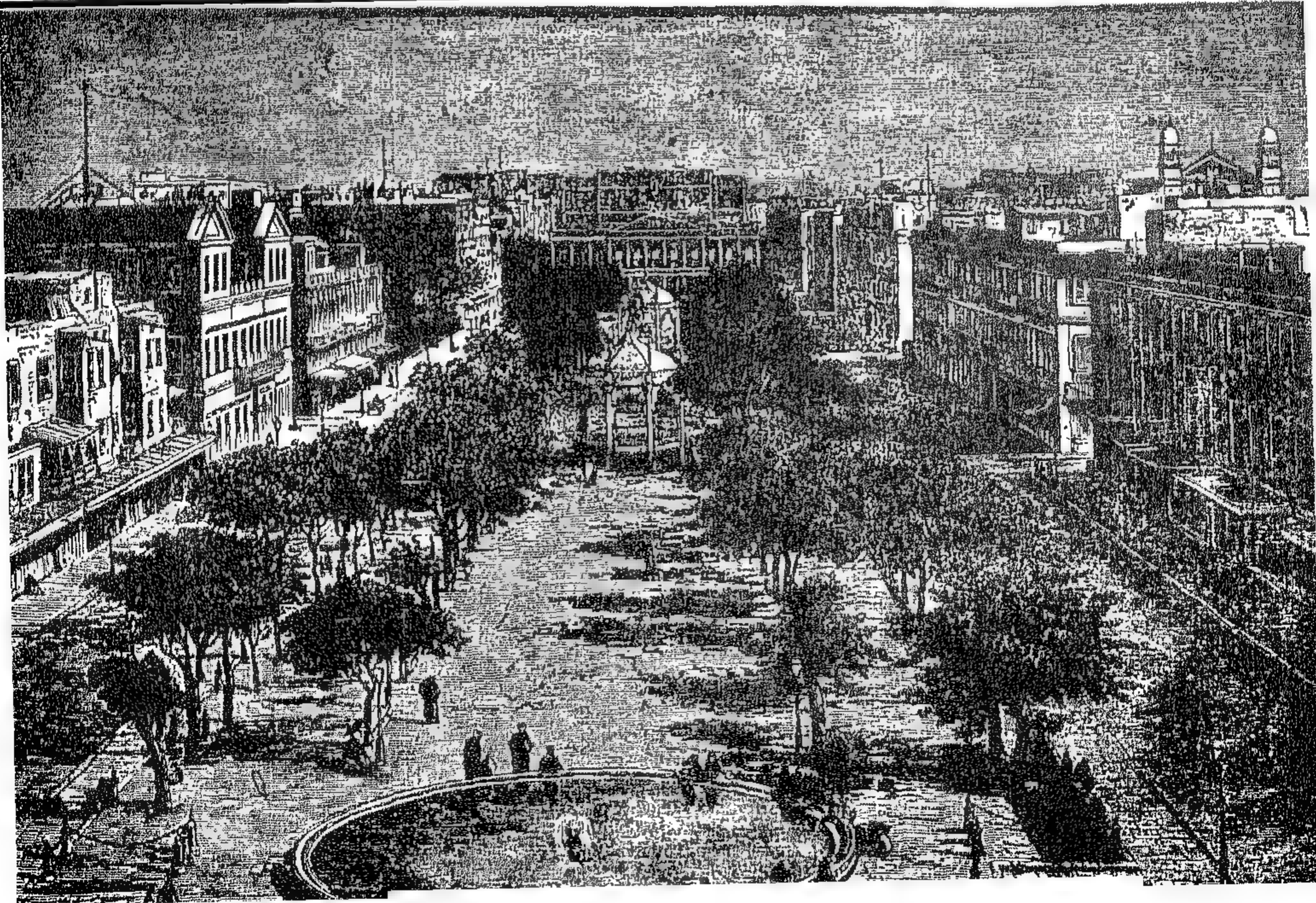
أخرج قرشاً واحداً من جيبه والقاء في اهمال لـ « العجان ». تار الأخير وطالب بحقه . تصاعد الغضب . تشاتم الرجلان . لم يلتفت أحد لتشاجرهما لأنه شيء عادي يحدث كل يوم .

فجأة تناول الخواجا السكين وطعن بها السائق في بطنه .  
سقط « العجان » يتلوى على الأرض .

أمسك مواطن آخر بالخواجا المالمطي . نزع السكين من يده . هم بأن يطبق على خناقه . فوجيء بطعنة مطواة تصيبه في ظهره . سقط قتيلاً بجوار « العجان » . اتسع نطاق المشاجرة حتى ضمت جميع من كان بالحانة . تجمع رواد قهوة القزاز . استخدمت المناضد والمقاعد . كان شقيق « العجان » موجوداً . جرى إلى جاويش إيطالي كان يعمل ببوليس المدينة . طلب منه القبض على المعتدى . ضربه الجاويش

<١٣٤>

ميدان المنشية بالاسكندرية





الايطالى ورفض التحرك . نزل خباز يونانى من مسكنه الملاصق للقهوة ليشارك فى المعركة . قتل . فر المالىطى إلى دار يسكنها أورييون فى شارع صغير متفرع من شارع السبع بنات . تجمع المواطنون حول المنزل . حاصروه . خرجت من النوافذ بنادق ومسدسات . أطلقت على المواطنين . سقط عدد من القتلى .

وصل بعض المواطنين إلى قسم الشرطة . أخطروا معاون البوليس بما حدث . مضى وقت طويل قبل أن يفهم المعاون شيئاً لأنه كانه ايطالياً لا يتقن العربية . تحرك بعد ذلك إلى مكان المذبحة بجوار القسم مباشرة . حاول التدخل ففشل . جرح أحد رجال البوليس . تدخل بعضهم لنصرة الوطنيين وانضم الآخرون إلى الأورييين .

فى تلك اللحظة أخذ عدد من الناس يجرّون فى شوارع الاسكندرية صائحين :  
— جاى يامسلمين .. جاى .. بيقتلوا اخواننا ..

وامتد الهياج إلى الشارع الابراهيمى وإلى شارع الهماميل وشارع المحمودية وإلى منطقة الجمرك والمنشية وشارع الضبطية وغيرها من الشوارع التى يقطنها الأورييون أو يمرّون فيها . وشوهد أحد خدم « المستر كوكسن » يطوف فى شوارع الاسكندرية ويطالب الأورييين بحمل سلاحهم وقتال المواطنين ..

فى تلك اللحظة كان « عمر لطفى » محافظ المدينة يتولى رئاسة قوميّون تحقيق الجمرك بدار المحافظة . أبلغه « إلياس أفندى ملحم » — أحد معاوين البوليس — بنبأ الشجار الذى وقع بين « السيد العجان » والمالىطى . أمر المحافظ باخطار « السيد بك قنديل » مدير الأمن العام . فقبل له أنه مريض بمنزله . أمر بأن يتوجه « حسن بك فهمى » وكيل المحافظة إلى مكان الواقعة لفض الشجار ..

كان « المالىطى » مازال متحصناً بالمنزل ، يطلق الرصاص على الحشود المزدحمة أمام باحته تطلب القبض عليه . وأرسل قسم اللبان إلى « المستر كوكسن » — قنصل إنجلترا فى الثغر — لإيفاد أحد موظفي القنصلية لكى يُخرج المعتدي من المنزل ، ويوقف هجوم الأجانب على الأهالى ..

كان المسير « جون نينه » — عميد الجالية السويسرية — فى منزله ، أرسل



خادمه السوداني ليحضر له عربية ، حتى يذهب إلى موعد هام كان مرتبطاً به . تأخر الخادم ، وعاد أخيراً ليقول لسيده انه لم يستطع أن يجد العربية ، لأن هناك مشاجرة ضخمة عند « قهوة القزاز » في « شارع السبع بنات » . وأن اثنين من الوطنيين قد قتلوا ..

خرج « جون نينه » على أقدامه ليتوجه لمقابلة قائد قوات الجيش في الاسكندرية « الفريق اسماعيل باشا كامل » بناء على موعد سابق بينهما . لم يخترق الميدان . سلك من شارع خلفي . كان « شارع السبع عمارات » مملوءاً بالمخلوقات من افرنج ومصريين ، ولكنه لم ير اقتتالاً بالقرب منه . على بعد مائتي ياردة شاهد كتلاً من البشر تموج كالبحر . ورأى طلقات نارية تطلق من النوافذ . لم تلبث المعركة أن تقدمت ناحيته . تراجع « جون نينه » حتى وصل إلى « مدرسة الرهبان » . في مقدمة قهوة مواجهة للمدرسة شاهد اثني عشر يونانياً مدججين بالبنادق . كانوا يطلقون النار على الجماهير بدون حساب .

بالقرب من « بيت جبارا » ، لمح « المسيو جون نينه » حوالي خمسة وعشرين من عربان « أولاد علي » وكانوا يفتحون مخزناً للأسلحة فيوزعونها على أنفسهم ثم ينطلقون مسرعين . وبجوار مبنى الضبطية فتح مخزن آخر وزعت منه أعداد ضخمة من « النبايت » و « الشوم » على البدو والصعاليك .

كانت الساعة قد بلغت الثالثة عندما وصل « عمر لطفي » إلى منطقة الشجارد . وجد تزامناً شديداً . تجمع الأهالي وبأيديهم العصي . شرع في تفريقهم بواسطة من كان هناك من البوليس والمستحفظين . أخطر المحافظ أن هناك عيارات نارية تطلق من بعض الشبابيك .

عاد المحافظ إلى قرقول قسم شرطه اللبان .. وأرسل يستدعي القنصل الانجليزي ..

استقل « المستر كوكسن » عربية مفتوحة ومعه « ابراهيم أغا » ساعي بريد القنصلية في طريقه لمقابلة المحافظ بقسم شرطة اللبان . دارت السيارة من المنشية . دخلت في شارع السبع بنات . كانت واجهة المتاجر محطمة .. عندما وصل إلى

« ميدان القناصل » قذفت سيارته بالحجارة وهوت عليها العصي ، أصابت الضربات ساقه وفخذه . ظن المستر « كوكسن » أنه إذا أظهر نفسه فقد يؤثر بهيبته في المهاجمين . وقف داخل العربة . نظر حوله بثبات . تقدم منه نوبي طويل وضربه بنبوت ضخم على رأسه . أغمى على القنصل . قلبت العربة . طُرح القنصل وساعى البريد أرضاً . منع اليوزباشى « على صالح » المتجمهرين من الاعتداء على القنصل . وتدخل الحاج « بلتاجى » — وهو أحد تجار الكُهنة — لكف العدوان عنه . قاده اليوزباشى الى مبنى قسم اللبان حيث كان المحافظ في انتظاره .

وتوجه المحافظ مع « المستر كوكسن » الى البيت الذى تحصن فيه المالطيون وأطلقوا منه النار . طلب القنصل منهم الكف عن اطلاق النار . هرب المتحصنون من فوق أسطح المنازل . دخل القنصل والمحافظ . لم يجدا سوى عدد من النساء والأطفال ومعهم شخص مالطى ، عثروا أيضاً على مسدس فى أحد أدراج منضدة .



بين الثانية والخامسة ... كانت حوادث مثل هذه تحدث بغزارة فى أماكن مختلفة من المدينة ..

بدا وكأن شيطان الفتنة تلبس كل الناس ... لم يتوقف أحد ليسأل نفسه أو غيره عما يحدث ، بل اندفع الجميع يحملون الشوم والنبايت والعصى والسكاكين والسنج والبنادق ويشتركون فى المقتلة !

— فى أثناء عودة « أحمد خلف » .. عربجى حانطور إلى الأسطبل الذى يعمل به بعد أن قام بشراء عرضحال دمغة ، وبينما هو يمر بشارع الهماميل ، وجد زحاماً . وقف قليلاً . سمع الناس تتحدث عن الأجانب الذين يطلقون الرصاص من



بنادق الأجانب وعصى المصريين في معركة غير متكافئة .



---

نوافذ البيوت . فجأة غرس أحد الأجانب سكيناً في ظهره .

— وبينما كان « أحمد أبو السعود » — سايس — في طريقه الى الأسطبل الذى يعمل به ، مروراً بشارع السبع بنات . أصابته رصاصة من احدى النوافذ التى تحصن بها الأجانب .

— وأصيب أيضاً « محمد هنداوى » — وكان في طريقه إلى منزله بعششر الميرى . أصابته رصاصة من نافذة أحد المنازل .

— وكان « السيد العجان » ( وهو غير ضحية الحادثة ) يسير بجهة قهوة القزاز ، وجد مشادة بين أحد المصريين وبعض الأجانب . كان سببها الاختلاف حول سعر السمك الذى باعه الأجنبى للمصرى .. قال السيد العجان للخواجه :

— ماعلش .. اذا كانت سمكة زيادة أو سمكة نقصان .

سب الخواجا دين العجان . جرى خلفه . ضربه بسكين فى إليته اليسرى . وقع على الأرض .

— وفى شارع السبع بنات ، كان « على محمد جرانلى » — بائع سمك — يمر فى شارع السبع بنات رأى شخصاً يسمى « الحاج عمر » مصاباً فى رأسه بحجر ، ويطلق ناراً فى ظهره ، وملقى فى أحد الأزقة المتفرعة من شارع السبع بنات . اقترب منه . أراد أن يحمله . أطلق عليه أحد الأجانب نيران بندقيته من النافذة . أصيب فى وجهه ويده وظهره .

— وسمع « السيد مصباح » ، وهو خادم بمحل الخواجا « باربا نقولا » ، الضجة أغلق المحل . هم بالجرى إلى منزله . قابله « الخواجا طناش » — صاحب القهوة المجاورة للدكان الذى يعمل به — قال له :

— انت لسه مامتش يابصاص

أطلق عليه النار . سقط على الأرض . فتشه . أخذ منه كيس الدراهم . كان فيه تسعة وأربعون فرنكاً والختم .

— جاءت البنت « صابحة بنت أبو العينين الشيال » الى جهة المعركة للتفرج

أصيبت بحجر قذفه الأجانب من فوق أحد المنازل أصابها في وجهها .  
— وخرج « أحمد التمسكى » — الكاتب بدائرة طوسون باشا — من زاوية  
البزاز بالشارع الابراهيمى ، بعد أن صلى الظهر . وجد ابن أخته « محمود قمحة »  
واقفاً أمام دكان المزين الذى يعمل عنده . سأله عن سبب الزحام . قال له :  
— رُوح على البيت ..

على رأس الحارة التى يقطن بها وجد اثنين من اليونانيين يحمل أحدهما سكيناً  
والآخر نبوتاً . توجه الأول نحوه قاصداً ضربه . صفق على كفوفه . وقال له :  
— أنا لامعى عصا ولاسكين .. رايح تؤذيني ليه .. وأنا رايح على بيتى ؟  
تقدم الخواجا منه وتمتم بكلام لم يفهمه « التمسكى » ثم ضربه بالسكين في  
صدره .

كان معظم من أصيبوا في المذبحة من صعاليك المدينة .. فقد أصيب بطلقات  
البنادق .. مرجان عبد الرحيم ( جلاد ) ، وأحمد حسنين ( فرام دخان ) ، والسيد  
مندور ( طباخ من كوم الدكة ) ، وعلى عوض البربري ( عاطل ) ، وسمير خليل  
( فحام ) وخير الله محمد ( عربجي ) ، ومبصطفى محمد ( مساح أحذية ) ، وخليل  
ابراهيم ( قهوجي ) . واطلق بقال يوناني الرصاص على محمد شلبي العربجي من نافذة  
منزله . وأصيب الشيخ شحاتة نصار ( فقي ) في فخذه الشمال من رصاصة  
أطلقت من نافذة ، وكذلك أصيب كل من سعيد السوداني ( قهوجي بالطرطوشي )  
ودواد محمد البربري ( طباخ ) ، وأحمد محمد الصعيدي ( خدام عاطل ) ، ومحمود  
الشريف ( مراكبي بالمحمودية ) . ومحمد حسن ( صبي قهوجي بالطرطوشي ) ..  
الخ .



في الساعة الرابعة ظهراً ، كان « المسيو كلورنجابين » ، القنصل اليوناني العام  
في منزله ، يقيم حفل غداء لأدميرال الأسطول الفرنسي الموجود بمياه الاسكندرية .  
سمع ضجة في الشارع . أرسل يستفهم عما هو حادث . عاد الرسول فأخطره نبأ

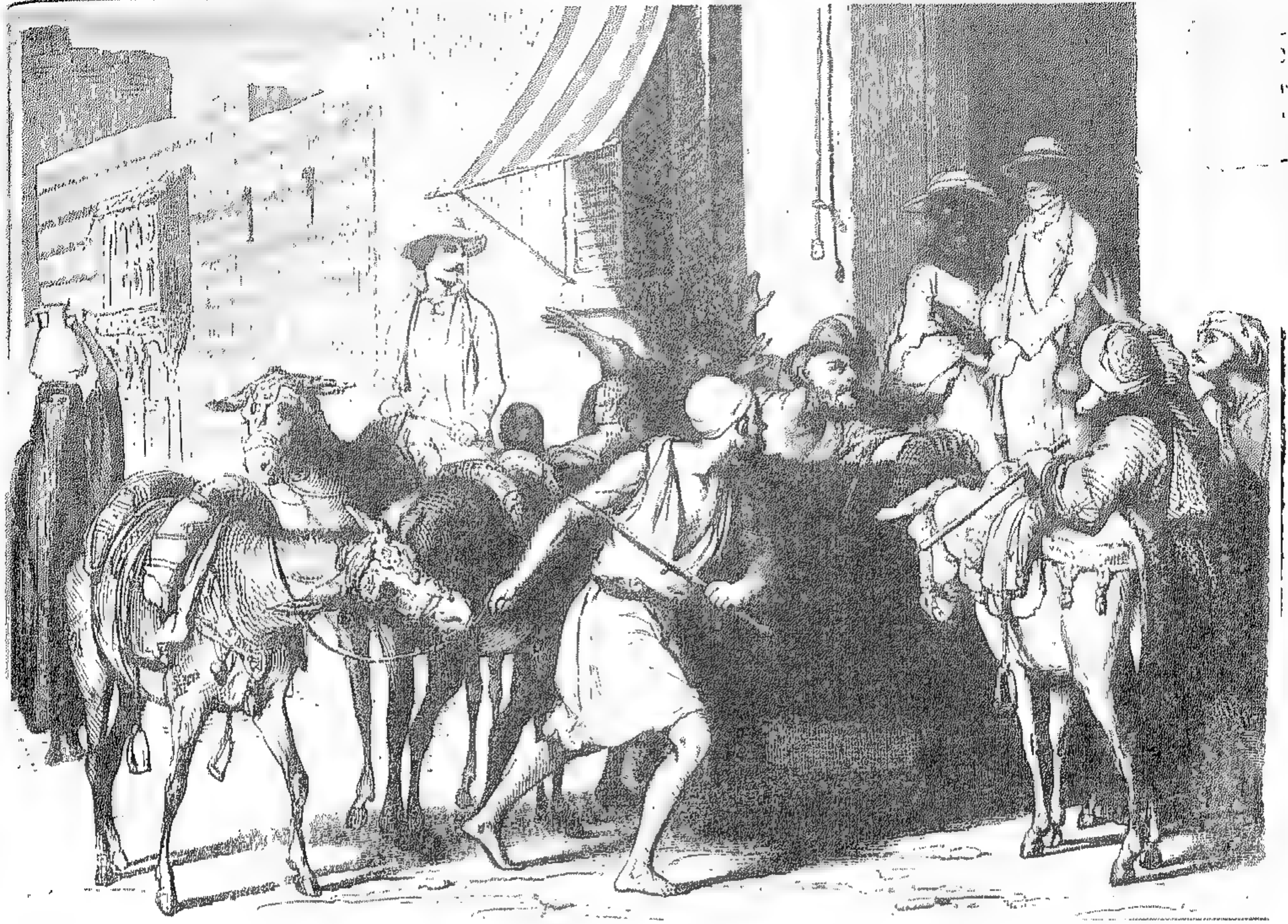
المشاجرة . فكر في التوجه إلى مكانها . وصل « جان ميكيلبس » — الكاتب بالقنصلية — فأخطره بأن المحافظ أرسل رسولاً يطلب حضوره الى مكان المذبحة .

استأذن القنصل من الأدميرال الفرنسي . اعتذر عن الذهاب معه لشرب الشاي ، واقترح عليه أن يعود للأسطول . أخذ معه كاتب القنصلية والمحضر العامل بها « اسبيريدون » . ركبوا سيارة وتوجهوا إلى مكان الشغب . ماكادت السيارة تصل إلى القرقول الصغير حتى توقفت أمام الزحام الشديد في مكان الحادثة . أشار عليه بعض رعايا اليونان بعدم التقدم . نصحهم ألا يزيدوا من دموية المعركة . وصل في هذه اللحظة قنصل النمسا وقنصل ألمانيا . اتفقوا على التوجه الى المحافظة لصعوبة السير وسط الزحام .

مروا من ميدان المنشية . دخلوا « حارة الأفرنج » . كانت هناك معركة بين اثنين من الانجليز وبعض المواطنين . لجأ أحدهما الى سيارة القناصل أمر « المسيو ونجابين » قائد العربة بأن يدور ويهرب . هجم المواطنون على السيارة وبدأوا في ضرب ركبها ، أصيب العربي وسقط على الأرض . أصيب أيضاً « جان ميكيلبس » — كاتب القنصلية — أما المسيو « ونجابين » فقد أصيب بثلاثة جروح في رأسه . نزل القناصل الثلاثة ومن معهم من السيارة . هربوا جرياً الى أن عادوا الى « حارة الأفرنج » . لجأوا الى منزل أسرة يونانية فآوتهم .

وعندما وصل « المسيو ميكاديللي » — قنصل ايطاليا — إلى « شارع العزازية » . هجم عليه المتجمعون . ضربه بالعصى . أخرج مسدساً كان معه ، أطلق الرصاص عليهم . تقدم أحد عساكر البوليس منه . ضربه على يده وأخذ منه المسدس . عاود المتجمعون الهجوم عليه . نزل القنصل من سيارته . لجأ الى دكان حلاق . منع ثلاثة أو أربعة من الجنود الجماهير ، من اللحاق به . أغلق صاحب الدكان الباب عليهم . كان الباب مصنوعاً من خشب رقيق . تزايد الضغط عليه من الخارج . منع العساكر الجماهير من الاستمرار في الضغط ثم أخرجوهم وقادوهم الى قسم اللبان حيث كان المحافظ في انتظارهم .





تقابل « جون نينه » مع « عمر لطفى » محافظ الاسكندرية .. كان المحافظ يتمشى في ملابس عادية مع نفر من البوليس . سأله « جون نينه » عن السبب الذى منعه من ايقاف الاضطراب .  
قال « عمر لطفى » .  
— لقد كنت مع « المستر كوكسن » القنصل الانجليزى الذى ضربه الأهالي .

قال « نينه » :  
— لماذا لاتذهب في ملابسك الرسمية ومعك خمسون رجلاً من البوليس السوارى وتوقف المذبحة .

قال « عمر لطفى » :  
— إن الحكمدار مريض ومتعب .. وهذه مسألة مضرة ..

قال « نينيه » :

— أعلم أن « سيد قنديل » مريض .. وقد قابلته في « سوريفاما » أمس مساء ونصحته بالراحة ، ولكن لماذا لايتدخل الجيش المصري . هل طلبت منه التدخل ..

ذكر له « عمر لطفى » أن قادة فرق الجيش الموجودة بالاسكندرية يعقدون اجتماعاً الآن ..

تساءل « نينيه » :

— هل أرسلت تلغرافاً بالحادث لمدوب

السلطان ؟

أجابه المحافظ في غلظة :

— وما شأنك بهذا ؟

توجه « عمر لطفى » الى مكتب لتلغراف ، وأرسل برقية شفرية إلى السراى الحديوية . قال فيها : « نفذت نصيحتكم بأن أطلب جنوداً من الأسطول الانجليزي لقمع الفتنة ، وألاً أطلب جنوداً مصرية .. ولكن أميرال الأسطول رفض خشية أن يحدث شيء آخر من الجنود في المدينة .. مما يكون من

عمر لطفى باشا بعد القبض عليه

الصعب تلافيه .. سأطلب جنوداً من الجيش المصري لقمع الفتنة » .

وعلى الفور أرسل « عمر لطفى » أحمد معاونيه الى « الأميرالاي مصطفى عبد الرحيم » — قائد فرق الجيش المعسكرة بجوار الحادث — طلب منه انزال الجيش إلى المدينة لايقاف المذبحة .

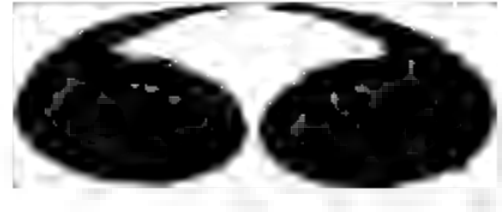
تساوّر « مصطفى عبد الرحيم » مع زملائه ، ثم أخبر رسول المحافظ أنه لا مانع لديه من ذلك ، ولكن لابد من طلب مكتوب بطريقة رسمية . سأل الرسول عن السبب في هذا الطلب . قال الأميرالاي :

— إن البلاد ليست تحت الاحكام العرفية حتى أتدخل .. وقائد قوات الأمن هو المحافظ وقد مضى على المذبحة أكثر من خمس ساعات .. فلماذا لم





يخطرني من البداية .. لابد من طلب كتابي حتى لايتهم الجيش بأنه وراء المذبحة .



في تلك اللحظة كان القتال مازال دائراً في المدينة .  
ففي الساعة الرابعة كان عدد من الأجانب يعودون من الميناء بعد أن قاموا  
بزيارة البوارج الانجليزية والفرنسية ، كعادتهم في أيام الأجازات . وقبل أن يصلوا إلى  
مبنى المحافظة هجم عليهم عدد من العريان بالعصى وقطع الجريد وأصيب بعضهم .  
وشاهد « جون نينه » أيضاً عدداً من الصبيان يجرون بأمتعة نهبوها من المحال  
التجارية .. ورآهم رجال البوليس . حاول « انجلو كئاكرانوس » — وهو بقال يوناني  
بمينا البصل — الدفاع عن نفسه وعن محله فرفع مقعداً وأخذ يرد به الهجوم ولكنهم  
تمكنوا من التغلب عليه ونهبوا البضاعة الموجودة بالدكان .

<١٤٤>

معارك الشوارع في الاسكندرية يوم الأحد الدامي





ولم يكن في الأسكندرية من الذين لهم علاقة بقوي الثورة يومها سوى « حسن موسى العقاد » ، كانت هناك بالطبع وحدات الجيش العسكرية بشكنات « مصطفى باشا » وفيما بعد حاولت القوى التي دبرت المذبحة أن تتهم « عبد الله النديم » بتدبيرها ، لكنه ثبت أنه غادر الاسكندرية في الصباح الباكر من يوم ١١ يونيو ..

وكان « حسن موسى العقاد » قد وصل إلى الأسكندرية حوالي الظهر ، وتوجه بمجرد وصوله إلى منزل « الشيخ ابراهيم باشا » ، أحد كبار تجار الاسكندرية . شرب القهوة . توضأ وصلى ولما كان « الشيخ ابراهيم » نائماً . فقد استقبل الضيف — نيابة عنه — شقيقه « الشيخ أحمد باشا » .. وسأله عن أسباب حضوره إلى الأسكندرية . فقال « العقاد » :

— إن لي دعوى منظورة أمام محكمة الأستئناف المختلطة .. وأريد أن أتصل بأحد أعضاء المحكمة للتفاهم بشأنها وهو « حماد بك » المستشار .. فهل تعرف منزله ؟

ونظراً لأن « أحمد باشا » لم يكن يعرفه ، فقد أمهل « حسن موسى » حتى استيقظ شقيقه « الشيخ ابراهيم » — في الثانية ظهراً — الذي اعطى « العقاد » عنوان « حماد بك » ، ووضع تحت إمرته عربته الخاصة ، فاستقلها « العقاد » وتوجه لمقابلة المستشار . وعاد بعد ساعة إلى منزل مضيفه ، لأنه لم يجد « حماد بك » ، ولم يغادر المنزل مرة أخرى طول اليوم .

في الساعة السادسة .. نزلت قوات الجيش إلى المدينة .. فرقت المتجمهرين ولزم الناس بيوتهم . خلت الطرقات من المارة .. وكان الجميع في انتظار المجهول !



لم تعلم القاهرة ما حدث الا في وقت متأخر من وقوع الحوادث !  
ففي الثالثة ظهراً ، توجه « عرايى » و « البارودى » وجميع الوزراء الى قصر

النزهة للاجتماع بالمبعوث العثماني « درويش باشا » . كان « درويش » قد علم بالهجوم العنيف الذي شنّه المشايخ ضده في المساجد، فأدرك أنه تطرف في التعامل مع الثوار ، وقرر أن يكون أكثر رقة معهم ، وهكذا استقبلهم ببشاشة وأعلن لهم أنه سيستعمل نفوذه لكي ترحل الأساطيل .

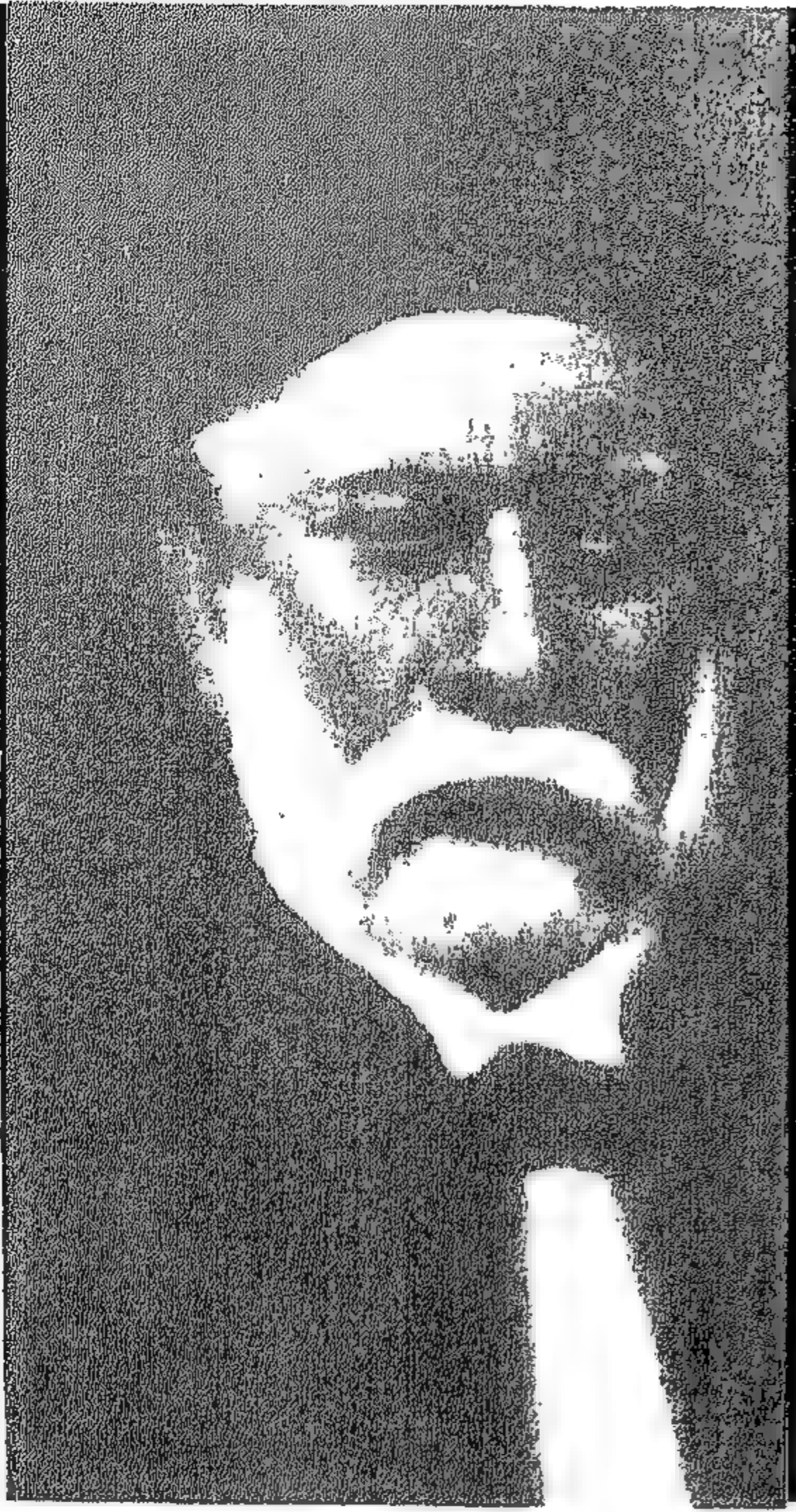
وعندما انتهى اجتماعه بالوزراء ، توجه « درويش باشا » إلى سراى الاسماعيلية ليقابل الخديو ويخطر به نتيجة اجتماعه مع « عرابي » و « البارودي » . وعلى باب السراى قابله « طلعت باشا » سكرتير الخديو الخاض . أخبره بأن هناك هياجاً في الاسكندرية ، وأنه لا يزال مستمراً منذ ثلاث ساعات وأن الأوربيين والمسيحيين يُذبحون في كل مكان .

وعجب « درويش » لأن « طلعت باشا » كان يسوق الأنباء وملاحه تشي بسروره العميق . والتفت « درويش » إلى أركان حربه الذي كان معه في العربة وطلب منه أن ينقل هذه الأنباء إلى « عرابي » ، وكان « أحمد رفعت » — سكرتير عام مجلس الوزراء — خارجاً من السراى ويهم بركوب سيارته . أفسح مكاناً بجواره لاركان حرب « درويش باشا » أمر السائق بالتوجه إلى « سراى البارودي » بغيطة العدة ، حيث كان « عرابي » هناك .

وانتشرت الاشاعات بسرعة في القاهرة . فزع الناس . شعر « عرابي » بأن الطعنة مقصودة ، وموجهة اليه . كانت سراى الخديوية في أفراح . ومنها تناثرت الاشاعات . قال البعض ان « عرابي » أصدر أوامره بالمذبحة . قال آخرون بلهجة الرجل الأكثر اطلاعاً أن الحركة قد دبّرت بواسطة « البارودي » . كان الوطنيون في غاية الحزن .. قال « عرابي » :

— هذه كارثة ..

أمر على الفور بارسال تعزيز للقوات المسلحة الموجودة بالاسكندرية .. كان الجيش المصري في الاسكندرية مكوناً من الآلاى الخامس ، وكان مرابطاً برأس التين ،



ويقوده الأميرالاي « مصطفى عبد الرحيم » والآلاي السادس ، وكان مرابطاً بباب شرق ، ويقوده القائمقام « سليمان سامي داود » ، وكان يقود الجيش كله « اسماعيل باشا كامل » قومندان الاسكندرية .. وأمر « عرابي » بارسال الآلاي البيادة الثاني بقيادة « خليل كامل » ، والآلاي الرابع بقيادة « عيد محمد » وبطارتين طوبجية « مدفعية » بقيادة « أحمد عبد الغفار » وعين اللواء « طلبة باشا عصمت » قائداً عاماً للجيش المصري بالاسكندرية ..

واستدعى إليه « يعقوب باشا سامي » — وكيل وزارة الحربية — وأمره بالسفر على الفور إلى الاسكندرية وتفقد الحالة ، وإرسال تقرير عاجل بما حدث وتحديد أولى للمسئولية ..

وكانت هناك محاولات أخرى تُبذل لاستصدار أوامر من وزارات الخارجية الأوربية إلى أساطيلها الراسية بميناء الاسكندرية لتدخل المدينة !

ففي منتصف الليل قابل « لويس صابونجي » — وهو قس لبناني كان يعمل سكرتيراً للمستشرق الايرلندي « ألفرد بلنت » صديق العرابيين — « عرابي » . وسأله عن حقيقة المسألة .. وذكر له « عرابي » أنه أبرق إلى الاسكندرية أربع مرات ولكن لم يأت له أي جواب من الاسكندرية . بعد فترة جاء « الحاج رازي » — وهو أحد كبار التجار — موفداً من قائد الجيش بالاسكندرية وأخطر « عرابي » بالتفاصيل ..

ومع أن « صابونجي » كان متأكداً أن « الحاج رازي » كان صادقاً حين قال



ان اصابة القنصل البريطاني هي اصابة طفيفة .. فقد فوجيء « صابونجي » بعد هذا الزمن بساعة بمراسل « الديلي تلجراف » في القاهرة يطلب مقابلته .. ليقول له :



القنصل لويس صابونجي

—.. لقد استدعاني « السير ماليت » . وأبلغني أنباء المذبحة .. وذكر لي أن القنصل البريطاني بالاسكندرية « المستر كوكسن » قد جرح في المذبحة جرحاً مميتاً .. وأنه قد يُسلم الروح قبل شروق الشمس .. وقد رجاني أن أبرق بالخبر الآن إلى لندن .. وانت تعلم أنني جديد هنا .. وأريد أن أتأكد من الخبر ، إذ الواقع أن حماس « السير ماليت » لارسال الخبر قد شككني في صدقه !

أكد له « صابونجي » ماسمعه من أن اصابة القنصل طفيفة ، ولفت نظره إلى أن نشر خبر كاذب مثل هذا يساهم في تعقيد الموقف .. إذ قد يدفع وزارة الخارجية البريطانية للتدخل بسرعة .. وقال :

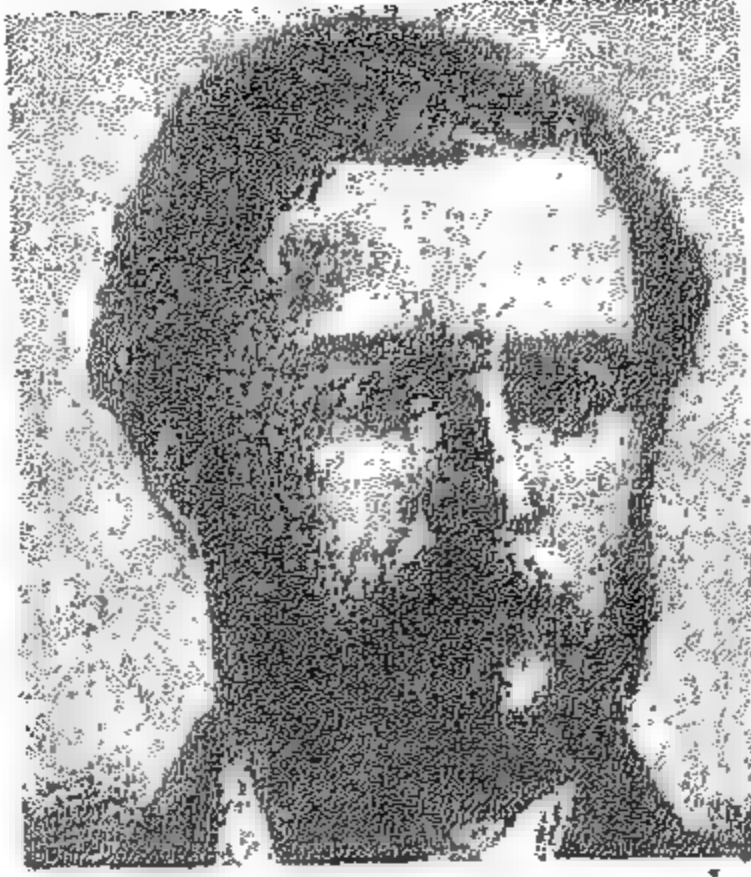
— لو كان الخبر صحيحاً لأرسله « ماليت » بنفسه إلى وزارة الخارجية .. وليس من مصلحتك أن تبدأ نشاطك الصحافي بخبر مكذوب .



وكانت الاسكندرية لحظتها تمر بمرحلة استيعاب ماحداث . اقفرت الشوارع تماماً . بينما جلس المسئولون يتدبرون الامر .



محمد شريف باشا



السير ادوارد ماليت

وبدأت الحقائق تتكشف  
تدريجياً .. فعندما فرق جنود  
لجيش الجماهير المحتشدة ،  
وجدوا عند باب القنصلية  
البريطانية عربية فيها أربع  
وعشرون بندقية ومسدسات  
وصندوقان مملوءان بالبارود ،  
وكان القنصل نفسه قد أعدها  
جميعاً

ليستخدمها المايطيون .. وأرسلت القوة تخطر المسؤولين . آنذاك : كان « عمر  
لطفى » وقومندان الجيش ووكيل الضبطية يجلسون في مبنى المحكمة المختلطة .. وعندما  
أخطروا بقصة العربية لم يهتم « عمر لطفى » ، وقام « الاميرلاى مصطفى عبد  
الرحيم » و« القائمقام سليمان سامي » لبحث الأمر . وهما في الطريق قال  
« سليمان سامي » :

— ان ظواهر الحال تدل على أن « عمر لطفى » شارك في المذبحة ..  
أخذ قائد باب شرق يشرح ماوصل إلى علمه .. قال أن لديه معلومات بأن  
« عمر لطفى » كان ينتقل من مكان إلى آخر في أثناء المذبحة .. وأنه رأى أحد  
الأوربيين يطل من النافذة ويده مسدس .. وسأله أحد البدو :

— هل أطلق النار على هذا الخوaja ياباشا ؟  
وافق المحافظ ، وأطلق البدوى النار على الخوaja فقتله !  
وقال « سليمان سامي » :

— لقد علمت أن « عمر لطفى » كان يشجع المعتدين في أثناء المذبحة ..  
وأنه كان يعمل اشارات لرجال البوليس مغزاها ألا يهتموا بشيء .. وكان يقول لهم :  
— سييوهم يموتوا ولاد الكلب ..

وانهى « سليمان سامي » حديثه بأن طلب من « مصطفى عبد الرحيم »  
القبض على « عمر لطفى » فوراً قبل أن يخفى آثار خيائته أو يخيف الذين قد

يشهدون على ما اقترفه .. اعترض « مصطفى عبد الرحيم » بأن القطر ليس تحت الأحكام العرفية .. واقترح الانتظار حتى يصل « يعقوب سامي » وكيل الحرية لعرض الأمر عليه .

وحدثت أزمة أخرى ، بعد أن وصلت أنباء للأميرلاى « مصطفى عبد الرحيم » بأن هناك زوارق بريطانية محملة بالجنود تسرع إلى الشاطئ وأن هناك احتمالاً لاحتلال المدينة .. فأخطر المحافظ في الحال ، استبعد المحافظ ذلك وتوجه إلى القنصل الفرنسي الذى رافقه مع فريق من الضباط وبعض الجنود إلى شاطئ البحر . وهناك تأكدوا من صحة الخبر . وتوجهوا على الفور إلى القنصل الانجليزى الذى أصدر بعد شئ من الجدل الأوامر للزوارق بالرجوع ثانية بمن فيها ..

وعلى إثر ذلك ، عقد اجتماع في دار المحافظة ، حضره المحافظ وكبار رجال الجيش والقناصل وحضره « الكابتن مولينو » — أحد ضباط المدرعة الانجليزية « انفنسيل » — وكان « الأدميرال سيمور » — قائد الأسطول — قد عهد اليه أن ينوب عن « المستر كوكسن » في ادارة القنصلية عقب اصابة القنصل . وتداول المجتمعون فيما يجب اتخاذه لاعادة النظام وتهذئة الخواطر ، فصرح كبار ضباط الجيش بالاسكندرية أنهم متكفلون بحفظ الأمن والنظام على ان لايتدخل الأسطولان في الأمر لكى لاثير أى تدخل أجنبى ثائرة الجماهير ويعرض أرواح الجميع للخطر . وبرغم موافقة القناصل على ذلك فان « الأدميرال سيمور » أصدر أوامره فى نفس الليلة بأن تخرج الباخرة « سوبرب » من الميناء الغربية وترسو خارج الميناء الشرقية ، وأن ترسل بعض الزوارق إلى البر لنقل النساء والأطفال الأجانب إلى البارجة ..

وفى الصباح الباكر من اليوم التالى عقد اجتماع آخر ، حضره — مع المحافظ والقناصل — « يعقوب سامي » و « بطرس غالي » و « دويش باشا » الذين وصلوا الى الاسكندرية فى الفجر . ولخص « عمر لطفي » نتائج الاجتماع الذى عقد فى مساء اليوم السابق ، وما اتخذه من تدابير لحفظ الأمن العام . وذكر أن « الكابتن مولينو » قد وعده أن يأمر بعدم اقتراب زوارق البوارج من البر ، ولكن بعض هذه الزوارق جاء الى الشاطئ فى الخامسة صباحاً خلافاً لوعده . تعلل الكابتن بأنه لم



---

يمكن من اخطار « الأدميرال سيمور » باتفاقه مع المحافظ .

وتشاور المجتمعون في الأمر مرة ثانية .

وانتهى الاجتماع بأن وقع القناصل جميعاً بياناً أعلنوا فيه ثقتهم بالجيش المصري ، ونصحوا فيه رعاياهم بالتزام الهدوء والسكينة . وقد دار الحديث حول البحث عن الطريقة الفعالة لالقاء القبض على كل أوروبي يطلق النار على الجنود أو الأهالي ، فتقرر أن يختار كل قنصل مندوباً يعهد إليه مرافقه رجال البوليس المصريين إلى منزل كل أجنبي يطلق النار على الأهالي للقبض عليه ، ويعين المحافظ لكل مندوب المركز الذي يلزمه ليكون تحت تصرف المحافظة حين استدعائه واتفقوا على أن يعهد القناصل بهذه المهمة لحُجَّاب القنصليات . وقد تقرر في الاجتماع أيضاً أن يزداد عدد الخفراء ليلاً وأن يناط بالجنود معاونة رجال البوليس في المحافظة على الأمن . وطلب القناصل من الضباط منع الأهالي من الاحتشاد جماعات في الشوارع الأهلة بالأجانب .

في القاهرة ، توجه « عرابي » ليقابل الخديو في سراي الاسماعيلية . احتج على أن السراي لم تخطره بما حدث في حينه وقال :

— لقد تعهدت بحفظ الأمن .. ولا أفهم كيف يخطر المحافظ السراي ولا يخطرنى بما حدث !

وأصر « عرابي » على اجراء تحقيق في أسباب الشغب وتعيين مندوبين مصريين وأجانب للكشف عن الحقيقة .. وقد استجاب الخديو للطلب وأصدر أمراً في نفس اليوم بتشكيل اللجنة ..

وأرسل « عرابي » خطاباً الى « يعقوب سامي » في الاسكندرية .. طلب منه فيه أن يذل كل جهده لازالة الاضطراب وتوطيد الأمن العام والهدوء في المدينة وخارجها ، وأن يكون متبصراً حين يبدأ التحقيق ، وأن يحذر الوقوع في فخاخ الخادعين ، وأن يدافع عن شرف الجيش والحكومة والشعب وأن يعقد نيته على معرفة الحقيقة وكشف المجرم الفعلي ..

وحضر « عرابي » بعد ذلك اجتماعاً عقده الخديو في سراي عابدين .. وحضره

---

أيضاً « شريف باشا » و « درويش باشا » . والقناصل العامون لفرنسا وإنجلترا والنمسا وألمانيا وإيطاليا والروسيا الذين جاءوا يطلبون تأمين رعاياهم على أرواحهم وأموالهم وجرت المباحثة في هذا الاجتماع فيما يجب اتخاذه حيال حوادث الاسكندرية .. استقر الرأي على اعطاء وكلاء الدول السياسيين الضمانات الوثيقة التي تكفل إعادة الأمن إلى نصابه وصيانة أرواح الأجانب وأموالهم . ومن أهم هذه الضمانات امثال « عرابي باشا » لأوامر الخديو ..

وعد « عرابي » بذلك .. وقال أنه سوف يمنع كل ما من شأنه أن يثير الخواطر كالاجتماعات العامة ، وانعقاد الجمعيات والقاء الخطب ونشر المقالات الميجهة . وتعهد الخديو بالتعاون مع « عرابي » .. وقال « درويش باشا » :

— اننى آخذ على عاتقى تنفيذ الأوامر الخديوية بالاشتراك مع « عرابي باشا » ومشاركته المسئولية في هذا الصدد ..

في الأسبوع التالي لهذا بدأ رحيل الأوربيين عن البلاد .. كثرت جموعهم النازحة ونزل المهاجرون منهم الى السفن التي كانت راسية في الميناء ينتظرون أن تقلع بهم .. وبلغ عدد الراحلين منهم يوم ١٢ يونيو أكثر من عشرة آلاف مهاجر نزلوا إلى البحر متفرقين في البواخر والسفن الشراعية .. ولم تعارض إدارة جوازات السفر ولا الجمارك أحداً منهم في النزول الى البحر ، وكثرت جموع المهاجرين يحملون أموالهم وأمتعتهم . وامتألت الميناء بالسفن المقلّة لهم وظلت الهجرة مستمرة في الأيام التالية حتى بلغ عدد الراحلين في ١٨ يونيو حوالى ٣٢٠٠٠ مهاجر ..

وكانت المؤامرات مستمرة على الرغم من ذلك ، فقد قبضت الضبطية يوم الثلاثاء ١٣ يونيو على شخص يلبس ملابس الافرنج وهو يضح ويهيج الأوربيين ويحثهم على الرحيل ويحذرهم من القتل واحداً بعد الآخر . وبالتحقيق معه تبين أنه مصري ، وان اسمه « محمود » ، وهو أحد مماليك « عباس باشا » خديو مصر الأسبق .

وتمخض اليوم عن ٤٩ قتيلاً .. ٣٨ منهم أجانب و ١١ من المصريين .. وعن

٧١ جريحاً .. منهم ٣٦ من الأجانب و ٣٣ من المصريين واثنين من الاتراك !

بيد أن المهم هو ماتمخض عنه من أحداث جسام ..

اففى ١٣ يونيو — أى بعد مقتله بيومين — انتقل « الخديو » فجأة إلى الاسكندرية بحجة تفقد الحالة هناك ، وكان هدفه أن يكون في حماية الأساطيل بعد أن أيقن أن التدخل حادث لاجالة !

وبعد أيام طلب « عمر لطفي » من الخديو السماح له بتغيير الهواء في سوريا لكي يهرب من التحقيق ويبعد عن المسؤولية !

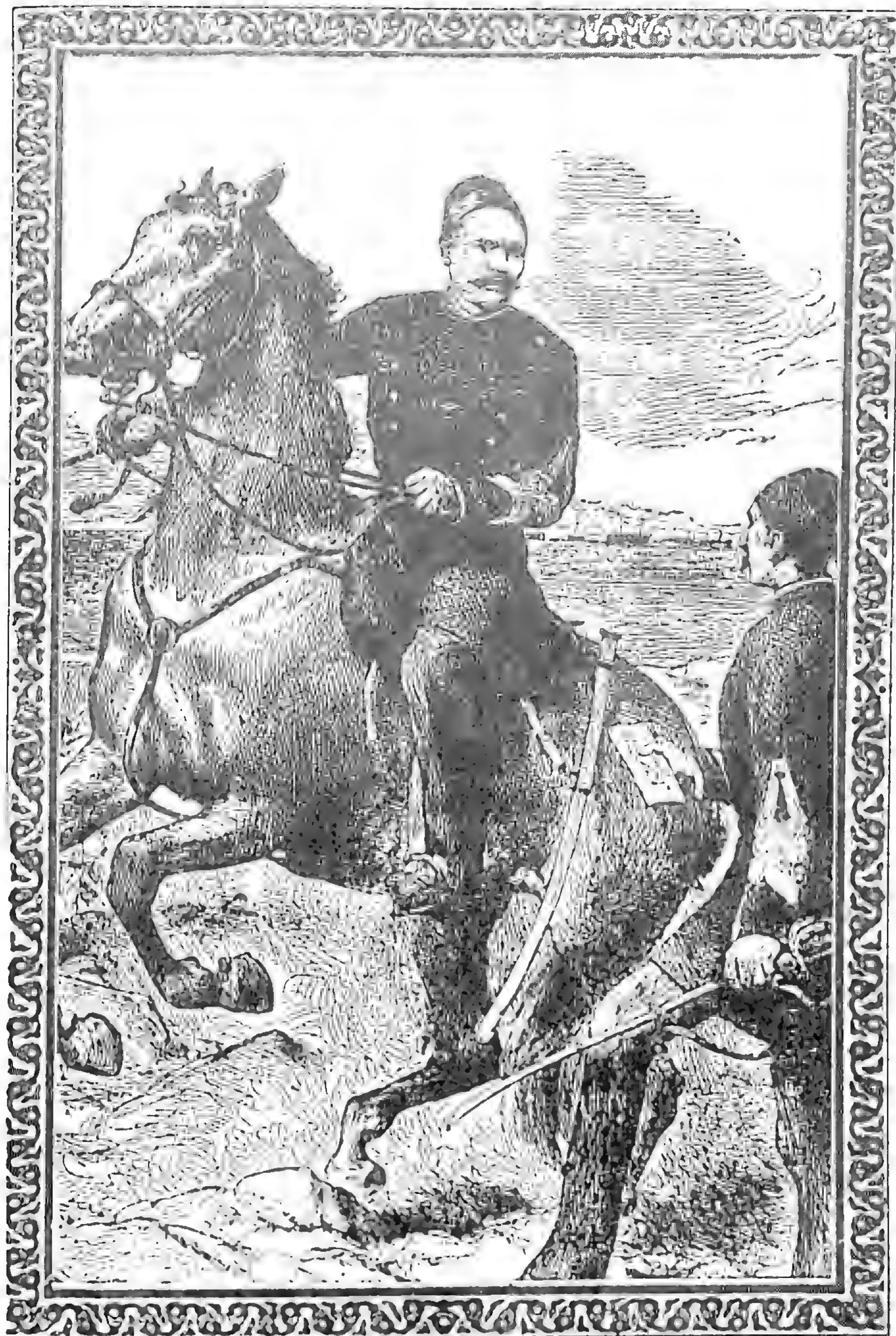
وفي ١١ يوليو ١٨٨٢ بدأ الأسطول البريطاني في ضرب الاسكندرية .  
وفي ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ هزم الجيش الانجليزي ، جيش « عرابي » في معركة التل الكبير، وأعلنت القاهرة مدينة مفتوحة، وبدأ الاحتلال البريطاني لمصر الذي استمر ٧٤ عاماً، وكان من بين أهم أسبابه، حماية الأجانب والأقليات الدينية .  
وفي أثناء الحرب لحق « عمر لطفي » بالخديو عن طريق بورسعيد ..  
وبعد الهزيمة عينه وزيراً للحرية.. خلفاً لعرابي..  
والملفت للنظر أن الأوراق الرسمية لذلك العهد قد سمت اليوم « مَقْتَلَة ١١ يونيو » .

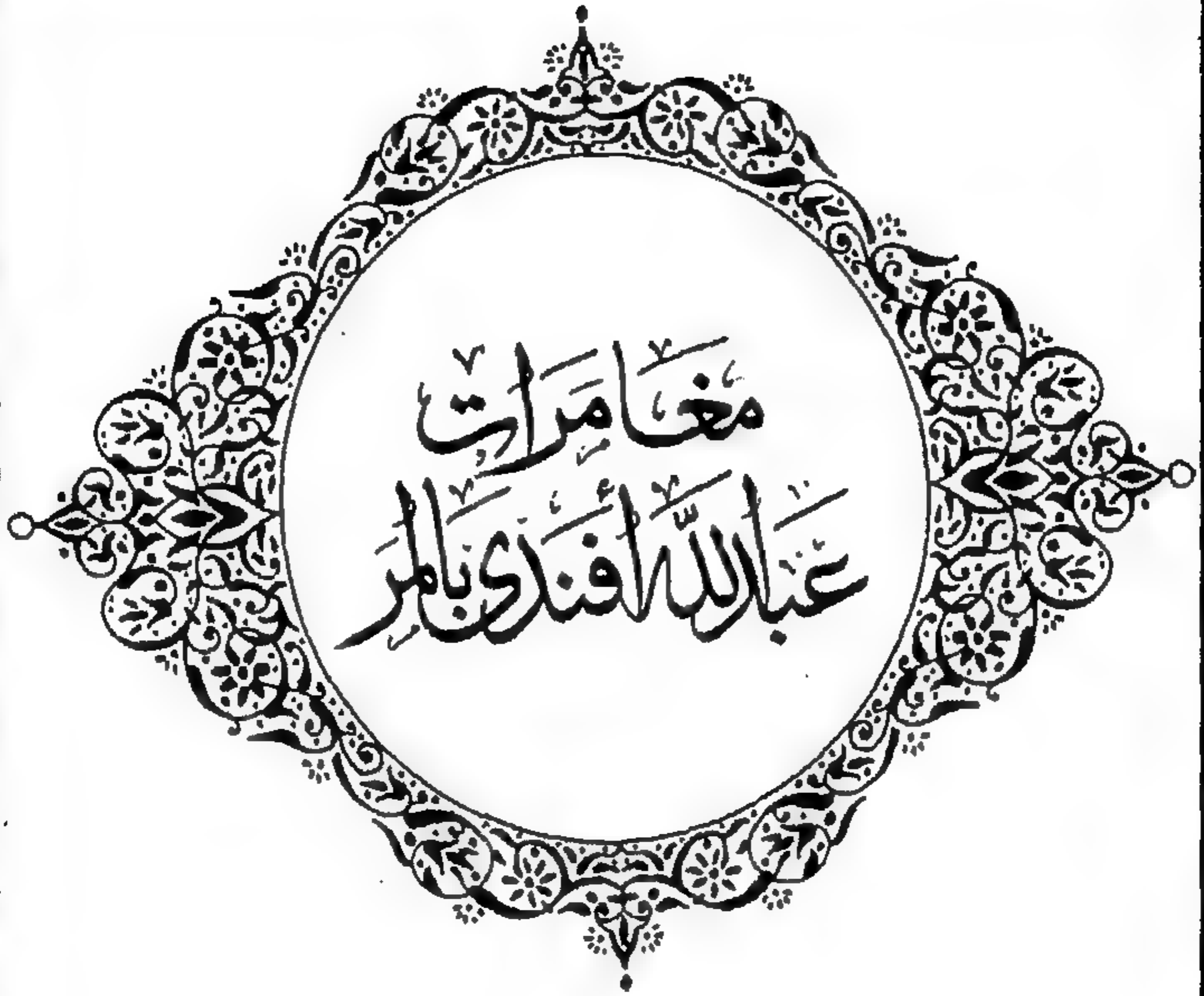
أجل مقتلة ..

ولكن ماقتل فيها هو أهداف الشعب المصري في مزيد من الحرية والعدل والتقدم .









□ الاثنين ٧ اغسطس ( اب ) ١٨٨٢

□ الساعة الثانية ظهراً

قارب بخاري صغير يعبر قناة السويس ، على سطحه ثمانية رجال ، لا تتميز على البعد ملامحهم ، بيد ان الناظر من قريب ، يستطيع ان يميز ثلاثة منهم : زرق العيون ، بشرتهم بيضاء مشربة بحمرة خفيفة ، بعضها من أثر الشمس ، يختلفون عن الخمسة الآخرين الذين كانوا بدواً سمر الوجوه ، متغضني الملاح ، شديدي الاسمرار ، عيونهم سود واسعة ، تعودت النظر عبر المسافات الطويلة .

واحد من الرجال الثلاثة — ذوي العيون الزرق — كان يرتدي زي تاجر سوري ، ويتحدث لهجة بادية الشام بإتقان . إنه « عبد الله أفندي » تاجر الجمال والإبل ، يعرفه العربان هنا جيداً ، فقد مر كثيراً بالصحراء ، وأقام بها شهوراً . إن

---

أصدقاءه في الصحراء أكثر من أن يعدوا ، وهو دائماً يحمل هدايا غريبة يقدمها لهم ، يحفظ شعر « المتنبى » ويتلوه في الليالي القمرية بصوته الأجش العريض ، فيصمت الجميع حتى لاتفوتهم طريقة إلقائه الجميلة .

كان الرجل الثاني هو « فضيلة الشيخ محمد » ، وهو مشغول الآن بلم شمل جبهته الفضفاضة ويحبك عمامته فتظهر للعين منابت شعره الأشقر ، وبين الحين والآخر ، كان ينظر خلفه ، ثم تعود عيناه القلقتان مسرعتين لتستقرا على صندوق حديدى صغير وضعه بجواره وسط الأمتعة . فاذا ما انتهى من هذا كله ، أمسك مسبخته بعصبية ، وابتسم بهدوء مفتعل .

كان ثالثهم صامتاً تماماً ، وبينما كان « عبد الله افندي » و « الشيخ محمد » يتبادلان بين الحين والآخر الحديث مع العربان الخمسة ، فانه لم يكن يشارك في الحديث ، مشغولاً بالنظر إلى بعض جنود الأسطول الانجليزى ، وقد نزلوا من بوارجهم ليستحموا في ماء القناة ويخففوا عن أنفسهم حرّ ذلك اليوم القائظ من أغسطس .

العربان الخمسة يستنيمون لحركة اللش السريعة ، ويجتذبون أبصارهم منظر حقيبة جلدية سوداء ضخمة كان « عبد الله افندي » يحملها في يده ، ويحرص على ألا يتخفف من الضغط عليها !

عندما وصلوا الى الشاطئ الآخر ، دار قائد اللش باحثاً عن خليج صغير يتمكن من أن يرسو به ، قفز أحد العربان إلى الشاطئ ، خاض في المياه القليلة ، وتمكن من اكتشاف مكان يصلح للرسو . نزل « عبد الله افندي » وزميلاه ، جلسوا على البعد يتابعون العربان الأربعة وهم ينقلون الأمتعة ، ذهب خامسهم يبحث عن الجمال التى ستقودهم عبر الصحراء .

تناثرت كلمات قليلة من « عبد الله افندي » .. إن « الشيخ محمد » غير راض عن الرحلة ، عارض فيها قبل ان تبدأ ، ودافع عن رأيه طويلاً ، لكن احداً لم يسمع كلامه .. وهو يشرح رأيه تذكر شيئاً ، نظر الى الرجل الصامت ، صاح :  
— أين صندوق الديناميت ياكابتن « تشارنجتون » ؟!



تحرك الكابتن بقلق شديد في اتجاه اللنش ، قال «عبد الله افندي» :  
— لعل البدو لم يسقطوه في الماء وإلا فسد .

جاءت الجمال أخيراً ، وحُمِلت بالأمتعة .. وبدأ الرجال الثلاثة الرحلة ،  
ومعهم مرافقوهم من العربان !

لم يكن « عبد الله افندي » سوى « الدكتور إدوارد بالمر » أستاذ ورئيس  
قسم اللغات الشرقية « بجامعة كامبردج » ، واحدة من أقدم وأكبر الجامعات  
البريطانية !

ولم يكن « فضيلة الشيخ محمد » سوى « الكابتن جيل » أحد ضباط إدارة  
المخابرات البريطانية !

أما الرجل الصامت ، الذي لم يكن يعرف كلمة واحدة من العربية ، فكان  
الملازم « تشارنجتون » ، ياور « الأدميرال سيمور » ، قائد الأسطول البريطاني الذي  
أتى لغزو مصر !

ما الذي جاء بهؤلاء الرجال إلى هذا المكان ؟  
وماذا ينتظرهم على بعد قليل من مفاجآت ؟



للكحاية .. ككل حكاية بداية ..

في بداية ١٨٨١ ، كان المستشرق الايرلندي « ألفرد بلنت » ، يقوم بجولة في  
صحراء سيناء ، وكان يهدف منها دراسة أحوال المنطقة العربية عموماً . فقبل ذلك  
التاريخ بعدة اعوام ، كان « بلنت » قد ترك العمل بالسلك الدبلوماسي البريطاني ،  
وفكر في أن يشارك في العمل السياسي لبلاده . ولما كانت زوجته « اللادي آن  
بلنت » هي حفيدة الشاعر الانجليزي الكبير « اللورد بايرون » ، فقد طمح الزوجان  
بأن يقوموا بدور مشابه لما قام به اللورد « بايرون » الذي ناضل مع الثوار اليونانيين

ضد الإحتلال العثماني . وخضوعاً لهذا الاغراء ، بدأ يسيحان في المنطقة العربية ، لعل دوراً ما يتاح لهما للمشاركة مع الشعوب العربية في نضالها ضد الاستعمار ..

كانت صحراء سيناء ، وصحراء النقب تمتلئان بالقبائل العربية المتناثرة في تلك المنطقة ، ومع أن المنطقة كانت خاضعة من الناحية الاسمية لسلطان تركيا ، إلا أن هذه القبائل كانت قد استقلت بها معتمدة على قوتها ، وعلى شريعة الصحراء مترامية الأطراف التي يصعب إخضاعها لحكومة مركزية مهما كانت قوية ، فما بالك إذا كانت متدهورة القوى كما كانت الامبراطورية العثمانية آنذاك . وكأى مجتمع بدوي متخلف فإن القبائل التي كانت تسكن الصحراء كان بينها تشاحن وصراع وثورات دم لا تنتهى ، وهو الأمر الذى أزعج الحكومة التركية وأقلقها ، خاصة عندما هددت هذه المعارك المدن المأهولة مثل « غزة » و « يافا » وغيرها من المدن الفلسطينية ..

ولمواجهة تلك القلاقل لجأت الحكومة التركية الى اسلوب « عثمانلى » معروف .

أرسلت دعوة رسمية أنيقة إلى اثنين من زعماء أقوى قبيلتين من تلك القبائل ، هما زعيمى قبيلتى « ترابين » و « تباها » . واستجاب الإثنان للدعوة ، وذهبا معززين بكرمين لمقابلة محافظ « غزة » فاذا بهما فى السجن ، وبعد أيام نقلا إلى سجن « القدس » ، واصلت الحكومة أنهما رهينتان لديها لحفظ السلام والأمن .

عدة شهور كانت قد مرت عليهما فى السجن ، عندما وصل « بلنت » إلى مضارب القبيلتين ليسأل عن الشيوخ اللذين كان قد عرفهما من جولاته السابقة فى المنطقة ، وفوجئ بأنهما رهن الاعتقال . وكان من المفهوم أن لانجلترا فى تلك الفترة كلمة مسموعة فى الآستانة ، وهو مادفع كبار رجال القبيلتين إلى رجاء « بلنت » أن يتدخل لدى الحكومة التركية للإفراج عن الزعيمين المعتقلين . وقبيل الرجل الرجاء ، واستصحب معه « على ابن عطية » القائم بزعمامة قبيلة « تباها » وكذلك الابن الأصغر لشيخ قبيلة « ترابين » ، فذهبا معه إلى « القدس » ، حيث تمكن من الحصول لهما على تصريح لزيارة المعتقلين فى سجنهما . وكانا فى حالة يرثى لها ، مسجونين فى طبقة سفلية تحت الأرض بالقرب من « جامع عمرو » ، وبرغم انهما وقعا تعهداً بعدم التشاحن ، فإن والى القدس رفض الإفراج عنهما ، وهو ما فعله رئيسه



والي دمشق الذي قال إن المسألة الآن أصبحت في يد الآستانة .

وكتب « بلنت » إلى صديقه « جوشن »  
— سفير إنجلترا في « الآستانة » — طالباً  
تدخله لدى الباب العالي من أجل الإفراج عن  
الشيخين ، ولكي يزيد اهتمامه بالأمر أخبره أن  
« الحكومة الانجليزية قد تحتاج يوماً من الأيام إلى  
حماية ضفة قناة السويس من المهاجمة إذا نشبت  
الحرب بين إنجلترا وبين إحدى الدول الأخرى » .

اهتم « جوشن » بالمسألة وكتب إلى وزارة  
الحربية البريطانية ، وأخذ يتابع الموضوع إلى أن  
نقل من منصبه ، وخلفه سفير آخر هو اللورد  
« دوفرين » فأوصاه بالاهتمام به ، وظل الأمر  
مطروحاً للمفاوضة ، حتى أفرج بالفعل عن  
الشيخين بعد

بضعة أسابيع . ولم يبق من ذيول هذه الوساطة ، سوى ذلك الاقتراح الذي ذكره  
« بلنت » في رسالته « لجوشن » ، الاقتراح الذي يقول « أن إنجلترا قد تحتاج يوماً  
إلى قبائل البدو ، لحماية ضفة قناة السويس . إذا نشبت الحرب بينهما .. وبين دولة  
أخرى » .



حدثت هذه الحادثة في أوائل عام ١٨٨١

وفي الشهور التالية وقعت في مصر حوادث غريبة :

ففي ١٥ يناير من تلك السنة ، قدم ثلاثة من أمراء آليات الجيش هم « أحمد  
عراي » و « عبد العال حلمي » و « علي فهمي » مذكرة إلى الخديو يطالبون فيها



بعزل وزير الحرية « عثمان رفقي » لتحيزه للجراكسة وظلمه للضباط المصريين في الترقيات ، وانتهت المذكرة باعتقال الضباط الثلاثة بنفس الطريقة « العثمانلية » ، حيث دعوا لاجتماع لمناقشة ترتيبات حفل زفاف « الأميرة جميلة » شقيقة الخديو ، فوجدوا أنفسهم سجناء في ثكنات قصر النيل !

بيد أن الغدر انقلب على أصحابه ، فقد هاجم الضباط الثكنات وأفرجوا عن أمراء الآليات الثلاثة ، وفرضوا مطالبهم ، فَنَحَى « عثمان رفقي » عن وزارة الحرية ، وعين « البارودي » خلفاً له . وعلى امتداد شهور الشتاء والربيع بدأ « البارودي » بإصلاح الجيش ، وتكتلت كل القوى الراغبة في التغيير خلف « عرابي » تتشاور حول المطالبة بالدستور والحريات العامة ، بينما حدث استقطاب رجعي حول السراي في مؤامرات متتالية لاغتيال زعماء « الحزب العسكري » . وانتهت هذه المؤامرات بعزل « البارودي » وصدرت قرارات بتشتيت الزعماء الثلاثة بعيداً عن القاهرة . وفي حركة انقضا ض سريعة ، قاد « عرابي » الجيش إلى ميدان عابدين ، وحاصر الخديو في سرايه ، طارحاً كل شعارات الثورة الديمقراطية المعادية للاستعمار . وقال الخديو . — لاحق لكم في هذه الطلبات ، وأنا خديو البلد واعمل زى ماأنا عاوز ! قال « عرابي » :

— ونحن لن نستعبد بعد اليوم !

وفاز الفلاح ابن « هريّة رزنه » ، واسقطت وزارة «رياض» العميلة للاستعمار ، ودعى « شريف » لتشكيل الوزارة ، فظلت وزارته تحكم خمسة أشهر ، أجرت خلالها انتخابات مجلس النواب ثم اختلفت مع المجلس حول بعض مواد الدستور ، فاستقالت في فبراير ١٨٨٢ ، وخلفتها وزارة ثورية برئاسة « البارودي » ، كان « عرابي » وزير الحرية فيها . وأصدرت الوزارة الجديدة الدستور بالاتفاق مع مجلس النواب ..

بعد ثلاثة اشهر من تولى « البارودي » للوزارة حدثت أزمة خطيرة ، تعرف بأزمة « المؤامرة الجركسية » فقد اكتشفت مؤامرة دبرها عدد من الجنرالات الجراكسة تهدف الى اغتيال زعماء الثورة . فقدموا الى المحاكمة وصدرت احكام بنفيهم خارج

البلاد . ولما رفع الحكم للخديو لتصديقه رفض ، فنشبت بينه وبين الوزارة أزمة ضارية ، أدت إلى رفع شعارات بعزله ، وكانت تلك هى الفرصة التى انتهزتها الدول الاستعمارية للتدخل . فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ قدمت فرنسا وإنجلترا مذكرة تطالبان فيها بنفى الزعماء الثلاثة « عرابي » و « عبد العال » و « على فهمي » ، إلى قراهم وإقالة « البارودي » ووزارته . وقيل الخديو المذكورة ، بينما رفضها الشعب كله .. ودبرت القوى العميلة فى الداخل مذمجة طائفية فى ١١ يونيو ١٨٨٢ بالاسكندرية ..

كان من الواضح من تطور الحوادث أن القوى الاستعمارية قد قررت التدخل عسكرياً ضد الثورة العرابية .

وفى أثناء تدبير الغزو .. تذكرت وزارة البحرية البريطانية فكرة « بلنت » القديمة !

كانت هناك جبهتان للقتال ، إحداها شمالية ، من الإسكندرية ، والأخرى شرقية من قناة السويس . وقد بدأت المعارك الأولى على الجبهة الشمالية ، وكان التدبير البريطاني يعتبرها مجرد مناوشة لصرف النظر عن الجبهة الأساسية للغزو .. جبهة قناة السويس !



□ السبت ٢٤ يونيو ( حزيران ) ١٨٨٢

□ مبنى وزارة البحرية البريطانية

وقف الدكتور « إدوارد بالمر » أستاذ اللغات الشرقية بجامعة « كامبردج » ، أمام باب الوزارة لحظات . تقدم إلى الحارس الواقف أمام الباب ، وطلب مقابلة اللورد « نورثبروك » وزير البحرية البريطانية . فى مكتب الوزير قدم « بالمر » لسكرتيه خطاباً جاءه من إدارة المخابرات البريطانية ، يتضمن دعوته لمقابلة الوزير ، وتناول طعام الإفطار معه ، والمناقشة فى بعض الأمور .

في تلك السنة كان الدكتور « بالمر » يعاني مشاكل مالية معقدة ، كان قد تزوج حديثاً وتورط في عدد من الالتزامات المالية ، ناء مرتبه المحدود بها . ولم تكن لديه فكرة محددة عما يريد منه وزير البحر ، بيد انه أدرك أن هناك عملاً ما ، قد يوفر له بعض النقود .

استدعاه الوزير أخيراً ، وفي قاعة ملحقة بمكتبه جلس الرجلان يتناولان الإفطار ، ويناقشان بعض الأمور ، وفجأة سأله الوزير عما إذا كان يتابع مايجرى في مصر ، فقال « بالمر » انه يفعل ذلك ، وخاصة انه يكتب بعض المقالات عن المسألة الشرقية عموماً في بعض الصحف ، ومنها « ذي ستالدارد » ولكنه لا يستطيع مع ذلك أن يزعم أن إحاطته بالامر كاملة .

ابتسم « اللورد نورثبروك » ابتسامة ذات مغزى ، وسأله عما اذا كان ماينشره من مقالات في الصحف يعود عليه بفائدة توازي مايبذله فيها من مجهود ؟ ثم أردف بلهجة خاصة :

— لعل احوالك المالية لاتكون سيئة .

شم « الدكتور بالمر » في الجو رائحة مساومة ، قال على الفور :

— لايتجاوز دخلي ٣٠٠ جنيه في العام .

عاد الوزير يتحدث عما يجري في مصر ، قال :

— إن الأمور تتدهور هناك بسرعة ، والأسطول الانجليزي بقيادة « الأدميرال سيمور » موجود الآن بالمياه المصرية ، والاحتمال الأكبر أننا سنضطر للتدخل عسكرياً . إن الوضع معقد للغاية ولايمكن أن نترك « عرابي » ورفاقه ينهون الوجود الانجليزي في مصر ونقف نحن لتنتفج . وأنت تعرف طبعاً أن هناك منبحة دموية قد حدثت ضد الأوربيين منذ أسبوعين ، ولو تركنا « عرابي » يمكن لنفسه لخرجت مصر من مجال نفوذنا على الاطلاق .

وافق الدكتور بهزة من رأسه ، كان اهتمامه بالأمور الشرقية قديماً ، وكان مقتنعاً بأن بريطانيا تلعب دوراً عظيماً في تلك البلاد الجاهلة المتعصبة ، وقد افاض في شرح ذلك وانتقل مع اللورد الى مكتبه بعد انتهاء الإفطار . حيث قال له الوزير :



— نحن متفقان في كل شيء ، ولهذا أرسلت في طلبك . لقد قُمتَ برحلة استكشافية في صحراء سيناء والنقب قبل عدّة أعوام ، وأنت تعرف العربية جيداً كأهلها ، وأنا أحتاج إلى معونتك .

نشر اللورد خريطة على المكتب أمامه ، وقال :

— هذه هي خريطة صحراء سيناء ، وفي هذه المنطقة التي تبدو كالمثلث المقلوب بين أصبعى البحر الأحمر ، يكمن خطر شديد علينا وعلى آمالنا في مصر . اننا نفكر بالهجوم على مصر من جبهتين ، أولاهما شمالية وسوف يقوم بها « الأدميرال سيمور » ، الذى سيبدأ الهجوم على الاسكندرية خلال أسابيع قليلة ، وثانيتهما شرقية وسوف يحمل الأسطول جنودنا من البحر الأبيض إلى السويس عبر القنال . هناك بالطبع أخطار متعددة ، إن « عرايى » لن يكف عن المقاومة . وهناك احتمال أن يلقى معونة من السلطان العثماني ، أو أن تتقدم فرق عربية من سوريا أو « نجد » أو غيرها من البلاد العربية لمشاركته في الحرب ضدنا ، وخططنا كلها تقوم على تشتيت الجيش المصرى في جبهتين ، ومايهما الآن هو أن نؤمن ظهرنا . إن المكان الوحيد الذى يمكن أن تصل منه جيوش تركية برية هو صحراء سيناء ، وذلك عن طريق سوريا ، ومن ناحية أخرى فإن احتمالات تطوع عناصر من سوريا لمشاركة « عرايى » في الدفاع احتمال قوي . ومعنى هذا أن جيوشنا سوف تكون بين كاشة ، أحد طرفيها جيوش « عرايى » في غرب القناة ، وطرفها الآخر جيوش حلفائه في شرقها . فما العمل .

ضحك « الدكتور بالمر » قائلاً :

— إنها مشكلة معقدة كما ترى ياسيدى اللورد ، وأنا لا أفهم جيداً في المسائل

العسكرية !

قال اللورد :

— إنها مفهومة على أى حال ، لاحل أماننا سوى ضمان ولاء قبائل البدو المقيمة في تلك المنطقة ، ولهذا أرسلت لك . إنك تعرف هذه القبائل جيداً ، منذ رحلتك الاستكشافية في الصحراء ، وانت تتقن العربية كأهلها ، وسوف أمنحك كل ماتريد ، وعليك أن تستعد للسفر خلال أيام . مارأيك في خمسمائة جنيه دفعة أولى



تستعين بها على السفر..

وقع الوزير على ورقة صغيرة ، تبيح للدكتور « بالمر » أن يصرف خمسمائة جنيه فوراً . والدكتور فاغر فاه كأنه لا يصدق .  
قال له وهو يناولها إياه :

— عليك ان تسعى الى « السير ألفرد بلنت » ، ولكن حذار أن يفهم شيئاً من مهمتك ، إنه صديق للعرايين كما تعلم ، وقد أثار ضجة شديدة لتدخلنا ، وهو يتهمنا بتدبير ما حدث في الاسكندرية في الحادى عشر من هذا الشهر ، لنبرر تدخلنا . وسوف يعلم بعد فترة أنه صاحب هذه الفكرة الطريفة التى سوف تنفذها أنت . ولاشك أن هذا سيكون مضحكاً جداً !

وبينا الدكتور « بالمر » يخرج إلى المكتب السرى ، ليستكمل مهمته ، دخل ضابط متوسط العمر ، استقبله اللورد « نورثبروك » وقدمه « بالمر » باسم « الكابتن جيل » . تفرس كل من الرجلين فى الآخر ، وقال اللورد :

— عليكم أن تتعارفا جيداً . فسوف تلتقيان بالتأكيد قريباً .. فى الصحراء !  
فى اليومين التاليين كان « بالمر » قد انتهى كل شىء . فى يوم الاثنين التالى قابل « بلنت » ، وقال له إنه مسافر إلى الاسكندرية لكى يكون مكاتباً لصحيفة « دى ستاندارد » وطلب منه أن يكتب خطابات يقدمه بها لأصدقائه الثوار المصريين ، لكى يسهل عليه التعرف بهم ، والحصول على ثقتهم . وأكد له أنه يعطف على قضيتهم ، وانه سوف ينصرهم فى الرسائل التى سوف يكتبها من القاهرة لصحيفته .

استمر الحديث بين الرجلين فترة ، ولكن سؤالاً عابراً جعل « السير بلنت » يتحفظ فى الحديث ، فقد سأله « بالمر » عما إذا كان البدو يؤيدون « عرايى » ، وماذا يدفعه للثقة فيهم ، رد « السير بلنت » رداً غير محدد ، واكتفى بكتابة خطاب تعريف به وبمهمته ، لصديقيه « محمد عبده » و « عبد الله النديم » ، وخطاب آخر لسكرتيه « لويس صابونجى » يقدم لهم فيه « بالمر » باعتباره صحافياً ، وألح الدكتور فى الحصول على كتاب مقدمة لـ « عرايى » نفسه . فقال « بلنت » :

— إن « صابونجي » هو سكرتيرى الخاص ، وهو يقيم هناك ليكون صلة بيني وبين العراقيين ، وسوف يقدمك لمن تشاء . لكن « عزالى » فيما أعلم مشغول جداً .. وقد لاتستطيع مقابلتك .

اكتفى « بالمر » بذلك ولم يلح فى طلبه حتى لايشير ربة « بلنت » . وبدأ يستعد للسفر .

وفى أوائل يوليو ١٨٨٢ ، وصل « بالمر » إلى الاسكندرية .

وعلى الفور ، وحسب التعليمات التى لديه ، توجه إلى القنصلية البريطانية . وبعد ساعة واحدة حمله قارب إلى يخت « الأدميرال سيمور » قائد الأسطول البريطانى . استمرت المفاوضات بعض الوقت ، كان البرنامج الذى وضعته المخابرات البريطانية ، يتضمن أن يذهب « بالمر » من « الاسكندرية » إلى « يافا » ، فيغير ملابسه بأخرى عربية ، ثم يذهب منها إلى الصحراء الواقعة إلى الجنوب الغربى من « غزة » ، ليتعرف بقبيلتى « تباها » و « الترايين » .



الأدميرال سيمور قائد الأسطول

أخطره الأدميرال بالخطبة ، وأعطاه مسدساً وبنادقية وعدة خرطوشات ، وتناقشا قليلاً فى احتمالات الحرب ، فقال له « سيمور » ، إن الحرب ستقع فى أقرب فرصة ،



وأردف الادميرال معبراً عن سروره لأنه سيتعاون مع « الدكتور بالمر » ، وقال إنه يهنئ الوطن لأنه اهتدى إلى رجل قادر مثله لكى يقوم بهذه المهمة الشاقة . فعبر « بالمر » عن بهجته لأنه سيكون أحد عوامل الانتصار لبلاده ، ثم استأذن ليقابل السير « أوكلند كلفن » الوكيل السياسى لبريطانيا فى مصر ..

بعد يوم واحد ، كان « الدكتور بالمر » ، يقف مزهواً على إحدى سفن الأسطول ، يخفق فوق رأسه العلم البريطانى ، ومعه بحاران لكى يحملوا له البندقية والمسدس . ووصل إلى « يافا » ، فاستقبله القنصل البريطانى « شابيرا » ، وأرسل معه ابنه إلى « غزة » ، لكى يهيبه له رحلته فى الصحراء . وفى « غزة » اشترى ملابس عربية ، وأعد معدات رحلته الطويلة عبر الصحراء ، وعلى الرغم من الحر الشديد ، فقد انهمك فى الاعداد بجهد شديد . وبين الحين والآخر كان يفكر فى المكافأة الضخمة التى سوف يحصل عليها فى المستقبل . وعندما وجد بدوياً يرافقه فى الرحلة ، ترك الحديث بالانجليزية نهائياً .. وتحدث بالعربية .

إنه الآن « عبد الله افندى » التاجر السورى المعروف .

بدأ « عبد الله افندى » مغامرته المشيرة !



كان للبدو فى مصر آنذاك وضعاً خاصاً .

كانت علاقتهم فى مضاربهم بالصحراء ، ببقية المصريين الذين يقطنون على ضفتى وادي النيل علاقة عدائية فى الغالب ، لأنهم لا يرتبطون بأرض محددة ، ولا تجمعهم بأهله علاقات اجتماعية أو انتاجية من أى نوع كانت . كانوا عناصر خارجة تمارس السلب والنهب وتغير على القرى والمدن ، وعلى الرغم من أن اشتراك بعض فصائلهم فى صد الغزو الفرنسى قد خلق لدى هذه الفصائل إحساساً بالمواطنة أدى إلى استقرارهم داخل الوادي ، إلا أن أغليبتهم العظمى لم تفقد طابعها . وقد نجح « محمد على » فى القضاء على خطرهم بالرشوة والهدايا والدسائس ، ثم

باقتطاعهم أرضاً يزرعونها وسلب خيولهم التي لا يستطيعون بدونها أن يكونوا قوة محاربة ، خاصة في مواجهة الأسلحة الحديثة التي لم يكونوا يحوزونها . ثم عادت لهم بعض قوتهم في حكم « سعيد » ، فقاموا بتمرد كبير في منطقة الفيوم ، وأعلنوا الاستقلال بها بقيادة زعيمهم « عمر المصري » ، ولكن هذا التمرد قضى عليه بسرعة .

وعلى ضفتي النيل الشرقية والغربية ، كان العربان يتوزعون . فعلى الضفة الشرقية كانت هناك ٢٠ قبيلة تتوزع بين « العريش » و « الطور » وبين محافظة الشرقية وأعلى أسبوط . وكانت بعض هذه القبائل ، وخاصة في الصعيد قد اشتركت في الحرب ضد « محمد علي » ثم صفيت قوتها وتوطنت بعض بطونها ، وبلغ مجموع عربان الضفة الشرقية أيامها ٥٠ ألفاً من القادرين على حمل السلاح .

أما الضفة الغربية فكانت تضم تسع قبائل بعضها يمتد من سهول أسبوط إلى سفارة تضم خمسة آلاف مقاتل و٤٠٠ فرس .. وبعضها يمتد من بلبيس إلى الدلتا وكان يضم ٧٢٠٠ مقاتل و٦٠٠ جمل .

وكان للعربان أيامها امتيازات معينة ، منها إعفاؤهم من التجنيد ومن دفع الضرائب ومع أن هذه الامتيازات لم تمس خلال الثورة ، فقد كانوا محط أنظار كل القوى المعادية للعراقيين . بدأ « الخديو توفيق » ينظر إليهم كحلفاء ويحاول أن يكون منهم جيشاً يواجه به الجيش الذي ثار عليه وأوشك أن يخلعه ، أما الانجليز ، فكانوا يطمعون في أن يوفر عليهم البدو جزءاً من جهدهم الحربي ، سواء بالاشتراك معهم في الحرب ضد « عراقي » وأي قوة مسلحة قد تتحالف معه سواء كانت عربية أو تركية ، أو على الأقل بالوقوف موقف الحياد من الصراع وبذلك يخسر « عراقي » حليفاً قوياً ربما يخطط للاعتماد عليه ..

وكان البدو الذين يقيمون في صحراء سيناء — والذين أرسل « بالمر » مبعوثاً لهم — هم المقيمون بصحراء « وادي التيه » ، تلك البرية الشاسعة الأرجاء التي تاه فيها بنو إسرائيل أربعين عاماً كاملة ، وكانت أقدم قبائل تلك المنطقة وأشهرها هي قبيلة « تباها » ، يليها في الأهمية والعراقة ، « الترايين » ، وكان بين الطرفين عدااء قديم



وثارات ودم متبادل ، كما يحدث غالباً بين أى قبيلتين قويتين ، ثم تأتى بعد هاتين القبيلتين « الحويطات » ، التى كانت أقل أهمية منهما .

كانت مهمة « بالمر » تنحصر فى إرشاء زعماء هذه القبائل ، وتوزيع الهدايا والأموال عليهم وكسب ودهم ، وذلك لضمان حيادهم فى الحرب بين « عرايى » وبين « الانجليز » على الأقل ، أو ضمهم نهائياً إلى الجيش البريطانى .. وكانت لمعظم قبائل « وادى التيه » ، فروع فى الصحارى الخيطة بالوادي ، فـ « الترايين » مثلاً كان لهم فرع يقيم فى الجزيرة ، و « الحويطات » لهم فرع فى القليوبية ، وهكذا فان ضمان ولائهم يخلق قوة موالية لقوات الغزو ، لا يستهان بعددها ، ولا بانتشارها !



قبل ان يغادر « عبد الله افندي » يافا إلى الصحراء الواقعة جنوبى « غزة » ، لبدأ اتصاله بالقبائل ، علم من القنصل الانجليزى « شابيرا » ، ان « الأدميرال سيمور » قد بدأ الغزو بالفعل ، وأن « عرايى » لم يخضع لإنذاره بالكف عن تحصين طوايى الاسكندرية ، ولذلك بدأ الأسطول يقصف هذه الحصون بمدافعه . وأدرك « عبد الله » أن عليه أن يسرع بأداء مهمته ، وتوقع — لخبرته بالمكان — أن ينتهى منها فى وقت لايتعدى أسبوعين ، فترك رسالة للأدميرال — كلف « شابيرا » بارسلها اليه — يطلب تدبير نقطة اتصال به فى « السويس » .. ورحل على الفور .

بعد أيام كان قد وصل إلى مضارب قبيلة « الترايين » والتقى ببعض أفرادها ، فأظهروا فضولاً شديداً ، وسألوه عن كل مايتعلق به ، فقال لهم البدوي الذى معه ، إنه ضابط سوري مسافر إلى مصر عبر الصحراء . واستطاع « عبد الله افندي » ان يعرف عنهم اكثر مما عرفوا عنه . وخلال أيام كان قد عقد اتفاقاً مع زعماء « الترايين » وانتقل إلى مضارب « تباها » أكثر البدو شجاعة وأقواهم ، وبعد



---

مفاوضات سريعة ، قدر عدد من سوف ينضمون إليه منهم بحوالي أربعين ألفاً من الرجال الأشداء .

ذُهل « عبد الله أفندى » من نجاحه السريع ، وأصبح في شوق شديد للوصول إلى « السويس » ليخطر الأدميرال بما حققه من نجاح ، وينتظر تعليماته بمهام جديدة . وبلغ من بهجته انه كتب لزوجته رسالة يقول « أظن اننا قد أصبنا الحظ ونلنا الثروة » .

بيد أن ما كان يشغله إلى حدّ القلق ، هو ما يحدث في الاسكندرية . وكان بدو الصحراء قد أكدوا أن « عرايى » مازال مسلحاً ، وأنه لن يستسلم بسهولة ، ولم يكن يعرف ما إذا كانت الجيوش الانجليزية قد نزلت إلى البر أم لا . وفي ٢٠ يوليو التقى بـ « شفيق سليمان » — حامى الحجاج ، وكان يتقاضى من الحكومة المصرية ، مرتباً مقابل حمايته لركب الحج كل عام من اعتداء البدو عليه — وقد ادرك « عبد الله أفندى » على الفور الأهمية البالغة لمثل هذا الرجل ، وقد ساومه مساومة مرهقة ، انتهت بأن اقسم له قسماً عربياً رهيباً ومغلظاً ، بأنه يستطيع ان يضمن سلامة القنّاه ضد « عرايى » والسكان ، بيد أنه طلب من « عبد الله أفندى » أن يخلص ثلاثة من المشايخ كانوا مسجونين كرهائن أيضاً في الآستانة ، وذكر له أن ذلك سوف يسهّل مهمة ضم البدو اليه ، وقد وعده « عبد الله أفندى » بأن يبذل جهده في هذا الصدد .

كانت الليالى تمضى واحدة بعد أخرى ، و« عبد الله أفندى » ينتقل من مضارب قبيلة إلى مضارب أخرى ، ينشد شعر « المتنبى » في ضوء القمر ، ويوزع الهدايا التى حملها معه ، ويناقش بصبر ودأب المشايخ في قيمة الرشوة التى يطلبها كل منهم . فاذا ما اتفق مع قبيلة أكل معها « عيش وملح » على أن يحمى كل منهما الآخر ، ولايفض مابينهما من تحالف !

وكان يرسم خططه بحيث يتفق مع الرجال البارزين الذين يستطيعون التأثير في الآخرين ، ففضلاً عن « شفيق سليمان » اتفق ايضاً مع زميله الذى يمد ركب الحجاج بالجِمال . وكان يتفق اتفاقات مبدئية ، على أن يعطى النقود للقبائل بعد أن

---

يعرض الأمر على الأدميرال ، وقد وعد كبار المشايخ بما يوازي خمسمائة جنيه لكل منهم . وأحياناً يعود بعض العربان من مصر ، فينقلون اليه اخبارها . ففي ٢٢ يوليو ١٨٨٢ ، أخطره أحدهم بأن « عراي » قد أحضر إلى القناة ، حوالي ألفين من بدو النيل ، ووعدته كبير المشايخ بأن يرسل لهم من يجعلهم يعودون من حيث أتوا ، فاذا أصرروا على ولائهم لعراي ، فمن الممكن أن يرسل إليهم عشرة آلاف من « تباها » و « الترايين » لكي يطردوهم . وقبل نهاية يوليو كان قد اتفق مع مشايخ « الحويطات » وبذلك انتهت أشق المراحل في مهمته ، ولم يبق أمامه سوى العودة للسويس ، ليعتمد الأدميرال اتفاقاته ويسلمه المال ، فيعود به ليوزعه على القبائل ، وبذلك لا يبقى من مهمته سوى أسبوعين أو ثلاثة .

وبمقتضى الاتفاقات الأولية التي وقعها معهم ، كان قد ضمن « تحييد البدو » على الأقل ، حتى يتسلموا منه ماوعدهم به من نقود .

وفي أغسطس وصل « عبد الله افندي » إلى « السويس » بعد مغامرة صغيرة ، كان في إمكانه أن ينتظر حتى يدبر له الأدميرال قارباً ينقله إلى إحدى سفن الأسطول ، الذي كان قد وصل بالفعل إلى قناة السويس ، ولكنه دفع عشرة جنيهات مكنته من الحصول على وسيلة نقل ، وجد نفسه بواسطتها على سطح سفينة القيادة ، و « الأدميرال سيمور » يهنئه بسلامة الوصول ويخبره بأنه كان قلقاً عليه ولذلك خصص ثلاث سفن لمراقبة شاطئ القناة من أجله .

وقضى الدكتور ليلته يتنقل بين بوارج الأسطول ، حيث كان ربان كل بارجة يُرحب به ، ويستقبله محتفياً به ، ويلح عليه في أن يشرب مع ضباطها الشمبانيا الثلجة ، ولم ينم ليلتها إلا في الفجر ..

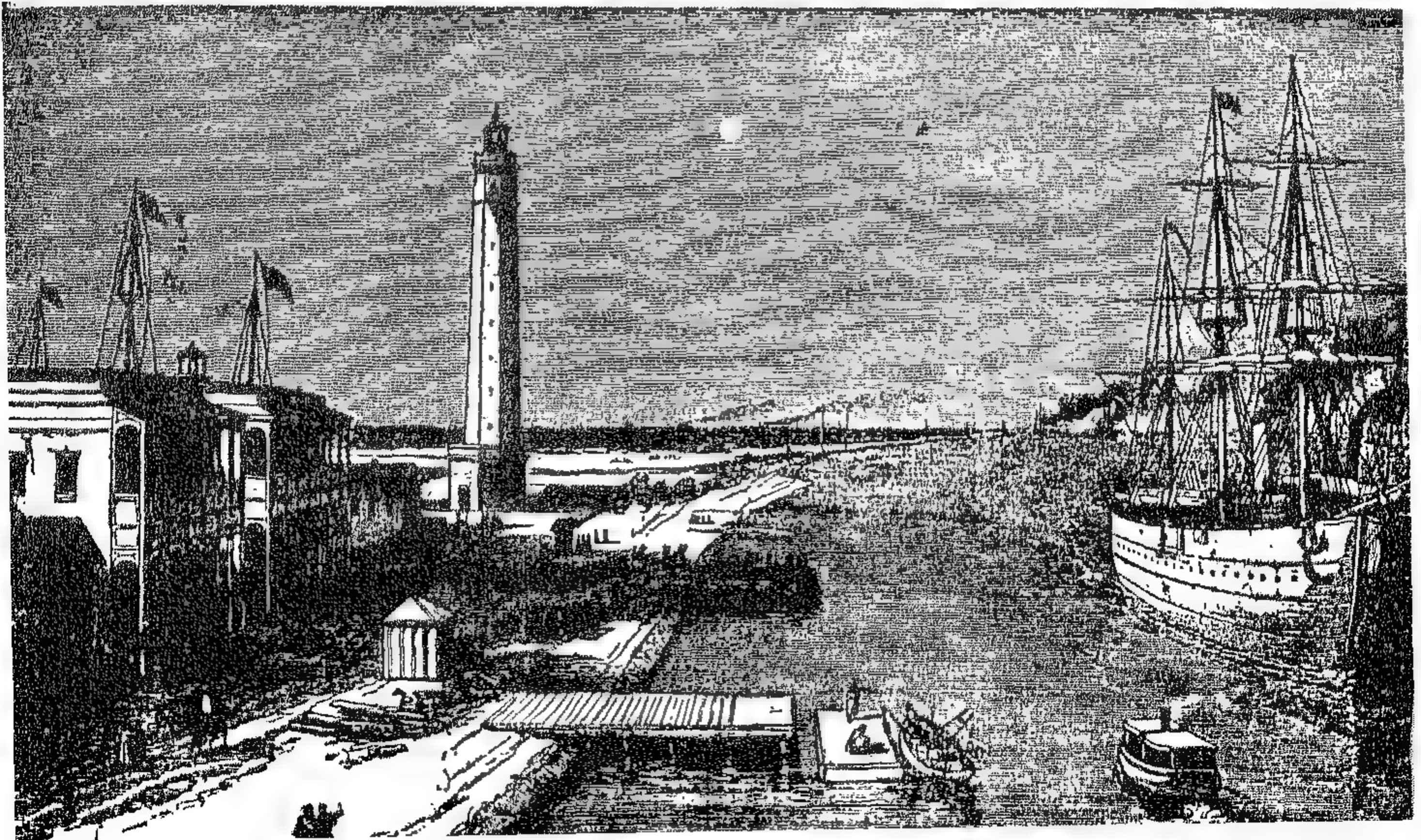
بعد طول عناء وجد « الدكتور بالمر » نفسه في مكان مريح ، فاستحم وهذب لحيته التي كانت قد طالت دون عناية ، ثم جلس يتناول العشاء مع الأدميرال وأركان حربه ، ويروي لهم ماحقق من نجاح ، وقد أبدى « سيمور » بهجته الشديدة بما حققه « عبد الله افندي » من انجازات رائعة ، وقام على الفور فكتب تقريراً بما حدث ، أرسله إلى « اللورد نورثبروك » وزير الحرية البريطانية في لندن .

وبعد وصوله بيومين ، أمره « الأدميرال » أن يرافق ضباط القوة التي كلفت بالاستيلاء على « السويس » ، فكان في أول زورق وصل إلى شاطئ القناة ، وعندما هُزمت الجنود المصرية ، توجه مع قادة الغزو إلى المحافظة ، وطلبوا من المحافظ — وكان من المعادين للعرايين — أن يسلمهم المدينة ، وجردوا خزانة المحافظة ، فوجدوا بها خمسين ألفاً من الجنيهات فاستولوا عليها .

وعندما استتة في أحد فنادق « السويس » ، علم من الأدميرال أن « اللورد نورثبروك » قد أرسل يهئته بنجاح مهمته ، وسلامة وصوله ، وأنه أصدر أمراً بتعيينه رئيساً للتراجمة في جيوش جلالة الملك في مصر . وأنه ترتيباً على ذلك قد أصبح عضواً في هيئة أركان الحرب التي يرأسها امير البحر .

دخل  
بنا  
بورسعيد  
وقاة السويس

في تلك الفترة كان « الدكتور بالمر » يعيش أسعد أيام حياته ، فرغم مكانته العلمية الممتازة ، كان يسعد كطفل أمام كلمة مدح من الأدميرال ، أو إشارة رضى من وزير البحرية .. وتكشف المذكرات التي كان « بالمر » يكتبها عن مهمته ، والرسائل التي كان يرسلها لزوجته من بوارج الأسطول ، عن ان عالماً كبيراً مثله ، كان يمتلئ بمشاعر إحباط غلابة .. وكان متخماً بأحاسيس نقص في الثقة بالنفس ، وشعور غامر بالاضطهاد ، وبأن جهده العلمى — على الرغم من اهميته ، ومن امتيازته ١٧١>





فيه وما يتكبد في سبيله من مشاق — لا يكفل له أى مكانة اجتماعية ذات قيمة ، بل إن الحال قد وصل به الى التدهور المالى والاقتراض ، وقد أذهله احترام الأدميرال له ، وأذهلته أكثر العيشة الفخمة التى عاشها فى « السويس » بعد عودته من مهمته ، وأثار زهوه أنه لا يتناول الطعام إلا مع أمير البحر ، وعندما كُلف بالسفر فى مهمة إلى « الاسماعيلية » ، وقال له الأدميرال :

— لاتدعهم هناك يحجزونك ، لأنك مُقيّد بين رجال بارجتى .  
استشار ذلك رضاه العميق . وخاصة عندما أُسر إليه « سيمور » ، بأنه يعتقد أنه سوف يُمنَح وسام الشجاعة ونجمة الهند . وأصبحت أى مهمة يكلف بها ترضيه كطفل صغير ، جائع للاحساس بالأهمية .

وكانت أحلامه غريبة كشخصيته ، حتى أنه كتب فى مذكراته وهو فى الصحراء « لقد نجحت نجاحاً يبرر لي أن اطلب من الحكومة مبلغاً آخر ، وسأقول أنى صرفت مامعى فى الهدايا ، وبضعة مئات من الجنيهات ليست شيئاً يذكر فى نظر الحكومة ، ولكنها ذات قيمة كبيرة لمثلئى .. وسأرسل الى زوجتى نحو ١٠٠ جنيه عند أول وصولي للسويس . وهذا أفضل من العمل فى الصحافة » !!

وتدور كل أحلامه بعد ذلك حول المال « لقد قال لى لورد « نورثبروك » انه سيعطينى ٥٠٠ جنيه عند السفر ، وأما عن المفاوضات ، فسيتفقون معى اتفاقاً آخر ، وسأقتصد هذا الشهر على الأقل ٢٨٠ جنيهاً ، وهو ربح لا بأس به من عمل شهر واحد ، ولأظنهم يعطوننى أقل من ألفين أو ثلاثة آلاف للقيام بالمهمة كلها ! وبعد تعيينه ضابطاً فى هيئة أركان الحرب .. قال له الأدميرال أنه يستطيع أن يسحب ما يريد من الأموال لنفقاته الشخصية على حساب مرتبه الذى لم يكن تحدد بعد رسمياً وقد حرص « بالمر » على عدم التلهف على طلب المال حتى لا يبدو عليه العسر ، فيدفعهم هذا الى تعيينه بمرتب قليل !

بيد أن « بالمر » كان فى غمار كل هذا يتحدث كثيراً عن مجد بريطانيا العظمى ، وعن خدمة الوطن ، وعن اعتقاده بأنه يرفع علم بلاده عالياً ويؤدي دوراً عظيماً يستهدف نشر الحضارة بين هؤلاء الهمج المتوحشين المسمون بالمصريين ،

ويخدم تقدم العالم ، ومسيرة التاريخ .. وكأنه وهو العالم والمثقف — كان يحاول ان يجد لدوره الخسيس غطاء فكرياً ، يحميه على الأقل من الاحتقار المدمر للذات ، فاختار غطاء من نفس معدن مهمته ، ينتمى إلى افكار الحضارة الأوربية الرأسمالية التي كانت تدخل مرحلة التوحش والافتراس ساعية إلى احتلال أوطان الآخرين ، مغطية وجهها القبيح بأنها تسعى الى تمدينهم ونقلهم من البداوة والتوحش إلى عصر الحضارة والتمدن .

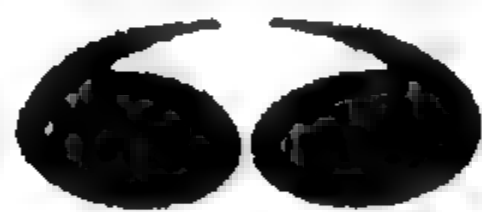


وفي ذلك الوقت كان « بالمر » قد أرسل إلى الأدميرال يقول انه يستطيع شراء خمسين ألف بدوى بخمسة وعشرين ألف جنيه ، بواقع نصف جنيه للواحد ، مما جعل « جيل » يوصى بتدبير المبلغ ، لأن السعر الذى وصل إليه « بالمر » كان سعراً مناسباً ، وأقل كثيراً من المتوقع .

في الوقت الذى كان « عبد الله افندى بالمر » ، يقوم فيه بمهمته .. كان فضيلة الشيخ « محمد جيل » يقوم بمهمة مشابهة في محافظة الشرقية .. والمنطقة الواقعة غرب القناة . وكان قد وصل الى « الاسكندرية » بعد « بالمر » بأيام فوجدها قد سقطت في أيدي الأسطول الانجليزى ، ومكنته القنصلية البريطانية من لقاء « الخديو توفيق » وفي هذا اللقاء سأل « جيل » ، سمو الخديو عن موقف العربان في غرب القناة ، فأعطاه معلومات مفصلة ، ثم سلمه قائمة بأسماء مشايخ العربان بين القناة ، والأرض المزروعة ، وركز على اثنين « مسعود الطحاوى » — فى الصالحية — و« محمد البقل » — فى « وادى طوميلات » — وشهد الخديو للشيخ « محمد جيل » بأنهما اهل للثقة ويمكنه الاعتماد عليهما .

وعندما وصل « جيل » الى « بورسعيد » قابل محافظها — وكان « عراى » — قد عزله لمبالأته للخديو- « توفيق » — وذكر المحافظ له أنه يستطيع ان يشتري البدوي الواحد بجنيهين أو ثلاثة على الأكثر .

ولم يكن « جيل » يعمل وحده ، ذلك أن « الخديو توفيق » ، وأنصاره من عناصر الأرستقراطية الزراعية التي كانت قد خانت الثورة بشكل سافر ، كانت تعمل لهزيمة الجيش المصري . والتقى اهتمام وزارة البحرية البريطانية بقبائل البدو ، باهتمام الخديو بهم . وكان الخديو هو صاحب التأثير الأكبر فيهم وقد نجح « الشيخ محمد » — أو « الكابتن جيل » — بالاشتراك مع « سلطان باشا » و « أحمد عبد الغفار » و « السيد الفقى » من أعضاء مجلس النواب ، فى إغراء « مسعود الطحاوي » بخيانة « عرابي » ، وكان هو الوحيد — كما يقول « بلنت » — الذى ثبت على خيائته أو نجح فيها — وقد تناول « مسعود » ثمناً لخيائته يصل إلى خمسة آلاف كرون نمسوى ، كما أنه كان دائماً على الخيانة منذ انتقال الجيش من كفر الدوار إلى التل الكبير . ويذكر « بلنت » الذى قابل « مسعود » فيما بعد ، أن لديه ما يشبه الاعتراف من « الطحاوي » بأنه كان جاسوساً للانجليز فى جيش « عرابي » ، وقد أثرت خيائته تأثيراً بالغ السوء ، فى هزيمة الجيش المصرى فى معركة « التل الكبير » لان « عرابي » كان قد كلفه بالقيام بعمليات الاستطلاع لحساب الجيش المصرى ، مما أعطى رجاله ميزة التواجد فى معسكراته ومكنتهم من نقل أدق المعلومات عنه إلى القيادة الانجليزية .



وبنجاح « الشيخ محمد » فى مهمته ، انتقل إلى السويس فى اغسطس ومعه عشرون ألفاً من الجنهات ليسلمها إلى « بالمر » ليدفعها هذا إلى عربان الصحراء الذين تعاقد معهم شفهيأ . وفى الاسماعيلية يكلف بمهمة اخرى . إن هناك ضرورة لتدمير أعمدة التلغراف فى صحراء سيناء كلها ، لمنع المراسلات البرقية بين جيش « عرابي » وبين تركيا وسوريا .. وكانت هناك ثلاث وسائل لذلك : ان تدمر من





العريش وهى مهمة محفوفة بالمخاطر ، أو أن تدمر من القنطرة ، وهو ما قد تعترض عليه شركة قناة السويس ، بدعوى أنه يخالف حياد القناة ، أو تقطع من « السويس » وهو ما كان يفضلها الكابتن « جيل » .

وصل « جيل » إلى السويس ، فلم يجد « الدكتور بالمر » وعلم أنه عبر إلى الشاطئ الآخر ليشتري بعض الخيول والجمال ، وفي المساء عاد « بالمر » ومعه اثنا عشر فرساً وثلاثون جملًا اشتراها باربعمائة جنيه . وتخلص « جيل » من العشرين ألف جنيه التى كانت معه ، بتسليمها الى « بالمر » .

وفي مساء ٦ أغسطس كان الأدميرال يجتمع مع محافظ « السويس » وحضر « بالمر » المقابلة ليترجم الحديث بينهما ، ثم حضر بعد ذلك مأدبة العشاء التى أقامها « سيمور » تكريمًا للمحافظ . وكان سعيداً لأن قائد الأسطول أكد له مرة أخرى بأنه يستحق وسام نجمة الهند على خدماته لجيوش صاحب الجلالة .. وبعد العشاء ، عقد إجتماع خاص ، حضره « جيل » و « بالمر » و « الأدميرال » واتفق فى هذا الاجتماع على أن يسافر الاثنان فى صباح الغد إلى الصحراء ، لتسليم النقود إلى البدو ، وتدمير وإحراق أعمدة التلغراف ، ثم شراء أكبر عدد من الخيول والجمال .. واتفق أيضاً على ان يصحبهما الملازم « تشارنجتون » ياور الأدميرال .



□ الاثنين ٧ اغسطس ( آب ) ١٨٨٢ .

□ الساعة الرابعة ظهراً ...

كانت القافلة الصغيرة تمضى ، والرجال الثلاثة فى مقدمتها . « عبد الله افندي » على الرغم من حرارة الجو ، يلقي أبياتاً من قصائد « المتنبى » ، شاعره المفضل ، و « الشيخ محمد » يسأله عن معنى بعض الكلمات فيضحك ويقول : — لقد أخطأت يا فضيلة الشيخ بارتداء هذا الزي ، إن لغتك العربية أقرب إلى

العامية ، في حين أنك رجل دين كما تزعم ، الأفضل ان تكون تاجراً وأكون أنا ازهرياً .

ويتبادلان الابتسامات ثم يتذكر « الشيخ محمد » شيئاً فيقول :  
— لأدرى لماذا لم يوافق الأدميرال على أن نأخذ المبلغ كله معنا ، يجب أن  
نتهى من المهمة مرة واحدة .

رد « عبد الله افندى » :

— اعتقد أنه كان على حق ، ليس من الحصافة أن نسلمهم المال كله مرة  
واحدة ، والآن ماضينا ولاءهم ، إنك لست تاجراً ماهراً ، على أى حال .

كانوا قد اقتربوا من « وادى سدر » حطوا الرجال هناك ، ونصب البدو خيمة  
واسعة استراح فيها الرجال الثلاثة وانصرفوا هم لاعداد الطعام ، وبعد الغذاء استراحوا في  
ظل أشجار النخيل التى تملأ الوادى ..

بعد القيلولة ، قام أحد البدو لبعض شأنه ، وبينما هو عائد ، لمح شيئاً غريباً  
يجرى داخل الخيمة . « عبد الله افندى » يجلس على الأرض ، والحقيبة السوداء التى  
كان يحملها مفتوحة ، تطل منها رزم متعددة من الأوراق المالية ، والأفندي يعدها ..  
ويقسمها إلى أكوام .. ويتمم بأسماء أفراد من قبيلة « تباها » ..  
تسلل البدوى عائداً الى زملائه بالنبا المثير (!)



قبيل الغروب ..

استعدت القافلة للرحيل ، كانت الحقيبة السوداء قد أغلقت كما كانت ،  
وصندوق الديناميت قد رُفع إلى ظهر أحد الجمال ، و« الشيخ محمد » يسأل  
« عبد الله افندى » عن معنى كلمة صعبة فى بيت شعر قاله ، والملازم الصامت  
يتأمل غروب الشمس عند انطباق حافة الأفق على رمال الصحراء .

فجأة .. انطلقت ثلاث رصاصات ، قضت على الرجال الثلاثة ..  
فى رمال الصحراء دُفنت أحلام « عبد الله افندى بالمر » إلى الابد ..

على أن هذا لم يته فصول القصة .. ١

كانت حلقات الخيانة تستحكم حول « عراي » . لقد فشلت مهمة « بالمر » ، لأنه لم يسلم النقود إلى القبائل التي اتفق معها ، ويضاف إلى هذا ان المهمة نفسها لم يعد لها مايررها ، ذلك أن الدول الأوربية كانت قد نجحت بالفعل في الضغط على السلطان العثماني فأصدر منشور عصيان « عراي » المشهور ، وبهذا لم يعد هناك خوف من أن ترسل تركيا جيوشاً لنصرة « عراي » ، وأصبح الاحتمال الوحيد للخطر أن تتسلل فرق من المتطوعين من سوريا لتحارب المحتلين ، في صف الجيش المصري وهذه يمكن مواجهتها .

وحتى الآن فان احداً لايعرف بالتحديد سبب قتل « بالمر » ورفيقه ، صبح



عراي يتوسط على فهمي  
وعبد العال حلمي في  
مقامهم في جزيرة سيلان



ان العربان الخمسة قد استولوا على المال الذى كان يحمله معه ، وهو مبلغ يصل إلى خمسة آلاف جنيه ، ولكن هذا لم يكن مبرراً كافياً ، خصوصاً فى ضوء ما كان ينتظر قبائلهم من خير على يد الرجل ، والاحتمال الأرجح كما يقول « بلنت » ان العربان الخمسة كانوا متواطئين مع حاكم « نيجل » — بكسر النون والخاء — الذى أراد أن يدمر مهمة « بالمر » كلها مساعدة لـ « عرايى » .. فاستدرج الثلاثة الى الصحراء ووعدهم بالمساعدة فى مهمة تدمير أعمدة التلغراف فى الصحراء وامر بقتلهم ..

بيد أن فشل « بالمر » ، لم يلحق بمهمة « جيل » الذى كان قد استطاع بمعونة الخديو توفيق أن يضمن ولاء « مسعود الطحاوى » ومن يتبعه من البدو .. وعندما بدأ الجيش الانجليزى زحفه من الاسماعيلية كان « سلطان باشا » رئيس مجلس النواب يرافقه — نائباً عن الخديو — واضعاً فى خدمة الجيش الزاحف كل امكانياته ، واهمها اتصاله بمشايخ العربان ، فاتخذ الانجليز منهم مرشدين وأدلاء للزحف فى تلك المناطق الصحراوية التى لايسهل على الجيش المغير أن يتعرف مسالكها ومتاهاتها دون الاستعانة بأمثال هؤلاء الأدلاء .

وظلت جبهات الخيانة تعمل بلا كلل حتى نجحت فى حصار الجيش المصرى فى التل الكبير وإلحاق الهزيمة به .



كان الفصل بعد الأخير من مغامرة « عبد الله افندى » طريفاً !  
فبعد الاحتلال ، أرسل الجيش الفاتح « الجنرال وراين » على رأس قوة عسكرية ضخمة إلى الصحراء ، وأمد « الخديو توفيق » القوة ببعض البدو ، وكلفت الحملة بالقبض على المسئولين عن قتل « بالمر » وزمليه . وبمعونة البدو بدأ الجنرال عملية البحث والتفتيش ، فأخذ يقبض على البدو بالجملة ، رجالاً وأطفالاً ونساء ، وعاد إلى السويس ومعه اعداد كبيرة من المعتقلين أودعهم السجن ..

وكان قد صدر عفو شامل عمن لم يشملهم التحقيق في حوادث الثورة ، وعلى الرغم من أن القضية كانت واضحة فالجريمة سياسية ، لأن المجنى عليهم جواسيس ، فإن العدالة البريطانية لم تعترف بذلك . وبدأت التحقيق بأسلوب ديمقراطية الغزاة المنتصرين ، فاختارت خمسة ممن اعتقلتهم بطريقة عشوائية وأجبرتهم على الاعتراف بجريمة لم يرتكبوها . وطويت أوراق التحقيق بسرعة وأرسلت الى محكمة مصرية شكلية عقدت في الزقازيق ، واصدرت حكمها عليهم بالإعدام وتم شنقهم بالفعل .

وبقى الآخرون يعانون ذلّ الاعتقال رجالاً ونساء وأطفالاً ، أكثر من ستة اشهر حتى غر بهم « بلنت » صدفة فتدخل للافراج عنهم ..

والغريب أنه بعد « استشهاد » « جيل » و « بالمر » في سبيل الحضارة الأوربية رفضت الحكومة الانجليزية الاعتراف بخدماتهما، أو دفع تعويض لعائليتهما .. فقد أنكرت تماماً أنها أرسلتهما لرشوة البدو . وقد تحمس « بلنت » للمسألة ، وكلف صهره « اللورد ونثورث » — عضو مجلس العموم — ان يثيرها في المجلس ، ولشدة دهشة الجميع فان السير « هنرى بانرمان » — وكيل وزارة البحرية البريطانية — وقف لينكر بكل صفاقة أن الحكومة كانت تستخدم الرشوة في حربها ضد « عرايى » . وقال ان « بالمر » و « جيل » كانا قد ذهبا لشراء الجمال فقط ، وهو ماأيده فيه لورد « جرانفيل » — وزير الخارجية — ولورد « نورثبروك » — وزير الحربية — والرجل الذى استشار أحلام « بالمر » يوماً ووعدته بوسام نجمة الهند مقابل خدماته للحضارة !.

وهكذا ذهب دم « بالمر » هدراً ..

وحتى اليوم .. فان الرجال فى قرانا يرددون مثلاً يقول :

— الولس كسر عرايى .

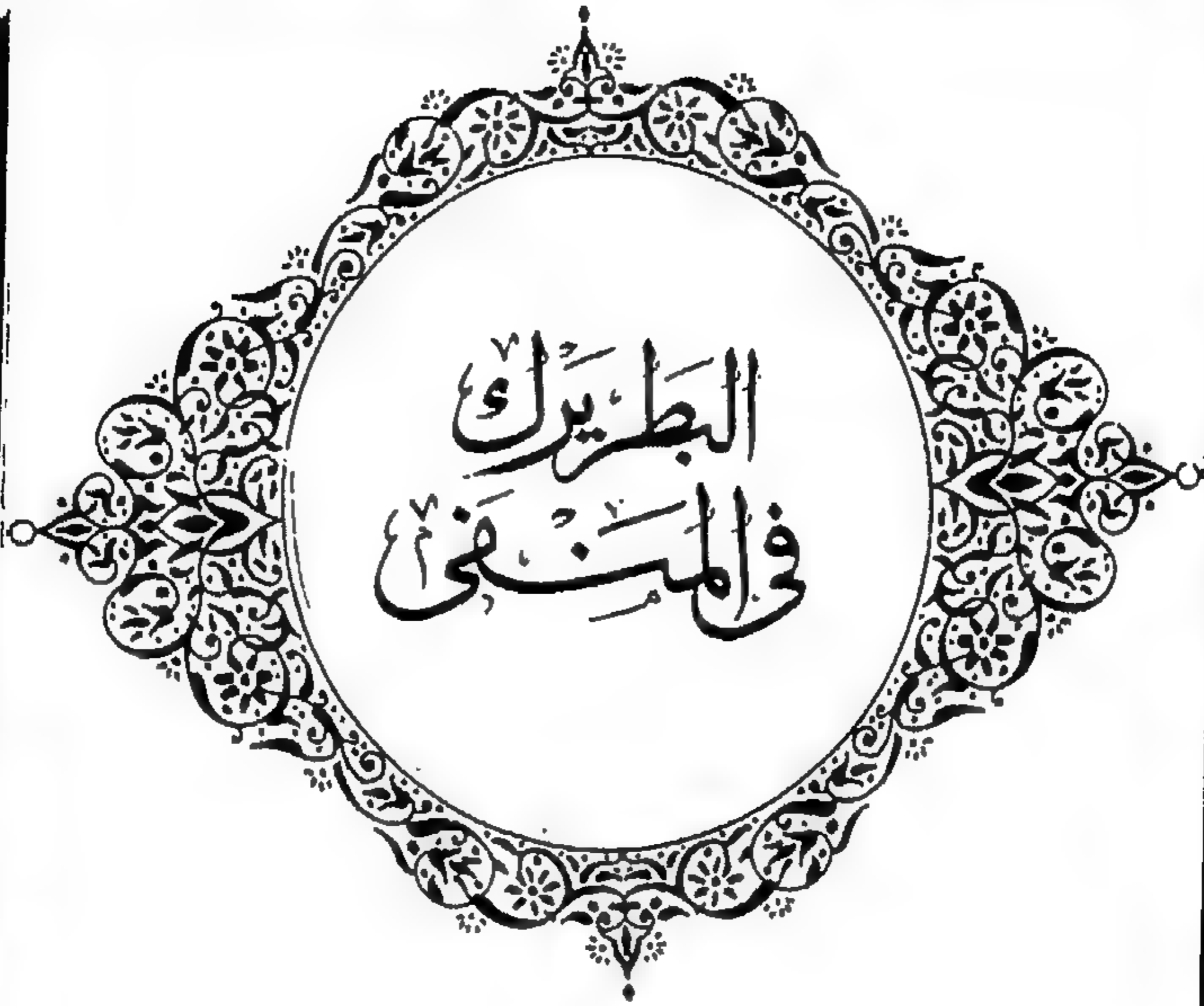
والولس ، فى العامية المصرية ، هو الخيانة !

وكم هزمت الخيانة من ابطال ..









في التاريخ — كما في الحياة — قصص غريبة ، وشخصيات الماضي لا تقل إثارة  
عن شخصيات الحاضر !

وعندما يكون بطل أى قصة من قصص التاريخ حبراً جليلاً من رجال الدين ،  
فإن القصة تتعقد بعض الشيء ، فإذا ما كان بطلاً لقصة مثيرة تبدو كالمغامرة ،  
وتفجر قضية خطيرة ، فإن روايتها تصبح كالمشي على الشوك !

وبطل القصة شخصية من أهم شخصيات التاريخ المصري الحديث ، على  
الرغم من أنها غير معروفة جيداً لكثيرين ..

إنه « البابا كيرلس الخامس » ، البطريق الذى ظل يترأس الكنيسة المصرية  
ثلاثة وخمسين عاماً متتالية ، ومات وقد زاد عمره عن القرن الكامل . وشهد — وهو  
بطريق — ثورتين من أعظم ثورات التحرير الوطنى المصرية ، هما الثورة العرابية وثورة

١٩١٩ وساهم في صياغة الموقف الوطنى الذى اتخذته الكنيسة المصرية خلال هاتين الثورتين ضد الاستعمار وهو موقف كانت له أهميته الخاصة، إذ كانت الإحتكارات الأوربية التى جاءت لاحتلال مصر، أو سعت لابقائها بين مستعمراتها، مائزلة ترفع — خلال هاتين الثورتين ، أعلام الصليب ، التى رفعها ملوك أوروبا فى فى عصر الحروب الصليبية ، وتدعى أن احتلالها لمصر ضرورى لحماية الأقباط ، وليس للاستيلاء على الأسواق !

كان رجلاً طاهراً نقياً ، شفافاً كالندى المولتقى ، وفى الوقت نفسه كان قوياً كأقوى ما يكون الرجال ، عنيداً ، صلب الشكيمة ، يملك قدراً بالغاً من التحدى دفعه لأن يصير على موقفه ، فيعارض جماهير الأقباط فى مصر ، ويعارض الحكومة ، ويتحمل نتائج كل هذا ، وكانت نتائج مذهلة : لقد نفى الحبر الجليل ، بابا الأقباط والبطريرك العام على كرسى مصر والحبشة والنوبة وليبيا والمدن الخمس الغربية وإفريقيا ، وسائر أقطار الكرازة المرقسية ، نفى الجالس على كرسى خلافة « مارمرقس » والذى يخضع له كل أقباط مصر من الإكليروس والشعب على اختلاف درجاتهم .. نفى إلى « دير البراموس » ..

كانت السنوات التى حدثت فيها هذه الحكاية ، سنوات حزن عظيم ، فجرح الإحتلال كان طرياً لم يزل وأظافر الغزاة لاتكف عن النبش فيه ، وعلى الرغم من هذا فإن المصريين على اختلاف مواقعهم الطبقية ، وأعمارهم ، وأديانهم قد تابعوا فصولها باهتمام وقلق ولهفة .. وفجرت فى الكنيسة المصرية عريقة التاريخ ، وفى المجتمع المصرى ، قضايا غريبة ، متآلفة ومتناقضة .



اسمه الدينى هو البابا كيرلس الخامس ، أما اسمه الحقيقى فهو « يوحنا

---

الناسخ . ولد في عام ١٨٢٤ — في عهد « محمد علي » — ومات في عام ١٩٢٧ — في عهد « الملك فؤاد » .

وهو في الخامسة ترك قريته مع والديه ، واتجه من « بنى سويف » — في الجنوب — الى « كفر سليمان » — إحدى قرى محافظة الشرقية — وهناك أمضى طفولته ، إلى أن رُسِمَ شماساً في الثانية عشرة ، ثم اختار أن يكون راهباً ، فشد رحاله إلى « دير البراموس » بمديرية البحيرة ..

في الدير أنيط به أن ينسخ الكتب الدينية والقوانين الكنائسية ، فأمضى أوقاته في نسخ هذه الكتب ، وأتاح هذا له أن يجدد ثقافته الدينية ، وأن يترقى إلى قسيس للدير ، فقام بواجبه الجديد بما عُرف عنه من جدية ، واستمر مهتماً بالقراءة والاطلاع ، واستفاضت أنبأؤه إلى أن وصلت إلى مسامع « الانبا ديمتريوس » — الذى كان بطريركا في ذلك الوقت — فاستدعاه إليه وناقشه ، وأعجب به فقلده رئاسة « دير البراموس » وهو المنصب الذى ظل يتولاه حتى ، وفاة سلفه « البطريرك ديمتريوس » .

وعندما توفى البطريرك « ديمتريوس » ، تولى وكيل البطريركية ، « الانبا مرقس » — مطران البحيرة — إدارة شئون الطائفة ، وبمجرد توليه مسئوليته الجديدة شعر بالخرج ، إذ كان كل زملائه مطارنة في مستواه الديني والكهنوتي ، وقد لا يرحبون بتنفيذ أوامره .. وكان عليه أن يجد حلاً للمشكلة !

تلقت « الانبا مرقس » حوله فوجد جمعية اسمها « الجمعية الاصلاحية » ، وكانت هذه الجمعية تضم عدداً من الأقباط المصريين غير المنتمين للسلك الكهنوتي ، يسعون إلى ترقية شئون الطائفة ، وذلك بنشر التعليم في أوساطها ، وفتح الملاجىء والمدارس وطبع الكتب ، وتقديم المعونات الاجتماعية للفقراء والمعوزين وإنشاء الصحف والمستشفيات وكافة الخدمات ..

وكان من رأى هؤلاء أن تقدم طائفتهم لا يكون إلا بتشكيل مجلس منتخب يضم العناصر الصالحة من أبناء الطائفة ليقوم بالتخطيط للدور الذى تلعبه الكنيسة وخاصة في المسائل التى تتعلق بالحياة الدنيا .

---



واختار مطران البحيرة حلاً وسطاً ، أمر أن يجتمع حوله عدد من أعضاء « الجمعية الاصلاحية » ، كان يستشيرهم بشكل عرفي .  
وطال الوقت الذى خلا الكرسي البطريركي ممن يشغله حتى وصل الى أربع سنوات !..

وخلال تلك المدة الطويلة تحول المجلس الذى كان عُرفياً إلى مجلس رسمي ..  
ففى يناير ١٨٧٤ اجتمع عدد كبير من الأقباط فى منزل أحدهم ، وتناقشوا فى أحوال الطائفة ، وأسفر هذا الاجتماع عن مطالبة الحكومة بإصدار تشريع بإنشاء « مجلسٍ ملىٍّ للأقباط » أو « جمعية عمومية » لهم . وكان من عادة الطائفة القبطية — كما يقول « قليني فهمي » فى مذكراته — أن تخضع لمن يكون من أبنائها متقلداً منصباً حكومياً رفيعاً ، وكان « بطرس باشا غالي » فى ذلك الوقت هو أبرز أبناء طائفته ، إذ كان وكيلاً لاحدى الوزارات ، وعلى صلة طيبة بـ « الخديو اسماعيل » ورجال الحاشية الخديوية . والذى حدث أن « بطرس غالي » قد تبنى فكرة « المجلس الملى » ، واستصدر بالفعل أمراً عالياً من « الخديو اسماعيل » بتشكيل أول مجلسٍ ملىٍّ للأقباط . وكان ذلك فى فبراير عام ١٨٧٤ .. وأُنيط بالمجلس الجديد أن يحدد اختصاصاته ، وأن يضع لنفسه لائحة داخلية .

وفى نوفمبر من العام نفسه ، انتخب الراهب « يوحنا الناسخ » رئيس « دير البراموس » ، بطريركاً باسم الانبا « كيرلس الخامس » ، واشترك المجلس الملى الذى كان قائماً فى ذلك الوقت فى انتخابه .. وبعد اجراء التنصيب الدينى قدّم أعضاء المجلس منشوراً إلى البابا الجديد باختصاصات المجلس ، وناقشهم فيه ووقعه ، وحضر البابا إجتماعات المجلس أكثر من مرة ..

وتدرجياً بدأ البطريرك الجديد يضيق بالمجلس ، ويشعر أنه ينافسه سلطاته ، وهكذا بدا يخطط ليتخلص من هذا القيد ، فلم يدعه إلى الانعقاد ، وأهمله تماماً حتى ذبل .

وظل الحال هكذا لمدة سبع سنوات .

وعندما بدأت بشائر الثورة العرابية ، تحركت فكرة « المجلس الملى » مرة

أخرى . كان « عبد الله النديم » قد انشأ « الجمعية الخيرية الإسلامية » ، لرعاية فقراء المسلمين ، وإنشاء المدارس ونشر التعليم بين الفقراء ، ودعا الأقباط الى تأليف جمعية مشابهة ، وبالفعل تشكلت « الجمعية الخيرية القبطية » برئاسة « بطرس غالي » وكان وزيراً آنذاك . وتبنت الجمعية الجديدة فكرة بعث « المجلس الملي » ، وصدر أمر جديد بتشكيله ، وبدأ يمارس اختصاصاته .

وخوفاً من أن يتجمد المجلس مرة أخرى ، فان الداعين إليه ، استصدروا قانوناً يحدد العلاقة بين البطريرك والمجلس ، بحيث لا تكون اللائحة مجرد قرار صادر من المجلس نفسه ، ولكنها تصبح قانوناً له قوة النفاذ .. وتطبيقاً لهذا كله ، صدر قانون يحدد العلاقة بين الكنيسة و« المجلس العمومي للأقباط الأرثوذكس » وهو الاسم الرسمي للمجلس الملي ..

والقانون الذي صدر في مايو ١٨٨٢ — وفي أخطر أيام الثورة العرابية — هو محور المشكلة كلها ، أنه هو الذي فجر الخلاف بعد ذلك ، واستثار مقاومة الحبر الجليل « كيرلس الخامس » ودفعه للمقاومة ، حتى نفى بقوة البوليس الى دير البراموس ..

□ حدد هذا القانون عدد أعضاء «المجلس الملي» بأربعة وعشرين عضواً ، ينتخبهم الأقباط الأرثوذكس في مصر ، عن طريق اجتماع عام يُدعون اليه ، ولا يقل من يحضره منهم عن مائة وخمسين شخصاً . ويشترط فيمن ينتخب عضواً بهذا المجلس أن يكون عمره على الأقل ثلاثين عاماً ، على ألا يكون من العاملين في القوات المسلحة ، أو ممن هم في القوات الاحتياطية للخدمة العسكرية . ونص القانون على أن يتشكل المجلس من اثني عشر عضواً أصلياً واثنا عشر احتياطياً . ويستمر كل مجلس يمارس وظيفته لمدة خمس سنوات . ينتخب في بدايتها وكيلاً له من بين أعضائه ، ويتولى البابا رئاسته بحكم منصبه الديني .

□ والمجلس يختص بكل النواحي غير الدينية في حياة الكنيسة . إنه ينظر في كل مايتعلق بالأوقاف الخيرية وبالمدارس والكنائس والمطابع القبطية والمعونات للفقراء والمعوزين ، وينظم حياة الكنيسة وحياة الرهبان في الأديرة ، وسجلات الزواج والتعميد

والوفاة ، ومن اختصاصاته أيضاً نظر الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية كالزواج والانفصال الجسدي والطلاق ، وكذلك الوصايا والموارث .

□ واستثنى القانون المسائل المتعلقة بالاكليروس — الكهنة والقسس — من اختصاصات « المجلس الملى » ، وحصر مهمته فى حالة ارتكاب أحد هؤلاء لمخالفة ، فى أن يحيله لمجلس رومى ، يتشكل من أربعة من الاكليروس يرأسهم البطريرك أيضاً ، ولكن الذى يختارهم ويعينهم هو المجلس الملى !

□ وأجازت اللائحة أيضاً تشكيل مجالس مالية فرعية ، ويتولى رئاسة كل مجلس الأسقف أو الرئيس الرومانى فى الجهة المعنية ، وينتخب الاعضاء بنفس الطريقة التى ينتخب بها المجلس العام !



باختصار كانت اللائحة تجعل من المجلس الملى برلماناً خاصاً للأقباط فى مصر يبحث فى شئونهم وينظر ميزانية الطائفة ويعمل على إصلاح أحوالها . وكانت مشكلته من البداية أنه برلمان « عَلمانى » أى مكون من رجال ليسوا من الاكليروس أو رجال الدين ، بل من رجال هذا « العالم » ، انهم من الشعب القبطى العادى ، الذى مهما كان متديناً فانه لايفهم المسيحية كما يجب ، أو هكذا ينظر إليه رجال الدين !

اجتمع المجلس بمقتضى اللائحة الجديدة عدة اجتماعات ، اصطدم بعدها مع البطريرك مرة أخرى ..

كانت المادة التاسعة من لائحة المجلس ، تجعل من اختصاصه أن يحصر جميع الأوقاف الخيرية الموقوفة على الكنائس والأديرة والمدارس ، وأن يطلب بيانات رسمية بقيمة المدخرات والموجودات والنقود التابعة لتلك الأوقاف ، والاستحصال على حسابات عن الإيرادات والمصروفات للنظر فيها ، وحفظ ما يكون زائداً من الإيرادات بخزينة البطريركية .. وأن يديرها بما يؤول منه تحسين حالتها .. كذلك فإن المجلس كان قد جعل من اختصاصه أن يشرف على الأديرة ويحصر أمتعتها ، ويشرف بدقة على من يُقبل فيها من الرهبان .



وعند المناقشة في هذه الموضوعات ، قدّم أعضاء المجلس انتقادات حادة لحالة الأديرة ، وخاصة فيما يتعلق بسلوك رؤساء الأديرة ، والطريقة التي يتصرفون بها في ريع الأوقاف الضخمة الموقوفة على تلك الأديرة والتي لاحظ المجلس أنه لا يُستغل أحسن استغلال ..

وأوقاف الأديرة التي فجرت كل المشاكل فيما بعد ، هي عدد كبير من العقارات المبنية في القاهرة وضواحيها ، وأراضي واسعة خصبة في مديريات الوجهين القبلي والبحري ، وأغلبها في مديرية أسيوط وكانت قيمتها — آنذاك — مجهولة ، وقد ظلت هذه الأوقاف سرّاً لا يعرف أحد مساحتها ، حتى اكتشفها « جرجس بك حنين » ، عندما كان مديراً لمصلحة الأموال المقررة — التي يدخل في اختصاصها تسجيل الملكية الزراعية والعقارية — فاستعان بوظيفته على البحث عن هذه الأملاك وتفصيلاتها ، وقد قدر قيمتها — في سنة ١٩٠٦ — بمليون ونصف مليون من جنيهات ذلك الزمان !



أعضاء المجلس الملي القبطي مع الأنبا يوانس خليفة البابا كيرلس

وكانت هذه الاملاك كلها تحت تصرف رؤساء الأديرة ، الذين لم يكن عددهم يزيد على أصابع اليدين ، وقد أساءوا استغلالها ، وتصرفوا في إيراداتها بلا رقيب ، وأخذوا يبعثون المال كما يريدون ، فيشترون به العقارات ويسجلونها بأسمائهم واسماء أقاربهم ، وأصبحوا — وهم رهبان — يعيشون في بذخ وترف ، وقيل انهم كانوا يعيشون حياة أقرب الى حياة ألف ليلة وليلة !

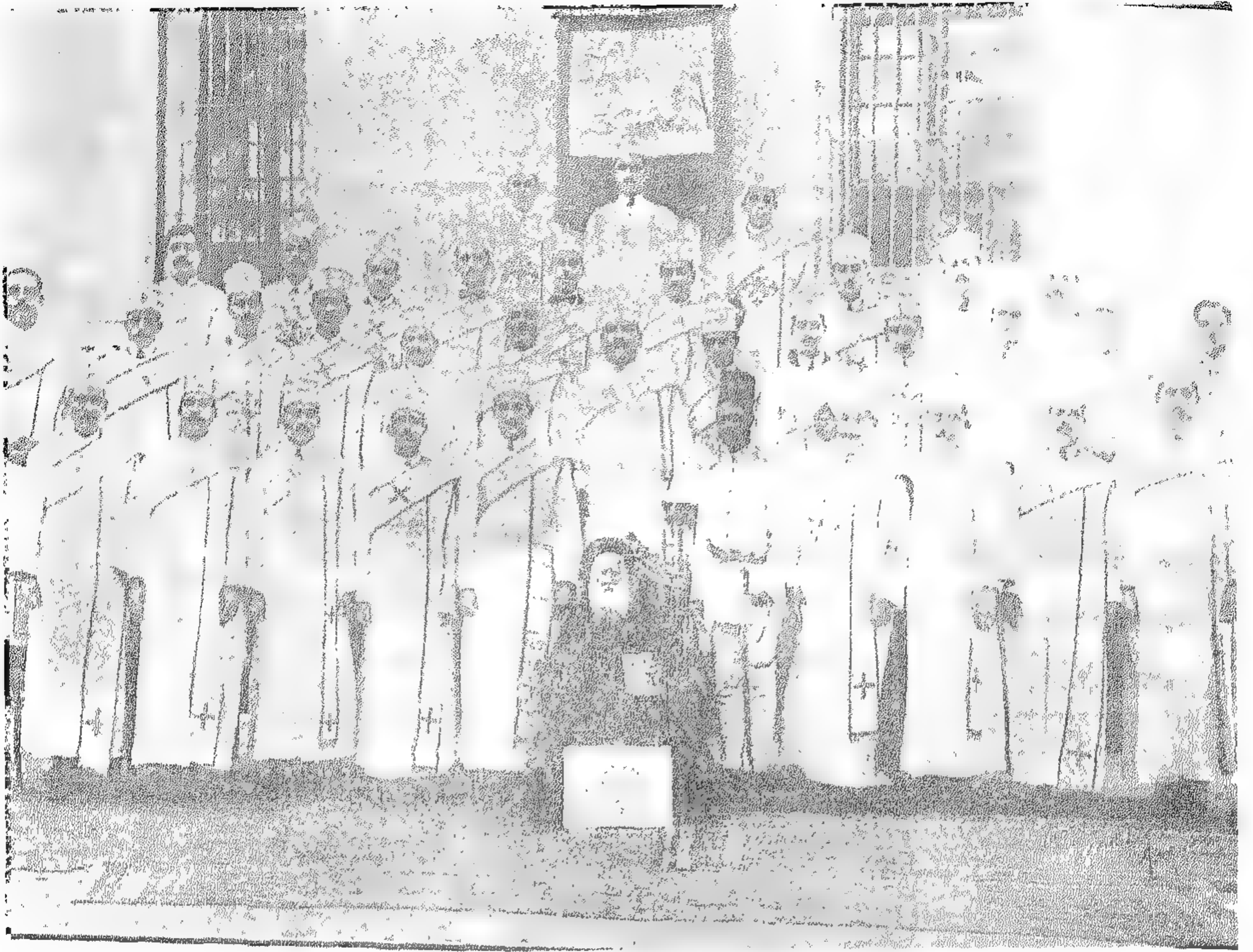
وفي مقابل هذا البذخ فإن أحداً منهم لم يكن يوافق على صرف قرش واحد على تعليم الرهبان وتثقيفهم أو إنشاء مدرسة أو كنيسة أو غير ذلك من الحاجات الضرورية للطائفة ..!

كان الرهبان في الأديرة يعيشون حياة عجيبة بكل معنى للكلمة .. وقد وصف أحد الرهبان الذين تركوا الرهبنة بعد ذلك ، الحياة في الأديرة في ذلك الزمان ، فقال إنهم لم يكونوا يعتزلون العالم حقاً ، وإنما كانوا يخرجون من الأديرة للاتصال بالعالم الخارجى بما فيه من مؤثرات مادية وعاطفية ، بدون أن تحاسبهم رئاسات الأديرة على هذه الفوضى الخلقية لأن تلك الرئاسات كانت — ببساطة — من نوعهم .. تفعل مايفعلون ، وتُمارس مايمارسون .. وربما على نطاق أوسع حرية .. وأكثر انطلاقاً

وما كان يزيد الطين بلة ، أن بعض رؤساء الأديرة ، سمحوا للنساء بدخول الأديرة المخصصة للمتربين ، فتغلغلن بين الرهبان حتى في صوامعهم ، وصارت مخازن أولئك النساء تلك الصوامع ، تخزن كل واحدة حاجاتها القليلة في صومعة الراهب الصديق ، فتدخل الصومعة وتخرج منها كيف تشاء وحين تشاء بدون مبالاة ، عياناً بياناً ، لأن الجميع كانوا — آنذاك — في الفوضى الخلقية سواء . وعلى الرغم من هذه الفوضى المرعبة ، فإن البطريك دافع عن الأديرة ، بل إنه رفض — وتحت ضغط رؤساء الأديرة فيما يبدو — مبدأ المناقشة من الأساس ، ووهكذا انتهى الخلاف حول هذا الأمر ، بتجميد « المجلس الملى » مرة أخرى ..

وبين الحين والآخر كانت فكرة المجلس تطل من جديد ! في منتصف عام ١٨٩١ ، توجه عدد من وجهاء الأقباط إلى البطريك وطلبوا منه إعادة تشكيل المجلس مرة أخرى .. فرفض ، وذكر لهم أن هذا المجلس قد شكّل أكثر من مرة ولم تنجم عن تشكيله أى فائدة تُذكر فتشكر . وأضاف البابا أن





١٩٢: الأنا كيرلس الخامس يوم يوبيله الذهبى وحوله الشماسة وأعضاء جمعية نهضة الكنائس القبطية علامتهم الرسمة الكنائسية

اللائحة التي تحدد اختصاصات المجلس مخالفة لشرائع وقوانين الكنيسة ، واقتراح أن تُعرض على جمعية من المطارنة والأساقفة لبيان مدى اتفاقها مع الشريعة . ورفض التوجّهاء اقتراح البطريرك ، ويبدو أنهم تبادلوا بعض الكلمات القارصة مع غبطة البابا ، وأن نتيجة الحوار قد أغضبتهم ، وقطعت سبل التفاهم بينهم وبين الحبر الجليل !

خرج هؤلاء من لدى البابا ، فوجهوا دعوات الى الشعب القبطى لكى يجتمع فينتخب جمعيته العمومية ، وحددوا مكان الاجتماع بالدار البطريركية ، وببساطة أخطر البابا « كيرلس الخامس » المسئولين فى الشرطة ، فأحاطوا بالدار البطريركية ومنعوا المتجمهرين من الاجتماع داخلها .

وهكذا تفجر الصراع هذه المرة ليصبح علنياً ..  
أمر البطريرك على الفور بتشكيل مجمع اكليريكى مقدس ، مؤلف من عموم



البطاركة والأساقفة ورؤساء الأديرة ورؤساء الشريعة ، واجتمعوا بالفعل في الكنيسة المرقسية بالقاهرة للنظر في أمر انسجام تشكيل « المجلس الملي » مع الانجيل ، وطلب منهم البطريرك « اعطاء القرار النهائي في الموضوع ، وذلك بتطبيق نصوص الكتب المقدسة ، والقوانين الرسولية الدائمة المعمول بها في الدين المسيحي والكنائس الأرثوذكسية من عهد سيدنا يسوع المسيح إلى الآن » .

وظل « المجمع المقدس » مجتمعاً عدة أيام ، أرسل خلالها لدعاة تشكيل « المجلس الملي » والمقتنعين بفكرته ، يدعوهم للحضور للمناقشة معهم فيما يدعون إليه ، ولكن هؤلاء رفضوا الحضور نهائياً . واكتفى الآباء الأساقفة بأن كرروا دعوتهم

مرة ومرتين ، ثم ناقشوا الأمر وأصدروا قرارهم بأن فكرة انشاء مجلس ملي هي فكرة مخالفة للانجيل والقوانين الكنسية . فهذه القوانين كما — رأى الآباء الأساقفة — تعطى الأب البطريرك « تفويضا كاملا في كل الأمور العامة بما فيه تنفيذ الأحكام وقطع المنازعات وتقدير العطاء للمستحقين » . وقال المجمع في قراره أن « تداخل أحد من الشعب في تدبير أمور الكنيسة ومتعلقاتها في شكل مجالس أو بأي شكل هو مخالف للأوامر الالهية والنصوص الرسولية » ، ذلك أن انشاء هذا المجلس هو « سلب لحقوق

الكنيسة وشرف رؤسائها المأمور بها من الإله وتسليم شعبها لقيادة من لم تكن لهم السلطة » .

وصرح الأب البطريرك في « المجمع المقدس » أنه يرى استدعاء بعض أولاده الكهنة للنظر في الأمور المذكورة ، وأنه قد يستدعى بعض وجهاء الطائفة — من العلمانيين — لذلك ، ولكن هذا كله رهين بما يراه وفي الوقت الذي يختاره .



طبع قرار « المجمع المقدس » ووزع على جميع كنائس مصر ، وُرْفِعَ إلى الخديو . وسافر البطريك بنفسه إلى الاسكندرية حيث كان « الخديو توفيق » يصطاف ، فقابله وعرض عليه الأمر ، وأشيع أنه أُسْرَ له أسراراً حول أهداف الذين يطلبون المجلس ، وأنه — الخديو — طيّب خاطره .

وفي اليوم التالي سافر أصحاب الدعوة إلى الاسكندرية . وقابلهم « الخديو توفيق » أيضاً واستمع اليهم طويلاً . لكنه شعر أن المسألة تتضمن مشكلة . فقال لهم أنه لا مانع لديه من تشكيل المجلس . ولكن ذلك ينبغي أن يكون بموافقة البطريك وبرضاه ..



لم ييأس طلاب المجلس الملي .. وقرروا أن يدخلوا المعركة ضد البابا ! تجمعوا على الفور ، وشكلوا جمعية سموها « جمعية التوفيق القبطية » . أخذت الجمعية الجديدة موقفاً نقدياً يميل إلى الحدة من إدارة الكنيسة . وبدأوا في إصدار مجلة لهم ، وامتلات صفحاتها تدريجياً بالهجوم على البطريكية . هاجموا المدارس القبطية وحالتها المتدهورة ، وهاجموا حالة الأديرة ، ونددوا بإدارة الأوقاف والتصرف في عائداتها ، وأخذوا ينتقدون الرهبان والإكليروس وألحوا على ضرورة تشكيل المجلس مرة أخرى !

وتكتل المعارضون للفكرة والقائلون بضرورة إبقاء الكنيسة تحت سيطرة رجال الدين . تكتلوا في جمعية أخرى هي « الجمعية الأرثوذكسية » التي شكّلت للرد على « جمعية التوفيق » ، واستمرت حرب المقالات بين المجلات التابعة للجمعيتين ساخنة عدة شهور ..

واتسعت الحركة لتتحول من مجرد معركة صحفية إلى معركة سياسية منظمة .

بدأ أعضاء « جمعية التوفيق » يشكلون لهم فروعاً في البلاد ، فأسسوا فروعاً لجمعيتهم في « الاسكندرية » و « المنيا » و « أسيوط » . ليس هذا فقط بل إنهم استطاعوا أن يضموا إلى صفوفهم أعداداً من رجال الاكليروس أنفسهم ، كان على رأسهم « الايغومانس فيلوثاؤس عوض » رئيس الكنيسة المرقسية — أكبر كنائس مصر في ذلك الوقت — وطوّروا أساليب هجومهم ، فإذا بسيل من العرائض والتلغرافات تنهال على الحكومة وعلى « الخديو » تطالب بإلحاح بتشكيل « المجلس الملى » مرة أخرى ..

وتوجد « بطرس غالى » إلى الاسكندرية في صيف ١٨٩٢ فقابل الخديو الجديد — « عباس حلمى الثانى » — وعرض عليه رغبة أبناء الطائفة القبطية بتشكيل « المجلس الملى » من جديد . واستجاب « الخديو » لطلبه ، وأمر باتخاذ الاجراءات اللازمة لإعادة تشكيل المجلس .

وعاد « بطرس باشا » إلى القاهرة فوجه الدعوة باسمه إلى أبناء الطائفة للاجتماع فى « الدار البطريركية » لانتخاب أعضاء المجلس . وتحدد آخر يونيو موعداً لهذا الاجتماع وفى الموعد المحدد أوفدت وزارة الداخلية مندوباً عنها لحضور الانتخاب لمراقبة العملية وضمان حيادها .

وأوفدت المحافظة عدداً من رجال الشرطة لكيلا يشتبك المختلفون فى صراع بالأيدي . وأسفر الانتخاب عن اختيار ٢٤ عضواً للمجلس .. كان من بينهم أبرز وجوه الطائفة القبطية فى ذلك الوقت . وقد تولى اثنان منهم رئاسة الوزارة بعد ذلك — هما « بطرس غالى » و « يوسف وهبة » — وتولى ثالث الوزارة — هو « مرقس سمكة » — وكان من بين المنتخبين أربعة من أعضاء مجلس إدارة جمعية التوفيق ، وكان معظم أعضائه من ألمع رجال القانون والقضاء والمال والادارة والتاريخ والفكر لا فى الطائفة القبطية فحسب ، ولكن فى مصر كلها ..

لم يحضر البابا هذا الاجتماع ، ولم يترأسه كما تقضى بذلك اللائحة ! واكتفـ بـأن أرسل قبل يوم الاجتماع منشوراً إلى كافة الكنائس ، يتضمن رسالة منه أرفقها بالقرار الذى كان « المجمع المقدس » قد أصدره قبل ذلك . والذى





الحيدو عباس حنمى الثاني  
رفض استقلال البابا، وحصح  
المشورة ، بطرس غالى ، لصعد  
الأرمة

يعتبر تشكيل مجلس علماني لإدارة شئون الطائفة ، خروجاً عن تعاليم المسيحية وافتتاناً على قوانين الكنيسة . وقال « البابا كيرلس الخامس » فى رسالته أن قرار « المجمع المقدس » يعتبر قانوناً كباقي قوانين الآباء ، ومن المحتم والضرورى اتباعه والعمل بمقتضاه على مر الدهور والأزمان . وطالبهم بقراءته بكافة الكنائس مرات على الكهنة والشعب « ومن يخالف نصوصه أو يعارض فيها فيكون خالف الله تعالى » .

وترغم البطريك حركة دعائية واسعة ضد إعادة انتخاب المجلس ، واهالت المرائض على « الحيدو عباس » تطالب بإيقاف عملية الانتخاب ، وترعمت « الجمعية الارثوذكسية » المطالبة بذلك . ولما تمت الانتخابات على الرغم من كل هذا ، رفض البابا حضور الجلسة التى جرت فيها ، وبادر بالسفر إلى

الاسكندرية حيث التقى بوكيل البطريركية — وهو مطران الاسكندرية ، « الانبا يُوَّائِس » — وتشاورا في الامر .

وتصادف أن حلَّ عيد الأضحى المبارك في تلك الأيام ، فتوجه البطريرك ومعه مطران الاسكندرية إلى سراى رأس التين ، لكى يهنئا الخديو بالعيد كالعادة ، وفوجئاً بمن ينبه عليهما بعدم حضور التشريفة لأن الخديو يرفض استقبالهما .. كان موقفاً له دلالة ، أعلن الخديو به أنه غير راض عن الخبر الجليل لرفضه لقرار إحياء « المجلس الملى » ، وتحريضه الأقباط ضد القرار وماترتب عليه من اجراءات .

وعلى الرغم من كل هذا لم يتوقف البابا عن المقاومة ، بل بادر بتحرير رسالة حادة أرسلها إلى جميع الكنائس لتقرأ على المصلين ، بدأها بآية حزينة من الكتاب المقدس ، تذكر « أبو الرأفة ، وإله كل تعزية ، الذى يعزينا فى كل ضيقنا ، حتى نستطيع أن نُعزى الذين هم فى كل ضيقة بالتعزية التى نتعزى بها نحن من الله » ، وهاجم البابا فى هذا المنشور « جمعية التوفيق » هجوماً حاداً وحذر الشعب من الانصياع إلى أفكارها المدمرة التى « تحدث الشقاق والشكوك خلافاً للتعالم » ودعاهم إلى « الثبات وعدم الجزع أو الفرع » .

وضع البطريرك ثقله الديني كله ضد عودة « المجلس الملى » للنشاط! ووصل به الأمر إلى كتابة رسائل إلى الصحف ، والحوار علناً مع دعاة المجلس ، فكتب فى جريدة « الوطن » مقالاً يذكر فيه أن الذين يوقعون فى الأقاليم بطلب المجلس يوقعون بالتهديد، وأن من بينهم عدد كبير من الأقباط الذين نبذوا الديانة الأرثوذكسية ، ولم يعد لهم بها علاقة . ونفى البابا فى مقالته أن القسس أو رجال الدين قد وقعوا على طلب المجلس وذكر أن الموقعين منهم قد خُذعوا وأفهموا خطأ أن البطريرك وافق على ذلك .

وأخطر ماورد فى هذا المقال أن البابا اتهم دعاة فكرة المجلس بأنهم أصحاب غايات خبيثة ولهذا قلب البابا المائدة عليهم . فأكد أنهم يهدفون الى « سلب أموال الكنائس والأديرة وتفريق أبناء المِلَّة وهو أمر مستتر بينهم » كما أكد أيضاً أن زعم دعاة المجلس بأن الحكومة تستطيع فرضه على الكنيسة رغم أنف البطريرك ، هو زعم

مستحيل » لأن مسائل البطريكخانة ليست سياسية بل هي دينية كنائسية شرعية جارية بمقتضى قوانين وشرائع ، وأن الحكومة ليس لها صالح في ذلك ، عدا الأمور التي يحتاج الحال أن نعرض عنها لانتظام الهيئة وراحة العموم .

ترايدت لهجة البابا حدة ، خاصة أن « المجلس الملي » كان قد بدأ حركة لتأليف مجالس ملّية فرعية في الأقاليم ، فبدأت « جمعية التوفيق » في عقد إجتماعات بالكنائس لانتخاب المجالس الفرعية ، وتابعت الصحف نشر أنباء هذه الاجتماعات . ورصد البطريك ماينشر عنها ، وبدأ في إصدار بيانات تكذيب يوجهها للشعب القبطي .. ذكرت « الأهرام » أن مجلس ملّي المنيا قد انتُخب بحضور حوالي أربعمئة شخص . وقد كذّب البابا ذلك وقال انهم أربعون فقط ، وعندما ذكرت « الأهرام » ، أن مجلس ملّي أسيوط قد انتُخب في جمعية عمومية حضرها ألفان ، رد البابا ساخراً ، فقال أن الكنيسة تسع خمسمئة فرد بالكاد ! .

تناثرت الاتهامات من الجانبين ، وتابع رجل الشارع مذهولاً ما يجري ، قال البطريك في منشوراته أن أعضاء « جمعية التوفيق » يهاجمون القسس ورجال الاكليروس ويهدودنهم بالعزل من مناصبهم ، فازدادت لهجة أنصار المجلس حدة وتحدثوا عن أوقاف الأديرة التي أصبحت نهياً لرجال الإكليروس ذوى النفوذ .. وعاد البابا يتحدث عن دعاة الشغب الذين يقاطعون الصلاة في الكنائس وقت تلاوة منشورات البابا ، وقرار « المجمع المقدس » ليحتجوا عليه ، ويفندوه غير مراعين الاحترام الواجب لدور العبادة ..

وأطلق البابا السهم الأخير في جعبته ، فقال إنّ دعاة المجلس مرتبطين مع « المتذهبين بمذاهب مخالفة لقواعد الكنيسة » وركز في هجومه المضاد على اتهام أنصار المجلس باثارة العداء ضد رجال الدين . وقال ان لديه نص رسالة أرسلها أحد أعضاء المجلس الملي لبعض أصدقائه ، وأن في هذه الرسالة فقرة يُفهم منها أن جمعيات التوفيق أصبحت لسان حال الملة من شعب وقسس وأساقفة ، وقال أن الرسالة تتضمن تحريضاً على معاداة الاكليروس ودعوة إلى طردهم عن آخرهم ، وأن في الحركة عدد كبير من الذين تحولوا من الأرثوذكسية الى البروتستانتية .



ومضى البابا في سخرية حادة يقول إن دعاة المجلس لا يريدون كما يزعمون مجرد الإصلاح « لأنه لو كان الغرض هو عمل الخير والإصلاح فكان يمكن لهؤلاء أن يجمعوا من بعضهم أموالاً بدون انتظار أموال الأديرة والكنائس » .



في ٢٧ يوليو ١٨٩٢ ، اجتمع مجلس النظار برئاسة « الخديو عباس حلمي » ، وقرر إعفاء غبطة البطريرك من تولي الأشغال الإدارية التي تتعلق بأعمال الأوقاف وغيرها من الأمور المدنية ، وأن يكون له وكيل يتولى إدارة هذه الاعمال بالتعاون مع المجلس الملي ، وأن يتولى هذا الوكيل رئاسة المجلس المذكور بدلاً من البطريرك .

وقد رفض مجلس الوزراء في اجتماعه ذاك قرار « المجمع المقدس » ، الذي ينص على أن المجالس المالية مخالفة لقوانين الكنيسة ، وذلك على أساس الحجج المضادة التي قدمها الطرف الآخر ، ومنها أن هذا المجلس كان قائماً وقت انتخاب البطريرك بل وهو الذي انتخبه ، كما أن لائحته قد وُضعت بموافقته ، وأن غبطته نوقش فيها بنداً بنداً . فضلاً عن أن الخطاب الذي قدم للحكومة يطلب إعتاد هذه اللائحة بتوقيعه ، ثم أن غبطته أبلغ اللائحة للمطارنة والأساقفة والقسس للعمل بموجبها .

كان قرار مجلس الوزراء تطوراً خطيراً في المسألة . وكان من نتيجته أن تصاعد مدّ الغضب البطريركي ، وأصر « البابا كيرلس الخامس » على موقفه ، وتدخل القنصل الروسي بين « بطرس غالي » — الذي كان يقود الداعين إلى المجلس — وبين البطريرك ، واتفق الجانبان على تلافي الأزمة ، على أن يحدث تعديل في لائحة المجلس ،

فضل الأديرة تحت إشراف البطريك . وأن تكون المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية على قسمين : ماهو شرعى ينظره المجلس الروحي ، أما ما هو متعلق بالمسائل الحسبية فينظر بالمجلس الملى .. ونص التعديل المقترح أن يدير البطريك ديوان البطريكخانة ، وأخذ التعديل بوجهه نظر الباب



بطرس غالى باشا

الذى اتهم بعض أعضاء المجلس الملى الحاليين بأنهم ليسوا من الأرثوذكس، بل أميل الى البروتستانتية، فاتفق على أن يحل محلهم عدد من الإكليروس لتكون نسبة الاكليروس إلى العلمانيين الثلث الى الثلثين.

وبلغ من عدم ثقة الطرفين ببعضهما أنهما اختارا وسيطاً أودعا لديه نص الاتفاق، ووقع كل من البطريك «وبطرس باشا» على تعهد بذلك.. لكن المجلس

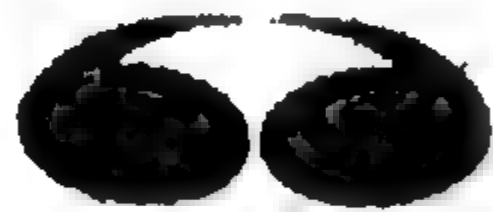
الملى رفض التعديلات على اختصاصاته التى قبل بها « بطرس غالى » إذ لاحظ أنها تنزع عنه كمجلس كل صفة ، ووافق على بعضها فحسب ، وفسر الباقي تفسيراً يحتفظ له بالسلطة فى بعض الأمور ، وأرسل بذلك رسالة إلى البطريك اشترط فيها أن « لايقوم البطريك بالانفراد بعمل مما يكون فى دائرة اختصاص المجلس ولايأخذ شيئاً من جميع الإيرادات سواء كانت من الأوقاف أو من مرتبات الأساقفة أو من تركاتهم أو رسوم البطريكخانة أو غير ذلك ، ولايأخذ سوى الهدايا التى تقدم له شخصياً ، وأن يكتفى بمرتب شهرى يساوى ثلاثين بنتو » .

رفض البطريك بالطبع كل هذا ، ونشر بياناً فى الصحف هاجم فيه قرار « المجلس الملى » وقال ان المجلس أول الاتفاق تأويلاً لايقبله العقل السليم ، وأضاف إضافات هى من باب التحكم ، شأن القوى مع الضعيف . وقال ان أعضاء المجلس

لا يريدون الصلح وإنما يهدفون للتحكم في الاكليروس وفي البابا « وما قصدتهم بهذا إلا قلب الأحوال وجعل الاكليروس تحت أمر الشعب ، لا الشعب تحت أمر الاكليروس كما تقضى بذلك القواعد الدينية » وختم البابا منشوره برفع الامر الى الخديو طالباً تدخله لحفظ وحدة الطائفة .

وبينا حرب المنشورات دائرة ، كانت محاولة تجرى لعزل البطريرك ، واختيار أحد الأساقفة ليكون رئيساً للمجلس الملي ، ويتولى في الوقت نفسه وكالة البطريركية . وتردد معظم الأساقفة في قبول هذا العرض إلى أن سافر « مقار بك عبد الشهيد » — أحد أعضاء « المجلس الملي » — الى الوجه القبلي واتفق مع « أسقف صنبو » على تولي المنصب .

وبلغ الأمر البابا ، فبادر بارسال رسالة إلى الأسقف يُذكره فيها بأنه كان أحد الأعضاء الموقعين على محضر الجمع المقدس الذي رفض فكرة المجلس نهائياً .. وتردد الأسقف قليلاً في قبوله المهمة ، ولكنه عندما صدر قرار المجلس الملي بتعيينه ، وصدق مجلس الوزراء والخديو على هذا القرار ، وأرسلت اليه وزارة الداخلية تحظره به ، تحرك من مقر أسقفيته إلى القاهرة !



كان البابا كيرلس رجلاً عنيداً لا تنطفئ شعله ذكائه .. وهكذا أسرع ، بمجرد أن علم بتحرك القائم الجديد بعمله إلى القاهرة فأمر على الفور بعقد « مجمع روحى مقدس » ، مؤلف من ثلاثة أساقفة كانوا بالصدفة بالاسكندرية على رأسهم « الأنبا يوانس » الصديق المخلص للبابا ووكيله فضلاً عن حوالى عشرين قسيساً . وتلى الجميع صلاة المجامع الروحية ، ثم عرض موقف أسقف « صنبو » عليهم ، وبعد المداولة القانونية الشرعية تقرر باتحاد الآراء « حرم الأسقف وقطعة من الرتب الكهنوتية وعدم اعتباره بين الكنيسة والعموم » لأنه « تجرأ على ارتكاب إثم لاتزيله كرور الأيام واقترب ذنباً لايمحى من تاريخ الكنيسة مدى الحدثان » وأرسل القرار على الفور إلى





الأبا يواس . وكيل البطركية وطهر الاما كنيس في المعركة مع المجلس الملي .. ثم خليفته بعد وفاته لي عام ١٩٢٧.

« أسقف بنى سويف » تلغرافياً ، وكَلَّف بانتظار أسقف « صنبو » بمحطة السكة الحديد وإبلاغه بقرار طرده من الكنيسة ، لأنه « تعدى حدود وظيفته ، وقبل إدارة شؤون الطائفة بدلاً عنا ، حالة وجودنا ، وبغير إرادتنا ، ونبذ طاعتنا » .

وفي نفس الوقت أبلغ القرار إلى الصحف !  
وعندما وصل الأسقف « اثناسيوس » إلى محطة « بنى سويف » قادماً من « صنبو » ، فوجيء بزميله أسقف بنى سويف يخطر بالقرار ، في مظاهرة تضم عدداً كبيراً من الكهنة وأعيان الطائفة وأفرادها ومستخدمي الحكومة . وعلى الرغم من هذا واصل الأسقف السفر إلى القاهرة وبرفقته عدد من الرهبان ، انتقلوا من محطة القاهرة إلى دار أحد أصدقاء الأسقف للمبيت فيها ، أما الرهبان فتوجهوا إلى الدار البطريركية لينزلوا فيها ، فوجدوا الباب مقفلاً وجمهرة من الناس حوله تهتف وهى تشير إليهم « يا محرومين ... يا محرومين !! »

كان من الواضح أن « البابا كيرلس » قرر المقاومة إلى النهاية ، واختار أن يدير المعركة من الاسكندرية حيث أقام بكنيستها الكبرى مع صديقه الأنبا « يُوأنس » ، وترك تعليمات مفصلة لمن هم بالدار البطريركية بالقاهرة عن كيفية التعامل مع العصاة .

.. وهكذا ، عندما توجه أعضاء « المجلس الملي » فى اليوم التالى إلى الدار وجدوا بابها مغلقاً ، فتحركوا وعادوا معهم معاون قسم الأزبكية ومندوب عن وزارة الداخلية وعدد من رجال الشرطة ، وأعادوا طرق الباب مرةً ومرةً ، وأخيراً أطل عليهم أحد الرهبان فطلب منه المعاون أن يفتح الباب باسم الخديو ، ولكن الراهب رفض وأخطر الجميع أن باب البطريركية لن يفتح مهما كانت الأحوال الا بأمر « البابا كيرلس الخامس » شخصياً .

وحاول المعاون أن يُرهبه ، فسأله بلهجة بوليسية عن اسمه ، فقال : « بولس البراموسى » !

انصرف المعاون ، وتكررت المسألة مع محافظ القاهرة ، فقد رفض من بالدار البطريركية السماح لرئيس المجلس الملي والوكيل القائم بعمل البطريرك والمعين بقرار من

مجلس النظار ، رفضوا السماح له بدخول الدار . وانصرف المحافظ بعد أن أصدر أمره بحصار البطريركية ، وعدم السماح لأحد ممن بداخلها بالخروج منها ..

في ذلك اليوم اجتمع « المجلس الملي » وأحدث تغييراً في تركيبه ، بحيث أصبح مشكلاً من ١٦ عضواً من الشعب ، و ٨ أعضاء من الإكليروس ، ثم ناقش موقف البابا ، وأصدر قراراً — أبلغه للحكومة بخطاب — واتهم البابا فيه بأنه شكاً كتابة لبعض معتمدى الدول الأجنبية، وأنه ينشر الهياج في الكنيسة، وأشار إلى أن قرار الحرمان الذى صدر ضد « الأنبا إثناسيوس » قرار غير شرعى ، فضلاً عن رفضه تنفيذ الأمر الخديو القاضي بتعيين « الأنبا إثناسيوس » فى وظيفته ورفضه فتح أبواب الدار البطريركية ، وفى النهاية طلب المجلس إصدار قرار بإبعاد جناب البطريرك إلى « دير البراموس » فى مديرية البحيرة، على أن يبعد أيضاً وكيله « المطران يوانس » ، الذى ظاهره فى كل تصرفاته ، ولكن إلى دير « الأنبا بولا » فى بنى سويف .. وقع على هذا القرار ١٦ من أعضاء المجلس من العلمانيين ، وثمانية من القسس .

وبعد التوقيع على العريضة ، قابلوا رئيس النظار بالنيابة — وكان « عبد الرحمن رشدى باشا » — وفازوا بموافقة على رفع عريضتهم إلى الخديو ، وفعلاً قدمت العريضة لأفندينا ، وبذلت مجهودات عظيمة لإقناع سموه بإجابة طلب نواب الطائفة ماداموا يرون فى ذلك إصلاح شئونهم ، فواق الخديو على إصدار الأمر بعد تردد طويل ..



□ الاسكندرية.

□ الجمعة ٩ سبتمبر ١٨٩٢.

حضر محافظ الإسكندرية وبرفته مندوبان عن الحكومة ، وكان البطريرك .



والمُطران مستعدين للرحيل ، فركب غبطته عربة مع أحدهما وركب نيافة المُطران عربة مع المندوب الآخر . وقبل أن يغادرا فناء الكنيسة المرقسية ، قال البطريرك للمحافظ إنه يوجد بحجرتة بالكنيسة كيس به « ١٢٠٠ جنيهاً » . وسأله المحافظ بأدب عما إذا كان يريد أن يحضره ، فأجاب غبطته بأنه لا يرغب في شيء ، وأمر بارسال المبلغ إلى « المجلس الملي » .. والتفت البطريرك الى المُطران قائلاً :

— اننا قد كرّسنا حياتنا لمثل هذه الساعة ، فمهما اضطهدنا فما علينا سوى الامتثال لحُكمه تعالى مع الاعتصام بالصبر .

ثم رفع يده الكريمة قائلاً :

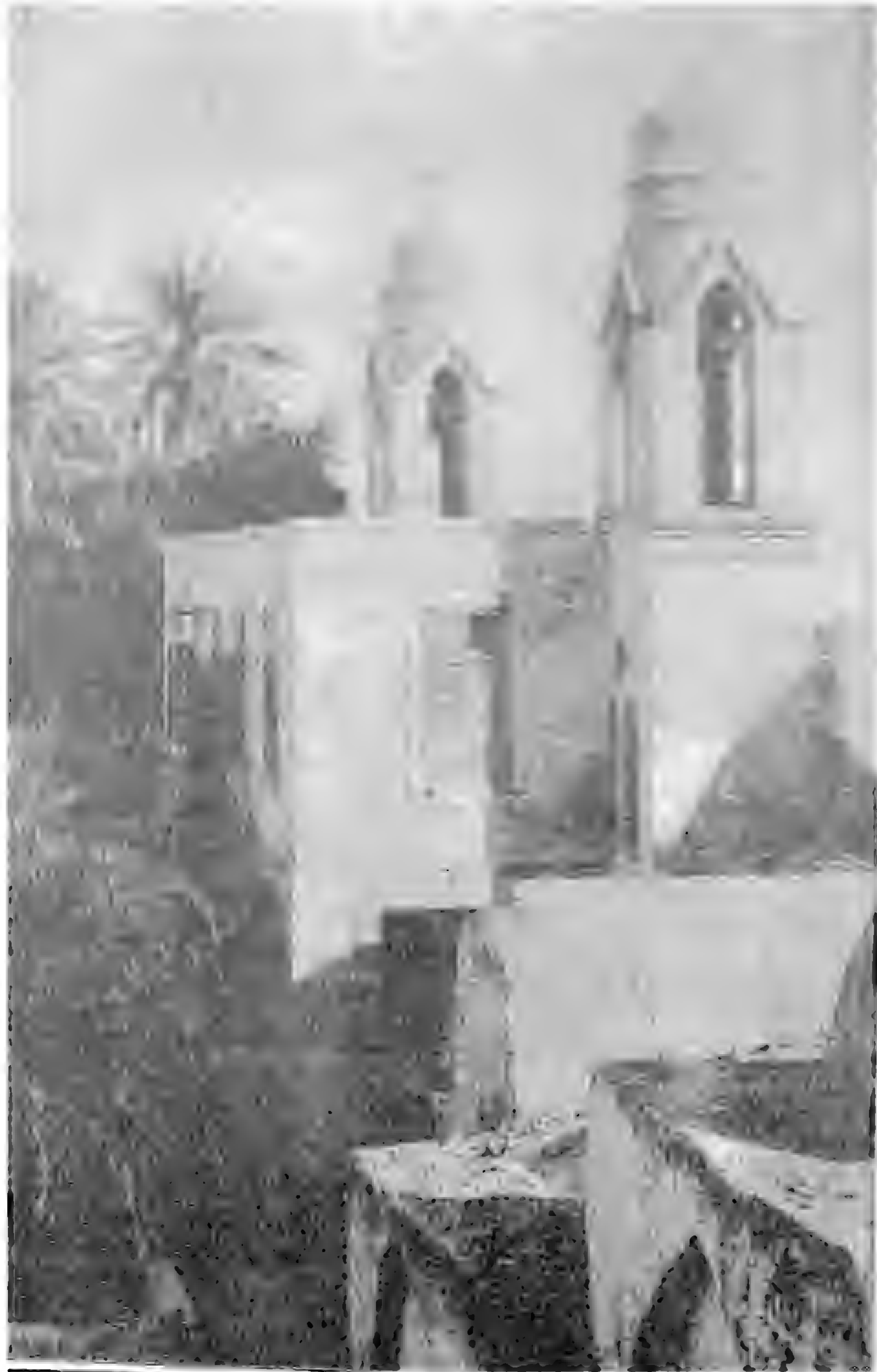
— يارب اغفر لهم لأنهم لا يعلمون ماذا يفعلون !

يقول صحافي ببلاغة أواخر القرن : « أى عين لا تدمع ، وأى قلب لا يتقطع عندما يرى هذين المحترمين مقادئين بهذه الحالة المحزنة كمن أتى شيئاً فرياً ، وأى كبد لا يفتت وجوارح لا تتحسر لما تشعر بما لحق بهذين الحبرين الجليلين » فعلى الرغم مما لاقيا فقد تمسكا بقوله تعالى « طوباكم إذا عايروكم وطردوكم .. وقالوا عليكم كل كلمة شريرة من أجل كاذبين ، إفرحوا وتهللوا لأن أجركم عظيم في ملكوت السموات » .

وفي محطة مصر بالاسكندرية ، تجمع الناس حزاني ، وهم يرون حبرين جليلين تقيين يساقان إلى المنفى في حراسة الشرطة ووجفت قلوبهم حزناً ، وكل منهما يفارق الآخر ويمضى إلى عربة خاصة في القطار ، والزحام الشديد يكاد يبكي ، زحام يضم خليطاً من المسلمين والأقباط ، كانوا جميعاً يعلمون أن الحبر الجليل رجل تقى ، طيب القلب ، نقى السريرة .

وفي محطة دمنهور نزل البطريرك ليستقل قطاراً آخر إلى « كفر الدوار » وهناك قابلته جماهير المسلمين والأقباط بالهتاف والتحية وتقدم منه « حمزة بك » — شيخ مشايخ عربان البحيرة — ووضع نفسه في خدمته ، وقبل الجميع يده وهم يبكون .

تقول بلاغة أواخر القرن : « وكان غبطة البطريرك يقابل الجميع بما جُبل عليه من الوداعة ، معزياً إياهم بدرر ألفاظه القدسية ، فكان الكل يسكبون الدمع السخين من قلب منفطر وخاطر منكسر » . ووضع « حمزة بك » حصانه الخاص



تحت إمرة البطريك ، وسار هو وقبائل العربان بأسلحتهم وراءه كحرس شرف للخبر الجليل .. حتى أوصلوه الى الدير .

في اليوم التالي دخل أسقف « صنبو » الدار البطريكية وبدأ يباشر عمله .. لكنه صُدم بقرار الحرمان الذي أصدره « البابا كيرلس » فبمقتضى قوانين الكنيسة فان « المحرور » يعتبر مُجَدِّفاً على المسيح ، أى أنه كافر وليس مسيحياً على الإطلاق ، فلا يؤاكله أو يشاربه أحد من المؤمنين ولا يدخله بيته ، ومن دخله ، دخل معه في ذنبه وشاركه فيه « يسقط الجميع من الكهنوت ومن الجماعة » .

كان البابا « كيرلس الخامس » — بدكاء ومهارة شديدتين — قد لَغَمَّ الأرض أمام أسقف « صنبو » .

إن الدار البطريكية الآن قد أصبحت محرمة على المسيحي الأرثوذكسى الذى يؤمن بتعاليم الكنيسة ، ولن يغامر مسيحي تقى بدخول مكان يترأسه « محرور وكافر مجدف » فما بالك أن يصلى وراءه .

هجر الأقباط دار البطريكية ... وواجه أسقف « صنبو » الألبا « اثناسيوس » مجموعة من الظروف المحرجة .

فعندما أراد أن يزور أحد وجهاء الطائفة في بيته ، حدثت مشكلة بين الوجيه المذكور وزوجته وأبنائه وأشقائه ، إنهم جميعاً يقيمون في دار واحدة ، وهم أرثوذكسيون مؤمنون ، ولا يمكن أن يسمحوا بأن يدخل دارهم رجل محرور بقرار من « مجمع مقدس » ، إنهم لا يقبلون مخالطته ولا مؤاكلته ولا الحديث معه . بل ويرفضون حتى مجرد أن يلج عتبة باب دارهم ..

وكان موقفاً مؤلماً ، ومُخرجاً لأسقف صنبو .. بيد أنه تكرر كثيراً ..

في تلك الأيام هجر الأقباط في مصر كنائسهم ، فالكنيسة المرقسية الكبرى ، كانت تحت إشراف الأغامانس « فيلتاؤس عوض » وكان من دعاة المجلس ومؤيديه ، بل ، ويا للكارثة ، كان أحد القسس الذين وقعوا على قرار نفى « البابا كيرلس الخامس » ، وبحث الأقباط في القاهرة عن كنيسة أرثوذكسية يصلون فيها ، فلم يجدوا



سوى كنيسة « الروم الأرثوذكس » بالحمزاوي . فتوجهوا إليها في أيام الآحاد التالية لذلك ..

ولأن الكنيسة في الأصل مخصصة لجالية محدودة العدد ، فإن الأعداد الهائلة من الأقباط الذين ذهبوا للصلاة فيها ، قد أدوا إلى ازدحامها بالمصلين ، وغير القسوس لغة الصلاة من اليونانية إلى العربية .. وتعطلت أكاليل الزواج في القاهرة ، واضطر أبناء الطائفة للذهاب إلى الجيزة لعقد الزواج .

وكلما توفي أحد لم يدخلوه قط إلى الكنيسة المرقسية الكبرى التي كانت تحت الحرم ، وعندما توفي « جرجس بك شلبي » وكان من وجهاء الأقباط ، وذهب القُصص « فلتاؤس عوض » لدار المتوفى للصلاة عليه ، رفض أهله ذلك ، لأن القُصص عضو بالمجلس الملي ، ومخالط للأسقف المحروم ، فهو إذن محروم مثله ، ولذلك طردوه من دارهم ، ولم يصلوا على الميت في الكنيسة الكبرى ، ولكن في كنيسة صغيرة .

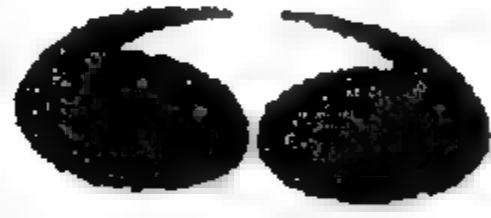
حاول المجلس الملي أن يواجه الموقف ، وقرر إحضار بعض الأساقفة لحل الحرمان الذي أوقعه البابا « كيرلس الخامس » على أسقف « صنبو » ، وبالفعل حرر « بطرس غالي » عدداً من الخطابات إلى الأساقفة ، فامتنع أكثرهم عن تلبية الاستدعاء ، ولَبَّاه ثلاثة منهم فقط هم أساقفة أسيوط والمنيا وجرجا .. فجاءوا إلى القاهرة ، لكنهم أخذوا بالأحوط ، فرفضوا الإقامة في دار البطريركية لوجود الأسقف المحروم فيها .. ونزلوا في عزبة تابعة لدير « الأنبا بولا » على مشارف القاهرة ، وتوجه أعضاء المجلس الملي إليهم ، وسألوهم في حل مسألة التحريم ، فقالوا إنه تحريم صحيح وقانوني وينطبق على قواعد المذهب ، ولا يمكن أن يحله إلا الذي أصدره بحسب القواعد المذهبية المقررة والمتبعة منذ أقدم العصور .



وسألتهم الجماهير عما إذا كانوا قد جاءوا لاستشارتهم في حل التحريم الصادر ضد الأسقف ، فنفوا ذلك بشدة ، وأكدوا تمسكهم بنص الإنجيل القائل بأن « الفهم الذي ربط هو وحده الذي يحل » .

وعاد الأساقفة إلى مقر أعمالهم بعد أن رفضوا دعوة المجلس الملي لهم للاجتماع به ..

وهجر الأساقفة مقر أبرشياتهم وعادوا كل إلى ديره ..  
ترك أسقف بنى سويف مقر منصبه وعاد الى دير الأنبا بولا ، ولما بلغ وزارة الداخلية ذلك أرسلت إلى مدير المديرية بأن يعيده قبل أن يدخل الدير ، وأرسل المحافظ خلقه معاون البوليس فلم يدركه ، ونفس المسألة فعلها أسقف منفوط وأسقف إسنا اللذان عادا إلى « دير البراموس » لقيما مع البطريك المنفى .

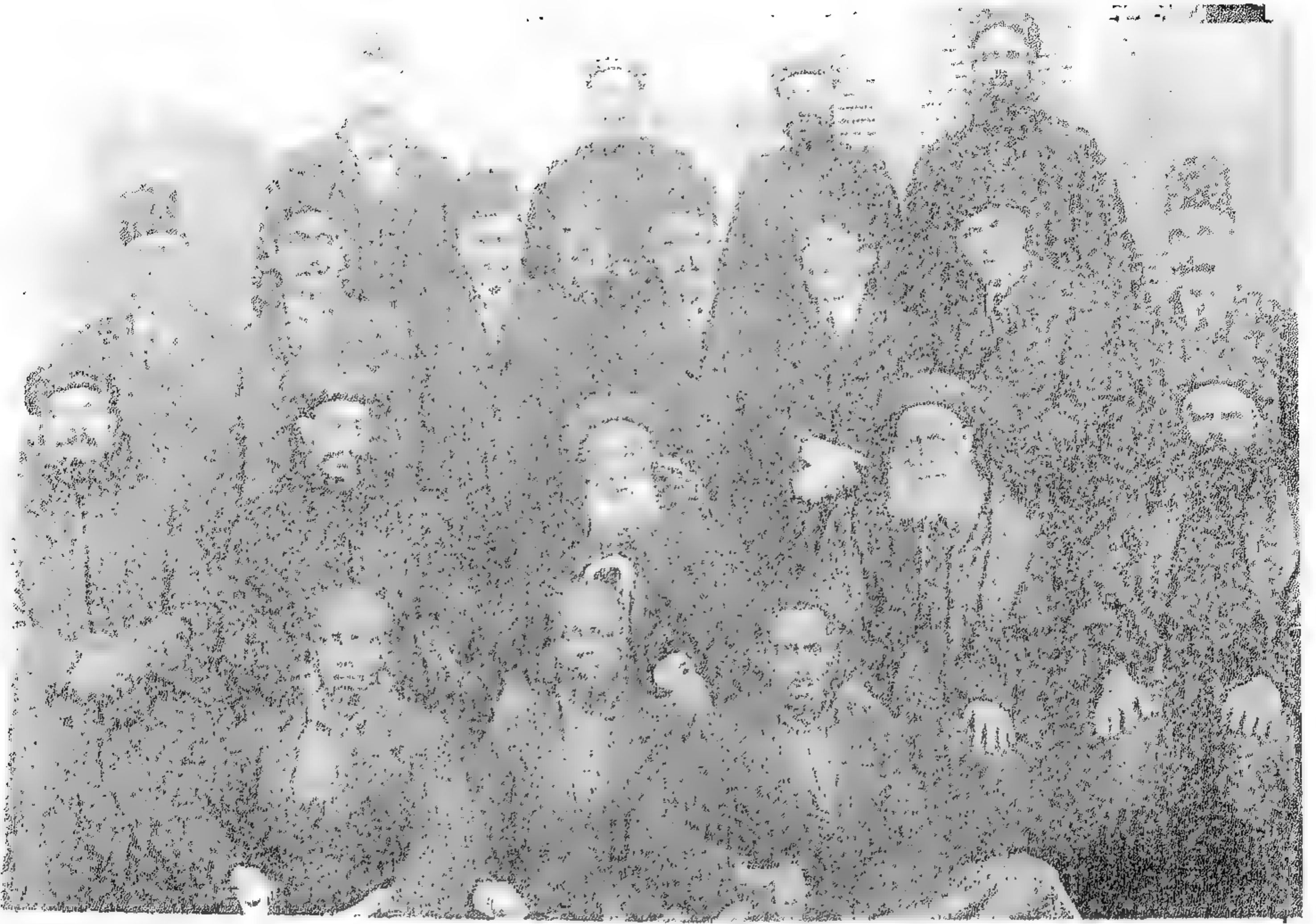


الظاهرة الفكرية الغربية في هذه الحكاية تتعلق بالبابا « كيرلس الخامس » نفسه ..

فمن المعروف أن « البابا كيرلس » ، كان أحد البطارقة الذين شاركوا بمجهود وافر في صياغة الموقف الوطني المعادي للاستعمار الذى اتخذته الكنيسة المصرية في العصر الحديث ، وكان هذا الموقف ينطلق من شعور بأن مصر هى دار المصريين من مختلف الأديان ، وأر الأقباط ، هم مصريون مسيحيون فى الأساس ، يهمهم ازدهار وتقدم وتحرر وطنهم .

و« كيرلس الخامس » هو البطريك الذى كان على رأس الكنيسة المصرية فى اثناء ثورتى ١٨٨٢ و ١٩١٩ . فهو بهذا قد بلور دور الكنيسة المصرية والأقباط المصريين فى أثناء حلقتين متتاليتين من حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية ، وهو دور واضح ومحدد ، مضمونه الالتزام بالهدف القومي العام ، والاسهام فى الدفاع عن حرية الوطن وتأييد الشعارات الوطنية الثورية .

ففى أثناء الثورة العربية ، كانت العلاقة بين الأقباط والمسلمين طيبة جداً ..  
ويذكر « بلنت » فى كتابه « التاريخ السرى لاحتلال انجلترا لمصر » ان « العلاقة بين



١٩٢٣ : صورة مجمع بين الالباب يوانس واعضاء المجلس الملى، التقطت بمناسبة زيارة مطران الحبشة إلى مصر، الذى يجلس حراسه على الأرض، بينما يجلس على الكراسى من اليمين المطارنة يوساب ( اليوم ) يوانس ( الاسكندرية ) متاوس ( الحبشة ) لوكاس ( قنا ) والقمص سيدراوس سعد ( رئيس الدير المحرق )، الواقفون فى الصفين هم رئيس واعضاء المجلس الملى من اليمين سليم بك الباراني . رفة بك تادرس . مرقص باشا سمكة . كامل بك صدقي . بسطورس بك صليب . د. ابراهيم بك فهمى البكر . يواقيم بك ميخائيل . اسعد الفدى مرقص سكرتير المجلس . الأغوماتوس بطرس عبد الملك رئيس المجلس ورئيس الكاتدرائية الكبرى . القمص مينا يعقوب . سيداروس غالى . جرجس بك أنطون .

مسلمى مصر وأقباطها كانت ودية للغاية . وكان الاقباط على العموم إلى جانب وزارة الثورة . كذلك فإن العلاقة بين البطريك والوزارة كانت ودية جداً . وخلال حوادث الثورة فإن البابا كان فى مقدمة الذين كانوا يؤيدون « عرابي » والاتجاهات الثورية عموماً . فعندما سقطت الاسكندرية ، وقرر « عرابي » المقاومة عزله الخديو ، فجمع « عرابي » جمعية وطنية ضخمة ضمت أعيان البلاد ووجهائها . وكان من بين المدعوين الى هذه الجمعية « البابا كيرلس » ، وقد وقع مع الحاضرين على القرار الشهير الذى صدر عن اجتماعها والذى ينص على الاستمرار فى الحرب ضد الغزو الانجليزى ، وعدم سماع أوامر الخديو ومجلس وزرائه لانضمامهم إلى الغزاة ، وإبقاء « عرابي » فى منصبه ليتولى شئون الدفاع عن البلاد ضد جيوش الغزاة .



وأخطر ما صدر عن « البابا كيرلس » في هذه الفترة ، فتواه الشهيرة التي أعلن فيها أن الانجليز بعدوانهم ومحاولتهم إحتلال مصر ، قد خرجوا عن تعاليم المسيحية الحقّة التي تدعو إلى السلام وعدم الاعتداء . ومن ثمّ اعتبرهم كفرة خارجين على دينهم يجب حربهم . ليس هذا فقط بل إن رجال الدين المسيحيين — كما يروى « برودلي » — قد هرعوا إلى الكنائس يصلون لله ويدعون أن ينصر جيش الوطن .

والدور الذى لعبته الكنيسة المصرية في ثورة ١٩١٩ معزوف . وعلى الرغم من أن « البابا كيرلس » أيامها كان قد بلغ الشيخوخة ، فإن ماجرى كان بالتأكيد في ظل الفهم العام لاتجاهاته وآرائه ..

وقد يبدو هذا التناقض غريباً !..

كيف يكون الخبر الجليل بهذا التقدم وتلك الاستنارة ، ومع ذلك يقف هذا الموقف المتشدد — بل والرجعي — من فكرة كفكرة « المجلس الملي » ، يهدف أصحابها إلى أن تصبح الكنيسة أكثر تحراً وديمقراطية ؟

تلك ظاهرة غريبة من ظواهر العقل المصري ..

سوف نجد هذه الثنائية بين الحين والآخر في العديد من الشخصيات والكثير من المواقف .

بيد أن لكل موقف سببه الخاص وهى جميعاً أسباب تشكل ملامح من قصة الصراع الضاري الذى خاضه العقل المصري خلال ظروف معقدة ومتشابكة ، فى مرحلة المخاض التى انتقل فيها من التخلف الى التقدم ، ومن السلفية الى المعاصرة ..

والحقيقة أن القضية الرئيسية ، لم تكن قضية « البابا » و« المجلس الملي » ، بقدر ما كانت قضية استقلال الكنيسة المصرية ، والحرص على طابعها القومي الخاص ، كجزء من الدفاع المصرى ضد محاولات التدوير ، فى كيانات قومية أخرى ، ومن المعروف للذين يتابعون التاريخ المصرى ان النضال القومى المصرى قد اتخذ لفترة طويلة ، طابع الدفاع عن قومية الكنيسة والحفاظ على تقاليدها ، ومنع التيارات المذهبية الأخرى من التسلل إليها .

وفي العصر الحديث فان محاولات التبشير التي قامت بها بعثات أمريكية أو إنجليزية قد أثارت مقاومة الكنيسة المصرية ، وكان للبطاركة دور هام في مواجهة هذه المحاولات ، وكان وراء هذه المواجهة — كما يقول الأستاذ « طارق البشري » — « روح نافرة من السيطرة الأجنبية ، لأن نشاط هذه الأرساليات قد ارتبط في آسيا وإفريقيا عامة بسعى الدول الرأسمالية الكبيرة إلى غزو هذه البلاد اقتصادياً وسياسياً ، وإلى أن تُخلق فيها أقليات ترتبط بها وتكون مرفأ الوصول لجيوشها وساستها وإنتاجها الإقتصادي ».

الصحف التي كانت تصدر في شهور الأزمة بين البطرك والحديد



ومن المعروف أن للكنيسة الأرثوذكسية في مصر ، تراثها الديمقراطي الخاص بها ، وبمقتضى هذا التراث — كما يرصد الدكتور « وليم سليمان » — فان « المبدأ العام المستقر منذ بدأ النظام الكنسي هو أن إقامة جميع رجال الكهنوت بكل درجاتهم تتم بالانتخاب الشعبى الذى يقوم به جميع أعضاء الكنيسة — جمهور المسيحيين — فهؤلاء أعضاء في كيان عضوى — حشد — واحد ، لا يمكن تجاهل وجودهم بدون انهيار الجامعة نفسها ».

وحركة المجالس المليية ، كما صاغت لائحة ١٨٨٣ ، تثير الكثير من المخاوف لدى المسيحيين الحريصين على استقلال كنيستهم . وقد أشار البابا بالفعل الى ذلك

في مجموعة المنشورات التي أصدرها في أثناء الأزمة . ويبدو أن الاحتلال البريطانى كان

يسعى الى التسلل الى الكنيسة المصرية وتحويلها تدريجياً عن نظامها ، لخلق نوع من الولاء الدينى بين الكنيستين الانجليزية والمصرية ومن هنا نلاحظ أن « البابا كيرلس » فى منشوراته قد ركز كثيراً على أن الحركة تهدف الى طرد الاكليروس عن آخرهم وبأن يسيطر « الشعب » على الكنيسة . وهى فكرة قريبة من البروتستانتية ومن المعروف ان الكنيسة الانجليزية هى كنيسة « انجليكانية » تجمع بين الكاثوليكية والبروتستانتية .

والى هذا الخطر أشار الزعيم « محمد فريد » ، الذى حرص على أن يشير إلى لواقعة، فى مذكراته ، وأن يسرد حادث الإفراج عن « البابا كيرلس الخامس » ، فى يوم ٣١ يناير ١٨٩٣ قائلاً « وفى هذا اليوم صدر العفو عن بطرك الأقباط ومطران الاسكندرية، وبذلك لم تنجح إنجلترا فى مساعيها وهى جعل الكنيسة القبطية بروتستانتية المذهب، ويكون جميع الأقباط تحت حماية إنجلترا » .

الزعيم محمد فريد



ان هذا يفسر لنا لماذا وقف البطريرك الوطني هذا الموقف الغريب من دعوة ظاهرها الإصلاح وهى دعوة انجلس الملى . والغريب أن العديد ممن يزعموا هذه الحركة من الأقباط فى ذلك الوقت كانوا من المعروفين بصلتهم بدار المعتمد البريطانى ، ومن الذين لا يمكن الاطمئنان الى اتجاهاتهم تماماً .

ولهذا السبب فان الصحف الوطنية المصرية ، وخاصة الاسلامية الاتجاه ، قد اتخذت موقفاً حيادياً فى أثناء الأزمة، واكتفت بالتغطية الاخبارية لها، ذلك أن الأمر كان محرّجاً من جميع الوجوه . خاصة أن الكنيسة بالفعل كانت فى حاجة الى مزيد من العناية لاصلاح شئونها بيد أن « المؤيد » قد خصصت افتتاحيتها للتنبيه إلى جراح



الوطن الذى كان الاحتلال ينبش فيها بأظافره بين الحين والآخر . وقال الشيخ « على يوسف » محرر « المؤيد » فى هذه الافتتاحية أن « أملنا أن يستقيم ظهر أثقلته الحوادث حتى انحنى » وأكد أن المسألة تهم المسلمين ، لأنها تخص فئة « تشاركنا فى روابط الجامعات الجنسية والوطنية والمدنية الكلية والجزئية .. بل هى منا ؛ لها ما لنا وعليها ماعلينا » وأشارت « المؤيد » إلى أن الازمة قد تتخذ ذريعة للتدخل الأجنبي ف « كثيرا ماتذرعت الدول الأجنبية بالوهم من مثل هذا للتدخل فى شئون تلك الممالك » . وطالبت الحكومة ببذل المزيد من الجهد للتقريب بين وجهات نظر الفريقين ، « كى نلقى بيننا الشعب القبطى الذى يؤلنا مايلىم به ، وهو يعيش فى راحة بال ورغد عيش وسلام » .

وأفردت الصحف كلها صفحاتها لمن يريد أن يدلى برأى فى المسألة ، فذكر كاتب وقع بالحرفين الأولين من اسمه ( ب . س ) على صفحات « المحروسة » بالبراءات الشهانية « التى أصدرها السلطان العثمانى لأحد بطارقة الروم الأرثوذكس ، والتى تطبق على كافة الطوائف ، وبمقتضى هذه البراءات الشاهانية فإن البطريك هو المتصرف الأول فى شئون رجال الدين من مطارنة وأساقفة وقسس ، لا يجوز لأحد أن يجبره على ما لا يريد ، وحق « تحريم » أى منهم خاص به وحده ، لا يجوز التدخل معه فيه » .

وزاد الاحساس بالخطر ، ان ملامح التدخل الأوربي بدأت تظهر . فقد نقلت وكالة « هافاس » من لندن ، خبراً يقول إن قيصر روسيا ، سوف يتدخل ليطلب من الخديو إعادة البطريك . وكانت روسيا هى الدولة الأوربية الأرثوذكسية الوحيدة . وكان التناقض بين الدول الأوربية وانجلترا فى هذا الوقت على أشده ، بعد أن انفردت انجلترا باحتلال مصر . ومن هنا أقنع رجال الدين الروسىون « المسيو ششكين » وزير الخارجية الروسى بأن يطالب القيصر بالتدخل .

وفى الوقت نفسه فإن فرنسا — التى كانت تنتهز أى فرصة لمعاكسة انجلترا فى مصر — قد شجعت القيصر الروسى على ذلك .. وأرسل القيصر « نيقولا الثانى » بالفعل رسالة إلى الخديو فى هذا الصدد .

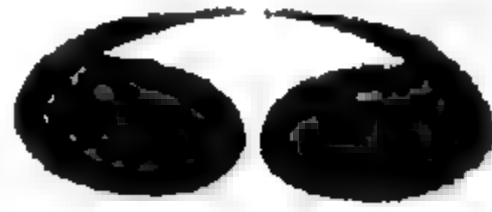
وقد غضب الباب العالي لنفى البطريك . وكتب مراسل جريدة « الفلاح » بالآستانة رسالة قال فيها « إن بعض أرباب المراكز العالية الرسمية قد استدعاني ليعلم منى تفاصيل الموقف » وقال انه « لا يستبعد أن تتدخل الدولة العلية ان لم يحصل تدارك هذه المسألة وصرفها بالحسنى » .

وطوال الشهور التى استغرقتها الأزمة ، ظل البطريك « كيرلس الخامس » مصراً على موقفه .. ثابتاً عليه !

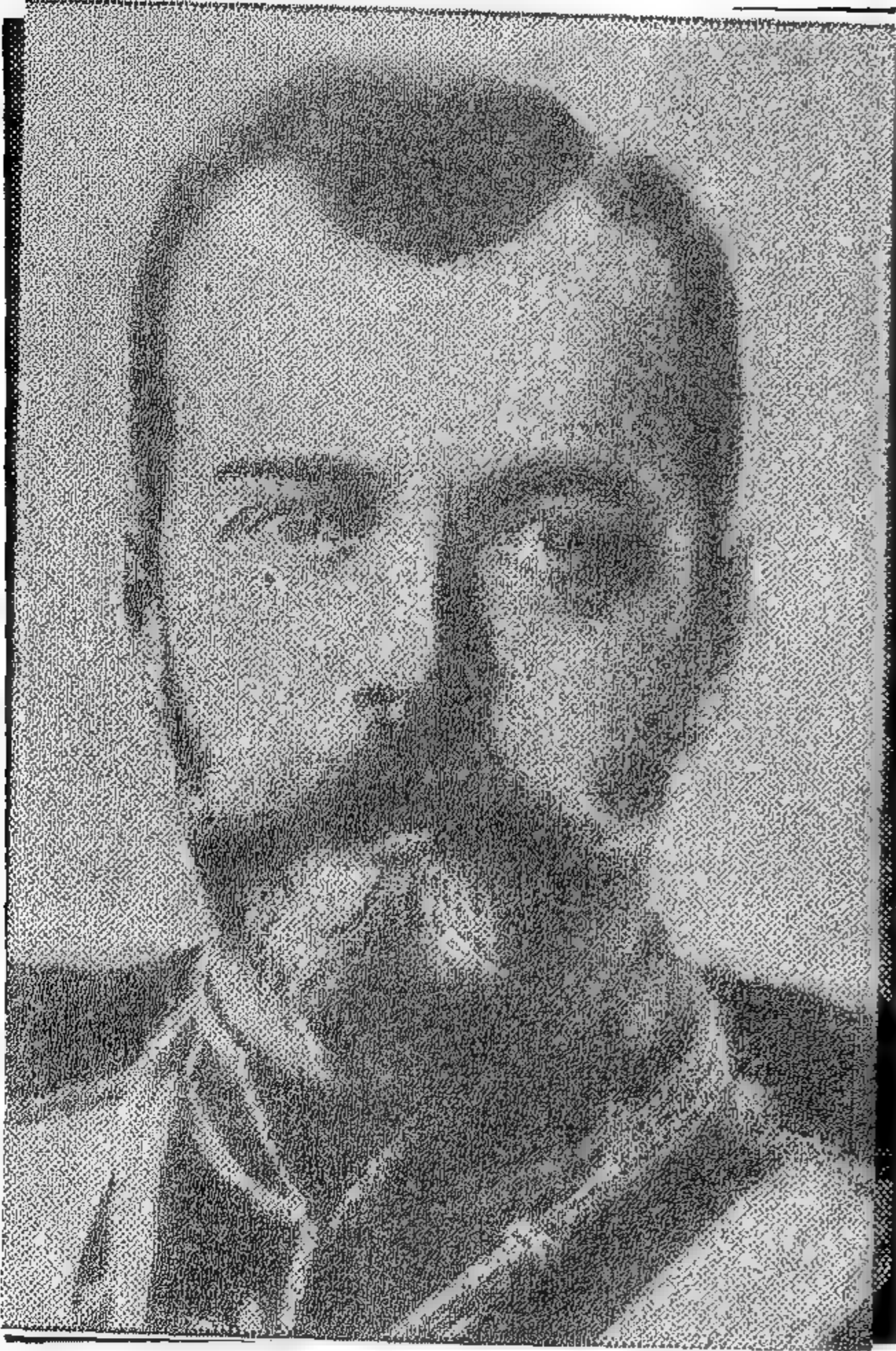
فعندما أرسل « المجلس الملى » وفداً منه ليقابله فى الدير ، ويفاوضه قال لهم « إني قد استبعدت من مركزى بأمر الخديو ، وأمرت من لذنه ألا أتكلم ولا كلمة ولا أبدي أدنى عمل ، ولن أعود إلى مركزى إلا بأمر منه » ، وعندما سأله فى مسألة الحرمان الذى وقع على الأسقف قال : « ان الأسقف اثناسيوس » مقطوع ومفروز من شركة الكنيسة ، هو ومن يتبعه ومن يسلم عليه ومن يساعده . وعندما اقترحوا عليه فى المساء أن يستبدلوا الأسقف بغيره قال « كل من يقبل شاذاً المركز يكون محروماً مثله » .

وكان آخر ما قاله البابا للوفد ..

« إن الأسقف محروم ، وجميع من يتبعه من الشعب ، ونسلهم إلى الابد » .



مضت شهور الخريف ثقيلة ممضة ، وأقبل الشتاء والأزمة مازالت قائمة والبابا والمطران منفيان كل إلى ديره ..



وفي تلك الشهور تزايدت هجرة الأقباط من كنائسهم .. وعندما جاء عيد الصليب ، لم يحضر في كنيسة الملاك البحري سوى ستة أشخاص ، مع أن العادة كانت قد جرت بأن هذا العيد مهرجان ضخم تمتلئ فيه هذه الكنيسة بالآلاف من الناس . وفي هذا العيد أيضاً لم يذهب الناس كعادتهم إلى دير العريان بالمعصرة لذبح الذبائح . وأُقفلت الكنائس تماماً ككنيسة الرقازيق ، ونُصبت إيرادات البطريركية ، فلم يرد إليها شيء من البلاد ، وبمضى الوقت كان عدد الممتنعين عن الذهاب للكنائس يزداد .

ولم يكل المطالبون بعودة البطريرك عن نشاطهم .. وكان قرار ابعاده قد صدر ورئيس الوزراء الأصلي « مصطفى فهمي باشا » في مصيفه . وعندما عاد قابله وفد من ثلاثين شخصاً من أعيان الأقباط وطلبوا إعادة البطريرك . ثم قابل وفد آخر « الخديو عباس » في نهاية نوفمبر وأعاد الالتماس ..

وظل الأمر يتصاعد حتى أصبح يشكل صداعاً للحكومة . وفي تلك الاثناء حدثت أزمة سياسية ذهبت بوزارة « مصطفى فهمي » وتولى الوزارة « رياض باشا » . وكان من أوائل مافعله أن استدعى رؤساء الطائفة القبطية وناقشهم في الامر ، ثم توجه لمناقشة الخديو فيه . ووصلت المناقشة إلى درجة من الحدة ، حتى قال : رئيس الوزراء للخديو :

— أنت يا أفندينا لا تملك حق نفى فرد بسيط من الأفراد إلا بحكم يصدر من المحكمة ، فكيف تأمر بنفى رئيس ديني جليل المقام يماثل بابا روما وكيف يكون موقف سموكم لو التجأ للمحاكم ؟

وألقي الخديو بالتبعة كلها على مستشاريه من الأقباط وخاصة « بطرس غالي باشا » ، وطلب من « رياض باشا » أن يعمل على حل الأزمة . وبعد مناقشات مرهقة ، توصل « رياض باشا » إلى حل قدمه له « قليني فهمي باشا » ، وكان هذا الحل يقضى بأن يتقدم المجلس الملي بالتماس إلى رئيس الوزراء ، يرجو فيه الحكومة إعادة البابا لمنصبه . فهذه طريقة تحفظ كرامة المجلس من ناحية ثم أنها تُرضى غبطته من الناحية الأخرى . واقترح « قليني فهمي » أن يُعد استقبال طيب للبطريرك ، وأن يمنحه الخديو « الوشاح المجيدي » — أكبر وسام آنذاك — وعلى الرغم من معارضة « بطرس باشا » لهذا الحل ، فإن اجراءات تنفيذه





ميدان محطة القاهرة في نهاية القرن الماضي التي وصل إليها البطريق ووكيله في طريقهما إلى أسرى

قد اتخذت على الفور ..

وفي نهاية يناير صدر أمر الخديو بناء على التماس من « المجلس الملي » بالعفو  
عن « البطريق كيرلس الخامس » ، وعن « الأنبا يوانس » مطران الاسكندرية .  
وعند وصوله إلى محطة العاصمة ، كان في استقباله كبار رجال الحكومة ،  
وفرقة عسكرية أدت التحية للخبر الجليل . وقابله « الخديو عباس » في المساء ،  
ومنحه « الوشاح المجيدى الأكبر » .

وقام البطريق من ناحيته بزيارة أبناءه الذين كان غير راض عنهم ، وصفح عما  
حدث ، وزار كل أعضاء المجلس الملي وعفى عنهم ..



البابا كيرلس الخامس

وتوصل الجميع الى حل وسط للمشكلة ..  
اتفقوا على أن يُلغى « المجلس الملي » الذي كان سبباً في ابعاد البطريك . على  
أن تقوم مقامه لجنة مالية مؤقتة تتألف من أربعة اشخاص لتحل محل المجلس في جميع  
اختصاصاته . وتألّفت اللجنة بالفعل ، وقامت بعمل طيب طوال عشر سنوات .  
وتمكنت من الحصول على اذن من البطريك بتأليف مجالس فرعية مالية بجميع الجهات  
التي بها « مطارنة » أو « أساقفة » وتشكلت المجالس . لكن ذلك لم يمنع طالبي  
المجالس المالية من انتظار الوقت الملائم لجولة أخرى من الهجوم .. وظل الأمر هكذا ،  
يفور . ثم يهدأ ، ثم يعود الى الفوران مرة أخرى .

والحياة تمضي ..







# نصّار الجوّاري

- المكان : عزبة نصّار ... بجوار أهرامات الجيزة ..
- الزمان : يوم حار في أوائل أغسطس ( آب ) ١٨٩٤ .

على مشارف الصحراء المجاورة للعزبة ، حطّت قافلة صغيرة ، تنتظر هبوط الغروب .. قائد القافلة بدوي اسمه « محمد شغلوب » .. لا أحد يعرف من أين المنذر .. لكنه ومنذ سنوات يتخذ من قرية « كرداسة » إحدى النقاط التي يستريح فيها .. يرحل منها بالشهور ، ويعود محملاً بالتمر والبلح والدوم وكل ما تنتجه الصحراء .. له في « كرداسة » زوجة وأولاد .. لكنه لا يهتم غالباً بهم ، فهم بالنسبة له مجرد محطة من المحطات التي تستريح فيها القوافل .

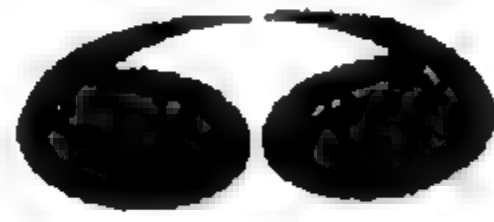
هذه المرة لم يكن وحده .. كان معه أربعة من العريان وست من النساء

السودانيات ..

عندما هبط الليل .. توجهوا جميعاً إلى منزل « عبد الرحمن نصار » — أحد أفراد أسرة ثرية بالعزبة — وبعد مباحثات قصيرة ، شرحوا له الأمر الخطير ، « معنا ست جوار حبشيات نريد بيعهن .. فهل لديك مشتر ؟ » كان « عبد الرحمن » يعرف « شغلوب » منذ سنوات طويلة .. وسبق أن ساعده في عمليات مشابهة . لكن الأمر كان الآن قد أصبح مشكلة . فتجارة الرقيق ممنوعة قانوناً . ومن يضبط متلبساً بالبيع أو الشراء أو التعامل في مثل هذه السلع ، يعاقب بالسجن خمس سنوات . ولأن منطقة الأهرام مجاورة للصحراء ، فإن بها نقطة بوليس تتبع « مصلحة إلغاء الرقيق » تُخصّص لمطاردة النحاسين ، بيد أن العملية فيها ربح . بعد تفكير ، قال « عبد الرحمن » أنا مستعد لاختفائهن .. وعليكم تدبير المشتري ..

في حجرة بأعلى منزل « عبد الرحمن نصار » أخفوا الجواري الست .. وتكتموا الأمر ، حتى لا يعرف أحد بالأمر ، ويبلغ مصلحة إلغاء الرقيق .

لم يكن النحاسون فريقاً واحداً ، بل كانوا مجرد رفقة طريق .. وكان مع كل واحد منهم بضاعته الخاصة .. لكنهم كانوا يعرفون « شغلوب » الذي كان يسافر كثيراً إلى الصحراء الغربية .. وليبيا .. وكان لبعضهم علاقات بمصر ، يحضر كثيراً ويقيم كثيراً ، لكن « شغلوب » كان معروفاً أكثر .. لتردده وإقامته الطويلة نسبياً وزواجه من مصرية ، لذلك كان دوره في تصريف البضاعة أظهر وأبرز .



كانوا خمسة نحاسين :

« محمد شغلوب » : وكانت معه جاريتان هما « حليلة » و « فاطمة » .

« محمد درحان » .. وكانت معه جارية واحدة هي « مراسيلة » .

« عبد الله سعيد » .. وكانت معه جارية واحدة أيضاً هي « زنوبة » .

« علي مبروك » .. ومعه جارية واحدة هي « سعيدة » .

شخص يدعى « حمدان » .. أحضر معه جارية تسمى « مريم » ..



□ القاهرة المحروسة ..

□ الخميس ٩ أغسطس ( آب ) ١٨٩٤

كانت عدة أيام قد مضت على وصول القافلة ولم يظهر في الأفق مُشترٍ ..  
تذكر النحاس « علي مبروك » أن له صديقاً يهودياً يدعى « إبراهيم منير » .. ترك  
« عزبة نصار » وتوجه على حمار إلى حيث التقى به .

« إبراهيم منير » يهودى مصرى .. كان صاحب ورشة لإصلاح العربات ثم  
أفلست فعمل بالسمسرة أحياناً ، وفي أغلب الأحيان ظل بلا عمل .. حدثه « علي  
مبروك » بالسر . وقال له أنه يريد منه خدمتين .. الأولى أن يبحث له عن مشتر ..  
والثانية أن يدبر له « حانطوراً » ، أو « عربة كارو » ، لنقل الجوارى إلى من يشتريهن  
ضماناً لسرية العملية .. صحبة « إبراهيم منير » إلى « اليسرجى » صاحب عريخانة  
بدرج المناصرة .. وعلى مصطبة بجوار باب « العريخانة » تناقش الجميع في الأمر .  
« الشيخ اليسرجى » — بحكم عمله — يلتقى أحياناً ببعض الذوات الفخام ، الذين  
يأتون لإصلاح مالدِيهم من عربات في ورشته .. وكان يعرف معرفة وثيقة أحد خدام  
« علي باشا شريف » — رئيس مجلس شورى النواب — ومع أن هذا الخادم كان مجرد  
بستاني بقصر الباشا ، لكنه كان مقرباً لديه .. وإذا دالة عليه . وهكذا توجه  
« اليسرجى » إلى سراى الباشا ، غاب قليلاً .. وعاد فأخبرهم بأنه حدث « جنيناتي »  
الباشا بالموضوع ، فاستمهلته إلى أن يستيقظ سعادته من نوم القيلولة ليعرض عليه  
الأمر ..

ذهب الجميع إلى « قهوة أبو فراخ » — بالقوالة — وانتظروا .  
قُبيل الغروب بقليل جاء « الجنيناتي » .. أخطرهم أن الباشا قد وافق ، ولكنه  
يشترط أن يُعاین البضاعة أولاً .. إبتسم الجميع .. البضاعة جيدة والحمد لله ..



---

وبينما كانت المناقشة تدور في «قهوة أبو فراخ» .. كان شيء آخر .. يدور في  
عزبة نصار ..

في إحدى العزب المجاورة لعزبة نصار ، شخص يدعى « محمد بطران » ،  
مهنته الأصلية مزارع .. لكن له مهنة أخرى ، هي التنقيب وراء الناس وإبلاغ  
العمدة بما يفعلون .. بلغة العصر .. فان الرجل كان « مرشداً للشرطة » . وكان قد  
كسب من وراء هذه العملية بعض النقود . وبحكم مهنته إستراب « بطران » في  
الرجال الذين جاءوا مع « شغلوب » هذه المرة .. تابع تنقلاتهم بين العزب والكفور  
والقرى المجاورة للهم .. وشتم بأنفه البوليسى رائحة « رقيق » وراءهم .. كان يعلم أن  
أمثال هؤلاء الناس لابد وأن يكونوا نخاسين . فبدأ يبحث وينقب ويفتش عن  
البضاعة ، ويتابع تحركاتها !

في مساء ٩ أغسطس ( اب ) ذهب « بطران » ومعه بعض أعوانه إلى منزل  
« عبد الرحمن نصار » .. دق الباب .. حاول « عبد الرحمن » أن يمنعه من  
الدخول .. لكنه اتهمه علناً بأن لديه رقيقاً .. سمح له « عبد الرحمن » بالدخول  
وحدة آملأً ألايكتشف الغرفة العلوية التي تقيم فيها الجوارى .. لكن « بطران » وصل  
أخيراً إلى أعلى المنزل .. ودفع باب الغرفة حيث واجهته في الظلام عيون برّاقة لست  
جوارٍ حبشيات اختفين في الظلام . رجاء « عبد الرحمن » ألا يُفشى سره .. وأعطاه  
جنهين وبعض المصوغات الفضية .. أطل « بطران » من فوق سطح المنزل على  
معاونيه وقال لهم أنه لم يجد شيئاً ..

شكّ أعوانه في الأمر .. وخاصة أن رائحة النقود — فيما تلاك ذلك من أيام  
— قد فاحت من ملابس « بطران » ..

في تلك الليلة .. عاد النخّاس « علي مبروك » إلى العزبة حاملاً البشري بأنه  
وجد مشترياً عظيماً . ففوجيء بما حدث .. طلب أن يعجلوا ببيع الجوارى قبل أن  
يتعقد الموقف .. وبالفعل تستر الجميع بالليل .. وأحضر السمسار اليهودي « فيتونا »  
حمل الجوارى الست ومعهن زوجة السمسار ، وأحد خدم سراى الباشا ليدهم على  
الطريق .. وقاد السمسار العربية بنفسه .. ووصلت القافلة إلى سراى « علي باشا

شريف .. انتظر الجميع في الحرملك .. حضر الباشا ليتفقد « البضاعة » .

شابات كاعبات سوداوات .. فيهن حيوية دافقة ، وبعض الإرهاق لعله من وعشاء السفر وقلة الطعام .. إختار الباشا ثلاثاً منهن .. ثم استراب في صحة احدهن .. أمرها أن تجري أمامه . رسبت في الكشف الطبي . قال : « دي ماتنفعشى » وأخذ غيرها . أمر بارسالهن إلى الحرملك ..



ساوم الباشا النخاسين في الثمن مساومة مرهقة .. في النهاية دفع ستين جنيهاً ، ثمناً للجواري الثلاث .. وسبعة جنيهات للسماسة .. رجاء النخاسون أن يُبقى الثلاث الأخريات في سرايه حتى يدبروا لهن مشترى أو أكثر ، .. وافق الباشا ..

في الأيام الثلاثة كان الشيخ « اليسرجي » قد توصل إلى مشتر جديد .. وهكذا ذهب الجميع إلى سراى « الدكتور عبد الحميد الشافعى بك » .

على باشا شريف  
رئيس مجلس شورى النواب

«الدكتور الشافعى» طبيب معروف تعلم في أوروبا ، وتزوج من طبيبة أوربية ، سُمح لها أن تمارس الطب في مصر فترة طويلة .. فعملت طبيبة لحريم الأسر الكبيرة في مصر .. استعرضت حرم الدكتور الجوارى الثلاث الباقيات ، واستبقت منهن واحدة .. وطلبت إبقاء الاثنتين الأخريين لأنها تود أن تعرضهما على بعض صديقاتها . وبالفعل توجهت بهما إلى منزل « حسين باشا واصف » — مدير أسبوط سابقاً ، وعضو مجلس شورى النواب — فقد كانت حرم الدكتور الشافعى طبيبة خاصة لحرم « واصف باشا » ، وبينهما صداقة متينة .. وقد أعجبت حرم الباشا باحدى الجوارى فاشتريتها .. ثم أرسلت الجارية السادسة والأخيرة إلى منزل « محمد

الشواربي باشا « — عضو مجلس شورى النواب — وسافرت الجازية إلى قليب حيث  
تقع عزبة الباشا !

انتهى كل شيء على مايرام ..

بيعت « البضاعة » .. واستقرت كل جارية في منزل سيدها الجديد ..  
قبض النحاسون النقود .. وقبض السماسرة .. ونال « بطران » من الطيب  
نصيباً ، بل أنصبه .

لكن ذلك كله كان حلماً لم يدم طويلاً !



تدخلت السياسة في الأمر فأفسدته ، وما أكثر ماتفسد السياسة من أمور ،  
كان الموضوع أصلاً موضوع نخاسين وجوار حبشيات وصعاليك من أمثال  
السمسار اليهودي « إبراهيم منير » ومرشد الشرطة « بطران » واليسرجي صاحب  
العريخانة .. لكنه تحول إلى موضوع سياسى اهتمت به القصور والقنصليات وصحف  
العالم ، عندما تدخل فيه الباشوات الثلاثة ، فدخلته معهم السياسة ..

في تلك السنة كان قد مر إثنا عشر عاماً بالتمام والكمال على الاحتلال  
البريطاني لمصر .

كل شيء كان قد إنهار في السنوات الأولى للاحتلال .. « عراي » في  
المنفى يعاني ذل الغربة والأسر بين أيدي أعدائه . الحناجر التي هتفت بحماس أيام  
الثورة « الله ينصرك يا عراي يا معمر الطوائى » قد بُحَّت . الشعارات المضيفة التي  
ارتفعت تنادى بالحرية والإخاء والمساواة قد انتكست . المصريون يلحقون جراحهم  
بعد ما حدث . الانحلال الخلقى يسود ، وسط الرماد المتخلف عن محترق الآمال  
ساد الكذب والنفاق ، تراجع الحماس وتراجعت الصلابة والشجاعة . والمخلصون  
قتلوا أما الخونة فهم فرسان الحلبة .



برغم ذلك كله فإن القلب المصرى عاد يخفق من جديد .

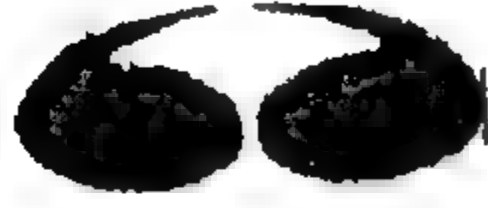
كيف حدث هذا ؟ . ذلك سره المطوى فمتى ييوح به ؟ .

ظهر «عبد الله النديم» بعد تسع سنوات من الاختفاء في قلب مصر الوسيط الخصب. ولم يبق حراً — بعد سنوات الاختفاء — سوى عام واحد أقلق فيه الاحتلال فنفاه المختلون إلى « يافا » ومنها إلى « إستانبول » . حتى المؤسسات الشكيلة التي أنشأها الاحتلال ورعاها ووضع فيها من يظنهم رجاله ، لكي تسمع — وتطيع — كل أوامره ، هذه المؤسسات التافهة الشأن .. بدأت فجأة تعارض وتشاكس وترفض تنفيذ الأوامر ..

أحد هذه المؤسسات كان « مجلس شورى القوانين » .. شئ تافه لأمعنى له ولاسلطة له . انشأه الاحتلال ليكون بديلاً عن مجلس نواب الثورة العرابية.. وكان «اللورد دوفرين» — الذي أرسل إلى مصر بعد إجهاض الثورة ليقتراح نظاماً للحكم في ظل الاحتلال — قد حَكَمَ — لأفضّ فوه — « ان مصر ليست كفوّاً لان يكون لها مجلس نيابي وحكومة ديمقراطية » ، واقترح إنشاء هذا « الشئ » المسمى « مجلس شورى النواب » ، مكوناً من ٣٠ عضواً نصفهم تعينه الحكومة — أى الإنجليز — والنصف الآخر ينتخب بطريقة معوجة . ولم يكن لهذا الشئ أى اختصاصات . مجرد مجلس استشارى ، يستشار في كل تشريع تنوي الحكومة إصداره .. وتعرض عليه الميزانية ، وله أن يقترح بعض الاقتراحات أو يستوضح ، ولكن الحكومة ليست مُلزمة بأن تنفذ اقتراحاته أو أن تُصَدِّق فيما تقدمه له من إيضاحات .. وقد اجتمع هذا المجلس لأول مرة في سنة ١٨٨٣ .. وفي السنة التالية عين « علي باشا شريف » رئيساً له .. وظل يتولى هذا المنصب لمدة عشر سنوات كاملة ..

وعندما بدأ القلب المصرى يعود إلى النبض من جديد .. سرى بعض هذا النبض في عروق هذا المجلس التافه الشأن .. كان أعضاؤه — ومعظمهم من الأعيان — قد بدأوا يدركون أن المحتل يستنزف مصر بطريقة مرعبة .. حُوِّلَت ميزانية مصر إلى « ميزانية تسديد ديون » .. بينما إمتلأت المصالح الحكومية بمحافل

من المرتقة الأوربيين — وخاصة الانجليز — يتقاضون مرتبات باهظة ويحوزون سلطات واسعة ، في حين كانت الكفاءات المصرية معطلة أو تعمل في أعمال تافهة . وكانت فرص المعارضة في هذا تسنح أمام أعضاء مجلس شورى القوانين عند عرض الميزانية ، لأنها تتضمن عادة بند المرتبات ..



وفي أواخر عام ١٨٩٤ — وقبل وصول « شغلوب » بثمانية أشهر — كان المجلس قد عارض بعنف المرتبات الضخمة المرصودة في الميزانية للموظفين الأوربيين ، وركز المجلس على « مصلحة إلغاء الرقيق » وطالب بتفكيكها وإحالة أعمالها على مصلحة السجون ، مستنداً في ذلك إلى أن تجارة الرقيق قد انتهت من مصر تماماً ، وإن الشعب المصري شعب متحضر لا يشتري أحد فيه الرقيق ، لأنه يقدر حرية الانسان ويحترمها . من هنا فلا مبرر إطلاقاً لوجود « مصلحة إلغاء الرقيق » ولا رئيسها « جيفر بك » ولا معاونيه من الضباط الانجليز .. وحدث في أثناء مداولات المجلس — وكانت سرية — أن أشيع أن اثنين من أعضائه قد ذهبا وقابلا « اللورد كرومر » — معتمد الاحتلال — وأبلغاه بعدم رضائهما عن موقف زملائهما الأعضاء من مصلحة الرقيق . وكلف المجلس رئيسه — « علي باشا شريف » — بأن يطالب « اللورد كرومر » بإسمى العضوين ، وأن يحمل إليه رجاء المجلس ألا يستقبل عظمة اللورد أعضاء منه ، غير مكلفين بالاتصال به ، وقد رد اللورد بصلافة على الرسالة التي حملها إليه رئيس المجلس قائلاً :

— إن كل مصري حر في زيارة دار ممثل إنجلترا وسفيرها في مصر !

ولم يكن المجلس هو الذي أعلن العصيان وحده . ولكن « الخديو عباس حلمي » كان قد أعلنه أيضاً .. كان « الخديو توفيق » — الذي سلم البلاد لسلطات الاحتلال — قد مات وخلفه ابنه « عباس » ، وكان شاباً في الحادية والعشرين ، متخماً بالشباب والطموح ، شاء قدره أن يتولى حكم بلد محتل ، لا سلطة له فيه .. وبدأ يقاوم .. وبيحث عن القوى الوطنية .. ويتحسس خفقات

القلب المصري ليسمعها .. وفي نفس العام وعقب أزمة الميزانية التي دارت في مجلس الشورى ، ذهب الخديو في زيارة لبعض فرق الجيش المصري ، وكان الجيش تحت رئاسة ضابط انجليزي هو « السر دار كتشنر باشا » وكانت كل قياداته العليا والوسطى في أيد انجليزية ..

وفي أثناء زيارته لإحدى هذه الفرق أبدى الخديو ملاحظة بشأن التدريب العسكري ، مؤداها أنه تدريب غير كُفء وسيء .. وسمع قائد الفرقة الانجليزي الملاحظة ، وأبلغها للسردار « كتشنر باشا » ، فثارت دماؤه الانجليزية الزرقاء ، ودهش لأن « شيئاً مصرياً » ينتقد إنجلترا ، على الرغم من أن هذا « الشيء المصري » كان



اللورد كتشنر

خديو مصر ، الذي تلقى دراسة عسكرية عالية ، قدم السردار استقالته : وأبلغ الأمر إلى « اللورد كرومر » فثار وأرغى وأزبد ، وصدرت أوامره إلى الخديو تطلب إليه أن يراضي السردار « كتشنر » ، فاضطر سموه مكرهاً إلى العدول عن نقده ، وإلى إصدار منشور يمتدح فيه التدريب والتنظيم والإدارة الانجليزية للجيش المصري .. ويطالب بالمزيد منها !

حوادث الاصطدامات تتعدد ..

السياسة الانجليزية في مصر تشعر بالحرج

كانت إنجلترا على الرغم من كل شيء محاصرة في مصر أصلاً .. ذلك أنها — حتى ذلك الوقت — كانت تحتل مصر نيابة عن الدول الأوربية ، وكانت مكلفة بأن تدبر مالية مصر إدارة رشيدة تكفل دفع الديون التي اقترضها « الخديو اسماعيل » من أوروبا .. وكانت هذه الدول تطالب بنصيبها في الإدارة المصرية .. وتشهر بأى ملاحظة على أداء الموظفين الإنجليز لوظائفهم .. وتتطرف أحياناً فتطلب أن يُترك المصريون ليحكموا أنفسهم ، فذلك أفضل من أفراد إنجلترا بمصر ..



وقدر للجواري الست اللواتي أحضرهن « محمد شغلوب » من « واحة جغبوب » — على الحدود المصرية الليبية — وعبر بهن إلى « واحة سيوه » قاطعاً الصحراء الغربية كلها ، قدّر هن أن يكن قميص عثمان الذي يفجر كل هذا .



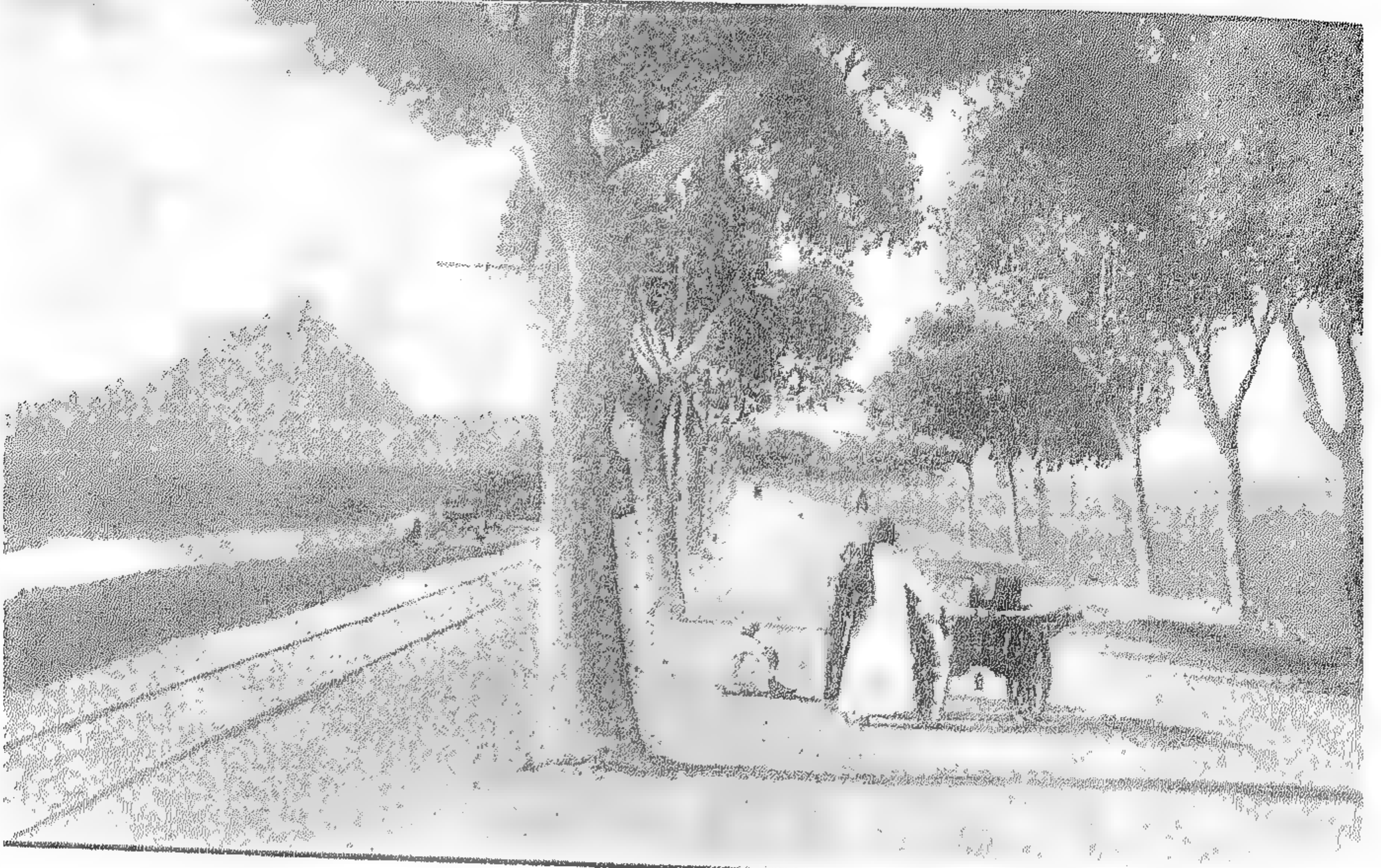
والذي حدث أن شخصاً ما أبلغ « مصلحة إلغاء الرقيق » بالأمر .. ولعل هذا الشخص واحد من أتباع « بطران » — مرشد الشرطة الذي خان وظيفته — ولعله آخر .. والله أعلم ..

وكان « جيفر بك » — مدير المصلحة — يحفظ لمجلس الشورى رغبته في إقصائه عن وظيفته ، ثم ان المسألة فرصة سانحة تتيح لسلطات الاحتلال في مصر أن تؤدب العصاة ، وتُحني رموس الذين يحاولون رفع قاماتهم في وجه بريطانيا .

لقد تخولف القانون .. ومن الذي خالفه ؟ . رئيس مجلس الشورى وعضوان من أعضائه ، وطبيب مشهور . صيد فخم في المصيدة !

ثلاثة من ممثلي الشعب المصري الذي يطالب بالدستور . أعضاء في مجلس كان يطالب قبل عدة أشهر بتفكيك « مصلحة إلغاء الرقيق » وطرد من فيها من الموظفين الانجليز ، ويتشدد بالقول بأن مصر قد تمدنت وتحضرت .. ولم يعد بها من يشتري الرقيق .. هاهم ثلاثة باشوات — أعضاء بهذا المجلس الطويل اللسان — يضبطون متلبسين بشراء الرقيق ، وتلك فرصة سانحة لضرب الجميع ولطمهم لطمة دامية .. وهي — بعد إجبار الخديو على الاعتذار — لطمة أخرى تكفل ألا يفتح أحد فمه ، أو يحرك لسانه ليفوه مرة أخرى بما يمس الاحتلال .

تحرك « جيفر بك » مسرعاً .. فكلف ضابط مصلحة الرقيق بنقطة الأهرام بالقبض على النحاسين الخمسة .. ونفذ الضابط الأمر .. ولكنه لم يتمكن من القبض



إلا على أربعة فقط وفر الخامس . في اللحظة نفسها وصلت إشارة إلى البكباشي « محمد ماهر » — مأمور قسم السيدة زينب — فتوجه إلى منزل « الدكتور الشافعي » بالناصرية ، وسأله عما اذا كان قد اشترى حقاً بعض الجوارى ..

كان المذمل للبكباشي « ماهر » ان « الدكتور الشافعي » قد اعترف بالجريمة اعترافاً كاملاً ، دون أية محاولة للانكار .

ويبدو أن الدكتور قد أخطأ تقدير الموقف ، وظن أن المسألة لا تخضع للقانون ، أو أن الشخصيات الكبيرة الأطراف فيها ستمنع أي اجراء قانوني ضد أحد ..

وببساطة أدلى « الدكتور الشافعي » بكل مألديه من معلومات لـ « جيفر بك » ..

وبالبساطة نفسها أرسل « جيفر بك » جنوده يستدعون الباشوات الثلاثة للتحقيق ..

تولى « جيفر بك » التحقيق بنفسه ، وعندما استدعى « علي باشا شريف » للتحقيق معه . ذهب الباشا مباشرة إلى مكتب وكيل وزير الداخلية ، لكن هذا أفهمه — بأدب — بأنه مطلوب لمكتب « جيفر بك » .. فذهب إلى هناك ، وأراد أن



بدخل فوراً ، لكن الحاجب أمره بالانتظار ولم يسمح له « البك المدير » بالدخول إلا بعد ربع ساعة .. واجه « جيفر بك » « علي باشا » بالتهمة .. دُهِش الباشا .. وأراد أن يتصل تلغرافياً برئيس مجلس النظار « نوبار باشا » — وكان يقوم أيضاً بعمل الخديو في غيبته — ولكن « جيفر بك » منعه من ذلك . وأكد الباشا أنه رئيس أكبر مجلس نيابي في القطر ، وأن معاملته يجب أن تخضع لبعض المجاملات .. لم يهتم أحد بذلك ، وأمر المحقق بإرسال « علي باشا » و « واصف باشا » و « الدكتور الشافعي » إلى قسم شرطة عابدين ليبيتوا فيه .. أما « الشواربي باشا » ، فإن الجنود الذين ذهبوا للقبض عليه لم يجدوه بمنزله بالقاهرة ، وقيل لهم أنه بعزته بقلوب ، فأرسلت إشارة عاجلة للقبض عليه وإرساله مخفوراً للقاهرة !

في قسم الشرطة الذي كان معروفاً آنذاك بـ « ثمن عابدين » — وقد سُمي كذلك لأن القاهرة كانت مقسمة لثمانية أقسام إدارية — أودع اثنان من كبار باشوات البلد ، وطبيب يحمل رتبة البيكوية ، كلٌ في زنزانة ، كما يعامل عادة اللصوص والقوادون وصغار المجرمين من أبناء الشعب المسكين .. واهتز كل الكبار في مصر ..

٢٢٨ > رثت اللطمة ساخنة على وجوههم .

لم يحترم الإحتلال شيبة الرجال ولا ألقابهم ولا مناصبهم .. وجاء أحد أبناء « علي باشا » ليزوره .. وطلب الباشا سريزاً لينام عليه ، ثم تذكر في نهاية المقابلة أن لديه في منزله ورقة هامة ، أمر ابنه بأن يذهب فيبحث عنها ، ووجدها الإبن : شهادة تثبت أن الباشا يتمتع بالرعاية الإيطالية . كان عديدين من المصريين قد لجأوا — على عهد « الخديو اسماعيل » — للتجنس بجنسيات أجنبية لضمان حمايتهم من القبض والاعتقال والعسف ، فهذه الرعاية الشكلية للدول الأجنبية تُدخلهم في حماية قناصل





تلك الدول وتجعل محاكمتهم والقبض عليهم من سلطة المحاكم القنصلية بموجب ما كان يعرف إذ ذاك بالامتيازات الأجنبية .. ذهب الإبن بالورقة إلى القنصلية الإيطالية . قام القنصل الإيطالي فوراً وتوجه معه إلى قسم عابدين ، وطالب بالافراج عن « علي باشا شريف » — رئيس مجلس الشورى المصري — لأنه ايطالي الجنسية !

على الفور أفرج عن « علي باشا » ..  
وفي اللحظة نفسها أفرج عن « واصف باشا » و« الدكتور الشافعي »  
بضمانة « عثمان باشا ماهر » ..



والذى حدث — ايضا — ان الحادثة قد رنت في « مصر المحروسة » — القاهرة — فحركت ركود الصيف ، ونكأت جراحاً قديمة كاد بعضها أن يندمل .. شعر الجميع ، حتى هؤلاء الذين ليسوا باشوات ، والذين هم أيضا رقيق ، بأن اللطمة قد طالتهم ؛ وبأن مصر الجريحة المسكينة مكسورة الجناح قد أهينت وأصبحت المسألة مسألة الكرامة المصرية في ذلك الحين كان صعاليك المصريين — على الرغم من كل شيء — يحترمون الرجال الكبار ويُجلّونهم .. وينزّهونهم عن الخطأ .. ولا يطبقون إهانتهم .. هم في نظرهم « أولاد أصول » .. قد يقبلون على أنفسهم الذل والإهانة ، أما الباشوات والكرام الذين يذلونهم ويمرغون كرامتهم في التراب ، فإن إهانتهم شيء لا يمتثل .. ومن ؟ . من الإنجليز ، الذين نفوا « عرابي » وحطموا الطوايى .. واغتالوا حلم الانسان المصري بالحرية والكرامة . كان لصعاليك الشارع المصري تاريخ طويل ومعقد مع الكبار ، منذ الفرعون إلى شيخ القبيلة .. وكلاهما كان يمارس الحكم والألوهية معاً . ومع ذلك فإن وجود الانجليز .. قلب كل الموازين .

كان بعض الذين أعتقلوا ذوي تاريخ لا يحترم .. « علي باشا شريف » مثلاً :

شيخ طاعن في السن ، أرى على الثمانين .. سمين . قصير القامة . يقول عنه « الزعيم محمد فريد » — في مذكراته — انه « كان مشهوراً بالتبذير وسوء التدبير والميل إلى إرضاء الشهوات . بذّر كثيراً من أمواله . واستدان مبالغ طائلة فحُجِر عليه لمدة سنتين . وكانت ديونه ٣٤٠ ألف جنيه وأملاكه ١٣ ألف فدان . تزوج أربع زوجات منهن واحدة أصلها مُعْنِيَة وسيئة السيرة جداً » .

على الرغم من هذا حزن عليهم صعاليك الشارع المصري أبلغ الحزن وأعمقه .. وأخذوا يتابعون المسألة بقلب واجف ..

كان كبار المسئولين يُصَيِّفون كالعادة في بلاد العالم الواسعة .. فالخديو « عباس » كان قد سافر — في أوائل أغسطس — إلى « الآستانة » ومنها إلى « فينيسيا » و« سويسرا » ، مُرَفَّهاً عن نفسه عناء حكم بلد محتل ومستنذل .. أما « اللورد كرومر » — معتمد الاحتلال — فكان بلغة « المقطم » — الجريدة ذات الصلة الوثيقة بدار المعتمد البريطاني — « يُرَوِّح عن نفسه بالصيد والقنص في مروج اسكتلندا ، ذلك أن لبعض أنسابه مروجاً فسيحة تبلغ ١٥ ألف فدان يكثر فيها القطا .. وفيها غدير موصوف بكثرة الأسماك وكبرها ، يقصدها الصيادون من كل فج » . وفي الإسكندرية كان « نوبار باشا » — رئيس الوزراء ونائب الخديو — يمارس سلطاته من منزله على شاطئ البحر المتوسط .



اكتفى « نوبار » بأن أرسل في طلب « المسيو روكاسيرا » — المستشار بقلم قضايا — المالية — و« حسن بك عاصم » — الافوكاتو العمومي لدى المحاكم الأهلية — إلى الاسكندرية للمفاوضة معهما في المسألة ..

وبدأ الجميع يدرسون القضية من الناحية القانونية ..

كان الرقيق قد ألغى من مصر ، بمعاهدة مصرية انجليزية أبرمت في سنة ١٨٧٧ وتطبيقاً لها صدر أمر عال من الخديو في أغسطس ( آب ) من العام نفسه ، ينص على فترة انتقال مدتها اثنتا عشرة سنة يسمح خلالها للأسر التي تملك جوار أو عبيداً أن تتاجر فيها مع غيرها . « وبعد مُضيّ المدة المحكي عنها ، إذا كان أحد من رعايا الحكومة المحلية يخالف الأمر ويتجراً على بيع الرقيق السوداني أو الحبشي تصير مجازاته بالاشغال الشاقة لمدة أقلها خمسة أشهر ، وأكثرها خمس سنوات » .

وجعل القانون محاكمة المتهمين في قضايا الرقيق من اختصاص مجالس عسكرية تُشكل بأمر السردار — أى القائد الإنجليزي للجيش المصرى — ولم يعن القانون بتحرير العبيد الموجودين طرف العائلات في داخل البلاد . فطالما أن العبيد أو الجواري لم يطلبوا عتقهم ، وطالما أن الأسر التي تملكهم لا تتاجر فيهم ، فلا موجب لتحريرهم ، واعتبرهم القانون جيلاً انتقالياً ، يمكن أن يظل على حاله إلى أن ينقرض . وعند تطبيق القانون اكتشفت « مصلحة الغاء الرقيق » أن مواده لا تتضمن نصاً صريحاً بمعاقبة من يشتري الرقيق ، ولتلافى هذا النقص أصدرت وزارة الداخلية منشوراً تُفسّر فيه القانون ، وتقول بأن العقوبة تشمل البائع والمشتري ..

رأى المستشاران اللذان استدعاهما « نوبار » أن القانون لا يلزم بمحاكمة مشتري الرقيق ، وأن المنشور الوزاري لا يغير القانون . لكن مجلس النظار شعر بأن وراء المسألة ضغطاً انجليزياً عنيفاً ، ولم يجد لديه القوة لمعارضة السردار . فسلم أمره لله ، وحول المسألة إلى المجلس العسكري العالي ..

وصدر قرار من « السردار كتشنر باشا » بتشكيل المجلس برئاسة ضابط أرمني هو « زهراب باشا » وعضوية عدد آخر من الضباط الإنجليز والمصريين .

وتابع الشعب الأمر بقلق . وتوجهت كل القلوب إلى رُى سويسرا ، تنتظر أن يتدخل الخديو الشاب لإنقاذ كرامة البلاد ، وحفظ المقامات العالية ، وبالفعل فإن « نوبار » قد أجّل انعقاد المجلس بطلب من الخديو ، لكن التأجيل لم يستمر سوى



يوم واحد فقط .

خضع الجميع في النهاية لضغط الاحتلال .. وعُقد المجلس بالفعل ..



إنه في يوم ٤ سبتمبر ( إيلول ) سنة ١٨٩٤ . انعقد المجلس العسكري المحكي عنه . ووقف « حسين باشا واصف » ، و « محمد باشا الشواربي » ، و « الدكتور الشافعي بك » في قفص الاتهام . أما « علي باشا شريف » فقد سقط مريضاً بأزمة قلبية حادة ، وأُجِّلَت محاكمته إلى حين شفائه ..

بجوار الذوات الفخام وفي القفص نفسه ، وقف أربعة من البدو مُغبرو الثياب والملاح . وسمسار يهودي ، وصاحب عريخانه .. وصاحب المنزل الذي أوى الجميع .. ومرشد الشرطة الذي خان وظيفته ..

على الرغم من أن القاعة كانت ضيقة ، فإن مصر كلها قد ازدحمت فيها .. ألقت قلوبها في ممراتها الضيقة المزدحمة .. تسمع وترى ... وتتوجع ..

الضحكة الدامعة في وسط كل هذا .. نطقت بها وجوه الجواربي أنفسهم . أسماؤهن غريبة كوضعهن تماماً . الثلاث اللواتي اشتراهن « علي باشا شريف » ، هنّ « حليلة » و « سعيدة » و « مراسيلة » . لم تعجبه سعيدة . أمرها أن تجري أمامه . قال « دى مرضانه » ، أرسل فاستبدلها بفاطمة . دفع ثمناً للجواربي الثلاث ستين جنياً . الواحدة بعشرين . ثلاث نساء فائتات ، ساخنات ، يطبخن ويكنسن ، يغسلن الاقدام المرهقة بالمياه الساخنة . يضاجعن الباشا العجوز لو سمحت شيخوخته .

خَضَعَت البنت للكشف الطبي القاسي دون الم .. قالت « سعيدة » — تلك

التي رسبت في الاختبار



— « سيدى الى فى سيوه مات .. وأهل بيته باغونى لسيدى «علي مبروك» —  
النخاس — وجينا من سيوه لمصر » .

أمه بنت أمة .. عبدة من سلسال طويل من العبيد والجواري والإماء . كذلك كانت الأخريات .. الواحدة منهن لاتعرف نطق الأسماء دون أن تسبقها بلقب « سيدى » .. النخاس سيدها .. السمسار سيدها .. « ياسيدى القاضى » .. ليس فى قاموسها إسم لاتمنحه لقب السيادة ... وهن لا تعرفن الأماكن ولا التاريخ .. مخلوقات كتب عليها أن تعيش تحت الأقدام دائماً .. تباع .. تشتري .. لاتعرف الا النظر لأسفل .. يقول « سيدى القاضى » لزنوبة — احداهن — « ارفعى رأسك وانت بتكلمى » .

ترفع رأسها لثوان ، لكن الرأس ولد مخنياً ، هى لاتتحكم فيه . يتحكم فيه التاريخ والزمن الوغد . يُكرّر رئيس المجلس طلبه حتى ييأس فيسلم أمره لله ، ولأنهن جوارى فهن لايعرفن شيئاً من العالم لا المكان ، ولا الزمان ، ولا الحاضر ولا الماضي ، السادة يعرفون أما هنّ ففي خدمتهم .. تصف « مريم » المكان الذى نزلت فيه فتقول « جنب الحجرين الكبار والحجر الصغير » .

تضحك القاعة .. انها تقصد أهرام الجيزة !! . يلقنها « سيدى القاضى » المعلومات ، لكنها لاتجسر على ترادادها .. كيف تتجاسر هى الأمة بنت الأمه نسل الجواري إلى الجدّ المائة — فتعلم مايعلمه هؤلاء السادة الذين يسألونها . هى أيضاً لاتعرف اللحية .. يسألها المحامى هل تعرفين «شواربى باشا» فاذا أجابت بالإيجاب سألها « هل له لحية ؟ » . على وجه المحامى النابه ملامح إنتصار . إرتبكت الشاهدة . الباشا برىء . لأن الشاهدة لاتعرف اللحية . يقول رئيس المجلس

— « كيف لا تعرفين اللحية ؟ .. اللحية عبارة عن شعر ينبت فى الوجه » .  
يشير أحد أعضاء المجلس إلى لحيته الوقور . حينئذ تقول  
— « نعم له لحية » .

يضحك المجلس .

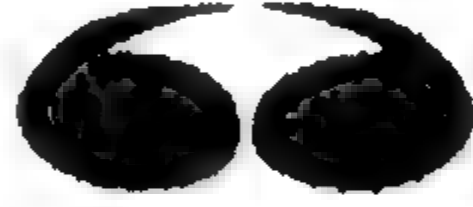
رفه السادة عن أنفسهم . مكدودون هم من عتاء العدل بين الناس . أمامهم لحم يباع بأرخص مما تباع البهائم فى عزّهم واقطاعاتهم الشاسعة . لحم ملىء



بالانفعالات والآمال والأحلام والغرائز ..

آن لكل من «حليمة» و«سعيدة» و«مراسيله» و«فاطمة» و«زنوبه» و«مريم» ان  
تُكُن محل إهتمام العصر كله .. تذكر الصحف أسماءهن .. تصف وجوههن السوداء  
الوسيمة .. وصباهن النضر .. وملابسهن التي أتين بها من «سيوه» و  
«جغبوب» .. يهتم بهن ناظر النظار و«اللورد كرومر» و«الخديو عباس»  
ووزارات الخارجية في لندن وباريس وروما . تهتم بهن «التيمس» و«ذى تروث»  
وكبريات صحف العالم ..

لم تكن الجواري الست بشراء كن مجرد قميص عثمان .. لذلك لم يهتم بهن أحد  
اهتماماً حقيقياً .. ولم تكن حريتهن أحداً فالمهمون هم الباشاوات، والصراع يدور على  
شيء آخر تماماً.



توقعت «المؤيد» — جريدة الوطنيين المصريين التي يحررها «الشيخ علي  
يوسف» — أن يكون للحادثة أصداء هائلة في أوروبا .. وذكرت أن وكالات الأنباء  
سوف تذيعها في أرجاء الأرض وأن نتيجة ذلك أن الجبهات الاستعمارية «سوف  
تطالب الحكومة البريطانية بأن تستولى على النيل الأعلى نهائياً لتقطع الطرق على  
النحاسين وأن تتبع خطة العُسف في معاملة المصريين ردعاً لهم وزجراً» .. وقد صح  
ماتوقعته «المؤيد» ، التي كانت أول من تشكك في المسألة فأشار مراسلها  
السكندري ، إلى أن الحادثة دُبِّرت خصيصاً لكي تبرهن على «عدم كفاءة رجال  
الشورى لمناصبهم» . ونبت في يوم آخر إلى أن اختيار «علي باشا شريف»  
بالذات لإيقاعه في المطب عملية مقصودة «بصفته رئيس مجلس كان في آخر السنة  
الماضية يعارض في بقاء «مصلحة إلغاء الرقيق» ويبرهن على قلة الحاجة إليها بزوال  
معنى الاسترقاق من عقول المصريين» .

وأربكت الحادثة «المؤيد» ومن تنطق باسمهم ، فخلطت بين الأصول والفروع ،  
رشت حملة ضد ماوصفته التدخل في «الحرية الشخصية» للباشاوات ، وإساءة  
استعمال السلطة معهم . فقد أشارت إلى أن الاجراءات التي اتخذها «جيفر بك»

هى اجراءات متعسفة . فبفرض ثبوت التهمة على الباشوات ، فان الضرورة لم تكن تستدعي حبسهم احتياطيا في قسم شرطة عابدين ، على أساس أن الرخص المعطاة للسلطة في حبس المتهمين احتياطيا ، هى رخصة قصيد منها الحيلة خشية الهرب أو التدخل لإفساد التحقيق باخفاء الأدلة أو تهديد الشهود ، ولعدم توافر هذين الركنين فان حبس الباشوات احتياطيا هو إساءة لاستعمال السلطة واهدار للحرية الشخصية (11) .

وقصرت دفاعها على أن شراء الرقيق هو عمل حضاري ، بعكس بيعه الذى أدانته أحيانا ، وتجاهلته غالباً . وذكر مراسل « المؤيد » السكندري — في هذا الصدد — أنه لو ثبت أن الذوات الكرام الفخام قد فعلوا ذلك فهم « لم يقدموا على ذلك إلا عملاً للخير » .

وذكر كاتب آخر « أن الرقيق لم يطمعوا في نوال الحرية إلا مجارة للأحوال في نيل تلك الورقة من مصلحة الرقيق بعقدهم ، لكنهم لم يفارقوا منازل شبوا فيها وشابوا على عدم معرفة سواها ، ولن يفارقونها إلا بفراق أرواحهم لأجسادهم . وهم الآن يستقتلون في حفظ كرامة مخدوميهم حفظهم على أنفسهم » ، وسخر من العبيد الذين « لذّ لهم إسم الحرية » ف « غادروا منازل أنسهم » وأدى بهم هذا إلى « ان يعاشروا أمثالهم من أبناء جلدتهم ، ففسدت أخلاقهم تمام الفساد .. وأصبحوا ضربة قاضية على الحرية وعالة على الإنسانية وقد بلغ الشقاء ببعضهم مبلغاً ليس بعده غاية ، وهم أحرار . فليتهم لبشوا أرقاء ، فإنه كان خيراً لهم في كل حال » وقال الكاتب في النهاية بلهجة ضعيفة « أما منع الرقيق بالإجمال ، فهو خير واسطة لرفع لواء المدنية في العالم » .

وقد رد الدفاع عن « شواربي باشا » — وكان يتولاه « خليل بك ابراهيم » المحامى — هذه الفكرة . فقال إن شراء الجوارى عمل انساني عظيم ، « ذلك أن الموسر مثلاً يبتاع جارية أو مملوكاً أو عبداً فينقله من حالته التعيسة إلى حالة سعيدة ، ويُحسن تربيته ويقوم بكمال تهذيبه ويكسوه ويشبعه ، وبالجملة ينقذه من وهدة الشقاء ويرفعه الى أوج الراحة والرخاء » .





وأكد على فكرة أن القانون لم يقض بمعاقبة الشاري « ولو قضى بذلك لكان هذا خارجاً عن دائرة التصور ، إذ لا يُعقل أن من يفعل الجميل يقابل بضده ، وأن من ينقل الرقيق من دور إلى دور ، يكون جزاؤه هو نفس جزاء من يتجر به » .

والغريب أن الدفاع عن « واصف باشا » ، قد احتج في مرافعته على قلم الرقيق لأنه أخرج الجارية « سعيدة » من منزل الباشا ومنحها شهادة العتق ، وقال « بفرض المستحيل أنه اشتراها فانه لا يحق للمذكور أن يعتقها طالما أنها لم تشتك أو تطلب عتقها » .



من المضحكات المبكيات في زمن الجواري ذاك ، أن حرية الانسان لم تهم أحداً كما يليق ، ولم يدافع أحد عنها بشراسة ووضوح وصراحة .. الا صحيفة واحدة هي « المقطم » جريدة الاحتلال الانجليزي ، والمدافعة عن وجوده ، هي وجدها دون الصحف الوطنية .. وللانصاف فان « المدعى العام » قد دافع ايضاً .. لكنه على الرغم من مصريته كان ممثلاً لمصلحة إلغاء الرقيق . إنجليزي العقل والتفكير .

وقد بنّت « المقطم » موقفها على أساس منطلق واحد ، هو قاعدة المساواة أمام القانون .. فقالت « إن العادة المتبعة في مصر من يوم تعهدها بإلغاء تجارة الرقيق سنة ١٨٧٧ هي أن يعامل شاري الرقيق معاملة بائعه ، فيُحاكم محاكمته ويعاقب معاقبته ، وإن أحكاماً أُصدرت على كثيرين عوقب فيها الشارون كالبائعين ولم يلتفت إليهم أحد ولم ينازع في ذلك منازع » .

وذكرت أن المنازعة التي تثور الآن حول تطبيق القانون على الشاري تصدر من الأعيان والباشوات الذين « يتمنون أن يكونوا هم السادة وسائر الناس العبيد » .

وفي الموضوع فان « المقطم » قد انحازت تماماً الى جانب تحرير العبيد .  
ونشرت في هذا الصدد بحثاً طويلاً من جزأين ، بعنوان « ما سمعنا بهذا في آبائنا  
الأولين » ذكرت أنه بقلم « أديب فاضل من وجهاء المصريين طالما قارع ببراعة  
فحول الأدباء وسحر بحسن بيانه ألباب أولي الالباب » .



الدكتور يعقوب صروف أحد صاحبي « المقطم »

وقد دافعت في هذا البحث دفاعاً  
مجيداً عن حرية الانسان واستعرضت  
تاريخ الرق من أقدم العصور وأوضحت  
موقف الاسلام غير الودي تجاهه ، ذلك  
الموقف الذي يتساوى مع التحريم ..  
وقالت ان « الزنجية المشتراه بالثمن كما  
تشتري البقرة قد أصبحت — في عهد  
الاحتلال — متساوية الحقوق بمالكها » ،  
بل إن هذه الزنجية قد وقفت « بجانب  
كرسي مالِكها تتهمة وتحاكمه وتشهد  
عليه وتشير اليه » . وختمت بحثها هاتفة  
بحماس « أنتم أيها العبيد إعلموا أنكم  
إخواننا ، لكم ما لنا . وعليكم

ماعلينا .. لا فضل لقرشي على حبشي الا بالتقوى .. ولا يهولن أسيادكم أن تتساووا بهم  
في الحقوق وليهونوا على أنفسهم فكلكم لآدم .. وآدم من تراب » .  
وعالج المدعي العمومي المسألة على أساس أن الشراء والبيع وجهان لعملة  
واحدة ، لا وجود لاحدهما دون الآخر ، وقال « إن مثل هؤلاء النخاسين المساكين لم  
يتجشموا الأتعاب ويكابدوا المشقات في إستحضار الرقيق إلا لعلمهم بوجود مشترين  
مثل حضرات هؤلاء الباشوات » .

ذلك جانب من سر العقل المصري ، ثنائيته الغريبة .. الصحف الوطنية  
تبرر إنتهاك حرية الانسان ، وتعتبر أن شراء الجوارى عمل عظيم .. وهي التي

تطالب بالحرية والدستور والقانون . وصحف الإحتلال ، التى تدافع عن شرعية انتهاك « حرية الأمة » بأكملها ، هى التى تدافع عن العييد وتطالب بتحريرهم .. وبالمساواة أمام القانون بين الباشاوات والنخاسين !..

وقع الدفاع عن المتهمين في مأزق ، كان عليه أن يهاجم « مصلحة إلغاء الرقيق » وما اتخذته من اجراءات ، ولكن دون أن يستفز ذلك الإحتلال .. طلباً للسلامة وخوفاً من التورط — ولعل هذا كان أحد الدروس التى لقنتها سلطات الإحتلال لكل المصريين — غازل « إسماعيل بك عاصم » الإحتلال طويلاً في مرافعته ، وتحدث عن دوره في نقل مصر إلى المدنية، وعندما تعرض لإجراءات القبض على المتهمين لم يناقش شرعيته « ذلك أن أمراً مثل هذا من اختصاص رجال الحكومة وهى وشأنها مع موظفيها » .. وأردف « ولكن نقول إن عمال قلم الرقيق يجتهدون .. والمجتهد لا يكون معصوماً ، بل هو دائماً معرض لكل خطأ » .

أثارت الكلمات جمهور الحاضرين فتصاعدت منهم همهمات ..



وكان للمحادثة آثار ضخمة في العالم .. سارعت الصحف الإنجليزية إلى اتهام المصريين بالتوحش والبربرية .. وإلى التأكيد على ضرورة بقاء مصلحة إلغاء الرقيق وموظفيها الإنجليز وكل الموظفين « الملكية » و « الجهادية » في حكومة مصر ..

وعبرت عن دهشة الشعب الإنجليزي « المشغوف بتحرير الانسان والذي يرى لنفسه الفضل الأول في محو الاسترقاق من بلاد الشرق » . وذهوله « لحرص وجهاء المصريين على استبقاء الرقيق » . وتغزلت « التيمس » في العدالة الإنجليزية التى تلقن الشعوب الهمجية دروساً في الحرية .

وفي ايطاليا أمرت وزارة الخارجية بنفى « المسيو جوارنبرى » — صاحب ومدير جريدة « الجورنال إجبسيان » — وهو فرنسي ايطالي — التى تصدر في



مصر — لأنه هاجم إنجلترا ، وهاجم تصرف الموظفين الإنجليز في مسألة الرقيق ..  
ثم أمرت بنقل القنصل الإيطالى فى مصر لأنه تدخل للافراج عن « علي باشا  
شريف » وطلب تأجيل محاكمته دون أن يستأذن من الحكومة الإيطالية أولاً ..  
كان شهر العسل الإيطالى الانجليزى لم ينته بعد !

وكانت « المؤيد » قد تزعمت حملة تطالب فيها بتوحيد القضاء ، وعدم تطبيق  
قانون الأحكام العسكرية على المدنيين وإحالة كل القضايا إلى القضاء الأعلى ، أى  
إطلاق حق استئناف الأحكام والطعن عليها بالنقض وسخرت « المقطم » من ذلك  
وقارنت عهود ما قبل الإحتلال ، بعهد الإحتلال .. وذكرت المصريين بمظالم  
« اسماعيل باشا » وعهده الأغبر .. ثم قالت « ولا يجهل أحد أن المحاكم لم تستقل هذا  
الاستقلال ولم تأمن مداخله الحكام فى أحكامها إلا بعد ما شاد المحتلون للقضاء  
على صروح الاستقلال وأخذوا بناصية رجاله حتى لا يتعرض لهم الحكام فى حكم من  
الأحكام » .

كان الانجليز قد استلبوا حرية مصر ، بتخويفهم المصريين من طغيان  
« اسماعيل » !

بعد أنه ع من بدء المحاكمة ، صدر حكم المجلس العسكري . وقد قضى  
ببراءة « حسين باشا واصف » و « محمد الشواربي باشا » ، وحكم بالسجن خمسة  
شهور على « الدكتور عبد الحميد الشافعي » .. وبأحكام تتراوح بين عام وعامين  
على النخاسين .

وهذا رفض حكم المجلس العسكري كل الدفوع القانونية بأن المشتري لا عقوبة  
عليه .

وقد جاء حكم الإدانة على « الدكتور الشافعي » نتيجة منطقية لأنه الوحيد  
الذي اعترف فعلاً بأنه اشترى الجواري ، بينما أصر « واصف باشا » على أن حرم  
الدكتور قد أرسلت الجاريتين لتتعلمتا الطبخ فى مطابخه .. وكانت بعض الصحف —  
وخاصة « الأهرام » — قد اتهمت « الدكتور الشافعي » بأنه دسيسة انجليزية ، وأنه  
اعترف ليورط الباشوات الثلاثة فى الجريمة خدمة لأهداف الإحتلال .. وهو ماسخرت

منه « المقطم » — بعد صدور الحكم .. واتخذته دليلاً على نزاهة القضاء ، واستقلاله  
في ظل الحكم الإنجليزي ..

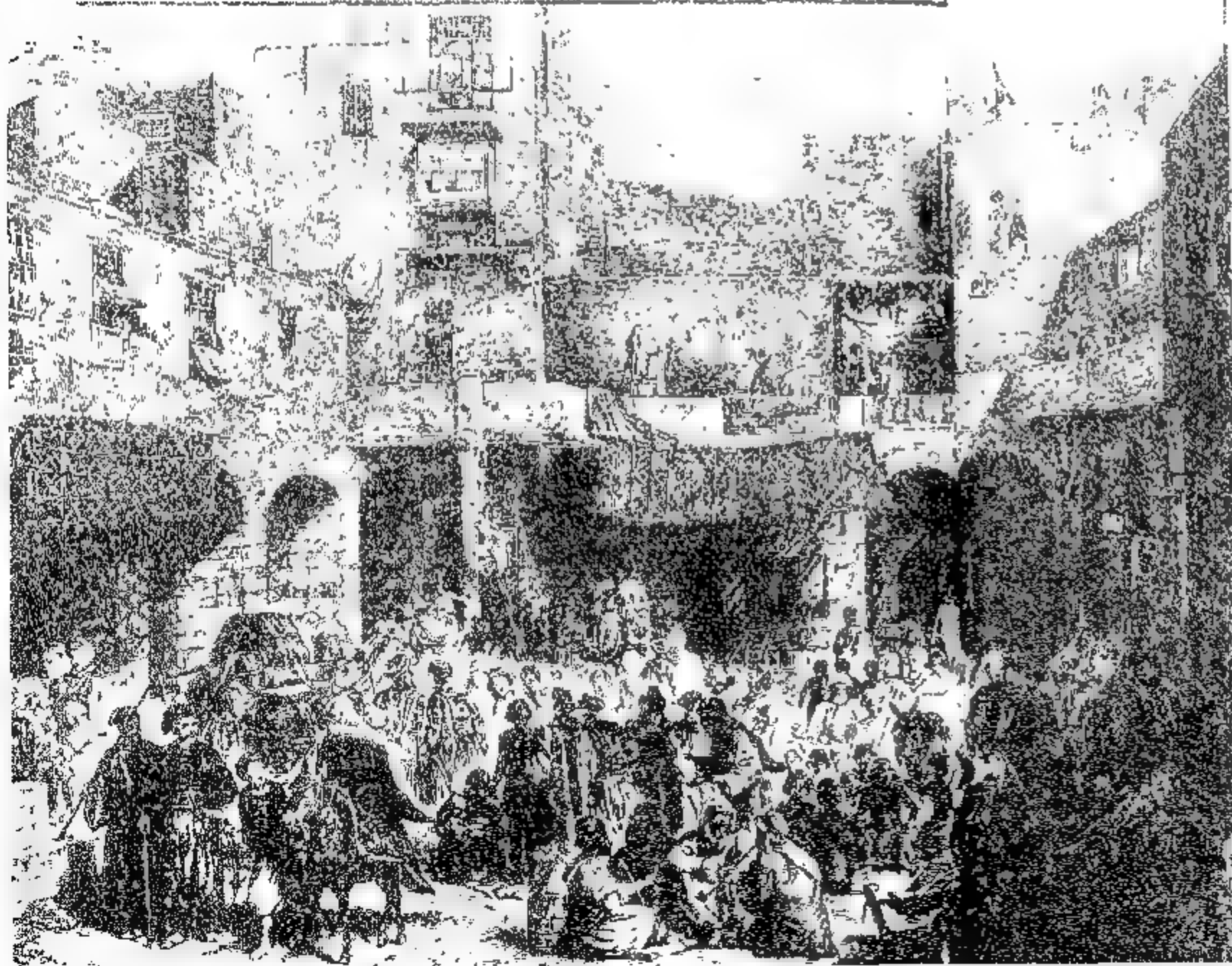
وقد رحبت الصحف الوطنية بالحكم .. وفرح له القلب المصري .. وامتلأت  
صفحات الصحف بالمادحين للمجلس العسكري ، لدرجة أن « المؤيد » قد  
اعتذرت عن نشرها لكثرتها الشديدة وضيق المساحة . وجاءت رسائل مراسليه في  
أحباء البلاد تصف مظاهر الفرح والبشر والسرور بتبوء كبار الرجال من التهمة ..

وسخر أحد مراسلي المؤيد من « الذكور الشافعي » ، وخاصة أن محاميه كان قد  
لقيه « بالصادق » . قال المراسل مستشعراً :

والصدق إن ألقاك تحت العطب لاخير منه.. فاعتصم بالكذب!!

أما « ابراهيم رمزي » .. صاحب جريدة « الفيوم » — والكاتب الروائي  
والمسرحي الشهير — فقد نظم « مدحة » في المجلس العسكري .. قال فيها :

<٢٤٣>



سوق الخوري في بداية القرن الثامن عشر

<٢٤٢>

دعوى الرقيق أبانت عدل من حكموا فيابنى مصر.. أنتم خير أقبال  
فبائع الناس ذو إثم بفعلته لكن شاربهم خل لهم غال  
وكان لا مفر من اتخاذ اجراء مع « علي شريف باشا » ، الذى منعه مرضه من  
حضور المحاكمة .. وشعرت سلطات الاحتلال بأنها قد انتقمت لنفسها بما فيه  
الكفاية .. فاكتمى السردار بأن يطلب من الباشا أن يكتب اعترافاً بالجريمة .. ينهيه  
برجاء مسامحته والعفو عنه ..

وقد كان ..

كتب الباشا اعترافاً مذللاً ومهيناً ، بأنه اشترى ثلاث جوار « وأعترف بأني  
مذنب في هذا العمل لعلمي أن هذا غير جائز .. ولكن حصل ذلك مني بنوع  
الإهمال ، والآن .. وقد ندمت وتأسفت على حصول ذلك .. وعليه أطلب العفو  
والسماح من لدن ولي الأمر » ..

أدانت « المؤيد » موقف الباشا المهين للكرامة .. وكانت في بداية الأزمة قد  
اعتذرت عن تصرفه ، فذكرت أنه « لم يظهر الرغبة في الحماية الطليانية .. ولكن الذي  
اضطره لذلك هو انه منع من الاتصال بـ « نوبار باشا » .. ولكنها وبعد موقفه  
الأخير أدانته بكلمات قاسية .

قالت : « لا خلاف أن سعادة الباشا قد أساء التصرف أولاً وثانياً .. فلقى  
من الإهانة واللوم مالقى .. وكان الواجب عليه أخيراً بعد ما حاول الخروج من الوطنية  
والإحتواء فى الأجنبية أن يتذرع بالصبر .. ويقبل المحاكمة مذنباً أو بريئاً » ..

استقال « علي باشا » من رئاسة « مجلس شورى النواب » .. وظل فى منزله  
حزيناً وحيداً .. حتى مات بعد عامين فى سنة ١٨٩٦ .. والغالب أنه مات كمدماً !  
لا أحد يدرى أين ذهبت الجوارى بعد ذلك .. مع كل واحدة منهن ورقة عتق  
وتحرير من مصلحة « جيفر بك » .. لكنهن بلا عمل ولا أسرة ولا مستقبل ..  
الغالب أن مريم — أكثرهن ذكاء ومشاكسة — كانت أول من مزق ورق العتق  
وعادت الى بيت سيدها .

« ورق عتق » ؟ ما قيمتها فى يد انسان جائع ، فى وطن محتل !





جارية من نهاية القرن الماضي

عاد اللورد « كرومر » في مقتبل الخريف من مروج أنسابه المليئة بالقطا في اسكتلندا .. وعاد الخديو من مصيفه السعيد فوق جبال سويسرا .. فطالبه اللورد بأن يعين مستشاراً انجليزياً لوزارة الداخلية المصرية .. هاجت الصحف .. موظف إنجليزى فى وزارة الداخلية : وزارة العُمد والخفراء والأعيان والضبط والربط .. إن وزارة الداخلية هى مصر .. فكيف نتركها لحاكم انجليزى .. لكن أحداً لم يجسر على مزيد من الغضب . ولم يستطع أحد أن يقول بأن المصريين قادرون على حكم أنفسهم .. بينما اعترف الباشا رئيس مجلس الشورى لم يجف مداده بعد .. نخاسون وتريدون حكم أنفسكم ؟ عيّن المستشار الانجليزى فى وزارة الداخلية .. فى أواخر سبتمبر ( أيلول ) — ١٨٩٤ — عاد إلى مصر كما ذكرت « المؤيد » « الأديب مصطفى كامل أفندي » — أحد تلامذة مدرسة الحقوق وصاحب « مجلة المدرسة » — وعاد إليها أيضاً « حضرة الأصولي الفاضل » سعد بك زغلول « القاضي بالحاكم الأهلية » .

كان الخريف يقبل وانياً ، حاملاً معه شاباً وسيماً كعاشق أضناه السهر . وفلاحاً متوسط العمر ، غير مشذب الشارب .. قدر لكل منهما بعد ذلك بسنوات أن يكون غضب مصر الجسور ، وصوتها العالى — إلى حد الموت حباً — المطالب بتحرير الإنسان المصري .. وحرية الوطن المصري ..

ذلك لأنها .. هى — قضاؤنا وقدرنا — لم تعقم أبداً ..





هي حكاية من فصلين ..  
أثار كلاهما فضول الذين عاصروا أحداثه .. ودهشتهم .. وحماستهم .. وإلى  
حد ما ، ملأ خلوقهم بالمرارة وقلوبهم بالشجن ..

في الفصل الأول ، كانت الحكاية من النوع الملكي ، يحمل أبطالها لقب  
« صاحب السمو » ، وتدور حوادثها بين عامي ١٨٩٥ و ١٨٩٨ — وراء جدران  
قصور فخمة يتسلى سكانها باطلاق الرصاص على أهداف صغيرة ، توضع فوق  
رؤوس عبيدهم ..

ولأن التعاسة كانت تظلل مبانيها الفخمة ، فقد أسدلت ثلاث رصاصات  
أطلقها « البرنس أحمد سيف الدين » على « البرنس أحمد فؤاد » — ابن عم والده



وزوج شقيقته البرنسية « شويكار » — الستار على الفصل الأول من الحكاية ..  
ليبدأ أنصار الاحتلال البريطاني لمصر ، الدنيا صراخا ، بأنه لولا الاحتلال السعيد لما  
حدث ولا في الأحلام — أن يقف برنس من الأسرة المالكة أمام محكمة الجنايات ،  
ليحاكمه قضاة مصريون ، ويجرسه في قفص الاتهام جندى من أبناء الفلاحين .

وبعد ثلاثين عاما من هذا التاريخ — وفي عام ١٩٢٨ — ارتفع الستار عن  
الفصل الثاني من الحكاية ، وهو فصل شعبي ، إذ انضم إلى أبطالها من أصحاب  
السمو والجلالة ، اثنان من أبناء الفلاحين ، لاتجري في عروق أحدهما نقطة واحدة من  
الدماء الزرقاء .. هما « مصطفى النحاس » — رئيس الوزراء ورئيس حزب « الوفد  
المصري » و « ويسا واصف » رئيس مجلس النواب . وأحد أقطاب « الوفد » ،  
الحزب الذي يضم أغلبية المصريين ، ويقود الحركة الوطنية ، ويتزعم جماهير الشعب .

وخلال هذه الأعوام الثلاثين — التي قضى الأمير « سيف الدين » معظمها في  
مصح للأمراض العقلية — كانت الدنيا قد تغيرت .. فاشتعلت ثورة ١٩١٩  
العاصفة ، وانتهت بأن حصلت مصر على نصف استقلال ونصف ديمقراطية ، أتاحا  
للأمير « أحمد فؤاد » — الهدف الذي توجهت إليه رصاصات « سيف الدين » —  
أن يصبح ملكا لبلد دستوري ، وأتاحا لأبناء الفلاحين وصغار التجار ، الذين قادوا  
الثورة ، وكانوا وقودها — ومنهم « مصطفى النحاس » و « ويسا واصف » — أن  
يكونوا وزراء وزعماء .

ورفع المستعمرون البريطانيون شعار : لاديمقراطية بلا معاهدة تحالف تضي  
شرعية علي وجودنا في مصر .

أما « الملك فؤاد » فقد رفع شعار : الملك لا الأمة — هو مصدر كل السلطات .  
بينما أصر « مصطفى النحاس » — خليفة « سعد زغلول » — على ألا يتنازل  
عن الاستقلال التام ، أو يفرط في حق الأمة في أن تكون مصدر كل السلطات .

ولم تكن قد مضت سوى شهور قليلة ، على وفاة « سعد زغلول » ، وتولى  
« مصطفى النحاس » لزعامة الأمة حين رفض مشروع معاهدة التحالف التي  
عرضها الانجليز في تلك السنة — ١٩٢٨ — فأثبت بذلك أنه متشدد كسلفه وأنه

ليس مرنا ، ولن يسلم البضاعة ، فكان لابد من تأديبه وتطويعه ، وإجباره عن الاختيار — بين « الاعتدال » أو « الرحيل » .. إذ كان أعداء الأمة ، قد تنفسوا الصعداء بعد وفاة « سعد » ، ولم يكونوا على استعداد للإنتظار — حتى يتحول خليفته إلى صورة أخرى منه .

وهكذا بدأ البحث عن فضيحة تنسف زعامته ، وتلوث سمعته ، وتقضي على مستقبله ، ليستتروا بسحاب الدخان المتصاعدة منها ، فيحطمون الدستور ، ويقضون على الحياة النيابية ، ويقصون زعيم الأغلبية ، وحزبه المتشدد عن السلطة ، ليأتي « المعتدلون » فيوقعوا معاهدة التحالف ، ويسلموا البضاعة ، فيرتاح المستعمرون من مطالبة الوفد بالاستقلال « التام » .. ويرتاح « الملك فؤاد » من اصرار « النحاس » على أن تكون الأمة مصدر كل السلطات ..

وأثناء البحث عن هذه الفضيحة ، سرق المتآمرون من منزل أحد المحامين الوفدين في الاسكندرية ، عقد اتفاق للدفاع في قضية أمام « مجلس البلاط » ، كان « مصطفى النحاس » أحد الموقعين عليه .. وكانت والدته الأمير « سيف الدين » — عدو الملك القديم وشقيق مطلقة المجنون — هي الطرف الثاني ..

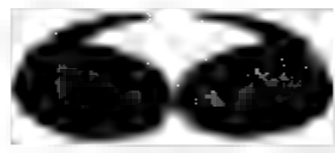
واختار المتآمرون أن يكون هذا العقد هو موضوع الفضيحة التي ستقضي على زعيم الأغلبية « مصطفى النحاس »

فكيف بدأت الحكاية ؟ . وكيف تحاورت خلايا العقل المصري حول العلاقة بين الاستقلال والديمقراطية ؟ . وكيف انتهت المؤامرة على زعيم الأغلبية ؟ ..



البطل الأول للقصة بفصلها « الملكي » و « الشعبي » هو الأمير « أحمد سيف الدين » :

شاب رفيع .. طويل القامة .. وسيم الى درجة واضحة .. عصبي المزاج . من أكثر أمراء الأسرة المالكة المصرية — باعتبار ما كان — إثارة للضجيج ، مع أنه لم يتول أي منصب رسمي في حياته ، داخل القصر الملكي أو خارجه بل قضى ثلاثين عاما — هي أكثر من نصف عمره — في مستشفى بريطاني للأمراض العقلية ! . وهو حفيد « إبراهيم باشا » ابن « محمد علي » . ولد في سنة ١٨٧٨ . كانت والدته أميرة تركية عثمانية تنتمي للبيت السلطاني في استانبول . وهو في الثامنة ، رأت والدته « البرنسيس لجوان هانم » أن تكرمه بتلقي العلم في المكتب السلطاني بالآستانة . فأرسلته إلى هناك ليبقى ست سنوات وحيدا .. بعيدا عن أي تربية حقيقية أو تهذيب .. لمجرد إرضاء رغبتها « العثمانية » في أن يتربى ابنها مع أولاد السلطان التركي .. وعندما عاد إلى مصر في الرابعة عشرة ، كان أبوه يُسلم الروح . وفي نفس الوقت يسلمه هو وتروته الطائفة إلى عمه « الأمير أحمد كمال باشا » ليكون وصيا عليه .



ولأن الثروة في نظر العم أهم من أي شيء آخر ، فقد وجه همه كله إلى تنميتها ، تاركا المراهق العائد من « استانبول » يصرف أموره بنفسه .. وكان الأمير الصغير قد عاد بعادات مرذولة ، وتصرفات طائشة . كان نبتة برية ، لم يهتم أحد بتربيتها أو بتعليمها أي شيء ، وخاصة إذا كان هذا الشيء هو الأخلاق .

ويتشاجر « سيف الدين » مع شقيقه الكبير ويتضاربان .. ويتدخل العم



الأمير سيف الدين .. والأمير أحمد رشيد الدين في طفولتهما



قليلًا .. ولا يهتم كثيرا .. ويتزايد النفور بين الشقيقتين .. وتنتاب « سيف الدين » حالات تشنج عصبي .. ويعوده الأطباء .. وتهتم به شقيقته « شويكار » — وكانت تكبره بعامين — وتمرضه .. وتنشأ بينهما صداقة وثيقة .. يعرض معها « سيف الدين » احساسه بأهمال عمه ، وإهانات شقيقه المستمرة له ..

وعندما يبلغ سن الرشد ، يتسلم ثروته .. ويعيش مع إخوته في قصر والدهم الضخم في الجزيرة ، وكانت تحيط به حدائق شاسعة . وينتقل أحيانا ليقم في سراي لهم بقصر الدوبارة — مبنى مجلس الوزراء المصري الآن — ويقضي وقته في هوايات تافهة .. تتيحها له ثروة واسعة تقدر قيمتها بعشرة ملايين من جنيهات ذلك الزمان . وتتزايد مشاكله مع شقيقه .. ولا يجد صدراً حنوناً سوى أخته .. وكانت أمهما تقيم في « إستانبول » !

وهو في السابعة عشرة فوجيء يوماً بشقيقته تغادر السراي لتقيم بعيداً في الزعفران .. حيث قصر زوجها « الأمير أحمد فؤاد » .



كان ذلك في عام ١٨٩٥ .. وكان « الأمير أحمد فؤاد » أيامها في السابعة والعشرين . وهو نفسه حضرة صاحب العظمة « السلطان فؤاد » — كما لقب بذلك عندما تولى عرش مصر سنة ١٩١٧ — ثم تغير لقبه الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر عند اعلان الاستقلال في سنة ١٩٢٣ .

و « البرنس فؤاد » ، وهو أصغر أنجال « الخديو اسماعيل » .. كان معروفاً آنذاك في أوساط العائلة المالكة بأنه شاب مفلس كثير الاقتراض ، مقامر ، سكير .. وهي شهرة تعدت الأوساط الملكية لتصل إلى رجل الشارع العادي ، الذي كان يصفه بأنه « شمام » . ولم يكن مقصوداً بهذا التعبير العامي معناه الحقيقي —

وهو شم الكوكابين — ولكنه تعبير يصف تدهور أحواله العامة ، وافتقاده للإحترام الاجتماعي .. كان بتعبير المرحوم بيرم التونسي — « مقامراً لا ترحب به أندية القمار — لأنه مفلس ولا يسدد ديون اللعب .. وكان يركب الحانطور ولا يدفع للحوذي أجرته .. ويطرق منازل أصدقائه ليلاً ويطلب الطعام » .



تخيم  
الحدود في شامه  
آباء القلي

وكان هذا كله طبيعياً لأنه ابن  
« الخديو اسماعيل » ..

فالملاحظ — والفكرة قالها استاذنا  
يحيى حقي شفاة — أن الفرع  
الذي ينتمي إلى « اسماعيل » من  
أسرة « محمد علي » ، فرع شره إلى  
المال بدرجة مرعبة ، فمن تولى منهم  
العرش — « توفيق » و « عباس  
حلمي » و « حسين كامل »  
و « فؤاد » و « فاروق » — كانوا  
لصوصاً مشهورين . وكان شرهم  
الأساسي للأرض .. يبذلون الجهد  
لاستلابها بأي سبيل حتى لو كان  
اغتصاب التنظر على الأوقاف الخيرية  
والأهلية .. بل انهم لم يتعففوا حتى  
عن السرقات الصغيرة ..

والسبب في ذلك معروف . فقد  
انتقلت أملاك « اسماعيل »

للكية الدولة ، بموجب قانون التصفية الذي صدر قبل عزله عن العرش ، وذلك  
تسديداً للديون الشخصية التي كان قد اقترضها من الأجانب . وهذا لم يترك لأولاده

ثروات تكفيهم للحفاظ على هيبة الإمارة ، فأصبح كل همّ الذين جلسوا على كرسي العرش من بعده ، هو أن يستردوا هذه الأموال التي استولت عليها الدولة .! ويكفى للتدليل على هذا أن نعلم أن « الملك فؤاد » ، لم يرث عن أبيه سوى ٨٠٠ فدان فقط ، استطاع « بجده واجتهاده » — بعد توليه الملك — أن يصل بها إلى ٣٥٠٠٠ فدان ، فضلاً عن ٤٥٠٠٠ فداناً من أراضي الأوقاف .. وثروة نقدية لاتقل عن أربعة ملايين من الجنيهات !

أمّا في ذلك الزمن فقد كان « البرنس فؤاد » ، فقيراً ومفلساً .. وقد نجح في إصطياد قلب « شويكار » — حفيدة «ابراهيم باشا» — فانتقلت إلى قصره المتواضع بالزعفران .. وتزوجته .

وخلال السنوات الثلاث الأولى من الحياة الزوجية ، صبح ما توقعه العارفون .. فقد استطاع الزوج أن يحصل من زوجته على توكيل بإدارة أعمالها المالية .. وتدرّجاً بدأت الزوجة تلاحظ أنه يستلب منها أموالها .. بل انه حتى لم يدفع لها مقدم صداقها وقدره ١٠ آلاف جنيه . كتبها في العقد وتعهّد بدفعها حين ميسرة . ثم انه بعد هذا كله لايدفع مليمًا لمصروفات القصر . ويتركها وحيدة به ، ويسافر إلى القاهرة فيمضي أيامه هناك في قصر « البستان » الذي يملكه في باب اللوق وهو يسكر كثيراً . ويخسر كثيراً في القمار ، وكل وقته ضائع في « الكلوب الخديوي » يحاول أن يكسب دوراً من البوكر ، حتى لو اضطر إلى سرقة « الآس » وإخفائه في حذائه .!

وليت الأمر قد اقتصر على هذا .. إذن لأمكن احتماله .. خاصة وأنها قد رزقت بأول ابنائها منه ، وسمته « اسماعيل » — وقد مات بعد ذلك — لكن أم البرنس كانت سيدة سليطة اللسان .. أساءت معاملة « شويكار » ، وأطلقت فيها لسانها . وهو مالم تحتمله حفيدة « إبراهيم باشا » ، وابنة الأميرة العثمانلية « نوجوان هانم أفندي » . خاصة وأن أسرة « محمد علي » بأكملها ، كانت تكره « اسماعيل باشا » وكل ماتنسل عنه ، بسبب اللعبة غير النظيفة التي لعبها وغير بمقتضاها وراثته العرش ، بحيث تصبح في اكبر ابنائه ، ثم أكبر أحفاده ، بعد أن كانت شائعة بين أكبر ذكور الأسرة !



وبما كانت الحالة في « قصر الرعفران » تدهور ، لبصل الأمر إلى بعض اللكمات يوجهها البرنس إلى زوجته . كان « الأمير سيف الدين » في القاهرة يعيش قصة حب .. فقد تعرف في هذه الفترة « بالأميرة نعمت هانم » — ابنة « البرنس جلال » — فأحبها ، وتقدم بخطبتها لنفسه .. وأخذ يتبادل معها رسائل غرامية بالتركية والفرنسية . ووجد فيها صديقة ، يبدو أنها قدرت حالته العسية المختلة ، التي أثرت في تناوله لعاطفته نحوها بحيث أصبحت ارتباطاً مرضياً أكثر منها عاطفة حب ..



سراى السلطان . قصر الأمير فؤاد في القاهرة الذي كان يقيم فيه بالأسابيع . تاركاً زوجته الجميلة وحدها في الرعفران . أصبح فيما بعد قسراً لوزارة الخارجية . ثم جامعة الدول العربية ثم محملاً للنوم . وأخيراً هدم ليقام في مكانه جراجاً متعدد الطبقات .

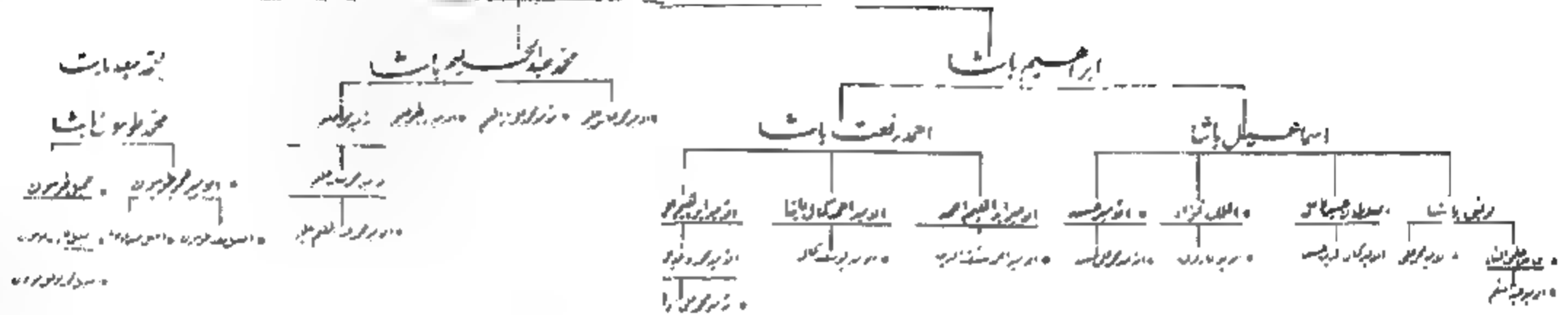
وبداً توتره يزداد ، وحالته العصبية تتفاقم . فقد أخذت الأسرة تتندر بالخطابات التي يرسلها لخطيبته . وأهمل شقيقه الأكبر الأمر .. ثم بدأ عمه « الأمير أحمد كمال » يعترض على الزواج ، ويشهر بتصرفاته العصبية أمام أنسابه لينفرهم منه . وهو الدور نفسه الذي لعبته عمته « البرنيس عین الحياة هانم أفندي » . وكانت برنيسمة عجوزاً من النوع التركي الصارم ، العدواني ، وقد وجدت في الأمير « أحمد سيف الدين » هدفاً سهلاً لعدوانها المستمر ، لذلك لم يكف لسانها الشر من التشهير بالعاشق المسكين ..



سرای الزعفران . التي شهدت  
فصل المأساة بين « شويكار  
و « فؤاد » ، وهي تقع الآن ، بين  
مباني إدارة جامعة عين شمس .  
وقد ارتبطت بعدد من الأحداث  
التاريخية الهامة . كان من بينها  
توقيع معاهدة ١٩٣٦

ولم يستطع « سيف الدين » — وهو المريض عصبياً — أن يواجه كل هذا  
الآباً باستمرار في الإغراق في شرب الخمر . ثم الإنصياع لجهازه العصبي الضعيف ،

محمد علی بابا



رسم بين موقع الأمير سيف الدين بين الأسرة المالكة ، ومنه توضح صلة القرابة التي تربطه بالملك فؤاد ، وعدد من الأمراء الذين يملكون - فيما بعد - دوراً في مأساته ، ومنهم للأمراء يوسف كمال ومحمد علي إبراهيم وعباس حبيب .

ليقوده إلى مجموعة من التصرفات المضحكة والطائشة ، تصبح بدورها موضوعاً للتندر والتشهير . فيلبد هذا توتره . ويندفع أكثر . وهكذا ..

وزاد الطين بلة أن عمه بدأ يهدده بوضعه تحت الوصاية ، ويطلب الحجر عليه من المجلس الحسبي لسفاهته .. وقد جعله هذا يتوتر أكثر ، إذ كان معناه أن يُحرَم من خطيبته ، وأن يُحرَم من التصرف في ماله ، وأن يتحكم فيه هذا العم القاسي . وما لبث هذا الشعور الجذرف أن تحول إلى إحساس مركز بالاضطهاد ..

وبدأت تصرفاته الطائشة تتحول إلى درجة قريبة من جنون الإضطهاد !

كان مخوفه الأسامي أن يسلب أحد أمواله بتزوير إمضائه .. فأخذ يضع على كل ورقة توقيعاً غير الذي يضعه على الأخرى .. وهو مالئك المتعاملين مع دائرته .. وأربك البنوك التي يضع بها أمواله .. وشمل شكّه بعد ذلك موظفي دائرته .. فأخذ

يبحث ويتشتم بطريقة فكاهية ، باحثاً عن عملاء عنه من موظفي الدائرة ، فإذا  
ماشك في أحدهم فصله ، وعين غيره .. وفي اليوم التالي يفصل الموظف الجديد ..  
وهكذا شمل الارتباك كل شيء في حياته ..

وعين « الأمير سيف الدين » جواسيس أطلقهم عربوا وراء عمه ،  
 يأتونه بأبنائه .. وتملكه وهم بأن عمه قد يستأجر من يقاتله ، فعين « فتوات »  
 لحمايته والدفاع عنه .. وعاش في حالة من الرعب بأن هناك مؤامرة واسعة الأطراف  
 تدبر ضده .. ولم يكن يمارس كل هذا خفية .. بل إن تصرفاته كلها كانت علنية  
 بشكل يجمع بين المأساة والمهابة ..

وكان يسكر كل ليلة ، ويعود مخموراً ليركب أى شيء .. وتكاثر حوادث  
نزقه ، وسُجِّلَت في محاضر الشرطة ، كان يركب حملاً ذات ليلة وبصحبته إنسان من



خدمه .. وداس حماره شرطياً قرب قسم العطارين بالأسكندرية .. ولما أحتج الشرطي  
إنهال عليه ضرباً .. وفي القسم قال مبرراً فعلته : إن العسكري كان يلبس بنطلوناً  
أسود وقد ظننته حماراً فضربتة !

وفي الأسبوع نفسه عاد يوماً مخموراً إلى حجرتة في « فندق سان استفانو » ،  
مرّ به خادم نووي فأصر على تقبيله .. ودفعه الخادم تقزراً من رائحته ، فانهال عليه  
ضرباً ، ثم ضرب خفياً تدخل ليحمي الخادم ، وحرر له محضر سكر وعريضة !

في تلك الفترة بدأت الحالة في الزعفران تتوتر ، وجاءته أنباء بتفاصيل ماتعانيه  
شقيقته « شويكار » من زوجها « أحمد فؤاد » .. وكان من البداية يشعر أنها وقعت  
في يد نصاب ملكي ، وتكشف إحساسه بأن سوء الحظ يترصده ، ويترصد شقيقته !

في أوائل إبريل ( نيسان ) عام ١٨٩٨ ، رفع عمه « الأمير أحمد كمال » ،  
دعوى أمام المجلس الحسيني ، يطلب فيها وضع ابن شقيقه تحت الوصاية والحجر  
عليه ، وقال في تبرير ذلك ، أن الأمير الصغير ، ليس مبدراً أو متلافاً .. فنفاقته رغم  
ضخامتها لا تؤثر في ثروته الواسعة كالبحر .. لكنه « سيء التقدير ، كثير القلب ،  
وأحواله معتلة مختلة ، مهمل ومصاب بخلل في قواه العقلية » .

وأدى رفع القضية إلى انفلات عيار « الأمير سيف الدين » تماماً .. وأصبح  
يظن أن كل من يسير خلفه يريد به شراً .. دخل يوماً على معاون قسم بوليس  
عابدين ، وهو يرتعش ، وطلب منه شرطياً لمرافقته إلى مكان يقصده ، لأنه يشك في  
أن أحد الأرمن يتتبعه ليغتاله بتكليف من عمه .. وفي محطة كوبري الليمون ، إحتسى  
بناظرها من شخص آخر اتهمه بنفس التهمة ، فصحبه الناظر إلى قصره بالمرج !

وتوترت العلاقات بينه وبين شقيقه الأكبر الذي أصدر أوامره بأن يبيت في  
السلاملك لأنه يعود مخموراً ويحدث ضجة .. وعاد ليلة فوجد أن فراشه غير موجود ..  
أحزنه ذلك كثيراً .. بحث في الخزن السرى الذي يخفى فيه زجاجات الويسكي فوجد  
به ثلاث زجاجات .. إحتساها وخرج إلى الطريق العام .. وعندما وصل إلى شريط  
سكة حديد حلوان .. نام عليه وأصر على ألا يقوم إلا بعد أن يمر فوقه القطار ، وأخذ  
الخدم يستعطفونه .. وأخيراً حملوه بالقوة وعادوا به إلى القصر ..



وفجأة .. وصلت شقيقته « شويكار » إلى القاهرة !  
 كانت « شويكار » قد ألحقت فرصة غياب « البرنس لوزاد » في الكلوب  
 فهرت بعد مشاجرة حامية مع أمه سليطة اللسان .. وفي قصر والدها بالجزيرة شكت  
 لشقيقها الصغير كل ما فعله بها الوحش السكير المقامر .. إله يضرها بالكرياح ويسبها  
 بالفاظ سوقية .. ويستولي على أموالها ..  
 لم تكن هذه أول مرة تشكو .. بيد أن الوقائع كانت غريبة ..

بعد يومين كان « أحمد فؤاد » قد اكتشف هرب زوجته .. فعاد على الفور إلى القاهرة .. وتوجه إلى قصر أصهاره بالجزيرة .. كان الوقت غروباً .. و« شويكار » تتمشى في حدائق القصر مع شقيقها « سيف الدين » .. لمح « البرنس فؤاد » جارية حبشية ، طلب منها أن تخطر « شويكار » بأنه ينتظرها في صالون القصر .. بعد لحظة صعدت الزوجة إليه وكان شقيقها معها ، لكن « البرنس فؤاد » أمر الجارية أن تطلب من « سيف الدين » تركه مع زوجته .. تركهما الأخ وذهب إلى صالون مجاور .

بعد لحظات .. إرتفعت أصوات الزوجين .. وبدا أن الأمر تحول إلى شجار حاد .. صاحبت «شويكار» : « أنا مش جاريك » .. تناثرت الشتائم وتناولت الآباء والجدود ، قالت له انها لن تسكن معه منفردة أبداً ، وأنها تريد أن تكون وسط أخوتها ليحموها ، فليأت ليقم هنا في قصر الجزيرة، أو في سراي قصر الدوبارة ، أو فليؤجر لها قصراً في القاهرة ، أما السفر إلى الزعفران وتحمل سخافته هو وأمه فمستحيل .. إرتفعت الأصوات أكثر عندما تحدثت عن التوكيل ، وطلبت منه التنحي عن التصرف في أموالها ، هدها باصطحابها بالقوة ، جذبها بالفعل من يدها — وكانت جالسة على مقعد — فاندفعت بقوة الجذبة إلى وسط الحجرة ، صرخت ، دخل شقيقها « سيف الدين » .

بعد لحظة تحول الموضوع إلى مشاجرة بين الرجلين ، ضرب « الأمير سيف الدين » ، زوج شقيقته .. فقفز « أحمد فؤاد » عليه وأوسع ضرباً ، هرب « سيف الدين » جارياً على السلم ، نادى « البرنس فؤاد » أحد الخدم وقال له : — « امسك الكلب ، ابن الكلب ده ، وسلمه للبوليس بحبسه » ! بينما « سيف الدين » يترك القصر .. كان « فؤاد » يسحب زوجته من شعرها على سلم القصر وهي تقاومه .. وهبط بها بالقوة .. حيث كانت عربته تنتظره ، لتعود بها إلى سراي الزعفران !

في الزعفران سُجنت الأميرة ، وأقيم عليها الحراس .. وكانت وهي في القاهرة قد أرسلت إلى زوجها إنذاراً بعزله عن الوكالة عنها ، وكلّفت عمها بأن يقوم بذلك .. ولكنها بعد علقه ساخنة بالكرباج ، كتبت بخط يدها وعلى نفس الإنذار الذي أرسلته





حدائق قصر الجزيرة الذي شهد قصولا من قصة شويكار وفؤاد وسيف الدين .. وهو القصر الذي ساد احديرو  
اسماعيل ، واستقبل فيه الامبراطورة اوجينيى عند افتتاح قناة السويس . ثم انتقلت ملكيته بعد مصادرة اموال اسماعيل  
الى شقيقة احمد رفعت .. ومه الى حفيدة احمد سيف الدين .

له ، إقراراً باعادته إلى الوكالة عنها .. وعندما وصل إلى القصر بعد ذلك بأيام مندوب  
من المحكمة الشرعية ليطلب توقيعها على التوكيل الذي كتبه لعمها ، ضربه « البرنس  
فؤاد » وطرده شر طردة .

واستطاعت الاميرة ، على الرغم من سجنها ، ومايحيط بها من قيود ، أن تُهَرَّب  
رسائل إلى عمتها « عين الحياة » .. أرفقت بواحدة منها بلاغاً إلى حكمدار القاهرة  
— « هارفي باشا » — قالت فيه : إنها سجينه في قصر الزعفران ، وأن زوجها يعاملها  
بقسوة ويهددها مما يجعلها غير آمنة على حياتها ، وطلبت إتخاذ إجراءات صارمة معه ،  
وبعد أربعة أيام سُلِّمت « عين الحياة » بلاغاً آخر إلى حكمدار العاصمة ، بنفس  
المعنى ، أضافت إليه واقعة إجبارها على إعادة التوكيل ، وكررت طلب إنقاذها لأنها  
سجينة في القصر .. وحياتها في خطر ..

وبينا حكمدار العاصمة يدرس الموقف مع النائب العام ووزير الحقانية —  
العدل — كانت رسائل « شويكار » إلى شقيقها تقطر ألماً : « أؤكد لك ياأخى أن

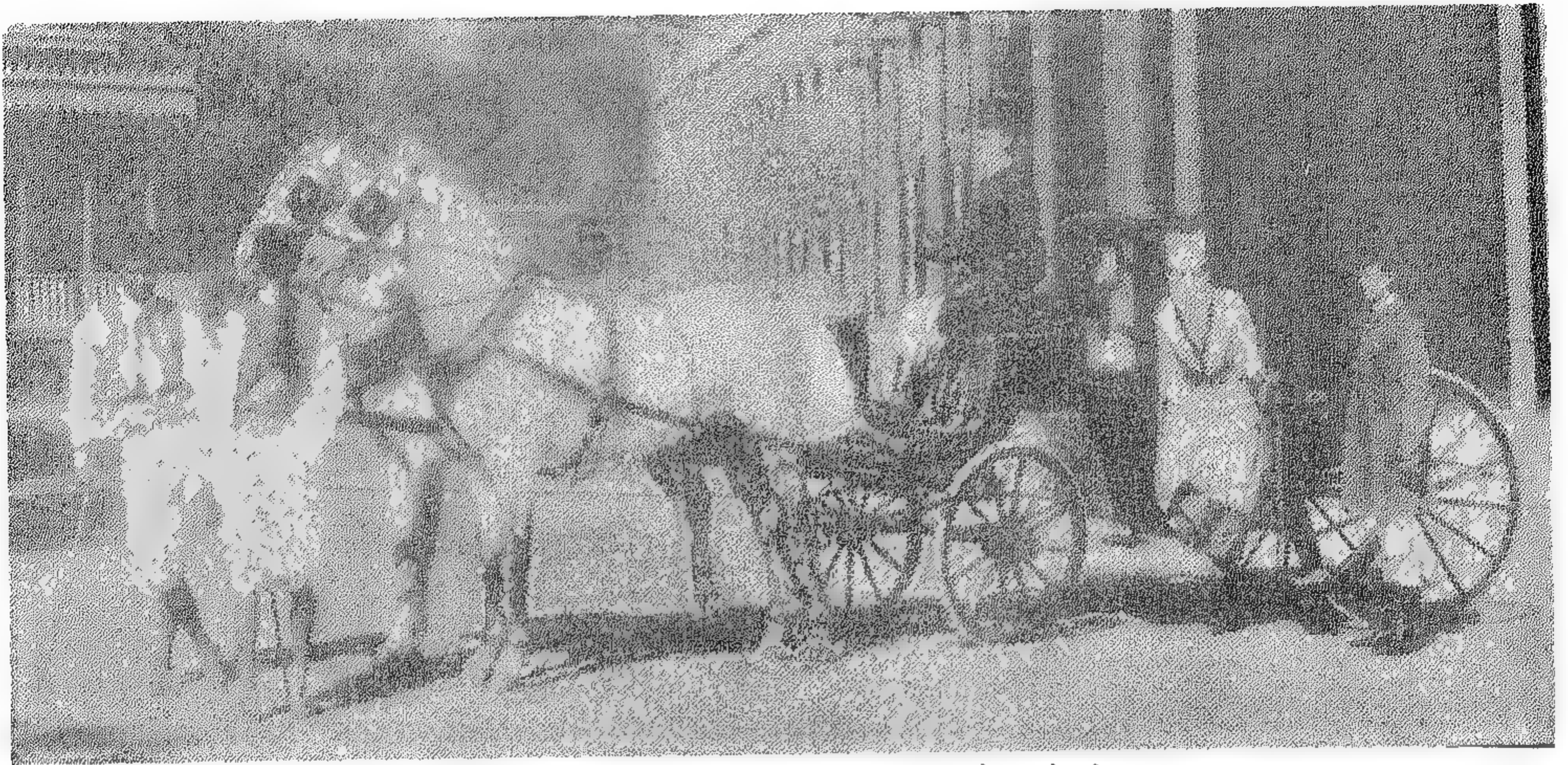
كل كسرة خبز آكلها هنا تشعرني بخوف لا حد له .. استودعك الله يا حبيبي ..  
ومنى لخطيبتك ألف قبلة .. الصبر .. فبعد قليل سأكون بعيدة عن هؤلاء ..  
وكتبت له في اليوم التالي : « أمضيت أمس ليلة باكية .. لم أكف عن  
النواح .. لم أعد أطيق الصبر .. تشاجرنا أمس .. وليس في استطاعتي أن أقص عليك  
مقاله هذا الـ ... » .

وأصبح « سيف الدين » على يقين من أن شقيقته في خطر .. وزادت  
وساوسه فتصور أنهم قد يذسون لها السم ، أو يقدمون لها عقاقير تذهب بعقلها ..  
وكان « هارفي باشا » قد انتهى إلى أن البلاغين اللذين وصلاه يتضمنان وقائع  
جنايئة .. فرفع الأمر إلى النائب العام ، واستدعى « البرنس فؤاد » للتحقيق معه في  
شأنهما ، فأنكر تماماً ، وقال إن زوجته قد عدلت من تلقاء نفسها عن عزله عن  
الوكالة عنها واستسمحته وطلبت منه مباشرة أعمالها ، ودونت على إنذار العزل كتابة  
مايفيد ذلك ، أما مسألة السجن فليست حقيقية .. فهو يسمح لها بمقابلة من  
تريد ، ولكنه لا يسمح لهؤلاء الذين يلقون الدسائس والفتن بين العائلات بالدخول إلى  
قصره . وانتقل النائب العام إلى « قصر الزعفران » لأخذ أقوال « شويكار » ..  
وكانت قد أدركت أن التهديد بابلاغ السلطات قد أتي ثمرته .. واتفقت مع زوجها على  
تركها تسافر إلى القاهرة .. فأعلنت للنائب العام أن الخلاف بينهما قد انتهى !

في تلك الأيام كان « سيف الدين » يحاول أن يجد حلاً لمشكلته ومشكلة  
شقيقته .. فاتجه مباشرة إلى « الخديو عباس حلمي الثاني » ، فهو أكبر أعضاء  
الأسرة مقاماً .. وهو بعد هذا ابن شقيق البرنس فؤاد .. وطلب منه أن يتدخل  
لإقناع عمه « الأمير أحمد كمال » بعدم الحجر عليه ، وعدم التدخل في مسألة زواجه  
من البرنسيصة « نعمت جلال » ، وأن يوصي عمه — عم السلطان — « البرنس  
فؤاد » بأن يُحسن معاملة زوجته وأن يكف عن سلب أموالها .

كان « الخديو عباس » ينفر من « سيف الدين » ، لا لطيشه وجنونه  
فقط ، بل لأنه كان يتحدث كثيراً — في مجالسه الخاصة — عن حق أسرته في  
العرش ، ويسب الفرع الإسماعيلي من الأسرة ، ويؤكد أن الحق سيعود لأصحابه على





عربات سيدات الطبقة الراقية في القرن الماضي

يده ، وإنه سيكون خديو مصر المقبل ! . استمع اليه بملل ، ثم رفض التدخل ، وتحول الأمر سريعاً إلى مشاجرة ، رفع خلالها « سيف الدين » عقيرته مندداً بـ « إسماعيل » و « توفيق » و « فؤاد » و « عباس حلمي » ، الذين سرقوا العرش ويريدون سلب أموال الأسرة ! . أمر الخديو بطرده من القصر ، وعندما جاء عيد الأضحى رفض « سيف الدين » أن يذهب لرفع التهاني إلى الخديو مع بقية الأمراء كما تقضى بذلك التقاليد ، بدعوى أنه « حرامي » كأيّيه وعنه !

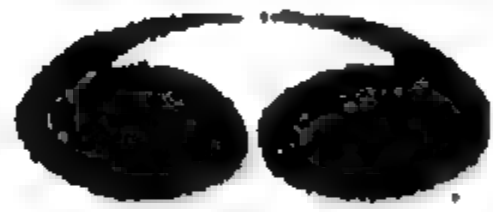
لم يبق أمام « الأمير سيف الدين » من أبواب الشكوى ، سوى « اللورد كرومر » ، ممثل الإحتلال ، توجه إلى دار الوكالة البريطانية — وكانت قريبة من قصره — طلب من سكرتير المعتمد البريطاني أن يحدد له موعداً لمقابلة اللورد . إعتذر جنابه عندما عرف سبب المقابلة ، وذكر له السكرتير أن اللورد ، يعتبرها مسألة خصوصية تخص العائلة الخديوية ، ووعده بأن يوسّط صديقه « مصطفى فهمي باشا » — رئيس الوزراء — في الامر . لم يقنع الأمير بذلك . عاد في اليوم التالي إلى الوكالة البريطانية . دخل من باب الخدم حاسر الرأس ، ولما استقبله السكرتير دهش لمنظره ، قال له إنه دخل من باب الخدم مكشوف الرأس ، كما تفعل الولايا اللواتي لانصير هن ، لعل اللورد يستجيب لمظلمته ، لأن « البرنس فؤاد » حرّض بعض أعوانه فضربوه .. طيّب السكرتير خاطره ، وريت عليه ..

في ذلك اليوم همست « شويكار » لشقيقها بسر خطير : قالت له إن زوجها



« البرنس فؤاد » كان يغريها بدس السم لشقيقها « سيف الدين » ، لترثه ويتمتعاً معاً  
بغروته ..

في صباح اليوم التالي ، بدأ « سيف الدين » برنامجاً للتدرّب على إطلاق  
الرصاص .. إصطاد عصفوراً وآخر .. وتحطمت بعض ألواح الزجاج في سراى قصر  
الدوبارة .. أتى بخادم عنده ووضع ثمرة من الفاكهة فوق رأسه واستطاع أن يصيبها .  
جاء شقيقه الأكبر على صوت الرصاص ، أغضبه ما حدث لألواح الزجاج ،  
تشاجراً معاً ، خرج « سيف الدين » غاضباً تاركاً القصر ..  
كان المصير قد تحدد !



□ السبت ٧ مايو ( أيار ) ١٨٩٨

في الصباح جاء « سيف الدين » إلى السراى ومعه أربعة من خدمه .. طلب  
أمتعته الموجودة في القصر .. نزل شقيقه . طلب منه أن يبقى ، رفض ، إختلفا فيما  
يأخذه وما يتركه ، ثار « سيف الدين » وأمر خدمه أن يحملوا أشياء حددوها ، تعرض  
لهم خدام شقيقه بأمر منه ، قامت معركة  
بين الخدم ومعركة بين الشقيقين . كان  
صاحب مجلة « ثمرات الفنون » موجوداً  
في القصر .. تدخل بينهما ، بعد لحظة  
صفت النفوس ، قرر « سيف الدين »  
أن يبقى مع شقيقه ، وهم على مائدة  
الغداء تذكر فجأة أن خدام القصر قد  
عاملوه بخلافة .. ثار ثورة عنيفة ،  
خطف عصا صاحب مجلة « ثمرات  
الفنون » وإنهال بها ضرباً على الخدم .



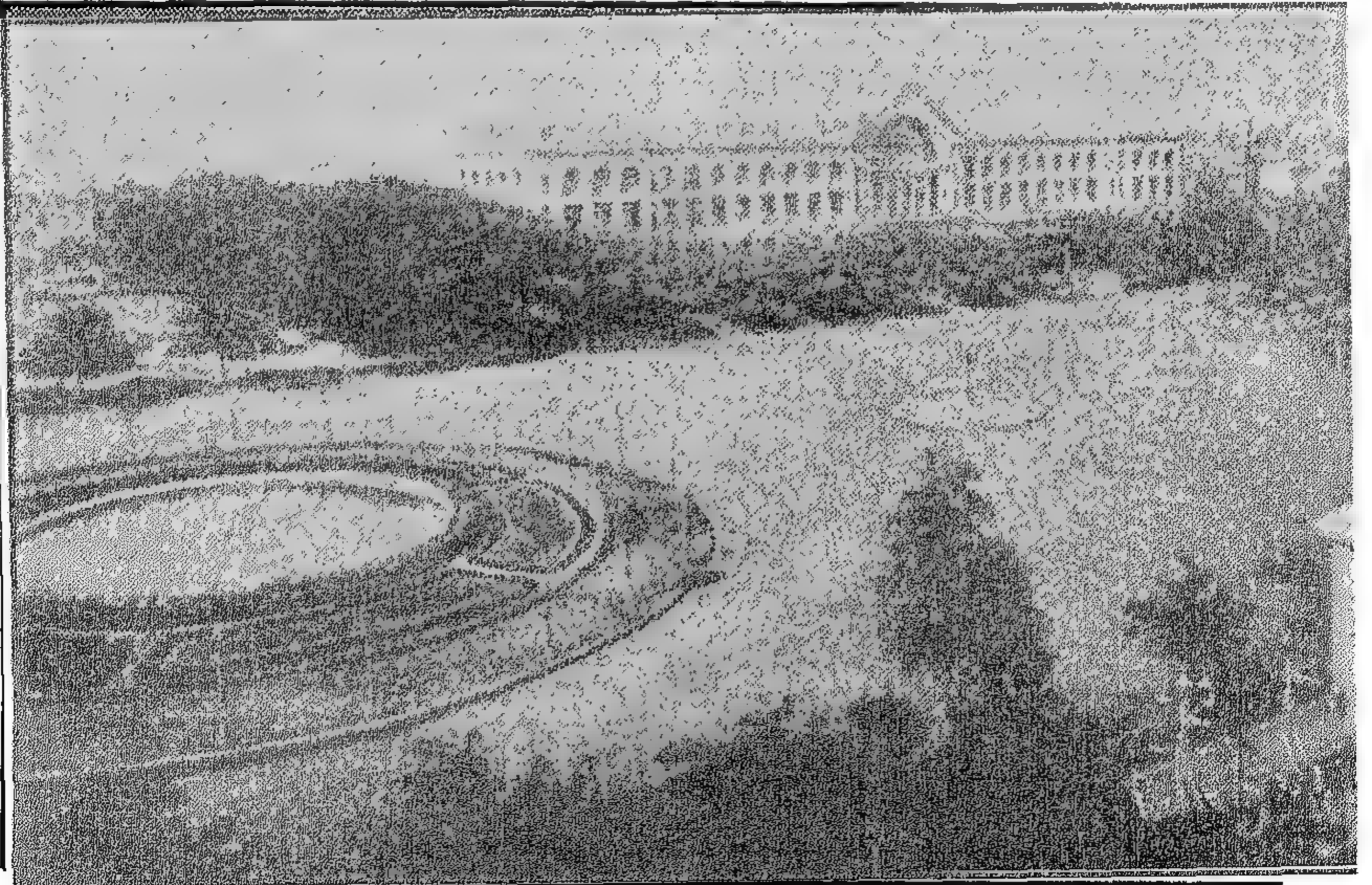
عبد القادر قباني صاحب ثمرات الفنون



بعد الغذاء عاد إلى السلامك .. جمع كل أوراق ثروته المهمة .. ومستندات ديونه .. وكل ماله من نقود وحلي .. وجلس فكتب رسالة إلى خطيبته .. ووضع كل هذا في صندوق .. أخذه معه وخرج .. كان الوقت على مشارف الغروب .. لمح حنطوراً قادماً من الناصرية .. أشار إليه ، طلب من السائق أن يتوجه به إلى منزل خطيبته ..

سأل عنها ، فقالوا له أنها بالخارج ، دفع الصندوق إلى جارية وطلب منها أن تسلمه لها عند عودتها ، ماكد يستدير عائداً إلى الحنطور حتى نادى على الجارية استرد الصندوق ، فتحه ، أخذ منه الخطاب وأعاده اليها ، في الطريق مزق الخطاب وألقاه في الهواء !

ذهب بالركبة إلى الأزبكية أوقف الحنطور أمام محل « بايوكي » للأسلحة حياً الخواجه — الذي كان يعرفه — وأخرج مسدسه وطلب خرطوشاً له ، ملأ له « بايوكي » المسدس بخمس رصاصات ، ولف له خمسين أخرى في ورقة ناوله إياها ، وهو يعاود ركوب الحنطور سقطت منه اللقافة ، تناولها خادم المحل ونادى عليه أشار إليه بغير اهتمام ، كتب عليها « بايوكي » إسم البرنس واحتفظ بها حتى يعود !

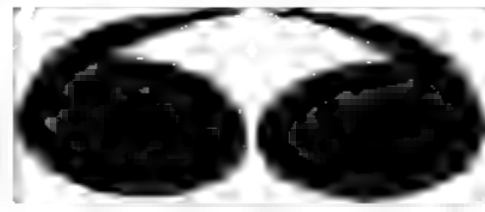


ميدان الأبرار في نهاية القرن الماضي ، في المخرة فندق نير أوتيل الذي حل محله فندق الكونتال <٢٦٥>

عاد البرنس بعد ذلك إلى درب الحماميز .. سأل عن عمه « الأمير أحمد كمال » .. أنبأه الخادم أنه خرج منذ قليل ، ويحتمل أن يكون قد ذهب إلى « قهوة اللبن » بالجزيرة .. ذهب إلى هناك فسأل عنه ، فقال له الخادم إنه غير موجود .. وأنه يحتمل أن يكون في « الكلوب الخديوي » بشارع المناخ ..

هل يخدمه الحظ فيجد الفريستين في مكان واحد ؟!

— إلى « الكلوب الخديوي » يأسطى .



□ الكلوب الخديوي .

□ السابعة والثلاث مساء يوم السبت ٧ مايو ( أيار ) ١٨٩٨

لم تكن السهرة قد بدأت بعد .. فهي لا تبدأ عادة إلا بعد العشاء .. عدد الرواد قليل .. صالة اللعب خالية .. لكن الليلة تُعَدُّ بمكسب هائل .. الموجودون لأبأس بهم « عيالي باشا » وزير الحرية و « يعقوب أرتين » وكيل وزارة المعارف و « الكونت دي لاسال » و « مظلوم باشا » ..

في الشرفة كان « البرنس فؤاد باشا » يقف مع صديقه « نقولا صباغ » يتحدثان .. لمح « نقولا » مركبة قادمة من شارع الاسماعيلية — التحرير الآن — في اتجاه الشارع الذي يقع الكلوب على ناصيته — وهو شارع رشدي الآن — حذق فيها فرأى « البرنس سيف الدين » ، لفت نظر البرنس « فؤاد » لذلك .. علق البرنس ضاحكاً

— لعله قادم لقتلي ..

ابتسم « نقولا » .. تقدم « البرنس فؤاد » إلى صالون المطالعة .

في اللحظة نفسها كان « الأمير سيف الدين » قد وصل إلى باب الكلوب .. سأل البواب عن « البرنس فؤاد » ، أخبره بأنه موجود ، تقابل في نفس

اللحظة مع « يعقوب أرتين باشا » ، وكان قد نزل ليتناول عشاءه ، فلم يلتفت  
لتحيته ..

في قفزة واحدة كان في صالون الدور الأول ..  
ما كاد « عيالي باشا » يقف لتحية « البرنس فؤاد » .. و « مظلوم باشا »  
يطوي صحيفة فرنسية كان يقرأها ، حتى كان « البرنس أحمد سيف الدين » يقف  
أمامهم وهو يشهر مسدسه .. أدرك « فؤاد » على الفور ما يراد به ، صاح « سيف  
الدين » :  
— سأقتلك ..



يعقوب أرتين باشا

توارى « البرنس فؤاد » خلف  
« عيالي باشا » ، ثم انسحب في اتجاه  
قاعة المقامرة .. أدركه « سيف الدين »  
بثلاث رصاصات إستقرت واحدة في  
فخذه .. وأخرى إستقرت ببطنه .  
وطاشت الثالثة ..

وقع « البرنس فؤاد » على الأرض  
انحنى عليه الكونت ، قال له « فؤاد »  
بالإيطالية

— لقد مت يا عزيزي « لاسال » .

قتلنى . قال « سيف الدين » بالانجليزية

— فينش ! FINSH

نزل الأمير القاتل بثبات .. كان « يعقوب باشا » قد سمع الصيحات .. أمر  
البواب بإغلاق باب النادي ، حاول القاتل فتح الباب فلم يستطع ، أطل عليه من  
باب الكلوب الزجاجى عسكري ، طلب منه أن يفتح الباب ، إشتراط عليه العسكري  
أن يعطيه المسدس وأن يسلم نفسه له .

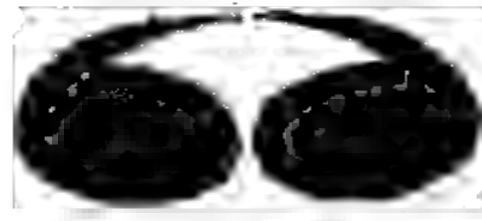


قاده إلى قسم شرطة عابدين ..

في طريقه إلى القسم كان البرنس هادئاً جداً .. وكان يسير على قدميه  
والمسدس بيده .. وبصحبه العسكري وخلفه على بُعد قليل عدد من الباشوات ..  
على مكتب معاون وضع البرنس المسدس .. وقال بهدوء .  
— لقد قتلت «الأمير فؤاد» لأنه عدو عائلتنا هو وعمه «الخديو عباس» ،  
الذى منذ أن جلس على أريكة الحكم يتصدى لعداوتنا ..

ازدحم الناس حول الكلوب ، واستدعى «حسين كامل باشا» — شقيق  
المصاب وولي العهد — وضحك بعض الواقفين على الرغم من حرج الموقف ، ذلك  
إن عدداً من الباشوات كان قد هرب عند سماعه أصوات الرصاص ، وارتعد وكيل  
سابق لوزارة الداخلية ارتعاداً شديداً .. وأوشك أن يقع على الأرض ..

وعاد «حسين باشا» بعد قليل بوالدة المصاب ، وشاهدت إبنا المصاب ،  
ثم نزلت إلى أسفل ، وفاه لسان سموها بألفاظ بذينة في حق القاتل وشقيقته وكل من  
يتم له بصلة ..



في الليالي التالية لم تنم القاهرة ..

كان الصراع بعيداً عن اهتمامات رجل الشارع القاهري .. ولم يكن أحد من  
أبطال الحادثة محبوباً .. العكس هو الصحيح .. فقد كانت الإشاعات تتوالى عما  
يفعله الأمراء والأميرات .. بتبذيرهم وسفهمهم .. وخضوعهم للإحتلال وسلوكهم غير  
السوى .. وكان «فؤاد» بالذات مشهوراً بأنه شمام .. أما «سيف الدين» فكان  
شاباً طائشاً تافهاً .. سكيراً .. مختل الأعصاب ..

لكن القضية التي طرحت أمام رجل الشارع على الفور ، كانت قضية الذين  
يحوزون السلطة ، كانت أسرة «محمد علي» قد حكمت مصر بالحديد والنار  
والمشائق ، وقد خلق هذا «هيبة» خاصة لها . هيبة صنعتها الانتصارات التي حققتها



جيوش الفلاحين المصريين تحت قيادة كل من « محمد علي » و « إبراهيم » و « إسماعيل » في ميدان الحرب ، وصنعها نجاحهم المذهل في تصفية خصومهم تصفية دموية ، كما صنعها القهر والقتل بفناجين القهوة المسمومة ، والنفي إلى أقاصي السودان ، عند أى بادرة معارضة أو تمرد ، أو ثمره !

وكانت هذه « الهيبة » قد جعلت أفراد الأسرة أساطير حية ... وصحيح أن رجل الشارع كان قد تمتع لشهور بامتياز سب هذه الأسرة .. وذلك في أثناء الثورة العرابية ، عندما كان صعاليك القاهرة يهتفون : « يا توفيق يا وش القملة .. مين قالك تعمل دي العملة » .. بيد أن هذا كله كان قد إنتهى بنهاية الثورة . وحوسب الذين تجرأوا على « هيبة الحكم » ، حساباً عسيراً !

وفجأة وجد رجل الشارع نفسه « يتفرج » على الأسرة المالكة ، ويشاهد كل ما يدور في كواليسها السرية .. بل ويكتشف طبيعة العلاقات الخاصة جدا بين أفرادها .. فاذا بها علاقات غريبة .. إحتيال ونصب .. زوجة تتعرض للضرب بالسياط كأنها زوجة لبلطجي أو فتوة ، وأمير يعيش على حساب زوجته ويقامر بأموالها .. وألفاظ بذئية .. محاضر سكر وعريضة .. جنون وخبل وهستيريا .. « الأمير سيف الدين » يقول ببساطة في محاضر التحقيق معه ، التى نشرتها الصحف أنه « يُغَيَّر ريقه » يومياً على كأس من الويسكي الممزوج بالماء ، والباشوات كانوا يستعدون « لبرتيته بوكر » فى الكلوب الخديوى، قبل أن تنطلق رصاصات الأمير المجنون « أحمد سيف الدين » ، فيربك غزلهم ، ويفض شمل برتيتهم.

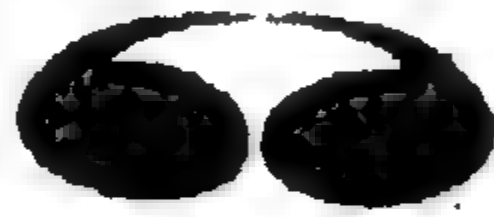
ويكتشف رجل الشارع أن الهيبة التى يزعمها الأمراء لأنفسهم هى هيبة مزيفة .. وأن الذين يمارسون السلطة يلعبون كالأطفال ، إنهم ليسوا آلهة كما يصورون أنفسهم .. وخلف شواربهم المقواة بالكوزماتيك ، تفاهات ، وسخافات ، والنحطاط خلقى أيضاً ..

وقد علق ولى العهد — السلطان فيما بعد — « حسين كامل » على الحادثة فقال :

— « عرفنا فى أسرتنا المقامر ، والسكير ، والنصّاب .. ولم يكن ينقصنا

وطوال جلسات المحاكمة .. تابع رجل الشارع وقائع الحادثة مذهولاً .. وبلغ من اهتمامه بها أن الصحف نهت الجمهور إلى أبواب المحكمة التي سيدخل منها .. وذكرت أن الزحام كان شديداً لدرجة أن عدد الواقفين كان أكثر من عدد الجلوس .. مما اضطر القاضي إلى الأمر بمقاعد إضافية لأصحاب المقامات العالية .. وكان الزحام في شارع البستان حيث كانت تقع المحكمة .. شديداً جداً ..

كيف لا .. والجاني حفيد «ابراهيم باشا» ابن «محمد علي» ؟!  
والجني عليه عم الخديو الحلي وشقيق ولي العهد .. والإبن الأصغر للخديو  
«إسماعيل» !



في قسم عابدين استمر التحقيق مع البرنس القاتل حتى الرابعة صباحاً .. وفي التحقيق اعترف «الأمير سيف الدين» بأنه خرج من المنزل وفي نيته قتل عمه «الأمير أحمد كمال» وزوج شقيقته «البرنس فؤاد» .. فلم يجد الأول ونفذ نيته في الثاني ، وبرر نيته بأن الأول اقترض منه نقوداً ورفض أن يردها وأنه يسعى لوضعه تحت الوصاية .. أما الثاني فانه يسىء معاملة شقيقته ، فضلاً عن أنها معاً يقفان بينه وبين خطيبته ويعرقلان زواجه ..

كان المجني عليه قد ترك حيث هو في الكلوب الخديوى .. وقد فحص الأطباء الحالة ، وأخرجوا الرصاصة التي أصابته في فخذه ، بيد أنهم اكتشفوا أن الرصاصة الثانية قد نفذت من بطنه إلى صدره واستقرت بين الضلعين السادس والسابع على بعد ثلاثة ملليمترات من القلب ، وقد خشوا أن يؤدي تحركه إلى تحركها لتمس القلب وتصيبه بالالتهاب ، فأبقوه حيث هو في الكلوب تحت الملاحظة ..

وعندما بلغ نبأ الحادث مسامع «شويكار» لم تهتم به ، بل إنها — كما قالت في مذكراتها — خاطبت نفسها قائلة : في ستين داهية .. راجل بلطجي .

وفي صباح اليوم التالي للحادث ، اقترحت عليها إحدى صديقاتها أن تزور زوجها الجريح في الكلوب ، وأقنعته بأن ذلك سيكون ملائماً .. ولما أبدت رغبتها تلك للأمير « حسين كامل » — شقيق المصাব — صاح غاضباً : محال أن تزور شقيقة المجرم أخي !

الأمير ( السلطان فيما بعد ) حسين كامل



وعلى إمتداد أكثر من أسبوعين كانت البيانات الطبية تصدر يوميا عن حالة الأمير « أحمد فؤاد » . واهتم الخديو بالحالة وأرسل مندوبا عنه لعيادة المريض ، وفتح « الكلوب » سجلا للزيارات يسجل فيه كبار الزوار تمنياتهم للأمير المصاب بالشفاء !

قضى الجاني ليلتين في قسم عابدين رفضوا خلاهما السماح له باستخدام الأغذية الوثيرة التي أحضرها له من منزله .. وتركوه ينام على الأرض كبقية المسجونين وعومل في سجن المحافظة معاملة شرسة .

نجحت العملية الجراحية التي أجريت للمصاب ، وانتقل إلى الإقامة في سراى

عزيز باشا بشارع الإنشا .. وهناك اجتمع بشقيقه « حسين كامل » .. واتفق معه على أن يُطلق زوجته .. وكان يعتبرها محرّضة على قتله .. خاصة أنها في التحقيق الذى أجرى معها من خلف ستار — كما حرصت « المؤيد » على تأكيده — قد ذكرت أنه يسىء معاملتها .. وتحدثت عن طمعه فى أموالها وضربه إياها ..

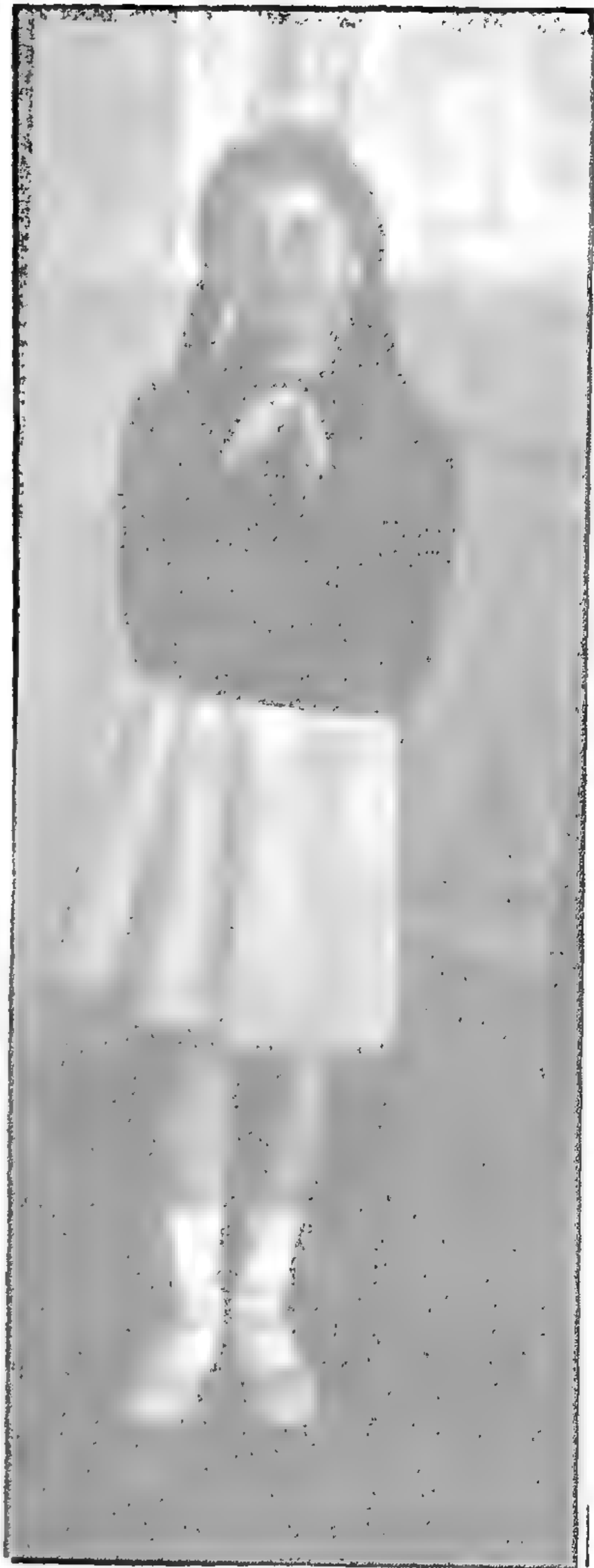
عندما وصلتها ورقة الطلاق كانت حاملاً في شهرها الثانى .. والغريب انها أرسلت إلى مطلقها رسالة في اليوم التالى تقول له فيها : « لا أصدق أنك يا فؤادي لا تريدنى .. عالة حُبك لى .. أقبل قدميك واستحلفك أن تسامحني فإن لم يكن صفحك عني من أجلي ، فليكن من أجل إبتنا « فوقية » ، والصغير الذى سأضعه

بعد سبعة أشهر .. اعتبرني جارية  
إشتريتها من سوق النخاسة .. لا تظن  
باحبيبي انني حرّضت « أحمد » ذلك  
الأبله على أن يقوم بعمل شنيع كهذا ..  
كيف أحرص على قتل والد طفلي ..  
دعني أراك مرة واحدة وأموت !

لم يستجب « فؤاد » لرسالتها ..  
وتركت « قصر الزعفران » لآخر مرة ،  
إلى سراى والدها بقصر الدوبارة ..  
وأرسلت عمّتها « عين الحياة » هانم  
افندى « إلى « سراى الزعفران » لأخذ  
بقية أمتعتها .

في تلك الفترة كان « الأمير سيف  
الدين » يعانى من متاعب الحبس .  
وذكرت « المؤيد » أنه يشكو من كثرة  
البق فى السجن ، ويقول إنه لا يستطيع أن  
ينام لكثرة ما ينهال عليه من سقف القاعة  
التي هو فيها ومن جميع جوانبها ..

وبدأت المحاكمة فى أواخر يونيو ..  
كان البرنس طوال مدة المحاكمة ساكن  
الجأش ، هادئاً ، شاخصاً إلى الأمام  
لا يلتفت يميناً أو يساراً .. كأنه غريب عن  
القضية ، أو مجرد مشاهد بسيط من  
جملة المشاهدين . وعندما بدأ النائب  
العام



« الأميرة فوقية » الثمرة الوحيدة التي بقت  
على قيد الحياة من زواج شويكار وفؤاد



مرافعته ، وأخذ في تجريحه له ، ثبت بصره عليه ، ولم يختلج وجهه بشيء . أما في مرافعة الدفاع ، وعندما بدأ « خليل بك ابراهيم المحامي » يذكر طفولته المعذبة .. وقرأ رسائل أخته اليه .. تقلص وجهه .. ودُهِش الحاضرون .. وأوشك بعضهم على البكاء شفقة على الأميرة الجميلة المعذبة !



طوال مدة المحاكمة ، والوقائع الغريبة تتناثر ، والتفاصيل المرعبة تتسرب ، والاشاعات تحيط بكل فرد في الأسرة المالكة ، والصحف تعبر عن مختلف الاتجاهات حول المسألة .. وتثير قضايا أخرى أخطر بكثير من قضية الصراع الناري داخل الأسرة المالكة ..

كانت « المقطم » هي التي رفعت على الفور شعار الهجوم على الأسرة المالكة .. فعلت هذا في مقدمة أول نبأ نشرته عن الواقعة . فقد قالت إنه لولا وجود

< ٢٧٣ >



عدد من الأمراء المحترمين في العائلة المالكة « لحق الناس عموماً ولأرباب الأقلام منهم خصوصاً أن يسبقوا هذه العائلة بألسنة حداد ، ويشهروا بها في كل ناد ، لكثرة ما يأتي بعضها من الأفعال المنافية للكمال والمستحقة للندم واللوم والتعنيف ، حتى أننا لانسمع لها بحسنة واحدة إلا سمعنا بسيئات عديدة قبلها .. وكأن العائلة التي يُطلب منها أن تكون مثال الكمال والاعتدال وقدوة الأمة في حسن السلوك وحفظ الشرائع والقوانين ، لا يطلب الكثيرون من أفرادها إلا ارتكاب ما يغير القوانين والآداب والانغماس في الملذات والشهوات وسلوك السُّبُل المؤدية إلى حط منزلتهم في عيون الرعية وتقويض أركان حكمهم بدلاً من تقويتها » .



« فارس قمر » باشا

ورفعت « المقطم » شعار « المساواة أمام القانون » .. فذكرت أن الناس يتوهمون أن أمراء العائلة الخديوية غير خاضعين للقانون مثل بقية الأهالي « وهذا وهم باطل لأنهم هم وبقية الأهالي سواء أمام القانون ، وسيرى الناس كلهم أن القضاء يحكم على الجاني منهم حسبما تستحق جنايته ، وأن المحكوم عليه يعاقب كما يعاقب أصغر خادم عنده .. وأننا في عصر يُطأطىء الكبير رأسه فيه أمام القانون كالصغير ، حتى الذي يستثنيه القانون يعلم أنه يُسأل عن كل مايفعل » .

وكانت إشارة « المقطم » إلى من يستثنيه القانون. ، واضحة قصدت منها الإشارة إلى « الخديو عباس حلمي » .

وأخذت « المقطم » على الصحف الأخرى أنها تتنهر فرصة « فقير جاع فسرق ليشبع » أو « رجل من عامة الناس رباه أبواه في ظلال الجهل وعيشة السوء لشدة

فقرهما ، فضرب رفيقه فجرحه أو قتله . . تنتهز الصحف هذه الفرصة لتجعل من هذا « الجاني الضحية » أمثلة . لكن إذا كان القاتل أو السارق غنياً ، فإن السنة الصحف تصمت . فمتى « تفعل الصحف مع الغني ماتفعله مع الفقير ، وتعامل الكبير معاملتها للصغير من هذا القبيل » ؟

واحتدت لهجة « المقطم » بعد ذلك ، فذكرت خصومها ، أنهم يتجاهلون أخبار ظلم الأغنياء للفقراء ، « أخبار رعاية البقر والجاموس الذين إذا جلسوا بمواشيهم للقليلة في ظل الأشجار جلدوا بالسياط في الغيطان ولم تسمع صراخهم غير القيعان ، وأخبار الغش في اللعب والطرء من النوادي الأجنبية ، والمنع من الدخول إلى ميادين السباق .. وفتح محلات المقامرة .. ومزج الراح فيها بالعقاقير المخدرة عند المعاقرة » .

ثم دافعت عن حرية الصحافة ، فقالت « إن الجرائد الحرة في البلدان الحرة ، تعلم أن رؤساء الأمة وأمراءها وعظماءها ووجهاءها هم الذين يقتدي بهم سواهم . ويتشبه بهم من هم دونهم . فإذا لامت الضعيف على ذنب لامت القوي أضعاف ذلك على الذنب عينه . وإذا ذمت جناية الحقير يسيراً ، ذمت جناية الأمير كثيراً ، وشددت عليه النكير أضعافاً حتى يكون عبرة لغيره » .

ليس هذا فقط ، بل إن « المقطم » ذكرت الشعب المصري في أثناء المحاكمة ، بأن « المساواة » قد أصبحت حقيقة وأن الفلاحين قد أصبحوا سادة أخيراً ، فها هو « حفيد إبراهيم باشا ابن محمد علي جالس في مجلس المجرمين ، وعسكري فلاح ابن فلاح رافعاً بندقيته بيده ، وواقفاً فوق رأسه ، ولسان حاله يقول له : طأطأ رأسك أمام منبر العدالة .. واحذر سيف النعمة فوق عنقك .. ثم يراه خاضعاً خاشعاً بين أيدي القضاة من أبناء أولئك المصريين الذين كانت حياتهم ومماتهم بين شفتي أجداده الغابرين .. ويقف أحدهم بالنيابة عن الحكومة فيوسعه توبيخاً .. ويقف بعده مصري صعيدي ، ومصري بحراوي ، يدافعان عنه ، ويلتمسان له الرحمة ، قائلين : اشفقوا عليه ، فما هو إلا مسكين ضعيف بائس الحال ، ساءت تربيته وجفاه ذوره .. وضعفت مداركه » .



وأخذت « المؤيد » جانب الأسرة المالكة . وذكرت « المقطم » بعماله وعماله أصحابه للاحتلال البريطاني .. فهو « عدو قليل الأدب ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالبيت الخديوي » ، فالمقطم « بازاء كل حادثة تتعلق بالبيت الخديوي الكريم جليلة كانت أو صغيرة ، مُفرحة أو محزنة ، عدو لا أدب عنده ، ولا أخلاق ولا مروءة على الإطلاق » .

وقالت « المؤيد » إن مثل هذا الحادث يمكن أن يقع بين أعظم العائلات الملكية وفي كل زمان ومكان ، فلا « يجسر أحد ولا يخطر على بال أحد أن فعلة كهذه في ظروف لاسبة منها على شرف العائلة والأفراد ، تحط من قدرها ومنزلتها في أعين الرعية وتقوض أركان حكمها وبيان ملكها » .

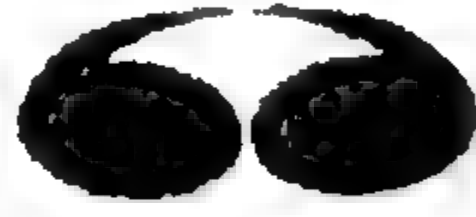
وقالت صحيفة « السلام » — التي تصدر في الإسكندرية — أن « التعزية الكبرى أن الجرم لم يكن عن أمر يوجب الخجل ، ولا دعا إليه شأن من شئون النقيصة ومساس الأعراض بحمد الله ، بل هو يكاد يكون الحادث الوحيد في هذه العشيرة الكبيرة على طول تاريخها وتقادم عهدها ، ولم يكن نشأ فوق ذلك إلا عن طيش شباب ونزق جهالة ، وحماسة لا غير مما نراه في غير هذه الأسرة العالية من حكايات التاريخ وأخبار الناس ، بل الذي يعزى القلوب أن الأسرة المالكة في فرنسا وفي إنجلترا وفي إيطاليا لا يخلو بلاط منها من الفظائع العظيمة والجرائم الهائلة » .

وكتب « يوسف نحاس » — في « المؤيد » — يحتج على قذارة سجن الأمير « سيف الدين » وعلى نومه على الأرض أسوة بالرعا وأبناء السبيل ، ونفى أنه من الذين يؤمنون بالوهمية الملوك ، ولكنه يعتقد أن كل عائلة حملت عبء الأحكام الثقيلة طويلاً .. ووقفت أوقاتها وحياتها لخدمة الأمة والسهر على مصالحها ، جديرة بمعاملة ممتازة .. وطالب « يوسف نحاس » بتشكيل محكمة مخصوصة لمحكمة الأمير ، بقانون خاص ، وبتحسين معاملته .

وكان وضع الأمير في السجن شديد الوطأة على البعض ممن ذهلوا لأن أميراً من الأسرة المالكة يعامل معاملة السوق . حتى أن المحامي الذي وُكِّل بالدفاع عنه، حرص على أن يبدأ مرافعته بالإشارة إلى هذه الواقعة الخطيرة ، فقال : « آسف على هذا

المتهم المسكين لأنه شارك المجرمين وقطاع الطرق والسالبيين في مأواهم وفي مجالسهم وما آكلهم . آسف لأنه نام على التراب وكان أرفع وأكبر من أن تمسه قدمه .. آسف على شبابه .

وغضب « المؤيد » للإشارة الخبيثة التي وردت في كلام « المقطم » عن الخديو .. فقال « إن الجناب الخديوى الذي يستثنيه وحده القانون ، يعلم حقاً أنه مسئول عن كل مايفعل أمام سلطانه الأعظم وأمته وضميره ، كما يعلم ذلك كل مَلِكٌ مسئول أمام أمته والدستور الذى يحكم البلاد بمقتضاه . ولكن القراء لايجهلون ماذا يقصد « المقطم » الذى لايترك فرصة للشماتة إلا رفع بها عقيرته .



لم تجد النيابة وسيلة لكسب القضية أمام المحكمة سوى تجريح المتهم .. فجمعت التفاصيل عن تصرفاته الطائشة : سكره وعريدته وإختلاله . ولم يجد الدفاع عنه وسيلة لتبرئته سوى تجريح الجنى عليه ، ووصف تصرفاته المنحطة مع زوجته . والتماس العذر للمتهم بأنه لم يجد من يهتم به ، أو يعلمه ويهذبه . وهكذا وضعت الأسرة المالكة فى قفص الإتهام . سواء من جانب الإدعاء .. أم من جانب الدفاع!

وحاول الدفاع أن يخفف العقوبة القانونية ، فدفع — على سبيل الاحتياط — بجنون المتهم .. ودفعت النيابة بمسئوليته الكاملة عن الحادث ، وتوافر ركن سبق الاصرار . وتليت رسائل « شويكار » إلى شقيقها فى المحكمة ..

وأخيراً صدر الحكم بمعاقبة « الأمير سيف الدين » بالسجن سبعة أعوام . وبتعويض رمزي للأمير « فؤاد » الذى كان قد دخل القضية كمدع بالحق المدنى .. وطُعن فى الحكم استئنافياً فخففت محكمة الاستئناف عقوبة السجن إلى خمسة أعوام .. وكانت المحكمة فى حكمها قد أثبتت أن الجناية متعمدة ، وأن القاتل كان يقصد القتل لا التخويف ولا الجرح ، وأنه غير مضطرب ، بل قوي العقل وحسن التدبير لشبونه الذاتية .. ولهذا فقد رفضت دعوى الحجر التى كانت مرفوعة أيضاً !



وهكذا أسدل الستار مؤقتاً على رصاصات «الأمير سيف الدين»، ليظل صدها لسنوات هائماً في سماء السياسة المصرية فمع أن المصريين، كانوا قد أدركوا من التفاصيل التي نشرت عن الواقعة، طبيعة تلك «الهيئة» المزيفة التي تزعمها الأسرة المالكة لنفسها، وأثر هذا باستمرار في علاقتهم بـ «الأمير فؤاد» — الذي تولى الملك بعد ذلك، وظل ملكاً لمصر حوالي عشرين عاماً — وهي علاقة لم يدخلها عنصر الإحترام في يوم من الأيام. إلا أن الوجه الآخر للقضية، وهو تثبيت وتأكيد مبدأ «المساواة أمام القانون» لم يلق نفس الاهتمام. العكس من هذا، فمعظم الصحف الوطنية، قد هالها أن يعامل الأمير معاملة الأفراد العاديين من الشعب، ليس هذا فقط بل إن مفكراً ليبرالياً، ذى نزعات متحررة هو «يوسف نحاس»، قد تصدى للدفاع عن مبدأ خطير، هو ازدواجية القانون وازدواجية القضاء، فطالب بأن يكون للشعب قانونه وقضاؤه وللملوك قانونهم وقضاؤهم.. بل إن العقل المصري قد فشل أيضاً في تمثيل قيمة خلقية، فردية واجتماعية، هي قيمة «الشرف». فاعتبار الحادثة غير مخلة بالشرف، رغم ما تحفل به وقائعها من نضب وسكر وعريضة وقتل وقمار ومعيشة على حساب النساء، طالما أنها لا تتضمن «مساساً بالعرض»، يعطينا فكرة عن هذا التناول الخاص والمتخلف لمسألة الشرف الذي كان سائداً في تلك الفترة، وربما ما يزال سائداً إلى اليوم.

أما أخطر الأصداء التي تركتها رصاصات «الأمير سيف الدين» فهو ذلك الموقف الذي أخذته «المقطم» وقوات الاحتلال و«اللورد كرومر»!

فـ «المقطم» هو الذي دافع عن فكرة المساواة أمام القانون، وعن حرية الصحافة وحقها في تناول ذوي المقامات العالية، وهو الذي هدد الخديو «عباس»



بأنه قد يخضع للقانون كغيره من الناس . وموقف « المقطم » من القضايا الوطنية معروف ومشهور . فهي لسان حال الاحتلال ، تدافع عن بقائه .. وتبرر وجوده .. هذا في حين أن الصحف الوطنية وعلى رأسها « المؤيد » أخذت الموقف المناقض أى الدفاع عن الأمير والعائلة المالكة !

ان هذه الشائبة الغربية في العقل المصري ، والعربي ، سمة متكررة وذات دلالة مهمة وخطيرة !

لماذا وقفت القوى الوطنية ، المعادية للاستعمار موقفاً متخلفاً من قضايا جوهرية كقضية تحرير العبيد ، والمساواة أمام القانون ، وتحرير المرأة . إننا نلاحظ ذلك في موقف « المؤيد » و « الشيخ علي يوسف » من هذه القضية ، ومن قضايا أخرى سابقة ولاحقة ، وهي مواقف تواصلت في الصحف الوطنية التي صدرت بعد ذلك ، ونلمح أشباهها لها في مواقف « اللواء » وكتّابها البارزين ومنهم « عبد العزيز جاویش » و « مصطفى كامل » ..

ثم لماذا وقفت القوى الاستعمارية أو الممثلة للاستعمار ، هذا الموقف المستنير ، حتى بدا وكأن « المقطم » و « دار المعتمد البريطاني » هم حماة الحرية والديمقراطية ، والداعين إلى المساواة بين الناس أمام القانون ، وتخضوع الكل للقضاء ؟!

والموقف قابل للتفسير بالطبع ..

هناك عامل ذاتي في كل قضية على حدة . وهناك عوامل مشتركة ، ذلك أن الصراع بعد الاحتلال ، كان صراعاً بين هذا الاحتلال والقوى الوطنية الرافضة لوجوده والمقاومة لهذا الوجود ومنذ بدأ حكم « الخديو عباس » ، أصبحت السراى في جبهة القوى الوطنية عموماً .. وفي هذه القضية بالذات فان محاكمة « الأمير سيف الدين » وفضح الأسرة المالكة كان مقصوداً منه في الأساس تجريح القوى الوطنية في شخص أسرة أحد اقطابها ، إن لم يكن أكثر هذه الأقطاب ثقلأ وأهمية وهو « عباس حلمي الثاني » .. وهذا هو السبب في موقف « المؤيد » المنحاز للسراى !

وكان الاحتلال البريطاني ، يركز في دعايته السياسية ، على أنه جاء لينقذ

المصريين من طغيان حُكّامهم ، الذي كان الجيل المعاصر — آنذاك — قد عانى منه الكثير في عهد « الخديو إسماعيل » ، وهذا وضعت دعايته « الطغيان » كمقابل ومعاكس « للإستقلال » وكانت الدعاية الاستعمارية تتوهم انها تستطيع بتحسين الإدارة وإلزام الموظفين العموميين حدود وظائفهم ، وبعض الإصلاحات الأخرى ، إحداث الإختلال في تقدير المصريين للمسألة ، بحيث يفضلون الإحتلال مع الحريات العامة النسبية عن الإستقلال مع الطغيان الفردى القاتل !

ولاشك أن الاختيار كان صعبا .. بل لعله كان مرهقا ومربكا خاصة أن العناصر الوطنية لم يكن لها في هذا الوقت ثقل جماهيرى نسبى يمكنها من وضع المسألة في وضعها الطبيعى لترفع شعار « الاستقلال مع الحريات العامة » . ومن المؤكد أن عناصر قليلة — لم تكن نادرة — هى التى كيّفت الموقف تكييفا صحيحا آنذاك . بينما تصرف أغلب العناصر الوطنية تصرفات تلقائية انحازت فيها الى أحد الطرفين . مع الاستقلال والطغيان والتخلف . أو مع الاحتلال والحرية والتقدم !

وتلك هى محنة المصريين الأساسية التى عانوا منها فى حلقات تالية من تاريخ وطنهم ، ولعلها محنة عربية قومية ، فرضت على العرب دائما ، اختيارين لا ثالث لهما : أما القبول بنظام حكم وطنى معاد للاستعمار ، ساع الى التحرر من التبعية ، لكنه مع ذلك يهدر حرياتهم العامة والفردية ، ويحكمهم بالمعتقلات والسجون ويقيم حكما بطيريكيا وطنيا .. أو القبول بنظام حكم تابع أو عميل أو — على الأكثر — غير متشدد فى الوطنية لكنه مع ذلك ، أكثر ديمقراطية وأقل إهدارا للحريات العامة والشخصية ، وأكثر احتراما لسيادة القانون وحصانة القضاء .. أما الطريق الثالث وهو أن يكون النظام وطنيا ديمقراطيا معا ، فهو اختيار لم يكن واردا إلا نادرا ..

وكانت « المقطم » نموذج لهذه المحنة ، فقد كان صاحبها « يعقوب صروف » ، و « فارس ثمر » — من أنصار الاحتلال ودعائه الأقوياء ، حتى أن « اللورد كرومر » صرح بأنه يستطيع أن يحكم مصر بخمسين جنديا فقط بشرط أن تواصل « المقطم » الصدور ، ومع ذلك ، فقد لعبا الدور الرئيسى فى الدعوة لسياسة العقلية العلمية الصناعية ، وبذر بذور النظرة العقلانية الى الظواهر ، التربة المصرية





والعربية ، وكان صوتهما أعلى الأصوات دفاعاً عن الحريات العامة بمفهومهما الليبرالي ،  
والعجيب أنهما لم يجدا تناقضاً بين تأييدهما لاحتلال مصر ، ودفاعهما عن الحريات  
العامة والشخصية والمبادئ الليبرالية !

في سنة ١٩٠٠ بذلت المساعي الحميدة .. وتدخلت حرم « اللورد كرومر » ،  
— وكانت صديق للأميرة « عين الحياة » عمة « الأمير سيف الدين » — وتدخلت  
قوى أخرى كان وراءها « الخديو عباس حلمي » نفسه . كان هدف هذه المحاولات  
جميعها الإفراج عن الأمير ، بدعوى أنه مختل العقل . والتقت أهداف العمة التي تريد  
أن تفرج عن ابن شقيقها ، بأهداف الطامعين في ثروة الأمير . وكان على رأس هؤلاء  
« الخديو عباس » نفسه !

وتحركات دعوى الحَجْر من جديد ، وقيل صراحة أن الخديو يستصوب ذلك ،  
وأنه اختار بنفسه وصياً على الأمير المحجور عليه . وكان لابد من إثبات جنونه أولاً .  
واتفقت السلطات على إبعاد الأمير إلى قرية « تايسهurst » بإنجلترا لتكون مقراً  
لإقامته تحت ستار المعالجة والاستشفاء . وأرسل إلى المستشفى تطلب منه عدم تمكين  
أحد من زيارة الأمير المجنون ، إلا بأذن كتابي منها . وعندما أرسلت أمه مندوباً عنها  
لزيارته بعد ذلك بعدة سنوات قيل له : نحن لانعرف لها صفة

واكتشفت الأم اللعبة !

ظل الأمير في المستشفى ربع قرن كامل ، تدهورت أحواله خلالها ، تركوه  
مهملاً بلا عناية ، يطلب خمراً يقدمونها ليحتسى منها مايشاء . وظل يتدهور  
ويتدهور . نخلع طاقم أسنانه . وأثر فيه الجرمان الجنسي الطويل فاختلفت أعصابه فعلاً  
وأوشك على الجنون .  
وملأت والدته الدنيا شكوى : أرسلت لرؤساء الوزارات ، ووزراء الخارجية  
والصحف في مصر وإنجلترا وتركيا دون جدوى ..  
وفجأة في سنة ١٩٢٥ حدث حادث غريب !

نجح زوج الأميرة « فريدون باشا » — في رشوة حارس الأمير ، وكان انجليزياً  
يسمى « وليم بليم » ، وزميل له هو « باتون » . وقيل أن شقيقته الجميلة ، الأميرة

« شويكار » ، قد أوهمت الحارس بأنها قد وقعت في غرامه وأن الرشوة كانت عينيه ولم تكن مادية .

المهم : خرج الأمير مع حارسه إلى ضاحية قريبة من القرية ، هي ضاحية « هاشنجر » ، اختلطوا بنجماهير المتنزهين . ثم سافروا على إحدى البواخر التي تقوم بنزهات بين ساحلي إنجلترا وفرنسا ، فأقلتهم إلى بولندا . ومن هناك ركبوا سيارة كانت في انتظارهم

ورحلوا متنكرين إلى إيطاليا ومنها اللآستانة وبدأت الأم تسعى لرفع الحجر عن ثروة ابنها . تلك الثروة التي أربت على عشرة ملايين من الجنيهات وكانت في الأفاقين والنصايين ..

وفي بحثها عن محام مصري يرفع لها القضية أمام « مجلس البلاط » ، اشتبكت خيوطها بخيوط شخصيتين سياسيتين خطيرتين هما « مصطفى النحاس باشا » — سكرتير حزب الوفد المصري آنذاك — و « ويدا واصف أفندي » — أحد أقطابه ..

وقد كان مُقَدَّرًا لهذا الاشتباك أن يفجر قضية أخطر من الأولى ، وأن يطلق رصاصا أعنف .. وأكثر دويا .

لكن ذلك فصل آخر من قصة الاختيار بين الاستقلال وبين الديمقراطية !

١٩٣٧ : الأميرة شويكار تعود إلى مصر لأول مرة بعد وفاة الملك فؤاد في أبريل ١٩٣٦ .

(\*) اقضى ترتيب فصول هذا الكتاب على أساس التسلسل التاريخي أن يأتي ترتيب الفصل التالي من هذه الحكاية ، بعيداً — إلى حد ما — عن ترتيب الفصل الأول ، بما فصل بينهما من أحداث ، لذا لزم التنويه ، إلى أن هذا القسم التالي ، هو المنشور في الفصل المعنون « مؤامرة ضد زعيم الأغلبية » .







اسمه : « ابراهيم الهلباوي » .

على المستوى العام ، عرفه الناس باعتباره واحداً — من أعظم المحامين الذين أنجبتهم مصر .. إن لم يكن أعظمهم على الإطلاق ، أما — على المستوى الشخصي — فإن حياته كانت تراجيديا مصرية فاجعة .. فقد كانت سيرته نموذجاً تقليدياً لقصة حياة البطل الذى يخطئ مرة واحدة ، فتودى به خطيئته ، ويظل يجاهد العمر كله لكى يحصل على الغفران فيوصل الشعب قلبه دونه ، ولا يرق له ، وهو الشعب الطيب القلب ، الحنون ، الذى طالما غفر لكثيرين ، وعفا عن كثيرين .. ذلك رجل تغنى به الناس ، دخل حياتهم اليومية ، فقالوا فيه الأمثال ، ورووا عنه الفكاهات والأساطير ، وأحبوه كأعظم ما يكون الحب ، وكرهوه كأعظم ما يكون الكره .

---

وصفه الأستاذ « عباس محمود العقاد » مرة بأن « كان ذلاقة لسان لا تطيق نفسها ولا ترجح صاحبها » .

وقف مرة يترافع في قضية مدنية ، وكان يقرأ القضايا بسرعة ويعتمد على بديته ، وفي أثناء المرافعة تنبه موكله إلى أن الأستاذ قد نسي ، وأن مايقوله الآن هو حجج الخصوم ، فهمس له بذلك ، وأدرك هو الموقف ، فقال على الفور دون أن يرتبك أو يتعثر لسانه ، أو يغير نبرات صوته : هذه هي حجج خصومنا .. ولكنها واهية ، وبدأ بسرعة يرد عليها بنفس البلاغة !

وصفه معاصروه ، فقالوا أنه كان « أبلغ طلاب المرحمه طوال أكثر من نصف قرن » .

رجل كان ينتمى لعصر غريب كانت القدرة على الكلام ، هي أعظم قدراته . وأجدرها بالاحترام ، وهي التي تمنح « المكانة » وتوزع الحظوظ .

يقول فلاح لآخر مختداً :

« — والله لاقتلك وأجيب « الهلباوي » .. »

ذلك أنه مهما كان تورط المجرم وفداحة الجرم ، فإن « الهلباوي » قادر على الحصول على البراءة .

ويذهب ابن بلد إلى الجزار ليشتري ، رُبْع أقة من اللسان ويهوله الثمن المطلوب .

فيصيح :

— ليه .. هوّا لسان « الهلباوي » ..

ذلك أن الرجل كان بليغاً كأعظم ماتكون البلاغة ، فصيحاً ، ذرب اللسان ، قادراً على المناظرة ، ماهراً في المناورة ، ولاعباً لا يشق له غبار ، في صراع المنطق ، ومباريات الحجة ، وسباق البراهين . يناقش رأياً فيدعمه بألف دليل ، ويناقش ما يناقضه ، فيدعمه بألف دليل .

ذلك رجل كان يقف في المحكمة فيهر مصر كلها . إذا ما أراد أن يستثير  
عواطف القضاة وحوح وولول وبكى وذرف الدموع .. وقد يبكى بعدما  
يضحك ، أو يقطع النحيب ليضحك بأعلى صوته .

وحتى في ملامح جسده كان نموذجاً للعملاق : طويل القامة جداً . عريض  
الكتفين ملامح وجهه البيضاء بين الاسمرار والاحمرار . كل شيء فيه طويل :  
شاربه . ذراعاه ، كتفاه ، أنامله ، وبالطبع لسانه .

عمر حتى زاد عمره على الثمانين .. شاخ كل شيء فيه ووهن عظمه ،  
واشتعل الرأس شيبا .

شيء واحد بقي قوياً ، فتياً ، عصياً على الشيخوخة ، مقاوماً للفناء :  
لسانه !!!

ذلك الرجل الأسطوري . الذي كان القطار يقف له . حيث لا يقف  
لأحد ، في محطات صغيرة أو على مشارف المدن الكبيرة ، والذي قام قطار خاص  
مرة لكي يقله إلى جلسة في إحدى المحاكم .

طلب ملوك وأمراء . وكسب مئات الألوف من الجنيهاً ، وخسرها  
كلها حتى عاد كما بدأ فقيراً لا يملك شيء لكنه مع ذلك بدأ من جديد .. ومات  
وهو مستور أو يكاد ..

« محامي الظروف المخففة » الذي يلتمس العذر للمتهم المدان ، وينقذه  
ببراعته ، وقوة منطقته مما ارتكبت يده ، يقامر بكل شيء في « القضايا اليائسة »  
وينجح دائماً في فك حبل المشنقة عن عنق المتهم الذي ثبت عليه الاتهام .

لكنه على الرغم من هذا كله — وتلك هي المأساة — لم ينجح في التماس  
العذر لنفسه .

فشل « اعظم طلاب الرحمة » في طلب الرحمة لنفسه من الشعب . عجز  
محامي الظروف المخففة ، أن يقنع « محكمة الشعب » بأن لديه ظرفاً مخففاً يستحق  
الأخذ به ..

وعلى امتداد ثلاثين عاماً طويلة ، حاول أن يكفر عن ذنب ارتكبه ، مستخدماً كل طاقاته المذهلة ، كل فصاحته ، لسانه الذهبى ، قدرته الفذة على المناظرة ، لكى يقنع رجل الشارع — الجاهل الأمي الذي تبهره البلاغة — ببراءته ، أو حتى توبته ففشل . أصمَّ الشعب أذنيه ، وأغلق قلبه ، وغلظت عواطفه ، وصمد — وهو الرقيق الحنون ، المتفاهم ، أمام ولولة « الهلباوي » وروحته ، وبكائه وضحكه ، وأنى أن يغفر أو يعفو ، لأن ذنب « الهلباوي » ، كان مما لا تصلح معه ظروف مخففة ، أو مما يجوز أن يقيد فى كشف الرحمة .

بيد أن تراجيديا « الهلباوي » — بعد ذلك كله — تطرح قضية جيل كامل من المثقفين المصريين ، عاش على أرضها فى تلك السنوات المريبة التى أعقبت هزيمة الثورة العرابية ، وتصفيتها وإجهاض كل الأحلام التى تعلقت بها ، وتلفت نحوه ، فلم يجد فى نفسه شجاعة لاستئناف المقاومة ، أو للدفاع عن أحلامه ، فانغلق على نفسه ، وعاش لها ، وكرس عمره لعملية صعود فردي مُضنى ، وأصبح كل هدفه ، أن ينجح ، بتلك المقاييس التجارية للنجاح : الشهرة والمال والمجد ، وإتقان العمل الفني ، والتفوق فيه . ضاقت دائرة الانتباه ، من الوطن إلى الأسرة ، ثم إلى الفرد ، وسادت أيامها نظرية تقول ، أن « الوطنية » ، هى أن يؤدى الإنسان واجبه باخلاص ، وأن يتقن عمله ، ويتفوق فيه ، وألا يمد نشاطه الى ما عداه . ومع أن الفكرة فى جوهرها لم تكن خاطئة تماماً ، إلا أن مكن الخطر فيها ، هو النظر إلى الواجب الإنساني العام ، تجاه الوطن ، باعتباره نقيضاً لأداء الواجب الفردي ، تجاه النفس والأسرة والمهنة .

جيل كانت كل عناصره تنتمي لنفسها وتنكمش على نفسها فى الأساس . وتحدد موقفها من كل شيء على أساس ارتباط هذا الشيء بمطامحها الفردية .. وفى ظنها دائماً أنها بتفانيها فى أداء هذا الواجب ، إنما تقوم بكل ما هو مطلوب منها للوطن .. وللإنسان ..

وربما لم يخطئ أحد من هذا الجيل خطيئة « الهلباوي » . لكن خطيئته ، كشفت كل سوءات هذا الموقف المأساوي .. وأدانت إدانة ساحقة .. فكانت تحذيراً ونذيراً للآخرين .



يقول الأستاذ « يحيى حقي » :

— مسكين « إبراهيم الهلباوي » .. هذا الرجل الذي كانت شهرته مضرب  
الأمثال .. لا أعرف أحداً من ساسة مصر .. تجرّع مثله العذاب علقماً ، وصابه  
كأساً بعد كأس .. سنين طويلة تكاد تكون هي عمره كله ..



الوالي محمد سعيد باشا

ككل الجيل ، أو معظمه ، وُلد « إبراهيم الهلباوي » في أسرة  
« مستورة » ، وهو تعبير مصري خاص ، يعنى : أنها أسرة لا تبيت جائعة ،  
ولكنها أيضاً لا تبيت ممتلئة المعدة تماماً .

كان والده ، مغربى الأصل ، تمصر وأقام ببلدة « العطف » بمديرية  
البحيرة ، وعندما بلغ « إبراهيم » الثانية عشرة — ودّع أسرته وشدّ الرحال إلى  
القاهرة لكي يتزود من العلم بالأزهر الشريف .

كان « الأزهر » أيامها محط كل الذين يرغبون في التزود من العلم ، وكل  
الذين يريدون لأنفسهم مهنة تحميهم من السقوط في هوة الفقر . وكانت تلك  
سنوات « الوالي محمد سعيد » الأخيرة . والأجانب يملأون مصر ، والشباب  
الريفي القادم من بلدة « العطف » يحلم بمستقبل سعيد وفي « الأزهر » ، تتكشف  
مواهبه الفطرية ، وتتلور شخصيته المميزة ، كمشروع متمرد عظيم ، يتعلم أصول  
الفقه على المذاهب الأربعة . ويرفض « المالكية » لأن شيخهم لم يعجبه ، ويذهب

الى « الحنفية » ، وفي دروس النحو والمنطق والبلاغة يشاكس الشيوخ فيطردونه من الدرس فينتقل إلى عمود آخر ، ويختار أساتذة آخرين !

في بداية السبعينات من القرن الماضي — وكان قد مضى عليه أربع سنوات وهو يدرس في « الأزهر » — حط رحاله في مصر رجل غريب اسمه « جمال الدين الأفغاني » كان موزع ثورات وناشر قلاقل . ومفكراً مقلقاً للذين يحكمون ولمن يحكمونهم ..

وفي « قهوة متاتيا » بميدان العتبة حيث تعود أن يجلس ، وفي منزله حيث تعود أن يلتقي بتلامذته . تعرف عليه « الهلباوي » .

كان « الأفغاني » قد ساح سياحته الطويلة في بلاد المسلمين ، يتحدث عن الثورة التي يحلم بها ضد الاستعمار الأوروبي ، وعن الاحتجاج الذي لابد أن يشمل علماء المسلمين ، فيخرجهم عن التبعية الآلية للسلف صالحاً كان أو طالحاً ، ويسمح لهم باستخدام عقولهم ، لتفسير الدين تفسيراً يخدم الحياة ، ويفيد في بناء دولة إسلامية قوية ..

< ٢٩٠ >



كان « الأفغاني » ، لوثرياً ، في جوهره . يسعى إلى حركة احتجاج كتلك التي قادها « مارتن لوثر » ضد الكنيسة الكاثوليكية . هادفاً إلى تجديد الاسلام وبعث الروح العقلانية في انحاء البلاد الاسلامية وبين جماهير المسلمين .

وفي « الأزهر » — ثم في « قهوة متاتيا » وفي منزله — التقى « الأفغاني » بالرجال الذين أصبحوا فيما بعد أخلص تلاميذه ، والذين أثروا في تاريخ مصر ، كما لم يؤثر جيل آخر . التقى بـ « محمد عبده » و « عبد الله النديم » ، و « سعد زغلول » ، وعشرات غيرهم من مثقفي الجيل ، وكان أصغر هؤلاء جميعاً : « ابراهيم الهلباوي » .

وتمر سنوات وهو يتعلم على « الأفغاني » كل ما كان يدعو إليه . فينبهر بالمنطق الجديد الذي جاء به .

جمال الدين الأفغاني



لقد حلل الشيخ الفلسفة وكانت حراما على أعمدة الأزهر . وتحدث في السياسة وتنظيم الأمم والشورى .. والسنوات تمر .. و « الهلباوي » يدنو من إنهاء دراسته ولم يبق إلا القليل ، ويحصل على « شهادة العالمية » ، أرفع شهادات الأزهر آنذاك ، والنقود تأتي من « العطف » لتذوب في جولاته الطويلة على مقاهي القاهرة ، وهو لا يدخل الامتحان ، ويؤجله عاما بعد عام ..

في تلك السنة — ١٨٧٩ — تُخلع « الخديو إسماعيل » عن العرش بارادة وأمر الدول الأوروبية وتولى « الخديو توفيق » أريكة الخديوية ، فأُسند الوزارة إلى « مصطفى رياض باشا » .. فكان أول ما فعله أن نفى « الأفغاني » من البلاد .. لكنه بعد أشهر كان يسند إلى تلميذه « الشيخ محمد عبده » منصب رئيس تحرير « الوقائع المصرية » الجريدة الرسمية للحكومة .

وبحث « الشيخ محمد عبده » عن بعض مريدي « الأفغاني » ليساعدوه في تحرير « الوقائع » واختار منهم ، ثلاثة هم : « عبد الكريم سلمان » و « سعد



زغلول « و « إبراهيم الهلباوي » ، ويكتب ابن « العطف » في الجريدة الرسمية الحكومية . لكنه بعد فترة يبدأ في إثارة المتاعب متسائلاً في ضجيج : كيف يُعطى « عبد الكريم سلمان » عشرة جنيهات في الشهر ، ويقبض « سعد زغلول » ثمانية جنيهات ، ويأخذ هو خمسة فقط ؟ .  
وينتهي الخلاف بتركه العمل في « الوقائع » ..

ها هو يعود إلى « العطف » بلا « عالمية » وبلا عمل ؛ وليس لديه إرث يعتمد عليه ولكن لديه عقلاً دله دائماً أنه يستطيع أن يصل . ويختار تجربة حظه

بالتجارة في سوق القطن ويبدأ التجربة بشراء كميات قليلة من المزارعين ، يبيعها للمحالج ، ولكنه يكتشف أن سوق التجارة في القطن يختكرها الأجانب ، وأن اليونانيين يملأون القرى ، يجمعون القطن ويتاجرون فيه .. وينافسون أمثاله من صغار التجار حتى يكادوا يفلسون !

لكنه لم ييأس مع ذلك ، واستمر في عمله ..

في بلدة مجاورة لبلدته هي « صان الحجر » كانت هناك أراض واسعة يملكها « رياض باشا » ناظر النظار .. وحدث أن طغت عليها مياه الفيضان .. وكعادة ذلك الزمن سخر وكيل المديرية الناس لمقاومة ذلك الفيضان . وانتهر الوكيل فرصة للانتقام من خصومه فحشر في صفوف المسخرين بعض أبناء البيوتات المستورة ..



ولم يعجب الحال « الهلباوي » ، وفي منزله المتواضع بـ « العطف » كتب مقالاً شديد اللهجة ندد فيه بصاحب الأرض ، وبوكيل المديرية لأنهما يسخران الناس ، وأسرع فأرسله الى « جريدة التجارة » .

وهاج « رياض باشا » .. وأمر بأن يُرسل إليه « الهلباوي » مصفوداً .. واستقبله المدير مهدداً ومتوعداً ، وقال له في نهاية حديث الوعيد الطويل :

— إن لم تكف عن هذا أخرب بيتك .

رد عليه « الهلباوي » قائلاً :

— لا أنت ولا أكبر منك يستطيع .

استفهم المدير مستكراً في لهجة وعيد :

— ولا أكبر مني !؟



رياض باشا ناظر النظر

شعر « الهلباوي » ، أنه أراد أن يأخذ عليه إهانة « رياض باشا » الذي لا يوجد أكبر من المدير سواه . فتخلص باحدى قضايا المنطق التي كان يجيدها ، وقال : إنه لا بيت لي تخربه ، والقدرة لا تتعلق بالمستحيل .

ها هو جزء مما تعلمه من دراسته في « الأزهر » يطفو ، لكنه يوظفه فحسب لإنقاذ نفسه . رجل بلاغة هو ، قد يُورده لسانه موارد التهلكة . لكنه — هذا اللسان العبقري نفسه — قادر على إنقاذه من أخرج المواقف .

وتسقط وزارة « رياض باشا » بعد مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ التي قاد « عرابي » فيها وحدات من الجيش المصري إلى قصر عابدين ، ليطالب بالدستور ومجلس النواب .

وتضىء مصر طوال عام ونصف بشرارات الثورة العرابية العظيمة ، ويتكلم الناس ، كل الناس . يقولون كل شيء وأى شيء .. مرة واحدة يذهب الخوف والرعب وحصار السنوات . وتضيء الشوارع بحرارة الكلمات ..

أين كان « الهلباوي » في كل هذا ؟

ذلك الرجل الطويل اللسان ، تلميذ « الأفغاني » ، ومحرر « الوقائع » الغاضب ، تاجر الأقطان بقرية « العطف » ، أين هو ؟. ومن يتكلم إن لم ينطق — في هذا المهرجان للكلام — لسانه المعجزة .

لم يكن ممكناً لرجل تعلم على « الأفغاني » ألا يهتز بالثورة . لكن الشيء المذهل ، أن بعضهم وقف يتفرج عليها . وانهم جميعاً تنكروا لها وخانوها عندما حان وقت الجد .

وقد أخذ « الهلباوي » موقفاً حذراً من البداية .

وهو الموقف نفسه الذي أخذه « محمد عبده » في البداية — ثم عدل عنه . ليعود إليه .. بعد هزيمة الثورة — إنه مؤيد لها بقلبه .. لكنه حذر بقلمه ولسانه .

ذلك رجل حدد انتماؤه منذ البداية . انه مع نفسه فقط ، لذلك كان — كما يقول مؤرخه الأستاذ « عبد الحلیم الجندی » — « من الثوار » ، لكنه ليس مع الثوار ولا مع خصوم الثوار . إنه مع نفسه .. كان كذلك في العشرين ، وفي الخمسين .. وفي الثالثة والثمانين يوم مات .. ليس مع أحد .. وقد يكون معه كل الناس ..

وتنتهى الثورة نهايتها الفاجعة ، والغريب أن « الهلباوي » قبض عليه ولكن الذين قبضوا عليه وأودعوه في السجن هم الثوار لا أعداء الثورة ..

وعند هزيمة الثورة إستبقاه الخونة في السجن لكي يستشهدوا به على أن الثوار كانوا يسيئون معاملة المسجونين السياسيين . غير أنه سرعان ما افرج عنه ، وعين سكرتيراً لـ « محمد سلطان باشا » — رئيس مجلس النواب الخائن الذى باع الثورة بمكافأة قدرها عشرة آلاف جنيه ولقب « سير » من « الملكة فيكتوريا » .

ها هو تلميذ « الأفغاني » في خدمة الخونة وبائعى أوطانهم .. وهو يتدرج في المناصب حتى يصبح رئيساً لكتاب المجلس سنة ١٨٨٥ ، ثم سكرتيراً للبرنس « حسين كامل » — السلطان فيما بعد — بمرتب أربعين جنيهاً في الشهر .



في يناير ١٨٨٦ — وهو في الثامنة والعشرين — إحترف « ابراهيم  
الهلباوي » الحمامة .

.. والبداية مصادفة محضة ، كان « البرنس حسين كامل » قد فصله من  
عمله ، فوكل محامياً ليرفع له قضية تعويض عن فصله وبينما هو يتابع مرافعة محاميه  
من مقاعد المتفرجين قرر مصيره بنفسه ..

ها هو يجد مكانه أخيراً : هنا — في قاعة المحكمة — يتاح له أن يتكلم ،  
وأن يجلجل صوته ، وأن يكون محط انظار المتفرجين ، ومطمح آمال المتقاضين ..  
وبعد أيام ، كان قد تنازل عن دعواه ، وبدأ يستعد للعمل في الحمامة .  
في تلك السنوات ، كانت الحمامة مهنة السفهاء والذين لا يجيدون شيئاً ..  
وكان اسم المحامي مساوياً لاسم « المزور » .. لدرجة أن « سعد زغلول » قال في  
خطبة له فيما تلا من سنوات « إني اشتغلت بالحمامة متنكراً عن أهلي وأصحابي ..  
وكَلِّمًا سألني سائل : هل صرت محامياً ؟ أقول : معاذ الله أن أكون كقوم  
خاسرين » .

كان « سعد زغلول » — صديقه اللدود ، وزميله القديم في تحرير  
« الوقائع » — قد إحترف الحمامة في نفس الفترة تقريباً ، ولعل هذا كان دافعه  
الخبيء للعمل في الحمامة .. ان مصير الرجلين قد اشتبك سنوات ، وتناقض  
سنوات . واختلف حظهما من المجد والشهرة ، على الرغم من أنهما بدأ الطريق  
معاً.. بل لعل الاحساس بمنافسة « سعد زغلول » والسعي لدخول سباق معه ،  
والإنتصار عليه ، كان عقده « الهلباوي » طوال عمره !



استأجر « الهلباوي » غرفة في طنطا ، وضع فيها مكتباً قديماً ، وعلق عليها لافتة ناحلة ، وبدأ يعمل ليل نهار وبلا كلل ، يسافر إلى القاهرة أحياناً لبعض المسائل المتعلقة بمكتبه ..

وفي إحدى هذه الرحلات قرر أن يتزوج ..

ولأنه هو « نفسه » لا يمكن أن يكون شيئاً غير هذه « النفس » ، فان الزواج عنده لا يعني أكثر من وسيلة تمكنه من الوصول ، ولأنه ينتمي لأسرة لا تؤهلها مكانتها لمصاهرة الكبار ، فإن في الباب الخلفي متسعاً للجميع ..

ان الزواج صفقة ، لا بد أن تفتح الباب للظهور والارتقاء والنجاح ، وإذن فيلتزوج تركية أو جركسية ، هناك أنواع منهم لا يرفض أمثاله ، هن « الجواري البيض » أو ( الكَلَفَوَاتْن ) .. واختار واحدة كانت جارية في سراي الأميرتين « نعمت مختار و » فاطمة اسماعيل « وتزوجها .. وعاد بها إلى طنطا ..





كان « الجيل العراني » أيامها يجتر هزيمته بأكثر من أسلوب للحياة ..

ذلك أن الجراح التي عانتها الأمة بهزيمة الثورة ، كانت تطرح نفسها على الجيل .. وبدأ لمعظم عناصره وخاصة المثقفين أن شيئاً لا يمكن أن يصلح ماأفسده الدهر ؛ وإذن فلا أمل في شيء ..

ولم يكن ذلك سوى مجرد تبرير لعجز الجيل عن أن يفعل شيئاً ، وقناعاً يخفي جُبنه الطبيعي وذاتيته المغرقة . وانعدام روح القتال فيه ، كان المثقفون المصريون ، ينتمون في كتلتهم الكبرى إلى الطبقة الوسطى الصغيرة في المدينة والريف ، أغلبهم انحدر من أسر « مستورة » ، يزعمون أنها كانت ذات مجد أثيل

وثرء عريض ، أودت به الأيام ، ومن هنا كان هدفهم كله أن يستعيدوا ذلك المجد الذي ذهب ، وفي رحلة الصعود الشاقة من أسفل السلم الاجتماعي إلى قمته — حيث النجاح والثروة والجاه — تأكلت إنسانيتهم بل وعاشوا في ذلك الانقصاص المرعب بين ما يؤمنون به ، وما يفعلونه ، كانوا جميعاً ينتمون لجيل يؤمن بالحرية والديمقراطية والقومية ، ومع ذلك كانوا يسخرون مواهبهم في خدمة الطغيان الفردي أو ممالة الإحتلال أو السكوت عنه ..

وفقط وفي موجات المد الثوري الجارفة ، عندما تتوهج الثورة في عيون جماهير الصعاليك الواسعة كالبحر . كان حماسهم يشتعل ، فيتقدمون الصفوف

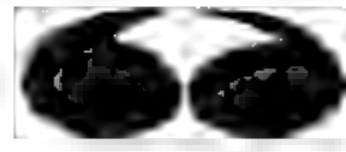
ثم ينكصون — عند أول عقبة — هارين ..

كان هذا هو ما حدث بعد هزيمة الثورة وانكسار « عرابي » ، وانهار  
أحلام الاستقلال والحرية .

عاد « محمد عبده » من منفاه ليتكرر للثورة ، وليؤرخ لها بشكل مقزز ،  
واقفاً حياته على إصلاح الأزهر فقط ، وهو الذى حلم يوماً بإصلاح مصر كلها .  
واكتفى بالدعوة إلى التربية والتهديب والأخلاق الحميدة كبديل عن الاستقلال  
والديمقراطية .. لاعتناً فى النهاية السياسة مستعيناً بالله من « ساس ، ويسوس ،  
وسائس ومسوس » .

وبدأ « سعد زغلول » عملية صعوده هو الآخر ، فعرف الطريق إلى قصر  
الأميرة « نازلي فاضل » وترددت إشاعات بأنها مغرمة به — ذكرها الزعيم « محمد  
فريد » فى مذكراته — ويقال انها هى التى زوجت « سعد زغلول » من  
« صفية » ابنة « مصطفى فهمي باشا » ، ولولا وساطتها ، لما حدث — ولا فى  
الأحلام — أن يتزوج الفلاح ابن « ايبانه » من ابنة رئيس وزراء تركي ، رأس  
الوزارة ثلاثة عشر عاماً متواصلة ، لأنه كان أطوع ساسة مصر للاحتلال  
البريطاني .

وهذا نفس ما فعله « اهلباوي » .



أفواج متصلة من الموكلين تتجه الى مكتبه . ذاك رجل اشتهر عنه أنه أبلغ  
المحامين فى مصر ، تمر على المكتب وجوه ووجوه .. قضايا جنائية ومدنية وسياسية  
وحسبية ومالية وشرعية واقتصادية وتجارية وما إليها ..

المحامي الرفي الذى بدأ بمكتب محاماة متواضع فى طنطا يصبح فى عام  
١٨٩٣ مستشاراً للأوقاف الخصوصية ، ومستشاراً لديوان عموم الأوقاف ،  
وللخاصة الخديوية ، ويصبح من حقه أن يلقي « الخديو عباس حلمي الثاني » فى

أى وقت يشاء .. ليس هذا فقط بل أصبح صديق الخديو ونديمه ، ونجم حفلاته الذى لا يغيب . ويصل الأمر به إلى معاملة الخديو معاملة الند للند .. ذهب يوماً لمقابلته فى الاسكندرية فتأخر « الخديو » عن الموعد ثلاث ساعات ، أرسل اليه الخديو فى نهايتها يطلب اليه أن يلقاه فى « محطة سيدى جابر » ، تعمد « الهلباوي » أن يصل متأخراً خمس دقائق ، فلما لامه الخديو لتأخره أجابه :

— ولكننا إنتظرنا سموكم ثلاث ساعات فى الظهر ..

كان الزمن قد أصبح زمن المحامي والقاضي ..

استقرت المحكمة كمؤسسة فى مصر ، وأصبحت من أهم مؤسسات ذلك الزمن .

كانت البلاد قد تحولت من دولة يديرها الولاة لحسابهم ، إلى دولة منظمة ، تحكم العلاقات فيها قوانين من كل نوع : مدنية وتجارية وجنائية .. وقوانين الأحوال الشخصية .. وبصرف النظر عما كانت تخدمهم تلك القوانين . فإن النتيجة المحققة لصدورها انتهت بأن تحول « المحامي » من نصاب أو مزور إلى « رجل ذى قيمة » ، يصدر قانون بتنظيم مهنته ، يقصر حق العمل فى هذه المهنة على من يحمل شهادة من مدرسة الحقوق . وبدأ قدامى المحامين يتعلمون . درس « الهلباوي » الفرنسية — مثله كسعد زغلول — وهو على مشارف الأربعين وأتقنها ، إذ كانت اللغة الشائعة فى المحاكم ، لأن القانون الفرنسى ، كان مصدر معظم القوانين المطبقة فى مصر .

ها هو بعد عشرين عاماً من العمل فى المحاماة يرتفع بجهد إلى ذروة المجد .

يروى فى مذكراته أنه فى بداية عمله فى المحاماة . أخذ زوجته لتشكر سيداتها السابقات فى سرايهن .. وتجمعت حولها زميلاتهن من الجوارى . وسألنها عن مهنة زوجها . فقالت إنه « افوكاتو » ، ولأنهن لا يعرفن شيئاً عن مهنة كهذه ، فقد استفتين باش أغا السراى فأفتاهن بأن « الأفوكاتو » هو « مزور أو نصاب » ؛ يومها لطمن الخدود ، على حظها التعس وبكت زوجته .

بعد عشرين عاماً من ذلك التاريخ .. أصبح « النصاب » نديماً للخديو .  
اقتنى أراضٍ شاسعة ، سكن القصور ، يقضى الصيف في أوروبا ، يهتم بأناقته ،  
ويفصل ملابسه في باريس ونيويورك ولندن .. يسافر إلى البحيرة في آخر كل  
أسبوع ليتفقد مزارعه كأي لورد انجليزي .

أقبلت الدنيا .. الكل راض .. الناس .. الصحف .. الخديو ..  
الوطنيون .. أصحاب الأراضي . كل شيء الآن على ما يرام . انه في القمة .  
كان ذلك في عام ١٩٠٦ .

مضت عشرون عاماً .. وهو يعمل بالمحامة .. إنه يطل على الخمسين ..  
في تلك السنة ، سقط البطل من حائق .  
ذهب جهد العمر في لحظة !



□ الأربعاء ١٣ يونيو ( حزيران ) ١٩٠٦

في صباح ذلك اليوم ، غادر « ابراهيم الهلباوي » القاهرة في طريقه إلى عزبته  
بالبحيرة ، ليتفقد أحوالها ، ويستعد لاستقبال مدير مصلحة الأملاك الأميرية « المستر  
أنتوني » ، و « عبد العزيز بك أباطة » — مفتش المصلحة ، اللذين كان مقرراً أن  
يصلا إليها يوم الجمعة ، ليكونا حَكَمَين في خلاف حاد ، كان قد نشب بين  
« الهلباوي » ، وصاحب العزبة المجاورة له « أحمد نخري باشا » — مدير ديوان  
الأوقاف — حول أحقية كل منهما في شراء كوم سباح من الأملاك الحكومية ، تخلف  
عن تطهير المصرف الذي يمر بأراضيهما ، وهو خلاف ظل يتصاعد حتى تحول إلى



أرام الحرام في دمشق



أزمة بين الاثنين ، ورأت المصلحة أن تولد مديرها ومفتشها ليعاينا الوضع على الطبيعة ، ويفصلا في الخلاف بين المتصارخين على الاستفادة من الكوم .

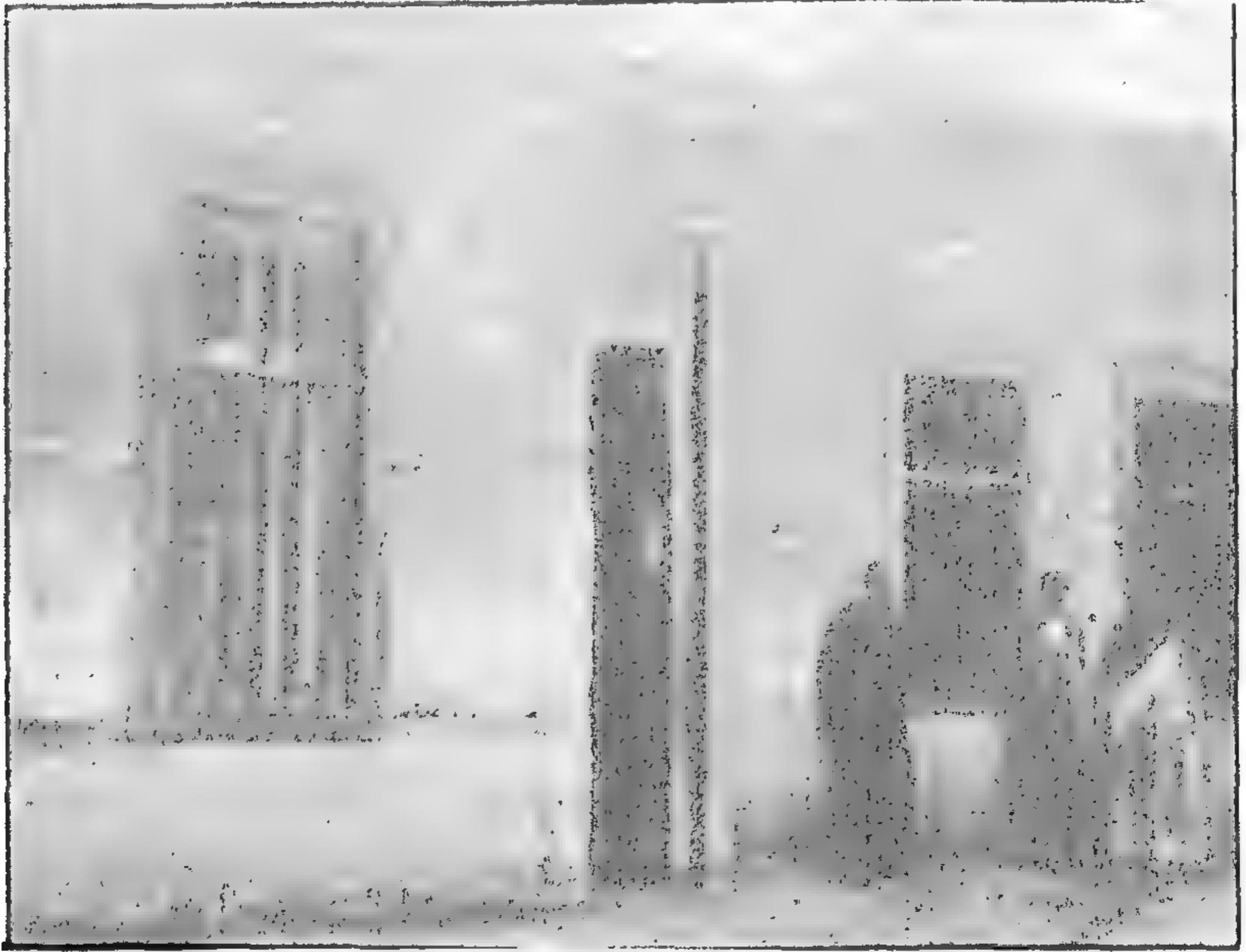
ولأن القطار الذي استقله « ابراهيم الهلباوي » لم يكن يمر محطة « منوف » ، فإنه لم يشاهد كتيبة « الميجور بين كوفين » - إحدى كتائب جيش الاحتلال البريطاني - التي كانت قد غادرت « القاهرة » يوم الأربعاء ١١ يونيو

( حزيران ) ١٩٠٦ ، في طريقها إلى « الاسكندرية » ، ووصلت إلى « منوف » ، في صباح ذلك اليوم . ولم يتح له أن يعرف تفاصيل الكارثة التي كانت قد بدأت تتخلق منذ اللحظات الأولى لذلك اليوم المشئوم .

كان الميجور « بين كوفين » — قومندان الكتيبة — قد اعتاد — شأن كثيرين من ضباط وجنود جيش الاحتلال — أن يمارس هواية صيد الطيور .. وقبل ثلاثة أعوام ، علم من زملائه الهواة ، أن قرية « دنشواى » — القريبة من « منوف » — تزدهم بأسراب هائلة من الحمام ، تعيش بين أغصان الأشجار الكثيفة التي تملأ الطريق الزراعي الموصل إلى القرية ، وتتجول بينها ، وبين أكثر من مائتي برج أقامها فلاحو « دنشواى » على أسطح بيوتهم ، وعلى حواف حقولهم وأجرانهم ، لإغراء الحمام الشارد بالاستقرار فيها واستئناسه . ولما زار « كوفين » القرية ، أذهلته وفرة أسراب الحمام بها ، فانضم — منذ ذلك التاريخ — إلى هواة الصيد الذين كانوا يرتادون « دنشواى » لاقتناص الحمام .

وإذ وجد « الميجور كوفين » نفسه في هذا الصباح ، قريباً من « دنشواى » ، فقد أغرى أربعة من ضباط الكتيبة بأن يتوقفوا بالقرب منها ، لتستريح الدواب ، ويستريح جنود الكتيبة — وكانوا مائة وخمسين — بينما يتسلون هم بصيد الحمام ، فتحمسوا للاقتراح . وبدأ القومندان يُعد ترتيبات الرحلة — التي كان يعرفها بخبرته على امتداد السنوات الثلاث السابقة — فقابل مأمور مركز شرطة « منوف » ، وأبلغه أنه وزملاءه « الكابتن بول » ، والملازمين « بورثر » و « سميث » والطبيب البيطرى « الملازم بوستك » ، سيتوجهون إلى « دنشواى » للصيد .

ولأن قيام ضباط جيش الاحتلال برحلاته لصيد الطيور في أنحاء القرى المصرية ، في « دنشواى » ذاتها ، كان من الأمور الشائعة ، فإن مأمور شرطة « منوف » — الذى كان مشغولاً بالاشراف على إطفاء حريق هائل حدث في المدينة — اكتفى باتخاذ الاجراءات التقليدية .. فأرسل إشارة تليفونية إلى « فؤاد أفندى محمد » — ملاحظ نقطة شرطة « الشهداء » ، التي تتبعها « دنشواى » إدارياً — يحظره بالأمر . وكلّف الملاحظ — الذي كان مشغولاً هو الآخر بتحقيق جناية هامة



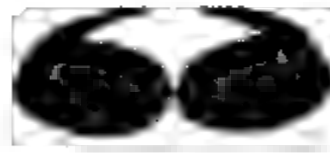
مزل العمدة محمد الشاذلى .. تحول إلى معسكر للأسرى

- أحد أفراد النقطة وهو الأومباشي — العريف — « أحمد حسين زقزوق » .  
بمصاحبتهم إلى القرية ، لتذكير العمدة بالتعليمات الرسمية المعروفة له ، في حالة مرور وحدات — أو مجموعات — من جيش الاحتلال بقريته ، بأن يحسن استقبالهم ، ويسهل لهم ما يريدون ، ويحول دون حدوث أى إحتكاك بينهم وبين الأهالي ..

غادرت الكتيبة « منوف » إلى « كمشيش » حيث عسكرت خارج البلدة على ضفاف « ترعة الباجورية » . وغادرها قائدها وأربعة من ضباطها ، بعد أن تركوا الضابط الخامس — الملازم « هارجريفس » — ليكون مسئولاً عنها في غيابهم .. وعبروا الترعة في قارب نقلهم إلى « سرسنا » ، التى تقع على الضفة الأخرى . وساروا مسافة قليلة على أقدامهم ، حتى التقوا بعريتين تجرهما الخيول ، أرسلهما « عبد المجيد باشا سلطان » — أحد أعيان قرية « الواط » ( منشية سلطان ) — لنقل الضباط

إلى « دنشواى » والعودة بهم بعد الصيد ، فاستقل كل واحدة منهما اثنان من الضباط ، بينما كان الخامس يركب جواده ، وصاحبهم الأومباشي « زقزوق » والمترجم « عبد العال صقر » ، بينما قاد العربتين اثنان من أتباع « عبد المجيد سلطان » هما « نجيت سعيد » و « محمد العبد » .

وفي الساعة الثانية بعد الظهر وصل الضباط الخمسة إلى الطريق الزراعي الذى يقع شمال « دنشواى » ، وأخذوا يتفقدون الأشجار الكثيفة التي كانت أسراب الحمام تختفى بين أغصانها ، وتركهم الأومباشي « أحمد حسين زقزوق » مع المترجم « عبد العال صقر » ، وتوجه إلى القرية ، ليخطر عُمدتها — مختارها — « محمد الشاذلي » بوصولهم ، لكنه لم يجده في دار العمودية ، إذ كان قد غادر القرية عند الفجر إلى عاصمة المحافظة — « شين الكوم » — لحضور إجتماع لُعمد المنطقة .. وفي طريقه للبحث عن نائب العمدة « الشيخ عمر زايد » ، وشيخ الخفراء « عامر عدس » ، ليخطرهما بالأمر ، التقى بأحد أصدقائه من فلاحي « دنشواى » ، هو « محمد درويش زهران » ، الذى دعاه لتناول الغذاء معه ، فاستجاب للدعوة ، إذ كانت درجة الحرارة قد تعدّت آنذاك الثانية والأربعين ، مطمئنا إلى أن الضباط الانجليز في حماية المترجم ، فضلاً عن أن قائدهم كان يعرف المنطقة ، التي سبق له الصيد فيها خلال السنوات الثلاث السابقة .



لم ينتظر فريق الصائدين ، عودة الأومباشي « زقزوق » ، ولم يهتم بظهور عمدة . وبدأوا — فور وصولهم إلى مشارف القرية — يختبرون بنادقهم ، ويملاؤها بالخرطوش ، ويتفحصون ميادين الصيد ، بينما احتشد حولهم لفيف من أطفال القرية وصبيانها ، يتابعون مايفعلون .. وسرعان ما انقسم الفريق إلى قسمين ، إختار أولهما — وكان يضم « الميجور كوفين » ، و « الكابتن بول » و « الملازم سميث » — أن يصطاد الحمام من بين أغصان الأشجار على جانبي الطريق الزراعي . بينما ابتعد الآخرون — وهما « الكابتن الدكتور بوستك » و « الملازم بورثر » — قليلاً عن بقية الفريق ، حتى وصلا إلى أجران القمح المتاخمة للطريق الزراعي ..





كان الوقت هو موسم حصاد القمح ودَرْسيه وتذريته .. وقد امتلأت الأجران بأكوام هائلة من عيدانه الصفراء المحملة بالسنابل ، يجرى درسها تحت عجلات « النورج » القاطعة ، تمهيداً لتذريتها في آلات خاصة ، تفصل حبوب القرح عن « الثبن » المتخلف عن طحن العيدان ، وهو موسم تسعد له أسراب الحمام ، التي كانت تحط على الأجران لتلتقط حبات القمح ، ثم تطير إلى الأبراج أو إلى الأشجار توقف « الكابتن بوستك » و « اللفتينانت بورثر » على مشارف أول جرن صادفهما ، هو جرن « محمد عبد النبي » — مؤذن مسجد « دنشواي » — بعد أن شاهدا عدداً من الحمامات تقف على أسواره ، وفوق عيدان القمح التي كانت تتكوم في أحد أركانه ، وتتقافز بينها وبين القمح الذي كان « النورج » يدور فوقه ولم يكن « محمد عبد النبي » آنذاك في الجرن ، إذ كانت زوجته « أم محمد » — وهي شابة صغيرة في السادسة عشرة من عمرها — تسوق المواشي التي تقود « النورج » . بينما كان شقيقه « شحاته عبد النبي » يتولى العمل الأكثر مشقة ، فيقوم بتقليب القمح تحت العجلات ..

وعلى بُعد قريب ، كان « حسن علي محفوظ » — عميد عائلة محفوظ الذي

تجاوز السبعين — يتسامر على مصطبة أمام باب منزله المطل على الجرن ، مع ابن أخيه « عزب محفوظ » . وعندما بدأ « الكابتن بوستك » و « الملازم بورثر » إطلاق خرطوش بنادقهما نحو الحمام الذي استقر فوق جدران الجرن ، صاح « شحاتة عبد النبي » فيهما طالباً منهما أن أن يصطادا بعيداً عن الجرن ، لكنهما لم يأبها به ، أو لم يفهماه ، وتحرك « حسن علي محفوظ » في اتجاه الطريق الزراعى — الذى لم يكن يبعد عن منزله بأكثر من مائتي متر — وعندما التقى بالميجور « بين كوفين » طلب منه أن يأمر رجاله بالابتعاد عن الأجران ، وعدم الصيد داخل القرية ، بينما كانا يتحدثان ، كانت أصوات طلقات خرطوش « بوستك » و « بورثر » تتوالى ، إذ شاهدا حمامتين تقفان على كوم القمح في جرن « محمد عبد النبي » ، فأطلق عليهما « بورثر » تسع طلقات متتالية ، فاشتعلت النيران في الجرن ، وصرخت « أم محمد » مولولة ، تستغيث بالرجال لإطفاء النار التي اشتعلت في القمح . وأدركها زوجها « محمد عبد النبي » وآخرون شغلوا بأطفاء النيران ، بينما أحتشد جمع من الفلاحين حول الضابطين يعنفونهما لأنهما لم يأبها بتحذيرات أهل القرية ، فكانت النتيجة أن اشتعلت النيران كما توقع الأهالي ، وهجم بعضهم عليهما ، يحاولون انتزاع البنادق منهما ، بينما خف إلى مكان الحادث شيخ الخفراء « عامر عدس » ، وبصحبه الخفيين « محمد شحاتة داود » و « على الدبشه » ، كما اجتذبت أصوات الصراخ ، الأومباشى « أحمد حسين زقزوق » وصديقه « محمد درويش زهران » .

وابان الصراع بين « بورثر » و « محمد عبد النبي » وعدد آخر من الفلاحين ، كانوا يحاولون انتزاع البندقية منه ، انطلقت دفعة أخرى من الخرطوش ، أصاب أحد عياراتها « أم محمد » في فخذه ، ومع أن الطلقة لم تكن رصاصاً حياً ، إلا أن الفلاحة الصغيرة الساذجة انزعجت من الإصابة فسقطت مغشياً عليها ، وتبادر إلى ذهن زوجها أنها أصيبت في مقتل ، فاندفع إلى « بورثر » وأمسك به وانهاled عليه ضرباً بعصا من فروع الأشجار ، ورفع « حسن محفوظ » عصاه على « الدكتور بوستك » وارتفعت أصوات الأطفال والنساء تصرخ :

— الخواجا حرق الجرن وقتل « أم محمد » .. الخواجا حرق الجرن وقتل « أم

محمد » ..



وبما كانت أفواج أخرى من الفلاحين ، تعدو في اتجاه الطريق الزراعي ، لتبين ما حدث ، كان الميجور كوفين ، والملازم سميت ويك ، و الكابتن بول ، قد تركوا الطريق الزراعي حيث كانوا يصيدون ، والتحقوا برمليهما في محاولة لفض المشادة ، التي كانت قد بدأت بينهم وبين الفلاحين . لكن الموقف كان قد ازداد تدهوراً ، إذ إنطلقت رصاصتان حيثال من بندقية أحد الضباط أصابت واحدة منهما

شيخ الخفراء « عامر عدس » في فخذة الأيسر ، وأصيب اثنان آخران من الخفراء هما « شحاته داود » و « على الدبشه » ، فرغ الفلاحون عصيهم بينما كان الأطفال والصبيان يواصلون قذف المعتدين بالطين وقطع الحجارة .

وحاول الضباط استعطاف أهل القرية باستخدام الاشارات ، التي لم تسهل التفاوض ، إذ لم يكن أحد من الطرفين يعرف لغة الآخر ، أما المترجم فكان قد اختفى من الذعر .. وعلى سبيل الترضية ، تظاهر « الميجور كوفين » — باعتباره الضابط الأكبر رتبة — بالقبض على « الملازم بورثر » ، وتجريده من سلاحه ، بتهمة ما كان ظاهراً آنذاك ، أنه قتل المرأة .. كما قدم ساعته ونخاعه وما كان يحمله من نقود على سبيل التعويض ..

وكادت المفاوضات تسفر عن نجاح كامل ، وتوجه الضباط نحو العزبات ، ولكن الأهالي ثاروا وتمسكوا بضرورة عدم السماح لهم بالانصراف ، قبل اثبات التهمة عليهم ، ووصول الحكومة ، وضبطها للسلاح المستخدم في الحادثة ، فلحقوا بهم وأعادوهم عنوة ، وهم يضربونهم بالعصى .

وإذ أدرك الضباط أن الموقف أصبح ميئوساً منه .. اتفقوا على أن يحاول بعضهم الهرب لطلب النجدة ، بينما يواصل الآخرون محاولة التخلص بلباقة من الحصار . وهكذا انطلق « الكابتن بول » و « الدكتور بوستك » هارين على الطريق الزراعى ، وجرى خلفهما بعض الفلاحين يحاولون القبض عليهما .. وجذب الفلاحون الضباط الثلاثة الباقين إلى جرن القمح ، وأشاروا إلى المرأة الجريحة معبرين بالاشارات عن أنهم يستحقون قطع رقابهم جزاء قتلهم لها ، وأخذوا يركلونهم بالاقدام .

وحين نجح الخفراء وكبار السن من أهل القرية في فض الاشتباك أخيراً ، كانت المعركة قد اسفرت عن كسر عظمة من عظام الذراع اليسرى للميجور « كوفين » ، وإصابات سطحية لحقت بالضابطين الآخرين ، وقد ظل الثلاثة تحت التحفظ في الجرن ، حتى وصل ملاحظ نقطة الشهداء .

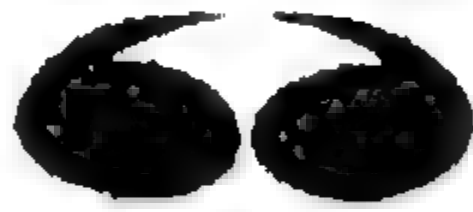
قطع «الكابتن بول» و«الدكتور بوستك» الطريق الزراعى عَدُوّاً في طريقهما إلى المعسكر لطلب النجدة ، وعندما التفت الدكتور الذى كان في المقدمة



خلفه لم يشاهد زميله الكابتن الذى كان قد أصيب إصابة سطحية في رأسه ، ولم يعرف « بوستك » — إلا فيما بعد — أن زميله سقط مغشياً عليه ، أمام باب سوق قرية « سرسنا » . وعندما وصل « بوستك » — في الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر — إلى ضفاف « ترعة الباجورية » ، كان قد قطع ثمانية كيلومترات تحت الشمس الحارقة فألقى بنفسه في مياهها ، وعبر إلى الضفة الأخرى ، حيث كان جنود الكتيبة يعسكرون على مشارف قرية « كمشيش » .

وعلى باب المعسكر إنهار من التعب والإجهاد ..

وفي كلمات متقطعة لاهثة ، أخطر بقية أفراد الكتيبة بما حدث في « دنشواى » .



وخلال دقائق قليلة ، غادرت طلائع الكتيبة المعسكر في اتجاه موقع الأحداث ، وأمام باب سوق « سرسنا » — وهو إحدى الأسواق التي أقامتها شركة الإنجليزية كانت تعرف بشركة الأسواق المصرية — وجدوا عدداً من الفلاحين يحيطون بالكابتن « بول » في المكان الذى سقط فيه ، فحملوه بعضهم إلى المعسكر لإسعافه ، بينما طارد الباقون الفلاحين الذين كانوا يحيطون به ، للقبض عليهم ، وقد تبادر إلى ذهنهم أنهم الذين اعتدوا عليه فتراجعوا مذعورين إلى داخل السوق ليختفوا بها ، خشية القبض عليهم ، فطاردهم جنود الكتيبة حتى قبضوا على خمسة منهم هم « حسين على الخولي » و « محمد شبل حليكان » و « محمد الديب » وأحد خفراء السوق و « سيد أحمد سعيد » ، الذى فرّ منهم أثناء محاولة شد وثاقه ، وظل يعدو ، إلى أن اختبأ في قادوس طاحونة ، أقيمت لتجربة المواشي التي تعرض للبيع في السوق ، ولكن الجنود أدركوه ، وأنهلوا عليه ضرباً بالسونكي ، حتى أصبحت أكبر قطعة في رأسه — كما ذكرت « مجلة المجلات العربية » التي صدرت بعد الحادث مباشرة — في حجم عملة النقود الصغيرة التي كانت تسمى بالقرش تعريفة . ثم واصلوا سيرهم إلى « دنشواى » ، ليتسلموا بقية الضباط ، الذين كانوا تحت التحفظ في الجرن الذي حرقوه .



وما أن وصل خبر ماوقع في « دنشواى » إلى المسئولين في « القاهرة » و « شبين الكوم » — عاصمة محافظة المنوفية — حتى انقلبت الدنيا .. فانتقل إلى

موقع الأحداث ، مدير المنوفية ،

« محمد شكري باشا » ، ورئيس

نيابتها « محمد ابراهيم بك » ومأمور

مركز شبين الكوم ، وعدد كبير من

رجال الأمن بها .. ومن « القاهرة »

وصل إلى منطقة الأحداث مستشار

الداخلية الانجليزى « المستر

ميتشد » ، وأحد مفتيشها ،

وحوصرت القرية ، وبدأ البحث عن

الجناة !



محمد شكري باشا مدير المنوفية

ومع أن الاشارة التليفونية الرسمية الأولى عن الحادث ، والتي أرسلها الأومباشى

« أحمد حسين زقزوق » من تليفون العمدة ، كانت تقول أن معركة وقعت بين

الأهالي والضباط تبادل فيها الطرفان اطلاق النار ، إلا أن البحث منذ اللحظة الأولى ،

كان في اتجاه واحد : لم يبحث أحد عن قتلة « سيد أحمد سعيد » فلاح « سرسنا »

الذي أصبحت أكبر قطعة في رأسه ، في حجم القرش تعريفه !

ولم يبحث أحد عن الذين أصابوا « أم محمد » و « عامر عدس » و

« شحاته داود » و « علي الدبشه » .

كان البحث يجري عن هؤلاء الذين تجرأوا على رفع عصيهم وقذف أحجارهم على جنود جيش الاحتلال ، إذ أن السكوت على ما فعلوا معناه أن هيبة المحتلين قد اهتزت ، وأن جبروتهم لم يعد يخيف المصريين ، وتلك ظاهرة مقلقة قد تشجع آخرين على أن يفعلوا ما فعله أهالي « دنشواي » ، وقد تتطور الأمور إلى ما هو أسوأ ، إذا ما استبدل المتمردون الحجارة والعصي ، بالبنادق والرصاص .

وكان أخطر ما في الموضوع ، أن الذين تمردوا ورفعوا العصي ، هم فلاحون من أصحاب الجلايب الزرقاء ، الذين كان « اللورد كرومر » — المعتمد البريطاني في مصر — يفخر بأنه صديقهم ، ويشيع بأنهم راضون عن الاحتلال ، الذي خلّصهم من السخرة ، والضرب بالكرباج ، وفوضى الضرائب ، وغيرها مما كان المحتلون يصفونه بأنه مظالم عهد « إسماعيل » !

ولم يكن هناك جناة بالمعنى الدقيق للكلمة ، إذ لم تكن هناك جناية بالمعنى القانوني للمصطلح ، فما حدث هو مشاجرة عادية انتهت برضوض بسيطة ، أما « الكابتن بول » — الذي كان قد نقل إلى المعسكر — فقد توفي في السابعة من مساء اليوم نفسه ، وقال — زميله « الدكتور بوستك » أنه كشف عليه طبيا ، وتبين له أنه أصيب باحتقان في المخ من أثر ضربه الشمس التي تعرض لها بسبب مسيرته الطويلة تحت الشمس الحارقة . وفيما بعد كان « بوستك » واحداً من أربعة أطباء بريطانيين أكدوا أن ضربة الشمس وحدها — دون الإصابة — كانت كافية لقتل « الكابتن بول » ! .

وفضلاً عن هذا ، فقد كان عسيراً على الضباط الانجليز ، أن يتعرفوا على أحد ممن تشاجروا معهم ، أو رفعوا عليهم العصي ، بين زحام الفلاحين المتشابهي الوجوه والملابس ، الذين احتشدوا حولهم في أعقاب اشتعال النار في الجرن ، وكان مستحيلاً عليهم أن يتعرفوا على واحد من مئات الأطفال الذين كانوا يحصبونهم بالطوب ..

ومع أن « الجريمة » — بفرض وقوعها — كانت شائعة بين كثيرين كلهم مجهول أو شبه مجهول ، إلا أن رجال الإدارة المصرية الانجليزية لم يعدوا الوسيلة التي

تقودهم إلى تهم ومتهمين وشهود ، وأدلة ، يستكملون بها ديكور العدل على الطريقة الاستعمارية ، فلجأوا إلى أسلوبهم التقليدي في البحث عن الفاعل المجهول في الجرائم الريفية .. طلبوا من مشايخ القرية ، أن يخرج كل منهم المشتبه فيهم من بين القاطنين في الحصنة التي يتمشيخ عليها .. وأخذ رجال الشرطة الانجليز — ومعاونوهم من المصريين — يجوسون في أزقة القرية الضيقة ، ويفتشون بيوتها الطينية الفقيرة ، بحثا عن « الأعداء » الذين حاربوا بريطانيا العظمى ، فيعتقلون الناس بالشبهة أو الوشاية ، أو الاحتياط .

وتحكمت ضغائن وخلافات قديمة بين العمدة « محمد الشاذلي » ، وبين أسرة « محفوظ » في إختيار المتهمين ، فجاء عميد الأسرة « حسن علي محفوظ » في مقدمة المتهمين ، وشمل قرار الاتهام — فيما بعد — إثني عشر من عائلة « محفوظ » .

ولم تجد الشرطة مكانا تحتجز فيه المتهمين به فيهم ، سوى مسجد القرية ، الذي ازدحم بالمعتقلين ، وكان في مقدمتهم « عبد النبي » مؤذن المسجد ، وصاحب الجرن الذي اشتعلت فيه النيران .

واهتزت القرية الصغيرة لما يجري فيها من أهوال ، فصعدت النساء إلى أسطح المنازل تولولن باكيات ، وهنّ تشعن بالعجز أمام جيش دولة عظمى .. ولم يستطع المحققون مواصلة عملهم ، وأصوات المناحة تحيط بهم من كل جانب ، فانتقلوا إلى عزبة « حسين بك شعير » — التي تقع في الجهة الغربية من القرية — ليجروا تحقيقاتهم في هدوء ..

وأُسفرت الحملة عن القبض على عشرات الفلاحين ، نقلوا جميعاً بعد ذلك إلى سجن « شين الكوم » ، ولم يقدم للمحاكمة منهم سوى ٦٠ فقط ، كان منهم ٨ هارين .

لم يعرف « ابراهيم الهلباوى » شيئا مما جرى في « دنشواى » في ذلك اليوم التعيس .. ذلك أن الأنباء الأولى عن الحادثة ، كانت قد نشرت في صحف



الخميس ، التي لاتصل عادة إلى العزبة إلا بعد ظهر يوم الجمعة ، وعندما وصل المستر « أنتوني » — مدير مصلحة الأملاك و « عبد العزيز بك أباطة » — مفتش المصلحة — إلى العزبة ضحى يوم الجمعة ، عرف « الهلباوي » من المدير بأنباء ما حدث في « دنشواي » ، وشاركه الأسف لما جرى ، ثم شغل عن الموضوع بمشكلة كوم السباخ ، التي انتهت بأن حكم المدير والمفتش بأحقية « أحمد خيرى باشا » في الكوم .

وفي الصباح المبكر من يوم السبت ١٦ يونيو ١٩٠٦ غادر « ابراهيم الهلباوي » العزبة ، في طريقه إلى « القاهرة » . وفي منتصف الطريق ، هبط من القطار في محطة « طنطا » ، بحثاً عن وسيلة تنقله إلى « دنشواي » ، ليحضر التحقيق مع المتهمين ، إذ شعر — كما قال فيما بعد — بأن « مركزه كشيخ من شيوخ المحامين يفرض عليه أن يتطوع للدفاع عن أولئك المتهمين المساكين في حادثة هامة كتلك الحادثة » . وعندما سأل ناظر محطة طنطا — « محمود بك طلعت » — أخبره أن عليه أن ينتظر القطار الذي يقوم من « طنطا » في الحادية عشر صباحاً ، وأن ينزل في محطة « البتانون » ، لبحث عن وسيلة أخرى للانتقال إلى « دنشواي » ، التي تبعد عنها حوالى عشرة كيلومترات . ولفت نظره إلى أن هناك احتمالاً ألا يكون هناك تحقيق في هذا اليوم .. وأشار إلى درجة الحرارة التي كانت قد تجاوزت الأربعين ، وإلى صعوبة الانتقال بين المحطة والقرية .. حتى فت في عضده ، فعاد إلى القطار ، الذى قاده إلى « القاهرة » ..

مستشار الداخلية الإنجليزي

كان موعد عودة « الهلباوي » إلى « القاهرة » ، معروفا لأسرته وللعاملين في مكتبه ، لذلك لم يدهش حين وجد في انتظاره على رصيف القطار الياور الخاص بناظر النظار — أى رئيس الوزراء — « مصطفى فهمي باشا » ، الذى أخبره بأن الباشا ينتظره في مكتبه لأمر هام .. فاستأذنه « الهلباوي » في أن يمر على منزله أولاً ليغير ملابسه .



في ديوان رئاسة القطار — وجد « الهلباوي » في انتظاره « محمد محمود بك » — رئيس « حزب الأحرار الدستوريين » فيما بعد وكان يعمل آنذاك سكرتيراً خاصاً لمستشار الداخلية الانجليزي « المستر ميتشل » — الذي سأله عما إذا كان أحداً من المتهمين في حادثة « دنشواي » قد وكله للدفاع عنه ، فلما نفى ذلك ، أخطره بأن الحكومة قد اختارته ليمثلها في إثبات التهمة ضد المتهمين أمام المحكمة المخصصة باعتباره أكبر المحامين المصريين سناً وأقدميه !

ويقول « ابراهيم الهلباوي » ، أنه « تذكر آنذاك أن نظام المحكمة المخصصة التي قُدم إليها المتهمون في حادثة « دنشواي » ، كان قد جرى على أن يمثل الاتهام أمامها شيخ من شيوخ المحاماة ، وأن أول تطبيق لقانون هذه المحكمة المخصصة ، كان في « حادثة قلوب » ، وأن الحكومة إختارت أيامها لتمثيل الاتهام فيها المرحوم « أحمد الحسيني بك » ، لأنه كان إذ ذاك أكبر المحامين المصريين سناً ومقاماً ! وهكذا قبل المهمة ..

بل وتواضع في تحديد أتعابه ، فمع أنه — كما قال فيما بعد — « كان يتقاضى خمسمائة جنيه في القضايا الكبرى ، إلا أنه خفض أتعابه في هذه القضية ، فقبل أن يتراجع فيها بثلاثمائة جنيه فقط !



هذا هو « ابراهيم الهلباوي » بلا زيادة ولا نقصان !

لافارق لديه بين أن يدافع عن المتهم ، ليطالب ببراءته ، أو أن يكون المدعي العمومي ، الذي يثبت عليه الاتهام ، ليطالب بإعدامه !

وإذ كان من العسير أن يتصور إنسان عاقل ، أن رجلاً في التاسعة والأربعين من عمره ، خبر الدنيا ، ودرس في الأزهر ، وعرف مجالس الشوار ، ومجامع التجار ، وشارك الأطهار صلواتهم ، والفجار سهراتهم ، يمكن أن يتخذ قراراً مصيرياً مثل هذا استناداً إلى جداول مواعيد القطارات ، فلا بد أن السرعة التي حسم بها « الهلباوي » موقفه سبباً أعمق من هذا ، ولابد أن هناك دوافع راسخة الجذور في نفسه ، ومرتبطة

بتكوينه ، أقوى من هذه المصادفات ، التي لا يمكن أن تدفع رجلاً مثل « الهلباوي »  
لاتخاذ قرار مثل هذا !

كان « الهلباوي » نموذجاً لجيل نفدت طاقته ، بعد أن أجهضت  
أحلامه ، فلم يعد يعيش إلا لنفسه ، لذلك خدعها بالوهم ، وعاش بمنطق ، أنه  
لا يرتكب إثماً ، إذا ما انتمى لذاته ، وسعى للصعود ، بالبحث عن التميز في  
مهنته ، واثبات التفوق فيها ، وفي ظنه أن « ذاته » هي « الآخرين » ، وهي  
« الوطن » ، وأن مصالح الجميع متطابقة .

ولأنه كان — كما وصفه « الأستاذ العقاد » — « ذلاقة لسان لاتطاق » ،  
فقد كان واثقاً من أن قدرته على تبرئة المدانين ، توازي قدرته على إدانة الأبرياء ، فهو  
يستطيع أن يثبت أن الشمس تشرق من الغرب ، وأن يبرهن على أنها تغرب من  
الشرق ، وأن يدافع عن الحق ، وعن الباطل بالدرجة نفسها من قوة المنطق .

هذا هو « الهلباوي » الذي لا يعرف في الدنيا شيئاً يستحق الاهتمام أو الانتباه  
يوماً ، أو قضية تستحق التوضيح ، إلا « ابراهيم الهلباوي » نفسه !



جاء اختيار « ابراهيم الهلباوي » ليكون مدعياً عمومياً في محاكمة  
« دنشواي » ، تنفيذاً لأحد بنود الأمر العالي الذي صدر في ٢٥ فبراير — شباط —  
عام ١٨٩٥ ، وهو يقضي بإنشاء محكمة مخصصة للحكم فيما يرتكبه المصريون من  
جنايات وجنح ضد جنود أو ضباط جيش الاحتلال ، أو على المراكب الانجليزية  
الراسية في أحد الموانئ المصرية ..

وفي ذلك العام — ١٩٠٦ — كان قد مرّ على وجود جيش الاحتلال الانجليزي  
في مصر ، حوالي ربع قرن ، ومر على صدور هذا الأمر أكثر من عشر سنوات ، لم  
يطبق خلالها سوى مرة واحدة في « حادثة قليب » التي اتخذ « ابراهيم الهلباوي »

---

من قبول « أحمد الحسيني بك » القيام بدور المدعي العمومي فيها مبرراً للقبول بذات الدور ، فكانت خطيئته المميته ، التي قضت عليه .

لكن الأمر العالي كان قد صدر بسبب وقائع مشابهة ، حدثت في السنوات السابقة على صدوره :

ففي تلك السنوات ، كانت معسكرات جيش الاحتلال ، قد انتشرت في أنحاء مختلفة من أرض مصر .. وبدأ جنوده وضباطه يشعرون بالضجر من البقاء فيها ، فكانوا يغادرونها في أجازتهم ليسكروا أو يعربدوا أو يلهون بصيد الطيور .. ومالبث هذا اللهو الأنجلو سكسوني أن انتهى بمشاكل عديدة بينهم وبين المصريين ، الذين كانوا يضغطون على أنفسهم ، ويكظمون غيظهم ويستعدون لرد اللطمة التي انتهت بهزيمة جيشهم في معركة « التل الكبير » ، وإحتلال بلادهم .

وقد وقعت أولى حوادث الاحتكاك الكبيرة بين الطرفين في عام ١٨٨٧ — بعد خمس سنوات من الاحتلال — إذ ذهب ضابطان من جيش الاحتلال إلى قرية « نزلة السَّمَان » القريبة من الهرم ، ليصطادوا .. فأصاب رصاصهما عدداً من أهالي القرية ، فهجم الفلاحون عليهما ، وأسفرت المعركة عن قتل أحد الأهالي ، وإصابة عدد آخر منهم ، أصيب الضابطان بجروح سطحية ..

ومع أن المصريين كانوا ضحايا الاعتداء ، إلا أن المعتمد البريطاني — « اللورد كرومر » — اعتبر ذلك إهانة لحقت بجيش الامبراطورية التي لم تكن الشمس — آنذاك — تغيب عنها .. فثار ثورة عارمة ، وطالب بتوقيع عقوبات رادعة بحق هؤلاء الفلاحين « المجرمين » الذين تجرأوا على الدفاع عن أنفسهم ، وخلعوا بُرقع الحياء ، وملكوا جسارة الإستهانة بهيبة جيش الاحتلال وجبروته ، ورفض بإنفة أن تُعرض القضية على المحاكم أو أن يحتكم المتخاصمون إلى القضاء ، إذ معنى ذلك أن يتساوى الفلاحون بالمحتلين والمصريون بالبريطانيين ، وهو ما كان « اللورد كرومر » يعتبره إهانة لاتغتفر ..

وأسفرت غضبة « اللورد كرومر » عن موافقة الحكومة المصرية ، على تشكيل

---



لجنة إدارية رأسها مدير الجيزة ، لمحاكمة فلاحى « نزلة السمان » . أصدرت أحكامها بحق الضحايا . وكانت تتراوح بين السجن والجلد والغرامة . وتم التنفيذ علنا بحضور عدد من أهالى القرية ، وفصيلتين من فرقتى جيش الاحتلال اللتين ينتمى إليهما الضابطان « المجنى عليهما » لكى يكون ذلك تحذيراً وانذاراً لكل من تسول له نفسه ، أن يرفع عينه — وليس يده — فى وجه جنود جيش الاحتلال . أو أن يحتك بهم . ولكى يلزم الجميع حدود الأدب !

وبعد ذلك التاريخ بثنائي سنوات ، وفى ٨ فبراير — شباط — ١٨٩٥ ، تشاجر ثلاثة من بحارة الأسطول الانجليزى ، مع ثلاثة من أهالى حى « باب سدره » — أحد أحياء الاسكندرية الشعبية — وأسفرت المشاجرة عن إصابة اثنين من البحارة باصابات تافهة ، ومع أن المتهمين فى تلك القضية ، قدموا إلى « محكمة الاسكندرية الابتدائية » ، إلا أن سلطات الاحتلال لم تُقصر فى إحاطة المحاكمة بحجج من الارهاب . ورغم تافهة الوقائع ، إلا أن النائب العام ، والمستشار القضائى انتقلا إلى « الاسكندرية » للاشراف على التحقيق ، وأحاطت فرق من جيش الاحتلال ، وأخرى من البحرية الانجليزية ، بمبنى المحكمة أثناء نظر القضية ، التى انتهت بصدر أحكام بالحبس ضد سبعة من أهالى « باب سدره » ، تتراوح بين سنتين وستة أشهر .

ورغم قسوة الحكم ، فإنه لم يرض « اللورد كرومر » ، الذى أسرع يكتب لحكومته لافتاً نظرها إلى أن القانون الدولى يخول لجيش الاحتلال الحق فى تطبيق الأحكام العرفية ضد الذين يعتدون على جنوده أو ضباطه ، مطالباً بسلب المحاكم العادية حق النظر فى مثل هذه القضايا ، مشيراً إلى اللجنة الادارية التى سبق تشكيلها للحكم فى واقعة « نزلة السمان » ، ومقترحاً تشكيل « محكمة مخصصة » للنظر فى كل عدوان يقع على جنود جيش الاحتلال .

ووافقت الحكومة الانجليزية على الاقتراح .

ووافقت الحكومة المصرية ، بعد تمحك قليل !

وقبل مرور أسبوعين على صدور الحكم فى قضية « باب سدره » ، صدر —

في ٢٥ فبراير ( شباط ) ١٨٩٥ — ديكريتو — أى أمر عالي — ينظم تشكيل محكمة مخصوصة للحكم على مايقع من الأهالي ، من الجنايات والجناح على جنود أو ضباط جيش الاحتلال ، أو على بحرية صاحب الجلالة الامبراطور الراسية في الموانئ المصرية ..

ونص هذا الديكريتو الغريب — الذي لاصلة له بأى نظام قضائي ، ولا علاقة له بالعدل الذي زعم المحتلون أنهم جاءوا لإرساء دعائمه في مصر — على أن تشكل هذه المحكمة برئاسة ناظر الحقانية — أى وزير العدل — وعضوية كل من المستشار القضائي — وكان عادة انجليزيا — وقاض انجليزي من « محكمة الاستئناف الأهلية » ، يختاره الوزير ، والقائم بأعمال المحاماة والقضاء في جيش الاحتلال بالقاهرة أو الاسكندرية ، ورئيس المحكمة الابتدائية في القاهرة أو الاسكندرية .. ونص الأمر على أن تعقد المحكمة جلساتها في المنطقة التي وقعت فيها الجناية أو الجنبعة .

ومنح الأمر المحكمة سلطات واسعة ، فأباح لها عدم التقيد بقانون الإجراءات الجنائية اذا كان ذلك يعوق سرعة الاجراءات . وأعفاها من التقيد بقانون العقوبات فيما تصده من أحكام ، فهي حرة في أن تحكم بما تشاء من عقوبات — بما فيها الحكم بالإعدام — وفقا لما تراه . وحصّن أحكامها من الطعن فيها بأى وجه . وقضى بأن تنفذ هذه الأحكام حال صدورها . وألغى وجود النيابة وسلطتها كجهة تحقيق ، ومنحها لحكمدار البوليس — أى مدير الأمن — الذى كلفه الأمر العالى باختيار محام لاثبات التهمة على المتهمين .. وهذا هو الدور الذي اختير « ابراهيم الهلباوي » لادائة في « حادثة دنشواى » .

كانت المحكمة المخصوصة طبعة معاصرة من محاكم التفتيش ، لا يكفل قانونها للتعساء الذين يمثلون أمامها ، أى ضمان قانوني من أى نوع . ولا يعرفون حدود العقوبة التي يتم ايقاعها بهم . بل إن مثلهم أمامها كان أمراً مزاجيا يخضع لتقدير المعتمد البريطاني ، الذي أعطاه الأمر العالى ، حق طلب محاكمة المعتدين على أفراد جيش الاحتلال أمامها ، فإذا لم يطلب ذلك ، ظل اختصاص نظر القضية معقوداً للقضاء الأهلى . ولم يتعرض الأمر للجرائم التي قد يرتكبها جنود وضباط جيش

السيد إيلن بارنج الذي عرف فيما بعد باسم اللورد كرومر، أهم مهندسي الاحتلال البريطاني للهند ثم مصر، حكم مصر المحتلة لمدة ٢٠ سنة متصلة، ثم موثق من فلاحي دنشواي ليكون حاشية حكمه، الذي صر الشاعر حافظ إبراهيم عن رأيه فيه بقوله «لنرون لو أدركت عهد كرومر، لعرفت كيف نلذذ الأحكام».



أحد فصحى زغلول باشا



عثمان بك مرتضى



الاحتلال بحق المصريين ، ولم يكفل لهم أية ضمانات قضائية ضد هذه الاعتداءات .

وفي ١٧ سبتمبر ( أيلول ) ١٨٩٧ ، وأثناء عودة جنود إحدى فرق جيش الاحتلال ، من « القناطر الخيرية » إلى « القاهرة » ، بعد أن أنهوا مناورة كانوا يقومون بها هناك .. شاهد أحد الجنود ، بالقرب من « قليب » فتاة ريفية جميلة تحمل على رأسها جرة ماء ، فعابثها وانتزع الجرة من فوق رأسها ، وصرخت الفتاة ، فاحتشد بعض الأطفال والفتيان ، وأخذوا يقذفون جنود الكتيبة بالأحجار ، فجرح بعضهم ..

وفي اليوم التالي — ١٨ سبتمبر ( أيلول ) ١٨٩٧ — أصدر المجلس الحربى لجيش الاحتلال قراراً بمحاصرة « قليب » ، وانتقل حكامدار القاهرة الانجليزى إلى مكان الحادث ، وقبض على عشرات من أهالى المدينة . وصدر قرار الاتهام يتضمن اسماء ٢٠ منهم ، كان معظمهم من عمال مصنع نسيج قريب ، كانوا أول من حوكم أمام محكمة المخصوصة التي ابتدعها ديكرى ٢٥ فبراير ١٨٩٥ .

وقد تشكلت المحكمة برئاسة ناظر الحقانية — آنذاك — « ابراهيم باشا فؤاد » وعضوية « المستر كامرون » — المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية —



نائباً عن المستشار القضائي ، و « المستر ويلمور » — المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية ، و « الميجور سمسون » — القائم بأعمال المحاماة والقضاء في جيش الاحتلال — و « أحمد فتحي زغلول بك » — رئيس محكمة مصر الابتدائية — وقام بسكرتاريته المحكمة « عثمان مرتضى بك » .. وقام بدور المدعى العام « أحمد الحسيني بك » .

ومع أن الدفاع عن المتهمين دفع بعدم اختصاص المحكمة ، استناداً إلى أن الواقعة ليست « جنائية » أو « جنحة » — وهي الحالات التي نص الديكريته على جواز تشكيل محكمة مخصوصة لنظرها — بل هي — على فرض ثبوتها — مجرد « مخالفة » لم يعترف بها المتهمون إلا أن عدالة المحتلين ، قضت بالحكم على خمسة منهم بالنفي إلى السودان مبدأً تتراوح بين ثمانية وستة أشهر .. وانذار الباقين .

وحتى عام ١٩٦٦ ، كان « حادث قلوب » هو الحادث الوحيد الذي طبق فيه ديكريته المحكمة المختصة ، ثم جاء « حادث دنشواي » — الذي وقع بعد ذلك التاريخ بعشر سنوات — ليكون الحادث الأخير الذي لم يطبق بعده هذا القانون العجيب ..



خلال الأيام العشرة التي انقضت بين وقوع الحادثة في ١٣ يونيو ( حزيران ) ، وبين انعقاد المحكمة في ٢٤ يونيو ( حزيران ) ١٩٦٦ جرت الأحداث بسرعة لا هشة ، كشفت عن أن الهدف لم يكن البحث عن الحقيقة ، أو نصب ميزان العدالة ، بل التوصل إلى ضحايا يعاقبون بطريقة « متحضرة » فيكونون عبرة للآخرين ، وتذكيراً لمن ضعفت ذاكرتهم ، بأنهم يعيشون في وطن محتل ، ويخضعون لعدالة ترتدي قبعات المستعمرين .

وخلال هذه الأيام العشرة ، وبسرعة غير معهودة أجريت التحريات ، وقبض على المشتبه فيهم ، واحتجزوا في سجن «شبين الكوم» ، وتم التحقيق معهم . وجرى البحث عن بنادق الضباط التي كانوا قد سلموها إلى الفلاحين ، فأخفوها لأن تسليمهم لها كان يعنى الاعتراف بأنهم كانوا في موقع الحادث . وتم توقيع الكشف الطبي على المصابين من الضباط ، وتشريح جثة الكابتن القليل ، وإجراء المعاينات على الطبيعة ، بينما كان البحث القانوني يجرى على قدم وساق .

وفي بداية هذه الأيام العشرة ، استقبل « الهلباوي » في مكتبه « المستر موبيرلي » — المفتش الانجليزي لوزارة الداخلية — و« المستر مانسفيلد » — الحكمدار الانجليزي لبوليس القاهرة — اللذين أبلغاه أنهما مكلفان بأن يكونا في خدمته في كل مايتعلق بقضية « دنشواي » ، واقترحا عليه أن يحضر التحقيق ، وأن يشارك في استجواب المتهمين ، ولكنه اعتذر عن ذلك ، وفضل أن يزور مسرح الوقائع ، ليعاينه ، والتقى بعدها مع محافظ المنوفية « محمد شكرى باشا » — الذي كان يشرف على التحقيق بمساعدة رئيس النيابة « محمد ابراهيم » فكررا عليه العرض ، ولكنه أصر على اعتذاره .

وفيما بعد ، قال « ابراهيم الهلباوي » — في معرض الدفاع عن موقفه ، وتبرير سقطته — أن قبوله القيام بدور المدعي العام قد مكنه من صدّ المحاولات الانجليزية التي استهدفت تضخيم الحادثة ، واقحام اسم « الخديو عباس حلمي الثاني » في القضية ، واتهامه بتحريض فلاحى « دنشواي » على الاعتداء على الضباط الانجليز ، وقتل « الكابتن بول » من خلال الايحاء بأن بعض المقرين منه ، كانوا على صلة بالمتهمين ، وأنهم هم الذين حرضوهم .. وكانت العلاقات بين « الخديو عباس حلمي الثاني » ، و« اللورد كرومر » بالغة التدهور ، بسبب شعور الخديو الشاب ، بأن المعتمد البريطاني ، ينتزع منه سلطاته ، ويتدخل في اختصاصاته ، مما دفعه إلى التحالف مع الحركة الوطنية ، التي كان يتزعمها انذاك الزعيم « مصطفى كامل » .

ومع أن المحكمة المختصة ، طبقاً لأمر إنشائها ، كانت معفاة من الالتزام بقانون الاجراءات الجنائية ، فيما يتعلق بضمانات التحقيق ، كما كانت معفاة من الالتزام بقانون العقوبات ، فيما يتعلق بالأحكام التي تصدرها ، إلا أن القانونيين الممثلين لجيش الاحتلال ، كانوا — حريصين على الشكل ، وعلى إضفاء طابع قانوني وديمقراطي على مايتخذونه من اجراءات ومايجرونه من محاكمات ، لأسباب تتعلق بأن وجود الجيش البريطاني في مصر ، ظل — حتى اعلان الحماية عام ١٩١٤ — بصفته ممثلاً لمجموع الدول الأوربية ، ومندوباً عنها جميعاً ، إذ هي التي كلفت بريطانيا — في مؤتمر الآستانة عام ١٨٨٢ — بغزو مصر نيابة عنها ، وإعادة الأمن والنظام إليها . لذلك كانت هذه الدول — وخاصة فرنسا — تنتقد تصرفات جيش الاحتلال ، وتتخذ منها وسيلة لابتزاز انجلترا ، التي فرضت الأمر الواقع وانفردت باحتلال مصر ، فضلاً عن انتقادات الأحزاب البريطانية المعارضة في مجلس العموم البريطاني .

ويضاف إلى كل هذا ، أنه كان لدى هؤلاء القانونيين مبرر هام للحرص على تكييف الوقائع بحيث لاتظهر الحقيقة ، فيتضح أن الأمر كله ، هو مجرد مشاجرة عادية ، بين فلاحي القرية وبعض الضباط الانجليز ، خلقت جواً من الانفعال وسوء التفاهم ، انتهى إلى واقعة ضرب أفضى إلى الموت ، وأصابات بين الطرفين ، إذ لو أتضحت الحقيقة على هذا النحو ، لما كانت هناك ضرورة لكل هذا الضجيج ، ولما استطاع « المدعي العمومي » أن يطالب باعدام المتهمين .. ولما تحقق — بالتالي — هدف المحتلين ، بإنزال عقوبة رادعة بهم ، تجعلهم عبرة لكل من تسول له نفسه ، الاستهانة بهيبة ومكانة جيش الاحتلال ..

كان لابد من البحث — إذن — عن مبررات قانونية تنتهي بتكييف الواقعة ، بإعتبارها إعتداءً متعمداً مع سبق الإصرار ، فهذا التكييف وحده ، هو الذي يكفل للمحكمة إصدار أحكام بالاعدام وبالاشغال الشاقة !

ولم يكن اتهام الفلاحين المصريين بمعاودة جيش الاحتلال ، وتعمد الاعتداء على ضباطه ، والإصرار المسبق على ذلك ، أمراً سهلاً ، إذ هو اعتراف بكذب كل الإدعاءات التي كان « اللورد كرومر » — المعتمد البريطاني — يذيعها في أنحاء

أوربا ، مُعلنًا أنه صديق أصحاب الجلايب الزرقاء ، وأن الفلاحين — وهم أغلبية الشعب المصري — راضون عن الاحتلال ، سعداء به ، بعد أن خلصهم من استبداد حكم « الخديو اسماعيل » ، وحررهم من السخرة ، ومن ضرب الكرايج وأعاد تنظيم مالية البلاد ، فكفل لهم حياة كريمة ، وكفل للدائنين الأوربيين حقوقهم في استرداد القروض التي اقترضها « الخديو اسماعيل » ، وأن الذين يعادون الاحتلال ، ويطالبون بالجلء من المصريين ، هم بعض أفندية المدن ، وبعض الباشاوات ، من أنصار الخديو ، ممن يسعون للإستبداد بالفلاحين ، وإعادة عهد « اسماعيل » .

وهكذا انتهى رأى القانونيين الانجليز — طبقا لما نقله عنهم « الهلباوي » إلى القول أن « هذا الإصرار لا يمكن أن يرجع إلى المتهمين مباشرة ، لأنه لا عداء بينهم وبين الانجليز ، وعلى ذلك فلا بد وأن تكون هناك يدٌ خارجية قد حركتهم ، وأوحت إليهم بذلك الاعتداء » .

وفي البحث عن هذه اليد الخارجية ، أشار هؤلاء القانونيون الى موقف « عبد المجيد باشا سلطان » ، الذي كان من عاداته في كل عام ، أن يعد صيوانا لاستقبال الضباط الانجليز ، وأن يستضيفهم ويعنى بأمرهم ، ولكنه في تلك المرة لم يفعل ذلك ، ولما كان « الخديو عباس حلمي الثاني » قد منحه — قبل عشرين يوما من الحادثة — رتبة الباشوية، فلا معنى لإهماله لشأن الاعتناء بالضباط الانجليز ، إلا أنه غير ولاءه ، أو تلقى إشارة ، بالأمر يعتني بالأمر !

ولفت موقف ملاحظ نقطة شرطة الشهداء — « مراد افندى محمد » — أنظار المحققين الانجليز ، الذين لاحظوا أنه لم يحضر — كعادته كل مرة — للمحافظة على الضباط ، وربطوا بين موقفه ذاك ، وبين قرابته لكبير ياوران الخديو « حسين باشا » محرم ، الذي اتضح أنه خال الضابط !

وكان معنى وضع هاتين الواقعتين ، موضع الريبة ، هو الإيحاء الصريح ، بأن للخديو يدًا في تحريض الفلاحين على العدوان على الضباط الانجليز .

ويقول « الهلباوي » أنه رفض التسليم بشكوك القانونيين الانجليز ، أو أن يسلم باعتقادهم بأن هناك يدًا قوية دبرت الحادثة ، وأصر على أن الواقعة بنت وقتها ، وأن



الكارثة وقعت بسبب الحريق الذي اشتعل في الجرن ، وظن الأهالي أنه سيلتهم البلدة كلها لكثرة الغلال وشدة الحرارة .

وتدل ظواهر الأحوال على أن « الهلباوي » قد نجح في اقناع القانونيين الانجليز ، بالتنازل عن هاتين الواقعتين ، وهذين المتهمين مقابل أن يبحث « الهلباوي » عن مبررات ووقائع أخرى ، تكفل البرهنة على أن اعتداء الفلاحين على الضباط ، كان مقترناً بسبق الإصرار ، بالتوصل إلى « محرضين » من بين الفلاحين أنفسهم ، كانوا يعلمون سلفاً بوصول الضباط ، ويهيئون الظروف للاعتداء عليهم .

ولما كان هذا التكييف للواقعة ، يتطلب العثور على أدلة ، وإعادة تصوير الواقعة على نحو ينسجم معه منطقياً ، فقد اتجه « ابراهيم الهلباوي » — مع فريق قانوني جيش الاحتلال — إلى محاولة إثبات أن الحريق الذي وقع بالجرن ، هو حادث تال للاشتباك بين الفلاحين والضباط . بل إن الضباط لم يكونوا سبباً أصلاً لحدوثه ، فهو حريق متعمد ، إصطنعه الفلاحون ليخفوا أدلة سبق إصرارهم وتعمدهم التحرش بالضباط الانجليز والاعتداء عليهم .

وجاء التكييف الجديد الذي اقترحه « الهلباوي » للواقعة ، ليضرب عشرة عصافير بحجر واحد ، إذ هو يثبت براءة الضباط الانجليز من أية مسؤولية عما جرى منهم ، بينما يزيد من مسؤولية الفلاحين وهو — فضلاً عن ذلك — تصوير أكثر حصافة ، إذ أن الاتجاه لاقحام أسماء كثيرة في الحادثة ، وتوجيه الشبهات نحو قصر الخديوية من شأنه أن يثير تعاطفاً أوسع مع المتهمين ، سوف يفتقدونه ، إذا اقتصر الاتهام عليهم ، إذ لم يكن من المتوقع أن يثور أحد أو يغضب ، لمجرد أن مشنقة المحتلين قد شرفت مجموعة من الفلاحين التافهين بالالتفاف حول أعناقهم .

وتأكيداً لذلك ، اصطحب « ابراهيم الهلباوي » معه ، حكمدار بوليس القاهرة ، وتوجه إلى « دنشواي » ، حيث أجريا تجربة يشتان بها إستحالة أن يؤدي إطلاق الخرطوش إلى اشتعال النار في الجرن .. فقام الحكمدار بإطلاق عيارات من بنادق صيد مزودة بخراطوش مماثل للخرطوش الذي كان الضباط يستخدمونه على تل من التبن ، من مسافات مختلفة ، فلم يشتعل التبن ، رغم إطلاق الخرطوش عليه

من مسافة عشرة أمتار فقط ، وهي أقل بكثير من المسافة التي كان الضباط يطلقون منها بنادقهم ، نحو الجرن .

وفيما بعد ، استبعد « الهلباوي » — في مرافقته أمام المحكمة — أن يكون الحريق قد حدث قضاءً وقدرًا ، أو بسبب ارتفاع درجة الحرارة ، واستدل على ذلك بأنه في اللحظة اشتعلت فيها النيران في الجرن ، أمسك أحد الأهالي بالكابتن القليل « بول » — الذي كان على بعد ٦٠٠ متر من موقع الحريق وصاح فيه :

— أنتم حرقتم البلد ..

ولما كان إطفاء الحريق لم يستغرق سوى عشرة دقائق ، وهي مدة لا تكفي لقطع هذه المسافة الطويلة ، فلا معنى لما قاله الفلاح للكابتن ، إلا أنه كان يعلم أن هناك نية لحرق الجرن ، وأن اشتعال النيران فيه ، هو إشارة البدء بالهجوم .

واتخذ « الهلباوي » من نجاح الفلاحين في إطفاء النيران خلال ربع ساعة فقط ، وعدم التهامها إلا لـخُمس التبن الذي كان في الجرن ، دليلاً على أنه « كان حولها مائة رجل ، أطفأوها حال ما أشعلوها » ، مؤكداً أن آثار النيران في جسم « النورج » — الذي قيل بأن الحريق قد طاله — هي دليل على افتعال الأمر كله ، إذ أن النيران قد طالته من أعلاه ، ولم تشتعل من أسفله ، مما يؤكد أنه أحرق بفعل فاعل .

ولم يبق في اثبات ركن « سبق الإصرار » على القتل والشروع فيه ، إلا اثبات أن فكرة القتل ذاتها ، لم تكن فكرة عَرَضِيَّة ، ولكنها كانت نية مبيتة ومُصَمَّم عليها ، ولهذا ركز « الهلباوي » — في مرافقته — على أن حضور الضباط للصيد كان معروفاً للفلاحين ، إذ أرسلت به إشارات تليفونية منذ أن تحركت الكتيبة من « القاهرة » — أى قل ثلاثة أيام من وصولهم إلى القرية — ولابد أن يكون الفلاحون قد علموا بنبأ احتمال مرورهم على قريتهم ، ورتبوا الأمر بحيث صمموا على قتلهم إذا جاءوا للصيد ، واستدل « الهلباوي » على هذا الإصرار — الذي وصفه بأنه سبق إصرار معلق على شرط — بخروج الرجل المعجوز الذي تجاوز السبعين « حسن محفوظ » من منزله في الثانية ظهراً ، وتحمله حرارة الشمس القائظة التي تجاوزت درجة حرارتها الثانية والأربعين ،





لكى يكون أول من يستقبل الضباط عند وصولهم ، فيحذّرهم من الصيد ، وعندما لم يأبھوا به ، نفّذ وعيده ، وحرّض الفلاحين على الاعتداء عليهم .

وخلال تلك الأيام العشرة ، كان البحث عن بنادق الضباط يجرى على قدم وساق .. ولما فشلت الجهود الرسمية ، استدعى « محمد باشا شكرى » — مدير ( محافظ ) المنوفية — « محمد بك حبيب » — عمدة « الناعورة » وهى قرية مجاورة لدنشواي — وطلب معونته في البحث عن بنادق الضباط .. واستجاب العمدة للطلب ، وسافر إلى « دنشواي » ، والتقى بعمدتها وأعيانها ، وطلب منهم إظهار — الأسلحة وتقديمها لجهات التحقيق ، حتى لايزداد الموقف تدهوراً .

ونجح « محمد بك حبيب » في خديعة أحد المتهمين — وهو « عبد الرازق حسن محفوظ » — فاعترف له بأن البنادق أخفيت في منزل « محمد درويش زهران » . وعلى الفور أنتقل إلى القرية ، حكمدار القاهرة ، ومفتش الداخلية ، وبدأ التفتيش عن البنادق . وكادت الحملة تفشل في مهمتها ، الى أن لاحظ الحكمدار ، أن « الست وردة » — والدة « محمد زهران » — التي كانت تجلس على جوال فارغ في باحة الدار — لم تتحرك من مكانها ، طوال الوقت الذي استغرقه التفتيش ، فاستراب في جلستها ، وأمر بالحفر في المكان الذي كانت فيه ، فعثروا على بندقيتين . وأسفرت الجولة الأولى من جهود « حبيب بك » — أيضاً — عن العثور على علبة من الخرطوش في منزل « رسلان سلام » ، ولم يظهر شيء آخر من المضبوطات ، حتى أوشكت المحكمة على الانعقاد ، فزار « محمد بك حبيب » « دنشواي » مرة أخرى ، وقال لأهلها أن الحكومة لن تسكت عن الأشياء التي ضاعت من ضباط الجيش ، ونصحهم بتسليمها ، ولكى يطمئنهم أعطاهم مهلة ليوم السبت ، يقوم خلالها من لديه شيء من متعلقات الضباط ، بالقائها في الساقية المهجورة ، التي تقع في شمال القرية .. وعندما عاد « حبيب بك » إلى « دنشواي » في السادسة من صباح السبت ٢٢ يونيو ( حزيران ) ١٩٦٦ ، كان يصطحب معه غطّاساً ، نزل إلى حوض الساقية ، فعثر على بندقية !

وبذلك اكتملت أدلة الاتهام .. فضُمَّت البندقية إلى زميلاتها ، وإلى « النورج » المحترق ، والنبايت .. وفروع الأشجار ، وعلبة الخرطوش ، في ساحة



المحكمة ، التي كان قد تقرر أن تعقد جلساتها في سرادق ضخمة أقيم أمام مبني محافظة المنوفية ..

وفي غروب ذلك اليوم ، وأمام منزل مدير المنوفية ، المطل على « بحر شبين » ، رست سفينة حكومية فخمة ، تقل الأعضاء الانجليز في المحكمة ، والقاضي المصري « أحمد فتحى زغلول » والمدعى العمومي « ابراهيم الهلباوي » .. أما رئيس المحكمة « بطرس باشا غالى » ، فقد كان مقرراً أن يصل بالقطار في الصباح المبكر .

وقد فضل القضاة أن يقضوا ليلتهم بالباخرة ، بدلاً من قضائها في منزل المحافظ ، حرصاً على إستقلال القضاء من ناحية ، وحتى تتاح لهم — من ناحية — أخرى — فرصة من الهدوء الكامل ، يعيدون خلالها قراءة ملف القضية ، ويراجعون مواد القانون ، ويستخبرون ضمايرهم ، لتقودهم إلى العدل ، في مناخ تعطره نسيمات الصيف المبللة بمياه النيل .

في إحدى قمرات تلك الباخرة ، كانت المحكمة الموقرة ، قد اضطجبت معها المشنقة ، والمجلدة ، والسياط ، والجلادين ..

كان الحكم قد صدر قبل بدء المحاكمة !  
عدل خواجات ..



□ الأحد ٢٤ يونيو ( حزيران ) ١٩٠٦

□ مبني محافظة شبين الكوم

في الصباح المبكر إحتشد أربعة الاف من أعيان البلاد ووجهائها — ينتمي معظمهم إلى قرى ومدن مديرية المنوفية — في السرادق الضخم، الذي أقيم أمام مبني

المحافظة ، لتجري فيه محاكمة فلاحى « دنشواي » ، وأحيط بأعداد ضخمة من قوات جيش الاحتلال ، وقوات البوليس المصرى ..

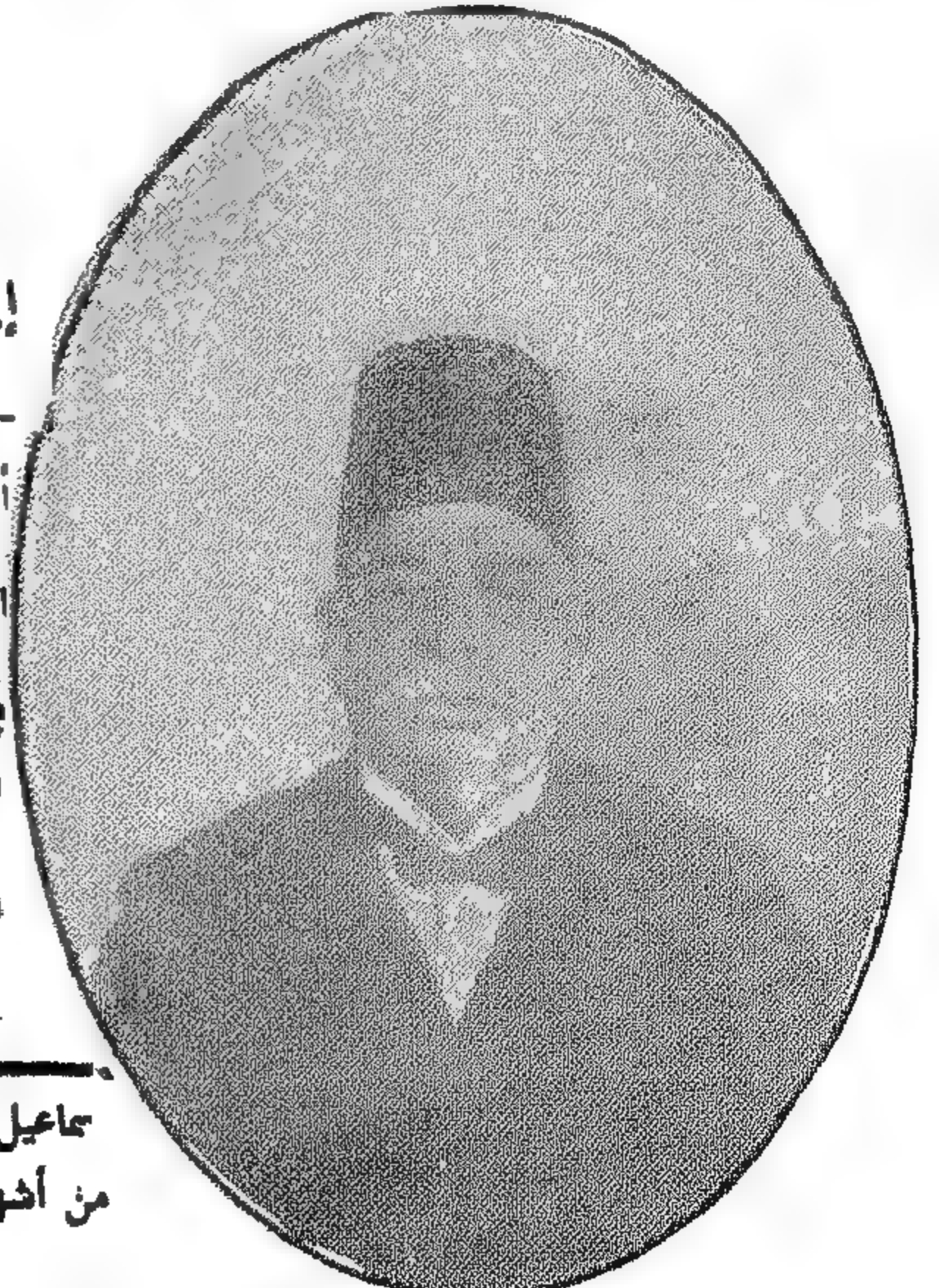
ومع أن أحداً من الأعيان لم يحضر المحاكمة باختياره ، بل جاءوا — جميعاً — بدعوة لم يكن من الحصافة رفضها ، فإن « ابراهيم الهلباوي » كشف عن أحد مبررات هذه الدعوة الملزمة ، حين قال فى مرافعته « إن أعيان البلاد خجلون من هذه الحادثة ، وقد جاءوا ليثبتوا لحضراتكم أنهم أبرياء من هذه التهمة » ، فكشف بذلك عن أحد أهداف الطابع الاستعراضي الذى أصرت سلطات الاحتلال على أن تحيط به إجراءات التحقيق والمحاكمة ثم تنفيذ الحكم .

فعلى عكس ما يحدث فى أى محكمة ، وفى أى قضية ، فإن محاكمة المتهمين فى حادثة « دنشواي » ، قد افتقدت للرصانة التى تليق بالسلطة القضائية وأصبحت أقرب مايكون إلى عرض مسرحى سياسى ، لا يهدف إلى تحقيق العدل ، بل إلى الحفاظ على هيئة المحتلين ، وتنظيم مظاهرة للقوة والجبروت ، ولذلك لم يكن الهدف من دعوة أعيان البلاد لشهود المحاكمة يقتصر على المعنى الذى أشار إليه « الهلباوي » بل كان الهدف كذلك هو دعوتهم لكى يشاهدوا بأعينهم نوع العدل الذى سيناله كل من يفكر فى دفع عدوان المحتلين على أرضه أو حماماته .

< ٣٣٠ >



فى الثامنة والنصف صباحاً ، دخلت هيئة المحكمة إلى القاعة . يتقدمها رئيسها « بطرس غالى باشا » — وزير الحقانية ( العدل ) بالنيابة آنذاك — وخلفه أعضائها الأربعة المستر « وليم جودنفا هير » — المستشار القضائى بالنيابة — و « المستر بوند » — وكيل محكمة الاستئناف الأهلية — و « الكولونيل لادلو » — القائم بأعمال المحاماة والقضاء فى جيش الاحتلال — وأخيراً « أحمد فتحى زغلول بك » — رئيس محكمة مصر الابتدائية ..



وأثبت أربعة من كبار المحامين في ذلك الوقت هم « أحمد لطفى السيد بك » ، و « اسماعيل عاصم بك » ، والأخوين « محمد يوسف بك » و « عثمان يوسف بك » .

وتلا « عثمان بك مرتضى » قرار الاتهام في القضية ، الذي صدر بتوقيع مدير المنوفية « محمد شكري باشا » ، كما ينص على ذلك قانون إنشاء المحكمة . وقد لخص القرار بإيجاز شديد الوقائع ، وأحال إلى البيان التفصيلي الذي كانت وزارة الداخلية قد أصدرته عن الحادث ، واختتم بقرار إحالة ٦٠ من أهالي « دنشواي » إلى المحكمة المختصة — منهم ٥٢ قبض عليهم و ٨ هارين — « لمعاقبتهم أشد عقوبة تناسب هذا الجرم الذي صدر منهم » ..

وخلال نصف الساعة التالية ، استمع رئيس المحكمة إلى ردود المتهمين عن التهمة ، فقال بعضهم أنه كان غائباً ، وقال آخر أنه كان مريضاً ، وقال ثالث أنه لم ير شيئاً مما حدث .. وعندما جاء الدور على « محمد عبد النبي » أصر على أن يؤكد أن الضابط أطلق الأعيرة النارية وصوبها نحو الجرن ، وأن زوجته كانت تجلس فوق النورج ، بينما كان هو « يُصلح الرمية » ، فترتب على إطلاق النار حرق الجرن وإصابة المرأة ، وأنه أمسك بالضابط وأراد تسليمه للحكومة ، فانطلقت منه عبارات نارية أخرى أصابته وبعض الحاضرين ، كما أصابت شيخ الخفراء ، وأنه لم يعتد على الضباط ، وإنما أراد أن يسلم المعتدين للحكومة .

ولم تستغرق المحاكمة سوى ثلاثة أيام ، استمعت هيئتها في اليومين الأولين إلى أقوال الشهود ، ومن بينهم الضباط البريطانيون الأربعة الذين نجوا من الحادثة ، والمترجم الذى كان يصحبهم ، والسياس الذين أرسلهم « عبد المجيد باشا سلطان » لمصاحبتهم ، ثم لأقوال « مراد محمد » — ملاحظ نقطة شرطة الشهداء — وشهادة عامل التليفون بالنقطة .

ومع أن « الهلباوي » لم يترافع إلا في اليوم الثالث والأخير من أيام المحاكمة ، إلا أنه لم يكف طوال اليومين الأولين عن عصر الشهود ، واستجوابهم ، وإحراجهم ، لاستخلاص أقوال تفيده في اثبات التكييف القانوني الذي اتفق عليه مع قانونى جيش

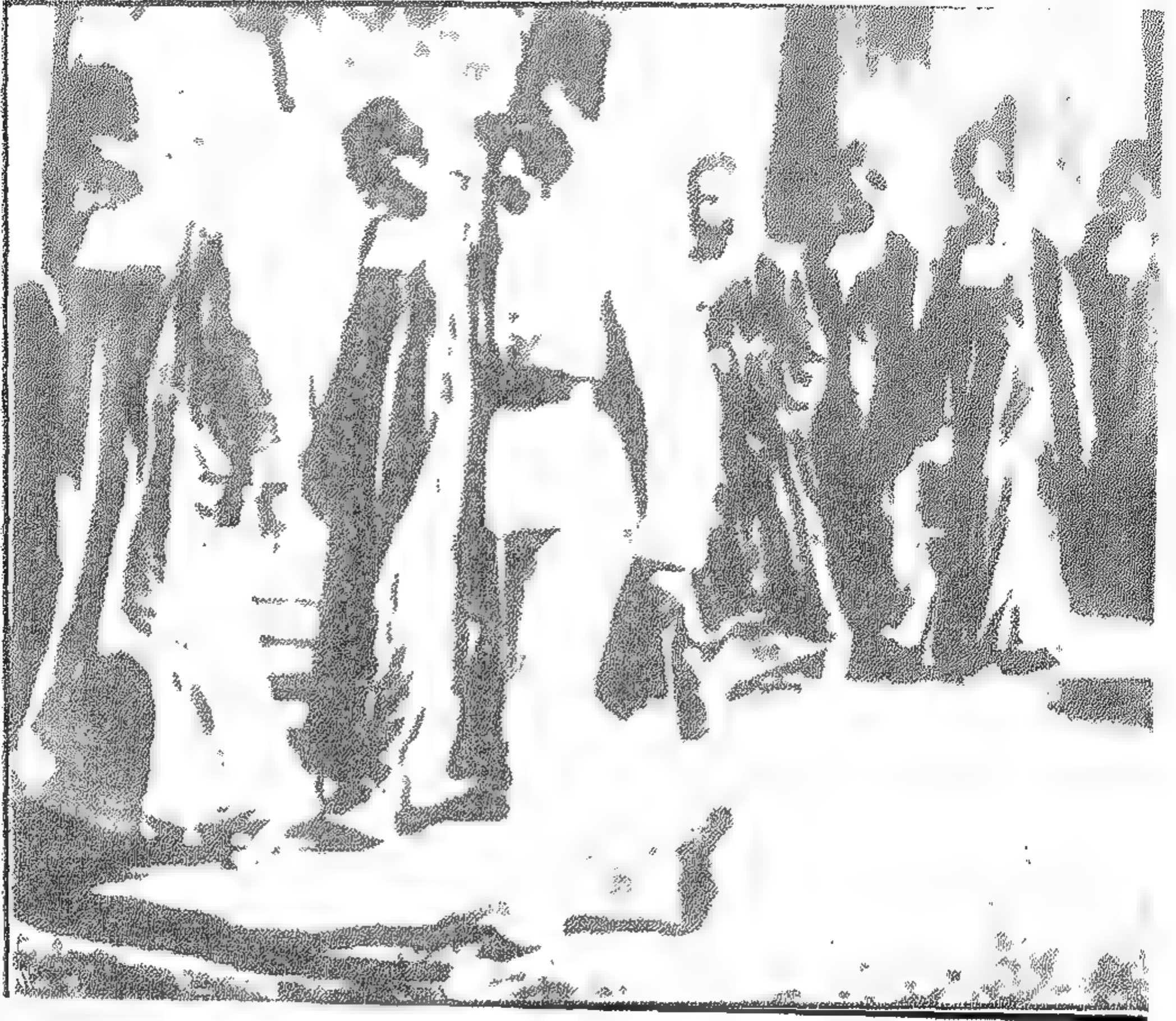
الاحتلال ، وهو أن المتهمين قد رتبوا للاعتداء على الضباط ، وأن الحادثة لم تقع مصادفة ، ولكنها تمت باصرار مسبق ، واتفاق يستهدف إعدام الضباط ، وحرمان المتهمين من الاستفادة من أقوال الشهود ، إلى حدّ إرهاب هؤلاء الشهود وتخويفهم .

وكان « الملازم بورثر » قد ذكر أثناء إدلائه بأقواله أمام المحكمة أن المتهم التاسع « عبد المطلب محفوظ » قد حماه — هو وزملاءه — من العدوان عليهم ، وقدم اليهم المياه ليشربوا ، وهي شهادة كانت كافية لتبرئته ، وعندما جاء الدور على الشاهد « فتح الله الشاذلي » — ابن عمدة « دنشواي » — ورد في أقواله هو الآخر أنه قد قدم المياه للضباط ، فتنبه « الهلباوي » ، إلى نقطة جزم بأنها فاتت على « الملازم بورثر » . ووقف ليقول أنه يلاحظ أن هناك شهاً كبيراً بين المتهم « عبد المطلب » والشاهد « فتح الله » في الملاح ، وأنه يعتقد أن الأمر قد اختلط على « الملازم بورثر » ، فاستدعت المحكمة الضابط الانجليزي ، الذي حسم الأمر ، وقال أن الذي سقاه هو ابن العمدة وليس « المتهم » . وهكذا حرم « الهلباوي » المتهم التاسع من فرصة للنجاة من الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة .

وكان « أحمد بك حبيب » — عمدة الناعورة — نموذجاً للشاهد الملقن ، الذي لا يروى وقائع شهادتها أو سمعها ، ولكنه يكيّف هذه الوقائع تكييفاً قانونياً لا تسمع له به ثقافته ، وليست من المهام التي يكلف بها القانون الشهود . وفضلاً عن الدور الذي لعبه في الإيقاع بالمتهمين ، وكشفه عن السلاح الخبأ ، فقد وقف « حبيب بك » أمام المحكمة ليشهد بأنه علّم بأن هناك سبق لإصرار من أهالي « دنشواي » على الاعتداء على الضباط ، ويدلل على ذلك بأنه سمع من عمدة « دنشواي » ونائبه « عمر زايد » ، أن « حسن محفوظ » ، قد هدّد الضباط ، وأعلن أن الأهالي مستأثرون منذ العام الماضي ، بسبب صيد الضباط لحماماتهم ، وأنهم لو اصطادوا هذه المرأة ، فسوف « يعرفون شغلهم » !

وبسبب هذه العبارة — التي اعتمد عليها « ابراهيم الهلباوي » كثيراً في مرافعته ، باعتبارها دليلاً على سبق الإصرار — خرج القاضي الانجليزي « المستر بوند » عن كل تقاليد القضاء ، إبان مناقشته لشهادة المترجم « عبد العال





صقر ، الذي شهد ان « حسن محفوظ » لم يقل عبارة « إن صدم الآن تعرفوا شغلكم » ، وأنه اكتفى بأن يطلب من الضباط — من خلال المترجم — أن يصيدوا بعيداً عن البلد ، ولم يقل شيئاً أكثر من ذلك .

ولأن « عبد العال صقر » ، كان هو الذي تولي الترجمة بين « حسن محفوظ » والضباط ، فقد كانت شهادته ذات قيمة كبرى ، وكانت كافية لأهدار هذه الكلمة ، التي لا يمكن اعتبارها دليلاً على التهديد أو سبق الإصرار ، إلا بتأويل معناها ، تأويلاً فيه كثير من الاصطناع ، ولأن نفى « عبد العال صقر » لها كان يهدم كل التأويلات التي ارتبطت بها ، فقد أثار ذلك « المستر بوند » الذي هاجم الشاهد ، وهدده قائلاً :

— ألا تعزف أن هذه المحكمة تعاقب على الشهادة الزور ؟

وعندما رد « عبد العال » بالإيجاب قال « المستر بوند »

— أنا أعرف المصريين أمثالك كيف تكون شهادتهم .

وتكرر هذا التهديد ، مرة ثانية ، أثناء الاستماع إلى شهادة الأومباشي « حسن

زقزوق ، الذي أصر على القول بأن « الملازم بورثر » هو الذي أطلق النار على الجرن في البداية ، فأصاب المرأة وأحرق الجرن ، وأن تلك كانت بداية الأحداث التي أدت إلى محاولة جذب البندقية من « بورثر » مما أدى إلى انطلاق المقذوفات منها لتصيب المؤذن وشيخ الخفراء والخفيين . وقد أثار ذلك ضيق « المستر بوند » الذي سأله بعصبية :

— ألا تخاف هذا القول ؟

فقال « الأومباشي زقزوق » ، أن الحق هو الحق ، وأنه لا يخاف أحداً إلا الله ، فأمره رئيس المحكمة بالجلوس فوراً .

وكان ذلك — مرة أخرى — هو عدل الخواجات ، الذي شارك فيه « الهلباوي » .. بكل جسارة .. !



□ الثلاثاء ٢٦ يونيو ( حزيران ) ١٩٠٦  
□ مبنى محافظة المنوفية بمدينة شين الكوم .

حانت لحظة سقوط البطل . أدركه قدر إختياره ألا ينتمي إلا لنفسه ، فكان دماره في إختياره .

إنه الآن في التاسعة والأربعين من عمره ، وقد وصل إلى ذروة المجد ، فاسمه على كل لسان ، وأخباره في كل صحيفة ، وأنظار الناس جميعاً ، في مصر وخارجها تشخص إليه . ولابد أنه كان — خلال الأسبوعين اللذين جرت فيهما وقائع « دنشواي » سعيداً بنفسه ، وراضياً عنها ومزهواً بها ، وغافلاً عن الحفرة التي كان

يسير إليها مغمض العينين، متوهماً أن مرافعته في قضية « دنشواي » ستقفز به إلى ذروة جديدة من ذرى المجد ، ولعله كان شديد الثقة في أن أحداً من الناس لن يلومه. لأنه ترافع ضد هؤلاء الفلاحين الحفاة الجائعين ، وشنقهم بلسانه ..

في السرايق الذي أقيم أمام مبنى المديرية ليكون قاعة للمحاكمة ، تعلقت به عيون وآذان أربعة آلاف من أعيان البلاد ووجهائها ، وهو يدخل إلى القاعة ، ويقف على المنصة ، ليبدأ مرافعته ، أما عيون المتهمين من فلاحي « دنشواي » وأسراهم ، فقد شخصت إليه شاردة ، مثقلة بالهم والرعب والخوف من المجهول ، تحاول أن تفهم شيئاً مما جرى أو يجري فلا تفهم .. كان الأمل في النجاة ، أو الإفلات من حبل المشنقة ، قد ذوى تماماً منذ اللحظة التي عرفوا فيها أن « ابراهيم الهلباوي » سيترفع ضدهم .. وليس عنهم ..

هذا هو الرجل الذي كانوا يأملون فيه ، ينقلب عليهم ، وينضم إلى طالبي رؤوسهم ، وهم الذين تغنوا به ، وأقسموا بلسانه ، وتوعدوا الآخرين به ، « والله أقتلك وأجيب الهلباوي » . ومع أنهم كانوا يعلمون أنها كلمات تقال ليس إلا ، إذ لم



يكن أحداً منهم يملك خمسمائة جنيه ، يدفعها أتعاباً للمحامي الشهير ، إلا أن ترديدهم للعبارة ، كان يعكس إحساسهم العميق بالفرح والفخر لأن الوطن الذي ينتمون إليه ، أنجب هذا الرجل المعجزة ، الذي يفك لسانه أحبال المشانق عن رقاب المذنبين ، ويخطم قيود المرشحين لقضاء العمر خلف أسوار السجون ، والذي ولد مثلهم في قرية فقيرة ، وعانى من شظف العيش كما يعانون ، وقد جاء الأوان ليعرفوا

وجهة الآخر ، ويدركوا الخلل في معجزته الانسانية — أو بمعنى أدق اللسانية — فكما هو قادر على تبرئة المدانين ، فهو قادر كذلك على إدانة الأبرياء ! .

في ذلك الصباح ؛ جاء الانجليز بـ « الهلباوي » ، ليثبت على فلاحى  
« دنشواي » تهمة للقتل مع سبق الإصرار التى لم يرتكبوها ، فيا له من سوء حظ  
نادر .. فلا أحد بمنجى من لسان « الهلباوي » العظيم ، ولا أمل في النجاة ، طالما  
أن أعظم طلاب المرحم يطلب — لأول وآخر مرة في حياته — إهدار حياة هؤلاء  
الأبرياء النعساء ..

محامي « الظروف المخففة » ، يستخدم كل مهارته لاستبعاد أى ظرف مخفف  
« الحمام الذي نأكله جاعوا يصيدونه . نحن بنينا له البنيات . زودناها بالمياه ..  
واقطعنا من قوتنا كى نغذيه . وجاعوا هم ليأكلوه هنيئاً مرئياً .. ومع ذلك لم نعترض ،  
إلا عندما اشتعلت النيران في الجرن . وكاد القمح الذي عرقنا ونحن نزرعه في عز برد  
الشتاء أن يشتعل . وأصابوا الولية « أم محمد » في وركها . ضربهم الأولاد بالطوب .  
جرى « الكابتن بول » — ألف رحمه ونور عليه — فقتلته الشمس .. أين الجريمة في  
هذا ؟ » .

ويصرخ « محمد النبي » من قفص الاتهام ..  
— وكتاب الله يأسعاده الباشا .. أنا مسكت البندقية من الضابط عشان  
أسلمه للحكومة تاخذ لي حقي منه .. وكتاب الله ياباشا دا اللى حصل...  
يبد أن « الهلباوي » الخبير المدرب .. ذرب اللسان .. الذي يستطيع أن  
يدين الأبرياء ، ويبرىء المدانين ، قادر على أن يصنع من هذا جريمة .. وأن يفوز بحكم  
الإعدام ..

في آخر أربع ساعات وقفها « الهلباوي » على القمة ، ترافع عن الاحتلال ضد  
وطنه ، وعن الصائدين ضد ضحاياهم .. ولم يخطئ مرة واحدة ، أثناء مرافقته  
الطويلة فيلتمس عذراً للبؤساء من أهل « دنشواي » ، فيما لم يفعلوه ، فالقضية كما  
صورتها مرافقته ، هى صراع بين ضباط خيرين طيبين شجعان ، وبين فريق من الهمج  
المتوحشين .

ضباط ينتمون لجيش الاحتلال الانجليزي الذي « حرر المصري .. فترقى وعرف  
مبادئ الواجبات الإجتماعية والحقوق المدنية .. والذي يتساوى العدو والصديق في

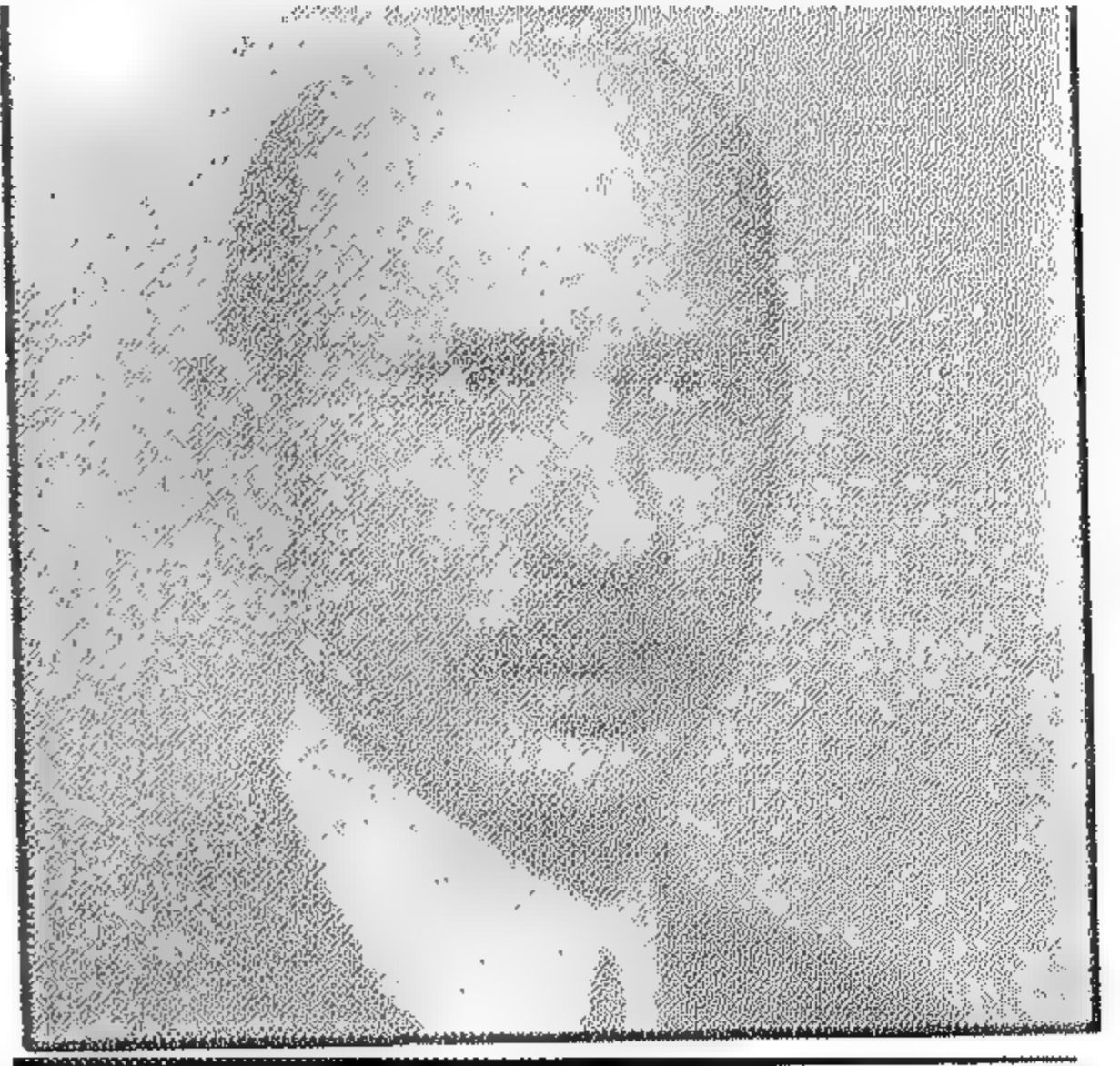


الاعتراف بنزاهة ضباطه وجنوده ، ذهبوا يصيدون الحمام ، ليس طمعاً في لحم أو دجاج ، إذ لوفعل الجيش الانجليزي ذلك لكنت خجلاً من أن أقف هذا الموقف ، ولكنهم ذهبوا يصيدون لأن الصيد رياضة تعودوا على ممارستها .

هؤلاء الضباط الشجعان الذين حاز قائدهم « الميجور بين كوفين » ، نياشين الشرف ورتب المجد ، بسبب الانتصارات التي حققها في حرب البوير ، كانوا يتوقعون أن يلقاهم الفلاحون بالاكرام ، الذي يليق « بمكارم أخلاقهم وسلوكهم » ، والذي وصل الى الحد الذي دفع « الميجور بين كوفين » ، إلى تسليم سلاحه للفلاحين ، وأمر الضباط الذين تحت إمرته ، بتسليم سلاحهم لهم ، حسماً للنزاع ، فاثبت بذلك أنه ذو أخلاق كريمة .

لكن أخلاق « الميجور كوفين » الكريمة ، انتهت بهزيمته ، وهو الذي انتصر في « حرب البوير » ، لأنه حين أمر بذلك كان يظن « أنه أمام قوم عندهم شعور ومروءة ، فإذا هو بين أدنياء النفوس ، سافلي الأخلاق ، قابلوا هذه الأخلاق الكريمة بالعصى والشماريخ ، وصاحوا على النساء يرمونهم بالطوب والطين » .

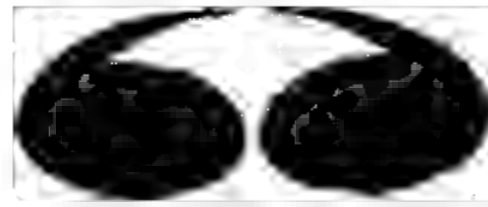
وهؤلاء « السفلة » من فلاحى « دنشواى » — الذين « أساءوا ظنّ المحتلين بالمصريين بعد أن مضى عليهم خمسة وعشرون عاماً ونحن معهم في إخلاص واستقامة » — لا يستحقون « رحمة أو شفقة » لأنهم « ذوي طبيعة شريرة » ارتكبت « جريمة فظيعة تستحق أشد عقاب » ، وأعمالهم « قد تجردت عن الرحمة والرافة » والدين ، لأن الدين الاسلامي يبرأ من هؤلاء المتوحشين .



أحمد لطفى السيد دفاع بلا حماس

وهم كاذبون بالفطرة ، كما أن الضباط الانجليز صادقون بالفطرة أيضاً ، وإذا اختلفت روايتهم للوقائع مع رواية الفلاحين ، فالواجب على المحكمة أن تصدق شهادتهم وتكذب هؤلاء الفلاحين الجبناء .. « فإذا كان المتهمون يدعون — أو

يتوهمون — أن الضباط أطلقوا بنادقهم إرهاباً للناس ، فهؤلاء الضباط قد قرروا عدم صحة ذلك ، وأنه لم يحصل منهم . ولا بدع إذا أخذنا بشهادتهم ، وقد كانت كل كلمة من أقوالهم أمامكم في الجلسة ، شاهدة على أنهم نسوا كل شيء إلا العبودية للحقيقة» وبذلك برهنوا «على الصدق ومكارم الأخلاق، لأنهم ليسوا نجباء، فقد كانوا كلهم في حرب البوير» .



وانطلاقاً من هذا التوصيف الأخلاقي والحضاري لطرفي القضية ، أخذ « الهلباوي » — بمنطقة المحبوك الذي كان أضعف ما يكون في ذلك اليوم الأخير من أيام المجد — يفند كل ماجاء في أقوال المتهمين والشهود ، ليهدم كل واقعة يمكن أن تتخذ ذريعة للتخفيف عن أسرى « دنشواي » ، بفرض أنهم مدانون ، ليثبت للمحكمة أن الحادثة أرتكبت قصداً وعمداً ومع سبق الإصرار ، حتى يفوز بما كان قد اتفق عليه مع القانونيين في جيش الاحتلال ، ويعطي المحكمة مبرراً للحكم بالاعدام .

فالأسباب التي أدهاها الأهالي للمشادة التي وقعت بينهم وبين الضباط ، كاذبة من أساسها ، وليس صحيحاً أنهم كانوا يصطادون حماماً يعتبر في حكم الملكية الخاصة ، التي يعطي القانون صاحبها حق الدفاع عنها إذا تعرضت لاعتداء ، « فقد ذهبت إلى القرية ، فرأيت الحمام ليس ملكاً للأهالي ، بل إنهم لا يمكنون إلا الأبراج ، ولا يقدمون له غذاء ، بل هو حمام يأتي برج هذا ، اليوم ، ويذهب إلى برج ذاك غداً ، ولاحق لأحد في إدعاء ملكيته إلا من كان بيرجه » .

والجرن لم يحترق بسبب طلقات « الملازم بورثر » ، بل إن زعماء العصاة هم الذين أشعلوا الحريق عمداً ، لإيجاد ذريعة للعدوان الذي كانوا قد بيتوا إرتكابه ، ولأن تصاعد ألسنة النيران من الجرن ، كانت الإشارة المتفق عليها سلفاً بين هؤلاء الزعماء وانصارهم من الفلاحين لكي يبدأ الهجوم على الضباط ، فضلاً عن أن التجربة التي



أجريت، أثبتت أن إطلاق العيارات لايتسبب عنه اشتعال الجرن، فإن تقرير الطبيب الشرعي، أثبت أن العيار الذي أصاب «أم محمد» أطلق من على بعد متر واحد، ومعنى هذا أنها لم تُصب وهي جالسة على «النورج»، بل أصيبت مع من أصيب من الخفراء، أثناء محاولتها هي وزوجها وآخرين انتزاع البندقية من يد «الملازم بورثر».

وكذب «الهلباوي» شهادة الأومباشي «أحمد حسين زقزوق»، الذي قال

إن أحد الضباط أطلق عياراً ، أو عيارين ، فأصاب الأهالي ، وفسر عدم مناقشته لشهادته ، بأنه لم يرد ذلك « حتى لاينفضح البوليس المصري فضيحة غلنية ، فيسمع الجمهور أن في البوليس المصري خونة جبناء أدنياء مثل هذا الأونباشي ، الذي تغذى عند « محمد درويش زهران » أحد زعماء المتهمين ، وترك الضباط وشأنهم حتى رعت الواقعة ، ولما بلغه خبرها من الأهالي ، أبلغ في التليفون أن الضباط أطلقوا العيارات النارية على الأهالي ، والأهالي أطلقوا العيارات على الضباط .

ونزعت مرافعة المدعى العام من المتهمين كل فضيلة ، فخاطب المتهم العاشر « علي محمد سمك » قائلاً :

— ثم يجيء « سي علي سمك » ويقول أن الضابط أعطاني ساعة بقشيشاً لأنني سقيته وقدمت له الماء .. لاتظن يا « علي سمك » أن ذلك يبرئك ولو صادقك عليه الضباط ، بل هو يزيد من مسئوليتك .. لأنه لما رآك طامعاً فيه ، أنت وغيرك ، سلمك أسلابه ، قبل أن تأخذوها غصباً ، كما سلمكم سلاحه — المعادل لروحه — ولم يكن كل هذا مخففاً من شرِّكم ، ولاملطفاً من وحشيتكم ، فزدتم في طغيانكم، وتماديتم في فظائعكم .

ونفسك « الهلباوي » بتصوير الحادثة على النحو الذي يجعلها تبدو — من الناحية القانونية — قتل وشروع في القتل عمداً ومع سبق الإصرار ، ليعطى للمحكمة وللرأى العام مبرراً للحكم باعدام المتهمين السبعة ، الذين كان الاختيار قد وقع عليهم ليوصفوا بأنهم زعماء التمرد . وقد قال « الهلباوي » فيما بعد ، وفي معرض الدفاع عن نفسه ، أن القانونيين في جيش الاحتلال ، كان يتجهون إلى اثبات تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار ، لكل المتهمين الستين في القضية ، وأنه رفض ذلك ، وأن الأخذ بالرد بينه وبينهم قد طال حول هذه النقطة ، حتى خضعوا لرأيه وقبلوا أن يقتصر طلب الاعدام على عشرة فقط بدلاً من اثنين وخمسين !

وقال « الهلباوي » — في مرافعته — أن مفسري القانون ، يقولون بأنه يكفي لإثبات التصميم على القتل أن يقول القاتل أنه إذا جاء فلان أقتله ، ثم ينفذ هذا التهديد ، وأن سبق الإصرار يستفاد من إعداد الأسلحة أو اظهار البغضاء التي تؤكد وجود نية القتل ، قبل وقوعه . وأضاف « ولكن يصعب القول إن نية الإصرار تتوافر عند ال ٥٢ متهما .. بل يمكن القول أنها توجد عند الزعماء

وحدد « الهلباوي » أسماء الزعماء الذين يقصدهم وهم « حسن محفوظ » و « محمد درويش زهران » و « محمد عبد النبي » و « أحمد النيسي » و « أحمد عبد العال محفوظ » .

وفي التدليل على توافر نية القتل لدى المتهمين ، ذكر أنهم كانوا يعرفون سلفاً بموعد وصول الضباط ، لأن الإدارة أبلغت جميع حُكَّام القرى والمدن الواقعة على الطريق الذي كان مقرراً أن تسلكه الكتيبة بمرورها ببلادهم ، وأن هؤلاء الحكام قد أبلغوا الأهالي ، حتى أصبح وصول الضباط إلى المنطقة شائعاً ، فأعد المتهمون أنفسهم ، وخرج زعيمهم « حسن محفوظ » ليهدد الضباط بأن « يعرفوا شغلهم » ، إذا اصطادوا ، ثم أحرق الفلاحون النار في الجرن عمداً ، ليصطنعوا سبباً لتنفيذ نيتهم في قتل الضباط ، وهكذا نفذوا تهديدهم وقتلوا « الكابتن بول » ، وشرعوا في قتل الباقين . وهو ما يؤكد أنهم كانوا جاهزين بالأسلحة ، — وهي العصي والنبايت والفؤوس — وأنهم ضربوا الضباط في مقاتل — هي الرأس والعنق والأكتاف — بل إن الميجور « بين كوفين » قد أصيب في ذراعه ، إبان محاولته تفادي ضربة كانت موجهة إلى رأسه .





وناقش « الهلباوي » التقريرين الطبيين اللذين قدم أحدهما « الكابتن بوستك » — وهو الطبيب البيطري الذي كان ضمن فريق الصائدين — وكان قد كشف ظاهرياً على جثة « الكابتن بول » قبل دفنها ، وشهد في المحكمة أن وفاته قد نتجت عن ضربة الشمس ، وإحتقان في المخ تولد عن إصابته إبتان المشادة مع الفلاحين . وقدم التقرير الثاني ثلاثة أطباء شرعيين انجليز . شرحوا الجثة بعد دفنها ، هم الدكتور « نولن » و « وِبر » و « هاملتون » . وقد أقرروا رأى الدكتور « بوستك » . وذكروا أن الاصابة لم تكن هي السبب المباشر في الوفاة ، وأن ضربة الشمس وحدها كانت كافية لإحداث الوفاة ..

ولإدراكه بأن هذه التقارير الطبية ، لصالح المتهمين ، إذ هي تجزم بأن سبب الموت هو ضربة الشمس ، لا ضربة النبوت ، فقد اقتبس « الهلباوي » من شروح العلامة الفرنسي « جارو » لقانون العقوبات قوله بأن الضرب الذي يؤدي إلى الموت ، لا يشترط فيه إلا أن تكون علاقة السببية غير منقطعة ، وأن الموت إذا نتج لسبب ما ، بعد الضربة الأولى ، فالضارب قاتل ، حتى لو كانت الضربة وحدها لا تنتج الموت ، واستشهد على ذلك بأن الوالد لو ترك ابنه في بستان وجاء طائر فقتله ، يكون الوالد قاتلاً ، وأن اللص إذا سطا على قطار فخاف منه الركاب وقذفوا بأنفسهم من القطار وماتوا ، يعتبر اللص قاتلاً ، وعلى ذلك فإن موت « اليوزباشي بول » بسبب ضربة الشمس التي أصابته اثناء عدوه تلك المسافة الطويلة ، لا ينفي أن المتهمين هم الذين قتلوه ، لأنهم هم الذين ضربوه ، وهم الذين ألباهوه إلى الجرى تحت الشمس .

ثم استعرض « الهلباوي » الوقائع المنسوبة إلى الزعماء السبعة ، فقال إن الشهود قد أجمعوا على أن زعيم العصاة ، هو « حسن محفوظ » وعلى أنه كان متواجداً في وسط الحادثة .. وأضاف :

— إننى كلما أنظر الى شيختوخته أثار ، ولكن تلاحظون حضراتكم أنه رجل وصل الى سن السبعين ، وكون من ظهره عائلة كبيرة ، ولم تهذب هذه السن ، فيجب أن تظهر البشرية منه ، لأنه لم يكدر قرية ، بل كدر أمد بأسرها ، بعد أن مضى علينا ٢٥ عاماً ونحن مع المختلين في إخلاص واستقامة وأمانة ، أساء إلينا ، وإلى

---

كل مصري ، فاعتبروا صوتي ، صوت كل مصري ، حكيم عاقل ، يعرف مستقبل أمته وبلاده .

وقال أن « يوسف حسن سليم » هو الذى قتل « المستر بول » وسرق ماكان مع « المستر بورتر » .

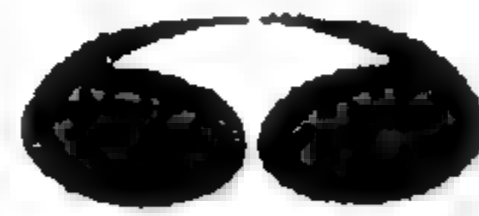
وأن « محمد عبد النبي » — مؤذن القرية — من أرباب السوابق وسبق الحكم عليه سنتين في قضية سرقة !

وأن « محمد علي سمك » — شريكه في الاعتداء على الضباط — كان أول من اعترف عليه .

وأن « أحمد السيسي » و « أحمد عبد العال محفوظ » قد اعتديا على الضباط وضرباهم .

وأن « السيد عيسى سالم » ، هو الذى تحفظ على الضباط ، وقادهم إلى الجرن ، وأشار إلى رقبته مهدداً بقتلهم ، وكان يحمل فأساً .

أما « محمد درويش زهران » فهو من أرباب السوابق ، إذ حكم عليه من قبل بالحبس سنة في قضية قتل ، وأنه معروف لأهالي المديرية بأنه من أهل الشر ، وأن الحملة التى عثرت على السلاح في منزله ، قد عثرت أيضا على بقية جاموسه مذبوحة، ثبت أنها مسروقة، وأن أدوات مما يستخدمها اللصوص في تخطيم الأقفال، وجدت في منزله .



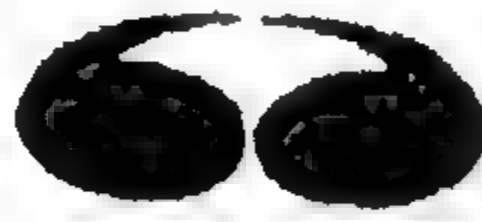
في الدقائق الأخيرة من سنوات المجد ، آثر « الهلباوي » أن يبدو أمام الجميع ، رجلا لايعنيه القانون ، ولاتهمه العدالة ، ويضحى بكل قيمه في سبيل البقاء على القمة ، لذلك ختم مرافعته ، مفوضاً المحكمة بأن تطبق أى قانون تختاره يعطيها

---

رخصة الحكم بالاعدام على هؤلاء المتهمين ، فإذا لم تقتنع بأن الجريمة كانت قتلاً متعمداً مع سبق الإصرار والترصد ، ففي استطاعتها ألا تطبق القانون الفرنسي وهو الذي يشترط سبق الإصرار للحكم بالاعدام ، وأن تطبق القانون الانجليزي الذي لا يشترط هذا الشرط .. واضاف :

— إننى رجل مسلم .. ولنا أن نطلب معاقبة المتهمين طبقاً للشرعية الاسلامية ، ففي تبين الحقائق في شرح الزيلعى أن القتل العمد يعاقب عليه بالقتل عملاً بنص القرآن الشريف « كتب عليكم القصاص في القتلى » حتى لو كان القتل بقشره قصب !  
وختم « الهلباوي » مرافعته ، قائلاً :

— نحن أمام محكمة مخصوصة غير مقيدة بالقانون . لأن المشرع لاحظ أنه توجد بعض حوادث استثنائية ، وأن العقوبة يجب أن تكون على قدر هذه الحوادث . وكل الشرائع تثبت أننا محقون في طلبنا ، منها القانون الفرنسي ، والقانون الانجليزي ، وهذا — أى القانون الانجليزي — يقضي بالاعدام دون أن يشترط سبق الإصرار . فلکم تطبيقه إذا فرض أن لا إصرار هناك ، بل يمكنكم تطبيق قانون أى أمة تجدون فيه مصلحة الأمن العام .. والشرعية الاسلامية والقانون الانجليزي في هذا الموضوع يستويان ، ولا يمكن لأحد أن يعترض لأن البلاد إسلامية .



انتهى كلام « الهلباوي » .

هل كان يظن أن نتيجة ستكون ما كانت !!؟

صدر الحكم في اليوم التالى : إعدام اربعة . جلد اثنى عشر . أشغال شاقة للآخرين ..

قتل « الهلباوي » شعبه كله .

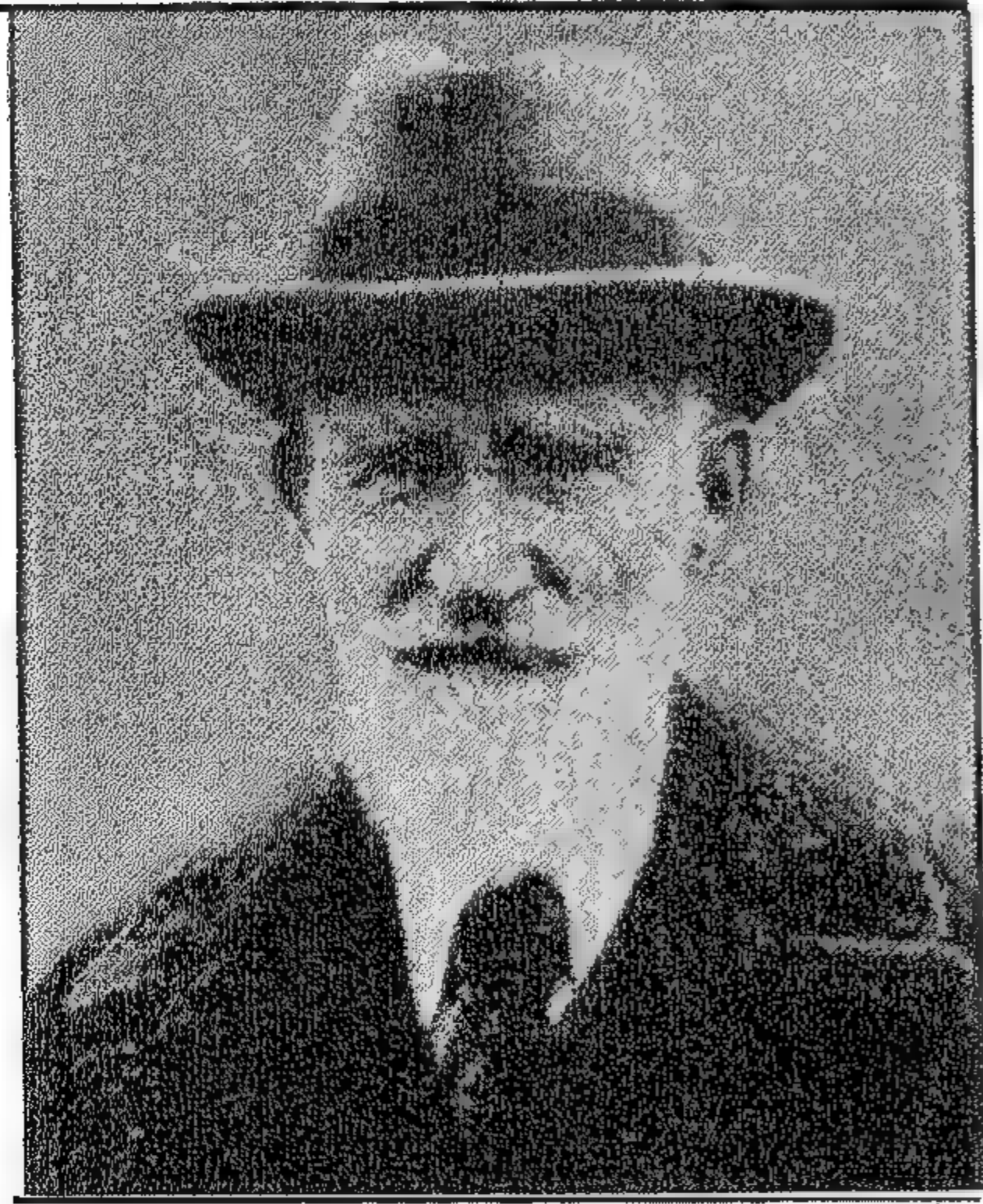




□ الخميس: ٢٨ يونيو ١٩٠٦

□ قرية «دنشواي»

الحضارة الأوربية تقود مسجونى دنشواي ، من « شين الكوم » إلى « دنشواي » ، يمر الموكب على القرى الواقعة بينهما . وكلما مر على قرية ذعر أهلها من النساء والأطفال وولوا هارين أما الرجال فكانوا يقفون على قارعة الطريق ينظرون إلى موكب الأسرى ويتهايمسون في رعب..



«برنارد شو»: حفل الاعدام

عند الظهر وصل الجميع إلى ساحة «دنشواي». هنا. سيتم تنفيذ الحكم. الطريقة التي اختيرت لتنفيذه ذات دلالة على حضارة الاستعمار. بين كل مشنوق وآخر . يجلد إثنان من المحكوم عليهم بالجلد ، أو بالجلد مع السجن ، بينما جسد المشنوق السابق ما يزال يتأرجح في حبل المشنقة . وهو أسلوب لم يجد .

الكاتب الايرلندي الشهير « جورج برنارد شو » ما يفسره به ، سوى السخرية من عدل سلطات الاحتلال ، التي اجهدت نفسها بحثا عن « بروجرام » تشغل به المتفرجين على حفل الاعدام ، وتحول بينهم وبين الملل ، خلال نصف الساعة التي كان مفروضاً ان يظل فيها جسد المشنوق معلقا ، للتأكد من وفاته ،

ولاتاحة وقت كافٍ لاسرته كى تشاهده فيه وهو يدور حول نفسه ، وقد حنت المحكمة هذه المشكلة ، فقضت على ثمانية من المتهمين بالجلد ، لتتيح لفرقة التنفيذ . ملء فراغ البروجرام ، بجلد اثنين بين كل مشنوقين ، وبهذا اكتمل الطابع الاحتفالي والاستعراضى لعدل المحتلين ، الذى حرص على أن يتم التنفيذ في المكان نفسه الذى وقعت فيه الحادثة ، وأن يبدأ في اللحظة ذاتها التى وقعت فيها الحادثة ، وأن تقام المشنقة على بعد ٦٠ متراً من باب منزل « حسن محفوظ » وإلى جوارها المجلدة ، وخيام الخانوتية والمغسلين ، المزودة بالنعوش وأدوات الغسل .

كان لسان « الهلباوي » الطويل هو الحبل الذى شُئق به « زهران » و « محفوظ » و « يوسف سليم » . و « السيد عيسى سالم » . وكان هو الكرباج الطويل ذا الألسنة الثمانية الذى جُلد به الآخرون . تلك صورة لن ينساها الشعب المصرى أبداً ..

تجاهل المؤرخون وصف مشاهد التنفيذ . وما قاله المحكوم عليهم . لعل نوعاً من الكبرياء الوطني قد حال دون ذلك .

لكن ماذا تنتظر من فلاحين فقراء جهلة في موقف صعب كهذا ؟ .

وقفت بريطانيا العظمى ضدهم .. وشنقهم لسان « الهلباوي » العظيم !

تقدم المشنوق الأول « حسن محفوظ » :

قالت المؤيد « كان ينظر إلى قريته وعيناه مغرورقتان بالدموع ، فكأنه كان يودع أولاده وأحفاده الكثيرين ، الوداع الأخير .. نساء القرية فوق أسطح المنازل أقمن المناحات . أخذن يبكين رجلاً سيصرن بعدهن أيامى وينظرن إلى صغار سيكونون — بعد آبائهم — يتامى .. فهنَّ في نار حامية .. وهم في البؤس خالدون .. »

عندما اعتلى « محفوظ » سلم المشنقة استدار إلى القرية .. ودَّع المزارع

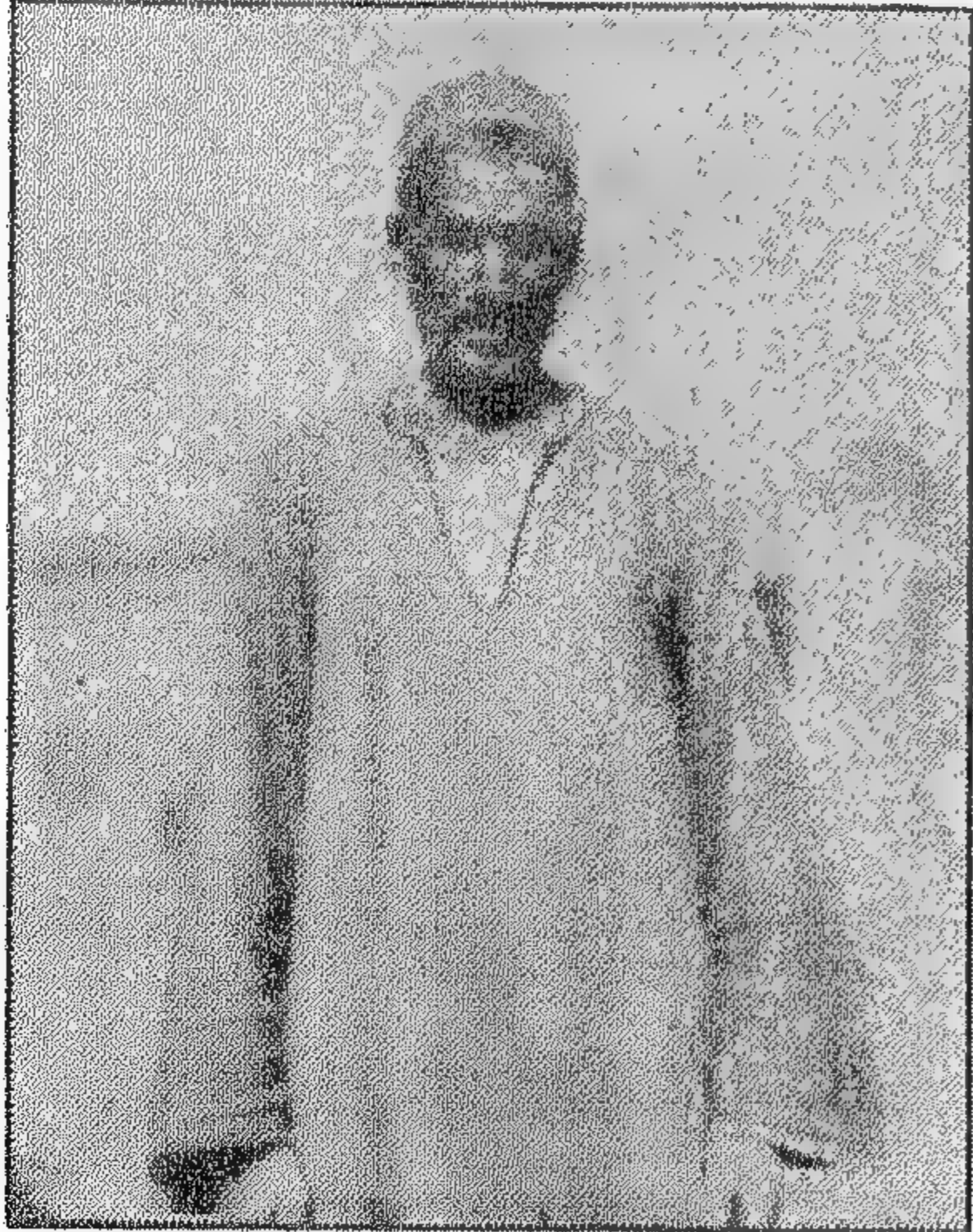
والناس .

صاح « إنا لله وإنا إليه راجعون .. الله يخرب بيتك يا شاذلي .. الله يخرب بيتك يا محمد يا شاذلي » .. دعا الرجل على العمدة — الشاهد الرئيسي ضده — هل نال « الهلباوي » من دعواته شيئاً ؟ ربما . هوى « محفوظ » العجوز ( ٦٥ سنة ) .. وفي نفس اللحظة وفي صفوف الصحافيين هوى ابنه ، الذى كان يشاهد التنفيذ وفي يده ورقة وقلم لكي يسجل طلبات أيده الأخيرة . وكان الأب قد حاول منذ الصباح المبكر أن يحصل على إذن بالالتقاء بأبيه ، ليسجل وصيته الأخيرة ، لكن أحداً من « العادلين » لم يسمح له بهذا الطلب المشروع البسيط .

عز  
عمر  
محفوظ  
كان يجلس مع عمه العجوز

وبينما كان جسد « حسن محفوظ » يتأرجح ، بدأت الفقرة الثانية من « البروجرام » . أوثقوا « ابراهيم السيسى » إلى المجلدة .. تأوه والسرور ذو الثمانية أفرع ينهال على ظهره العارى ..  
صاح :

— سقت عليكم النبي .. سقت عليكم النبي .. يا هوه .. اسنقوني أحسن ..



استمروا يجلدونده وهو مغشى عليه .  
« يوسف سليم » ، المشنوق الثاني .. أصغر المحكوم عليهم بالاعدام . على قمة المشنقة صاح بهم « اللهم انتقم من الظالمين .. اللهم انتقم من الظالمين » . عندما هوى متأرجحاً « صاحت النساء والأطفال معهن . صيحة واحدة تفتت الأكباد ، وبكت عيون الحاضرين من مندوبي الصحافة مصريين وأجانب » . تبكي مصر كلها حزناً وأحاساساً مريراً بالعجز ..

كان جسد « يوسف » ما يزال يتأرجح . والمجنود « السيد العوفي » يصرخ من ألم الجلد . صاح :

---

— « في عرض الأفندي .. في عرض الأفندي » ..

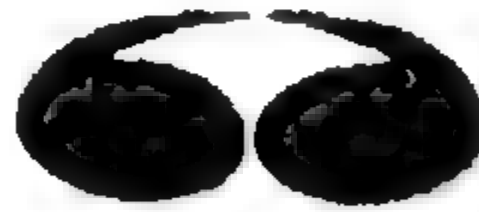
مجلود آخر يتقدم « عزب محفوظ » . لم يقل شيئاً . تأوه بأعلى صوته مع كل جلدة تصيبه . ثم أخذ ينبج كالكلب .

تقدم المشنوق الأخير : « محمد درويش زهران . إلى المشنقة . صعد سلمها . كان نافذ الصبر ؛ استبطأ تنفيذ الحكم . صاح في الشناق :

— « شهل يا خي .. شهل » :

بعد لحظة هوى « زهران » ، فهوت معه — كما قالت « المؤيد » — قلوب النساء المتجمعات ولطمن الخدود .. وترك معلقاً في الهواء .. تذروه الرياح .. يميناً وشمالاً .

ومن سوء حظ واضعي « بروجرام » الاحتفال أن أحد المحكوم عليهم بالجلد ، هو « سيد سليمان خير الله » ، قد أعفى من تنفيذ العقوبة بسبب إصابته بمرض الصرع ، وهكذا — كما يقول « برناردشو » — عانى المشاهدون من القرويين والضباط . ورجال الفرسان البريطانيين ، من بعض الملل إبان الفترة التي كان فيها جسد « محمد درويش زهران » يتأرجح ، ويلف حول نفسه ، إذ لم يكن هناك مجلود يتأوه خلال تلك الفترة ، وهو خطأ وقعت فيه المحكمة التي نسيت أن تصدر بعض أحكام الجلد الاحتياطية ، لمواجهة مثل هذه الطوارئ .



.. يقول الأستاذ « العقاد » :

— « كنا أربعة نقرأ وصف التنفيذ في أسوان ، فأغمرني على واحد منا .. ولم نستطع إتمام القراءة ، إلا بصوت متهدج تخنقه العبرات » ..

أجل .. وإن ذلك ليحدث حتى اليوم ، وبعد كل تلك السنوات ..

---





كان لابد أن يدفع كل من اشترك في هذه الجريمة الثمن .. أياً كان ..  
كانوا أربعة : « اللورد كرومر » ممثل الاحتلال ، و « بطرس غالي » الذى  
رأس المحكمة ، و « أحمد فتحى زغلول » وكان عضواً بها ، و « الهلباوي » .  
تكفل « مصطفى كامل » بالأول . أثار عليه العالم كله . فضح الحضارة  
الانجليزية وأثار اشتمزاز البشرية منها . حتى اضطرت الحكومة البريطانية إلى نقله  
من مصر ، بعد أن ظل في منصبه ربع قرن مكنّ . خلاله للاحتلال وثبت أقدامه في  
الأرض المصرية .

أما « أحمد فتحى زغلول » — الذى كتب حيثيات الحكم بخطه — فإن  
شيئاً لم يغفر له ما فعله يوم دنشواى ، لم يغفر له أنه شقيق « سعد زغلول » ،  
حتى أن ذكره كانت تمر — بعد ذلك — و « سعد » زعيم الأمة المحبوب ،  
فلا يجسر أحد على الإشارة إليها ، أو يدعو للاحتفال بها .

حدث في العام التالى للمأساة مباشرة — ١٩٠٧ — أن رُقّي إلى منصب  
« وكيل وزارة الحقانية » ، وأقام له بعض الموظفين حفلة تكريم في فندق شبرد ،  
وطالبوا أمير الشعراء « أحمد شوقي » بالاشتراك في الحفل بقصيدة ، فوعدهم  
بارسالها لتلاوتها — وكان لا يتلو شعره بنفسه — وفى الموعد المحدد وصل رسول  
« شوقي » بمظروف الى « فندق شبرد » ، وفتحت لجنة الاحتفال فوجدت به أبياتاً  
تقول :

إذا ما جمعتم أمركم وهمتوا  
بتقديم شيء للوكيل ثمين

خذوا حبل مشنوق بغير جريرة  
وسروال مجلود ، وقيد سجين  
ولا تعرضوا شعري عليه فحسبه  
من الشعر حكم خطه يمين  
ولا تقرأوه في « شبرد » بل اقرأوا  
على ملأ في « دنشواي » حزين  
وكانت لطمة ..

وأُنقذ « أحمد فتحي زغلول » نفسه ، فغادر الدنيا بعدها بسنوات قليلة .  
إذ مات في عام ١٩١٤ وهو وكيل لوزارة العدل ! وهو نفس ما أُجبر عليه  
« بطرس غالي » رئيس المحكمة !

وظل « الهلباوي » ، الوحيد من المصريين الذين شاركوا في المأساة ، الذي  
عاش بعدها أكثر من ثلاثين عاماً ، فحمل لعنتها على كتفه كمن يحمل صليبه ،  
وطورد بها كيهودي تائه ومعذب ومحكوم عليه باللعنة الأبدية .. ألا يموت وآلا  
تموت خطيئته في ذاكرة الناس ..

سقط الرجل الذي صعد بعرقه قمة المجد ، إلى الدرجة التي جعلت رجل  
الشارع العادي — الذي تغنى به قبل ذلك — يحقره ، ويهون من شأنه ، فعندما  
عين « حسين رشدي باشا » وزيراً للأوقاف بعد الحادث بقليل ، أراد أن يذهب  
لللقاء « الهلباوي » في بيته لأمر يتعلق بشئون الوزارة ، فلما أمر سائق عربته  
بالذهاب إلى ذلك البيت .. صاح السائق :

— هي وصلت يا باشا إنك تروح بيت « هلباوي » ؟ .. أنا ماروحش  
ولو قطعت راسي !

ولأن المصريين قد اشتهروا بالتسامح وضعف الذاكرة ، حتى اهتموا بالغفلة ،  
فإن قسوتهم في التعامل مع خطيئة « الهلباوي » تلفت النظر ، إذ هم لم يعاملوا  
شريكيه في الخطيئة ، بالدرجة ذاتها من القسوة ، وكان منطقهم في ذلك بسيطاً ،

وإذا دلالة على « عدل الشعب » ، الذي يعرف كيف يلتمس الظروف المخففة ، ولا يضمن بها على من يستحقها ، فقد كان « بطرس غالي » رئيساً للمحكمة بحكم منصبه كوزير للحقانية ، وكان « أحمد فتحي زغلول » عضواً بها بحكم منصبه كرئيس لمحكمة مصر الابتدائية ، أما « الهلباوي » فكان محامياً حراً ، يستطيع أن يرفض ، ويملك أن يختار ، وأما وقد اختار أن يقف ضد شعبه ، فلا رحمة ولا شفقة ، ولا « ظروف مخففة » !

ولم يكن « الهلباوي » بالرجل الذي يقبل الهزيمة ، أو يرضى بأن يصدر حكم ضده ولا يستأنفه ، لذلك لم يتوار أو ينسحب ، ولم يكف عن محاولة البحث عن ظروف مخففة قد تدفع الرأي العام إلى معاملته بالرفقة !

وقد حاول في مذكراته — التي أملاها عام ١٩٢٩ ولم تنشر إلى اليوم — أن يتخذ من المصادقة ظرفاً مخففاً ، فذكر قصة عزمه على الدفاع عن المتهمين . وكسله عن ذلك بسبب شدة القيظ .. وقال أنه بعد ان انتهت المحاكمة سأله « بطرس باشا » — رئيس المحكمة — عن رأيه في الحكم . فقال له : « ان مثلي مثل الوالدة التي يصاب ابن عزيز عليها بداء في ساقه . ويرى الأطباء ألا سبيل إلى علاجها . وانه يجب بترها ، فلا يسع الوالدة الا أن تقابل ذلك القرار بالصياح والعويل » .. محاولاً أن يلتمس ظرفاً مخففاً في الادعاء بأنه كان مضطراً لكي يفعل ما فعل ، لحماية الأمة كلها من غضب المحتل وانتقامه !! .

ولكن أحداً لم يقتنع بهذه الظروف ، حتى هؤلاء الذين كانوا يقدرون كثيراً من فضائل « الهلباوي » ، ومزاياه ، ومنهم الدكتور « محمد حسين هيكل » ، الذي يقول في مذكراته ، أن « الهلباوي » فكر في عام ١٩١٣ ، أن يرشح نفسه لعضوية « الجمعية التشريعية » ، ليكون في هذا الترشيح فرصة لكي يدافع عن موقفه في « قضية دنشواي » إستناداً إلى ظرف مخفف ذو طبيعة مهنية ، إذ لم يكن إلا محامياً طلب اليد أن يترافع في قضية فترافع فيها . شأنه في ذلك كشأنه في أى قضية يقف فيها إلى جانب المدعي بالحق المدني . وليس من حق المحامي أن يتنحى عن أداء واجبه . وليس من حقه — لأى اعتبار من الاعتبارات أن يقصر فيه — وأضاف أنه في دفاعه قد قسا على المتهمين لأن موقفه — كمدع عمومي — كان

---

يقتضيه هذه القسوة ، لكنه فعل ذلك لينجى مصر من آثار لم يكن يعلمها إلا الله ..

ومع أن الرجل كان لبقاً في شرح موقفه، إلا أن «الدكتور هيكل» رد عليه قائلاً :

— إن قضية «دنشواى» لم تكن قضية عادية يدافع «هلباوي بك» عن موقفه فيها بأنه أدى واجب المحامي ، بل كانت قضية بين مصر وإنجلترا ، وقد وقفت سعادتك فيها في صف إنجلترا ، فمن الخير أن تترك الزمن يسدل على موقفك هذا ستار النسيان ، وما قمت به في خدمة وطنك قبل هذه القضية وبعدها ، خير ما يعاون على تكثيف هذا الستار .

وصمت «الهلباوي» ولم يرد .. ولم يرشح نفسه !

وحاول في مذكراته . بعد ذلك ، أن ينسب الى الذين هاجموه دوافع شخصية ، وخاصة الشيخ «عبد العزيز جاويز» — الذى هاجم «الهلباوي» بقسوة ، وأطلق عليه لقب «جلاد دنشواى» — فذكر انه قبل حادث «دنشواى» بعام كان قد ترفع في قضية مدنية ضد أحد أشقاء الشيخ . وإنه قد حفظ عليه لهذا السبب ..

لكن معاصري «الهلباوي» ، يجمعون على أنه ترفع ضد شهداء دنشواى إرضاء للاحتلال . وطمعاً في منصب قضائى . وكان صديقه اللدود — «سعد زغلول» — قد ترقى في مناصب القضاء بسرعة . معتمداً على كفاءته ، وعلاقته بالأميرة «نازلي فاضل» ومصاهرته لرئيس الوزراء «مصطفى فهمي» ، ومع أن «الهلباوي» كان يكسب كثيراً من المحاماة ، فقد كان لمناصب القضاء ، آنذاك ، اغراؤها في بلد تعبد المناصب ..

وللى هذه الرغبة أشار «حافظ ابراهيم» في قصيدته عن «دنشواى» التى قال فيها مخاطباً «الهلباوي» :

أيها المدعى العمومى مهلاً بعض هذا فقد بلغت المراد ..

---



قد ضمنا لك القضاء بمصر وضمنا لنجلك الإسعادا  
فاذا ما جلست للحكم فأذكر عهد مصر ، فقد شفيت الفؤادا



الهللأوى فى شىخونخته



فى السنوات الثلاث التالية على حادث دنشواى كسدت أحوال  
« الهلأوى » . وانفض المتقاضون عن مكتبه ، فأغلقه ، وسافر إلى مزارعه  
بالبحيرة يعتنى بها ، ويدفن احساسه المر بالهوان ، وعرض عليه منصب القضاء  
فتردد فى الموافقة ، إذ لاشك أن قبوله له كان سىؤكد التهمة التى ألصقت به ..  
ولم تسكت الصحافة عنه :

فى ٢٨ يونيو ١٩٠٩ كتب « عبد العزيز جاویش » على صفحات  
« اللواء » جريدة « الحزب الوطنى » التى كان يرأس تحريرها مقالا تحت عنوان :  
« فى ذكرى دنشواى » ذكر الجميع بمرور ثلاث سنوات على تنفيذ الحكم  
بالاعدام والجلد .

قال فيه « سلام على أولئك الذين وقف « هلأوى بك » فثار فيهم ثوران  
الجبارين ، ثم اثنى على رقابهم فقضمها ، وعلى أجسامهم فمزقها . وعلى دمائهم  
فأرسلها تجرى فى الأرض ، تلعن الظالمين وتتوعد الآثمين .. واتهمه علناً بالعمالة  
والاحتلال وإلأ ما قدم أهالى « دنشواى » « قرايين إلى هىكل الاحتلال ، الذى هو  
معبد الخائنين ، وقرة أعين المارقين » . قدمهم إلى الهىكل بىراهين « يعلم أن حظها

من الصحة كحظه من الوطنية ، وقربها من الحق كقرب موقفه من العواطف البشرية » لكنها « أموال استهوته .. ومناصب استغوته ، وعظمة للاحتلال

استرغبته » فأنطقه هذا كله بما أنطقه «الرغبة في الألقاب والمناصب وعوز النفس الى الشعور بالواجب». ووضع الشيخ «جاويش» النقط على الحروف، فأكد أن «الهلباوي»، قال ما قال في المحكمة لتروى عنه كلماته، فيكرم الانجليز وفادته ونجييو مطالبه، ويأخذوا بيده إذا مارغب إليهم في بعض وظائف الادارة أو الاستشارة.

ووصف الشيخ مافعله « الهلباوي » وزميليه « بطرس غالي » و« فتحى زغلول » بأنه « طمس لمعالم العدل واقامة لمنازل الجور » ، وقال ان جزاءهم كان « أن أصبحوا يشق وجودهم على الأرض ، ورؤيتهم على الأبصار ، وصوتهم على المسامع وذكرهم على الألسن ، وذكرهم على الصدور ... وهل هذا إلا قصاص عجله الله لهم في الدنيا ليرى الناس عاقبة العدوان ومحاربة الأوطان في سبيل الشيطان » .

ونختم الشيخ « عبد العزيز جاويش » مقالته ، مترجماً على شهداء

« دنشواى » « أولئك الذين بكتهم الأرض والسماء ، وروع لظلمهم العالم ، وانخلع لمصابهم قلب الانسان ، في كل مكان » ، داعياً الأمة أن تذكر « اليوم الذى ايقظها من سباتها ، وملأ قلوبها بالعظة والعبرة ، ونفوسها بالحمية والغيرة ، هذا اليوم الذى كشف اسرار المنافقين ، وفضح كيد الخائنين وأظهر حقائق المارقين .

السبح عند العرب جاويش أطلق على الهلباوي لقب حلال دنشواى فلم يقامه ولم يتهمه بالقذوف في حقه

---

هذا اليوم الذي أنبأ العالم بما يفعل الاحتلال في هذه البلاد من المفاسد والمظالم .

والغريب أن النيابة العمومية ، قدمت الشيخ « عبد العزيز جاويش » الى المحاكمة بتهمة القذف في حق كل من « بطرس غالي » — وكان أيامها رئيسا للوزراء — و « أحمد فتحي زغلول » ، عضو المحكمة .. و « محمد بك يوسف » ، أحد المحامين الأربعة الذين دافعوا عن المتهمين ، ونسب إليهم الشيخ « جاويش » تقاعسهم عن واجبهم في الدفاع .. بينما لم يتحرك « الهلباوي » ، ولم يبلغ ضد « الشيخ جاويش » ، ولم يعتبر ما كتبه قذفا في حقه ، ولم يتدخل في القضية كمدع بالحق المدني .

وتحين الفرصة « للهلباوي » في عام ١٩١٠ لطلب الغفران ، وللتكفير عن الذنب ففى ٢٠ فبراير من ذلك العام أطلق صيدلى شاب اسمه « ابراهيم الورداني » الرصاص على « بطرس باشا غالي » ، الرئيس السابق للمحكمة التى أصدرت أحكام « دنشواى » وكان قد أصبح آنذاك رئيسا لمجلس النظار .

وكانت تلك أول جريمة اغتيال سياسى فى تاريخ مصر الحديث ؛ وأسبابها بسيطة : ان « بطرس باشا » — فى رأى « الورداني » — عميل للاحتلال ؛ كان عميلاً لهم يوم أصدر أحكام دنشواى ، وكان عميلاً يوم ضيق الخناق على الوطنيين . وأعاد — فى عام ١٩٠٩ — العمل بالقانون القديم للمطبوعات ، الذى يزهق أنفاس الصحف ، ويصادر حرية الصحافة . وكان كذلك يوم فكر فى مد امتياز القناة ويوم وقع اتفاقتى السودان الشهيرتين .

وصل الخبر إلى « الهلباوي » فى عزبته التى كان يعتكف فيها منذ حادث « دنشواى » .. وكان الفلاحون يتغنون بالشاب العصبى الفوضوى الذى قتل رئيس النظار فى موال جميل مطلعته : « يا ميت صباح الفل على الورداني » ، ويصله الغناء فيفكر ويفكر .. وينتهى به التفكير إلى أن يقرر العودة للمحاماة والتطوع للدفاع عن « الورداني » ..

هل خاف أن يكون مصيره كمصير « بطرس غالي » ؟

ربما .. لكنها على أى الأحوال كانت محاولة تكفير ..

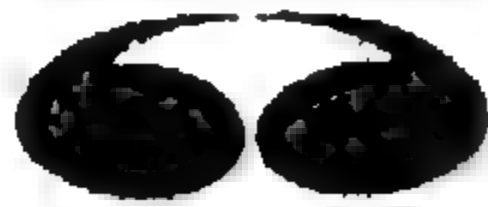
في المحكمة . صال « الهلباوي » وجمال .. عاد فارس المحاكم القديم .. ليختار ذلك الركن الذى كان مجال إمتيازهِ وتفوقهِ « ركن الظروف المخففة » . ها هو « أعظم طلاب المرحمة » يعود من جديد . ليقول بجسارة للقاضى « إن الجريمة سياسية وطنية ومشرفة ، دفعت المتهم الى ارتكابها دوافع سامية » .

بل انه — وهو الممثل البارِع — يتنكر أمام المحكمة لكل شئ ، ويختلط الأمر فلا يعرف أحد هل فعل ذلك في سبيل موكله أم دفاعاً عن نفسه : لقد قتل « الورداني » « بطرس غالي » لأنه رأس « محكمة دنشواى » ، فماذا يقول « جلاد دنشواى » عن دنشواى بعد أربع سنوات منها ..

○ ○ قال إن دنشواى « احدى الفواجع الكبرى التى رُزئت بها مصر » وأن محكمتها كانت « بلا قانون ، بلا نصوص ، تصور ما تراه مناسباً من العقوبات » وأن انشاءها كان « مخالفة صريحة للعدالة البشرية » ..

○ ○ وقال إن المصريين « كرهوا جميعاً هذه المحكمة ، واحتقروا كل من شارك فيها من بينهم ، كقاض أو كمدع عمومى ، ولو كان أكثر الناس إخلاصاً ووطنية . لأنه يعرض سمعته للشبهات والريب ، إلى أن يتضح للناس من بعد أنه كان يهدف إلى غرض نبيل لا عيب فيه » .

○ ○ ثم عرض لموقفه فقال « لسنا هنا في مقام التوجع ولا الدفاع عن أنفسنا ، ومع ذلك فإنا نستطيع أن نؤكد أن الشعب إحتقرنا ، كما إحتقر المجنبى عليه ، دون أن يقدر مواطنونا الظروف التى تصرفنا فيه تصرفاتنا .. إنا جئنا هنا للدفاع عن « الورداني » . ومن أجل هذا وجب علينا أن نتنكر لذواتنا .. وأن نغفر كل ما وجهه إلينا مواطنونا .. اللهم إنا نستغفر مواطنينا عما وقعنا فيه من أخطاء » ..



ولكن الشعب رغم هذا لا يغفر .. ويترصّد الهلباوي كل القضايا الوطنية



للدفاع عن المتهمين .. كأنما يقول ابنتى وطنى ، إن لسانى لم يشنق « محفوظ » أو « زهران » ولم يجلد الآخرين . لكن أحداً لا يصدقه أبداً . فى عام ١٩١٢ تطوع للدفاع عن المتهمين ، فى قضية محاولة « اللورد كتشنر » .. ودافع بعد ذلك عن « شفيق منصور » فى قضية « قتل السردار » — عام ١٩٢٤ — وتقدم دائماً للدفاع فى كل قضايا الرأى .

دافع عن خصومه السياسيين . وعن أصدقائه وملاً مرافعاته بالهجوم على الاحتلال والزرارية به .. لكن أحداً لم يصدقه . وعلى الرغم من ثفانيه من جديد فى عمله كمحام ، واتساع أعماله وصعود نجمه ، فقد ظل يحلم دائماً بغفران الشعب .

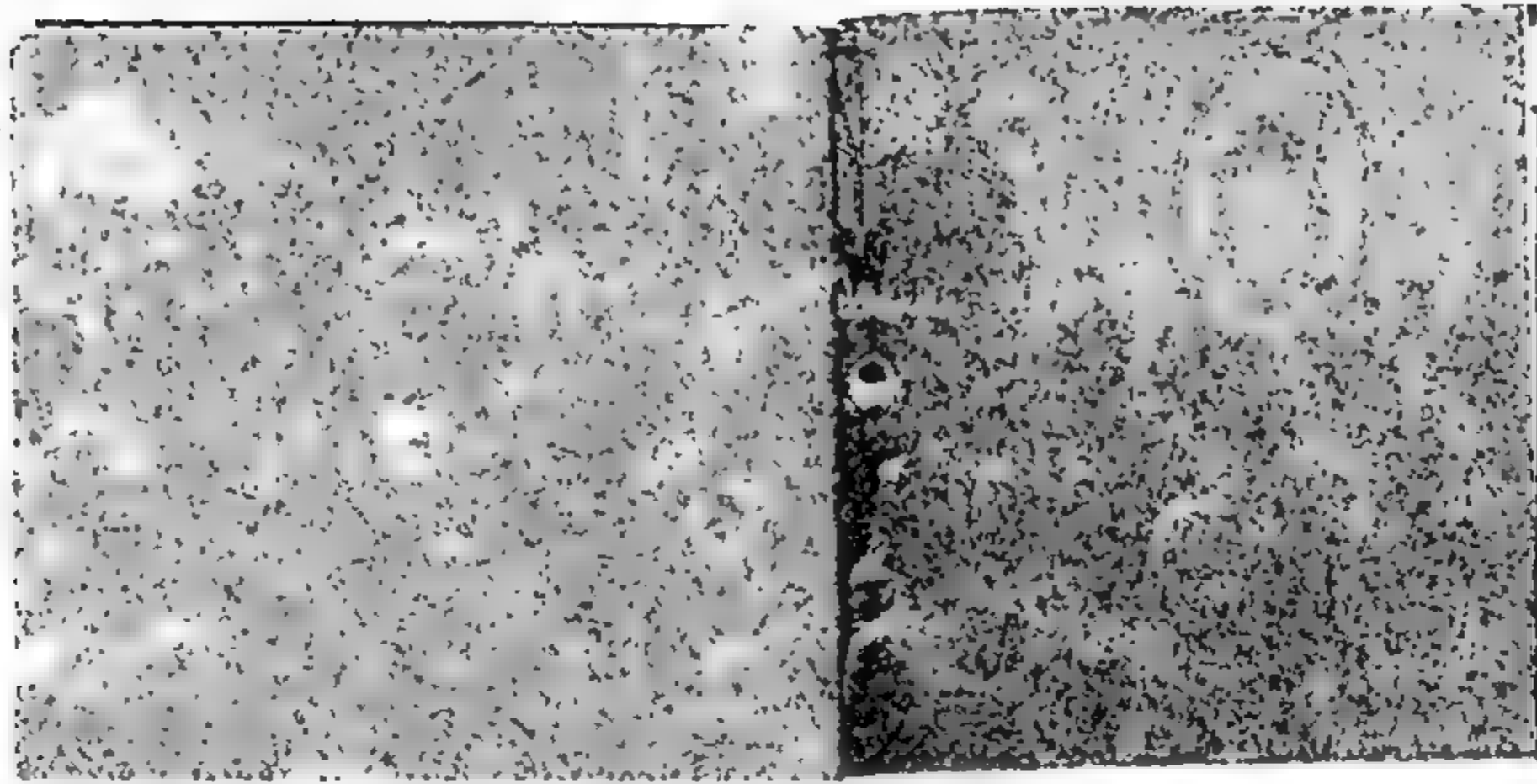
لكن الشعب وقف للزمن بالمرصاد ، ومنعه من أن يسدل الستار على  
المأساة !

ولعل المصريين بكل طبيعتهم ، قد تجاوزوا القصد فى عقابهم للهلباوي ورفضهم لكل طقوس التوبة التى قدمها ؛ وتلبستهم حالة « سادية » لتعذيبه وتجريحه طوال عمره .. وابتكار أساليب نادرة فى هذا .<sup>١</sup>

حدث فى مايو ١٩٠٨ أن عقد اجتماع بدار « الجريدة » — صحيفة حزب الأمة — للمناقشة فى بعض المسائل السياسية ، ودعى إليه العموم ، واكتظت دار الجريدة بمئات من المستمعين بينهم كثير من الطلبة والشباب وفى مقدمتهم طلاب « مدرسة الحقوق » الذين كانوا يرتدون سترات لم يتنبه أحد الى انها كانت منتفحة اكثر مما يتطلبه الأمر عادة . وبدأ كأن كل شيء يسير فى مجراه الطبيعى ، كان « لطفى السيد » — رئيس تحرير الجريدة — يخطب ، بينما جلس الى جواره « ابراهيم الهلباوي » ، الذى كان من أصدقاء حزب الأمة ..

وفجأة فوجئ المجتمعون بحمامات بيضاء تطير فى صالة الاجتماع ، وثمرات من « الطماطم » و « البيض » تنطلق فى وجه « الهلباوي » ، وهتاف كالرعد يملأ المكان ..

— يسقط جلاد دنشواى !



الاحتفالات الطائفة سوى مجرد رمز على ابراج الحمام الشهيرة في



م من كل هذا لم يكف « الملباوي » عن محاولة الحصول على

امت ليرة ١٩١٩ انضم فترة الى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة .  
انشق مع المنشقين الذين خرجوا عن الوفد ، وكونوا « حزب  
ديماس » .. وهكذا عاد الى صفوف الأقلية المكروهة من الشعب .  
يستطيع الآن أن يحصل على الفران ، فرشح نفسه — عام  
ن النواب .

مفاد يحمي حتى :

« الملباوي » — يخطب في سرادق ضخم ، مزدحم فيه أنصار

الحزب المتحمسون ، يكفرون به « سعد زغلول » ، ويؤيدون « عبد العزيز  
نهي » رئيس حزبهم ..

وأفاض « الملباوي » في الحديث عن الوطنية الخفة ، مشيداً بجهاد  
« الأحرار الدمعريين » من أجل تخليص حقوق البلاد من يد المحتلين . وقطع  
خطابه بالمتفان والتصفيق .. وامتأ الرجل ثقة وزهواً وطنياً اللها قد صالحته ،  
ولكنه لم يكف يفرغ من خطابه ، حتى ارتفع صوت في آخر السرادق يهتف :  
— يسقط جلال دنشواي .

« كنا واثقين أنها دسيمة تمت بها « حزب الوفد » لإفساد الحفل ، بنابل  
ن المبعوث اتخذ مكانه بجانب الباب ليسهل عليه الحرب . ومع ذلك فكأن  
بالخائضين ، وقد مستهم الكهرباء فجأة ، وإذا بهم كلهم — وهم أنصار  
« الملباوي » وأعدائه ومشايخو حزبه — يقفون وقفة رجل واحد ، ويهتفون  
بصوت واحد بجلجل كالرعد ..

— يسقط جلال دنشواي .

إنه كان صوت مصر .. ينطلق من حلوقهم على الرغم من ارادتهم « ..  
ويسقط « الهلباوي » في كل انتخابات يدخلها ، ولا يحصل حتى على عشر  
الأصوات ، وهي النسبة التي كان لابد من حصوله عليها وإلا ضاع عليه التأمين ..  
طيب أنت أيها الشعب ، لكنك قاس كذلك ..

وتمضى السنوات ..

تموت زوجته ، فيتزوج غيرها ، وتموت الثانية ، فيتزوج ثالثة ، دائماً  
تركيات شابات ، وهو العجوز الذى زاد على السبعين ..  
يفلس تماماً في عام ١٩٣٠ ، ويُحجز على أراضيه وأملاكه . ولا يجد منزلاً  
يسكنه . وتترقق الدموع في عينه في المحكمة . وهو يترافع عن نفسه في قضية  
ملكيته لمنزله . ويقول :

— جئت بنفسى إلى المحكمة لأئنئ اعترف أنئ اذا انهزمت في كل مكان ،  
فأنئ انتصر دائماً في المحكمة . وإذا لم تبق لى دار ، فإنئ باق في دار العدالة لأنئ  
ساهمت فيها أكثر من أى انسان ..

ويئنئ نفسه من جديد .. يقع ، ويقوم .. ويقوم ليقع !  
ولا يكف طوال هذا العمر عن طلب الغفران من الشعب . والشعب  
يرفض .

كان واحداً من مفكرى الليبرالية المصرية الأنقياء ، دافع مبكراً عن حرية  
المرأة وحرية العقيدة ، وكانت له جولات في لجنة الدستور . لكن ذلك كله اندثر  
مع خطيئته التي لا تغفر ..

في عام ١٩٤٠ — وهو في الثالثة والثمانين — مات ..

وخلف جنازته .. كان الرجال يتذكرون أبياتاً من قصيدة « حافظ  
ابراهيم » التي يقول فيها :

لاجرى النيل في نواحيك يا مصر      ولا جادك الحيا حيث جادا  
 أنت أنبت ذلك النبت يا مصر      فأضحى عليك شوكاً قتادا  
 أيد يا يا بذره القضاء.. ويا من      ساد في غفلة من الزمان وشادا  
 انت جلادنا فلا تنس اننا      قد لبسنا على يدك الحدادا



إبراهيم الهلباوي يهتف سائيس

ويهيل النسيان التراب على كل شيء ..  
 إن الذكرى الوحيدة الباقية للهلباوي — كما يرصد الأستاذ يحيى حقى —  
 تسمعها من كمسارى الأتوبيس في خط « المنيل » بمدينة القاهرة وهو يعدد  
 المحطات فيقول :

— محطة الجراج .. محطة الهلباوي .  
 ذلك أن الشعب طيب ورحيم .  
 لكنه ليس مغفلاً ولا ساذجاً .. ولا قادراً على نسيان الجراح الكبيرة ..







لم يكن القلب المصرى أيامها خالياً ..  
كان مليئاً حتى الحافة بالقلق واللهفة وانتظار الجهول ..  
سنوات أربع كانت قد مرت على انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وعلى ثورة  
١٩١٩ .. وكل شيء يبدو باعثاً على القلق والخوف .. انتهت توضيحات سنوات  
الحرب ، وسنوات الثورة ، بتصريح ٢٨ فبراير ( شباط ) ١٩٢٢ الهزيل الذى أعطى  
مصر استقلالاً شكلياً لأمضى له .

( سعد زغلول ) زعيم الثورة يفرج عنه . ويغادر منفاه الثانى فى « جبل  
طارق » إلى فرنسا ، يستجنى من عذاب النفى ، ويفكر قلقاً فى المستقبل .. وتأتى  
صوره من هناك .. عجوزاً مريضاً .. على ملامحه آيات يأس .. حتى الدستور الذى  
كان المكسب الوحيد لسنوات الحرب المعذبة .. وسنوات الثورة الباهرة .. حتى هذا  
الدستور كان يتعرض للمسح .. تدخلت السراى وانتزعت حقوقاً لصالحها .. وتبعها

« دار الحماية » فانتزعت حقوقاً لصالح الانجليز .. والأجانب يتربصون بما بقى منه  
لانتزاعه .

والشعب الذى عاش يحلم بأن يأتى اليوم الذى يكون فيه حقاً مصدر  
السلطات .. يتابع ذلك كله بقلق ..

صفحات الصحف تتحدث عن المعركة الانتخابية .. « وفرقة رمسيس »  
تستمر فى عرض مسرحية « غادة الكاميليا » .. والناس يعانون الاحساس المر بالقيظ  
مختلطاً بالأمل فى ألا يذهب هذا كله هباء ..

الطبقة الراقية تصطاف فى أوروبا .. وأنباء الحركة « الاتاتورية » هى أبرز  
الأنباء الخارجية

صيف ذلك العام كان حاراً .. والقلب المصرى ينبض قلقاً ولهفة ...  
كل شىء أيامها كان فى كفة المجهول .. توضحيات سنوات الحرب .. شهداء  
الثورة التى أضاءت كالشهاب .. الاحساس الباهر الذى خالط الناس بأنهم أسياد  
مصرهم .. وأنهم الأمة مصدر كل السلطات .



وعلى الرغم من كل هذا ، فان رصاصات أربع طلقات في لندن — على مبعدة  
آلاف الأميال — قد اجتذبت القلب المصري اليها فأخذ يتابع قصتها وسط شواغله  
وهمومه مذهولاً وتعيساً وحزيناً ! ..

ومع أن الرصاصات الأربع لم تطلق على سياسي مصري أو أوروبي .. ولم يكن  
لإطلاقها أى علاقة مباشرة بما كانت فيه مصر من شواغل أو ما كان يشغل المصريين  
من هموم ، فإنها فجرت الكثير .. وكشفت عن الكثير .. كانت الرصاصات الأربع  
— في الظاهر — خاتمة قصة حب فاجع .. لكن وهجها ألقى أضواء كشافه على  
قلب الوطن ، ونزع الأستار عن حقيقة المجتمع ..



□ المكان : فندق « سافوى » بلندن عاصمة بريطانيا « العظمى » !

□ الزمان : الساعة الثانية بعد منتصف ليلة ١٠ يوليو ١٩٢٣

المليونير المصري « علي فهمي كامل بك » .. يصعد الى جناحه في الدور  
الثاني بالفندق .. كان قد تشاجر مع زوجته الفرنسية « مرجريت » .. لأنها تريد  
السفر الى « باريس » لاجراء عملية جراحية وهو يرفض .. فكر في أن يناقشها في  
الأمر .. دلف إلى جناحه رقم ٤٠ . إرتدى ملابس نومه . توجه إلى جناحها . طرق  
الباب ، فأبت أن تفتحه له . هدهدها بأن يحدث ضجة . فتحت الباب . حدثت  
الضجة بالفعل بعد أن سمحت له بالدخول .

بعد لحظة خرج « علي فهمي » شبه مطرود من جناح زوجته .. أثار ذلك  
فضول أحد خدم الفندق .. وقف يشاهد الموقف .. خرجت الزوجة بعد لحظة .  
أنبأت الخادم أن زوجها حاول خنقها .. أدرك الخادم أنه أمام مشاجرة زوجية من  
النوع العادي .. طلب منهما أن يراعي الهدوء . استدار هابطاً .. كان آخر ما رآه



مشروع مداعبة بين « البرنس » — وهو اللقب الذى كان يزعمه « علي فهمي »  
لنفسه — وبين كلب الزوجة الذى كان قد خرج خلفها .. ماكاد الخادم يصل الى  
منتصف السلم حتى سمع دويّ الرصاص . رفع رأسه إلى أعلى السلم . كان  
« البرنس » قد سقط يتخبط في دمه .. والكلب عند رأسه يلغ في هذا الدم  
ومسدس « براوننج » في يد « مدام مرجريت فهمي » .

كانت ليلة « لندنية » باردة عاصفة .. المطر يتساقط والبرق يضيء السماء ..  
مضت سيارة الاسعاف مسرعة الى مستشفى « تشارتج كروس » .. ودلفت « مدام  
فهمي » الى سيارة البوليس . في الطريق إلى قسم « بوستريت » .. قالت :  
— قتلته ولست أخشى شيئاً ! .

لكنها بعد لحظة انخرطت في بكاء حاد ..  
كانت قصة الحب الفاجع قد وصلت الى نهايتها ..



□ القتل : « علي فهمي كامل بك » ..

شهرته في الأوساط الأوربية « البرنس فهمي » . شاب سمين قصير .. ثلاثة  
وعشرون عاماً فقط .. نموذج لنمط انساني واجتماعي كان شائعاً في مصر آنذاك . والده  
مهندس عصامي من الذين يبدأون رحلة صعودهم من أسفل السلم الاجتماعي  
فيعبدون « القرش » ويعتبرونه « وثنهم الوحيد » .. جمع ثروة لاتعد .. لكنه كان يرفض  
أن يعطي ابنه مصروفاً يناسب ثراءه وهو طالب .. وكما يحدث أحياناً .. مات الأب  
والابن في السادسة عشرة .. طالب فاشل في الثالثة الابتدائية .. وجد نفسه فجأة وارثاً  
لآلاف الأفدنة — ٤٥٠٠ فدان في مغاغة ومئات الألوف من الجنيهات أرصدة في  
البنوك .. مضت سنتان ، رفعت في نهايتهما الوصاية عنه .

وأخيراً وجد المراهق المكبوت المضغوط الجاهل في يده مفاتيح السعادة .. آن  
لسنوات الكبت أن تثار لنفسها ..

وكان لابد من بطانة سوء لتفتح الطريق الى عوالم اللهو الخفية والظاهرة ..



تقدم « سعيد العناني » لكي يكون شيطان البرنس .. كاتب فقير في الجمعية التشريعية — برلمان ذلك العهد — مرتب صغير — ثمانية جنيهات فقط — وأحلام واسعة بالعريضة وشهوات للانطلاق لا تقف أمامها أخلاق أو قيم .. أصبح « العناني » صديقه وقواده ، وهي مهنة تتقنع في تلك الأوساط بلقب : سكرتير خاص .. مرتب قدره ستون جنيهاً .. وهو مرتب ضخم بعملة تلك الأيام ، بدلات وعمولات وسمسرات بآلاف الجنيهات فضلاً عن نصيبه العيني من ملذات دنيا العريضة ، التي كان قائد « البرنس » ودليكه إليها .

في يد « البرنس » الآن ١٥٠ ألفاً من الجنيهات هي إيراد سنتي الوصاية . ما أن تسلمتها حتى بدأت الرحلة ..

خلال أربع سنوات فقط كان قد انفق مليون جنيه كامل .. ليس من الصعوبة ان تتصور حياة شاب نصف أمي ووارث في ذلك الزمان .. سفه وإسراف لا مزيد عليه في ملذات الحياة .. استخدام لغرائزه « كل الوقت » .



كان كما وصفه — فيما بعد — « السير مارشال هول » — محامي المتهمة — « منغمساً في كثير من الرذائل .. ومنهمكاً في الإسراف في قواه الجنسية » ، لكنه « أساء استعمال وظيفته الجنسية الطبيعية العظيمة » ! . وهكذا حاز عدداً

القصر الذي بناه « علي فهمي » في الزمالك .. ولم يبنها بالحياة فيه .. وعرف فيما بعد باسم « قصر عائشة فهمي » شقيقته التي ورثته عنه .. وقد كان لفترة مقراً لوزارة الثقافة المصرية ، بنى على طراز عهد النهضة وتكلف مائة ألف جنيه مصري

من الخلايا لا يمكن احصائهن ، مرتب الواحدة منهن لا يقل من ألف جنيه في الشهر ، رغبته أمر يطاع مهما كبדתه .. رأى سيارة في معرض باريس ، طلب

شراءها ، اعتذر المعارضون بأنها للعرض فقط ، وعدوه بأن يرسلوا له واحدة . دفع ألفين من الجنيهات زيادة على ثمنها ، لمجرد أن يخرج من باب المعرض وهو يقودها .



مرادى القلى عم  
 «عل كامل فهمى»  
 ... لعمو حياه  
 مزارعا بسيطا في  
 دائرة ابن ابيه .. ثم  
 أصبح من الأغنياء  
 المدودين بعد  
 مقله

كان صبت «عل فهمى» قد ذاع كشاف كريم مسرف ، حتى احتلطن  
 الحقيفة بالاشاعة فيما بداع عنه من أنباء ، لكن كل ما كان يشاع كان بعكس  
 إحساس الذين يروجونه ، بأنه كان شابا لا يعرف للنفود قيمة شأن من لم ينعم في  
 جمعها ، فلا يتعمه إلفاقها : ظهر يوماً بين أصدقائه وقد لبس ساعة صغيرة في عروة



جاكتته ، فقبل أن هذه الساعة كلفته خمسمائة جنيه . وبعد ساعات ارتفع الرقم في بورصة الاشاعات إلى ألفى جنيه . واشترى مرة حقيبة للسفر ، فروج بعضهم اشاعة فحواها أنه انفق على صنعها خمسة آلاف جنيه ، لأن بعض أجزائها من الذهب والبعض الآخر من جلد نادر الوجود !

أصبح « أمير الشباب » — كما كان يسمى في أوساط اللهو والخلاعة — نموذجاً للوارث المتلاف : كان إذا دخل فندقاً أو حانة لتناول كأس ويسكى يدفع بقشيشاً للجرسونات يتراوح بين خمسة جنيهات وعشرين جنيهاً . واشترى مرة زورقاً كهربائياً ورغم أنه يعلم أنه لا يصلح للسير في النيل لسرعة حركته فقد اشتراه ودفع ثمنه . وقرر أن يترك البيت الفاخر الذي ورثه عن أبيه في « باب اللوق » — وكان يقع في شارع فهمي الذي يحمل اسم الاب — وأن يبني لنفسه بيتاً على النيل في جزيرة الزمالك ، فاشترى الأرض بأربعة عشر ألفاً من الجنيهات ، وهي لا تساوي أكثر من أربعة آلاف ، وتكلف بناء القصر — وهو المعروف الآن بقصر « عائشة فهمي » نسبة إلى شقيقته التي ورثته عنه — مائة ألف جنيه ، وهو لا يساوي أكثر من عشرين ، وكانت كل هذه الفروق في الأسعار تذهب إلى جيوب الحاشية والسماسرة الذين كانوا يحيطون به ، حتى أن مقاولاً لأعمال البياض ، ذكر بعد مقتله ، أنه عرض أن يتولى زخرفة القصر بستة آلاف جنيه ، فرفضت حاشية « البرنس » واسندت العملية إلى مقاول أجنبي بثلاثة عشر ألفاً ..

ويوم قُتل ، كان قد انفق — خلال أربع سنوات فقط — كل ما تجمد له في سنوات الوصاية وكل إيراده في سنوات اللهو ، واقترض فوق هذا كله ٢٤٠ ألف جنيه .

وعندما تقدم لخطبة « منيرة » ابنة « اسماعيل سرهنك باشا » — عديل « سعد زغلول » — ذهب إلى قصر والدها ليقدم شبكة العروس ، على رأس موكب من ٢٠ خادماً . يرتدى كل منهم بذلة ردنجوت ، ويحمل صندوقاً من الفضة فيه بعض المجوهرات . لكنه شوهد بعد أيام ، وهو يحمل في سيارته إحدى ممثلات « مسرح نجيب الريحاني » ، فثارت الأسرة ، وتقرر فسخ الخطوبة !

. وفي المقابل كان يتمتع بنذالة نادرة المثال دفعته الى أن يبقى عمه مجرد مزارع بسيط في دائرته ! ..

لكن هذه النذالة لم تمنعه ، من أن يتبرع بسخاء شديد للأعمال الخيرية ، فقد بنى مستشفى مجانياً في « مغاغه » ، كما كان يخصص مبلغ ثلاثة آلاف جنيه كل عام للانفاق على المبعوثين المصريين الذين ترسلهم الجامعة المصرية إلى أوروبا لتلقى العلم ، وهو ما أهله للحصول على رتبة البيكوية ، التي كانت تمنح للأثرياء الذين يتبرعون للأعمال الخيرية ، تشجيعاً لغيرهم على ارتياد هذا السبيل ..

ولم يكن هناك تناقض بين هذا التبذير الخيري ، وبين التقدير على ذوى رحمه ، إذ كان سخاؤه في الانفاق على الأعمال الخيرية ، أحد مظاهر أنانيته ، التي دفعته الى شراء وجاهة اجتماعية ، ولقب من ألقاب التشريف ، بتلك التبرعات الخيرية ، في حين أن العمل من أجل الآخرين لم يكن يعنيه في شيء .  
وكان قدر هذا « البرنس المصرى » يَجِدُّ في أثره ..



□ القاتلة : « مرجريت ألبير » ..

« خضراء دِمنٌ » من النوع فرنسي الطابع .. امرأة حسناء — بمقاييس الزمن — عاشت وتربت في منبت سوء ، لذلك استحققت أن توصف بخضراء الدمن .. عمرها ٣٢ عاماً .. أى أنها كانت أكبر من « البرنس » بثلاث سنوات كاملة .

.. والدها سائق سيارة باريسى فقير . من النوع الذى يشغله فقره عن التفكير في « الأخلاق » .. في السادسة عشرة ، انطلقت بلا حدود ولا عوائق ، كانت أمها قد سقطت في معركة الحياة ميتة ، بسبب الفقر ونقص الدواء .

انطلقت « مرجريت » .. يقودها طموح مجنون الى الثروة .. ورغبة في

استثمار جمالها في السوق .. قالت صحيفة مصرية — بلغة العصر — ان مرجريت « كان همها أن تبحث عن ظبي لأنها فيما تعتقد غزال شارد .. ضربت في الخلاعة والرقاعة بسهم وافر » .. وهكذا لم يستمر زواجها الأول إلا سنوات قليلة ، وأثمر ابنة واحدة ، ولقباً أخذته من زوجها ، ثم هجرته لتبادلها الأيادي .. تصطاد رجلاً من هنا وآخر من هناك ..

ولأنها كانت قد أصيبت بمرض خطير ، فقد أوصاها الأطباء بضرورة السفر إلى منطقة لاتغيب عنها الشمس ، وهكذا قادتها قدمها في عام ١٩١٨ ، إلى مصر ، التي كانت تتحدث عنها — بعد ذلك — باعتبارها « أرض مصائبها » ، كما أن مصر كانت تبادلها الوصف نفسه ، باعتبارها المرأة الكارثة ..

في مصر ، وخلال إقامتها في « فندق شبرد » ، تعرفت على مجتمع الصفوة المصرية ، وتنافس على التقرب إليها عدد من كبار الأثرياء المصريين والأتراك ، وصاحبها أحدهم ، وهو جنرال تركي ، كان قد فر من بلاده ، بعد أن صدر ضده حكم بالاعدام ، إلى جولة في الصعيد ، لكي تشاهد آثار الفراعنة .

وعندما عادت إلى « باريس » ، استأنفت حياة اللهو التي كانت قد أدمنتها ، كواحدة من الغانيات في مجتمع الصفوة الأوربي ، وفي مصيف « روفيل » الفرنسي ، حيث كانت تقضي سهراتها مع أصحاب الألقاب الضخمة ، والثروات الضخمة ، تصاعد نجمها فتعرفت آنذاك على « دوق وندسور » ، ولي عهد إنجلترا ، الذي تولى — بعد ذاك — العرش البريطاني ، لفترة قصيرة ، باسم ادوارد الثامن ، ثم نزل عن العرش ، ليتزوج من « مسز سميثسون » .

وبعد قليل من انتهاء الحرب ، تزوجت « ماجي » للمرة الثانية من « شارل لوران » — الذي كان ابناً لأحد كبار التجار الفرنسيين — لكن الزواج لم يستمر سوى أقل من عامين ، إذ كانت قد أدمنت الحياة الناعمة اللاهية الخالية من أى مسئولية ، حتى لو كانت مسئولية الزواج ، وعندما رفض الزوج أسلوب حياتها الذي يقوم على التردد على ميادين السباق ، وركوب الخيل ، وارتياح الملاهي ، والجلوس في البارات والتنقل الدائم بين البلاد ، نشبت بينهما الخلافات التي انتهت بالطلاق .

وعادت « ماجى » بعد الطلاق إلى أسلوب حياتها الذى تعودته ، كانت قد أدمنت مركز « الخليفة » ، وتعودت على أن يعاملها الرجال ، بالطقوس التى يعاملون بها خليلاتهم ، فتعرفت إلى مليونير من « شيلي » ، عاشت معه عدة شهور ، إلى أن تكررت المشاجرات بينهما ، وعاودتها العلة . التى تتطلب إقامتها في بلد مشمس ، فغادرت باريس في شتاء ١٩٢٢ إلى القاهرة ..

وفي هذه الرحلة السياحية.. التقت بالبرنس المصرى « علي فهمي » !..  
وكان ذلك اللقاء البداية الرسمية للفاجنة التى انتهت فى فندق « سافواى »  
بلندن ..



لكن البداية الحقيقية كانت أبعد مدى من ذلك كله ..

فى تلك السنوات كان المجتمع المصرى يتوالد ليخرج نمطاً جديداً من الرجال المصريين .. أكثر من قرن كان قد مر على الاحتكاك بالحضارة الأوروبية .. آلاف الشبان المصريين سافروا إلى أوروبا يتعلمون ويتنزهون ويسبحون ويعربدون .. الاحتلال البريطانى يضاعف اعداد الجاليات الأوروبية .. القاهرة — وخاصة فى سنوات الحرب العالمية الأولى تصبح ميداناً فسيحاً لآلاف الأجانب .. بملاحمهم الجسدية .. بأخلاقهم .. وأيضاً بنسائهم .

كبار ملاك الأراضى المصريين يستغلون أراضهم بطريقة رأسمالية .. التجارة تزدهر وخاصة فى العمليات المرتبطة بالقطن .. جناح من الرأسمالية الصناعية يولد فى قلب المجتمع .. أفكار جديدة تنتشر . الحرية . حرية العقيدة . حرية الرأى . حرية المرأة . سنوات طويلة مرت على صدور كتاب « تحرير المرأة » لـ « قاسم



أمين .. صوت « لطفى السيد » لم تخفت بعد نداءاته بالحرية والديمقراطية .  
وكان « المنفلوطى » قد تحدث عن « الحب » وهو الشيخ المعمم .. ووصف القبله  
وتغزل فيها ..



فاسم أمين

كان النموذج الجمالى للمرأة الأوروبية قد  
انتشر فى الشوارع ، يجتذب انظار  
الرجال ، برشاقتة وعيونه الزرقاء وشقرة  
والأهم من ذلك كله ، بشخصيت  
المتميزة ، الوثيقة من نفسها ، فحل — فى  
قلوب الرجال المصريين — محل النموذج  
الشرقي التقليدي الذي كان موضوع  
اشتياهم حتى ذلك الحين : الاردا  
الثقيلة والصدر المتضخم التى جعلت  
الشاعر القديم يتغزل فى المرأة ، لأنها تمشي  
كما يمشى الوجي الوحل ، تتمايل من كثرة  
أطنان اللحم التى تختزنها حول هيكلها  
العظمى ..

أيامها كانت مصر تعيش مرحلة انتقال من مجتمع شبه إقطاعى مُستعمر ،  
إلى مجتمع يخطو نحو الرأسمالية والتحرر . وكان التطور المادي قد سبق تطورها  
الفكري والاجتماعى . بل إن الفئات البرجوازية التى كانت مؤهلة للدفاع عن هذا  
التطور ، وصاحبة مصلحة فيه ، لم تتحمس له ، إذ كانت هى الأخرى محافظة فى  
أفكارها الاجتماعية ، ومثقلة بأفكار زراعية وإقطاعية ، ربما لأن نموها المحدود ،  
جعلها أضعف من الصدام مع الفكر الإقطاعي والزراعي . فلم يكن ما أنشأت  
من فابريكات ومصانع كبيراً بالدرجة التى تدفعها للتحمس لقضية تحرير المرأة ، أو  
للمطالبة بخروجها من محبسها بين جدران البيوت ، لتعمل بأجر أرخص من أجر  
الرجل ، وبالتالي ، فلم تكن صاحبة مصلحة فى دخول معارك صدامية مع الأفكار  
المحافظة التى تحيط بقضية معقدة وبالغة الحساسية ، وذات صلة بالمفاهيم المتعددة



وهكذا ولد العصر الرومانتيكي العربي  
والمصري ، أعرجاً ومصاباً بشلل الأطفال ،  
ككل مواليد البرجوازية العربية ، وورث  
عن أبيه الشرعي كل عاهاته .

وتلفتت النماذج الجديدة من الشبان  
المصريين — وخاصة من أبناء الفئات  
العليا في المجتمع — حولها تبحث عن هذا  
الحلم الرومانتيكي الجديد ، لعلهم يعثرون  
على امرأة تشاركهم نياتهم ولا تحق بهذه  
الحياة ، فلم يجدوه في بيوتهم أو في  
أوطانهم ، التي كانت تزدهم بنساء لا  
تتقن سوى الحديث عن المطبخ والأولاد ،



طليقها  
سيرة ما  
نسى  
عند  
حلم  
عاش  
للأسير  
الاحمر

ولا يعرف شيئاً مما يجري خارج جدران البيوت ، التي كن لا يغادرنها إلا وهنّ مُحجَّبات ، يرتدين الحبرة واليَشمك ويتنقلن في الظلام ، لكى يزرن بيوتا أخرى ، وتجلسن مع نساء مثلهن ، لا تقرأن ولا تكتبن ، ولا تعرفن أو تفكرن في شيء خارج نطاق تلك الجدران .

في تلك السنوات فشت ظاهرة الزواج من أجنبيات ، واتضح فيما بعد ، أن كثيرين من المصريين قد وقعوا بسبب قلة خبرتهم ورومانتيكيتهم المريضة ، بين برائث نوع خاص من النساء الأوريات ، هن اللواتي دهسهن المجتمع الرأسمالي تحت أقدامه وحوهن إلى سلع تباع وتشترى ، ونقلهن من وضع القناة الاقطاعي ، إلى وضع الجوارى بعد أن أضاف إليهن بعض الأصباغ والمساحيق . وهذا

أصبحوا صيداً سهلاً للمغامرات والغانيات وصائدات الرجال ولم ينج من هذه المصيدة ، حتى أمراء البيت المالک ، حتى أن واحدة منهن ، كانت من ممثلات المسارح الانجليزية ، تزوجت اثنين من أمراء الأسرة المالكة على التوالي ، هما الأمير « جلال الدين » نجل الأميرة « فاطمة اسماعيل » ، ثم « النيل عباس حليم » ، وكان الأول قد تعرف عليها في أحد المراقص ، وهام بها وأغدق عليها الهدايا الثمينة ، ومن بينها عقد من اللؤلؤ ، يبلغ ثمنه أكثر من ٦٠ ألف جنيه ، ثم تزوجها. ولكنه سرعان مابداً يشعر بغيره عنيفة عليها ، ونشبت المشاجرات بينهما، وتدخل « النيل عباس حليم » ليصلح بينهما ، فتعرفت عليه ، ومالت إليه ، وما أن طلقها « الأمير جلال » حتى تزوجها هو ، ولكنها سرعان ما قتلت في ظروف غامضة ، وقيل أنها كانت تنظف مسدساً من طراز براوننج فانطلقت منه رصاصة أصابتها في صدرها فقتلتها على الفور .

وكان عدد من الكتاب والأدباء الاوروبيين قد نشروا في أوروبا قصصاً عن عالم الشرق السحري ، حيث الرجال أقوياء وبُلهاء ويحبون المرأة الغربية حباً يفقدهم كل إرادة أمام جمالها .. وهكذا .. امتلأت مصر بالباحثات عن الثراء في قصور الامراء والأثرياء من جوارى الرأسمالية الأوروبية . وكانت « مرجريت ألبر » .. واحدة منهن !



جاءت « مرجريت » إلى مصر لتزورها بدعوة من « مسيو موصيرى » — وهو ايطالي يهودي كان يملك بنكاً يحمل اسمه — وكان قد تعرف بها في باريس ، في أثناء جولة له .. ثم دعاها لزيارة مصر .. وجاءت معها أختها لتقضي أسابيع من شتاء عام ١٩٢٢ ، الذي كان دافئاً في مصر .

وخلال هذه الرحلة تعرفت لأول مرة بـ « علي فهمي » !





وكان أول ما لفت نظر  
« مرجريت » — كما كتبت  
في مذكراتها بعد ذلك —  
« مظاهر الأبهة والعظمة  
والثروة في قصر « علي  
فهمني ». كان القصر  
« يحتوي بدائع التحف التي  
لايستطيع أحد أن يتصور  
جمالها وبهاءها ». وتوالت  
هداياها إليها ، حتى أنه أهداها  
يوما اسورة من الماس يبلغ ثمنها  
عشرة آلاف من جنيهات  
ذلك الزمان .

أما « علي » فسرعان ما وقع في قصة حب من النوع الرومانتيكى الحاد ..  
« كان يعبر لها عن حب شديد يقرب من العبادة » .. وما كاد الشتاء ينتصف حتى  
عرض عليها الزواج .. كانت أحلام الحياة أمامها سعيدة .. « رأيت أمامي حياة  
كالحياة التي قرأت وصفها في كتاب « ألف ليلة وليلة » ، وسمعت كلاماً ، ينم عن  
هيام شديد ويدل على ما تستطيع مثل هذه الثروة الطائلة أن تكفله لي من  
السعادة » .

ومع أنها كانت قد أصبحت عشيقته بعد عشرة أيام فقط من تعارفهما ، إلا  
أن شيطانا تمكن منه ، أقنعه بضرورة أن تكون زوجته .. لا أحد يدرى السبب  
الحقيقى في ذلك .. ربما لأن « مرجريت » نجحت في ألاعيبها النسائية المعروفة ،  
وتحكمت في الخيوط التي تشده إليها .. ومن بين تلك الألاعيب أنها أعلنت فجأة



أنها ستسافر بعد ثلاثة أيام . ولأن « علي كامل » ، كان زئير نساء من النوع المراهق .. الذي يهيمه أساساً أن تصبح غزواته النسائية حديث انجتمعات .. ويفخر بأنه ضيف دائم على أبواب الفضائح في الصحف المصرية .. فقد كان هذا هو الوتر الذي دقت عليه « مارجريت » فنجحت وكان هو طرف الخيط الذي شدته إليها فعادت شبكتها محملة بالصائد المراهق ، الذي كان كل مايشغله عندما أنبأته بعزمها على السفر ، ان أصدقاءه جميعاً يتراهنون عما اذا كان سيتزوجها أم لا !

وما إن اكتشف « علي فهمي » أن « ماجي » قد غادرت « القاهرة » ، إلى « باريس » دون أن تودعه أو تلتقى به ، حتى جن جنونه ، وبعد أسابيع قليلة — وفي بداية صيف ١٩٢٢ — كان قد لحق بها في « باريس » ، ليكتشف زحام العشاق الذي يحيط بها ، لكنه لم يتردد في مزاحمتهم ، بطوفان من الهدايا التي أغرقها بها ، ومع أن غادرت « باريس » إلى « روفيل » مع عشيقها المليونير الشيلي ، حتى شد الرحال خلفها ، وهناك أستطاع بعد أسابيع ، أن يهزم منافسه ، بعد أن ضاقت به الثمرة المتمردة ، فاستجابت لتوسلات علي فهمي ، وانتقلت للإقامة معه في فندقه ، وفي الصباح التالي تلقت منه علبه من البودرة مطعمة بالأحجار الكريمة ، كانت معروضة في أحد المعارض بسعر يصل إلى ٣٥ ألف فرنك فرنسي ..

وهكذا قضيا صيف ١٩٢٢ ، معاً في « باريس » و« بياترير » وأسبانيا .. وفي بداية الخريف ، عاد « علي فهمي » إلى مصر ، لينتظر قدوم الثمرة المتمردة ، التي كانت قد وافقت أخيراً على أن تتزوج منه ..

على أنها لم تنفذ وعدها ، إلا بعد أن تقاطرت رسائله عليها ، تحمل إلحاحه وتوسلاته إليها بالقدوم ، ولم تتحرك من « باريس » إلا بعد أن كتب إليها ، أنه مريض ، وعلى وشك الموت ، وأن كل مايرتناه ، هو أن يراها لدقائق قبل أن يلفظ أنفاسه ..

وفيما بعد قالت في مذكراتها التي روتها — عام ١٩٣٣ — للكاتب الفرنسي « ميشيل جورج ميشيل » :

— كنت أعرف مقدار مالي من سحر علي هذا المخلوق الغامض الجميل ،

الفاتن ، النازع إلى السيطرة ، رغم رفته البالغة وإحساسه المرهف ، والذي لم أعرف إلا فيما بعد ، أنه أشبه بالثمر الجميل المستكين الذي ينام عند قدمي ، فإذا أراد أن يداعبني ، لم يجد غير أظافره ينشبهها في جسمي .. ولعل قد أعرف .. ولكنني توهمت أنني سأستطيع ترويضه .. أما حينذاك ، فقد استجبت لإلحاحه ، لأجده واقفا ينتظرني على رصيف الميناء ، الذي غطاه بالزهور ، بينما انحنى لي أفراد حاشيته جميعاً ، وهم وقوف على بعد خطوات منا ، وفي الطريق إلى السيارة ، همس في أذني بأن أسرته وافقت على زواجنا .. »

.. وقد كان ..

عُقد الزواج المدني في ٢٦ ديسمبر ( كانون الأول ) ١٩٢٢ ..

وفي ١١ يناير ( كانون الثاني ) ١٩٢٣ أشهرت « مرجريت » إسلامها ، وحملت اسم والدتها زوجها « منيرة » ..

وبعد عدة أسابيع عقد الزواج الديني !

وفي أثناء توقيع العقود ، بدأت ملامح من الصراع المقبل بين هذين الكائنين الغربيين تُطل ، قالت « مرجريت » بعد ذلك أمام المحكمة .. انها وجدت صعوبة جمة في أثناء توقيع عقد الزواج المدني ، عندما حاولت إدخال فقرة تخولها حق تطليق نفسها ، وانها اشترطت أيضاً ألا تتحجب كالنساء المصريات ! .

وقد أرادت أن يكون حقها في تطليق نفسها مكفولاً أيضاً بنص العقد الديني ، ولكن الزوج رفض ذلك ، وتدخل الحاضرون وأخذوا يناقشونها .. ولم يكن هناك مفر من العقد الديني ، ومن أن تعلن « ماجي » إسلامها ، لأن والدتها « البرنس » ، كانت قد تركت له ثروة ضخمة ، واشترطت أن يتزوج مسلمة اذا أراد أن يتسلمها .

وأخيراً تنازلت « ماجي » عن حقها في الطلاق بعد ساعات من المناقشة المرهقة ، وتحت ظل وهم بأن حقها في الطلاق مكفول بالعقد المدني ..

وعلى الرغم من أن « ماجي » زعمت في مذكراتها — التي نشرتها عقب الجريمة — انها كانت حريصة على حقها في الطلاق لكيلا تُفاجأ بزواجها وقد تزوج ثلاث نساء غيرها ، كما يفعل المصريون ، فان كل الشواهد تدل على أن كل ما كان يعنيه هو أن تحصل على حقها في الانفلات من القفص « الذهبي » اذا حدث وتحول يوماً إلى قفص من « الصفيح . أو إذا وجدت قفصاً آخر أكثر ثراء وأكرم عطاء .



انتهت حفلات الزواج ..

وبدأت أشهر العسل الستة .. وكان عسلاً شديداً المرارة ..

رجل وامرأة .. كل منهما جاء من واد . داخل كل منهما حضارة مختلفة . رؤية كل منهما للعالم تفصلها عن رؤية الآخر مسافات شاسعة .. فكيف يندمجان في حياة مشتركة ، تختلط فيها الأجساد والأفكار ويمتزج فيها العرق والدم والدموع ، دون أن تقوم بينهما حواجز النشأة ومواريث الحضارة ، واختلاف الأعراف والتقاليد . سقطت أقنعة اللهفة والحب والشوق ، وآن للحقيقة أن تكشف عن نفسها .. كانت « ماجي » قد قنعت كل شيء في حياتها بقصة حب توهمت أنها تعيشها وفي بداية شهر العسل ، وقبل أن تسقط الأقنعة ، وتذوي الأحلام كتبت الى صديقة انجليزية لها تقول « سأستمتع بحياة الأحلام مع ذلك الشاب الجذاب الذي يبدو غاية في الرقة والدمائة .. على كل وجه .. والذي يحبني ويُعزّني إلى مالا نهاية » ...

وكان هو قد كتب إليها مرة يقول « إن خيالك يلاحقني بالبحاح أينما

اتجهت ، فأراك يا شعلة حياتي محاطة بهالة من نور .. وأرى رأسك مكللاً بتاج أعدده لك هنا ، كي أتوجك به بمجرد وصولك إلى هذا البلد الجميل .. بلد أسلافي الأقدمين .

لكن ذلك كله قد تبدد بأسرع مما يتصور أحد .. كان « علي فهمي » محباً مراهقاً فيه اندفاع المراهقين وغرورهم .. وكان إلى مراهقته ، ضحل الثقافة أمياً أو يكاد .. وكانت سنوات الكبت الطويلة التي عاناها في ظل والده العصامي البخيل ، قد خلقت منه شخصية مهتزة راغبة في التسلط .. ولعجزه عن ممارسة التسلط ممارسة حقيقية على هذه « النمرة » المتمردة ، صاحبة التجارب ، والتي جاءت لتعيش كأمية لا كجارية ، فقد كان يلجأ لاساليب غريبة في تأكيد ذاته .

وكانت « ماجي » نموذجاً للمرأة الناضجة ذات التجارب المتنوعة .. تعرف هدفها بسهولة وتسعى إليه .. ومن المؤكد أنها رغم سيرتها الشائنة ، لم تكن قد فكرت بعد في أن تخون « البرنس » ، فضلاً عن أنه لم يمكنها من ذلك .. وسد عليها كل الذرائع بثروته وفحولته .

لكن « البرنس » كان شديد الغيرة .. وهذا طبيعي في ظروف امرأة كالمرأة التي معه .. امرأة مغامرة ، تنتمي لأسرة تحت مستوى الشبهات ، وبعض هذه شبهات أن أختها « ايفون » لم تصده عندما غازلها .. ثم انه كان يتصور أن عليه أن يروض النمرة التي تزوجها .. وقد كتب إلى شقيقتها خطاباً يذكر فيه طرفاً من وسائله في ترويض نمرة الأوروبي ، فقال « أنا الآن مهم بتدريها فلن آتي إلى الغداء ولا إلى العشاء .. وقد تركتها في التياترو لتتعلم من هذا أن تحترم رغباتي » . وقال في خطاب آخر « نحن كل حين في خصام وقد أريتها أنني أستطيع أن أتصرف بحزم . وهذا ما يجب أن يعامل به النساء » . ولم ينس أن يختم خطابه طالباً من شقيقة زوجته أن تكتب له « عن نساء باريس الجميلة .. واذا رأيت « هيلانة » فقول لها أن قلبي وروحي وعواطفي عند قدميها .. فمازالت أحبها وأرجو ألا تنساني !

وإذن فان « النمرة » الآن في القفص .. يروضها أمير شرقي قاس ونصف



معتوه .. تجارب صغيرة يجربها « البرنس » ليستانس غمرته « الغربية » التي تعتقد حقاً أنها « شريكة » عمره ، وليست « ذيلًا » أو « تابعاً » .. بعض هذه التجارب يفشل .. ان لم تكن كلها .. أخذ يراقب يريدها ويتابع ماترسل وما تتلقى من رسائل فيحصي ورق الخطابات التي لديها ليعلم إذا كانت قد كتبت لأحد ، وياخذ ورق النشاف ويضعه أمام المراة ليقراً ما عليه ..

في طريقهما الى « الأقصر » على ظهر يخته الخاص لقضاء شهر العسل وكانا بملابس النوم .. مرّ مركب شرعى على سطحه اثنان من « المراكبية » ، عجوزان ، ضعيفان .. كادا يصطدمان باليخت ، فضلاً عن أنهما فى الغالب ألقيا نظرة على « البرنسيصة » التي ترتدى بيجاما على ظهره .. وكان جزاؤهما أن ضربا بالنبايت حتى سالت دماؤهما ..

وعندما اعترضت « ماجي » على سوء معاملته للبحارة ، غضب من تدخلها وصاح :

— اذن سأتركك مع رجالي تدبرين الأمور كما تريدن ..

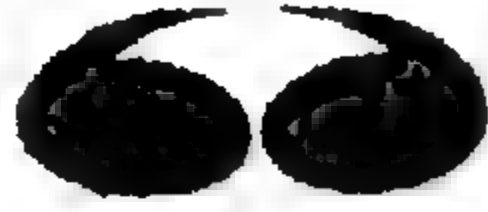
وتركها وغادر اليخت فى زورق آخر . وكان يتوهم أن « أميرته » ستفزع وتقلق وتذعر وتلقى بنفسها فى زورق آخر لتعيده لأنها لا تستطيع أن تدبر الأمور وحدها ، ولكنها بكل هدوء تركته يمضى .. وقد عاد بعد ساعات غاضباً هائجاً . ولما وصل اليخت إلى مدينة « الأقصر » ، أمرها بالآ تغادره الى البر .. وعين عددًا من الحراس لينعوها من النزول ، وأمر برفع السلم بعد نزوله . فيما بعد قالت « مرجريت » فى مذكراتها تعليقاً على شهور العسل المرّ : « وهكذا انهارت كل آمالى دفعة واحدة .. فالمرأة التي وعدت بأن تكون أميرة .. والزوجة التي عرّضت عليها حياة كلها حب فى عالم الخيال .. تعامل الآن كأسيرة .. أو عبدة ممتازة » .

أما هو فكان يضحك . كانت تجاربه المحدودة قد أكدت ميراثه الثقافى والحضارى ، لذلك كان يرى — كما كتب لشقيقة زوجته — أن « الرجل يجب أن يكون شديداً قاسياً مع النساء » .



<282>

تحولت حياة « ماجي » الى جحيم .. وجدت نفسها تعيش في « الحرملك » ، « لم يعد يسمح لي بأن أرى أى صديق ولا أن أركب أتومبيلاً .. وكلما خرجت كان « العناني » ، أو أحد الخدم السود — الأغوات — يرافقني .



تكشفت قصة الحب ، عن وهم كبير ، وعن شخصيتين صراعيتين ، يحاول كل منهما ، إخضاع الآخر لارادته .. والبرهنة على أن هذا الآخر تابع ذليل له ، وقد أدركت « مارجريت » فيما بعد ، أنها كانت — قبل الزواج — سيده ، التى يتودد إليها ، ويجري خلفها ، ويتذلل إليها لكى تقبل الزواج منه ، وأنها كانت أقوى ، حين كانت حرة من قيد الزواج ، وحين كانت تعيش في بيئتها الطبيعية ، وفي مجتمعها الأوربي ، أما حين انتقلت إلى بيئة « علي فهمي » الطبيعية فقد أصبحت الطرف الأضعف في العلاقة ، واكتشفت أنها بالسبب للشباب المصري الجموح ، مجرد تحفة جميلة يقتنيها ، لكى يثبت لنفسه ، أنه قادر على التحكم في هذا الجنس الأوربي المتكبر ، المتجبر ، المتعالى ، الذى يشعر في أعماقه بالدونية تجاهه ، وبالعبودية له . لذلك كان يعاملها في مرات ، باعتبارها جارية يملكها ، فيضربها أمام خدمه . ويهجرها ، وينشب أظافره في لحمها ، ثم ينقلب في مرات أخرى ، ليعاملها باعتبارها زوجه ، يفخر بانتمائها إليه ، الذى يرفعه إلى المكانة الرفيعة التى يحتلها المنتمون للحضارة الأوربية المتفوقة .

وخلال الأسابيع التى استغرقتها رحلة اليخت من « القاهرة » إلى « الاقصر » عاملها كما يعامل السيد جاريته ، حتى أن الرعب تملكها ، فكتبت رسالة إلى محامياها المصري « البروفسير أسود » ، وطلبت من وظيفتها الفرنسية ، أن ترسلها له بالبريد ، والحقت بالرسالة وثيقة طلبت إلى المحامى أن يحتفظ بها ، وقد جاء في نص هذه الوثيقة :

« أنا منارى مرجريت ألبير ، أقرر — وأنا مالكة لقواى العقلية تماما — أننى في حالة مصرعى بالعنف ، أو وقوع أى مكروه لى ، اهتم رسميا زوجى « علي بك » بأنه قد

ساهم في اختفائي من الحياة ، ذلك أنه في الساعة الثالثة من بعد ظهر أمس — ٢١ يناير ١٩٢٣ — تناول القرآن ، ولثمه ، ثم وضع يده عليه ، وأقسم بأن ينتقم لنفسه منى ذات يوم — سواء غداً أو بعد أسبوع ، أو شهر ، أو ثلاثة أشهر ، المهم أن اختفى من الأرض بيده .. وقد أقسم زوجي هذا القسم ، دون أدنى سبب مفهوم ، سواء من غيرة ، أو سوء سلوك ، أو مشهد عاصف من جانبي ، لذلك فإنني أرغب ، بل وأطالب بانصاف ابنتي وأسرتي من عواقب فعلته ، والثأر لي منه ..

وبينا كان البريد يحمل تلك الرسالة الى القاهرة ، كانت معاملة زوجها لها تنقلب الى النقيض ، إذ كانت « الأقصر » تزدهم آنذاك بأعداد من مسئولي جيش الاحتلال ، وعلى رأسهم « الجنرال ماكسويل » — قائد هذا الجيش — فضلاً عن عدد كبير من الشخصيات الأوربية اللامعة ، تقاطرت إلى « الأقصر » لتتفقد مقبرة « توت عنخ آمون » التي اكتشفت آنذاك ، وحدث اكتشافها ضجة في العالم .

وفي هذه البيئة المختلفة ، أنقلب « علي فهمي » في معاملة « مارجريت » ، فتحولت إلى معاملة الزوجة ، بدلاً من معاملة الجارية ، وهكذا أقام لها حفلة تكريم ضخمة ، دعا إليها الجنرال « ماكسويل » و « اللورد كارنافون » — الذي يمول مشروع البحث عن مقبرة توت عنخ آمون — وعشرات غيرهم من الأوربيين والمصريين ، حيث وقفت إلى جواره ، في كامل زينتها وفتنتها ، تستقبل الزوار .

ومع أن « اللورد كارنافون » ، كان هو الذي دعاهما لزيارة مقبرة « توت عنخ آمون » ، إلا أن « علي فهمي » كان صاحب الدعوة إلى حفل العشاء الفخم ، الذي أقيم بين أعمدة وادي الملوك ، حيث نزل بخارة اليخت — وعددهم ٢٥ بحارا — بملابسهم الرسمية يحملون الخراف المشوية ، في صوان كبيرة من الفضة الخالصة ، كان الأمير قد اشتراها بأكثر من ٤٠٠ ألف فرنك !

على أن هذه المعاملة ، التي تتسم بدرجة من النُدية ، كانت استثناء من القاعدة التي سادت معاملته لها ، عندما عاد مرة أخرى إلى عش الزوجية في قصر الرخام الوردى ، الذي أقيم على طراز عصر النهضة ، ومع أنهما كانا ينامان على أثاث كان يقتنيه يوما ، ملك الصرب ، ويأكلان في أدوات من الفضة الخالصة ،





ويستخدمان مفروشات صنعت في فينيسيا ، إلا أنها وجدت نفسها أسيرة هذا القفص الذهبي الذي تكلف ٢٠ مليوناً من الفرنكات ، وفقدت ميزات « الخلية » ، فلم يعد باستطاعتها أن تخرج لتخرج أو تلهو ، أو ترقص ، ولم يعد « علي فهمي » يخرج معها إلا إلى حفلات الأوبرا ، لتشاهد العروض من خلال مقصورة تسدل عليها ستائر خفيفة ، واقتصرت حياتها الاجتماعية على استقبال عدد محدود من نساء الطبقات الارستقراطية وخاصة الشوام والأرمن ..

وكان العاشق الجموح يواصل ترويضها ..

ومضت شهور عسل الشتاء الباردة الثقيلة ..

وانتهت — معها .. وربما قبلها — فصول قصة الحب ..



في أوائل مايو ( ايار ) ١٩٢٣ ، سافر الزوجان إلى باريس ، وكانت « ماجي » تظن أنها ستكون هناك بعيدة عن المناخ الشرقي الذي يبيع لزوجها التحكم فيها .. وهو ما حدث نسيباً .. اذ أصبحت — على الأقل — في موقف

ومكان يَمَكَّنُها من التمردا ويمَكِّنُها من الرفض ، الى حدّ الشجار .. لكن مناخ « باريس » المزدهم بالمراقص والملاهي وأصدقاء وعشاق « ماجي » القدماء ، وعجز « البرنس » عن إحكام الرقابة ، كان يزيد من غيره « علي كامل » ويدفعه إلى القسوة معها وضربها ، وبعد ذلك كان ينهار بين يديها ، ويعتذر لها .

.. كانت « ماجي » تتق بأن هذا الشرقي القاسي ، المتقلب المزاج ، يقسو عليها لأنه يحبها ، وقد ذكرت في أقوالها عند المحاكمة « في كل مرة حاولت تركه كان يبكي ضارعاً إلى بأن أبقى معه ، ويقول : لن أعود إلى مثلها . وكنت أعرف أن في وسعه أن يطلقني في كل وقت ، ولكنني كنت أعتقد أنه يحبني ولن يطلقني » . أما هو فكان يسعى إلى الانتصار عليها بأي ثمن .. كان قد بدأ حياته الزوجية معها وهما على ظهر اليخت في الطريق إلى « الأقصر » بأن أطلق رصاصة مرت فوق رأسها تماماً .. حكاية غير مستغربة ، شبيهة بالنصيحة التقليدية التي توصي الزوج بقتل قطرة في الليلة الأولى للزواج أمام زوجته على سبيل الانذار وتأكيد الرجولة ، والتنبيه بضرورة الطاعة الدائمة ! ..



وما لم تكن كل الروايات التي ذكرتها « ماجي » عن زوجها لونا من ألوان الدفاع ، استهدفت تبرير قتلها — غير المبرر قانوناً — له ، فإن الأرجح ، هو أن « علي فهمي » كان — من الناحية النفسية — مصاباً بدرجة ما من درجات « السادية » ، أي أنه كان يستمتع بتعذيب من يحب ، ولا تتوهج عواطفه تجاهه إلا إذا مارس القسوة النفسية والجسدية ضده ، وربما كان أيضاً « مازوكي » يستمتع بتعذيب الآخرين له ، وهو ما يفسر قسوته البالغة عليها ، ثم إنهياره بعد ذلك وبكائه بين يديها .. وطلبه الغفران منها .

وربما تفيد النتائج العلمية التي توصل إليها — فيما بعد — الطبيب النفسي المارتينيكي الأصل «فرانز فانون» ، في إضاءة الجانب الأكثر عمومية من هذه العلاقة المعقدة ، بين « البرنس الشرقي » وجارته الأوروبية . فقد انتهت تحليلاته لأحكام سكان المستعمرات إلى نتيجة تقول بأن عمليات الكبح والكبت والقمع

التي يمارسها المحتلون ضد الشعوب التي يستعمرونها ، تخلق لدى سكان المستعمرات رغبة غير واعية ، لأنها مكبوتة في اللا شعور ، لتعويض هذا الكبح والانتقام منه ،

من بين مظاهرها الرغبة في الحلول محله في فراشه ، وللسيطرة على نسائه . ومن ملاحظ هذا التعويض الوهم الشائع لدى شعوب المستعمرات بشكل عام ، بأن رجالها أوفر قدرة جنسية من الذين يستعمرونهم ، وأقدر على إرضاء النساء الأوروبيات من الرجال الأوروبيين .



قليبي فهمي باشا : شاهد على النأسة !

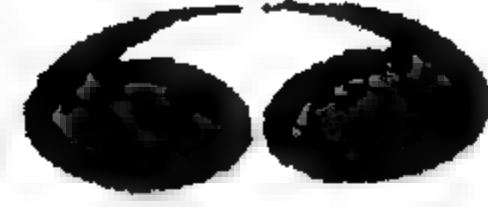
ويبدو أن الطرف الآخر في الصراع ، كان يدرك هذا المفهوم ، ولعل هذا هو السبب في أن « اللورد كرومر » — أول ممثل للاحتلال البريطاني في مصر —

كان حريصاً على ألا يسمح لأية مؤسسة انجليزية بالعمل في مصر حتى لا تحصل « الأشياء » المصرية ، على شرف ملامسة جسد الامبراطورية الانثوي .

وهكذا مضت أيام شهر العسل الباريسية ، بطيئة ومتوترة .. سهرات طويلة في المسارح والملاهي .. ومشاحنات يومية .. ظلت تتصاعد إلى أن أصبح كل من الزوجين يهدد الآخر بالمسدس ، وفي واحدة من تلك المشاجرات هدها « علي فهمي » بالضرب بالسوط ، وقبض على عنقها ورمها على ظهرها ، فجاءت أختها ويدها مسدس وهددته فتركها .. وخرج غاضباً وهو يهدد بأنه سيكلف أحد الرجال بتشويه وجهها بماء النار ..

وفي مرة أخرى — وكانا في سيارتهما ومعهما صديقهما « قليبي فهمي باشا » — رفسها بقدمه وضربها ، وقال له « قليبي باشا » أنه يستغرب أعماله لأن والده كان جنتلماناً .. فأجابه :

— نعم .. ولكنني غير ذلك ..



كانت المفاجعة تقترب من نهايتها ، بعد أن آحال التوتر حياة الاثنين إلى

جحيم ..

كان « علي فهمي » شاباً غريب الأطوار .. وكان قد تدهور تماماً ، إلى الدرجة التي أملاها فيها وثيقة يبيع لها فيها ارتكاب الفحشاء ووقعها . وقد قال فيها « انه اذا وجد زوجته ترتكب الفحشاء فانه لا يقول شيئاً . وقال إن عليها أن تجد لها عاشقاً يدفع لها نفقاتها » .

ولأسباب غامضة ، ربما كان من بينها الخوف وعدم الاطمئنان ونقص الأمن ، فإن « مارجريت » كانت حريصة على أن تحتفظ بهذه الورقة ، وبأوراق أخرى غيرها ، مع أن الظروف التي حررت فيها ، وحرر فيها غيرها ، كانت تتغير .. ومنها الوثيقة التي أودعتها لدى محامها « البروفيسور أسود » والتي طلبت عدم فتحها إلا حين موتها ، وفيها تذكر أنه إذا ماتت بسبب قهري أو بغيره أو في ظروف غير طبيعية فانها تتهم رسمياً « علي فهمي » بالاشتراك في القضاء عليها .

وزاد من انهيار الموقف ان « علي فهمي » كان فيما يبدو من ذوى « الميول الجنسية الشاذة » .. وكان قد أجبر زوجته بالعنف على ممارسة هذا الميل الشاذ .. وربما كان هذا الميل غير متأصل في نفسه .. ولكنه كان وسيلة من وسائله لقهر هذه المرأة القوية .. وقد شهد الطبيب الذي عالج « ماجي » — من آثار هذه الوحشية — انها تركت آثاراً ضارة ، كانت تستدعي إجراء عملية جراحية .

كان كل شيء قد انهار تماماً .. والفصل الأخير يقترب ..



في أوائل يوليو وصل الثلاثي « ماجي » و « علي » و « سعيد العناني » إلى





مايو ١٩٢٣ : قبل ثلاثة شهور فقط من مصرعه ، اشترك أمير الشباب على بك فهمى مع اخيه في تنظيم مهرجان للزهور في نادى المختلط - الزمالك الآن - والمصورة في افتتاح المهرجان ، وهو يقف في الصف الأول من الواقفين ، ومعه أبوبكر راتب بك .. ومحمود أهدى أبو الفتح

لندن ونزلوا في فندق « سافواى » .

ومضت الأيام الأولى في مشاجرات ومشاحنات حتى لفتت أنظار المقيمين معهما في الفندق .. وفيما بعد شهد قائد أوركسترا الفندق بأنه سمع « ماجى » تقول أنها لا تستمتع بالموسيقى ، لأن زوجها سيقتلها خلال ساعات .

وفي مساء يوم ١٠ يوليو ( تموز ) ١٩٢٣ ، ذهبا - مع « العناني » وبعض الأصدقاء ، إلى ملهى « الفولي برجير » حيث قضيا جانبا من السهرة ، التى لم تكتمل ، اذ حدثت فى أثناءها مشاجرة أخرى .. وعندما عادوا من السهرة .. قضوا فترة فى صالة الفندق .. وأثارت « ماجى » مشكلة رغبتها فى السفر إلى

« باريس » في اليوم التالي .. لتزور ابنتها غير الشرعية التي تدرس هناك ، ولإجراء العملية الجراحية المطلوبة لها .. وعارض « علي فهمي » في ذلك ، ورفض أن يعطيها النقود اللازمة للسفر ولإجراء العملية .. حاول أن يزيل التوتر فطلب منها أن تراقصه ولكنها رفضت ، وصعدت إلى الدور الثاني حيث يوجد جناحها بالفندق وقضى هو بعض الوقت يحتسي الخمر ، قبل أن يصعد إليها .

وفيما بعد قالت « ماجي » في أقوالها أمام المحكمة أن زوجها عندما دخل إليها في حجرتها ساومها باستعداده لدفع تكاليف سفرها ، إذا استجابت لرغباته الشاذة

واضافت : « أصابني ذعر عصبي ، وشعور مفاجيء بالكراهية والفرع مما عرفت أنه يعتزم فعله ... والذي حدث أنني رفعت ذراعي بالمسدس ودون أن أنظر إلى أمام ضغطت الزناد .. ولست أدري كم مرة انطلق المسدس ، ولا عرفت وقتئذ حقيقة ما حدث .. حتى رأيت « فهمي » ملقى على الأرض أمامي .. ركعت على ركبتى بجواره .. تناولت يده أهتف به كالمجنونة : حبيبي .. تكلم .. أواه .. بربك كلمني .. كان الأمر فظيلاً .. فظيلاً ..



حملت وكالات الأنباء الخبر إلى مصر ، وكان مراسل « المقطم » اللندني أول من أهرق إلى جريدته بالنبا .. فوصل إلى مصر في مساء ١٠ يوليو ( تموز ) .. وكانت بعض الصحف الأجنبية قد أخطأت وظنت أن القتل هو « علي فهمي كامل بك » — شقيق الزعيم الراحل « مصطفى كامل » — بيد أن الحقائق اتضحت في الأيام التالية .. وتابعت الصحف أنباء الحادث بذهول .. وهدت الفاجعة الكثيرين ، وشعر الجميع بأنهم قد اغتيلوا .

ومع أن القتل كان معروفاً بمغامراته ، ولم يكن له أى دور في النضال الوطني في تلك المرحلة ، فإن « المصرية » كانت شعوراً جارفاً أيامها . كان يكفي أن يموت مصري في الغربية حتى يخرج الشعب كله لتشيع جنازته .. وتفرد الصحف مساحات للحديث عنه .. وهو ما حدث عندما وصلت جثة « علي فهمي » إلى مصر ، فقد شيعت من ميدان « باب الحديد » إلى مقابر الأسرة بالامام ، في مشهد رهيب .. وكانت جميع الصحف قد أعلنت عن خط سير الجنازة ، فتجمعت الجماهير تودع شاباً فقد حياته في الغربية ، على يد واحدة تنتمي للجنس الذي أفقد الكثيرين من المصريين حياتهم عبر سنوات الاحتلال الطويلة ..

وعندما بدأت المحاكمة خلال شهر سبتمبر ( أيلول ) ١٩٢٣ بدأت الصحف تنشر تفاصيل رهيبة عن سلوك القتل ، ومن المؤكد أن الكثيرين قد ألهم إلى حد القهر هذه الفضائح العلنية .. خاصة أن الدفاع عن المتهم لم يجد وسيلة لتبرئتها ، إلاً بالهجوم على المجني عليه إلى حد التجريح المفرع ..

كان محامي المتهم هو السير « مارشال هول » ، وهو واحد من أعظم المحامين في إنجلترا والعالم في ذلك الوقت . وقد وكله الدفاع عنها ، ودفع له أتعابه الباهظة التي وصلت إلى عشرة آلاف جنيه ، عدد من أصدقاء « ماجي » وعمل « إدوارد مارشال هول » — الذي كان قد بلغ السادسة والستين من عمره — بنشاط لانقاذ رقبة موكلته ، فحشد عدداً ضخماً من الشهود ليثبت أنه كان لدى المتهم مبرراً مشروعاً للقتل . وقد اعتمد في الدفاع عنها إلى تصوير الجريمة باعتبارها النتيجة الطبيعية لصراع بين حضارتين وعقليتين .. صراع بين الشرق الرجعي المتخلف الذي يعتبر المرأة أثاثاً ، وبين الغرب المتقدم

الحر ، الذي أعطى المرأة حريتها وعاملها باعتبارها نِداً للرجل .. ومن المؤسف أن

إدوارد مارشال هول : ضد الحضارة العربية



---

الفكرة في حد ذاتها كانت حقيقية في ذلك الوقت .. وربما مازالت حقيقية نسبياً الى الآن .

قال « إدوارد مارشال هول » في دفاعه :

— « ان هذه المرأة قد ارتكبت خطأ واحداً جسيماً ، هو أنها تزوجت من رجل شرقي .. لكن كانت الحضارة المصرية القديمة من أقدم حضارات العالم وأعرقها وأعظمها .. فانك إذا جردت الشرقي من طلاء الحضارة الخارجية ، بقي لك منه الجوهر الشرقي الأصيل » .

وذكر « هول » المحلفين بألا ينسوا ذلك الاحساس الغريب الذي يمكن أن يخالط أى رجل شرقي ، « الشعور الشرقي بامتلاك المرأة ، وخاصة اذا كانت هذه المرأة غريبة من جنس متقدم ومتفوق .. انه شعور التركى وسط حريمه .. » ان ذلك كله يعنى أن تعيش المرأة « مهانة مستباحة ، مهينة الأنوثة ، مسلووبة الكرامة والحرية والحقوق جميعاً » .

وكان « السير مارشال هول » يوجه كل مناقشاته للشهود وتحليله لوقائع القضية لخدمة هذا الهدف إذ لم يكن أمامه من وسيلة لاكتساب عطف القضاة سواه ، فالجريمة ثابتة ، والمتهمة قد اعترفت بها ، ولم يبق أمامه سوى أن يلتمس لها الاعذار ، وأن يجد مبرراً معقولاً يفحم المحلفين ، والرأى العام الانجليزي والأوربي في القضية ويدعوهم للانحياز في ذلك الصراع بين « الشرق المتخلف » و « الغرب المتقدم » .

وقد سأل الشاهد « سعيد العناني » — سكرتير القتل :

— ألم يضربها مرة في مصر ، حيث ينظر الرجل الى المرأة نظرتة الى متاع .. أليس كذلك ؟

فرد « سعيد العناني » :

— ليس في مصر زوجة تعامل معاملة حسنة ..

وختم « مارشال هول » هجومه العنيف على الشرق والشرقيين بصرخته المدوية :  
— افتحوا الباب ، واطلقوا سراح المرأة الغريبة .





وقد وجدت الصحافة الانجليزية في دفاع المتهم وفي وقائع القضية فرصة لتشويه المصريين . كانت سنوات الثورة قد انتهت الى خمود ، وهذه قضية يمكن استخدامها للتدليل على أن المصريين ليسوا أهلاً للاستقلال ، لهمجيتهم ووحشيتهم



السير ريجي سويفت براءة القاتل .. وإدانة القم

وتأخرهم .. ويمكن أيضاً أن تستخدم لتبرير جرائم المستعمرين في قمع الثورة ، على أساس أنها كانت دفاعاً عن الحضارة ضد البرابرة الذين يسكنون ضفاف النيل ! .

وفي ١٩ سبتمبر ( أيلول ) ١٩٢٣ ، سأل السير « ريجي سويفت » قاضي محكمة « أولد بيلي » المحلفين عن رأيهم ، فأعلنوا أن المتهم غير مذنب في رأيهم ..

فأصدر حكمه ببراءتها ، فكان أول حكم براءة متهم بالقتل في تاريخ القضاء الانجليزي . وفلت رقبة « مارجريت » الجميلة من حبل المشنقة ، الذي كان قد اقترب منها .

وهكذا انتهت المحكمة بإدانة القاتل ونبرئة القاتلة ، التي استقبلت عند خروجها من المحكمة بمظاهرة حاشدة ، اشترك فيها أكثر من ثمانية آلاف بريطاني ، انطلقوا يهتفون فرحاً فرحاً بانتصار الحضارة الأوروبية المتقدمة على الشرقيين البرابرة . وظلت تتلقى كل يوم ٦٠ برقية على الأقل ، على امتداد الأسابيع التالية . تحمل عروضاً بالزواج ، وعروضاً من أصحاب المسارح والملاهي وشركات الانتاج السينمائي بأن تغني أو ترقص أو تمثل قصتها الدامية مع الشرقي المتوحش على الشاشة الفضية .

وعلى الجانب الآخر ، نزل الحكم كالمطرقة على رؤوس المصريين .. شعروا بأن ما وجّه إلى كرامتهم القومية من طعنات قد حصل على مباركة قضائية من محلفي محكمة « أولد بيلي » .

وكانت القضية قد أثارت إهتمام الناس منذ أطلقت مدام فهمي رصاصاتها على زوجها وقد تزايد هذا الإهتمام بعد صدور الحكم .. ونشبت المجادلات بين الناس في الشوارع وعلى صفحات الصحف ، وشارك فيها القراء والأدباء والمفكرين . وتوزعت الآراء بين اتجاهات مختلفة ، تعكس التيارات الفكرية والاجتماعية كان أعلى هذه الاتجاهات صوتاً تيار يفسر المأساة باختلاف الأديان ويرى أن « علي كامل فهمي » قد أضر بنفسه ودينه ، عندما تزوج بغير مسلمة . وقد انطلق هذا التيار ليواجه الهجوم الذي شنته الصحافة الأوربية على الشريعة الإسلامية .. وكانت تلك الصحف قد ركزت على استئثار الرجل بحق الطلاق ، وحق الزوج من أربع ، ونظرت الى المسألة باعتبار أن « مدام فهمي » قد وجدت نفسها أسيرة رجل قاس غليظ القلب ، ومع ذلك فإنها قد ارتبطت به ارتباطاً لا يستطيع أن تفصمه ، في حين أن من حقه أن يطلقها متى شاء ، وأن يضيف إليها نساء أخريات . وقد ضم هذا التيار معظم المفكرين والكتاب الإسلاميين .

وكان هناك تيار آخر يرى المسألة صراعاً بين قوميات .. ويشعر بالأسى شديد لأن الغربيين ينظرون الى الشرقيين عموماً باعتبارهم كائنات في مرتبة أدنى .. وقد دفعهم هذا الى التذكير بحضارة الماضي العريق ، تلك التي كان لها "ضل على الحضارة الأوروبية.. فطالبوا بالحفاظ على نقاء الجنس الشرقى أو المصرى وعدم ادخال عناصر غريبة فيه . وفي هذا الصدد ، قال « توفيق مفرج » في مقال نشرته « اللطائف المصورة » ، « ما أشد طيش هؤلاء الفتيان الذين يتركون بنات مصر المصونات الطاهرات الراضيات الناعمات العاقلات الضعيفات المطيعات ويركضون وراء راقصة من باريس ، أو غانية من برلين » . وأضاف « لو تزوج لجل فهمي باشا مصرية ، لما ذهبت دماؤه هدراً ، كانت أحبته ، وصبرت على طفوليته وفتوته وجهله وغرامه . كانت تكون له زوجة وأماً وأختاً وصديقة مخلصه أمينة » .

وسرعان ما التقى المتطرفون من هذين التيارين حول فكرة ترى أن المدنية والحضارة ، هي شرّ مطبق ، وأن التخلف هو قرين البكارة والبراءة ،



وأن خروج المرأة للعمل ، وسفورها هو الذى قضى على حياة « على فهمي » ... وتحولت القضية إلى مناظرة يتعصب كل طرف من طرفيها لرأيه ، فيفضل أحدهما المرأة الشرقية بينما يتشدد الآخر للمرأة الغربية .

ثم كان هناك من حلل المأساة تحليلاً هادئاً رصيناً ، وأدرك ما تحمله من حقائق قابلة للفهم ، وطالب بالتعامل مع هذه الحقائق مهما كانت قسوتها . وقد اتخذ هؤلاء من « مأساة مدام فهمي » ، وسيلة لطرح قضية خطيرة هي قضية المرأة .. حريتها ووضعها في المجتمع المصري ..

كتب « م . س . ر - بني مزار » الى « المقطم » ، محتجاً على مقال نشرته يدعو الى عدم الزواج من الأجنبية . وقد حلل في رسالته أسباب زواج بعض المصريين من أجنبيات .. فقال « ان الأجنبية سافرة ، يمكن للمصري أن يجها حباً حقيقياً شريفاً ثم يتفق معها على الزواج » ثم ذكر أن « الأجنبية متعلمة التعليم الكافي » و « ليست كل أجنبية رديئة كزوجة ، ولا أعتقد أن زوجة « على

فهيمى ، قد ارتكبت هذه الجناية الفظيعة لأنها أجنبية ، بل جناتها هذه سببها أنها ليست من الأصل والحسب والنسب والأخلاق الشريفة فى شىء . وأشار إلى أن من عيوب الزواج من المصريات . تحجبن وأميتهن والمهور .. وطالب الأسر المصرية بأن تتيح للخطيب رؤية خطيبته والتحدث معها فى شئون الحياة الأدبية أو المعيشية أو العائلية والإدارة المنزلية وغير ذلك بحضور أحد أقاربها .. وذلك لكى يتمكننا من التعارف قبل الزواج ..

.. وقد فند « الدكتور عبد الحميد حسن » فى رده على قارىء « بنى مؤثر » ، كل آرائه ، وقال « هل سمعت يا سيدى ان امرأة مصرية سددت مسدساً أو رفعت عصا على زوجها .. المرأة المصرية لا تعتمد إلى الانتقام على الإطلاق .. فقد يهينها زوجها ويمس عواطفها ، ويضربها أحياناً كما تفعل الطبقات الواطئة .. فلا تفكر أن تثار لنفسها .. وكيف يحول فى خاطرها أن تنتقم ممن تجمعها بها رابطة الدين والجنس والوطن . وعارض فى اقتراحه أن يرى الخطيب خطيبته « كأنها سلعة تعرض فى السوق .. تلك بدعة لم نسمع بمثلاها من قبل .. ولو كان مستوى الأخلاق بين شبابنا عالياً لساغ ذلك ، أما ومستوى الأخلاق كما تعلم فليس هناك مجال للتفكير فى ذلك » .

ولم تترك النساء قضية « مدام فهيمى » للرجال ، إذ سارعن بشاركن فى المناظرة ، فعلقت بعض الآنسات والسيدات المصريات على الحادثة ، كما اهتمت بها صفحات المرأة بالصحف المصرية ، فقد قالت « الأنسة مفيدة شكرى — شبرا » فى رسالة وجهتها إلى الشباب على صفحات « المقطم » :

« لا تزجوا بأنفسكم بين أيدي نساء لا ترعين لكم عهداً ، ولا يتزوجن بكم إلا طمعاً بالمال .. وأما أشخاصكم فموضع احتقارهن فهن الأجنبيات المتمدنات .. وأنتم الشرقيون المتوحشون .. لا تتركوا بنات بلدكم فى عقر دورهن وفيهن الجميلات الوقورات وربات الخدور المحصنات وهن العفيفات المهدبات » .

وقد نشرت الصفحة النسائية بجريدة « السياسة » بحثاً بتوقيع « ف » ، ذكر صاحبه أنه حتى الزواج من المصريات قد يتضمن بعض المزالق .. ولم يعارض





الباخرة الانجليزية يوركشير ، التي حملت جثمان علي كامل فهمي من لندن إلى ميناء بورسعيد

الزواج بالأجنبيات كلية ، ونقل عن المتزوجين بالأجنبيات اعتذارهم « بأن الزوجة الأجنبية أقدر من المصرية على اسعاد الحياة الزوجية وأدرى بواجبات الزوجية من المصرية .. وأنها تحسن ادارة المنزل وتربية الأطفال » .

وطالب صاحب البحث في نهايته المرأة المصرية « ألا تقبل هذا الاحتلال النسوى الأجنبي » ويكون هذا بتحرر المرأة المصرية ونهضتها ، نهضة شاملة تعليمية وأخلاقية ..

ورغم المناخ الاجتماعي والسياسي العام ، فان قارئاً يسمى « بطرس بطرس جاد » نشر مقالاً قصيراً في « الأهرام » ، عالج المشكلة من منظور مختلف عن الشائع بين المعالجات . وقد أشار فيه اشارة سريعة — ولكنها عميقة الدلالة — إلى الوجه الحقيقي للمأساة ، الذي كان قد أغفل حتى ذلك الحين . فقال « ان مرجريت قد قتلت زوجها « علي فهمي » بعد أن ابتزت منه أموالاً كثيرة ..

جمعها والده من كد الفلاحين المصريين . وربط « بطرس جاد » بين الدعاية الاستعمارية الواسعة التي استغلت الحادث للتنديد بما سمته وحشية المصريين وتخلفهم وجلافتهم ، وبين مطامع هؤلاء المستعمرين في البقاء في مصر ، والاستمرار في احتلالها بدعوى ترقية وتهذيب اخلاق أهلها ..

واختار « طه حسين » أن يقول كلمته متقنعاً ، فليخص على صفحات « السياسة » مسرحية « قانون الرجل » لـ « بول هرفيو » ، وهي مسرحية تقول ان « مصدر الظلم الذي تلقاه المرأة هو أنها محرومة من حقوقها السياسية فلو ان لها هذه الحقوق ، لو أنها تنتخب وتُنتخب وتأخذ بنصيبها من الواجبات الاجتماعية لاستطاعت أن تنفى هذا الظلم .. وان تقف من الرجل موقف الخصم » . وقال « طه حسين » معلقاً على المسرحية « لو كان الامر بيدي لما اكتفيت بإقرار المساواة بين الرجال والنساء في هذه الحقوق بل لتنازلت للنساء عن كثير من الحقوق » .

وتصاعدت المعركة ، وبدأت الصحف المصرية تتحدث عن أخلاق الغربيين ، وتذكرهم بالانحلال الذين يعيشون فيه ، ونشرت « السياسة » في صدر صفحتها الأولى مقالاً على ثلاثة أعمدة بعنوان « مدام فهمي — أخلاق الشرقيين وأخلاق الغربيين » بتوقيع « ن — ش » ذكرت فيه الأوروبيين بما يجرى من الخلاء في طرقات « الهايد بارك » ، وهاجمت الحكم ونظام المحلفين ، ونشرت في يوم تال رسالة أسقف لندن التي احتج فيها على تدهور الأخلاق في إنجلترا . وقالت انها فضائح تجرى « في وسط قوم يُحسبون من أركان الحضارة الحديثة » وأنها لن تعممها « على الرغم من أن محامى مدام فهمي حكم علينا وعمم وعذره أنه ممثل مستأجر » .

أما « الكشكول » — صحيفة الفضائح — فقد نشرت مقالاً بتوقيع « هو بعينه » . ذكرت فيه السير « مارشال هول » بأن الشذوذ ليس طبيعة شرقية . وذكرت « ب » « أوسكار وايلد » و« غرامه ب » « اللورد دو جلاس » و« بنادى الطلبة بجامعة كيز الانجليزية » وقالت « ان على فهمي قد مات لكن شرف مصر والشرق



لم يميت معه .. وشرف مصر والشرق مرفوع مادام شرفكم منكس الاعلام .. وما دامت حادثتنا فردية ، وحواذككم تكاد ان تكون اجماعية .. وختمت كلامها مخاطبة « مدام فهمي » طالبة منها اذا ما جاءت مصر باحثة عن ميراثها ممن هدرت دمه أن تبحث عنه لتحييه .. صائحة :

— أنت درس لمصر وبنيتها .. فالى .. الى يا من بيدك الموت والحياة ..

وقد استثار « الكشكول » ان شقيقات « علي فهمي » حضرن المحاكمة سافرات وسمحن للصحف بتصويرهن . وقال « ان سيداتنا الناهضات قد وصلن بالحركة النسائية الى درجة من الغلو في الحرية .. بسبب ما بلغه بعض الأزواج المصريين من زيادة التساهل في اطلاق العنان لزوجاتهم » وقالت ان « هذه التصرفات قد اتخذها الانجليز في بلادهم وسيلة للطعن علينا والقدح فينا .. وبرهاناً على نقص تربيته الخلقية وسوء استعدادنا لفهم الحرية » !!!

وقد نفى الدكتور « أحمد بك سعيد » — زوج شقيقة القتيل — بتاتا بأن زوجته سمحت للمصورين بأخذ صورتها وقال أنهم التقطوها خلسة دون علمها !!

مأمور بحرك بورسعيد يشرف على نقل جثمان علي فهمي إلى القطار الذي حمله إلى القاهرة



---

تركت الحادثة آثاراً متعددة .

ففى السياسة كانت المعركة الانتخابية الأولى بعد اعلان دستور ١٩٢٣ ، فى ذروتها فى أثناء المحاكمة . ولما كان أعضاء « حزب الوفد » عموماً من الطبقات الوسطى الصغيرة التى تتزوج غالباً من مصريات ، بعكس منافسيهم من « الاحرار الدستوريين » الذين كانوا من الطبقات العليا وبينهم عدد من المتزوجين بأجنبيات ، فقد رفع الوفديون شعار « لا تنتخبوا المتزوجين من أجنبيات » . .

وسارع نقيب المحامين المصريين بارسال احتجاج مطول الى النائب العام البريطانى يشكو فيه « السير مارشال هول » « الذى سمح لنفسه بالتعميم فى الحديث عن مصر والشرق كله » .

وأرسلت « هدى شعراوى » رئيسة لجنة الوفد المركزية للسيدات ، احتجاجاً باسم نساء مصر « على التهم الفظيعة الباطلة التى وجهها المحامون عن مدام « مرجريت فهمى » وأغلب الصحف الانجليزية ضد الشرقيين عموماً والمصريين خصوصاً ، تلك التهم الباطلة التى لاترى فيها السيدات المصريات الا حملة عدائية هدفها خدمة سياسة الاستعمار » .

واحتجت اكثر من جهة ..

واعتذر النائب العام البريطانى ..

واعتذر « مارشال هول » ..

وأخذت « الدبلى كرونيكيل » جانب المصريين ..

وفى الفن .. سارع الزجالون بالتعبير عن آرائهم .. فكتب « بديع خبرى » فى « الكشكول » زجلاً بعنوان « آثاره سير بولاقى » يسخر فيه من السير « مارشال هول » ، الذى أجرته « البت القبيحة ، جلابة الفضيحة ، تقتل عينى عينك ، وتقول لك قتيلة » ، فاحتار فى دفاعه عنها « يعمل ايد جنابه » ، مالفاش فى جرابه ، غير أنه يشلق ، والمقصود وسيلة ، وقال « بديع » :



وأتاريه « سير » بولاق  
 م الصنف الشلاقي  
 ان فرش الملايكة  
 تتهدل قبيلـــــــــــــــــه  
 مين فينا يعاير  
 ياوش الكباير  
 نسكت ولا نفتــــــــــــــــن  
 بلاويكم ثقيلـــــــــــــــــه... (١)

والغريب حقاً ان زجل الزجالين ، وشعر الشعراء رغم طابعه الهجومي  
 عموماً ، كان يتضمن غزلاً خفياً أو صريحاً في القاتلة ، مما يدل على أن « مرجريت  
 فهمي » كانت ذات تأثير على قلوب فئات من المصريين .. وان مأساتها حركت  
 فيهم أكثر من جانب .. قال « عزت صقر » أمير فن الزجل :

ليه تقتليه وانتى جميله  
 ماكنش فيه غير دى وسيله ؟  
 غلبتى قال فصل « دليله »  
 وجنيتى على روحك وعليه

وقال الشاعر « محمود عماد » :  
 أما كفاك فتك تلك العيون  
 فيما تعدين له من منون

(١) يشير بديع خيري هنا الى هجوم « مارشال هول » على المصريين ، ويعتبره نوعاً من  
 السباب قريب مما تفعله نساء العوام في مصر في الاحياء الشعبية ومنها « بولاق » ..  
 و« الردح » أو « التشليق » — بالعامية المصرية — هو من تقاليد نساء العامة في مصر اللاتي  
 تعودن أن تدخلن معارك لفظية حامية تشهرن فيها ببعضهن وتفترين فيها أكاذيب كل على  
 الأخرى ، وتخلعن ملاءاتهن لتحويل المعركة من لفظية الى فعلية وهذا هو المقصود بـ « فرش  
 الملايكة » في الايات .



حتى استعنت بالرصاص على  
مُهجة ذِيَاك المحب الأمين  
يا ليت شعري يوم لبي الهوى  
أكان يدرى ان هذا يكون  
اكان يدرى ان صدرأ به  
قد لاز مأوى لرداه الكمين  
اكان يدرى انها ضمة  
تفيض فيها الروح فيض الشئون ؟

\*\*\*

وكتب « عثمان أفندى صبرى » — ليسانسيه فى الحقوق وأحد وكلاء  
النيابة العمومية — رواية مسرحية بعنوان « شبابنا فى أوروبا » بناها على فكرة ان  
كل مصرى تزوج أجنبية يكون قد جنى جريمة قومية ثم بنى على هذه الفكرة نظرية  
جديدة مؤداها « يستثنى من ذلك كل من تزوجها بدافع حب خالص طاهر » ..  
وفسر تفشى الزواج بالأجنبيات بأسباب « أهمها كثرة وجود الفرص للاختلاط  
بالأجنبيات مما يدعو الى استحسان أو حب إحداهن ، بعكس الامر مع  
المصريات ، وأعلن أنه لاعلاج لذلك إلا بالسفور » ..

وفيما بعد أصبحت « مأداة مدام فهمى » موضوعاً أثيراً فى المسرح  
المصرى طوال الثلاثينات وقد استوحى « انطون يزبك » شخصيتها فى مسرحية  
« الذبائح » التى قدمها مسرح رمسيس . ثم بعد نجاح المسرحية قدم « يوسف  
وهبى » من تأليفه مسرحية مستوحاة من الجريمة نفسها هى « أولاد الدوات »  
التى أخرجت فى السينما بعد ذلك .. وقد نحى « يوسف وهبى » الى تملق المشاعر  
القومية للمصريين ، وذلك بالدفاع عما فى المجتمع الزراعى من بكاره وخير  
ونقاء ، بعكس مجتمع المدينة اللا أخلاقى ، المفتقد للحب والسعادة .

وتعدت القصة الحدود ، لاهتمام الصحف العالمية بها فاستوحى منها الكاتب

الفرنسى « بيير فروندويه » مسرحيته الشهيرة « العاصية » ..



فى سبتمبر ١٩٢٣ كان سعد زغلول قد عاد الى مصر من منفاه الثانى .  
وكانت بعض الصحف تهاجم الذين يدعون للاختلاط بين الرجل والمرأة .. وكان  
الخرىف يقبل هادئاً ..

وعندما وصلت « مدام فهمى » الى مصر لترفع قضية أمام القضاء المصرى  
بمطالبة بمؤخر صداقتها وبحقها فى الميراث تحدثت الصحف الانجليزية عن نظرات  
الغىظ التى ووجهت بها فى كل مكان .. وعن التجمعات التى تسير خلفها ..  
وثارت الصحف المصرية على القاتلة التى جاءت تطالب بنصيبها من ثروة من  
قتلتها ..

وكان « سيد درويش » قد مات فى نفس الشهر ..  
وتجمع تحت نوافذ « فندق شبرد » — حيث كانت « مدام فهمى » تقيم  
— عدد من الشبان ، يغنون « سيرانادا » مصرية حزينة كان « سيد درويش » قد  
لحنها قبل سنوات .. أطلت « مدام فهمى » من النافذة .. وجدتهم يغنون ..

ياناس أنا مت فى حب الهوى ..

جم الملايكة يحاسبوني

أول سؤال سألوني عليه ..

عن السبب فى لوم العذال ؟

قلت إن جيبى الحق عليه

خلى الى عمره ماقلش أهو قال

قالوا لى إيه . أصل غرامك ؟

وليه حبيبك مش وياك !!؟

مين الى حلل هجرانك !!؟

بكيت وقلت العشق هلاك



« بكيت وقلت العشق هلاك » !!



THE UNIVERSITY OF CHICAGO  
LIBRARY  
1000 S. MICHIGAN AVE.  
CHICAGO, ILL. 60607



# العجز والثورة

قبل العاشرة بدقائق مات سعد زغلول ..

حدث هذا ذات ليلة صيفية حارة من شهر أغسطس — أب — ١٩٢٧ .

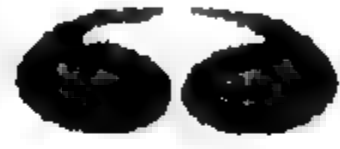
كان الصباح حارا وقائظا حين قدم الأطباء لعيادته ، تقدمتهم زوجته « صفية زغلول » الى الطابق الثاني من « بيت الأمة » وهي تروى لهم ما حدث في فجر ذات اليوم ، فقد استيقظ وهو يعانى ألما في المعدة ، واشتدت آلامه ، وارتفعت الحرارة حتى بلغت أربعين درجة قبل وصولهم بقليل .

ودخل الأطباء غرفته ، وجدوه راقداً نصف رقدة على فراشه ، وقد أسند رأسه الى عدد من الوسائد مختلفة الأحجام ، يرتدى بيجامة بيضاء بخطوط بنفسجية ، وعلى رأسه طاقية من نفس قماشها ، ومن خلفه القرآن فوق الفراش في غلاف وردى من الحرير ..

رد تحيتهم بصوت واهن ، وسأله زوجته وهى تعيد تنظيم الوسائد حوله :  
— كيف حالك الآن ؟

نظر اليها بهدوء وتسليم ، وتمتم قائلاً :  
— أنا انتهيت !

وكانت تلك آخر كلماته ، فعلى امتداد اليوم ضعف ، واستمرت الحرارة في  
الارتفاع ، ثم دخل في غيبوبة كاملة لم يفق منها ..



في التاسعة والنصف من مساء اليوم نفسه ، عاد الأطباء للمرة الثانية ،  
وخرجوا من غرفته واليأس يطل من عيونهم الحزينة ، وحين نزلوا الى الدور الأرضي ،  
تقدمهم « فتح الله بركات باشا » — ابن شقيقة « سعد » — إلى غرفة المكتب ،  
وقبل أن يخطوا حرفاً واحداً في تقريرهم الطبي ، دعى « فتح الله بركات » الى غرفة  
نخاله ، فصعد مسرعاً ..

حط الصمت على رؤوس الرجال الذين ازدحموا في صالات المنزل وغرفته  
وشرفاته ، لم يفتح أحد منهم فمه بكلمة ، أو ينطق حرفاً ، تعلقت عيونهم بالسسم الذى  
صعده « فتح الله بركات » وظلت شاخصة اليه ، بينما كان الذين تجمعوا في  
الشرفات ، يتأملون الشوارع الخالية المظلمة التى تحيط بالمنزل فيجدونها صامتة  
كالصحراء في ليالى المحاق ، وكان المصريون قد قرأوا في الصحف ، أن الضجة تزهق  
الزعيم الذى أحبوه كما لم يحبوا إنساناً في عصره ، فكانوا يمشون حول المنزل صامتين ،  
تتعلق عيونهم بجدرانهم وشرفاته ، وقد كتموا أنفاسهم .

ظلت عيون الرجال شاخصة إلى حيث صعد « فتح الله بركات » ، حتى  
ظهر الرجل من جديد ، ينزل السلم ، مرتبك الخطوات ، شاحب الوجه ، مذهول  
النظرات ، فارتمى على أول مقعد صادفه دون أن يفتح فمه بكلمة ، ووقفت علامات  
الاستفهام الحزينة في حناجر الرجال : خشى الجميع أن يسألوا عن شيء فيسمعوا النبأ  
الحزين !

خدش الصمت فجأة نهيات امرأة تبكى ، وللهولة الأولى لم يصدق الرجال آذانهم ، بدا الصوت غريباً كأنه يأتي من أعماق بئر بعيدة عند حد الأفق ، وحين عجزت المرأة عن مغالبة أحزانها ، اكتشفوا أن الصوت يأتي من شرفة قريبة . ووضع البكاء شيئاً فشيئاً ، ليدرك الرجال أنها « أم المصريين ، صفية زغلول » زوجة سعد ، التي أصبحت — في تلك اللحظة — أرملة ، تستقبل بالدمع زمن الفراق الذي أخذ منها رجلاً صاحبه أربعين عاماً طويلة .

وكان دموع « أم المصريين » كانت إشارة البدء ..

أدرك الجميع أن سعداً قد مات ، وأن الصمت الذي يلتزمونه خشية إزعاجه ، قد أصبح بلا معنى . أن الألوان كى يفكوا أسر الدموع ، ويطلقوا الأحزان من قمقم القلب الملتاع ، فأنفجر الجميع ليكون في وقت واحد .. واختلطت أصوات الرجال المخشوشة بعويل النساء المنهار .

وحتى هؤلاء الرجال ذوي القلوب التي لا تسمح لنفسها بأن تحزن : الثوار الذين لم ترهبهم البنادق ، ولم تخفهم الزنازين ، ولم تطفر دمة واحدة من عيونهم وحبال المشائق تقترب من أعناقهم ، حتى هؤلاء ، سالت مدامهم رغماً عنهم .. وكلما حاول أحدهم أن يمنع نفسه عن البكاء ، غلبته أحزانه ، فازداد بكاءً ربما لعجزه عن أن يقهر أحزانه كما قهر يوماً خوفه ..





وتمدد الحزن قاطعا صمت الشوارع والأزقة والحوارى ، دخل من النوافذ والشرفات ، ومن تحت أبواب الدور المغلقة ، اقتحم على النائمين أحلامهم ، وطاف بنوار الحقول ، وبأزهار الحدائق ، وجرى مع ماء النهر فلامس أغصان الصفصاف ، فارتوت منه ..



وحين صدر ملحق خاص لجريدة « المقطم » فى منتصف الليل ، أصبح النبأ حقيقة ، وفقد الذين كانوا يعللون أنفسهم بالأمانى آخر خيوط الأمل ..

صدم النبأ الناس كأنه صاعقة لا يملكون منها فراراً ، وبرغم أن الرجل كان قد شارف على السبعين من عمره ، وكان مريضاً منذ شهر سابق ، فقد ذهل الناس عن أنفسهم حين قرأوا النبأ فى ملحق « المقطم » ، وأخذوا يسىرون فى شوارع المدينة ، لا يعرفون ماذا يفعلون ، أيبكون ؟ أم يصرخون ؟ أم يمزقون شعورهم ؟  
عرفت مصر كلها النبأ فى الليلة نفسها ( الأربعاء ٢٣ أغسطس — أب — ١٩٢٧ ) ولم تكن فيها طائفة تطير ، أو إذاعة تذيع ، لكن خبراً مثل هذا كان ينتقل بالقلوب ويشيع عبر التسمع لحفقاتها .

واحد من هؤلاء ، قرأ النبأ فأذهله حتى أخذ يلف فى شوارع المدينة النائمة لا يعرف ماذا يفعل ، يتأمل فى البيوت ، ويخوض فى الحواري والأزقة ، فاذا لمح ضوء وقف تحته ، وأعاد قراءة النبأ فى ملحق « المقطم » وإذا مر به بائع صحف ، اشترى نسخة أخرى لعل نسخته كاذبة ، أو لعل تطور أحدث فى الأمور ، فاكتشف الأطباء أن سعداً لم يمت !

وفى حيرته وذهوله قادته قدماه الى « شارع عماد الدين » حيث تنتشر المسارح والملاهى وفرق الغناء والرقص والحانات ، ولا أحد يدرى — حتى هو نفسه — ما الذى دفعه لكى يقتحم واحدة منها ، ليجد نفسه أمام منصة تزدهم بالراقصات والمغنين والمغنيات ، وقد تحلق حولها طالبوا المتعة والترفيه ، ومن غابوا عن وعيهم ..

وقف الرجل وتحت إبطه ما اشترى من صحف ، ثم تقدم بخطى مذهولة الى



---

منصة الغناء ، فأعتلاها ، وقال بصوت مختنق بالبكاء :

— أيها الاخوان .. البقية في حياتكم .. الباشا مات !

صمت كل شيء : ألا الغناء .. وشدو المطربات .. وضجيج السكارى ،  
وحتى دخان اللفائف السارح في الهواء ..

ظل كل انسان على الوضع الذى كان عليه ، كأنهم أصبحوا أحجاراً لا حياة  
فيها ..

وبعد ثوان انهاروا جميعاً ليكون .

وإذن فقد مات سعد : الثورة والمنفى وأحلام التحرر ومظاهرات الشوارع  
ومعارك القرى ، وأجراس الكنائس التى عانقت نداءات المآذن ، « نموت ويحيا  
الوطن » .. و« الاستقلال التام أو الموت الزؤام » ، و« يعجبني الصدق في القول  
والاخلاص في العمل وأن يقوم الحب بين الناس مقام القانون » ..

مات سعد ..

انتهت الرحلة الطويلة التى استمرت ثمانية وستين عاما كاملة ..

بدأت في « إبيانة » : قرية صغيرة من آلاف القرى المتناثرة على ضفاف دلتا  
النيل . وانتهت في غرفة واسعة بالطابق الثانى من بيت الأمة بحى الانشاء بالقاهرة ..

وبين البداية والنهاية ، وقائع لا يعيها عقل ، ولا تحفظها ذاكرة ..



هذا الرجل الغريب ، الذى كان مقدراً له أن يقضي حياته كما قضاها معظم  
زملائه : فلاحاً يتيم الأب والأم ، من أسرة متوسطة ، يربيه خاله وأخوه ، ويرحل إلى  
القاهرة ليطلب العلم في الأزهر الشريف ، إذا نجح وحصل على « شهادة العالمية » ،





فسوف يجلس بجوار أحد أعمدة الجامع العريق ، يلقي طلابه ما تلقنه من أساتذته ، وإذا أسعده الحظ ، ربما حصل على أحد مناصب القضاء الشرعى ، وأما إذا فشل ، ففي « إبيانة » متسع لقارئ آخر من قراء القرآن الكريم في بيوت الأغنياء وعلى قبور الموتى .

بعد أعوام قليلة من وصوله الى القاهرة ، أصبح « سعد » شيئا آخر غير ما كان مقدرا له أن يكون ، هجر الدراسة في الأزهر ليشتغل بالصحافة مع أستاذة الشيخ « محمد عبده » ، وتجول معه بين الحلقات التي كانت تعقد آنذاك في صالونات الكبار ، أو في المقاهي ، حيث يتحدث الناس فيها عن الأموال الضخمة التي اقترضها « الحديوي اسماعيل » من بنوك أوروبا ، وبددها على الإصلاح القليل الذي قام به ، والسفه الكثير الذي كان يميزه وفي وسطهم دائما ذلك الشيخ الأفغانى ، السيد « جمال الدين » الذي كان يجلس في مقهى « متاتيا » — بميدان العتبة بوسط القاهرة — يوزع السعوط يميناه والثورة يسراه .



ويأتى الفصل الأول السعيد ..

تثور مصر ، ويقود « عرابى » الجيش ، ويقف به في ميدان عابدين ليطالب الحديوي توفيق — الذى خلف أباه « اسماعيل » — بحق الشعب في أن يحكم نفسه بنفسه ، وتتفجر مصر بالتمرد والأمل في أيام لا طغيان فيها ولا استعمار ولا جوع ، ويتابع « سعد زغلول » ذلك كله ، ويشارك فيه .. وتنتهى الثورة ، تتكتل ضدها دول أوروبا ، ويتأمر عليها الخونة ، ويغيب أبطالها في المنافى البعيدة ، ويسود وجه الحياة في مصر ، ويتنفذ « سعد زغلول » بالرغبة في الانتقام ممن « والسوا » على عرابى ، وخانوه ، ويؤلف جمعية سرية للانتقام منهم ، سرعان ما يكتشف أمرها ، ويسجن بعض الوقت .. وينتهى الفصل الأول السعيد ..



الأب سرجيوس يخطب في بيت الأمة عقب الإفراج عن سعد

أكثر من ثلاثين عاما عاشها « سعد زغلول » بعد ذلك التاريخ ، بينى نفسه ، أصبح واحداً من ذلك الجيل الذى شهد ثورة « عرابى » ، وعاصر انتكاستها ، وظل يلحق جراح الخيانة ، ويتذكر سنوات المقاومة التى انتهت كالحلم الخاطف ..

وحين يعود أستاذه « الشيخ محمد عبده » من المنفى يسرع ليلتقى به ، فاذا بالشيخ الجليل قد عاد بأفكار غريبة ، هزته الهزيمة المريرة ، فعاد ليتنكر للماضى الجميل ، فيرى الثورة حماقة ، والتمرد طيشاً والسياسة مصيبة ، ويعلن بأن التربية والتعليم والتهديب والأخلاق الحميدة ، وإصلاح المرافق هى كل مايريد . أما الثورة والاستقلال والديمقراطية فهى سياسة ، وهو يستعيز بالله من لفظ « السياسة » ومن فعل السياسة ، ومن « ساس » و « يسوس » ، و « سائس » ، و « مسوس » .

ثلاثون عاما تاهها « سعد زغلول » ، لا يعرف ماذا يفعل ، أيثور من أجل الوطن الذى كان المستعمرون يذلون كرامته كل صباح ، ويأكلون خيره ، ويحتكرون

وظائفه ، ويمتهنون كل أبنائه ؟

أم يهتم بنفسه ، فيتعلم ويتشقف ويشق طريقه الخاص ، يبنى مجدداً ويحقق شهرة  
ويزداد ثروة ونفوذاً ؟

لم يكن « سعد زغلول » وحيداً في حيرته ، ذلك أن هزيمة الثورة العراقية كانت  
قد أثخنت « الجيل العراقي » بالجراح .. فقد شهدوا بأنفسهم « الولس » وهو يجتاح  
كل أحلامهم ، بل ويملاً كل شبر في أرض مصر بجنود الاحتلال الانجليزي ..

ووسط تلك الجراح تاه « سعد زغلول » ، عرف طريقه الى قصر الأميرة  
« نازلي فاضل » ، وفي صالونها ، التقى بالفتات العليا من المجتمع ، عرف الفلاح  
الأزهري الأمراء وأشباه الأمراء ، عرف كيف ينطق اسماءهم التركية ، ويتخاطب بلغتهم  
الرقية ، ولم يكن بينهم امرأة اسمها « ستهم » أو « فرحانة » أو رجل اسمه  
« الشناوي » كما كان أخوته يسمون ..

لم يكن بينهم رجال تتشقق أكفهم من العمل الطويل في الحقول ، أو تلتهم  
البهارسيا أعمارهم فيشيخون وهم في شرح الشباب ، ولم تكن بينهم نساء تفقدن  
نضارة الصبا وهن أطفال . كان عالماً مريحاً وهادئاً وسعيداً .

وهكذا تزوج الفلاح الأزهري ، ابن « إبيانه » ، من « صفية » ابنة  
« مصطفى فهمي باشا » ، الرجل الذي كان محسوباً على الاحتلال ، والذي رأس  
الوزارة المصرية ثلاثة عشر عاماً متوالية ، وكان أطوع رؤساء الوزارات لدار « المعتمد  
البريطاني » ..

.. وتمر السنوات ..

يرتقى سعد — بمجهوده ودأبه — من أزهري لم يكمل دراسته ، وصحفي  
مطرود من وظيفته ، إلى محام بلا مؤهل ، ثم إلى قاض يدرس وهو في الأربعين اللغة  
الفرنسية ، ويحصل على شهادة — لم يطلبها منه أحد — في القانون ، وتتميز أحكامه  
بالدقة والمنطق ، ويعين وزيراً للمعارف ثم وزيراً للحقانية ..

في تلك الأيام .. لم يكن قد بقى من الناصر العراقي السابق سوى اعتداده



« صفة زغلول » مع والدها « مصطفى فهمى باشا » لي أروها

بكرامته ، وحرصه عليها ، وتمسكه بالحق فيما يقول أو يفعل ، وبرغم كل شيء ، نجح  
في أن يوقف نفوذ المستشار الانجليزى لوزارة المعارف عند حده ، فأصلح بعض شئون  
لتعليم وأصلح بعض شئون القضاء ..

في تلك السنوات كان سعد قد أصبح وحيداً على القمة التى أخذ يصعد  
الدرج اليها لاهثاً ..

خبت ذكريات الثورة العربية التى لمعت كالشهاب ، ووجد الفلاح الأزهرى  
ابن « إبيانة » نفسه وحيداً في صالونات الفئات العليا من المجتمع ، خفت أصوات



هتافات الفلاحين بحياة عرابى الذى عمر الطواى ، لتعلو أصوات تتحدث بالتركية والانجليزية ، لا تعرف الكثير عما فعله المستعمرون فى مصر ، ولا تهمها رقاب الفلاحين التى تأرجحت فى حبال مشانق دنشواى ، لا تفكر كثيراً فى أبواب الأمل التى سدت أمام الموظفين المصريين وهم يرون وظائف حكومتهم . تسند للصعاليك البريطانيين ممن لا يحملون مؤهلات ، بينما تتفشى البطالة بين المتعلمين منهم .

يوماً بعد آخر كانت رحابة الحياة تضيق أمام « سعد » ، ودفعه الملل إلى قطع وقت الفراغ الطويل بلعب القمار فى ليالى الحرب المظلمة الطويلة ، فى صالونات الأمراء ، وقصور السادة والمترفين .

وفى وحدته عن الناس ، وبعده عن هتافات الشوارع ، وعن عذاب الذين يثنون من مهانة الإحتلال ، ضاع الثائر القديم ، فقد القدرة على التفرقة بين الصديق والعدو .. حتى أنه ساعد المحتلين على تحقيق بعض أهدافهم ..

فعندما أرادت سلطات الإحتلال البريطانى أن تكتم الصحافة الوطنية ، ضغطت على مجلس النظار لإصدار قانون جديد للمطبوعات يتيح لها مصادرة وإغلاق الصحف الوطنية ، وكان « سعد » أيامها وزيراً للمعارف ، فأيد القانون ووقف فى صفه ودافع عنه .

وبعدها بقليل ، طلبت شركة قناة السويس إلى الحكومة المصرية أن تمد لها امتيازها أربعين سنة بعد المدة التى حددت فى العقد الذى وقعته الحكومة المصرية عند حفر القناة وهى ٩٩ سنة ، مقابل أربعة ملايين من الجنيهات ، وعارض الوطنيون المشروع وقالوا بأن قناة السويس ملك للشعب المصرى ، حفرت بدماء أبنائه ، وهو يتوق لليوم الذى يسترد فيه سيادته عليها ، ويستفيد وحده من عوائدها النقدية ، وأن على الحكومة أن تتفاوض مع الشركة لتقليل مدة الامتياز فى العقد الأصلى ، لا أن تسعى لمدة أربعين سنة أخرى ..

وكان « سعد زغلول » أيامها وزيراً للحقانية — العدل — فى وزارة « بطرس غالى » ، ونخشيت الحكومة أن يؤثر هجوم الصحف الوطنية على أعضاء الجمعية



قائد الشوارع أثناء الثورة

العمومية — وكانت أشبه بمجلس للشعب أو مجلس للنواب ، فيرفضوا المشروع فانتدبت « سعد زغلول » ليدافع عنه أمام النواب ، فدافع بحماسة وأثبت أنه محام مفوه ، ذرب اللسان ، بصرف النظر عن عدالة القضية التي يدافع عنها .

وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى ، كان سعد زغلول قد اشرف على الستين ووصل الى أرفع المناصب التي يشغلها أمثاله ، أصبح ابن « إبيانه » وزيرا وصهرا لرئيس وزراء ، سنوات العمر قد ولت ، وفي الستين ، لا يفكر الرجال عادة إلا في قضاء ما بقي من أعمارهم في تذكر ما مضى ، لا الحلم بما سيأتي .



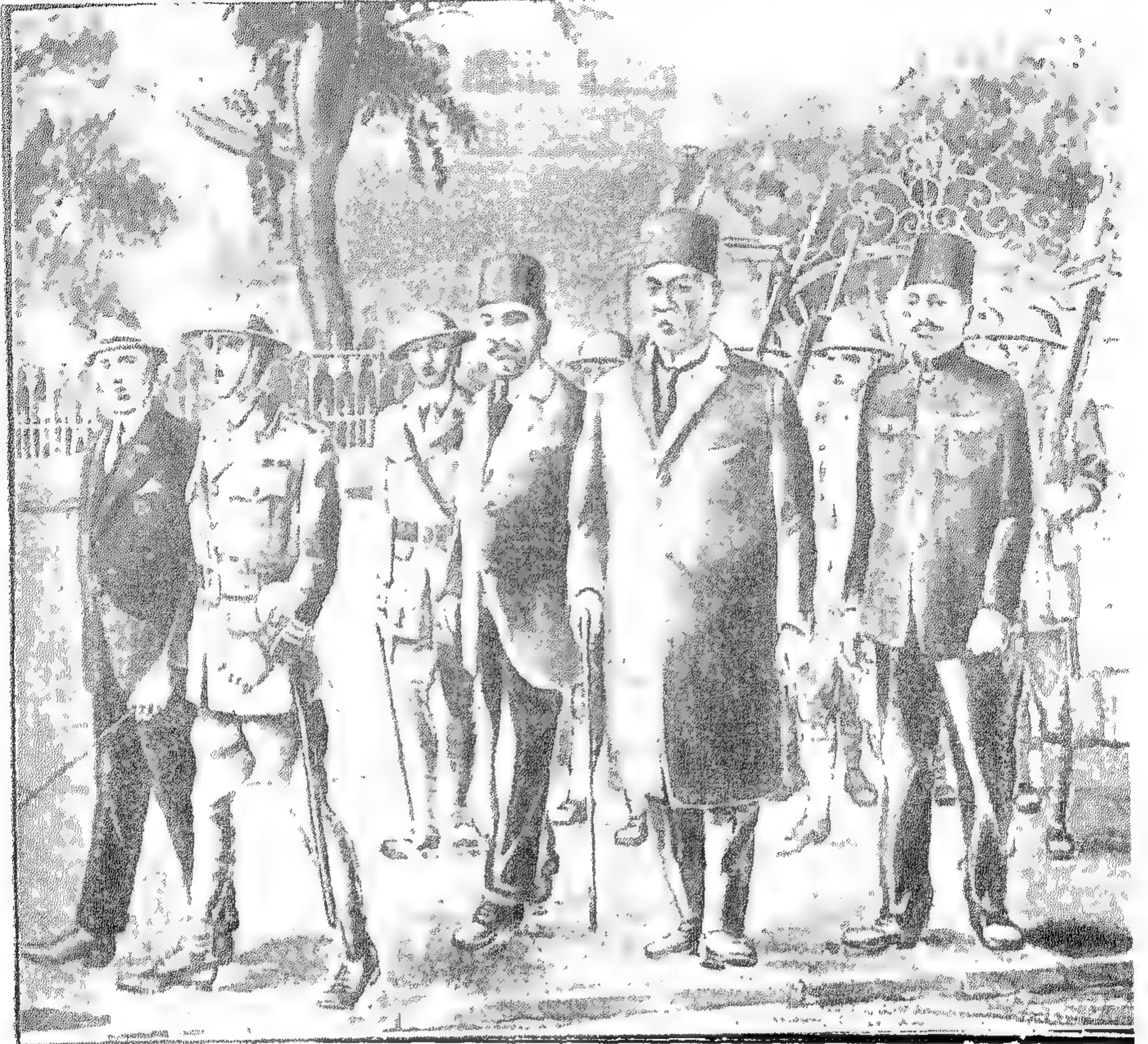
وعلى غير انتظار جاء الفصل السعيد الثاني ..

عاد فلاح « إبيانه » وهو في الستين ، كما كان وهو في العشرين ، استرد الشيخ العجوز شبابه وهو يسمع من جديد هتافات الشباب ، ومواكب الشهداء ، وفي زحام الناس .. قاد « سعد » ثورة بدلا من أن يبنى مقبرة .. لم يكن أحد — حتى هو نفسه — يصدق أن ذلك يمكن أن يحدث ..

وحين جاءت القوات البريطانية لتعتقله ، وتنفيه إلى جزر « سيشل » ظن الجميع أن كل شيء قد انتهى ، وتذكروا المصير المفجع لقادة الثورة العربية ، هؤلاء الذين حملتهم السفينة « مريوتس » ذات غروب من ميناء السويس إلى المنفى ، فماتوا هناك في الجزر البعيدة الموحشة ، فلم تر عيونهم مرة ثانية الوطن الذي ثاروا من أجله ، ولم يعطر ثراه رفاتهم .

وهو على ظهر السفينة ، كان « سعد » يسترجع رحلة العمر التي بدأت في إبيانه : سنوات الدراسة في الأزهر ، « الأفغانى » ، و « محمد عبده » ، و « عزابى » ، و « البارودى » ، الأميرة « نازلى » ، و « صفية زغلول » ، والوزارة ، والجمعية التشريعية ، الشهور الستة التي انقضت منذ قابل هو وزميله « على شعراوى » و « عبد العزيز فهمى » المندوب السامى البريطانى ، ليطلبوا السفر إلى لندن للدفاع عن حق مصر في الاستقلال ، ستة شهور كاملة وهو يخطب ويحاضر ، ويصدر البيانات ، ويرسل البرقيات ، ويطلع المذكرات ، انتهت بمقعد على ظهر سفينة تقوده إلى « مالطة » كما اقتادوا « عزابى » قبل ذلك إلى جزيرة « سيلان » قبل ست وثلاثين سنة .





« لابد من قارعة » .. !

سعد زغلول في طريقه إلى المنفى

ذلك ما كان « سعد » يقوله ويحلم به ، فالشعوب لا تستقل بالبرقيات ، ولا تتحرر بالخطب والمقالات ، لكنها بالقارعة تملك مصيرها .  
 وليس هنالك من يستطيع أن يصنع القارعة سوى الشعب : ذلك الزحام الكثيف من البشر ، العمائم والطرايش واللبد والطواق ، الأفندية والطلاب وعمال الورش ، وصبيان الحوارى ، قراء القرآن ومرتلو الانجيل ، وفلاحو التفاتيش ، وعمال التراحيل ، الأيدى الخشنة التى يشققها العرق ، والأقدام العارية المغروسة في الطين كل صباح .



— لابد من قارعة ..

ذلك ما كان سعد يقوله ، إذ لو لم يحدث ، فسوف تنتهى رحلته التى بدأت  
فى « إبيانه » ، بقبر فى مالطة ، لا يجد من يزوره ليضع عليه باقة ورد ..

وعلى غير ما كان الجميع يتوقعون .. حدثت القارعة ..

فى صباح اليوم التالى لاعتقاله ، علم طلاب مدرسة الحقوق بما حدث ،  
فتملكهم الغضب : كيف يقتحم جيش الاحتلال بيت رجل كبير وجليل ،  
ويختطفونه من زوجته الى حيث لايعود ، لمجرد أنه طالب باستقلال مصر .

تجمع الطلاب فى فناء مدرستهم يناقشون الأمر ، فانقسموا الى فريقين ،  
بعضهم يطالب بالخروج فى مظاهرة تحتج على اعتقال « سعد » ورفيقه ، والآخرى  
يفضلون أن يسألوا من بقى من رفاق سعد ، خشية أن تفسد المظاهر عليهم أمراً  
يريدون تدبيره ..

وحلا للمشكلة ، أرسل الطلاب وفداً منهم الى بيت الأمة ، ليسأل :

— هل من المناسب أن نخرج فى مظاهرة تحتج فيها على اعتقال الزعماء ؟

وقابلهم « عبد العزيز فهمى باشا » ، زميل « سعد » ، وثالث الثلاثة الذين  
قابلوا معه المندوب السامى البريطانى ، فمنعهم وثار فى وجوههم وصرخ فيهم :

— إن المسألة ليست لعب أطفال .. دعونا نعمل فى هدوء ، ولا تزيدوا نار  
الغضب عند القوم اشتعالا .

لكن صراخه لم يصل الى طلاب الحقوق : كانوا قد قلقوا لتأخر الوفد الذى  
أرسلوه الى بيت الأمة ، فخرجوا بالفعل متظاهرين ، رفض الأطفال حكمة الشيوخ  
فليغضب القوم ما شاء لهم الغضب ، فهى بلادنا نحن المصريين لا بلادهم ، نحن  
زرعنا زرعها ، وحصدنا قمحها ، ودافعنا عن حدودها ، نحن شربنا ماءها بما فيه من  
طين ومن بلهارسيا ، ونحن بنينا الطرق . وأطلقنا دخان المصانع ، وزينا وأجهات  
البيوت عندما يعود الحجاج ، نحن سهرنا فى ليالى الحصاد نغنى ، ونحنينا نجمع لقطع



مظاهرات الفرح بالانفراج عن سعد زغلول في شوارع القاهرة

دودة القطن نهر الشجيرات في ضوء القمر، نحن غنينا للبرتقال، وزرعنا الصفصاف على شواطئ الترع ، وجعنا في سنوات الحب ، وخطفوا ابناءنا من القرى ، أرسلوهم ليحاربوا معهم ولحسابهم ، ليموتوا هناك في البرد والصقيع ، وتطمر جثثهم ثلوج الصحارى .. ونحن نحلم يوم يصبح كل هذا ملكنا ، لأنه عرقنا ، لا عرق أحد آخر .

وقد كان ..

نخرج « الأطفال » إلى الطريق يلعبون مع انجلترا — أعظم قوة في العالم مابعد الحرب العالمية الأولى — لعبة غريبة ، لعبة مواجهة الرصاص والبارود باللحم والدم ، والانتصار على انجلترا التي أذلت الهيبة الألمانية في الحرب ، بذلك الاستعداد للموت في كل لحظة ، نسي كل فرد ذاته ، لم تعد له حياة خاصة ، لا أحد يهتم للأب أو للأم أو للزوجة أو للأطفال ، ولا أحد يحسب ما يكسب وما يخسر ، وما يملك وما لا يملك ، أصبح « الواحد » جمعاً كثيفاً من البشر ، توحدت الأرض في الناس ، وتوحد الوطن فيهم ، أصبحت تلك الغابة الكثيفة من البشر كلا لا يقبل التجزئة : تلامذة المدارس ،

وباعة الحليب ، وعمال الكومبانية ، والصناعية الصغار ، صعاليك المدن والفتوات ،  
ربات البيوت المحجبات ( ربات العفاف والصون اللواتي لم يكن يسمح لأحد أيامها  
بأن يرى وجوههن أبدا ) ، طالبات « السنية » ، كالزهور التي لم تفتح عنها أكمامها  
عرفن كيف يهتفن بالدستور والاستقلال والحرية .

— نموت ويحيا الوطن .

نموت حقاً لا كلاماً ، نموت فعلاً لا قولاً ، يسيل الدم ، وتأتى سيارات  
الاسعاف ، تحمل الجرحى ، الرصاص في صدورهم ، والدم يروى أرض السيارة ،  
يسيل منها إلى الطريق ، وليس فيهم قوة حتى لكى يتأوهوا من الألم ، لكن اذانهم  
المرهفة — رغم الجراح — تسمع أصوات المظاهرات في الطرق التي تمر بها السيارة ،  
فاذا ما اقتربت منها ، فتحوا السبائير ، وتساندوا وهتفوا مع الهاتفين ! .

ووسط الغضب والثورة والدم والرصاص ، هتف شخص مجهول ..

— الاستقلال التام أو الموت الزؤام ..

لعله طالب أزهرى فقير ، ممن يعيشون على « جراية » الأزهر الشريف وكانت  
— عادة — ثلاثة أرغفة من خبز القمع ، أو امام تقي يوم المصلين في مسجد ، أو  
قسيس يترنم بآيات الانجيل ، وربما كان مدرس لغة عربية ، أو محامياً شاباً ممن كانوا  
يقودون المظاهرات ، لا أحد يعرف من هو ، لكن الهتاف منذ اللحظة الأولى لانطلاقه  
أصبح ملكاً للناس ، رددوه بسرعة مذهلة ، انتقل كالنار من العاصمة الى أقصى  
جنوب الوادى .

لم يقف أحد لحظة ليسأل نفسه : مامعنى كلمة الزؤام هذه ؟

رددوها عمال وصناعية وحرفيون وفلاحون وفتوات ، كلهم لا يستطيعون التفرقة  
بين « الألف » و « المئذنة » ، لم يقرأوا يوماً أو يكتبوا ، لكنهم شعروا بأن « الزؤام »  
كصفة للموت الذى يفضلونه على البقاء في وطن محتل ، تعنى إصرارهم على ما  
يريدون ..

وقد فعلوها .. ماتوا موتاً « زؤاماً » حتى قبل أن يأتى الاستقلال التام ..





الطريق الذي تقطعت إليه رفات سعد بعد وفاته بجمع سننات

ماتوا بحي لا يسقط علم مصر في التراب قطعة قماش طولها ضعف عرضها ،  
 حمراء اللون يتوسطها هلال ونجمة ، هكذا كان علم مصر أيامها — وهو ذاته علم  
 تركيا — قطعة قماش لا قيمة لها ، لكن شباناً في عمر الزهور ماتوا كي لا تسقط  
 على الأرض ..

حدث هذا فعلاً ولم يتخيله أو يؤلفه أحد ، تقدمت مظاهرة الأزهر الكبرى ،  
 وفي صفها الأول حامل العلم ، وأخذت تقترب خطوة بعد خطوة من مواقع جنود  
 الاحتلال الذين كلّفوا بمنع المظاهرة أياً كان الثمن ، وجوههم حمراء وعددهم كبير ،  
 وبنادقهم سريعة الطلقات .

— « نموت ونحيا مصر »

الجنود يضغطون على مفتاح الأمان في بنادقهم

— « نموت ونحيا مصر »

سحب الجنود « ازندة » البنادق ..



— « نموت ونحيا مصر »

أعادوا الزناد الى موضعه .

— « الاستقلال التام أو الموت الزؤام »

فعلوها . فتحوا النيران ..

— « نموت ونحيا مصر »

ماتوا فعلاً ، تهاوى عدد منهم على الأرض ، لم تتوقف المظاهرة ؛

— عاشت مصر حرة .

أصابته رصاصة حامل العلم ، ظل متمسكاً رغم الجراح ، رفع العلم بسارته  
الى أعلى بحميه من الطلقات السريعة التى انهالت عمياء لاتعرف لها هدفاً . ارتبكت  
خطواته ، تدفق الدم من فمه .

— نموت ونحيا مصر .

في اللحظة الأخيرة ، وقبل أن يسقط متهاوياً على الأرض ، امتدت يد من  
الصف الذى يليه مباشرة ، فحملت العلم وهى تهتف .

— نموت ونحيا مصر .

رصاصه .

يد أخرى تتقدم لكى تحمل العلم .

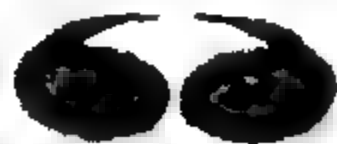
نموت ونحيا مصر .

رصاصه .

يد رابعة ،

ورصاصه رابعة ، وخامسة وسادسة .. و .. و ..

ثلاثة عشر شاباً في عمر الزهور ، لم يكملوا تعليمهم ، ولم يتزوجوا ولم ينجبوا ،  
ولم يعيشوا بعد ، ماتوا واحداً بعد الآخر ، كى لايسقط العلم على الأرض .



ذلك حدث ...

لم يؤلفه أحد .. ولم يتخيله أحد .. !



في المنفى قرأ « سعد » أنباء هذا كله ، وقال :  
— إنها قارعة شديدة فوق ما كان يقدر المقدرين ..  
قارعة صنعت من « سعد » رجلا آخر غير ما كان ، وسياسيا آخر غير  
ما كان ..

عندما ذهب « سعد » وزميله لمقابلة المعتمد البريطاني — السير رجنالد  
ونجت في ١٣ نوفمبر ( تشرين الثاني ) عام ١٩١٨ م ، كان كل ما طلبوه لمصر ضئيلا  
متواضعا للغاية ، فقد حاول الزعماء الثلاثة أن يتخلصوا من تبعة المعارضة العنيفة  
للاستعمار ، التي كان يحمل لواءها قبل الحرب الزعيم « محمد فريد » ، فقال « عبد  
العزیز فهمی » :

— إن طريقة الطلب التي سار عليها الحزب الوطني ربما كان فيها ما يؤخذ  
علينا ، وذلك راجع لطبيعة الشبان في كل جهة .

ووافق الباشوات الثلاثة — أثناء اللقاء — على التسليم بحق بريطانيا في أن تكون  
لها قواعد عسكرية في مصر ، وهو ما أعلنه سعد بنفسه في لقائهم بالمندوب السامي ،  
ووافق « علي شعراوي » على بقاء المستشار البريطاني في وزارة المالية .

ولكن عندما وقعت القارعة تغير كل شيء ، أصبحت المسألة هي مسألة  
« الاستقلال التام أو الموت الزؤام » ..

لم تكن مجرد قارعة ، لكنها كانت معجزة ، فقد صنع الشعب من « سعد  
زغلول » بطلا ، وهب له حبه ، وكم هو دانيء . وقلبه ، وكم هو مخلص فأجال  
شيخوخته صبا ، وضعفه قوة ، وبفيضان الحب حتى الموت ، تحمل الشيخ الواهن  
العظيم عذاب المنفى في الجزر الموحشة ، وقسوة الغربة ، إذ العمر في خريفه ،  
فشدد ولم يساوم ، وقاتل ، وكان الظن أن يموت بأحد أمراض الشيخوخة ..

انتهت سنوات الحيرة ، وآن أن يكون الفصل الأخير من العمر سعيداً  
كالفصل الأول منه . فكيف يهرب من هذا الحب الذي يقيد كالأسير ، وكيف  
يلتجئ آمال الناس فيه ، هم الذين أنشدوا فيه الأغاني ، وترنموا باسمه ، وتعلم

فلاحون أميون أن يتكلموا الانجليزية من فرط حبهم له ، وألفوا عنه أساطير جميلة  
برغم سذاجتها ، فقالوا أن نوار حقول الفول كتب اسمه .

وهو بين الناس ، في زحام الشعب ، كان « سعد » يتوهج بالحماس ،  
ويشتعل بالثورة ، وي طرح عنه كل أمراض الشيخوخة ..

في آخر احتفال بعيد الجهاد الوطنى ، قبل شهور من وفاته ، كان مريضاً ،  
وأمره الأطباء بالأيام يغادر فراشه ، ولكنه أصر على حضور الاحتفال ، ووافق الأطباء بعد  
بجهود شديدة ، واشترطوا عليه أن يبقى خمس دقائق يعود بعدها إلى فراشه ، وقال  
أحدهم لزوجته صفية زغلول :

— إننى لا أوافق أن يخرج اليوم .. لو خرج فقد يموت في الطريق .  
وخرج سعد ، لفوه بدثار ثقيل ، وارتدى معطفا ضخماً ، وأمسك عصاه  
يتوكأ عليها ، وساروا من بي الأمة إلى سرادق الاحتفال على بعد عشر  
خطوات ، قطعها الشيخ الواهن في عشر دقائق ..

ودخل « سعد » إلى السرادق ، وجلس يستمع الى الخطباء ، وإذا بأصوات  
هتافات الشعب تعلو مطالبة بالاستماع الى « سعد زغلول » ، فاذا به يقف بقامته  
الطويلة ، ويترك العصا التي جاء متوكئاً عليها ، ويمشى الى منبر الخطابة بخطوات شاب  
قوى ، ويصعد درجاته كما لو كان في العشرين من عمره ، ويخطب في الناس بصوت  
بدأ مجهداً وخافتاً ، ثم بدأ يرتفع تدريجياً حتى أصبح كزئير الأسود ، وبدلاً من أن يبقى  
في السرادق خمس دقائق ، ظل يخطب ثلاث ساعات .  
وتلك معجزة الشعب ، الذي جعل سعد زغالول — وهو في الستين — يقود  
ثورة بدلاً من أن يبنى مقبرة .

وهو على فراش مرضه الأخير .. سأله زوجته صفية :

— كيف حالك الآن يا سعد ؟ .

قال بتسليم :

— أنا انتهيت ..

نعم .. انتهى سعد .. ولكن الشعب كله كان يستعد لقارة اخرى







# مؤامرة ضل زعيم الأغلبية

كان مقدرا للأمير « سيف الدين » أن يفجر قضية أخرى ، أخطر من قضيته الأولى ، وأكثر منها أهمية . قضية تعدت أفراد الأسرة المالكة ، وأسوار القصور الفخمة ، والنساء الجميلات ، لتصبح قضية مصر كلها .. يهم بها الفلاحون والعمال والطلبة ، ويتحدث عنها سكان الأكواخ ، والنساء اللاتي تتشقق أيديهن من العمل في الحقول والمنازل .

ثلاثون عاما طويلة غربية كانت قد مرت منذ أطلق الأمير « سيف الدين » رصاصاته على « البرنس فؤاد » .

خلال هذه العقود الثلاثة من القرن ، اشتعلت حرب عالمية طويلة ومريرة وقامت ثورة ١٩١٩ العاصفة كالحلم . وعلى سطح المجتمع ظهرت قوى اجتماعية جديدة ، وأفكار جديدة ، وتغيرت مصائر الشخصيات وأوضاعها .



□ □ صاحب الجلالة الملك « فؤاد الأول » .. حفظه الله :

هو نفسه « البرنس فؤاد » ابن « الخديو إسماعيل » الذي أطلق عليه البرنس « أحمد سيف الدين » الرصاص في « الكلوب الخديو » . هاهو البلطجي الذي كان يعيش على حساب زوجته « شويكار » ويبتز منها الأموال ، ويحرضها على قتل شقيقها « أحمد سيف الدين » لثروته ، ويتمتع هو بأموال شقيقها . المقامر المفلس ، الذي لا يدفع ديون القمار . أصبح الشبام ملكا على مصر بضربة حظ مفاجئة : بدأ سلطانا بعد وفاة شقيقه « حسين كامل » ، وبعد الثورة وإعلان الاستقلال ، أصبح ملكا وصاحب جلالة .. فسبحان الذي يهب الملك من يشاء !

لكن الشعب لم ينس له الماضي القريب . لم ينس له حكايات البلطجة . وماحدث في « الكلوب الخديوي » ليلة السابع من مايو ١٨٩٨ . لذلك فإن « هيبة » الملك لم تحط به . كانت هذه الهيبة قد تضعضعت تماما ، ومُرغ بها التراب على يد ذلك الأمير الطريف المجنون « أحمد سيف الدين » ! . لكن ريب موائد القمار وبلطجي النساء كان يحلم باسترداد هيئته . يحلم بأيام أبيه « إسماعيل » الذي كانت كلمته لاترد ، والذي كان حاكم مصر حقا .

هاهو في « قصر عابدين » يحلم ببعث سطوة أسرة « محمد علي » من جديد ..

كان قد تولى العرش في أثناء الحرب والسلطة كلها في يد المندوب السامي البريطاني . وظل ينتظر في صبر أن تضع الحرب أوزارها لكي يني ملكه القوى ، ويفرض كلمته . لكن الحرب انتهت لتشب الثورة عاصفة مدمرة لا تبقى ولا تذر .

امتألت الشوارع بهتافات الرجال الخشنى الوجوه والملابس ، يهتفون بسقوط الاحتلال  
والطغيان ، ويطالبون بالحرية ، ويستشهدون في سبيلها فوجا بعد فوج ، ويدخلون  
السجون والمعتقلات ، ويصعدون سلاسل المشانق وهم يهتفون بحياة مصر . ولا يرضون  
عن الاستقلال التام بديلا ... إلا الموت الزؤام .

وتنتهى الثورة بتصريح فبراير ١٩٢٢ .. وتنال مصر استقلالاً جزئياً .. ويصبح  
« فؤاد » ملكاً وصاحب جلاله لكن أيام السلطة المطلقة لا تعود .. ذلك أن وعى  
الناس بعد الثورة لم يعد كما كان قبلها .. لم يعد الاستقلال لديهم رهينا بالسكون إلى  
حكم الطغاة ، ولم تعد الديمقراطية رهينة القبول بالاحتلال أو السكوت عنه كانت  
القوى الوطنية قد تبلورت أكثر ، وازدادت خبرة لذلك حسمت الاختيار ورفعت  
شعار « الاستقلال مع الديمقراطية » .

ليس هذا فقط بل إن سنوات الثورة قد أتاحت للصعاليك فرصة التطاول على  
مقامه السامى ، بما لم يحدث أبدا طوال السنوات الماضية ، منذ كف الفلاحون عن  
هتافهم « ياتوفيق ياوش القملة . مين قال لك تعمل دي العملة » . لقد دفع  
الفلاحون ثمن هذا التطاول غاليا، فنفى « أحمد عرابي » ورفاقه وامتألت السجون بكل  
من حدثته نفسه الأمانة بالثورة أن يهين أحفاد « محمد علي باشا » الكبير ..

لكن الثورة تنشب من جديد .. وتتحدث المجالس بأن « سعد زغلول » ينظن  
نية اعلان الجمهورية — كعرايى تماما . وعندما غير السلطان « فؤاد » لقبه إلى  
« الملك » بعد اعلان الاستقلال ، قام صعلوك مصري اسمه « بيرم التونسي » بتأليف  
زجل بذى كله مطاعن في ذات الملك مالبث أن ملأ الدنيا .. قال فيه مخاطبا  
جلالته :

تمثل على العرش دور الملوك  
وخلوك تخالط بنات البلاد  
وفين يلقوا مثلك ممثل ودون  
على البنك تشحت شوية زتون

جابوك الانجليز يافؤاد قعدوك  
وخلوك تبهدل في أمة أبوك  
على شرط تقطع رقابى العباد  
وتنسى زمان وقفك يافؤاد



تغيرت الدنيا حقا .. أصبح هناك دستور يقول إن الأمة مصدر السلطات ، وحزب اسمه « الوفد المصري » على رأسه رجل عجوز أشيب اسمه « سعد زغلول » . اختار أن يكون مع الثورة وتحمل بيسالة عذاب النفى في « جبل طارق » و « سيشل » ، وهما جزيرتان نائيتان موحشتان تمتلآن بالبعوض والرطوبة الخائفة ، وهو العجوز الذي تقترب أقدامه من القبر ، والذي لم تعد لديه حتى الأحلام ، ومع ذلك فهو يرفض طغيان الملوك ولايرضى عن الاستقلال التام بديلا سوى الموت الزؤام ..

ويحاول « جلالته » أن يسترد هيبة العرش ، هيبة « جنة مكان » — ساكن الجنان — « محمد علي باشا » فيعتدي بواسطة رجاله على مشروع الدستور ، ويمسح بعض مواده ، وينتزع لنفسه حقوقا ، لكن جوهر الدستور ظل مع ذلك قائما على ذلك المبدأ الذي لم يحبه « الملك فؤاد » يوما ، أو يسترح له لحظة : الأمة مصدر السلطات ذلك أنها بلاده ، التي ورثها عن أبيه وأخيه ، ويجب أن يكون هو مصدر كل السلطات ، وليس هذا الشيء الذين يسمونه الأمة .

ويزداد الطين بلة ، عندما يوضع الدستور موضع التطبيق ، ويفوز « سعد » العجوز بالأغلبية ، ويدخل الفلاح ابن « إبيانه » قصر عابدين رئيسا للوزراء ، حملته هذه المرة ، أصوات الفلاحين والعمال والتجار وأفندية المدن .

ابن « إبيانه » يتحدث مع الملك حديث الند للند . وينسى أن له أعجبت اسمها « فرحانه » وأخرى اسمها « ستهم » . مسحت الثورة كل تردد عمره . انتمى نهائيا لمصر لأنه لا ولد له . أصبح ابنها وأصبحت ابنته . تدله في حبها إلى حد النفى إلى بلاد الغربية المميتة . وهاهو يقف أمام جلالته شامخا ، مُصيرا على أن الأمة مصدر السلطات ، وأن الملك يمارس سلطته بواسطة وزرائه ، لأنه يملك ولا يحكم .. ويشير إلى نافذة في حجرة العرش فيستمع جلالته إلى دوى هتافات الرجال المخشوشني الملابس والوجوه ، وهي تصرخ : سعد أو الثورة ! وينحني جلالته أمام العجوز الشاب .

ويعلق في مكتبه لافتة تقول : « الصبر » . يكظم غيظه . ويجلس في هدوء يدبر مؤامرة بعد أخرى ضد هذا المبدأ الغريب « الأمة مصدر السلطات » !





## □ □ الأمير « أحمد سيف الدين »

رُبِع قرن كامل في مستشفى للأمراض العقلية بقرية « تاي سيهرست » الانجليزية . بدأت عام ١٩٠٠ بقرار غريب صدر عن « مجلس حسبي مصر » ، يقضي بالحجر عليه ، ومنعه من التصرف في أمواله وممتلكاته . والغريب أن قرار الحجر لم يصدر استنادا إلى كشف طبي وقع على الأمير ، ودل على أنه معتوه أو مجنون ، ولكنه صدر لأن « الجناب العالي للخديو — عباس حلمي الثاني — استصوب ذلك »

ففي ٥ أبريل ( نيسان ) سنة ١٩٠٠ ، وبعد عامين قضاها الأمير « أحمد سيف الدين » في السجن ، من أصل الحكم الصادر بسجنه خمس سنوات بسبب الرصاصات التي أطلقها على الأمير « أحمد فؤاد » ، أرسل وزير الحقانية ( العدل ) كتابا إلى النائب العام ، يطلب منه اتخاذ الاجراءات القانونية ، لتوقيع الحجر على الأمير « سيف الدين » وفي جلسة « مجلس حسبي مصر » ، التي عقدت في ١٨ أبريل ( نيسان ) ١٩٠٠ ، قال رئيس المجلس :

— إن عطوفه ناظر الحقانية أخبرني أن حضرات النظار رأوا في حالة إذا ما أمر المجلس بالحجر على « البرنس أحمد سيف الدين » يكون من الموافق تعيين حضرة « إسحاق بك أحمد » قِيما على الأمير .. وأن الجناب العالي يستصوب ذلك .

وهكذا وقع المجلس الحجر على الأمير السجين .. وعُيِّن « إسحاق بك أحمد » قِيما عليه .

وبعد أسابيع من صدور قرار الحجر ، اتفقت المقامات العالية على الافراج عن « أحمد سيف الدين » ، وإبعاده إلى قرية « تاي سيهرست » للاستشفاء في مصح للأمراض العقلية والنفسية .. وهكذا امتدت فترة السجن من خمس سنوات إلى أجل غير مسمى ، وتحققت مخاوف أمه « الأميرة نوجوان » التي كانت قد أرسلتها إلى

« اللورد كرومر » في خطاب تقول له فيه ، أنها سمعت أنباء بأن هناك تفكيراً في نفي ابنها ، أو سجنه مدى الحياة ..

ومع أن « اللورد كرومر » كان قد كذب لها هذا الزعم ، إلا أن تحققه ، لم يمنعها من مواصلة الكتابة إلى اللورد وإلى وزير الخارجية البريطانية ، وإلى خلفائهما من المسؤولين البريطانيين في القاهرة وفي لندن .. إذ لم يكن أمامها باباً تطرقه سواهم ، طوال الفترة التي قضاها ابنها في منفاه الطبي ، فالجالس على العرش « الخديو عباس حلمي الثاني » هو ابن شقيق « الأمير فؤاد » الذي حاول « الأمير سيف الدين » قتله . وعندما عُزل — عام ١٩١٤ — خلفه على العرش « السلطان حسين كامل » ، شقيق « الأمير فؤاد » .. ثم شاء سوء الطالع أن يعتذر ابنه عن خلافته ، فيقفز الأمير « أحمد فؤاد » نفسه إلى العرش ، ليصبح صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في مستقبل المنفي التمس .



الأمير أحمد فؤاد الدين حسين اعتذر عن تولي العرش

وواصلت « الأميرة نوجوان » محاولاتها لدى الدوائر البريطانية ، ولم تكف عن الكتابة إليها مؤكدة أن ابنها ليس مجنوناً ، ومطالبة بالافراج عنه ، أو على الأقل السماح لها بزيارته . فكان الرد يجيئها دائماً بأن الأمير مجنون وأن جنونه — طبقاً لتقارير الطبيب المعالج الدكتور « نيرونجن » من النوع الخطر ، الذي يتطلب بقاءه تحت الملاحظة والمراقبة الشديديتين .

واضطر « اللورد كرومر » — أمام إلحاح الأم — إلى أن يقول لها — في أحد ردوده على رسائلها — أنه عرض تقارير الأطباء عن حالة الأمير ، على سمو الخديو — عباس حلمي — الذي قرر بقاءه حيث هو . وأنه — أي اللورد — قد وافقه على ذلك . وأضاف « ويؤسفني أن أبلغك أن الدكتور « نيرونجن » ليس لديه أقل أمل



في شفاء البرنس » .

ولم يكن لهذه العبارات معنى ، سوى أن هناك اتفاقا سياسيا سياديا بين المعتمد البريطاني وقصر الخديوية على إبقاء الأمير « سيف الدين » في منفاه بمستشفى « تايهرست » بالريف الانجليزي إلى آخر العمر .

ومع أن الأميرة لم تكف عن محاولاتها للاتصال بابنها بطريقة رسمية . إلا أنها لم تنجح في الاتصال به في منفاه إلا بطرق غير رسمية ، تبادلت عبرها الرسائل معه ، ومع طبيبه المعالج الدكتور « ونجتون » الذي كتب إليها ، في ١٨ مارس ( آذار ) ١٩١٣ ، يقول لها « إن الأمير لطيف المعاشرة ، وراقي الأدب ، ومسرور كعاداته ، ويضيّع وقته في الأمور التافهة ، ويتريض وهو راكب عربة أو أوتومبيل ، وصحته الجسمانية جيدة » .

وفيما بعد شهد حارسا « الأمير سيف الدين » في المستشفى بأنه كان عند دخوله إليها في حالة طيبة نسبيا على الرغم من مظاهر اختلاله العقلي . واستمرت الحالة ثابتة خمس أو ست سنوات . كان شابا مرحا بشوشا ، مظاهر اختلاله من النوع الطريف ، يضحك لها حراسه وأطبائه ، لكن سنوات النفي المعذب طالت وتمددت . وتكاثف لديه الاحساس بأنه سجين ومحروم من كل شيء ، من الحرية والتجول والمرأة ، فبدأ يطالب المستشفى بكميات من الخمر والدخان . وقاوموه في البداية ، لكنهم استناموا بعد ذلك لضغطه . ولم يكن هناك أحد يهتم الأمر حقا . فتركوه يغرق نفسه في طوفان من الخمر ، يسكر ليلا ونهارا ، ويدخن بشراهة ، يتوحش ويفقد آدميته ، ثم يجن جنونا حقيقيا أشبه بجنون الاكتئاب !

وعندما جاءوه بطبيب أسنان بعد ذلك بسنوات كتب في تقريره يقول : « إن فم « الأمير سيف الدين » في حالة يرثى لها ، ولم يكن في أي يوم من الأيام محلا لأي عناية فأهملت أسنانه إهمالا تاما ، وقد ارتكبت في حقه جريمة خلع ثمانية منها وهي أهمها للمضغ ، بدون مبرر حقيقي » !

وظلت حالته النفسية تتدهور سنة بعد أخرى ، ويوما بعد يوم ، وقواه البدنية

تندهور ، هي الأخرى ، و « القيم » على ثروته لا ينفق عليه ، إلى درجة أنه وهو الذي بملك عشرة ملايين من الجنيهات ، لم يكن يحصل من القيم على أكثر من أربعة آلاف من الجنيهات سنويا بينما يبلغ عائد ثروته السنوي ١٢٠ ألفا من الجنيهات . والثروة تدار أرباحا على الذين يديرونها، فيثرون من ورائها، وتصبح نهبا للطامعين واللصوص . وصاحبها منفي هناك بعيدا عن الوطن . بمؤامرة اشتركت فيها السراى . ولم يعد من الممكن لأحد أن يعترض ، فعلى عرش مصر الآن « الملك فؤاد » .. نفس الرجل الذي حاول الأمير « سيف الدين » أن يقتله ..



خلال تلك السنوات وما بعدها ، كانت « دائرة الأمير سيف الدين » دجاجة تبيض ذهبا للقيم على أمورها ، وللجالس على العرش . فعندما قبض على الأمير في سنة ١٨٩٨ ، كانت الدائرة تضم حوالي ستة آلاف فدان فقط . قفزت خلال الأعوام السبعة التالية إلى ١٨٠٠٠ فدان . وكان الخديو « عباس حلمي » يختار القيم على الأمير من أصدقائه ، وبعد سنوات يعزله ، بعد أن يتضح أنه سلب الدائرة ، وبني القصور واشترى العزب والأطيان من قوامته على الأمير المتهم بالجنون .

وأصبحت « دائرة سيف الدين » أحد المراكز المؤثرة في السياسة المصرية ، فالذين يتولون القوامه عليها يملكون التصرف في أموال هائلة لا صاحب لها : يبيعون ويشتررون ، ويعينون الموظفين والخبراء ، ويبادلون على العقارات والأراضي والأوراق المالية . لذلك أصبحت لهم مصالح ترتبط ببقاء الدائرة ، وبقاء الأمير محجورا عليه . وسرعان ما أدركوا الدور السياسي الذي يمكن أن تلعبه الدائرة لحساب القصر ، إذ في استطاعتهم ، أن يمولوا الصحف والأحزاب ويسيروا المظاهرات ، وينظموا الإضرابات المصنوعة لصالح الملك ، الذي كان صاحب الكلمة الأولى في اختيارهم ، وصاحب حق محاسبتهم على إدارتهم للدائرة ، لذلك كانوا يحرصون على ألا يخاصموا الجالس على العرش ، حتى لا يعزلهم فيفقدون الدجاجة التي تبيض لهم الذهب ، وكان أطولهم عمرا في منصبه هو « محمد سعيد باشا » الذي استمر قيما على التركة فيما بين عامي ١٩١٤ و ١٩٢٥ . وعندما استقال « سعد زغلول » من الوزارة عام ١٩٢٤ ، بسبب اغتيال « السير لي ستاك » ، تخلى عنه « محمد سعيد » واستقال من الهيئة

الوفدية ، عندما هددته « الملك فؤاد » باخراجه من القوامه . وكان « سعد زغلول » يقول دائما

— لو عقل « الأمير سيف الدين » .. فسوف يُجَنَّ « محمد سعيد باشا » ..

لكن « محمد سعيد باشا » فقد منصبه في الدائرة بعد شهرين حين تملكأ في تنفيذ طلب « الملك فؤاد » بأن تتولى الدائرة تمويل انشاء « حزب الاتحاد » فجوزى على هذا التلکؤ باثارة فضيحة مدوية عن أربعين ألف جنيه ، كان قد اقترضها من خزانة الدائرة . وهي فضيحة لم تقصه فحسب عن القوامه على الأمير .. بل وكادت تقوده إلى النيابة العامة ، لولا أن تنازل عن ١٣٠ فدانا من أرضه لصهره « أحمد مظلوم باشا » ليسدد ما كان قد اقترضه من خزانة الدائرة ..



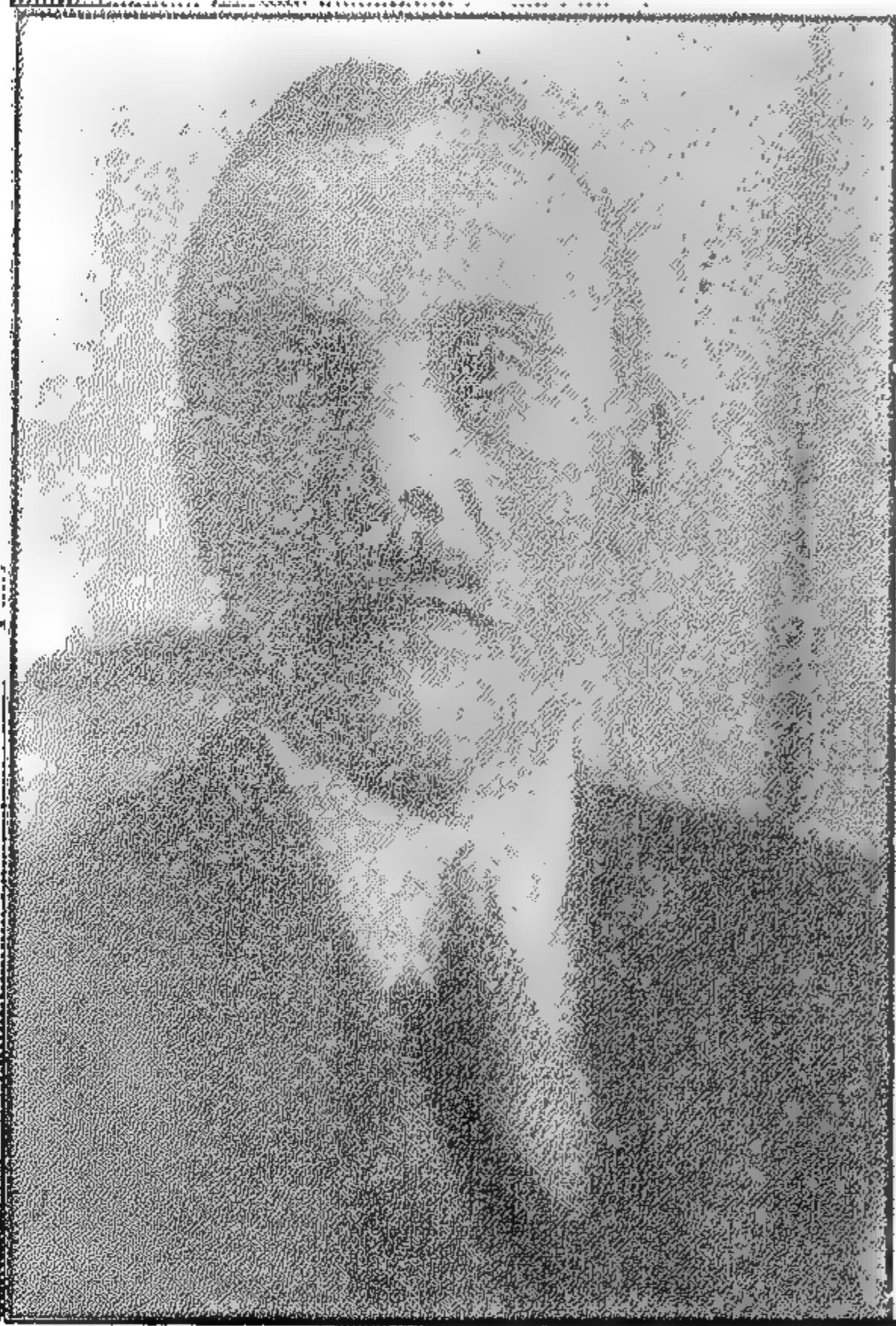
محمد سعيد باشا

ومع أن الملك « فؤاد » كان معروفا بحرصه البالغ الذي يصل إلى درجة البخل إلا أن التطورات التي حدثت في مصر بعد ثورة ١٩١٩ فرضت عليه أن يتخفف من حرصه ، وخاصة حين ظهرت على الساحة السياسية المصرية ، قوة جديدة ، هددت سلطته ، هي قوة الأمة المصرية التي صنعت الثورة ، والتي احتشدت في « حزب الوفد » بقيادة « سعد زغلول » .. لذلك شجع على إنشاء « حزب الاتحاد » ليكون حزبا للقصر ، يضم المدافعين عن الجالس على العرش ، والمؤمنين بأن الملك — لا الأمة — ينبغي أن يكون مصدر كل السلطات ، ولما كان الملك لا يريد أن ينفق على ترسيخ سلطته السياسية من أواله الخاصة ، فقد أصبحت « دائرة سيف الدين » هي الممول الرئيسي للنشاط السياسي للقصر .

ولابد أن وقوع ثورة « الأمير سيف الدين » في يد أعدائه ، واستثمارها في دعم وترسيخ نفوذ الملك « فؤاد » ، قد استفز شقيقته « الأميرة شويكار » ، التي كانت

قد غادرت مصر ، لتقيم مع أمها الأميرة « نوجوان هانم » في تركيا ، لكنها لم تنس أن لها ثارا في عنق الملك ، وأن لها شقيقا سُجن ونفى إلى الأبد في مصح للأمراض العقلية . ولم ينس الملك لها أنها سبب كل ماتعرض له ، من التمرد على طاعته ، إلى التشهير بسلوكه ، وفضح ما كان يجري خلف جدران قصره ، وأخيرا إطلاق الرصاص عليه .

وبسبب هذا الثأر ، فإن « الملك فؤاد » لم يكف عن التشهير بمطلقة واثامها بالتهتك ، وبأنها تُبدل أزواجها كما تبدل ثيابها . فبعد طلاقها منه بعام واحد ، تزوجت من « رؤوف بك ثابت » — عام ١٨٩٩ — ولم يستمر زواجها به سوى



سيرة الملك فؤاد الثالث

أربعة أعوام ، أنجبت منه خلالها ابنيا « ابراهيم » و « عين الحياة » . وفي الفترة بين الزيجتين الثانية والثالثة ، تعلق بالزعيم « مصطفى كامل » ، وكان شابا وسيما ومشهورا في العالم كله ، فأخذت تطارده في أوروبا ، حتى أصبحت قصده غرامها به على كل لسان . ولكن « مصطفى كامل » رفض الزواج منها . وقال إنها متهتكة ، فغضبت وثارَت ووصفته بأنه « شحات بردنحوت » .. وتزوجت في العام التالي مباشرة — ١٩٠٤ — من « سيف الله يسري باشا » وطلّقت منه بعد ١٢ عاما

أنجبت فيها ابنيا « لطيفة » و « وحيد يسري » . وفي عام ١٩١٧ تزوجت للمرة الرابعة من « سليم خليل باشا » ، وطلّقت منه في عام ١٩٢٥ بعد أن أنجبت منه ابنا السادس « وحيد الدين » .

وكان معظم أزواجها من الباشوات ذوي النفوذ في الدوائر الرسمية التركية ، واستطاعت هي أن تنمي صلاتها بهذه الدوائر ، حين تطوعت للمشاركة في تمريض



جرحى المعارك بين تركيا وقوات الحلفاء في الحرب العالمية الأولى .

واستنادا إلى هذا النفوذ ، حاولت — في عام ١٩٢٠ — أن تفتح ملف شقيقها المنفى وثروته المنهوبة . فاصطحبت «ابن عمها» «الأمير يوسف كمال» إلى قرية «تايسهرست» حيث زارا الأمير السجين ، واطمأنا على أحواله . وحين عاد



يوسف كمال « إلى القاهرة ، كان يحمل توكيلا من الأميرة باسم الخامي مصطفى النحاس بك » ، ليرفع قضية ضد القيم على شقيقها — وكان آنذاك « محمد سعيد باشا » — لالزامه بتقديم حساب عن إدارته لثروة الأمير الخجور عليه ، ومناقشته فيه أمام المجلس الحسبي عند تقديمه . واستمرت الدعوى إلى أن اعتقل « النحاس » في خريف ١٩٢١ ، ونفى إلى « عدن » ثم « سيشل » وترك القضية لغيره .

وعادت الأميرة «نوجوان هانم» تطرق على الأبواب البريطانية ، وكانت آخر محاولاتها في هذا الصدد ، عام ١٩٢٤ ، إذ وكلت محاميا تركيا كبيرا — كان سفيرا سابقا لبلاده — هو «جلال الدين عارف بك» ، لاتخاذ كل الإجراءات لنقل ابنها إلى تركيا ، لكي يكون في رعايتها . ومع أنها أرسلت مع المحامي خطاب تقديم منها إلى رئيس الوزراء البريطاني «رامزي ماكدونالد» ، إلا أنه واجه صعوبات جمة في تحقيق الهدف من مهمته ... فقد اعتذرت المستشفى بأن الأميرة «نوجوان هانم» لا علاقة لها بالأمير المحتجز ، وليس لها حق التدخل في شئونه ، وأن نظام العمل يقضي ألا يودع مريض في المستشفى ، إلا بناء على طلب أحد الأبوين ، وأن التي أودعت «الأمير أحمد سيف الدين» في المصحة ، وحظرت عليها أن تسمح لأحد بأن يراه ، هي والدته الأميرة «عين الحياة هانم» ، وهي صاحبة الحق في أن تسمح للأمير بلقاء أحد .. أو طلب اخراجه من المستشفى .

وبعد ثلاثة أشهر استطاع «جلال الدين عارف بك» أن يلتقي بالأمير ، الذي عرفه حين رآه ، وتذكر آخر لقاء لهما معا في سنة ١٨٩٥ بكازينو «سان استفانو» بالاسكندرية . وخرج المحامي التركي الكبير من الزيارة ليكتب مقالات في الصحف الفرنسية ، يستشهد فيها بتعرف الأمير عليه ، مُعلنا أن اللقاء كشف عن أن الأمير ليس مجنونا فهو يميز بين الأشخاص والتواريخ ، بل إنه ما يزال يتقن اللغات الثلاث الأصلية التي يعرفها ، وهي العربية والفرنسية والتركية ، ومع أنه لم يتكلم مع أحد بها منذ ٢٦ سنة فما زال قادراً على التعبير بها تعبيراً صحيحاً ، بل إنه تعلم أيضاً اللغة الانجليزية ، من مجرد الاستماع إلى ممرضيه .

واتهم «جلال الدين عارف بك» إدارة المستشفى بأنها تسعى إلى الإيحاء إلى البرنس ولمن حوله بأنه مجنون .. وبأنها أودعته بها بطلب من سيدة أدعت أنها والدته ، مع أنها عمته ! .

وكانت مقالات المحامي التركي سببا في رفض ادارة المستشفى رفضا باتا السماح له — أو لغيره — برؤية الأمير مرة أخرى .

وجاء فشل مهمة «جلال الدين عارف» ليكون المسمار الأخير في نعش سياسة الاتجاء إلى الباب البريطاني لعل الأمير يخرج منه .. فقطعت كل من الأميرتين «شويكار» و«نوجوان» الأمل في الافراج عن الأمير السجين بالطرق المشروعة . ولم يعد أمامهما سوى المغامرة : سافرتا إلى «باريس» ثم «لندن» ، وبدأتا تتصلان بالحراس بواسطة زوج الأم «فريدون باشا» . وعقدت اجتماعات سرية في الحدائق والأماكن العامة . انتهت برشوة حارسين من حراس الأمير ، وتزييف تصريح عبور له ، ثم هربه فجأة من المصح ذات يوم من أغسطس ( آب ) عام ١٩٢٥ وظهوره في «الآستانة» .

في «الآستانة» ، بدأت عملية ترميم واسعة لعقل الأمير وجسده ، واجتمع حوله عدد من كبار الأطباء ، يحاولون التغلب على ماتركه الزمن في عقله وجسده من آثار. عندما وصل إلى «الآستانة» ، لم يكن يستطيع المشي أو الحركة ، وكان كئيبا عبوسا ، ثم تحسنت صحته تدريجيا ، فأصبح يتريض مشياً على قدميه ساعة أو



محمد حداية باشا سفير مصر في تركيا يتوسط أعضاء سفارته ، بعد أن قدم أوراق اعتماده ، وإلى يمينه عبد الرؤوف حلمي بك الملحق  
بالسفارة ، ثم سليمان بك لحبيب — الممثل السينمائي والمرحى بعد ذلك — ثم عبد الحليم اليل سكرتير السفارة وقطب حزب الاتحاد  
بعد ذلك .

ساعتين في اليوم ، وأصبح بشوشا ذا مزاج مرح . يصيد السمك ويلعب الشطرنج ،  
ويتردد على السينما والمسارح .

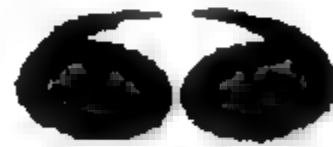
إنه الآن في الخمسين من عمره . فهل تتاح له ، فيما بقي من العمر ، فرصة  
لاسترداد حقوقه المدنية وإلغاء الحجر الذي أفقده أهليته ، وحرمة من التصرف في  
أمواله . أم أن الأمر يتطلب مغامرة كذلك التي اضطرت أمه وشقيقته للقيام بها حتى  
استرد حريته ؟ ..

لم يكن الأمير قادراً على التفكير في ذلك . ولم تكن أمه وشقيقته قادرتين على  
التفكير في غير ذلك .. لكن الأمر لم يكن سهلاً والدلائل لم تكن مشجعة ..

فاجالس على العرش لم ينس ولم يغفر .. وحتى لو استطاع فقد كانت واحدة من رصاصات «الأمير سيف الدين» ماتزال تستقر في أعلى قفصه الصدري بالقرب من الخنجرة ، بعد أن وجد الأطباء أن اخراجها قد يصيبه بضرر ، فتركوها هناك . ولم يكن لبقائها إلا أثر طفيف يظهر في صوت جلالته عندما يفعل ، فتصدر عنه أصوات أقرب إلى عواء الكلاب ، كانت كفيلة بأن تذكره بالتاريخ الأسود لأسرة مطلقة ، وبالثأر القديم بينهما .

والحقيقة أن الرجل لم يقصر في الأخذ بثأره ، وخاصة بعد أن تحول من أمير مفلس بلا مستقبل ، إلى سلطان ، ثم ملك لبلد شبه مستقل بفضل ثورة ١٩١٩ . فازداد تعنتا في معاملتهما . وأصدر أوامره إلى الدائرة بالتضييق عليهما ، وتقليل ما يرسل للأمير من نفقة إلى الحد الأدنى .. وهو ما أثار «شويكار» فتوجهت يوما إلى المفوضية المصرية بأنقرة ، وطلبت مقابلة «محمد حداية باشا» — وزير مصر المفوض بالعاصمة التركية — فاستقبلها الرجل بالاحترام اللائق بأمية من البيت المالكة ، ومطلقة صاحب الجلالة ، وأم ابنته الكبرى «الأميرة فوقية» . وسألته عما إذا كان في استطاعته أن يحمل رسالة منها إلى جلالة الملك .

فأجاب بالإيجاب . وعادت تسأله : وهل تعدني بأن توصلها كما هي دون تغيير أو تحريف . فأقسم لها أنه سيفعل . وآنذاك وقفت على أطراف أصابع أقدامها لتطوله — إذ كانت «شويكار» قصيرة القامة — ثم هوت بكفها على وجه الوزير المفوض في صفة ساخنة وهي تقول : أرجو أن تبلغ هذه الصفة إلى جلالته بالنص . وغادرت المفوضية دون أن تنتظر جوابا ..



ولعل تلك الصفة كانت بمثابة قرار باستئناف القتال بين الطرفين .. وهكذا — وبعد أربعة أشهر فقط من هروب الأمير من سجنه — أرسلت الأميرة «نوجوان هانم» إلى القاهرة سفيرا فوق العادة ، هو «محمد بك شوكت» ، في مهمة استطلاعية ، هدفها استكشاف امكانيات التوصل إلى اتفاق ودي ، أو البحث عن ميدان تبدأ فيه الحرب .

— وصيا «شوكت بك» — وكيل الأميرة — إلى القاهرة في ديسمبر «كانون



الأول» ١٩٢٥ . وبدأ اتصالاته بكل من يعينهم الأمر من المسؤولين وأمراء الأسرة المالكة والقيم على الأمير . وبعد شهور قليلة من المحادثات مع المقامات العليا ، أدرك أن مهمته صعبة للغاية ، وأن خصوم الأمير يزدادون قوة وشراسة ، إذ كان «الملك فؤاد» قد استرد — في تلك السنة — سلطته المطلقة في أعقاب مقتل السردار ، واستقالة وزارة «سعد زغلول» ، فغاب زعيم الرعاع الذي لا يكف عن الصراخ بأن الأمة هي — وحدها — مصدر السلطات ، وأصبح القصر يحكم مصر بشكل مباشر ، وعطل العمل بالدستور ، وحل البرلمان وامتألت السجون بالمئات من قادة «الوفد» الذين اتهموا في قضية مقتل السردار ، وماتفرع عنها من قضايا ، وليس في الوزارة القائمة آنذاك من يستطيع أن يتدخل لصالح الأمير الذي أطلق الرصاص على صاحب الجلالة ، وكل أعضائها من أتباع السراى و«برادع» الانجليز .

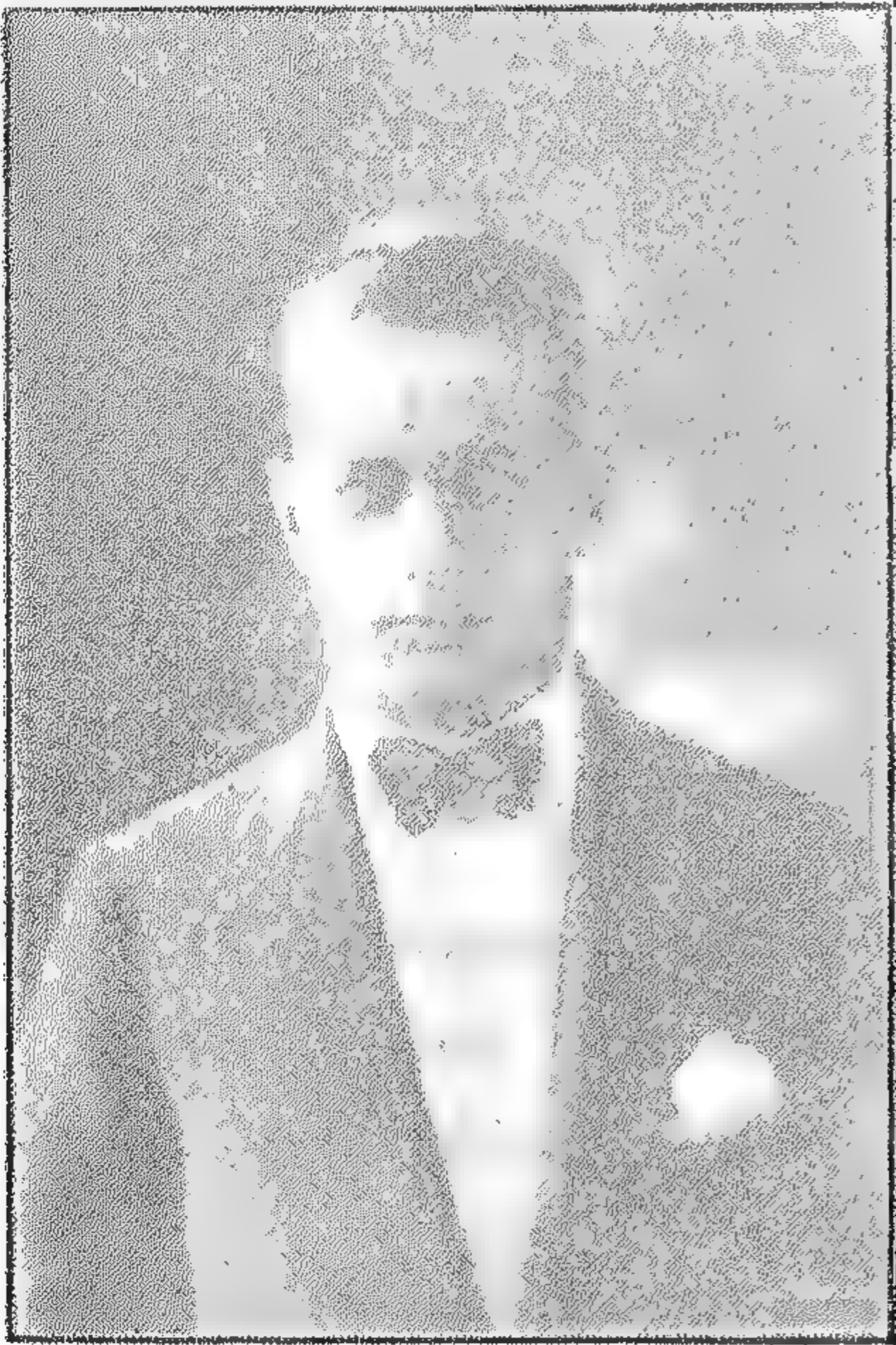
ولم يغير عزل «محمد سعيد باشا» — رجل الملك — عن القوامة على الأمير والدائرة ، وتعيين الأمير «محمد علي إبراهيم» — ابن شقيق «الأمير سيف الدين» — مكانه ، من الأمر شيئا .. إذ لم يكن القيم الجديد ، أقل قسوة على عمه المحجور عليه ، من رجل الملك .. حتى أنه انتهز فرصة هروبه من «تايسهurst» فقطع مخصصاته السنوية ، وتوقف عن الانفاق عليه .

وكان الأمير «محمد علي إبراهيم» شابا مستهترا ، اشتهر بتبذيره وإسرافه حتى أنه استأجر مرة قطارا خاصا لينقله من «لندن» إلى إحدى الموانئ البريطانية ، لكي يصل إليها في وقت يسمح له أن يكون في شرف استقبال إحدى صديقاته بمجرد وصول الباخرة التي تستقلها . ولأن الفساد كان أهم المؤهلات التي يشترطها «الملك فؤاد» فيمن يتولى القوامة على الأمير «سيف الدين» ، حتى لا يرفض القيم للملك طلبا أو أمرا ، فإذا فعل كُشف المستور ، وعُزل عن القوامة .. فقد كان الأمير «محمد علي إبراهيم» ، هو الرجل الفاسد المناسب لتولي هذا المنصب . لأنه — بسبب نفسه وتبذيره ومغامراته — لم يكن يستطيع أن يعصى للملك أمرا . خاصة بعد الأزمة التي أثارها — في عام ١٩٢٠ — نشر خبر نقلته وكالات الأنباء العالمية ، يقول إنه يعتزم الزواج من ممثلة أمريكية . فغضب «الملك فؤاد» وطلب اتخاذ الاجراءات

لتجريد الأمير من لقبه .. فأسرع وكيل دائرته «أمين علي منصور» يبرق إليه بالأزمة التي فجرها نشر نبأ الزواج .. وعندما وصله تكذيب من الأمير ، أسرع يطلع الملك عليه . فأوقف ماكان ينوي اتخاذه من إجراءات ضده .

وكان أخطر ما اكتشفه «محمد شوكت بك» خلال قيامة بمهمته ، أن هناك خصما ثالثا قويا غير الملك والقيم ، هو «دائرة سيف الدين» ، التي أصبحت

مؤسسة تزدهم بأصحاب المصالح . وخبراء الدسائس ، ممن لهم مصلحة في بقاء الوضع على ما هو عليه ، لما يكفل لهم من نفوذ ، وما يحققه من مكاسب .. وكان على رأسهم آنذاك «علي بك أمين منصور» المحامي .. ووكيل الأمير «محمد علي إبراهيم» .. الذي كان يجمع بين ادارته لدائرة الأمير ، وادارته لدائرة عمه «الأمير سيف الدين» الموضوع تحت قوامته .. وفيما بعد قال «شوكت بك» .



الأمير محمد علي إبراهيم

— الدائرة كلها دسائس .. لأن كل واحد ماسك الليه السمينه دي ، مش عاوز يسبها ، فيعمل عشرين ألف دسيه ليعجز البرنس عن طلب استحقاقه كله ..

لكن «شوكت بك» لم ييأس مع ذلك كله . إذ لم يكن هناك مفر من المواجهة ، فرغم قوة وجبروت أعداء الأمير ، إلا أن الأوضاع في مصر ، لم تعد كما كانت عليه قبل الثورة ، فهناك الآن أمة هي — نظريا — مصدر للسلطات ، فيها رجال شجعان تحدوا الملك في سنوات الثورة ، وهدفوا بسقوطه ، وطالبوا بعزله وإعلان الجمهورية ، ومازالوا يتحدثونه . يكسبون يوما ويخسرون يوما . لكن المهم أن في

استطاعتهم أن يتصدوا له أمام القضاء . وأن يضعوا خاتمة للمؤامرة التي أحاطت بالأمير على امتداد ثلاثين عاما .. وأصبحت كابوسا لا يمكن احتماله أو السكوت عليه ..

وأصبح لا مفر من العثور على هؤلاء الرجال الشجعان ، بعد أن اكتشف «محمد شوكت بك» ، أن الصراع لن يدور أمام القضاء العادي ، ولكن المواجهة ستجري أمام محكمة ملكية خاصة هي «مجلس البلاط» ، وهو أحد المؤسسات التي أنشأها قانون تنظيم شئون البيت المالكة ، الذي صدر في ١٠ يونيو (حزيران) ١٩٢٢ ، ومنحه حق النظر في الخلافات التي تقع بين أعضاء الأسرة المالكة ، بما في ذلك الأمور الشرعية ، وأحال إليه كل مالمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية من اختصاص وسلطة ، وخصّص أحكامه من الطعن عليها ، ونصّ على أن يُشكّل من أمير من أمراء البيت المالكة ، من أقرب أقرباء الملك ، ورئيس مجلس الشيوخ ، ووزير الحقانية ، وشيخ الجامع الأزهر ، ورئيس المحكمة الشرعية العليا ، ومفتي الديار المصرية .

وهكذا — وبعد عام كامل — من وصوله إلى مصر ، تنقل خلاله بين «القاهرة» و«الاسكندرية» و«استانبول» ، انتهى «شوكت بك» إلى أنه لا مفر من رفع قضية أمام «مجلس البلاط» وبدأ يبحث عن الرجال الشجعان الذين يستطيعون تحمل مسؤوليتها . وقد قال فيما بعد :

— أردت أن أنتخب أناسا أصحاب علم غزير .. يدافعون بقوة .. ويملكون شجاعة لاتوصف ، وذمة لايرقى اليها الشك .. كان «اميل زولا» في فرنسا قد رفع صوته في وجه القوى العاتية صائحا «إني اتهم» فبريء «الكابتن دريفوس» الذي تأمرت عليه المقامات العليا في فرنسا . وكانت قضيتي مشابهة . قضية مهمة تتعلق بأمر من البيت المالكة ، حكم عليه ظلما بأنه مجنون ، وتحايلا لسلب ثروته منه ووضعها في يد غير أمينة ، وبينه وبين الجالس على العرش ضغائن وحساسيات ، من الذي يملك الشجاعة ليقول كما قال «اميل زولا» : إني اتهم ؟

وجّه «شوكت بك» هذا السؤال لحام مصري يعرفه هو «جعفر فخري



بك ، فقد كان «شوكت بك» عثمانيا من «جزيرة رودس» حيث كان «جعفر فخري» يحوز أملاكا هناك ، وبينهما صداقة ، بل وصلات عائلية دفعت «شوكت بك» لاختياره ضمن هيئة الدفاع ، إذ كان — فضلا عن ذلك — يتقن التركية ، وهي لغة عدد كبير من وثائق القضية . لكنه لم يكتف به ، بل طلب إليه أن يرشح له محامين آخرين ، يتوليان الدفاع معه ويتصفان بالشجاعة والنظافة ، فلا يخافان من تهديد ، ولا يرهبا وعيد ، ولا يبيعان الأمير لخصومه الأشرار أو يتواطآن على مصالحه .



ويذكر له «جعفر فخري» قصة عن صديقه «مصطفى النحاس» ، الذي كان محاميا عن «أحمد ماهر» و «محمود فهمي النقراشي» في قضية اغتيال «السير لي ستاك» ، سردار الجيش المصري . فوقف في المحكمة ليقول بأعلى صوته «إني اتهم علنا ، وفي مجلس القضاء ، النيابة العمومية بالاشتراك مع رجال السلطات في التدبير لاغتيال «ماهر» و «النقراشي» .. اكتبوا هذا عني وانشروه على الملأ» . ولم تكن

محمود فهمي النقراشي ، المتهم في قضية مقتل السردار

السلطات التي عناها «مصطفى النحاس» سوى القصر الملكي ودار المندوب السامي .

وذكر له قصة عن صديقه «ويصا واصف» ، الذي كان يترافع في إحدى القضايا أمام المحكمة المختلطة ، وصدر أمر بالقبض عليه من السلطة العسكرية البريطانية ، وذهبوا ينفذون الأمر في قاعة المحكمة ، فرفض «ويصا واصف» أن يغادر القاعة قبل أن يتم دفاعه عن المتهم .. وانهاه بالفعل وخرج والقيود في يديه .. ليواجه حكما بالاعدام .



لم يخطيء « جعفر فخري » في اختياره .. ولم يكن « شوكت بك » خالي الذهن عما رواه ، إذ كان قد تابع بنفسه مدار في محاكمة « ماهر » و « النقراشي » . وكان على صلة بالأوضاع في مصر ، مكنته من المعرفة الكافية بأقدار الرجلين اللذين رشحهما له صديقهم المشترك ، إذ كان الانطباع العام السائد في كل الدوائر المصرية ، يعترف للرجلين ، بالنزاهة والشجاعة والأمانة ، والتفوق المهني .



جعفر فخري بك



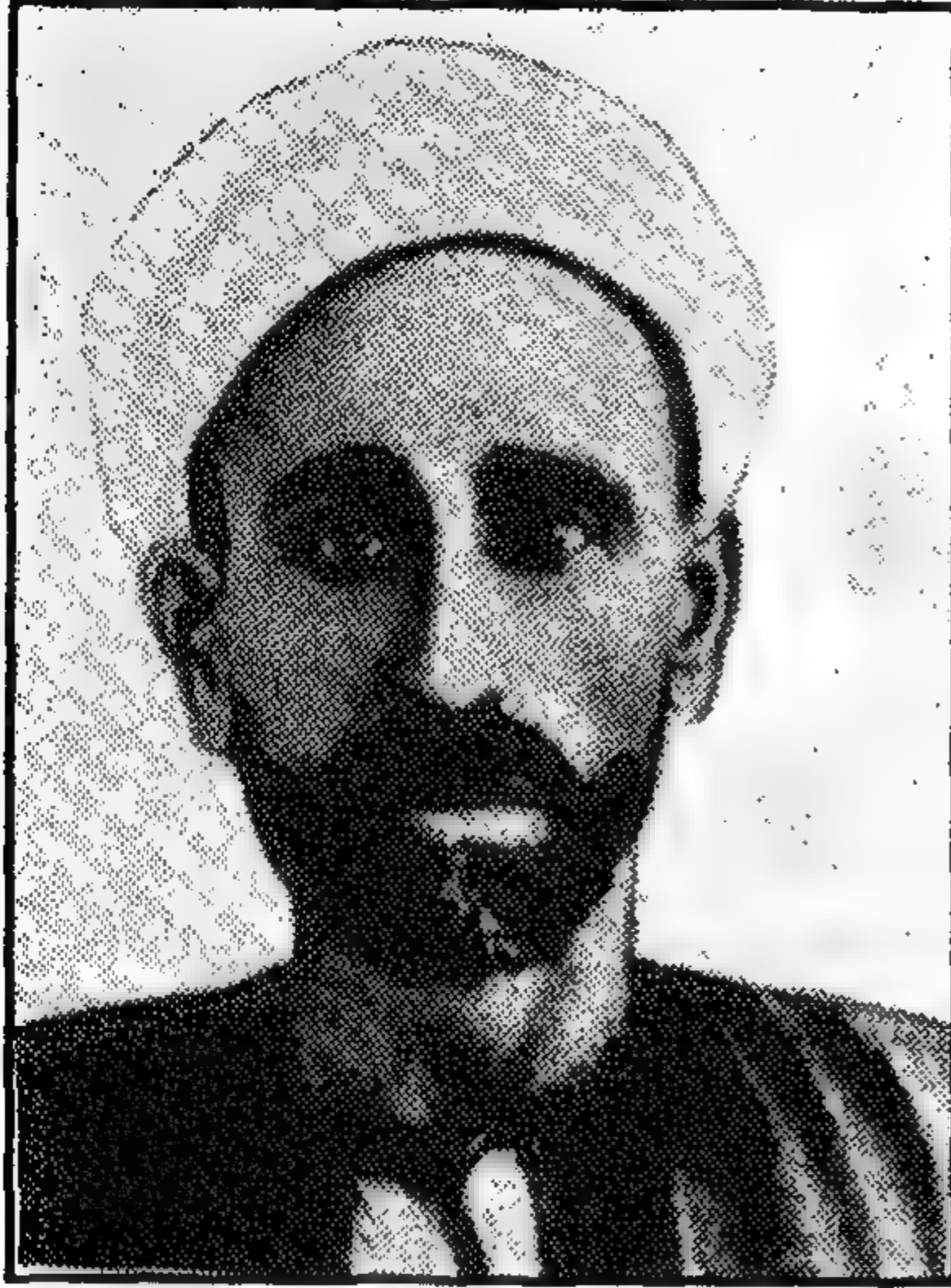
وفضلاً عن أن « مصطفى النحاس باشا » كان قاضياً سابقاً وواحداً من ألمع المحامين المشهود لهم بالكفاءة والتمكن ، فقد كان سكرتيراً عاماً لحزب « الوفد المصري » ، ووكيلاً أول لمجلس النواب ، وواحداً من أبرز قادة الحركة الوطنية ، الذين يفخرون بأن وزارة الخارجية البريطانية تشارك القصر الملكي المصري عدم ارتياعه إليهم .

وهو واحد من ستة أخوة أنجبهم تاجر أخشاب متوسط الحال في مدينة « سمنود » التي ولد بها وعاش طفولته ، والتي كان مقرراً أن يعمل تلغرافياً بمكتب التلغراف بها ، لولا أن استيعابه لاشارات « مورس » ، لفتت نظر أحد أعيان المنطقة ، فنصح أباه « محمد أفندي النحاس » بالحاقه بالمدارس ، فعمل

بالنصيحة ، وأثبت « مصطفى النحاس » أنه أهل للفرصة التي اتاحت له ، فكان الأول على الشهادة الابتدائية ثم على الشهادة التوجيهية ، ثم كان أول دفعته في « مدرسة الحقوق » التي تخرج منها عام ١٩٠٠ ، وهي السنة ذاتها التي نقل فيها الأمير « سيف الدين » من « سجن مصر » إلى سجن مصحة « تايست » ..

### ولم يعمل « مصطفى النحاس »

محمد أفدى النحاس



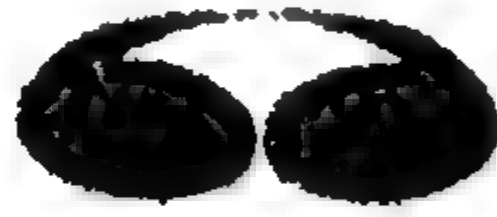
بالمحاماة سوى أربع سنوات ، بدأت في مكتب الزعيم « محمد فريد » قبل أن يستقل بمكتب خاص به بمدينة « المنصورة » . وبلغت تفوقه في مهنته نظر « عبد الخالق ثروت باشا » — مدير إدارة المحاكم بوزارة العدل — فيرشحه للعمل بالقضاء ، ليقضي خمسة عشر عاما في سلكه ، يلمع خلالها اسمه باعتباره قاضيا نزيها ، حسن السمعة . صلبا في الحق ، يدرس قضايا بعناية ، ويبدع في فهم القانون ويتمسك برأيه ، وبكرامته ، حتى أن رئيس إحدى

الدوائر القضائية ، التي كان « مصطفى النحاس » عضوا ليسار بها ، فاجأه يوما ، باعلان الحكم في إحدى القضايا من فوق المنصة دون مداولة .. رغم علمه — من مناقشات سابقة — أن لعضو اليسار رأيا في تكييف القضية يختلف مع رأيه . ولم تشل المفاجأة قدرة القاضي « مصطفى النحاس » على المواجهة ، فما كاد رئيس الدائرة يعلن الحكم ، حتى فاجأه بقوله لكاتب الجلسة ، أمام أطراف النزاع ، وجمهور المحكمة :

— أكتب في المحضر أنه لم يؤخذ برأى عضو الشمال في هذا الحكم .. وكانت هذه الواقعة ، هي سبب تعرف « مصطفى النحاس » بالزعيم « سعد زغلول » الذي كان آنذاك (١٩٠٩) وزيرا للحقانية ، فاستدعى « النحاس » ليناقله

في شكوى رئيس الدائرة ، ومع أنه قد أقره على ما فعل ، فقد أصدر قرارا بنقله قاضيا جزئيا ليحول دون الاحتكاك بينه وبين رئيس الدائرة .

وعرف عن القاضي «مصطفى النحاس» أنه من المتعاطفين مع «الحزب الوطني» ، ومن المؤيدين لزعيميه «مصطفى كامل» و«محمد فريد» ، حتى أنه انتخب وكيلا لنادي المدارس العليا ، وكان ناديا مستقلا عن الحزب رغم صلته الوثيقة به ، لذلك لم يحل عمل «النحاس» في القضاء دون انتخابه وكيلا له . لكن «ويصا واصف» كان متحررا من هذا القيد ، لذلك انضم للحزب الوطني وانتخب عضوا في اللجنة الادارية الأولى له ، عند تأسيسه في عام ١٩٠٧ .



و«ويصا واصف» أحد أبناء الأسر القبطية المستورة ، إذ كان والده يعمل بالتجارة بين مصر والسودان ، وقد ترك مسقط رأسه في «طهطا» ، ورحل إلى القاهرة ، بعد أن أنهى «ويصا» دراسته الابتدائية ، وأثناء دراسته الثانوية، لحقت كارثة مالية بأبيه ، فأصبح عاجزا عن دفع نفقات دراسته ، لولا أن ذكاء الابن واجتهاده قد لفتا نظر مدرس فرنسي من أساتذته ، فرشحه لبعثة حكومية إلى فرنسا ، أكمل أثناءها دراسته الثانوية ، وتخرج من مدرسة المعلمين العليا بباريس .

وعمل «ويصا واصف» بعد عودته من البعثة مدرسا بمدرسة رأس التين الثانوية بالاسكندرية ، وإبان عمله بها ، حدث صدام بينه وبين «المستر دُلُوب» — المستشار الانجليزي لوزارة المعارف المصرية — فكتب سلسلة مقالات — في «اللواء» — جريدة «مصطفى كامل» — يهاجم سياسته التعليمية .. وكانت تلك هي بداية علاقته بالحزب الوطني ، التي فترت بعد وفاة «مصطفى كامل» . كان قبطيا مستنيرا بعيدا عن التعصب من المؤمنين برابطة الوطنية التي تجمع بين المصريين جميعا بصرف النظر عن أديانهم . وقد عرّضه هذا لهجوم المتعصبين من الطرفين ، عندما نشبت الفتنة الطائفية في عامي ١٩١٠ و ١٩١١ .





وبسبب تدهور العلاقات بينه وبين «المستر دنلوب» — الذي كان نفوذه في الوزارة طاغيا — لم يستطع مواصلة عمله بالتدريس ، فأخذ يتنقل بين القاهرة وباريس ، حتى أنهى دراسته للقانون ، وحصل على ليسانسيه الحقوق في عام ١٩٠٢ .. وأنداك ترك التدريس ، واشتغل بالمحاماه أمام المحاكم الأهلية والمختلطة .

ولم يكن غريبا أن يكون «مصطفى النحاس» و «ويصا واصف» من طلائع النخبة المصرية المثقفة التي تحركت عقب إعلان الهدنة في عام ١٩١٨ للبحث عن وسيلة تستطيع بها مصر أن تتخلص من أغلال الاحتلال البريطاني ، وتسترد استقلالها الوطني ، وتلغي الحماية التي فرضتها عليها بريطانيا عند إعلان الحرب . وكان «النحاس» أيامها رئيسا لمحكمة طنطا الابتدائية . وكان «ويصا واصف» محاميا مشهورا . وقد اختارهما «سعد زغلول» بنفسه لضمهما إلى «الوفد» عند تشكيله ، فاختار «النحاس» ليكون أحد ممثلي «الحزب الوطني» .. واختار «ويصا واصف» ليكون أحد ممثلي الاقباط . ولكن «ويصا» اعتذر ورشح بدلا منه «واصف غالي باشا» .



وبمجرد نشوب الثورة في مارس ( اذار ) ١٩١٩ ألقى الاثنان بنفسيهما في تيارها الجارف . وشاركا في تنظيم حركة الاحتجاج الواسعة التي أعقبت نفي «سعد زغلول» وزملائه . وعندما أفرج عن المنفيين ، وسمحت لهم الحكومة البريطانية بالسفر إلى «باريس» لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح ، كان «النحاس» واجداً من خمسة من أعضاء «الوفد» الذين سافروا من القاهرة لينضموا إلى المنفيين الأربعة ، ويكونون وفد مصر إلى المؤتمر . وكان «ويصا واصف» ضمن السكرتارية الفنية للوفد ، وبعد أسابيع قليلة من وصوله إلى باريس وافق «الوفد» على ضمه إلى عضويته ، حيث أصبح عضوا باحدى لجانه ، وهي لجنة النشر . بينما اختير «مصطفى النحاس» سكرتيرا للوفد ، يدون جلساته ، ويشرف على تنفيذ قراراته .

وبعد شهور قليلة ، دبت الخلافات بين أعضاء الجبهة الواسعة التي تشكل منها «الوفد» في البداية ، بين «المعتدلين» أنصار الحلول الوسط ، الذين يفضلون مسالة المحتلين ... و«المتطرفين» ممن يقولون أن «الوفد» لا يستطيع الخروج عن نطاق

١٩٤ : مصطفى النحاس ألقى قاضي محكمة الميا مجلس في المقعد الثاني من اليمين . وسط عدد من أعيان وكبار  
رؤسى محافظة الميا ، في صورة تذكارية التقطت بمناسبة نقل حسن حبيب باشا مدير المديرية إلى محافظة الشرقية

التوكيل الذي أعطته له الأمة والذي يكلفه بالسعى إلى الاستقلال « التام » وليس أقل  
من ذلك .  
ولم يضل « مصطفى النحاس » أو « ويصا واصف » الطريق ، ولم يختارا في  
الاختيار بين طرفي الخلاف وانضموا بتلقائية إلى « سعد زغلول » . وقربهما « سعد »  
إليه ، واعتمد عليهما في كثير من المهام الحساسة... اختلف الوفد حول المقترحات  
التي عرضها عليه « اللورد ملنر » . فقال « سعد زغلول » : إنها مقترحات ظاهرها  
الاستقلال وباطنها الحماية . وقالت أغلبية « الوفد » : إنها خطوة لا يجوز رفضها .  
واتفق الطرفان على إرسال المقترحات إلى القاهرة ، وعرضها على الأمة ، عرضا محايدا  
غير مصحوب برأى أى من طرفي الخلاف . وحرص « سعد زغلول » على ضم  
« مصطفى النحاس » و « ويصا واصف » إلى اللجنة التي كلفت بإدارة الحوار ..  
ولفت نظرهما إلى رأيه الحقيقي في المشروع ، ولمح إليهما بأهمية تنبيه الأمة إلى  
مخاطره .

وقد كان . تحفظت الأمة على المشروع . وقيدت قبوله بشروط أقرب إلى  
الرفض .

وغضب المعتدلون . وانشقوا عن «الوفد» ليشكلوا فيما بعد «حزب الأحرار  
الدستوريين» .

كان الانشقاق فصداً للدم الفاسد الذي تسلك إلى «الوفد» قبل أن تنفجر  
الثورة في مارس ( آذار ) ١٩١٩ ..

وعاد «سعد زغلول» ليقود المقاومة في الداخل .. واحتشد حوله الجيل الأحرار  
شباباً والأوفر ثورية من قيادات «الوفد» ، وبينهم «النحاس» و «ماهر» و  
«النقراشي» و «ويصا واصف» .

وعندما نفى «سعد زغلول» في ديسمبر ( كانون الأول ) ١٩٢١ إلى  
«سيشل» كان «النحاس» واحداً من الخمسة الذين نفوا معه .. وظلوا بالمنفى هذه  
المرّة ١٦ شهراً ولم يفرج عنهم إلا في مارس ( آذار ) ١٩٢٢ ، بعد اعلان الدستور .  
وقضى «ويصا واصف» معظم هذه الفترة في معتقل «ألماظة» . وكانت السلطة  
العسكرية البريطانية قد قبضت عليه وعلى أعضاء الوفد الذين لم ينفوا بسبب بيان  
أصدره في أعقاب اعتقال «سعد» طلبوا فيه من المصريين عدم التعاون مع الانجليز  
ومقاطعة بضائعهم وبنوكهم وشركات تأمينهم ومتاجرهم . ومع أنها أفرجت عنهم بعد  
يومين إلا أنهم لم يكفوا عن المشاغبة فاعتقلتهم السلطة مرة أخرى ، وسجنتهم بشكائهم  
في قصر النيل . وقدمتهم إلى محكمة عسكرية بريطانية . لم تستغرق في مهمتها سوى  
ثلاثة أيام . فقد قاطعها المتهمون . ورفضوا الاعتراف بها فأصدرت حكماً باعدامهم  
في ١١ مارس ( آذار ) ١٩٢٢ ، ثم خففته القيادة البريطانية إلى الحبس سبع سنوات  
لكل منهم . وظلوا رهن الاعتقال حتى أفرج عنهم في مايو ( أيار ) ١٩٢٣ بعد ١٤  
شهراً . تمهيداً لاجراء أول انتخابات نيابية في ظل الدستور .

ولما شكل «سعد زغلول» وزارته الأولى في يناير ( كانون الثاني ) ١٩٢٤ ،  
اختار «مصطفى النحاس» وزيراً للمواصلات في وزارته ، وأصبح ابن «سموود» الذي  
كان مرشحاً لكى يكون عامل تلغراف في مدينته الصغيرة ، وزيراً للوزارة التي تشرف



« ويصا الخدي واصف » : في عام ١٩٣١  
وأثناء ديمقراطية اسماعيل صدق .. وكان في  
مقدمة النواب الذين احتجوا على قرار صدق  
بجل مجلس النواب ومنع النواب من الاستماع الى  
قرار الحل ، فقام بتحطيم السلاسل التي تحيط  
ببوابة المجلس وعقد الجلسة ، فأطلقت عليه  
الصحف اسم محطم السلاسل .. مات عام  
١٩٣١ ، وفي جنازته انطلق الحثاف الشهير:  
اشكى لسعد الظلم يا ويصا.

على كل مكاتب التلغراف ، ورئيسا لمدير عام مصلحة التلغرافات . لكن الوزارة  
بمجمليها لم تعش سوى عشرة أشهر استقالت بعدها ، لأنها رفضت تنفيذ معظم  
المطالب التي طلبها المحتلون تعويضا عن مقتل السردار ، وقالت أنها اعتداء على  
استقلال البلاد وحقوقها .

وهكذا استقر «مصطفى النحاس» و «ويصا واصف» على خريطة السياسة  
المصرية باعتبارهما من أقرب أنصار «سعد زغلول» اليه ، ومن أكثرهم تشربا لأسلوبه  
ورؤاه ومبادئه ، لذلك كرههما أعداء «سعد» وأعداء الأمة ولم يهتم الاثنان . بل إن  
«مصطفى النحاس» لم يتردد — وهو وزير للمواصلات في وزارة «سعد زغلول» في  
استدعاء «المستر فرسكوبل» — وكان مديراً عاما لمصلحة السكك الحديدية



المصرية — بعد أن نقلت وكالات الأنباء تصريحات أدلى بها لصحيفة بريطانية ، هاجم فيها تولى المصريين لشئونهم ، وقال إن السكك الحديدية قد تدهورت بعد أن تولت الوزارة الدستورية الحكم . ومع أن الموظفين البريطانيين في الحكومة المصرية ، كانوا أصحاب نفوذ يخشاه الجميع ، إلا أن «النحاس» عنف «فرسكويل» ولفت نظره إلى أنه يتقاضى مرتبه من الحكومة التي يهاجمها ، وخيره بين أمرين : أن ينفي تلك التصريحات ويعتذر عنها أو أن يحيله إلى لجنة التأديب . وأختار المدير الانجليزي — الذي فوجئ بهذه المعاملة غير المسبوقه — أن ينفي وأن يعتذر .

ولم يغفر القصر لوزير المواصلات «مصطفى النحاس» أنه كان من أعلى الأصوات ، التي ساندت «سعد زغلول» ، حين حدث الخلاف بينه وبين «الملك فؤاد» حول حق الملك في تعيين ثلثي مجلس الشيوخ ، وكان من رأيه أن كل دور الملك ، هو أن يعين هؤلاء الذين ترشحهم الحكومة ، لأن الدستور صريح في أن الملك يملك ولا يحكم ، وأن الأمة هي مصدر السلطات ، ولذلك فكل سلطات الملك يمارسها من خلال وزرائه ... وتلك هي الأزمة التي حسمتها الجماهير ، يوم احتشدت حول القصر هاتفه : «سعد» أو «الثورة» .

وحين وقع الانقلاب الدستوري الأول — الذي أعقب مقتل السردار — رفض «وبصا واصف» أن يشارك في وزارة الانقلاب ، رغم إلحاح رئيسها «أحمد زور باشا» عليه . أما «مصطفى النحاس» ، فقد ركز كل جهوده ، لصعد المحاولة الشريرة ، التي كانت تهدف إلى التشهير بالحكم الدستوري ، وتلويث الذين يطالبون بأن تكون الأمة مصدر السلطات ، وهي محاولة اشترك فيها القصر الملكي مع «دار المندوب السامي البريطاني» ، استهدفت ادانة اثنين من أبرز قادة الوفد هما «محمود فهمي النقراشي» و «أحمد ماهر» بالمشاركة في قتل السردار ، وفي قتل عدد من كبار الموظفين البريطانيين ، لوصم الحكم الوطني بالفوضى والارهاب ، وتخويف الجاليات الأوروبية منه .. ليسهل العصف به فيستريح الانجليز من «الاستقلال» ويستريح الملك من «الديمقراطية» .. ولم يتردد «النحاس» الذي كان على رأس المحامين عن «ماهر» و «النقراشي» في فضح المؤامرة ، واتهام السلطات بأنها اصطنعت أقوالا على لسان أحد المتهمين ، بعد أن ساومته على الاختيار بين الحكم بالاعدام وبين الادلاء



مظاهرات الابتهاج ببراءة  
ماهر والنقراشي من تهمة  
استهدفت التشهير بالحكم  
الدستوري  
وتلويث المطالبين بأن تكون  
الأمة مصدر السلطات .

بأقوال تثبت التهمة على القطبين الوفديين ، وقد ادلى بهذه الأقوال وعندما عدس عنها  
أنحفت النيابة المحضر ، إلى أن تم اعدامه ، حتى لا يناقشه الدفاع عن أقحمهم في  
الاتهام ، فيكشف المستور ويفتضح التلفيق والتآمر ..

وحين صدر الحكم ببراءة أقطاب «الوفد» المتهمين في هذه القضية ، كانت  
الحياة النيابية قد عادت .. إذ اجتمع البرلمان من تلقاء نفسه ، طبقا للدستور ، ولما  
حالت الحكومة بين النواب وبين الاجتماع في مبنى المجلس ، عقده في فندق  
الكونتنتال ، وكانت بداية انتهت بائتلاف الأحزاب ، واتفاقها على أن تتعاون في  
الدفاع عن الدستور ، وأجريت الانتخابات .

ومع أن «الوفد» قد حصل على أغلبية مقاعد البرلمان . إلا أن الانجليز  
اعترضوا على تكليف «سعد زغلول» بتشكيل الوزارة ، فتنازل عن تشكيلها  
لـ «عدي يكن» ، واكتفى برئاسة مجلس النواب . وتمسك بضرورة ادخال «مصطفى  
النحاس» ضمن الوزراء لكن الانجليز اعترضوا لنفس السبب الذي اعترضوا به على  
«سعد» ، وقال «اللورد لويد» — المندوب السامي البريطاني — أن «النحاس باشا»  
كان قد لزم دائما خطة العداء الذي لاهواده فيه نحو بريطانيا العظمى ، وأنه لو انصم  
للوزارة ، فسوف يعمل ضد التفاهم ، لأنه لم يتعلم بعد أن العداء لبريطانيا لايتفق مع  
تقدم مصر للامام ..



وكما أن « مصطفى النحاس » لم يتردد عن توجيه الاتهام علنا للقصر بالاشتراك في محاولة قتل « ماهر » و « النقراشي » ، فإن « ويصا واصف » لم يأبه بتهديدات القصر أو وعيده ، بسبب توليه الدفاع في قضية تكاد تكون الطبعة الأولى من قضية « البرنس سيف الدين » مع فارق واحد ، هو أن بطلتها كانت « البرنسية صاحلة هانم حلمي » وفيما عدا ذلك ، فإن المسألتين تتماثلان في أن وراء كل منهما « مقامات عليا » ، ذات نفوذ كبير لا يفوقه إلا شره تلك المقامات للمال ، ورغبتها في نهب ما يمتلكه الآخرون ، حتى لو كان هؤلاء الآخرون من أقربائهم وذوي رحمهم .

والأميرة « صاحلة إبراهيم حلمي » هي أرملة الأمير « محمد وحيد الدين إبراهيم » — ابن شقيق الأمير « أحمد سيف الدين » ، وشقيق القيم عليه الأمير « محمد علي إبراهيم » — وبعد وفاة زوجها في عام ١٩٠٦ أقامت في باريس ، حيث تعرفت بالدبلوماسي الروسي « فلاديمير يوركوفيتش » وتزوجت منه ، في الكنيسة البروتستنتية بموسكو ثم عادا ليعيشا معا في العاصمة الفرنسية حيث كان يعمل الزوج .

وثار الخديو « عباس حلمي الثاني » على الأميرة صاحلة ابنة عمه « الأمير إبراهيم حلمي » لزوجها من أجنبي ولأنها قبلت — وهي الأميرة المسلمة — أن يحتفظ زوجها بديانته المسيحية ، فحذف اسم الأميرة من قائمة أعضاء الأسرة المالكة ،



مصطفى النحاس كما كان يرسمه فنانو الكاريكاتير في الثلاثينيات



المستشار «كرشوا»  
القاضي الإنجليزي لي  
الهيئة التي حاکمت  
ماهر والقراشي ..  
إسقاط احتجاجا على  
الحکم

وطلب توقيع الحجر عليها ، وعرض الامر على « مجلس حسي مصر » الذي أمر  
بالحجر على الأميرة ، وعين أمها قيمة ووصية عليها ، بينما عين « الأمير عمر  
طوسون » وصيا على أبنائها .

ومع أن هدف الخديو المعلن من طلب الحجر على الأميرة ، هو رغبته في  
صيانة أموالها من طمع الطامعين ، والاحتفاظ بهذه الأموال لأولادها القصر من زوجها  
الراحل الأمير « محمد وحيد الدين حلمي » إلا أن هدفه الخفي سرعان ما انفضح ، إذ  
سعى لعزل الأم عن القوامة على الأميرة المحجور عليها ، واستبدالها بأحد أتباعه ، وبعد  
قليل بدأ القيم الجديد يتصرف في أموال الأميرة ، فيبيع بعضها ، ويقايض على بعضها  
الآخر ، مقابل أثمان بخسة وفي صفقات مريبة .. وانفضح سر غلبة الخديو ،  
والدافع وراء عزل الأم عن القوامة ، وتعيين أحد الأتباع مكانها .. إذ كان الخديو



يحصل على عمولة ضخمة على كل صفقة تعقدها «دائرة الأميرة صالحة» ، مقابل التساهل في قيمة مايباع ومايستبدل مما تملكه .

وثار الأمير «عمر طوسون» — الوصي على الأولاد ، فقاضي القيم على الأميرة أمام المجلس الحسبي مطالباً بإلغاء إحدى الصفقات التي كان الخديو قد تقاضي تسهيل إبرامها عمولة ضخمة ، لأنها تضر مصالح الأبناء الذين هم تحت وصايته .. وسرعان مااشتد النزاع القضائي حول «الأميرة صالحة» وتفرعت عنه قضايا متعددة .. فطلب الأمير «عمر طوسون» من المحكمة الابتدائية الحكم ببطالان زواج الأميرة ،



الأمير عمر طوسون

وإلغاء عقد زواجها ، لأنها — وهي المسلمة — تزوجت مسيحياً .. وانتقل الصراع إلى المحكمة المختلطة وأقامت «الأميرة صالحة» وزوجها — دعوى يطلبان فيها إلغاء قرار الحجر على الأميرة ، ورد أموالها وأملاكها اليها ، تتصرف فيها بإرادتها ، وليس بإرادة غيرها ، ولصالحها لا لصالحهم ، وبالتالي إلغاء الصفقة التي أبرمها القيم ، وقبض عمولتها الخديو .. واستند طلب الإلغاء إلى أن الأميرة بزواجها من الدبلوماسي الروسي قد أصبحت روسية الجنسية ، ولم تعد من الرعايا العثمانيين ، فلا يجوز للمجلس الحسبي الحجر عليها ، إذ لا ولاية له على غير العثمانيين .

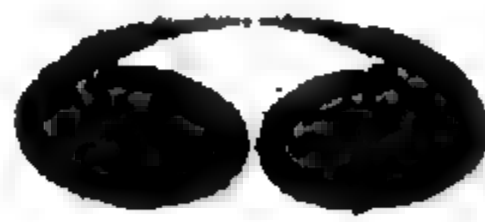
وتشعب النزاع ، وضمد «ويصا واصف» محامي «الأميرة صالحة» أمام المحكمة المختلطة في وجه ضغوط عنيفة ، مارسها الخديو لكي يتخلى عن موكلته لأن استمرار تداول النزاع في المحاكم حول الصفقة المختلف عليها وحول الحجر على الأميرة ، ستفضح دوره .. وتكشف ستره .

في تلك السنة — ١٩٢٦ — كان «ويصا واصف» قد بلغ الثالثة والخمسين

من عمره ، وكان «النحاس» في التاسعة والأربعين ، وكاننا يجلسان فوق هرم من التميز في أداء الواجب الوطني والواجب المهني ، لا يثقل شيء ضميرهما .. وليس في تاريخهما إلا كل ما يدعو للفخر .

وذاث يوم من أواخر هذه السنة دخل عليهما صديقتهما «جعفر فخري» ليقدم إليهما «محمد شوكت بك» وكيل الأميرة «نوجوان هانم» الذي جاء يطلب منهما أن ينقذا الأمير «سيف الدين» من شرّة — وشرّ — المقامات العليا .. وبعد مناقشات طويلة وافقا ووقعا عقد الاتفاق ..

فيما بعد وقف «محمد نجيب الغرابلي باشا» ، متحدثا باسم «مصطفى النحاس» و «ويصا واصف» ، مبررا قبولهما الدفاع في هذه القضية الشائكة فقال : — رأينا عزيز قوم ذلّ ، فرأينا من واجبنا أن نأخذ بيده ، ونقيل عثرته ، ورأينا الناس تهب الدفاع ضد القيم في قضية «الأمير سيف الدين» ولهم في ذلك أفكار وتصورات ، ولكننا نحن الذين لانتقد في مثل هذه التصورات ، ولا في أن هناك تدخلا من أحد في سير العدالة في هذه البلاد ونعرف أن في مصر قضاء ، وأنه لا سلطان لأحد على القضاء .. رأينا من واجبنا ألا نتردد في أداء الواجب ، وكنا في موقف المحامي الشريف ، لأننا شعرنا بأن الموكل في مقام بؤس وشقاء ، محروما من ماله .. مدفونا حيا .. فقمنا بما كان الواجب الانساني يحتم علينا القيام به .. ولأن الطريق إلى جهنم مفروش بالنيات الطيبة ، فقد كانت تلك خطواتهما الأولى إلى عش الزنابير .



في ٢ فبراير «شباط» ١٩٢٧ وقع «شوكت بك» — وكيلا عن «الأميرة نوجوان» — عقدا مع المحامين الثلاثة ، يوكلهم فيه برفع الحجر عن الأمير ، وإعادة أمواله اليه . ونص العقد على أن المحامين الثلاثة يتولون المدافعة والمرافعة عن حقوق الأمير أمام مجلس البلاط ، أو أي جهة قضائية أو إدارية ، للحصول على رفع الحجر

عنه وتسليمه إدارة أمواله . وعلى سبيل الاحتياط ترتيب نفقة له . وعن الأتعاب نصر العقد على أنه في حالة الحصول على قرار برفع الحجر عن الأمير تكون الأتعاب ١١٧ ألف جنيه . أما في حالة تقدير نفقة تصل إلى ٢٢ ألف جنيه تكون الأتعاب عشرة آلاف جنيه . فإذا قلت عن ذلك أو كثرت عنه ، فإن الأتعاب تزيد وتنخفض حسب أهمية النفقة التي ترتبت . أما إذا صرف للأمير نفقة — أو مشجمد نفقة — عن الفترة بين هروبه من المصح وصدور الحكم في القضية ، فإن الأتعاب تكون خمسة آلاف جنيه إذا كانت النفقة ٦٠ ألف جنيه وتزيد أو تقل في حدود هذه النسبة .

وُقِعَ العقد في مكتب «ويضا واصف» في الصباح ، ولأن كتبه المكتب كانوا آنذاك — كما هي العادة في مكتب كل المحامين — يتابعون قضايا المكتب في المحاكم ، فقد كتب كل منهم نسخة بخط يده ، ثم وقعوا عليها ، وتبادلوها .

ومع أن المفاوضات التي سبقت توقيع العقد ، كانت قد انتهت بالاتفاق على أن يتقاضى المحامون الثلاثة خمسة عشر ألفاً من الجنيئات ، كمقدم أتعاب ، إلا أن «شوكت بك» اعتذر لهم بأن أحوال الأميرة المالية ليست على مايرام ، بعد الأموال الطائلة التي أنفقتها على مغامرة تهريب الأمير من «تايسهرست» ، وما أنفقته بعد ذلك على علاجه .. فقبل المحامون تخفيض مقدم الأتعاب إلى ألف وخمسمائة جنيه فقط ، اقتسموها بواقع خمسمائة جنيه لكل منهم .

وبسبب إدراكهم لصعوبة القضية وشراسة القوى التي كان عليهم مواجهتها ، فقد رسموا خطة الدفاع على أساس التدرج في المواجهة ، حتى لا يستثيروا أعداءهم الأقوياء ، فيباغتونهم بالهجوم . ولهذا قرروا التريث في إقامة دعوى إلغاء الحجر على الأمير .. والبدء بإقامة دعوى لطلب نفقة دائمة له ، ثم الاستفادة من حيثيات الحكم بالنفقة ، لإقامة دعوى إلغاء الحجر بعد ذلك ..

وسافر «شوكت بك» إلى «الآستانة» ، حيث أخطر الأميرة بما تم الاتفاق عليه ، وعاد بتقارير طبية ، كان من أهمها تقرير وقعه «الدكتور الجنرال عيسى باشا

روحي « الرئيس السابق لمصلحة الصحة بوزارة الحرية التركية — وهو الذي كان يتولى الاشراف على علاج الأمير من يوم وصوله إلى «الآستانة» — على رأس لجنة طبية تضم ستة من أطباء الأمراض العصبية والنفسية ، وأساتذة الطب العقلي في المستشفيات وكلليات الطب التركية .. وقد أشار هذا التقرير إلى أن حالة الأمير قد تحسنت تحسناً كبيراً على إثر العلاج الذي سار عليه منذ أطلقت حرите ، وقال بأنه « يحتاج إلى علاج منظم ، وهو متمتع بكامل حرите ، وعلى الأخص إذا ظهر استعداد لمثل هذا التحسن » ومن وسائل هذا العلاج ، ذكر التقرير « الفسح الطويلة في الهواء الطلق ، والسياحات في البحر ، والأسفار والألعاب الخفيفة ، مثل التنس والغذاء المناسب لحالته ، وأخيراً العلاج بالطرق الحديثة » .



وفي ٣٠ مارس ( آذار ) ١٩٢٧ ، عقد « مجلس البلاط » — وكان يرأسه آنذاك « حسين رشدي باشا » رئيس مجلس الشيوخ — جلسته الأولى لنظر دعوى النفقة التي أقامها المحامون « مصطفى النحاس » و « ويصا واصف » و « جعفر

حسين رشدي باشا. رئيس مجلس البلاط

فخري » باعتبارهم وكلاء عن « الأميرة نوجوان » ضد القيم ، يطلبون فيها تقرير نفقة للأمير ، الذي امتنع القيم عليه ، عن الانفاق عليه ، طول الشهور الثاني عشر التي انقضت منذ هروبه ، إلى انعقاد الجلسة .

ومنذ اللحظة الأولى ، تكشف ملامح الصراع القانوني الضاري ، الذي سيدور بين « الأمير سيف الدين » ووالدته وهيئة الدفاع عنه ، وبين خصومه ، الذين يملكون سلاحاً تياراً هو سلاح المال ، إذ كانت دائرة « سيف الدين » تملك أموالاً متراكمة مكنتها من أن تحشد للدفاع عنها في قضية النفقة ، أربعة من كبار المحامين المصريين . كان على رأسهم « عبد العزيز فهمي باشا » و « توفيق دوس باشا » وهما وزيران



سابقان ، لم تكن صدفة أنهما من الأقطاب البارزين لحزب « الأحرار الدستوريين » ، إذ كان أولهما رئيساً له ، وكان الثاني عضواً بمجلس إدارته ، وقد اشترك كليهما في وزارة « زيور » التي خلفت وزارة « سعد زغلول » ممثلين للحزب . ومع أن الظروف السياسية كانت قد ابتعدت بهما عن العمل داخل منظمات الحزب ، إلا أنها لم تقطع صلتها بهما ، ولم تقض على انتمائهما السياسي لرؤاه ، ولم تشف قلبيهما من كراهية « الوفد » . وبهذا لم يكن صراعهما مع وكلاء والده الأمير « سيف الدين » مجرد صراع قانوني ، بل كان — في جانب منه — صراعاً بين خصوم سياسيين : فالمدافعون عن « الأمير سيف الدين » ، عدو الملك ، هم من أقطاب « الوفد المصري » الذي كان يتبادل العداء مع الملك بشكل شبه علني .. والمدافعون عن القيم الحائز على ثقة الملك ، هم من أقطاب « الأحرار الدستوريين » ، شركاء الملك في العداء للوفد .. بدأ الدفاع عن القيم « الأمير محمد علي إبراهيم » بهجوم ساحق ، فقدم دفعا شكلياً بعدم وجود صفة للأميرة « نوجوان هانم » تميز لها رفع دعوى النفقة ، إذ ليس لها ولاية على نفس الأمير المحجور عليه ، لأن هذه الولاية معقودة لابن أخية القيم .. باعتبارها ولياً على نفسه . وقدم دفعا شكلياً آخر بعدم اختصاص « مجلس البلاط » بنظر القضية ، وأقام دعوى مضادة ضد الأم ، لانتزاعها الأمير من تحت ولاية القيم ، وتهريبها له — أو خطفها إياه — من المصلحة العقلية ، وإهدارها لما تتطلبه حالته الصحية من علاج .. واتهمها بالطمع في أمواله والسعي لوضع يدها على ثروته . ولخص طلباته في تسليم الأمير إلى صاحب الولاية الشرعية عليه ، وهو ابن شقيقه القيم « لأن خير ما يفعل مع الأمير ، هو أن يعاد إلى المصح » .

أدرك « النحاس » و « واصف » و « جعفر فخري » من تقديم الدفوع ، أن توقعهم كان صحيحاً وأن خصومهم في القضية سيستنفدون قواهم في كل الألاعيب والحيل القانونية ، من دفوع إلى إستشكالات ، إلى قضايا مضادة ، فقبلوا التحدي ، وطلبوا التأجيل للرد على الدفوع ، وانتقلوا من ذلك إلى هجوم مضاد على جبهة موضوع النفقة فاتهموا القيم باهمال شأن الأمير التبعي الذي ألقته الظروف تحت قوامته ، فإذا به يقتر عليه ، فلا ينفق عليه خلال السنوات العشر السابقة إلا أربعة آلاف جنيه في السنة ، ارتفعت في عام ١٩٢٤ إلى ٥٥٨٣ جنيه ، ليس لأن القيم

كان في تلك السنة أسخى على الأمير ، ولا أكثر حنانا ، بل إن هذه الزيادة ، وقدرها ١٥٨٣ جنيها ، اقتضاها انتداب أحد كبار المحامين إلى إنجلترا للبحث في إمكان وجود مصحح آخر يُنقل إليه الأمير ، أما مخصصات الأمير نفسه فقد ظلت عند مستواها المعروف وهو ٣٥٠ جنيها شهريا .

وحتى هذا المبلغ الضئيل ، توقف القيم عن إرساله للأمير طوال الشهور الثمانية عشر التي تلت هروبه من المستشفى .

وفضح الدفاع عن «الأميرة نوجوان» المنهج الذي يتعامل به القيم مع الأمير ، فقال إنه منهج يفترض أن الأمير لا يحتاج إلا للنفقات التي تلزم لأكله وشربه وملبسه باعتباره شخصا لا يفقه شيئا في نعم الحياة وطيباتها ، فهو بالتالي لا يحتاج إلا للنفقات التي يحتاجها أى كائن حي ، سواء كان حيوانا أو إنسانا ، لاشباع غرائزه الأولية ، ولكن تقارير الأطباء تؤكد أن الأمير يستشعر بمتاع الحياة ، وأن الحياة الراقية من جميع الوجوه من شأنها أن تعود على صحته بأهم الفوائد . فهو الآن يحتاج إلى النفقات التي تساعد على ظهوره بالمظهر اللائق بمركزه ، ومركز عائلته ، والتي تمكنه من أن يغشى الأوساط الراقية ، ويعيش كما يعيش أنداده ، فهو من البيت المالك ، الذي لا يصح أن تقاس نفقاته ، بنفقات غيره من أغنياء الناس ، ويجب أن يعيش عيشه الأمراء ،



<٤٦٧>

عبد العزيز فهمي باشا



توفيق دوس باشا

وما كان كاليا عند غيرهم من الناس ، يصح أن يكون ضروريا عندهم ، إذ لابد أن تكون لهم القصور الشامخة في المشتى والمصيف ، والسيارات الفاخرة للنزهة ، والخيول المطهمة للرياضة ، واليخوت الجميلة للتسلية .

واستند الدفاع عن والده الأمير ، إلى اعتراف القيم بأن قيمة ممتلكات الأمير تصل إلى عشرة ملايين جنيه ، تدر دخلا سنويا يصل إلى مائة وعشرين ألفا من الجنيهات ، ليطالب بأن تكون النفقة التي تصرف له هي كل الدخل السنوي الذي تحققه الثروة وبرر طلبه بأن الثروة تنمو ، وأن الدائرة لديها — باعتراف القيم — إيرادات متراكمة — من السنوات السابقة — تصل إلى ٧٥٠ ألف جنيه ، يمكن إعادة استغلالها وتنميتها ، فلا ضرر إذن من أن ينفق الأمير كل الربح المتجدد في ضرورياته أو كالياته .. إذ ستظل أصول الثروة ، والمخزون المتجمد من إيراداته قائمة يتمتع بها مابقى من حياته .. ثم أشار إلى الدافع الخفى وراء تقدير القيم في الانفاق على الأمير ، وإلى السبب الحقيقي لمقاومته لطلب النفقة ، فقال إن « الأمير سيف الدين » ليست له زوجة أو ولد ليرثاه وأن من حقه أن يستمتع بثروته في حياته ، خاصة وأن « كل ما يملكه سيؤول إلى من يريد للأمير أن يكون شريدا طريدا ، ولذلك رأيناهم يتفننون في محاولة حرمانه من النفقة ، لكى تؤول هى أيضا اليهم بالميراث » . وهى إشارة واضحة إلى أن للقيم — الأمير « محمد علي إبراهيم » — مصلحة في إبقاء ثروة الأمير كما هى ، فلا تسلم إليه ، ولا يتاح له الانفاق منها بسعة ، لأن القيم ، هو عم الأمير المحجور عليه ، والذي لا ولد له ولا زوجة ، وسيكون بذلك صاحب النصيب الأكبر من ميراثه بعد عمر طويل .

وعلى سبيل الاحتياط ، طلب الدفاع أن تكون النفقة نصف الإيراد السنوي أى ستين ألفا من الجنيهات ..

وعندما سأل رئيس المجلس « حسين رشدي باشا » هيئة الدفاع عن القيم ، عن سبب توقف الأمير « محمد علي إبراهيم » عن الانفاق على الأمير المحجور عليه ، قال « توفيق دوس باشا » — محامي الدائرة — أن القيم لا يعرف للأمير مكانا يقيم فيه ، بعد أن هرب من المصح الذي كان قد أودع فيه ، وبالتالي فقد عجز عن إرسال نفقته إليه .

استفز الرد رئيس مجلس البلاط ، فلم يملك نفسه من إبداء تقززه ، عندما سمع بأن القيم لا يعرف مكان محجوره في حين أن الدنيا جميعها كانت تعرف هذا المكان ، إذ أن هروب الأمير كان قد أثار ضجة ، تناولته بسببها جميع الصحف المصرية والعالمية .. فأنتهى «رشدي باشا» الجلسة ، وأجل القضية أربعة أسابيع ، ليتاح للدفاع عن الأمية الرد على الدفوع التي قدمها وكلاء القيم ، وصرح ل «مصطفى النحاس باشا» بالاطلاع على كل ما يهمه الاطلاع عليه ، من أوراق الأمير المحفوظة بالمجلس .

بانتهاى جلسة مجلس البلاط الأولى ، أدرك خصوم «الأمير سيف الدين» أنهم ضبطوا متلبسين ، وأن وضعهم في القضية سيئو إذا لم يقوموا بمبادرة تثبت حسن نيتهم ، خاصة وأن التعليقات التي صدرت عن رئيس المجلس «حسين رشدي باشا» ، وتأففه من زعم القيم أنه لا يعرف مكان المحجور عليه الموضوع تحت قوامته ، كشفت عن أن ضمير المجلس ورئيسه لن يتحمل أكاذيب بهذا المستوى .

وخلال الأسابيع الأربعة التي فصلت بين جلسة مجلس البلاط الأولى .. وجلسته الثانية ، بدأ سباق عنيف بين طرفي الصراع ، لتحسين أوضاعهما في المباراة .



أسرع القيم «الأمير محمد علي إبراهيم» بإرسال بعثة كبيرة برئاسة النبيل «عباس حلیم» وفي صحبته عدد من محامي الدائرة ، وفُسر إرسال هذه البعثة رسمياً بأن الهدف منه هو «بحث حالة الأمير ووسائل رعاية شئونه المالية ، وتقديم تقرير عما تتطلبه حالة الأمير من وجوه الصرف ، وما يلزم إعداده لراحته من المعدات من جهة المسكن ووسائل التريض» . وبعد أسبوع من سفر البعثة ، أرسل النبيل «عباس حلیم» إلى القاهرة ، يطلب صرف مبلغ يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ ألف جنيه ، قيمة النفقات التي أنفقت على الأمير منذ غادر مصحح تاي سهرست ، إلى حين عودة البعثة ، لتقديم تقريرها . وأسرع وكلاء القيم يقدمون طلباً إلى مجلس البلاط ، لصرف المبلغ ، ويلفتون النظر إلى أن الأمير «عباس حلیم» ينتظر في الاستانة، لحين إرسال المبلغ



ليقوم بتسديد ديون الأمير ثم يعود إلى القاهرة في أول باخرة . وعقد « مجلس البلاط » جلسة خاصة يوم ٢٣ ابريل ( نيسان ) ١٩٢٧ ، ونظر في الطلب ووافق عليه .



الأمير عباس حلمي

لم يتكشف الجانب الآخر من مهمة بعثة النبيل « عباس حلمي » إلا عندما انعقدت جلسة « مجلس البلاط » في الموعد الذي كان محددًا لها من قبل — وهو ٢٧ ابريل ( نيسان ) ١٩٢٧ — ففي هذه الجلسة طلبت هيئة الدفاع عن القيم التأجيل ، لحين عودة المندوب الذي سافر لتفقد أحوال الأمير .. ووافق « النحاس » و « ويصا واصف » و « جعفر فخري » على طلب التأجيل ، إذ كانت « الأميرة نوجوان »

قد أرسلت إلى « محمد بك شوكت » تطلب إليه الحضور إلى الآستانة ، ومعه أحد المحامين الذين يتولون الدفاع في القضية ، لبحث شروط الصلح التي عرضتها عليها بعثة « النبيل عباس حلمي » . وقرر المجلس تأجيل القضية لمدة ثلاثة أسابيع أخرى .

لم يجد « جعفر فخري » — الذي كان قد سافر مع وكيل الأميرة — بعثة القيم ب « الآستانة » إذ كانت قد غادرتها إلى القاهرة ، لكنه وجد مسودة الاتفاق المعروض ليكون أساسا للصلح .. وبعد بحثها أدرك أن العروض الشفهية التي قدمت للأميرة الوالدة ، قد تقلصت إلى حد ما الأدنى ، ولفت نظره أن جوهر الاتفاق يقوم على أن تتنازل الأم عن حضانتها للأمير ، مقابل بعض الترضيات المالية ، فنبه الأميرة إلى أن مسألة الحضانة ، هي جوهر القضية ، وأشار عليها برفض العرض .. فرفضته .

في ذلك الوقت ، كانت مسألة الحضانة موضوع بحث فقهي بدأ « مصطفى النحاس باشا » في اعداده عقب انتهاء جلسة مجلس البلاط مباشرة ، استعدادا للرد

على الدفاع الذي تقدم به «عبد العزيز فهمي باشا» و «توفيق دوس باشا» في تلك الجلسة — بأنه لصفة للأُم في رفع الدعوى ، بزعم أنها لا ولاية لها على نفس الأمير وكان رأى «النحاس» المبدئي ، هو أن المدافعين عن القيم قد عكسوا الآية ، وصوروا الموضوع بشكل خاطيء ، وأن البحث لايجب أن يدور حول مسألة «الولاية» بل حول مسألة «الحضانة» ، باعتبار أن المحجور عليه ، هو في حكم الصغير الذي يحتاج إلى حضانة . فبدأ يدرس الموضوع . وعندما احتاج إلى مراجع شرعية لاستكمال البحث ، كلف أحد أصدقائه من موظفي مجلس النواب — الذي كان آنذاك وكيلًا له — بأن يدبر له هذه المراجع . وحدد له النقاط التي يبحث فيها ، وهي : معنى الحضانة شرعا . ومن هو صاحب الحق الشرعي الأصلي في الحضانة ، ومتى يضم الصغير — أو من في حكمه — إلى حاضن ، وحكم الأم إذا كانت متزوجة بغير والد الصغير أو من في حكمه .. ولما لم يستطع الأستاذ «محمد الجديلي» — الذي كلفه «النحاس» بهذه المهمة — تدبير المراجع ، اكتفى بأن اقتطف منها مقتطفات تجيب على النقاط التي تشغل المحامي .. لكن «النحاس» طلب منه المراجع ذاتها ، ليرجع بنفسه إلى النصوص الأصلية فيبحث الموضوع بشكل أكثر عمقا . وعكف «النحاس» على إعداد المذكرة ، لتكون جاهزة للتقديم عند انعقاد جلسة «مجلس البلاط» في ١٨ مايو ( آيار ) ١٩٢٧ .

لكن الجلسة لم تنعقد في هذا التاريخ . إذ كان «جعفر فخري» مايزال في طريق العودة من «الآستانة» ، فطلب زميلاه تأجيل الجلسة حتى يعود . وقد عاد بالفعل يوم ١٩ مايو ( آيار ) ، قبل يومين من الموعد الجديد الذي أُجل إليه اجتماع المجلس . واجتمع المحامون الثلاثة — لترتيب أوراقهم . ومستندات دفاعهم ، ولقراءة مسودة المذكرة الشرعية في موضوع الحضانة ، وكان «النحاس» قد كتبها بخطه . وبالقلم الرصاص .

وفي ٢١ مايو ( آيار ) ١٩٢٧ عقد مجلس البلاط ، جلسته الخامسة ، لنظر القضية وهي جلسة العمل الثانية إذ أن الجلسات التي فصلت بينها وبين الجلسة الأولى ، كانت كلها جلسات اجرائية .. وقبل بداية الجلسة بدا واضحا أنها ستكون

جلسة ساخنة ، إذ دخل «النحاس» قاعة المحكمة ، وهو يحمل عددا من المجلدات الضخمة هي مراجعة في المسألة الشرعية .. وفي بداية الجلسة أعلن «مصطفى النحاس» — باسم زميليه — أنهم جاهزون للمرافعة ، بعد أن اطلعوا على جميع أوراق الأمير المحفوظة في مجلس البلاط ، وحصلوا على جميع المستندات التي يقتضيها الرد على مذكرة الطرف الآخر ودفعه ومستنداته ، بما في ذلك المسألة الشرعية ، وأنهم ترجموا المستندات من لغاتها المختلفة إلى اللغة العربية.. واعترض المحامون عن الدائرة لأن «النحاس» وزمليه لم يتبادلوا معهم المستندات ، فاعتذر «النحاس» بأن ضيق الوقت لم يتح له فرصة لذلك . ووعد بتبادلها معهم قبل الجلسة التالية .

وفي هذه الجلسة فاجأ «مصطفى النحاس» المجلس بتقديم طلب جديد ، هو تقرير نفقة «مؤقتة» للأمير حين البت في الطلب الأصلي بتقرير نفقة دائمة له .. وشرح مقتضيات طلبه ، مستشهدا على ذلك ، بحالة الأمير التي دفعت مندوب القيم لأن يطلب بصفة عاجلة ، صرف ٤٠ ألف جنيه لسداد ماعليه من ديون .. وبعد مبارزة قانونية عنيفة بين طرفي الخصومة ، قدم خلالها الدفاع عن الدائرة تقارير طبية تؤكد أن حالة الأمير تتطلب إعادته إلى المصححة . اقتنع المجلس بصواب الطلب ، وقرر صرف نفقة مؤقتة للأمير ، مقدارها ألف جنيه شهريا ، اعتبارا من أول مايو (أيار) ١٩٢٧ .. كما قرر انتداب رئيسه «حسين رشدي باشا» لمعاينة حال الأمير ، على أن يستعين بمن يشاء من الأطباء .. كما قرر تأجيل الجلسة ، إلى موعد لم يحدده ، يتم إخطار أطراف النزاع به بعد أجازات الصيف .

وكان القرار الوحيد الذي نفذ من هذه القرارات جميعا هو صرف النفقة المؤقتة ، وما تجمد للأمير منها منذ مغادرته المصححة ، وهو ٢٠ ألف جنيه ..

ولم يسافر رئيس المجلس «حسين باشا رشدي» إلى «الآستانة» . ولم يستجب المجلس رئيساً له . لم يحب المصريون على إلى أن الجبهة المعتدلون الطلبات ، إذ كان سبب عدم السفر هو أن «المقامات العليا» — أي «الملك فؤاد» — كانت تعارض في هذا السفر . وتشعر أن «رشدي باشا» يريد أن يحسم القضية بسرعة ، وأنه يتعاطف مع الأمير .



ومن سوء الحظ — كذلك — أن تلك الجلسة ، كانت آخر الجلسات التي رأسها حسين رشدي باشا ، إذ مات في ١٣ مارس ( آذار ) ١٩٢٨ ، فخلا منصب رئيس « مجلس البلاط » وظل خاليا حتى عين محمد توفيق لسم باشا ، رئيسا له .



وهكذا امتد التأجيل إلى أكثر من عام ، ولم يستأنف « مجلس البلاط » نظر القضية إلا في ١٦ ( يونيو ) ١٩٢٨ .

وكانت مياه كثيرة .. قد جرت في كل الأنهار .



خلال شهور الصيف ، تفرق أطراف الصراع بين الشواطيء والعواصم الأوروبية — للراحة أو للعمل أو للاستشفاء أو الثلاثة معا .

ففي ٢٤ يونيو ( حزيران ) ١٩٢٧ ، بدأ « الملك فؤاد » رحله إلى أوروبا استغرقت حوالي أربعة أشهر ، زار خلالها « باريس » و « لندن » و « روما » و « بروكسل » . ولحق به في « لندن » ، « عبد الخالق ثروت باشا » — رئيس الوزارة الائتلافية التي كانت قائمة آنذاك . ليبدأ محادثات مع « السير أوستن تشميرلن » — رئيس الوزراء البريطاني — استمرت خمسة شهور وأسفرت عن مشروع معاهدة جديدة .

لكن كثيرين من الساسة الذين سافروا لقضاء الصيف في أوروبا ، قطعوا أجازاتهم وعادوا إلى مصر ، عندما بلغهم نبأ وفاة « سعد زغلول » في ٢٣ أغسطس ( آب ) ١٩٢٧ . وكان منهم « مصطفى النحاس » .

وكانت وفاة زعيم الثورة ، مؤشرا على أن الأوضاع في مصر ، لن تظل على ما هي عليه ، فقد مات الرجل الذي لم يحب المصريون على طول تاريخهم رجلا كما أحبه ، والذي كان الخلاف معه أو التطاول عليه ، يسقط اعتبار أى إنسان في نظرهم . ومع أنه كان قد اكتفى في العامين الأخيرين من حياته ، برئاسة مجلس النواب — بعد اعتراض الانجليز على رئاسته للوزارة — إلا أن ذلك لم يقلل من تأثيره على كل مايجري

في مصر ، فقد ظل يمسك بكل الخيوط بين يديه ، ويلقى بظله على كل شيء ، وكل انسان .

وخلال هاتين السنتين بنى «سعد زغلول» سياسته انطلاقا من إدراكه بأن هدف البريطانيين هو تصفية ثورة ١٩١٩ وحرمان المصريين من الحصول على أى ثمرة أو مكسب نتيجة لها ، باللعب على التناقض بين «اليعاقبة» و «الجيروند» أو بين «المتطرفين» و «المعتدلين» ، ووضع هدفى الثورة — وهما الاستقلال الوطني والديمقراطية الليبرالية في تناقض مفتعل ، بحيث يدرك المصريون أن استمرار الدستور ، والحكم النيابي رهين بالتحالف مع بريطانيا ، وليس الاستقلال التام عنها ..

وكان «اللورد ملنر» — وزير المستعمرات البريطاني — هو أول من لفت نظر حكومته إلى أن الجبهة الوطنية الواسعة التي قادت ثورة ١٩١٩ ، تضم جناحين أحدهما «معتدل» و «حكيم وعادل» ، ومطالبه متواضعة ، يضم كبار ملاك الأرض وأبناءهم من المثقفين الليبراليين ، الذين أسسوا قبل ذلك «حزب الأمة» ، وكان من رأيهم أن في مصر سلطتين إحداهما «شرعية» وهى سلطة «الخديو» والأخرى فعلية «وهى سلطة الإحتلال البريطاني» وأن المعادلة السياسية المصرية لا تتوازن إلا إذا أضيفت إليهما وشاركتهما النفوذ ، سلطة ثالثة هى «سلطة الأمة» لتعبر عن أصحاب المصالح الحقيقية في البلاد — وهم أبناء البيوتات ، ووجهاء العائلات — حتى لا تتجور السلطتان عليهم ، أو تتجاهل مصالحهم .

وجاءت الثورة ، فإذا بالأمة تنتفض وتمرد ، وتحيل حياة المحتلين إلى جحيم ، وإذا بالموازنين المستقرة تنقلب ، وإذا بالأمة تفرض نفسها بالقوة على السلطتين الشرعية والفعلية ، ولكن بشكل مختلف تماما عما طالب به «حزب الأمة» . ذلك أن الذي ثار وتمرد وضحى ، واستشهد لم يكن أبناء البيوتات ، ولكن أفندية المدن ، وأسطوات العنابر ، وفلاحو التفاتيش . والذين قادوهم كانوا محامين شبان ، وقضاة ، ومدرسين في الكتاتيب والمدارس وتلاميذ بها ، ومجاورون في الأزهر . وهؤلاء هم الذين التفوا حول «سعد زغلول» وصنعوا زعامته وشدوا أزره ليشكلوا معه ، الجناح العقوبى .. الأكثر تحرراً ثوريا وتطرفا،والذى لايطالب—كما يطالب المعتدلون—بمجرد استقلال ذاتي

في إطار الحماية ، أو مجرد نصيب متواضع على خريطة السلطة ، لأنه لايرضي عن الاستقلال « التام » بديلا إلا الموت الزؤام ، والذي لايعترف بسلطة أخرى غير سلطة الأمة ، ويريد أن يجعلها هي « السلطة الشرعية » و « السلطة الفعلية » معا .

وهكذا تحدد الصراع السياسي بعد الثورة ، بين « السلطة الفعلية » و « السلطة الشرعية » و « سلطة الأمة الزاحفة » وأصبح على « المعتدلين » — الذين انسحبوا من « الوفد المصري » وأعادوا تشكيل حزبهم القديم باسم جديد هو « الأحرار الدستوريين » — أن يدخلوا الصراع للحصول على مكاسب الثورة التي لم يصنعوها ، فأصبح « الوفد » هو عدوهم الرئيسي ، وليس الاحتلال أو « الملك » ، لأنه هو الذي ينازعهم مايعتبرونه حقهم المشروع في تمثيل الأمة . فلم يستنكفوا من التحالف مع السلطتين « الشرعية » و « الفعلية » ضده .

وعندما أدرك « اللورد ملنر » — بذكائه الاستعماري القارح — طبيعة قيادة الثورة ، وحجم الصراع بين « اليعاقبة » و « الجيروندي » ، نصح بمحاولة التعامل مع المتطرفين ، وتوقع أن الاعتراف بهم والتعامل معهم ، سيعيدهم إلى أصولهم المعتدلة . فقبلت انجلترا مبدأ التفاوض مع « الوفد المصري » واعترفت بزعامة « سعد زغلول » . وفأوضه « ملنر » نفسه . لكن السياسة البريطانية سرعان ماأدركت أن هناك عاملاً جديداً في الموقف ، هو الثورة والشعب الذي صنعها ، وزعامة « سعد زغلول » ، التي لم تعد تستطيع أن تتنازل ، أو تتخلى عن الشعب ، أو تخرج عن البرنامج الذي ارتبطت به معه . وعندما تأكدت أن المتطرفين لن يسلموا البضاعة ، ولن يوقعوا على اتفاق يمنح شرعية للحماية البريطانية على مصر ، وماسبقها من احتلال ، أهملتهم واتجهت إلى المعتدلين تحاول أن تتفاوض معهم على هذا التسليم ، فإذا باليعاقبة ، وعلى رأسهم « سعد زغلول » يُشعلون الثورة مرة أخرى ، فيحيطون المعتدلين بجو من التشدد ، جعلهم يخافون تسليم البضاعة ، فاضطرت انجلترا إلى المبادرة بإلغاء الحماية من جانبها ، واحتفظت لنفسها بالتحفظات الأربعة الشهيرة في تصريح فبراير ( شباط ) ١٩٢٢ .

وبإلغاء الحماية ، عاد الدستور ، وأجريت الانتخابات ، وكان طبيعيا أن

تنتخب الأمة ممثلها الحقيقيين ، الذين ألغوا بثورتهم وتشددتهم الحماية ، وأعادوا الدستور الذي كان قد ألغى بعد هزيمة الثورة العراقية . فعادت بريطانيا صاغرة للتفاوض من جديد مع زعيم اليعاقبة «سعد زغلول» رغم فشل المحاولة السابقة . لكن المفاوضات تفشل لأن انجلترا لا تريد أن تعترف باستقلال مصر استقلالاً «تاماً» ، و «سعد زغلول» لا يستطيع أن يقبل بأقل من ذلك ولا بأن يوقع على اتفاق ، يجعل الاحتلال البريطاني مشروعاً . وتنتهز السياسة البريطانية فرصة حادث مقتل السردار ، فتتصح بتعطيل الدستور ، واقصاء اليعاقبة عن السلطة ، وإعادة المعتدلين إليها ولو بانتخابات مزورة لعلمهم يسلمون البضاعة ، فيرجحون ويرتاحون ، وهكذا كان الانقلاب الدستوري الأول الذي فشل بعد ١٥ شهراً .

ويدرك «سعد زغلول» أن انقاذ مكاسب الثورة من التبدد ، رهين بالآ يفرض في هدفي الثورة ، وأن يشل يد المعتدلين الممدودة إلى السلطة «الفعلية» و «السلطة الشرعية» ، بأعلام الانقلاب ، وهو مالا يمكن تحقيقه إلا إذا مد هو يده إليهم ، ليكون لهم مكانهم في السلطة الدستورية ، كحلفاء وشركاء صغار في برلمان ائتلافي وحكومة ائتلافية ، يمثلون فيهما بحجمهم ، ويعملون تحت قيادة الأغلبية .. وبذلك يحول دون تأمرهم على الأمة ، ويتيح لهم المشاركة التي كانوا يقبلون بها مع المحتلين والقصر ، وبذلك يحرم المحتلين من الرهان على تسليم المعتدلين للبضاعة ، ويحرم القصر من الاستفادة من شبقهم للانقلاب على الدستور ، الذي وضعوه ، فلما لم يسفر تطبيقه عن حصولهم على الأغلبية ، هاجموا ، وقالوا أنه ثوب فضفاض .

وهكذا أدرك «سعد زغلول» أنه لا استقلال بلا ديمقراطية ، لأن معنى غياب الديمقراطية ، هو أن يحكم القصر أو يحكم المعتدلون ، فيفرضون في الاستقلال .. ولأن الديمقراطية في ظل بقاء الاحتلال تجعل الحياة الدستورية في مهب الريح . لذلك قبل أن يصفح أعداء الأمس ، الذين تأمروا عليه ، وشهروا به .

ويوم مات «سعد زغلول» كان عمر برلمان الائتلاف وحكومته ١٥ شهراً .. وطوال حياته لم يجسر أحد على المساس بهما ، واضطر المعتدلون إلى مجارة الأغلبية اليعاقبية في الحفاظ على الائتلاف ، وفي رؤاها السياسية ، إذ لولا قبول هذه الأغلبية



للتحالف معهم ، مامنحهم أحد صوتا ، ولانجح منهم نائب ..

لكن وفاة «سعد زغلول» فجرت كل الرغبات الشريرة لدى كل الأعداء .  
مات الرجل القوي الذي لاحدّ لحب الجماهير له ، ولا حدّ لسيطرته عليها  
وقدرته على تفجير غضبها وسخطها .. ولن يتاح لخليفته — أيا كان — ماأتيح له من  
حب أحوال شيخوخته صبا ، وتردده صلابة ، وجعله وهو في الستين من عمره ، يقود  
ثورة ، بدلا من أن ينشئ مقبرة !

أما وقد مات «سعد» ، واختفى حب الشعب الذي يورط الزعماء في  
التطرف ، فقد آن أوان تسليم البضاعة .. أو هكذا كانوا يظنون .

في ٢٢ سبتمبر ( أيلول ) ١٩٢٧ ، انتخب «الوفد» ، «مصطفى النحاس  
باشا» ، رئيسا له ، وبعد أربعة أيام انتخبته الهيئة البرلمانية الوفدية رئيسا لها ، فكان من  
الطبيعي أن يشغل مقعد «سعد زغلول» الشاغر كرئيس لمجلس النواب .



لم يسترح أحد من الأعداء لفوز «مصطفى النحاس» بخلافة «سعد» فقد  
اعتبروه انتصارا للعناصر الراديكالية في قيادة «الوفد» ، لاسبب تاريخه المعروف من  
أيام «مصطفى كامل» إلى أيام «سعد زغلول» فحسب ، ولكن — أيضا — لأن  
الذين وقفوا وراء فوزه بالرئاسة هم مهندسو الثورة ، ومنظمو اللجان الوفدية ، وعلى  
رأسهم «أحمد ماهر» و «محمود فهمي النقراشي» ، لذلك صرخ المندوب السامي  
البريطاني قائلا :

— إن العصابات التي اغتالت السردار في طريقها إلى العودة لممارسة السلطة

من جديد .

# الصور

عدد ١٧٤١  
الطبعة ١٩٤١  
العدد ١٧٤١

AL-SUR - THE LITHO - PRINTED



## ملكا انجلترا ومصر بيشمان

في وقتها الذي كان فيه  
الملك انجلترا ومصر بيشمان  
في وقتها الذي كان فيه  
الملك انجلترا ومصر بيشمان  
في وقتها الذي كان فيه  
الملك انجلترا ومصر بيشمان

ورغم تعاستهم لأن خليفة « سعد » ليس من النوع الذي يقبل تسليم البضاعة ، إلا أنهم لم يأسوا ، وظل الأمل يناوشهم في أن يقود التشدد المعروف عن الرئيس الجديد « مصطفى النحاس » إلى خطأ يقضي عليه ، وعلى « الوفد » ويتيح لهم فض كل شيء : الائتلاف والبرلمان والدستور ، وكل ما يمت بصلة إلى الاستقلال التام ، أو إلى « الادعاء » القائل بأن الأمة مصدر كل السلطات .

وكان ذلك يُخيف حتى بعض الوفديين من أنصار « النحاس » والمتحمسين لانتخابه ، إذ لم تكن فضائله خافية على أحد ، وكان أبرز عيوبه هو فضيلة الصراحة الزائدة عن الحد ، والتشدد في الحق ، وهي أمور خشى بعض أنصاره أن تقوده إلى مآزق يصطدم فيها مع حكومة الائتلاف — أو دار المندوب السامي البريطاني أو القصر ، بما يهدم المعبد على رؤوس الجميع ، حتى أن « روز اليوسف » وهي مجلة وفدية — رصدت أن أبرز عيوب « النحاس » أنه متسرع جدا ، وذكرت أن المصطلح الشائع لهذه الفضيلة في الدوائر السياسية هو « مدب » ، وتمنت ألا يستفيد الأعداء من هذه الفضيلة .

وسرعان ما قضى « مصطفى النحاس » على آمال الأعداء ، وطمان مخاوف الأصدقاء ، وأثبت أنه سياسي محنك قادر على إدارة الصراع السياسي بذكاء ومهارة ، دون أن يتنازل عن مبادئه ، أو يفرط في حق من حقوق الوطن أو الشعب فاضطر الأعداء — بعد عشرة أشهر من الصراع — أن يسفروا عن وجههم ويعلنوا نواياهم ، ويتآمروا بأكثر الأسلحة فجرا ، ويفتعلون الأسباب للانقلاب على الائتلاف وعلى الدستور ، ليبدأوا محاولة جديدة لتسلم البضاعة من المعتدلين .

دخل « مصطفى النحاس » مكتب « سعد زغلول » ليجد أن أول ما يجب عليه أن يفعله ، هو أن يتابع ما انتهت إليه المفاوضات بين رئيس الوزراء ، « عبد الحالق ثروت » وبين نظيره البريطاني « السير أوستن تشمبرلن » ومع أن المفاوضات حول المعاهدة ، كانت قد انتهت منذ شهر نوفمبر ( تشرين الثاني ) ١٩٢٨ ، إلا أن « ثروت » ظل يتكتم نتائجها ، رغم إلحاح « النحاس » باطلاعه على هذه النتائج ، لكن « ثروت » كان يأمل أن يحصل على نتائج أفضل مما توصل اليه . ولكنه لاحظ

أن « تشمبرلن » بدأ يتشدد بعد وفاة « سعد » ، إذ لم يجد مبررا ، وقد رحل زعيم  
اليعاقبة ، لأن يتنازل لأحد ، في انتظار عَجْم عود القوى السياسية المصرية ، بعد هذا  
الرحيل . فقطع المفاوضات وطلب من « ثروت » أن يعرض مشروع المعاهدة التي  
توصلا إليها على زملائه في الوزارة ، وشركائه في الائتلاف ، بل وطلب إليه أن يلفت  
نظرهم — وخاصة « النحاس باشا » بصفته رئيسا للأغلبية البرلمانية وأغلبية مجلس  
الوزراء — إلى أن المعاهدة غير قابلة للتفاوض ، وأن عليهم أن يقبلوها كما هي . وفي  
حالة الرفض فإن إنجلترا سوف تتشدد وتدقق في مراقبة مدى التزام الحكومة المصرية ،  
بالتحفظات الأربعة ، التي احتفظت بريطانيا لنفسها في تصريح ٢٨ فبراير بحق  
مباشرتها .

وكان معنى ذلك أن على « النحاس » أن يوافق على المعاهدة أو يتحمل مسؤولية  
ما يترتب على هذا الرفض ، وهو أن تتدخل بريطانيا باسم تحفظات فبراير في الشؤون  
المصرية الداخلية ، تدخلا تحميه القوة المسلحة ، وتفرضه . فإذا قبل المعاهدة فقد  
حقق لبريطانيا ما تريد . وإذا قبل التدخل ، فقد مكانته عند الجماهير ..

وما أن أطلع « النحاس » على نص المعاهدة ، حتى أدرك على الفور ، أنها  
صيغت بشكل يحتم عليه رفضها ، إذ كانت كل نصوصها ضد مواقف « الوفد »  
الثابتة والمعلنة ، وأنها — كما قال فيما بعد — تقرر شرعية الاحتلال . فهي تربط سياسة  
مصر الخارجية بسياسة بريطانيا . وتلزمها ألا تتخذ في علاقاتها الدولية ، مواقف  
تعارض مع سياسة حليفها . وأن تقدم لها في حالة الحرب أو خطر الحرب كل  
التسهيلات في أراضيها . وهي تربط سياسة مصر الداخلية بالتبعية الكاملة لبريطانيا ،  
إذ تلزم الجيش المصري بأن يتبع في تدريبه الأسلوب المتبع في الجيش البريطاني — وأن  
يستخدم مدربين بريطانيين ، وتعطي أفضلية للبريطانيين عند تعيين الأجانب في  
الحكومة المصرية ، وتفرض على مصر إبقاء المستشارين البريطانيين في وزارات المالية  
والعدل ، والاحتفاظ بالضباط البريطانيين في الشرطة . والغريب أن المعاهدة بعد هذا  
كله ، نصت على إبقاء قوات جيش الاحتلال في أي مكان في مصر ، ولزمن غير  
محدد .



لم يتردد «النحاس» في رفض المعاهدة ، إذ أدرك أنها بالون اختبار يريد أن يقيس مدى تمسك مصر ، وتمسكه هو شخصيا ، بما كان «سعد» يعتبره مبادئ ، لا يمكن التنازل عنها . ولم يهتم بالانذار البريطاني . وقال للمندوب السامي البريطاني «اللورد لويد» ، أنه لن يقبل ببقاء جندي بريطاني واحد على التربة المصرية ، سواء في السويس أو سيناء . وعاد «اللورد لويد» يهدده قائلا :

إنك تقود البلاد إلى مأزق خطير ، فسوف نتشدد من الآن فيما تساهلنا فيه من قبل .

ورد «النحاس»

— إنني أؤدي واجبي في التعبير عن شعور البلاد الحقيقي .. وللقوة أن تفعل بنا ماتشاء ..

واجتمع مجلس الوزراء في يوم ٤ مارس ( آذار ) ١٩٢٧ ، ورفض المعاهدة . وكلف «ثروت» بإبلاغ القرار إلى رئيس الوزراء البريطاني . وكانت تلك آخر مهمة يقوم بها «ثروت» ، إذ قدم استقالة وزارته في اليوم نفسه ، وكلفه الملك بمواصلة العمل إلى حين تشكيل وزارة جديدة . وفي مساء اليوم نفسه أرسل إليه «اللورد لويد» إنذاراً كلفته حكومته بإبلاغه إليه . وكان الانذار هو أول تعليق بريطاني على تجرؤ «النحاس» على رفض المعاهدة . وقد لفت نظر الحكومة المصرية إلى «أن قانون

التردد  
سياسة  
الانذارات

الاجتماعات الذي يوشك البرلمان أن ينتهي من إقراره يبيح المظاهرات والمسيرات والاجتماعات العامة ، ويضعف من سلطة رجال الشرطة في مواجهتها ، فيعرض بالتالي أمن الأجانب للخطر » . وربط الانذار بين تقديمه ، وبين رفض مصر للمعاهدة ، فقال إن بريطانيا لم تعترض على القانون من قبل لأن المفاوضات كانت دائرة لعقد معاهدة تحالف بين البلدين تنظم هذه الأمور ،





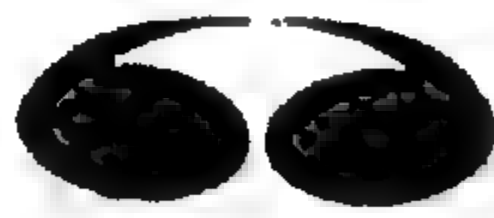
ديسمبر ١٩٢٧ . ربيع الوفاء ورئيس مجلس النواب مصطفى النحاس باشا يودع رئيس الوزراء عبد الحفيظ ثروت باشا  
الذي كان في زيارته بمكتبه مجلس النواب . ليخبره بمشروع المعاهدة الذي انتهت إليها مفاوضاته في لندن .

معاهدة تحالف بين البلدين تنظم هذه الأمور ، «أما وقد رفضت مصر المعاهدة ، فإن بريطانيا تلفت نظر حكومتها إلى أن قانون الاجتماعات يخالف التعهدات التي أخذتها بريطانيا على عاتقها بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير . وأنها تحتفظ لنفسها بالحق في اتخاذ أى إجراء ترى أن الحالة تقتضيه . لم يرد «ثروت» على الإنذار ، واعتذر بأن وزارته قد قدمت استقالتها .. وكان يعلم أنه ليس المقصود به .

كان الإنذار موجهاً في الأساس إلى «مصطفى النحاس» والهدف منه ، هو أن يلزمه موقف الدفاع ، ويعجم عوده ، ويجبره على التنازل عن تشدده ، ويكشفه أمام شعبه ، فالأغلبية في البرلمان «وفدية» ، والمطلوب من هذه الأغلبية الآن ، أن ترفض مشروع قانون ، كانت قد وافقت على كل مواده ، ومر من مجلس النواب ، ومن مجلس الشيوخ ، ولم يبق سوى تعديل طفيف في صياغة إحدى المواد . فكيف يسحب البرلمان موافقته على قانون أصدره ؟ . ثم أنه قانون يتعلق بوحدة من الحريات العامة الأساسية التي يكفلها الدستور للمصريين . فكيف يتراجع البرلمان أمام ضغط أجنبي في موضوع يتعلق بحريات المصريين ؟

كان الإنذار — باختصار — إعلاناً بريطانياً بأنه لا ديمقراطية بلا معاهدة .

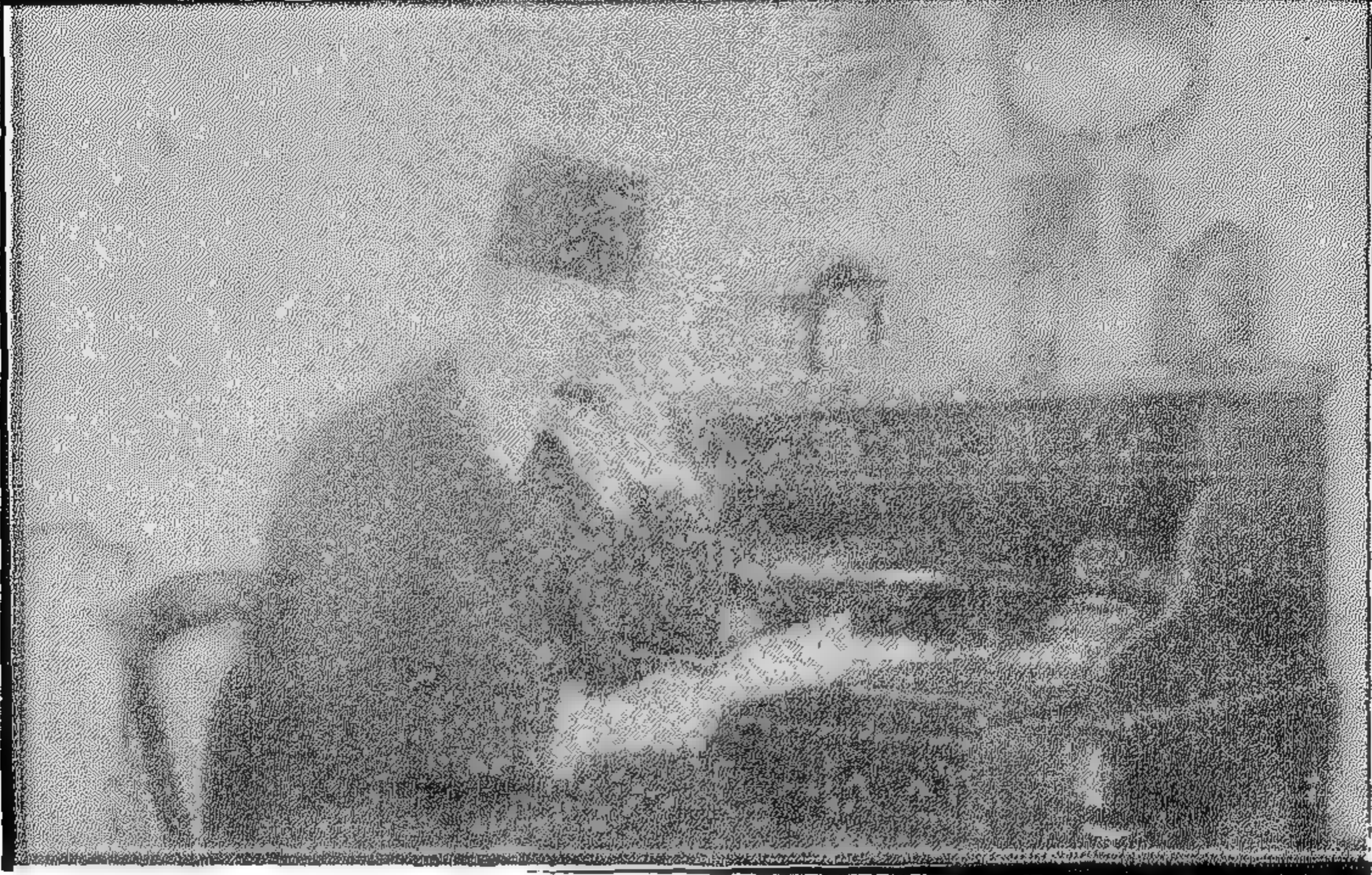
○ ○ فمن الذي يقبل تشكيل وزارة تحيطها كل تلك المحاذير ؟  
عرض الملك على «النحاس» تشكيلها ، فأدهش الجميع حين قبل . وأذهلهم حين أصر على أن تبقى الوزارة إئتلافية !  
وكانت فصول المؤامرة قد بدأت فعلاً خلال الأسبوع نفسه .



□ □ الخميس ٨ مارس ( اذار ) ١٩٢٧ .  
□ □ منزل «جعفر بك فخري» المحامي والنائب الوفدي . الاسكندرية .

في صباح ذلك اليوم اكتشف حارس المنزل ، أن واحدة من نوافذه مفتوحة على مصراعها فأزعجه ذلك ، إذ لم يكن في المنزل أحد ، بعد أن غادره صاحبه وأسرته إلى





١٩٢٢ : « جعفر فخري بك » ، بمكتبه بمنزله في حلوان .. وهو المنزل الذي اختار الإقامة به ، عندما أمرته السلطة العسكرية البريطانية هو وآخرين من أعضاء الوفد بملازمة بيوتهم بعد لقي « سعد زغلول » !

القاهرة . ليقم في جناحه بفندق « الناسيونال » ، كما تعود أن يفعل كلما اضطرتة قضاياها أو جلسات « مجلس النواب » للبقاء في القاهرة . أما هذه المرة ، فقد كانت الأزمة الوزارية في ذروتها ، بعد أن استقال « ثروت » وظلت مصر بلا وزارة أسبوعين . ولما كان « جعفر بك » ينوي أن يغيب فترة أطول من كل مرة ، إلى أن تنتهي المشاورات بالتوصل إلى حل للأزمة ، فقد أحكمت الأسرة غلق أبواب المنزل ونوافذه .

واتصل حارس المنزل بمكتب مخدومه ، وأخطر العاملين به بما حدث ، فانتقل إليه أحد المحامين بالمكتب ، وهو « ملاك أفندي كامل » ، ووكيل المكتب « إبراهيم حسني » ، ودخلوه — عن طريق النافذة المفتوحة — فاكتشفوا أن النافذة كسرت من داخل المنزل لا من خارجه ، لكنهم وجدوا أن كل شيء على حاله .. فأقفلوا النافذة .. وفي المساء أبلغوا « جعفر فخري » بما حدث .. فلم يجد مبررا للعودة ، حين علم أن أثاث المنزل وفضياته سليمة .

وعندما عاد « جعفر بك » إلى الاسكندرية في يوم الخميس التالي — ١٥ مارس ( آذار ) — اكتشف أن سرقة حدثت ، وأن هدف السارق كان الحصول على



وثيقتين فقط ، أولاهما هي النسخة الخاصة بـ «جعفر فخري» من العقد الذي وقَّعه هو وزميليه «ويصا واصف» و «مصطفى النحاس» مع «محمد بك شوكت» في قضية «الأمير سيف الدين» المنظورة أمام «مجلس البلاط» . وكانت الوثيقة الثانية هي صورة كربونية من خطاب شخصي يتعلق بالقضية أرسله «جعفر بك» إلى «فريدون باشا» زوج الأميرة «نوجوان هانم» . وقد قُصَّت صفحات الخطاب الخمس من دفتر الكوبيا . ولأن نافذة المنزل وُجدت مفتوحة من الداخل .. فقد اتجهت شبّهات «جعفر فخري» نحو طبّاخ منزله ، الذي كانت لديه شكوك قوية ، في أنه شريك في الترتيب لسرقة الأوراق ، فأبلغ الشرطة ضده ، فقبضت عليه وبدأت النيابة التحقيق معه . ولم يكن الأمر في حاجة إلى ذكاء ليدرك كل انسان ، أن المستفيد الوحيد من سرقة هذه الوثائق ، هي «دائرة سيف الدين» ، ومعنى ذلك أن الدائرة قررت أن تشن حرباً قذرة في الصراع بينها وبين الأمير ، والمدافعين عنه في القضية التي كان طرفيها يتبادلان المذكرات في انتظار انعقاد «مجلس البلاط» ليستأنف نظرها .

ولذلك اهتم «جعفر فخري» بسرقة الأوراق اهتماماً عظيماً ، ولم يقصّر في أقواله أمام نيابة العطارين ، في إبراز خطورة الموضوع بشكل عام ، إذ لو تعرضت مستندات ووثائق أصحاب القضايا — التي يودعونها لدى المحامين ويأتمنونهم عليها — للسرقة ، لكان معنى ذلك أن تضيع الحقوق التي تضمنها هذه الوثائق . ومع أنه في أقواله أمام النيابة لم يذكر موضوع تلك الأوراق ، إلا أنه ذكرها إبان مناقشة له مع «سوكه بك» — قاضي محكمة العطارين الجزئي — الذي أحال إليه وكيل النيابة التحقيق لاستصدار إذنه بحبس الطباخ احتياطياً .

ودهمش «جعفر فخري» حين علم أن المحامي الذي وُكِّل عن الطباخ المتهم ، هو نفسه الأستاذ «مصطفى الطرابلسي» محامي «دائرة سيف الدين» بالاسكندرية ، فتوجه إلى قاضي محكمة العطارين «سوكه بك» في غرفة المداولة ، حيث كان ينظر في الطعن ، وتحدث معه طويلاً ، لافتاً نظره إلى أن الأوراق التي سرقها الطباخ المتهم ، تتعلق بقضية سيف الدين ، وأن حضور محامي الدائرة للدفاع

عنه دليل ضده ، فضلا عن القرائن الأخرى . ومع أن الاستاذ « الطرابلسي » كان قد ذكر في غرفة المحامين قبل الجلسة ، أن الدائرة هي التي وكلته للدفاع عن الطباخ ، إلا أنه نفى أمام القاضي ذلك ، وقال إن أسرة المتهم هي التي وكلته ، وأنه قبل الدفاع عنه تطوعا بسبب فقره . وحاول « جعفر فخري » أن يقنع القاضي بأن هناك مبررات لحبس الطباخ احتياطيا إلا أنه لم يقتنع ، وأمر بالافراج عن المتهم .. وفيما بعد برأت محكمة أخرى الطباخ لعدم كفاية الأدلة ضده ..

وبعد أسابيع هدا الموضوع .. إذ كانت هناك هموم أخرى ومشاكل أعقد ..



شكل « النحاس » وزارته الأولى في ١٧ مارس ( آذار ) ، من عشرة وزراء ، بينهم ٧ وفدين ، واثنان من « الأحرار الدستوريين » ، ووزير واحد مستقل .. ولم ينس



في زحمة المشاكل التي تنتظر لوزارة ، أن يرسل خطابا إلى « شوكت بك » في ٢١ مارس ( آذار ) يخطره فيه ، بأنه يتنحى عن المشاركة في الدفاع بسبب توليه رئاسة مجلس الوزراء ، لأن الدستور يحظر على الوزراء ورئيسهم أن يقوموا بأى عمل آخر خلال الفترة التي يتولون فيها مناصبهم .. وقد رد عليه « شوكت بك » بخطاب شكر له فيه ما بذله من مجهود في القضية حتى ذلك الحين .

اللاى لوبد عقيلة اللورد لوبد المندوب السامى البريطانى في مصر .. وابنه  
عم الفيكونت لاسال زوج ابنه ملك إنجلترا

وبعد أسبوعين من تشكيل الوزارة ، أرسل «النحاس» رد حكومته على مذكرة ٤ مارس ( آذار ) إلى المندوب السامي البريطاني ، معلنا رفضه للانذار ، وللأساس الذي استند إليه ، وهو تصريح ٢٨ فبراير ( شباط ) ١٩٢٢ . محتكما إلى القانون الدولي ، باعتبار أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، لا يجوز أن تفرض دولة أخرى الرقابة عليها ، مشيرا إلى أن قبول الانذار يعني القبول بالتدخل المستمر في شؤون مصر الداخلية ، مما يشل سلطة البرلمان في التشريع ، وفي الرقابة على أعمال الإدارة ، ويجعل مهمة الحكم مستحيلة على أية حكومة جديرة بهذا الاسم .. مؤكدا في الوقت نفسه أن الحكومة المصرية تضع حماية الأجانب موضعها خاصا من رعايتها ، وأنهم يتمتعون في مصر بمعاملة حسنة ، لا تقل عما يلقونه في أى بلد آخر ، بما فيهم الرعايا البريطانيون .

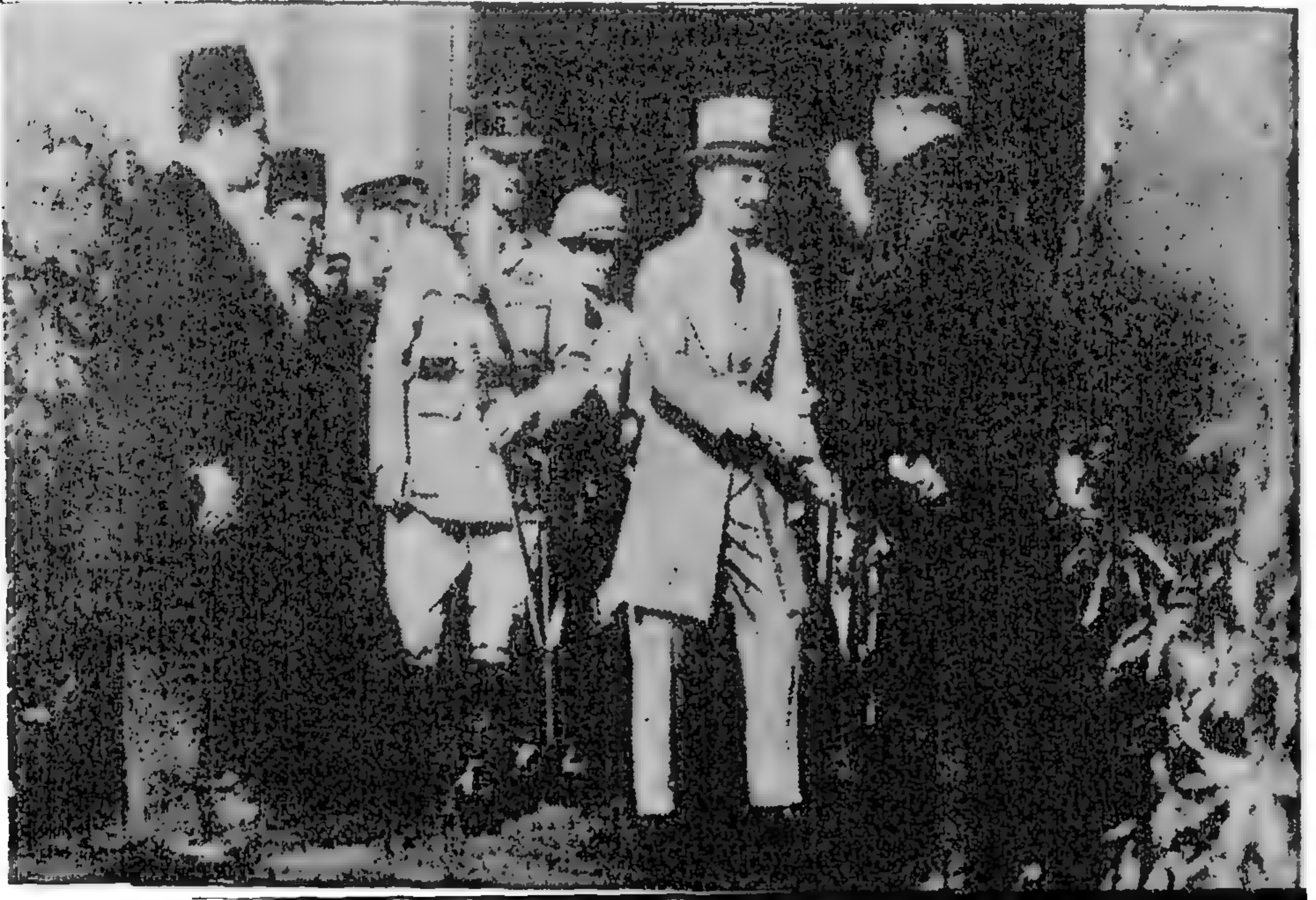
قالت الصحف البريطانية أن رد «النحاس» وقع ومتبجح . وأعاد «اللورد لويد» تذكير «النحاس» في رد مضاد ، بأن استقلال مصر الذي أعلنته بريطانيا ، مشروط بحققها المطلق في تولى المسائل الأربع الواردة في إعلان الاستقلال ، والمعروفة بالتحفظات الأربع، ومنها حماية الأجانب، إلى أن تُسوَّى هذه المسائل باتفاقات تعقد بين الحكومتين . وأضاف «لويد» قائلا أن حكومته سعت لوضع تسوية لهذه التحفظات في مشروع المعاهدة التي رفضتها مصر ، وعلى ذلك فإن استعمال الحكومة المصرية لسلطتها المستقلة في المسائل المرتبطة بهذه التحفظات مشروط برضاء الحكومة البريطانية .

في اليوم التالي لوصول الرد البريطاني — ٥ ابريل ( نيسان ) ١٩٢٧ — ألقى «النحاس» بيانا أمام مجلس النواب ، أشار فيه إلى رد «اللورد لويد» مؤكداً أن الحكومة المصرية متمسكة بوجهة نظرها . وبعدها بحوالي أسبوعين ، ألقى خطبة أخرى في حفل أقامه المحامون لتكريمه ، قدم خلالها تفسيرات لمشروع قانون الاجتماعات تثبت أن نصوصه لا تعرض الأمن أو النظام العام ، أو أرواح الأجانب وممتلكاتهم ، لأية أخطار . وفي مواجهة إصرار «النحاس» على عدم سحب القانون ، عادت الحكومة البريطانية في ٢٩ ابريل ( نيسان ) — تؤكد إنذارها ، وتطلب أن



بصلها خلال أربعة أيام ، تأكيد كثنائى بأن الحكومة المصرية ستتخذ الاجراءات اللازمة لمنع مشروع القانون المنظم للاجتماعات العامة والمظاهرات من أن يصبح قانونا ، وإلا فان الحكومة البريطانية تعتبر نفسها حرة في أن تقوم بأى عمل ترى أن الحالة تستدعيه .

أدرك «مطفى النحاس» أن هناك محاولات لتصعيد الأزمة وأن السياسة البريطانية ، تسعى لمعاقبته على رفضه المعاهدة ، وامتناعه عن تسليم البضاعة ، وأنها — بالتحالف مع أعدائه في الداخل — يراهنون على «تطرفه» أو على «انهياره» لأن الأول يمكنهم من العصف به ، والعودة إلى الانقلاب على الدستور ، وحل البرلمان ، وتسليم الحكم للمعتدلين ، لكى يسلموا البضاعة ، ولأن الثاني يحرقه جماهيريا ، فلا يصبح هناك فارق بينه وبين المعتدلين ، وأنذاك تسهل إزاحته ، وتسليمهم الحكم ، دون أن يغضب أحد .





وهكذا قرر «النحاس» أن يتراجع خطوة واحدة فقط ، لا يستجيب بها للانذار ، ولا يقبل الحيشيات التي بنى عليها ، ولكنها تؤجل الأزمة بمجملها إلى الوقت الذي تتوفر فيه ظروف تمكنه من مواجهتها بما لا يمس كرامة مصر .. فقال في رد قوي — أرسله إلى «اللورد لويد» — أنه لا يسلم بأن لبريطانيا حقا في التدخل في التشريع المصري ، استنادا إلى تصريح فبراير ١٩٢٢ ، فهو تصريح من جانب واحد ، لا يقيد مصر ولا يلزمها ، وأن القانون المعارض عليه ينظم الحريات الدستورية ، ويصون الأمن صيانة تامة .. وأضاف رد «النحاس» أن حكومته لا تسلم بما جاء في الانذار ، لأن ذلك يعتبر عبثا خطرا بحق مصر الأزلي ، ولكنها رغبة منها في التفاهم قد طلبت من «مجلس الشيوخ» ، في حدود حقها الدستوري ، تأجيل المناقشات في مشروع القانون إلى دور الانعقاد القادم ..

وهكذا أعاد «النحاس» الكره إلى ملعب الانقلابيين الذين كانوا يبحثون عن مبرر لتقويض الائتلاف ، وطرد «الوفد» من الحلبة السياسية ، بعد أن ثبت أن «النحاس» نسخة من «سعد» ، وأصبحت الحاجة ملحة إلى تحطيمه قبل أن يقوى ويزداد نفوذه بين الجماهير فتلتف حوله ، وتمنحه ما كانت تعطيه لـ «سعد» من حب ومساندة ، فيصعب القضاء عليه أو تعليمه الحكمه والتعقل ، أو اقناعه بتسليم البضاعة .. ومع أن الحكومة البريطانية اعتبرت رد «النحاس» ردا مقبولا ، إلا أن مندوبي السامي في مصر «اللورد لويد» حاول أن يغريها بمواصلة تصعيد الأزمة ، فاقترح أن تطلب تعهدا كتابيا من «النحاس» بأن القانون لن ينظر في أى وقت ولكن حكومته رفضت الاقتراح .

ودار الخلاف بين «لويد» وحكومته حول شعبية «النحاس» ، فالمندوب السامي البريطاني ، يرى أن رئيس «الوفد» لم يتنازل عن شيء ، وأنه كسب من الأزمة جماهيريا ، بينما تراجعت شعبية «الأحرار الدستوريين» ولذلك اقترح على حكومته أن تلزم «النحاس» بالرضوخ التام ، وإلا فقد تدخلها تأثيره ، أو أن تعطي ضوئا أخضر للملك لطرد «النحاس» وحل البرلمان . بينما رأى رئيس الوزراء البريطاني «تشميرلن» أن التصعيد قد ينعش شعبية «النحاس» على عكس ما يتوقع اللورد .. كان الانجليز والملك يبحثون عن وسيلة تؤدب «النحاس» وتطوِّعه ، وتجعله

طبعة من المعتدلين ، وكان المعتدلون يرون أن الأوان قد آن لكي يتولوا الحكم ، فقد مات «سعد» ولن ينتظروا على «النحاس» حتى يصبح سعدا آخر ، فتضيع فرصتهم في الحكم إلى الأبد ، وتختفي أمة أصحاب المصالح الحقيقية لتحل مكانها هذه الأمة ، التي كان «سعد زغلول» يفخر بأنه زعيمها : أمة الرعاع .

وكانت الرغبة في تقويض الائتلاف ، والانقلاب على الدستور ، قد انتعشت في صدور «الأحرار الدستوريين» ، منذ رفض «النحاس» المعاهدة فترددوا في دخول الوزارة الائتلافية ، ولم يكف الدكتور «محمد حسين هيكل» — رئيس تحرير جريدتهم «السياسة» — عن غمز الائتلاف ، وإحراج الحكومة ، ولما لم تجد هذه الوسائل ، بدأوا المزايدة على «النحاس» فاستقال رئيسهم «محمد محمود» من منصبه كوزير للمالية ، في اليوم التالي لارسال الرد المصري على الانذار بدعوى : أن الموقف الذي اتخذته «النحاس» ضعيف ، وأنه كان عليه أن يواصل تحديه للبريطانيين ، أو أن يستقيل .. ومع أن «النحاس» أقنعه بسحب الاستقالة ، إلا أن «السياسة» واصلت غمز الحكومة . ثم اشترك نواب «حزب الأحرار» مع نواب «الحزب الوطني» في الانسحاب من إحدى جلسات مجلس النواب ، بسبب الخلاف حول تعديل في اللائحة الداخلية للمجلس ، لمواجهة اخلال النائب بنظام الجلسات ، اقترحه رئيس الجلسة «أحمد ماهر» بعد أن حاول أجد نواب الحزب الوطني ضرب «مكرم عبيد» في إحدى الجلسات ، ولم يكن الانسحاب أمرا ينسجم مع الائتلاف ، أو يدل على الحرص عليه . واشتعلت المعركة الصحفية بين



د. محمد حسين هيكل رئيس تحرير السياسة

صحيفة الأحرار الدستوريين وصحف «الوفد» . وبدأ أن محاولة تصعيد الموقف على الجبهة البريطانية ، قد انتقلت إلى جبهة الائتلاف . ونخاطب الملك «إسماعيل صدقي» في تولى الوزارة خلفا للنحاس ، فوافق وعدل عن السفر إلى أوروبا .. وبدأ وزراء الأحرار الدستوريين يلزمون دورهم ، ثم بدأوا

يستقيلون فاستقال «محمد محمود باشا» في ١٧ مايو ، واستقال «جعفر ولي باشا» وزير الحربية بعد يومين آخرين .. وفي ٢١ يونيو ( حزيران ) استقال «أحمد نخشبة باشا» — وزير الحقانية — فأثارت استقالته ضجة ، إذ كان إلى ذلك الحين وزيرا وفدياً . وفي نهاية الاسبوع ، استقال الوزير المستقل «إبراهيم فهمي كريم» . ومع أن «النحاس» أدرك أن الهدف من الاستقالات هو احراج حكومته ودفعها للاستقالة ، أو تبرر إقالتها ، إلا أنه لم يهتم بالأمر ولم يستقيل ، فالأغلبية البرلمانية معه ، وهو الذي تطوع وقبل أن يشكل الوزارة إئتلافية ، لذلك شغل الحقائق الوزارية التي تخلى عنها «الأحرار الدستوريين» ومن تحالف معهم ، بوزراء وفدين ، وصرح في مجالسه الخاصة ، بأنه لن يستقيل والشعب يؤيده .. وأنه إذا كان صاحب الجلالة يريد إقالته . فليفعلها ..

وكان لابد من فضيحة مدوية تكنس «النحاس» و «الوفد» ومبدأ الأمة مصدر السلطات .

فضيحة تبرر إقالة «النحاس» وإلغاء الدستور .. وتسليم الحكم للمعتدلين . لكي يسلموا — بدورهم — البضاعة وبذلك لا يكون هناك استقلال تام ، ولا أمة هي مصدر كل السلطات . وكانت الفضيحة — فيما ظنوا — جاهزة .



□ □ الجمعة ٢٢ يونيو ( حزيران ) ١٩٢٨

في الساعة الواحدة من بعد ظهر هذا اليوم . موعد صدور صحف المساء ، ظهرت الوثائق التي كانت قد سرقت من منزل «جعفر فخري بك» بالاسكندرية ، منذ ثلاثة شهور ونصف . لم تضبط مع الطباخ الذي اتهمه «جعفر فخري» والذي كانت النيابة قد حفظت بلاغه ضده لعدم كفاية الأدلة ، بل ظهرت على الصفحات

الأولى لصحيفتي «الاتحاد» — لسان حال «حزب الاتحاد» — و «الأخبار» —  
لسان حال «الحزب الوطني» — أما جريدة «السياسة» — لسان حال «حزب  
الأحرار الدستوريين» — فقد نشرتها في صباح اليوم التالي .  
تحت مانشيتات عريضة .. قالت الصحف الثلاث :

« فضائح برلمانية خطيرة »

« رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب يستخدمان  
السلطتين التنفيذية والتشريعية لمصالحهما الذاتية »  
« تشريع خاص من أجل أتعاب في قضية »  
« نائب يصف المجلسين بالاستسلام والخنوع »  
« يجب على النحاس النزيه وزميله أن يتخليا عن منصبهما  
ويطلبيا رفع الحصانة البرلمانية والتقدم للتحقيق »  
« واجب البرلمان المبادرة للنظر في الأمر حرصا على سمعة البلاد »  
« أتعاب قضية ضعف رأس مال بنك مصر »

وتحت هذه المانشيتات نشرت الصحف صورة للعقد الذي وقعه المحامون الثلاثة  
مع «محمد شوكت بك» وأدعت أنه محرر بخط «ويصا واصف» — رئيس مجلس  
النواب — وعليه توقيعات «مصطفى النحاس» رئيس مجلس الوزراء . و «جعفر  
فخري» عضو المجلس ، فضلا عن توقيع من حرره .

خلاصة الفضيحة — كما صورتها تلك الصحف — أن العقد الذي وقعه  
المحامون الثلاثة ، يتضمن استغلالا بشعا ، سواء في قيمة الأتعاب ، أو في القواعد  
الرياضية التي تضمنها ، لحسابها بحيث تتناسب أجورهم طرديا بنسبة ما يحكم به  
للأمير من نفقة ، وهو ما لخصته جريدة الاتحاد بقولها : «إن المحامين الثلاثة قبلوا اتفاقا  
تتعلق زيادة ونقص الأتعاب فيه ، بنسبة ما يحكم لموكلهم . وهم يعلمون كمحامين أن  
عمل المحامي محدود لا يختلف باختلاف الحكم» . وذكرت أنهم «استباحوا لأنفسهم  
أن ينتهزوا فرصة رغبة والده المحجور عليه في أن تتولى القوامة عليه بنفسها ، وطمعها  
في أن تتصرف في ثروته ، فساوموها هذه المساومة المجرمة وظفروا منها بهذا الاتفاق الذي



تبلغ جملة أتعابهم فيه ضعف رأسمال بنك مصر .

ونشرت الصحف الثلاث أيضا صورة زنكوغرافية للخطاب الذي كان «جعفر فخري» قد أرسله إلى «فريدون باشا» — وهو مؤرخ في ٢٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٢٧ — وقد بدأه مرسله ، بالاشارة إلى نبأ كانت جريدة «المقطم» قد نشرته في ذلك الصباح بعنوان «جنسية الأمير سيف الدين» ، جاء فيه أن الأمير قد حصل على الجنسية التركية وأنه بهذه الصفة سوف يقاضي الحكومة الانجليزية بسبب الاجراءات التي اتبعت معه . وقد ذكر «جعفر فخري» في رسالته ، أنه اتصل بزميله تليفونيا ، وقرروا أن يطلبوا منه تفاصيل حول هذا الخبر . ثم أخطر «جعفر فخري» الباشا ، نبأ وفاة «سعد زغلول» وأضاف «ولما كان ضروريا سد الفراغ العظيم الذي حدث بموته فلا يوجد من يملؤه سوى زميلي الاستاذ «مصطفى النحاس باشا» الذي انتخب بالاجماع رئيسا للوفد ، كما اتفق على ترشيحه لرئاسة مجلس النواب ، ولابد أنكم تذكرون الصفات العالية التي اتصف بها سعادته وحدثكم عنها كثيرا !

وأضاف «جعفر فخري» يقول للباشا :

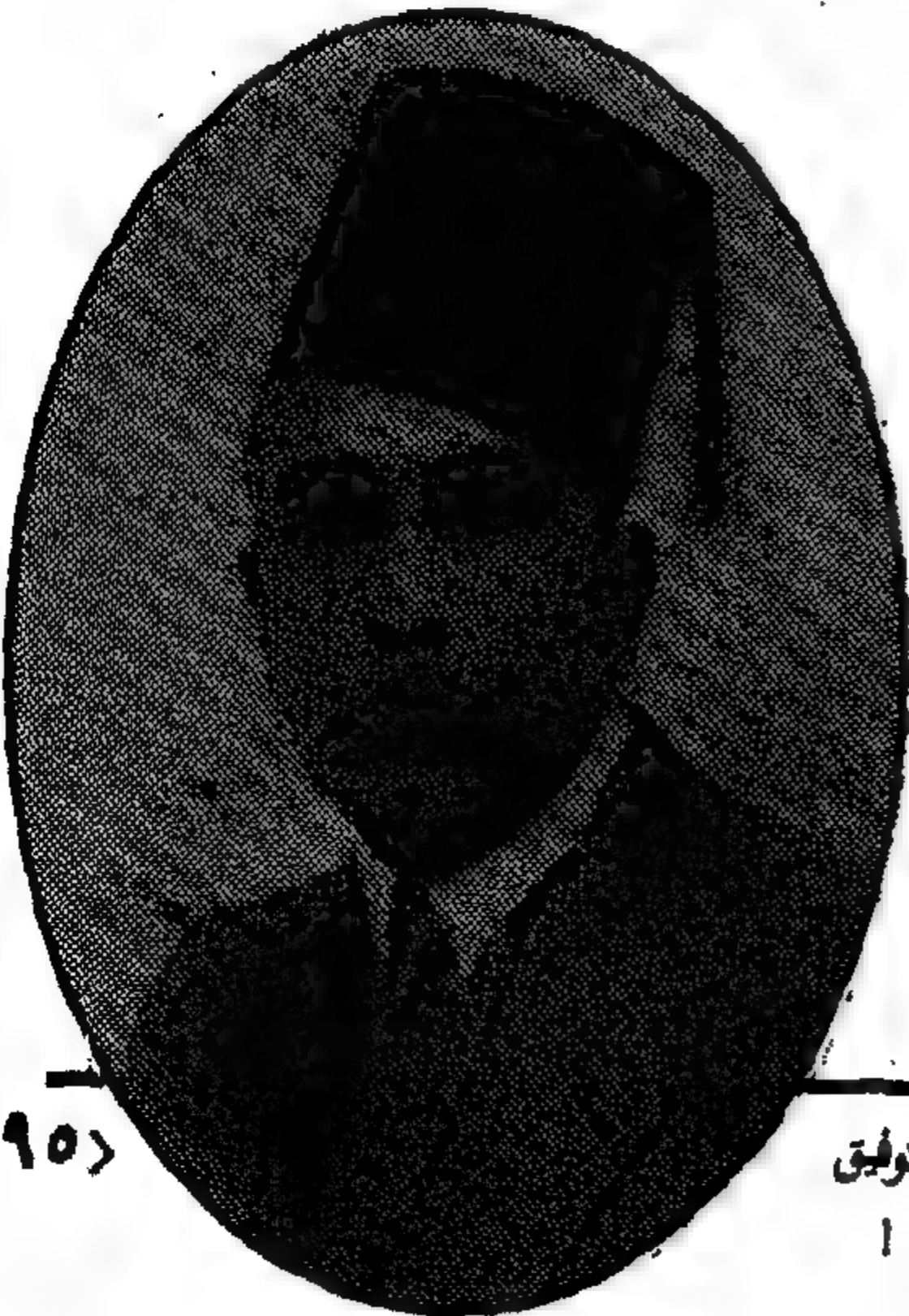
— لقد كان للاقتراح المقدم أخيرا إلى مجلس النواب ، بالغاء «مجلس البلاط» وإحالة الأحوال الشخصية الخاصة بالأسرة المالكة إلى المجالس الحسبية ، أسوأ وقع في نفوس خصوصونا ، وقد بعث اليأس إلى نفوسهم ماشاهدوه من مرور هذا الاقتراح بسرعة في جميع اللجان البرلمانية التي مر بها الاقتراح . وسوف يُعرض في الدورة المقبلة على المجلس لأصدار قراره فيه . ولا أكون مبالغا إذا أكدت لكم من الآن فصاعدا أن الموافقة عليه ستكون بالاجماع من المجلسين . ولا يخفى عليكم وقوفنا على حقيقة نفسية المجلسين وكيفية توجيه ميول أعضائهما ، ولولا ذلك ماأقدمنا على الاضطلاع بمثل هذه القضية الصعبة الكبيرة .

وذكرت الصحف التي نشرت هاتين الوثيقتين ، أن «جعفر فخري» قدم اقتراحا لمجلس النواب بطلب تعديل المادتين ١٠ ، ١١ من قانون الجنسية الذي كان منظورا أمام المجلس ، تعديلا يعطي كل مصري أقام بعيدا عن مصر مدة عشر



سنوات ، حق التجنس بالجنسية التي يريدونها من غير موافقة الحكومة المصرية ، ونسبت إلى مجهولين قولهم أن المقصود بذلك التعديل هو تمكين «الأمير سيف الدين» من التجنس بالجنسية التركية ، ليحولوا بين «مجلس البلاط» وبين الاشراف على شئونه .

لم تقتصر الفضيحة — في رأي الذين نشروا الوثائق — على الإحتيال على امرأة ضعيفة ، قادها الطمع إلى الوقوع بين براثنهم ، بل تجاوزت ذلك إلى ما هو أخطر ، وهو تسخير البرلمان ، لإصدار قانون لصالح أحد أطراف النزاع في قضية منظورة أمام القضاء .. واستدلت على ذلك بحرص «جعفر فخري» المريب على تنبيه «فريدون باشا» إلى تولي أحد المحامين في القضية ، وهو «مصطفى النحاس» ، لمناصب «سعد زغلول» — بما في ذلك رئاسته لمجلس النواب — وربطه بين ذلك ، وبين



تفاؤله — بل ثقته — في أن مشروع الاقتراح بقانون بإلغاء «مجلس البلاط» سوف يمر بسهولة في مجلس النواب ، وأن هذه الثقة كانت أحد أسباب قبولهم الاضطلاع بالقضية .. وبهذا لم تعد الفضيحة دليلاً على فساد شخصي ومهني فحسب ، بل وفساد سياسي كذلك .

وكان صاحب الفكرة في إلغاء مجلس البلاط هو «الأمير محمد علي توفيق» —

الأمير محمد علي توفيق  
صاحب المشروع



ابن شقيق «الملك فؤاد» — لأسباب تتعلق بشعور أمراء الأسرة المالكة بأن مجلسا من هذا النوع ، يتيح للجالس على العرش درجة من التحكم في أقضيتهم التي تعرض عليه .. إذ قد تكون لديه دوافع للانحياز إلى أحد طرفي الخصومة . صحيح أن تشكيل المجلس يضم أعضاء بحكم مناصبهم ، ذات الصفة القضائية في الأغلب الأعم ، مثل رئيس المحكمة الشرعية العليا ، والمفتي ورئيس محكمة النقض ، إلا أن المجلس في ذاته ، ليس هيئة قضائية بالمعنى الاصطلاحي .. لذل اهتم فريق من أمراء الأسرة المالكة — تزعمهم «الأمير محمد علي توفيق» ببحث مدى دستورية القانون الذي أنشأ «مجلس البلاط» خاصة وأنه من القوانين التي صدرت قبل إعلان الدستور ، فطلبوا من ثلاثة من كبار القانونيين هم المحامون «محمد محمود خليل» و «حافظ رمضان» و محام بلجيكي من كبار المحامين أمام المحاكم المختلطة هو «المسيو مزرياح» ، إعداد مذكرة حول الموضوع ، انطلاقا من أن القانون المنشئ للمجلس البلاط ، يؤسس قضاء خاصا بفئة من المصريين ، هم أمراء الأسرة المالكة ، ويستثنى من الخضوع للقضاء العادي ، وهو ما يتنافى مع النصوص الواردة في الدستور حول المساواة بين جميع المصريين .

وعندما استكمل المحامون الثلاثة بحث الموضوع ، قدم أحدهم ، وهو «محمد حافظ رمضان» — وكان رئيسا للحزب الوطني. ومحاميا للأمير «محمد علي» وعضوا بمجلس النواب — إقتراحا بقانون إلى مجلس النواب بإلغاء «مجلس البلاط» ونظر قضايا الأحوال الشخصية والمدنية للأسرة المالكة أمام القضاء المختص .



محمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى

تقدم «حافظ رمضان» بالمشروع في ٣

يونيو ( حزيران ) ١٩٢٧ ، وطبقا

للائحة الداخلية للمجلس فقد عرض الاقتراح أولا على لجنة الاقتراحات فبقى بها حوالي ثلاثة أسابيع ، ثم أحالته إلى لجنة الحقانية وكان يرأسها وكيل مجلس النواب في

ذلك الوقت «مصطفى النحاس» . وحين أذيعت «وثائق سيف الدين» كان المشروع مايزال معروضا على اللجنة ، منذ أكثر من سنة ، ترك خلالها «النحاس» وكالة المجلس ولجنة الاقتراحات ، ليصبح رئيسا له . ثم ترك رئاسة المجلس ليصبح رئيسا لمجلس الوزراء ، ومشروع القانون محفوظ في ثلاثة لجنة الاقتراحات .

لم تخف صحف الانقلابيين فيما نشرته في ذلك اليوم ، والأيام التالية ، الأغراض الحقيقية للذين سرقوا الوثائق وأثاروا الفضيحة . ولم تضع قناعا على وجه الهدف الأساسي منها وهو العصف بالنظام الدستوري ..

ركزت الحملة الضارية التي شنتها تلك الصحف على «النحاس» و «ويصا واصف» — بحكم مكانتهما السياسية في حزب «الوفد» وبالتالي في الوزارة وفي البرلمان — فلم تترك لفظا حوشيا أو تعبيرا سوقيا أو لفظ سباب مقذع لم توجهه إليهما . ولم تستنكف من مطالبة «النحاس» — وكان مايزال رئيسا للوزراء — بالاستقالة قبل أن يقال .

في اليوم التالي لنشر الوثائق — ٢٣ يونيو ( حزيران ) ١٩٢٧ — نشرت «الأخبار» جريدة «الحزب الوطني» وكان يرأس تحريرها «أحمد وفيق» مقالا عنوانه «لتلق الأمة دروس النزاهة والشرف والأمانة على «النحاس» و «ويصا واصف» و «جعفر فخري» المرتشين والنصابين» ، قالت فيه «إن حرفتهم كانت سلب أموال الأمة ، فأمعنوا في سلبها ، وكانت مهمتهم الدستور فقتلوه ، إذن هم عنوان الشرف ، وعنوان الأمانة ، كما هو العرف في دولة اللصوص وقطاع الطرق والقرصان الذين كانوا في غابر الأزمان» .. ثم أضافت «أنه لشرف النعال ، وأنها لأمانة المحتال ، وأنها لصيانة دستور الدجال ، هذا مايريد أن يشته «النحاس» و «ويصا واصف» و «جعفر فخري» . ثم خاطبت «النحاس» قائلة «ألا تخشى أن يتلطف معك صاحب الجلالة ، ويسألك أين استقالتك ؟ .. فماذا تجيب أيها التث القذر» ؟

ووصفت السياسة — لسان حال «الأحرار الدستوريين» — وكان يرأس تحريرها «الدكتور محمد حسين هيكل» — «النحاس» وحزبه بأنهم متآمرون ..! وهم «لا يأترون بالدستور وكفى ، بل يأترون بالوطن وحقوقه حرصا منهم على البقاء»

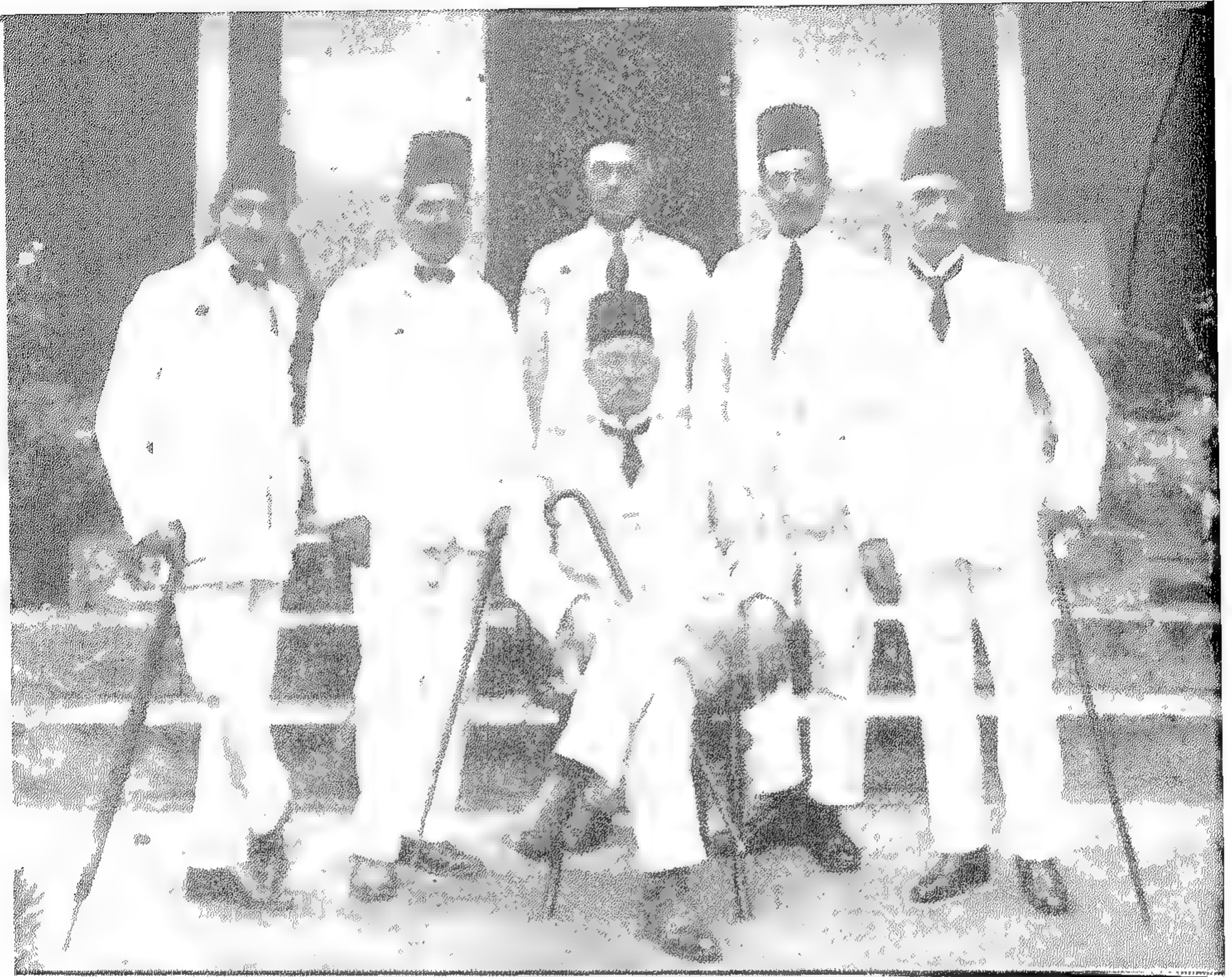


في الحكم لينصبوا ويسرقوا وليرتشوا ، وليفعلوا ذلك كله بوثائق موقعة بأسمائهم ، وقعوها في غير خجل ولاحياء .. دعك من أنهم لايقدرّون شيئا اسمه الشرف ولا الكرامة ، فليس يُطلب إلى الناس جميعا أن يكونوا ذوي شرف وكرامة ، مادام في الناس مُجرمون بالفطرة يستحقون الرثاء والاشفاق عليهم ، وكان لامبروزو « يرى ألا وسيلة لتربيتهم إلا أن يتخلص المجتمع منهم تخلصا حاسما » . وأضافت « إن المحامين الثلاثة قد انتهزوا فرصة ضعف الأمير وأمه ، فسعوا كما يسعى أخط الأنذال لابتزاز أمواله ، ولو أن هؤلاء الناس تجري فيهم دماء بني آدم ، لفروا من أن يراهم بنو آدم فرارا ، ليفعلوا مايفعل الأجرب المريض ، حتى لايتقزز الناس بمنظره ، وحتى لاثور أنفسهم لمنظر الجريمة المتحركة في الطرقات » .

وقالت « الاتحاد » — لسان حال حزب القصر — بوضوح :

— « إن اكتشاف مثل هذه الجريمة في بلد دستوري كاف لطرد رئيس جمهورية لا رئيس وزارة ، يجب أن يكون أمينا على ما في يده من السلطة ، حفيظا على ما أعطت البلاد لنوابها من سلطة التشريع للأعمال العامة لا للمصالح الخاصة والمآرب الذاتية » . ونهت — بلا مواربة — لأن « الفضائح الأخيرة تجعل تشريع المجلس محل الريية والشك » وأن الفضيحة « تضع المجلسين وعملهما موضع الشبهة ، وتلقي على المتآمرين مسئولية التلاعب بتشريع البلاد ، وغش البرلمان بمحاولة استخدام سلطة التشريع وسيلة لتحقيق مآرب ذاتية ومناهج مادية » !

وانتهزت « الديلي كرونيكل » — البريطانية — الفرصة لتعبر عن رأى الدوائر الاستعمارية في ضرورة العصف بالنظام الدستوري في مصر ، فقالت : « إن التهمة المدهشة الموجهة إلى رئيس الوزارة ورئيس مجلس النواب في مصر ، هي بمثابة حقائق تطيح بأولئك الذين يدعون أن مصر قادرة على القيام بأعباء المسئوليات التي تلقي على عاتق دولة حديثة . وليس هناك حكومة ذات شعور أوروبي من الآداب السياسية تستطيع أن تعمل ومثل هذا الاتهام معلق فوق رأسها » . ثم ربطت بين الفضيحة ، وأزمة قانون الاجتماعات وذكرت « أن هذه الفضيحة دلت على أن الوقت لم يحن بعد للعدول عن حماية المصالح الأجنبية » .



١٩٢٢ : في جزيرة « سيشل » .. سعد زغلول يتوسط الجبل الثاني من ثوار الوفد الذين تم نفيهم الى الجزيرة .. على يمينه « مصطفى النحاس » و « سيرت حنا » وعلى يساره « مكرم عبيد » و « فتح الله بركات » ، وخلفه « عاطف بركات » .

وفي ٢٤ يونيو ( حزيران ) ، نشرت جريدة « الاتحاد » — وكانت المصدر الرئيسي لما ينشر حول الفضيحة بحكم قربها للقصر ، ولدائرة « سيف الدين » — خبراً أرادت به أن تؤكد الجانب السياسي من الاتهامات ، وأن تبرهن عليه ، فذكرت أن « مصطفى النحاس » كان — إلى يوم نشر الوثائق — يعمل ليل نهار في مكتبه برئاسة مجلس الوزراء في تحضير النقاط الشرعية التي أعدها له الشيخ « محمد عز العرب بك » وهي الجزء الخاص به في الدفاع عن والدته الأميرة سيف الدين في القضية ، والذي ستقدم مذكرته إلى مجلس البلاط قريباً . وأضافت أنه « كان يستخدم في ذلك العمل الذي هو محرم عليه باعتباره موظفاً ممنوعاً من المحاماة ، موظفي مكتبه ومنهم « ناصيف أفندي » ، الذي رقاها أخيراً ، يعاونه « إبراهيم حسن أفندي » — وكيل مكتب جعفر فخري بك للمحاماة — فحوّل بذلك مكتب رئيس الوزارة إلى مكتب محام ، ليشغل لحساب مصطفى النحاس ، ووبصا واصف وجعفر فخري » .



وقد لعب نشر هذا الخبر الذي أريد به تصقيع الاتهامات ، دورا هاما في القضية فيما تلا ذلك من شهور .

في مساء اليوم نفسه أقال «الملك فؤاد» وزارة «مصطفى النحاس» بدعوى أن الائتلاف قد أصيب بصدع شديد . وكلف «محمد محمود» بتشكيل الوزارة الجديدة ، فألفها من «الأحرار الدستوريين» و«حزب الاتحاد» ، وبدأ فأجل اجتماعات مجلس النواب شهراً ، ثم حله في نهاية فترة التأجيل ، وبدلاً من أن يدعو الناخبين لانتخاب مجلس جديد خلال شهرين من الحل — حسب نص الدستور — استصدر مرسوماً بتعليق الحياة الدستورية لمدة ثلاث سنوات ، وتعطيل بعض مواد الدستور .

تمت المؤامرة فصولاً ..

خلال الشهور التالية بدأت مصر معركة ضد ديكتاتورية «محمد محمود» ، ديكتاتورية اليد الحديدية والحكم بالبوليس والادارة ، وحرمان الشعب من حقوقه الديمقراطية مقابل وعد الحكومة بتجفيف البرك والمستنقعات ، تظاهر الطلاب احتجاجاً ، وسارع «الوفد» بتنشيط لجان الطلبة التابعة له . وحاولت صحف الحكومة أن تشكك في النضال الديمقراطي ، فكتبت تتساءل «ألجان طلبة أم لجان سوفيت» ؟ .. وبعد انتهاء الشهر المحدد لتأجيل البرلمان حاول النواب أن يجتمعوا في مجلسهم على أساس أن قرار الحكومة غير دستوري .. لكن الحكومة منعتهم بالقوة ، فاجتمعوا بدار آل الشريعي بشارع محمد علي ، واحتجوا على تعطيل الدستور ، وقرروا اعتبار الحكومة غير شرعية . واستمر «محمد محمود» يحكم باليد الحديدية ، فأعاد قانون المطبوعات القديم الذي يميز تعطيل الصحف وإلغاءها إدارياً ، وأهدر الحريات الفردية ، ومنع اجتماعات المعارضة ، وحرّم على الموظفين والطلاب الاتصال بالصحف . ودافع عن سياسته دفاعاً مضحكاً ، فذكر أن النظام البرلماني قد تحول إلى أوتوقراطية في ظل حكم الأغلبية ، وأن هناك ضرورة لتعطيل الدستور حتى تعرف الجماهير مصالحها وتستطيع الحكم على الأحزاب !

لكن أحداً في الشارع المصري لم يصدق أبداً هذه الأكذوبة ، ولم يقتنع أبداً بأن انتزاع حريته منه ، يمكن تعويضه ببناء مستشفى أو تجفيف بركة أو مستنقع !

في ٢٥ يونيو ( حزيران ) ١٩٢٨ .. وقبل ساعات من إقالة وزارته ، وضع «مصطفى النحاس» خصومه في مأزق حرج . فألقى بالكرة في ملعبهم وإذا كان المتآمرون عليه ، قد اختاروا اشعال حريق وثائق قضية سيف الدين ليتاح لهم — في حماية سحب الدخان المتصاعدة منه — الانقلاب على الدستور ، والعصف بالحياة النيابية ، فإنه لم يهتز أمام تشهيرهم ، بل قبل التحدي ، وقرر أن ينقل المعركة من ساحة التشهير الصحفي بالحياة الدستورية ، وبالنواب ، إلى ساحة التحقيق القانوني ، مؤكداً بذلك ثقته ببراءته ونزاهة سلوكه . وهكذا قدم بلاغه إلى النائب العام ، ضد الصحف التي اتهمته باستغلال نفوذه والعمل بالحماقة أثناء توليه لرئاسة مجلس الوزراء ، وسبته وقذفت في حقه فوصفته بالنصاب والاحتال وبالنتن القذر .

كلّف النائب العام ، أحد رؤساء النيابة وهو «السيد بك مصطفى» بالتحقيق في البلاغ ، فاستمع إلى أقوال المبلغ . وفي اليوم التالي لبدء التحقيق — ٢٦ يونيو ( حزيران ) — توجه «جعفر بك فخري» إلى النيابة وطلب إليها رسمياً استئناف التحقيق في البلاغ الذي تقدم به في ١٥ مارس ( آذار ) إلى نيابة العطارين .. حول سرقة المستندات من منزله بالاسكندرية . وقال إن حفظ البلاغ لم يعد له مبرر ، بعد أن ظهرت الوثائق المسروقة ، ونُشرت صوراً زنكوغرافية لها في الصحف ، وفي نهاية بلاغه ، ادعى بالحق المدني ضد صحف «السياسة» و«الأخبار» وكل الصحف التي يظهر فيما بعد اشتراكها في القذف في حقه .



ومنذ اللحظة الأولى لفتح التحقيق ، بدا واضحاً أن المحقق يتعرض لضغوط سياسية عنيفة ، تحد من حريته في اجرائه بحياد وموضوعية ، تستهدف التوصل إلى



أحمد وفيق بك رئيس تحرير «الأخبار»



الحقيقة ، وهو مالم يكن ممكنا أن تسمح به المقامات العليا التي تقف وراء المؤامرة .

وكان من دلائل ذلك أن النيابة لم تفرد محضرا مستقلا للتحقيق في سرقة الوثائق ، بل اكتفت بمس الموضوع مسا شكليا ، يستهدف اغلاقه ، وليس التحقيق فيه . فسألت رؤساء تحرير الصحف التي نشرت الوثائق ، عمن زودهم بالصور الزنكوغرافية التي نشرها . وردا على هذا السؤال ، قال « أحمد وفيق » — رئيس تحرير « الأخبار » — أنه تسلم هذه الصور من شخص يثق به ، واعتذر عن ذكر اسمه محتمياً بسر المهنة .. وتعلل بالسبب نفسه ، ليعتذر عن تسليم الصور التي وصلته ونشرها . على أن « رياض بك عفيفي » — مدير جريدة « الاتحاد » — ذكر أن الصورتين الزنكوغرافيتين للوثائق ، وصلتا إلى الجريدة بالبريد من الاسكندرية .

قبلت النيابة اعتذار « أحمد وفيق » بسر المهنة فلم تكلف الشرطة بالتحري عن الشخص الذي سلم الصور اليه . ولم تكلفها بعرض الصورتين اللتين سلمهما إليها « رياض عفيفي » ، على العدد المحدود من أصحاب محال التصوير الفوتوغرافي في القاهرة والاسكندرية ، لتكتشف مكان تصويرهما وسؤال المصور عن اسم أو أوصاف الشخص الذي قدم له أصول المستندات للتصوير .

استراب « جعفر فخري » في سلوك النيابة ، وأدرك أن الضغوط السياسية مازالت تمارس عليها .. خاصة وأن وزير الحقانية — وهو الوزير الذي تتبعه النيابة — في وزارة الانقلاب ، كان هو ذاته « محمد أحمد خشبة باشا » ، الذي كان يشغل المنصب ذاته في وزارة « النحاس » الائتلافية ، واستقال منها رغم وفديته ، ليساهم في تقويض الائتلاف ، مبررا استقالته بالاحتجاج على سلوك « النحاس » في قضية « سيف الدين » .

وفي مواجهة هذه المحاولات ، لاغلاق ملف سرقة الوثائق ، حاول « جعفر فخري » أن يحرك التحقيق في الموضوع ، فقدم بلاغا للنائب العام — بعد خمسة أيام من بدء التحقيق — يتهم فيه « أحمد وفيق » باخفاء معلومات عن سلطات التحقيق ، من شأن اخفائها التستر على المجرم الذي قام بسرقة المستندات وتمكينه من الافلات من وجه العدالة .

ومع أن النيابة كانت تعرف أن القاعدة القانونية تقول بأنه لا يجوز الاعتداد بسر المهنة ، إذا كان الأمر يتعلق بالتحقيق في جريمة ، كما أن القوانين القائمة آنذاك ، لم تكن تعتبر الصحافة من الأعمال التي يجوز للمشتغلين بها الامتناع عن البوح بسر المهنة . إلا أنها تجاهلت بلاغ « جعفر فخري » الثاني وسكتت عن اتخاذ أى إجراء ، كما سكتت عن بلاغه الأول .

كان لابد من ضغوط سياسية على النيابة ، إذ لم يضع مخططو المؤامرة في اعتبارهم احتمال أن يطلب « النحاس » فتح تحقيق قضائي في التهم الموجهة إليه ، وقد استهدفت هذه الضغوط ، إجبار النيابة على أن توجه تحقيقها في الاتجاه الذي يؤدي إلى إثبات التهم التي استندت إليها حملة التشهير ضد رئيس حزب الأغلبية ، ورئيس مجلس النواب والحياة النيابية كلها ، والبرهنة على أنهم استغلوا مناصبهم في الحكومة والبرلمان للنصب والاحتيال ، واستبعاد أية محاولة للتفتيش وراء سارق الوثائق ، لأن هذه المحاولة ستفضح المقامات العليا التي وقفت وراء السرقة ، وتكشف عن أن وراء هذه الضجة كلها ضغائن سياسية ، وأهداف مالية مشبوهة ، فيخرج « المتهمون » من قصص الاتهام ، ليدخله الذين اتهموهم .

وحتى لا تتجاهل النيابة أو تتغاضي عن المطلوب منها . فقد قلب رؤساء تحرير الصحف التحقيق معهم في تهمة القذف والسب ، إلى بلاغات ضد زعيم الأغلبية وزميليه . بل إن « أحمد وفيق » — رئيس تحرير « الأخبار » — رفض أن يجيب على أسئلة المحقق ، وقال إنه لا يعرف لماذا استدعى إلى النيابة وأنه يرفض اعتباره متهما ، بل يسجل بلاغا ضد رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب ، وأحد النواب لأنهم استغلوا مناصبهم للاساءة للصفة التي يحملونها . وختم كلامه قائلا .

— وحيث أن هؤلاء نواب عن الأمة المصرية ، وهم بحكم هذه النيابة وكلاء عني .. وبتصرفهم هذا قد أساءوا إليّ باعتباري وكتهم في هذه النيابة ، لهذا أرجو تحقيق مائسب إليهم ، وأدعى مدنيا الآن بقرش صاغ واحد .

وقال الدكتور « محمد حسين هيكل » مدلا على صحة مانسبه إلى « النحاس » وزميليه على صفحات « السياسة »

— يكفيني للدلالة أن جلالة الملك أقالهم من مناصبهم .



ولابد أن النيابة كانت تفضل أن يعفيها المتآمرون من الحرج الذي وضعوها فيه ، بمواصلتهم للضغط عليها لتوجه التحقيق بحيث ينتهي إلى ادانة « النحاس باشا » وزميليه ، فتقدم بذلك مبررا قضائيا للعصف بالدستور ، وتعطيل الحياة النيابية . ولم يكن في مقدور المتآمرين أن يكفوا عن الضغط ، إذ كانوا يدركون أن كل التخريجات التي استنطقوا « وثائق سيف الدين » ، لتقولها بالاكراه ، لن تصمد أمام أى تحقيق قضائي .. لذلك كان اللجوء إلى القضاء ، أو فتح باب التحقيق في الموضوع ، هو آخر ما يطمنونه أو يفكرون فيه . أما وقد أسرع عدوهم اللدود بوضع الأمر بين يدي القضاء ، فلم يكن أمامهم مفر من الضغط على النيابة ، حتى لا يكسب « النحاس » الجولة ، وينصف القضاء زعيم الأغلبية ، ويطفىء الحريق الذي افتعلوه ليستتروا وراء سحب الدخان المتصاعدة منه ، وهم ينقلبون على الدستور .

وكان المصدر الرئيسي لحرج النيابة ، هو أن مواد القانون لم تكن تسعفها في الاستجابة لمطالب الضاغطين ، فليس من حقها قانونا أن تحقق في كل التخريجات التي حاولت أن تتخذ من نصوص عقد الاتفاق ، موضوعا للاتهام طالما أن الطرف الآخر في العقد — وهو الأميرة « نوجوان هانم » — لم يشك من فداحة الاتعاب ، أو يتهم المحامين الثلاثة بالنصب عليه ، أو يقاضيهم طالبا فسخ العقد أو إعادة تقدير الاتعاب . ثم أن بين المتهمين رئيسا للوزراء ، ورئيسا لمجلس النواب ، وفي وقائع الاتهام ، ما يتصل بأداء كل منهما لواجبات وظيفته ، ولم يكن هناك قانون ينظم إجراءات التحقيق مع شاغلي هذه الوظائف في حالة ارتكابهم لجرائم تتعلق بأدائهم لواجباتهم ..

وفي مواجهة هذا الحرج ، حاولت النيابة في المرحلة الأولى من التحقيق — التي استغرقت ثلاثة أسابيع — أن تلتزم بالتحقيق في بلاغ « النحاس » ضد الصحف التي قذفت في حقه وسبته .. وفي حماية هذه المظلة تناولت بالتحقيق معظم الوقائع التي ادعى بها كلا من الطرفين مدنيا ضد الآخر ..

وكان منطقيا أن يتهاوى الاتهام في نهاية الأسابيع الثلاثة التي استغرقتها تحقيق « السيد بك مصطفى » . فقد جاء الموقف الذي وقفه « محمد بك شوكت » — وكيل الأميرة « نوجوان هانم » — في التحقيق ، ليكون المعول الأول في جدران الاتهام .. إذ قال إنه هو الذي اختار المحامين الثلاثة ، لمعرفته بعلمهم الغزير ، وعفتهم ، ولأنهم أصحاب جسارة مدنية ، يقولون الحق ولا يخشون في قوله لومة لائم .. ويدافعون عن حقوق الغير ، كأنها حقوقهم . وأضاف : أنه لم يضع في اعتباره ، وهو يتعاقد مع المحامين ، أن بينهما اثنين يعملان وكيلين لمجلس النواب ، وإن كانت التطورات التالية أقنعتهم بأن هذه المراكز كانت فالأ سيئا على القضية ، لأن أحدهما ترك القضية حين اختير لرئاسة الوزارة ، بينما لم يستطع الثاني — بعد أن أصبح رئيسا لمجلس النواب — أن يواصل مرافعته فيها .

ونفى « شوكت بك » القول بأن الأتعاب التي اتفق عليها مع المحامين الثلاثة باهظة ، وقال إنه راضٍ بتلك الأتعاب ، وأنه مستعد لأن يدفع أضعافها إذا ربح قضيته التي يعلم كم هي صعبة ، وهو أكثر الناس معرفة بحجم المشاكل المعقدة المحيطة بها .: وشهد بأن المحامين تصرفوا بشهامة ، حين اعتذر لهم بأن موكلته لن تستطيع دفع مقدم الأتعاب المتفق عليه ، لسوء أحوالها المالية ، فقبلوا ١٠٪ فقط من هذا المقدم ، وبرهنوا بذلك على شفقتهم ورحمتهم وعدلهم وتنزههم عن استغلال الظروف .

وكشف التحقيق عن مفاجأة أخرى هدمت أدلة الاتهام ، هي التلاعب في الترجمة العربية لخطاب « جعفر فخري » التي نشرتها الصحف باضافة سطور إليها لم ترد في الأصل التركي ، تهدف إلى تأكيد الاتهام بتسخير البرلمان ، لأغراض خاصة ، واستغواء النواب لاصدار قانون لمصلحة أحد طرفي الخصومة في قضية منظورة أمام القضاء .



وكانت الترجمة التي نشرتها الصحف الثلاث في الأساس نصاً عربياً واحداً وصل إليها مع الصورة الشمسية للخطاب باعتباره ترجمة عربية للأصل التركي .. وقد عرضت جريدة «الاتحاد» هذا النص على أحد المترجمين العاملين بها وهو «أحمد أفندي باور» — فأقر بأن الترجمة سليمة ، فاعتمدت الصحف على إقراره للنص العربي ونشرته . وحرصت على أن تختار منه فقرة بذاتها تصفها بحروف الطباعة الكبيرة ، وتضع تحت عبارتين من عباراتها خطوطاً ، لتلفت نظر القراء إلى أهميتها وتدعوهم للتأمل في معانيهما . وهي الفقرة التي يشير فيها «جعفر فخري» إلى الإيقاع السريع لحركة الاقتراح بالغاء «مجلس البلاط» ، في لجان مجلس النواب ، ثم يقول مخاطباً «فريدون باشا» : «ولا يخفى عليكم وقوفنا على حقيقة نفسية المجلسين ، وكيفية توجيه ميول أعضائهما مما يجعلنا على تمام الثقة بقرار المجلسين في هذا الموضوع . ولولا ذلك ما أقدمنا على الاضطلاع بمثل هذه القضية الصعبة الكبيرة» .

وجاءت الترجمة الرسمية التي طلبت النيابة اجراءها ، لتكشف عن أن عبارة «وكيفية توجيه ميول أعضائهما» ، وكذلك عبارة «ولولا ذلك ما أقدمنا على الاضطلاع بمثل هذه القضية الصعبة الكبيرة» لا وجود لهما مطلقاً في الأصل التركي الذي كتبه «جعفر فخري» . وأن الترجمة الدقيقة للنص الوارد في هذا الأصل هي «.. فليس بخاف على فطنة معاليكم العالية أننا أمناء على حالة مجلس النواب والشيوخ الروحية» . وعندما واجه المحقق «أحمد أفندي باور» — مترجم «الاتحاد» الذي اعتمد الترجمة قبل النشر — بما كشفت عنه الترجمة الرسمية للخطاب ، وسأله عن الأصل التركي للعبارتين اللتين نشرتهما الصحف ، قال :

— دي زيادة تعبير مش موجودة في الأصل التركي ، وفي الترجمة ( التي نشرتها الصحف ) بعض حشو كلام .. زيادة في الايضاح ..

وأضاف «ياور أفندي» قائلاً إن كاتب الخطاب ، لم يعد المرسل إليه ، بالقيام بأي عمل ليؤثر به على أعضاء مجلسي النواب والشيوخ لتمرير قانون الغاء مجلس البلاط . ولكنه كتب إليه فقط يقول إنه واثق من أن موقف أعضاء المجلسين سيكون

مع الغاء هذا المجلس .

وكشف تحقيق « السيد بك مصطفى » كذلك ، عن أن الادعاء باشتغال « مصطفى النحاس باشا » بأعداد المذكرة الشرعية أثناء رئاسته لمجلس الوزراء ، وقيامه بتحويل مكتبه في الرئاسة إلى مكتب للمحاماة ، هو فرية لا أساس لها . إذ استمع المحقق إلى شهادة كل الذين وردت أسمائهم في الخبر الذي نشرته « الاتحاد » عن هذه الواقعة ، فنفى « الشيخ محمد عز العرب » — عضو الشيوخ الوفدي وأخامي الشرعي الكبير — أن « النحاس » طلب منه مذكرة بهذا المعنى . وقال إنه لو طلب منه ، أعدادها لفعل ذلك بكل ترحاب ، بصفته محاميا شرعيا مختصا ببحث المسائل الشرعية . فضلا عن أن هذا نوع من تبادل الخبرة بين المحامين ، تجيزه تقاليد المهنة ، بل وتوصي به . وأضاف أنه لم يتردد على مبنى رئاسة مجلس الوزراء ، طوال الشهور الثلاثة التي كان « النحاس » فيها رئيسا للمجلس ، إذ كان يلقاه في البرلمان ، وفي المقر الرئيسي للوفد في « بيت الأمة » . ونفى « ناصيف أفندي مفتاح » أن « النحاس » قد أملاه شيئا .. وقال إنه موظف بسكرتارية مجلس النواب ولا علاقة له بمجلس الوزراء .. وروى « النحاس » قصة المذكرة ، مستشهدا بمحاضر مجلس البلاط على أنه قد كتبها منذ أكثر من عام .. ومستشهدا بالأستاذ « محمد عبد الرحمن الجديلي » — الموظف بمجلس النواب — على أنه طلب منه في هذا التاريخ تدوير بعض

مصطفى النحاس كان يكافئ من « الكشكول »

مراجع هذه المذكرة باعتباره من متخرجي مدرسة القضاء الشرعي .. وقد أيد « الجديلي » هذه الوقائع . وقدم « ويصا واصف » إلى المحقق المذكرة الشرعية نفسها ليتثبت أنها كلها مكتوبة بخط « النحاس باشا » .. وأضاف أنه بعد تنازل « النحاس » عن الدفاع في القضية — على أثر توليه لرئاسة مجلس الوزراء — سلمه ذوسيه القضية الخاص به ، وأنه سلمه بدوره إلى زميله « جعفر فخري » ،



وهكذا انهارت التهمة .

ولم يجد «السيد بك مصطفى» مبررا لسؤال شخص آخر ، ذكر خبر «الاتحاد» أن اسمه «إبراهيم أفندي حسن» ، وأن وظيفته هي وكيل مكتب «جعفر فخري» ، وأدعى الخبر أنه كان ممن أُملي عليهم «النحاس باشا» المذكرة الشرعية في مبنى مجلس الوزراء ، إذ سأل المحقق «جعفر فخري» عما إذا كان من بين وكلاء المحامين الذين يعملون بمكتبه أحد باسم «إبراهيم حسن» .. فنفى ذلك .. ولما لم يكن لشهادة هذا الشخص في نظر المحقق — قيمة ، بعد أن نفى كل الشهود الآخرين الواقعة ، فقد اعتبر أن التحقيق فيها قد استوفى غايته وأنها ليست في حاجة إلى أقوال جديدة ، بعد أن أنهارت تماما .. وفقدت مصداقيتها .

أنزعج المتآمرون من سقوط الاتهامات واحدا بعد آخر ، فأسرعوا يحاولون انقاذها من الانهيار الشامل ، بالبحث عن وثائق جديدة ، تؤكد مانسبوه للمتهمين ، بعد أن تبددت سحب الدخان ، التي أطلقوها عقب نشر العقد والخطاب ، ولم يسفر التحقيق ، حتى ذلك الحين عن وجود جناية أو شبهة جناية ، ضد «النحاس» وزميليه ..

وتقدمت «دائرة سيف الدين» لتعاون المتآمرين ، وتقوم بما يتطلبه اثبات الاتهام في أية مؤامرة سياسية ، من ألعاب قدرة .. إذ كان للدائرة مصلحة ، في البرهنة على سَفَه «الأميرة جويدان» التي تبعثر أموال الأمير على الوسطاء النصايين ، الذين أوهموها بأن في استطاعتهم تمكينها من وضع يدها على الثروة ، لأن هدفها الوحيد هو أن تضع يدها عليها ، وتحصل على حق التصرف فيها ، فهي ليست أمينة على الأمير ولا يمكن الاطمئنان إلى قوامتها عليه ، أو الثقة في حضانتها له .

وانتهى تفكير خبراء الدسائس في دائرة سيف الدين ، إلى محاولة شق جبهة الأعداء ، وفصم العلاقة بين «الأميرة جويدان» ووكيلها «شوكت بك» وصديقة «جعفر فخري» من ناحية ، وبين «النحاس» و «ويصا واصف» . ومساومة الأميرة ووكلائها على تحقيق بعض ماكانت تهدف إليه من رفع القضية ، مقابل أن تساعد الدائرة في إثبات الاتهام ضد «النحاس» و «ويصا واصف» .

وهكذا فوجيء «جعفر فخري بك» في مساء يوم ١٤ يوليو (تموز) ١٩٢٨ بورقة تصله من مكتب الاستقبال في فندق «ناسيونال» — الذي يسكن به عادة حين يكون بالقاهرة — تقول «أكون سعيدا إذا تفضلتم بمقابلتي في مسألة خاصة — زكريا نامق المحامي» .

ومع أن «جعفر فخري» دهش لأن أحد المحامين عن دائرة سيف الدين يطلب لقاءه في وقت اشتدت فيه الحرب بين الطرفين ، سواء في قضية نشر الوثائق ، أو في قضية مجلس البلاط .. إلا أن دهشته قد تصاعدت حين اكتشف أن الدائرة أرسلت المحامي ليرفع أغصان الزيتون ، ويعرض استئناف مفاوضات الصلح في القضية المرفوعة أمام مجلس البلاط ، بعد أن انقطعت في أعقاب العرض الذي قدمته نيابة عن الدائرة بعثه «النبيل عباس حلیم» ، ونصح المحامون الأميرة «نوجوان» برفضه لأنه يقوم على تنازها عن حقها في حضانة ابنها . واستمع «جعفر فخري» إلى الخطوط العامة للعرض ، ولم يناقشها معتذرا بأن صاحب الحق الأصلي في قبول العرض ، أو طلب تعديله أو رفضه ، وهو «محمد بك شوكت» يقيم في الاسكندرية وأنه سيرسل في طلبه ، لعقد جلسة ثلاثية لمناقشة العرض .

ووصل «شوكت بك» إلى القاهرة ، حيث اجتمع إلى «جعفر فخري» واستمع منه إلى شروط الصلح التي تعرضها الدائرة ، ثم انتقل الاثنان إلى مكتب «وبصا واصف» وناقشوا معه الموضوع ، وكان من رأيه أن يقبلا البحث في الصلح إذا كانوا واثقين من حسن نية الطرف الآخر .

وفي اللقاء الثلاثي ، الذي جمع بين «جعفر فخري» و «محمد شوكت» و «زكريا نامق» ، في جناح الأول بفندق «ناسيونال» — في التاسعة والنصف من مساء يوم ١٦ يوليو (تموز) — عرض محامي الدائرة شروطه للصلح ، وخلاصتها أن الدائرة على استعداد لأن تخصص للأمير نفقة سنوية قدرها خمسين ألف جنيه تسلم إلى والدته ، وعلى استعداد أيضا لأن تنفذ القرار الصادر من مجلس البلاط بصرف ٤٠ ألف جنيه لشراء العقارات الخاصة بسكن الأمير . وفي مقابل ذلك يبقى الحجر قائما ، ويبقى القيم هو «الأمير محمد علي إبراهيم» على أن تعين الأميرة الوالدة مشرفة

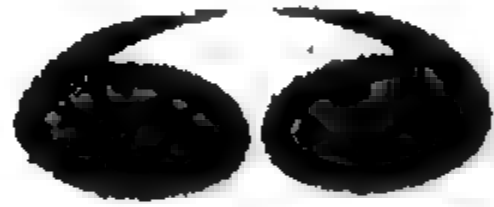


على القيم .

ورأى «شوكت بك» أن الشروط المعروضة ، لأبأس بها ، ولو أنها لا تحقق لهم كل ما يريدون ، ولكنها أساس طيب للبحث . فطلب زيادة النفقة السنوية عشرة آلاف جنيه أخرى ، لتصبح خمسة آلاف جنيه شهريا ، فقال «زكريا نامق» إنه لا يعتقد أن هذا مطلب عسير التحقيق ، وأضاف :

— لو أن «أمين بك على منصور» ( وكيل القيم ) كان موجودا الآن لانتهد المسألة .

وطلب منه «شوكت بك» أن يتصل به تليفونيا ليعرض عليه الأمر . ولما لم يجده ، اتفق الطرفان على لقاء في صباح اليوم التالي يحضره وكيل الدائرة «على أمين منصور» لاتمام الاتفاق ، وتوقيعه .



. انتهت جلسة المفاوضات ، وخرج «جعفر فخري» من جناحه مع مضيفه ليودعه حتى السلم ، وخرج خلفهما «شوكت بك» الذي لاحظ أنهما يتهامسان ، فتوقف على مقربة من باب الجناح ، بينما واصل الهمس عدة دقائق ، استدارا بعدها عائدين ، ودخلا ثانية إلى الغرفة ، وبدا وكأن هناك جانبا من المفاوضات يحتاج إلى استكمال .. وما أن دخل الثلاثة الغرفة ، حتى قال «جعفر بك» لـ «زكريا نامق» .

— أهر «شوكت بك» قدامك .. كلمه في اللي انت عاوزه ..

وبعد مقدمة قصيرة ، قال «زكريا نامق» : المسألة تحتاج لانهاها أن تسهلوا لنا بعض الأمور ..

ولما سأله «شوكت بك» عن نوع التسهيلات المطلوبة قال :

— لازم تساعدونا في تسليم بعض أوراق تتعلق بـ «مصطفى النحاس» أو «ويصا واصف» .. إنما تكون في العضم .. مش زى جواب «جعفر فخري» ده، اللي نُشر .. وهو عبارة عن كلام واحد محام ييفشر بيه على موكله .. مايفخلّاش الأمر، أن تكون بينهم وبينكم مراسلات تكون مؤثرة، وتعزز الحاجات المنشورة دي ..

وبينا كان «شوكت بك» يحاول استيعاب الطلب .. أضاف «زكريا» باغراء :  
— الدائرة لديها ٧٥٠ ألف جنيه متجمده، ومش عارفين نتصرف فيها ..  
وإذا سهلت العمل ده، نكون مبسوطين كلنا ..

توترت أعصاب «شوكت بك»، وقال بعصبية :

— هل هذا الطلب شرط لاتمام الصلح الذي تعرضونه .

وتراجع «زكريا نامق» .. وقال :

— أنا فقط كنت أريد تسهيل الأمر . لأن هناك مقامات عليا يهمهما الحصول

على تلك الأوراق .. لها كلمة نافذة في اتمام الصلح .



وانصرف «زكريا نامق» على أن يعود في صباح اليوم التالي، ومعه «أمين على منصور» لاستكمال المفاوضات لكنه لم يعد . ولم ينتظره «شوكت بك» بل أسرع يتقدم بمذكرة إلى «مجلس البلاط» ضد الدائرة، ويشكوى للنيابة ضد «زكريا نامق»، الذي نفى التهمة، وأنكر الواقعة، وفسر طلبه لمقابلة «جعفر فخري» بسبب ظاهر الافتعال، فقال ان أحد محري «الاتحاد» أخبره بأن هناك تفكيراً في أن يدير «أمين على منصور»، دائرة الأميرة «نوجوان هانم» بالإضافة إلى دائرتي

الأميرين «سيف الدين» و «محمد علي إبراهيم» ، فذهب إلى «جعفر فخري» ليستوثق من صحة الخبر . ولما ضيق عليه المحقق الخناق ، سائلا إياه عن مصلحة «جعفر فخري» و «شوكت بك» في الادعاء عليه بما لم يقله ، برر ذلك بأنهما فهما خطأ سؤاله لهما أثناء المفاوضات عن مدى صحة الأنباء التي تقول بأن كل واحد من المحامين الثلاثة ، يحصل على مائة جنيه شهريا ، من النفقة المؤقتة التي قررها «مجلس البلاط» للأمير . وأضاف أنه أشار على «جعفر فخري» بأن ينصح صديقه «شوكت بك» بتقديم الايصالات التي تدل على استلام «مصطفى النحاس» و «ويصا واصف» لهذه المبالغ إلى النيابة ، لأن تقديمها سوف يوازن أوضاع المتهمين في القضية ، فيتساوى ما هو منسوب إلى «جعفر فخري» بما قد ينسب إلى زميله، إذ ليس من العدل أن يتحمل وحده وزير القضية ..

وجاء التفسير الذي ساقه «زكريا نامق» ليبرر به تصرفه ، مؤكدا لما حاول أن ينفيه .. وعندما تكشف له ذلك ، ازداد توترا وعصبية ، إبان المواجهة التي أجراها المحقق بين أطراف اللقاء الثلاثي ، فانفجر معلنا أنه لم يشأ أن يبلغ النيابة بواقعة حصول المحامين الثلاثة على ثلث النفقة المؤقتة التي قررها مجلس البلاط للأمير ، وأنه صدق «جعفر فخري» و «شوكت بك» حين نفيا له الواقعة . وأضاف مهددا : — سوف يتبين ما هو أدهى وأمر ، وسأبلغ النيابة عنه قريبا .

كان تهديد «زكريا نامق» هو آخر ورقة في ملف التحقيق الذي أجراه «السيد بك مصطفى» ، وانتهى في ١٨ يوليو ( تموز ) ١٩٢٨ — إلى الحفظ ، دون أن يُسفر عن توجيه أية اتهامات لـ «مصطفى النحاس» و «ويصا واصف» . وكان لابد من البحث عن لعبة قدرة جديدة تتيح الاستمرار في التحقيق إلى أن ينتهي باتهام ازعيم الأغلبية ورئيس مجلس النواب بتهم تقضي على مستقبلهما السياسي تماما .



وبعد أقل من أسبوع ، انتدب النائب العام محققا جديدا ، هو «مصطفى بك حنفي» — الأفوكاتو العمومي — لتكون أول ورقة في تحقيقه ، هي ذلك

«الأدهى والأمر» الذي هدد «زكريا نامق» بظهوره .. فقد تلقى المحقق خطابا من «الأستاذ محمد سليم» — المحامي بدائرة سيف الدين — ، يخطر فيه بأن هناك شاهدا هاما على واقعة اشتغال «النحاس» بأعداد المذكرة الشرعية أثناء رئاسة للوزراء ، هو «إبراهيم أفندي حسني» ، وكيل مكتب «جعفر فخري» ، الذي أخطأ خبر «الاتحاد» فذكره باسم «إبراهيم حسن» .. وأضاف البلاغ بأن «جعفر فخري» أمر وكيل مكتبه بالاختفاء إبان المرحلة الأولى من التحقيق ، ولكنه استطاع أن يعرف محل إقامته ، ويرجو من المحقق أن يستمع لأقواله ..

واستجاب الأفوكاتو العمومي لطلب الاستماع إلى شهادة «إبراهيم حسني» وبدأ تحقيقه في ٢٤ يوليو ( تموز ) بأقواله ، وعلى عكس ما كان متبعا في جلسات التحقيق السابقة ، لم يخطر المحامون عن «مصطفى النحاس» و «ويصا واصف» بهذا التطور الجديد ، ولم يبلغوا بموعد الجلسة ليتاح لهم حضورها ومناقشة الشاهد في أقواله . وعندما علم أحدهم وهو «ملاك أفندي كامل» — المحامي عن «جعفر فخري» — من الصحف بأن التحقيق يجري في نيابة الاسكندرية ، توجه إليها ، ففوجيء بأن الخبر صحيح ، وبأن الأفوكاتو العمومي ، أوشك على الانتهاء من الاستماع إلى أقوال «إبراهيم حسني» ، ودهش لأن اثنين من محامي دائرة «سيف الدين» — هما «محمد سليم» و «علي منصور» — جاءا خصيصا من القاهرة لحضور التحقيق . بينما لم تهتم النيابة باخطاره هو أو زملائه بموعده ، أو تطلب إليهم حضوره ، فقدم احتجاجا على ذلك إلى الأفوكاتو العمومي .

وفيما بعد تكشف السبب الذي من أجله ، لم يخطر الدفاع عن «ويصا واصف» و «مصطفى النحاس» بموعد تلك الجلسة .. إذ كان «إبراهيم حسني» هو شاهد الملك الملحق ، الذي أعد لاثبات الاتهام بعد أن فشلت كل الوسائل الأخرى .. ومنذ اللحظة الأولى لادلائه بأقواله ، تكشف ملامح الدور الذي جاء ليلعبه في القضية ، وثبت أنه قد أطلع على كل ما قيل وما أثير في محضر التحقيق الأول ، ودُرّب على إلقاء رواية ، لاتتناقض مع ماشهد به الشهود في هذا المحضر ، ولكنها تثبت التهمة ضد المتهمين بوقائع جديدة ، لم يشهد أحد بكذبها ، أو يقدم لها تفسيراً منطقياً ..



وانطلاقاً من هذا التبرير الضعيف والسخيف ، نقل «إبراهيم حسني» ، عن لسان مخدمه اعترافاً كاملاً بوقائع الاتهام فقال إن «جعفر فخري» أبلغه بأن الهدف من ضم «النحاس» و «ويصا واصف» إلى هيئة الدفاع في القضية هو الاستعانة بمركزيهما — كوكيلين لمجلس النواب — في التأثير لصالح «الأمير سيف الدين» ولم يكتف بذلك ، بل واعترف له كذلك بأن خطتهم تقوم على المطالبة بإلغاء مجلس البلاط ، وأنهم أوعزوا إلى «حافظ رمضان بك» بأن يتقدم باقتراح بمشروع قانون إلغاء المجلس . ثم قال له فيما بعد ، أن الذي طلب من «حافظ رمضان» تقديم الاقتراح ، هو «الأمير محمد علي» وأن في نيته استغلال هذا المشروع .

وهكذا تقمص «إبراهيم حسني» دوراً تكرر ظهوره — قبل ذلك وبعد ذلك — في القضايا السياسية وهو دور الشاهد الذي يسهل الأمور على سلطة الاتهام ، ويعفيها من جهد البحث عن أدلة وقرائن لاثباته ، ويتولى نيابة عنها توجيه التهم ضد الخصوم السياسيين . ولم يكلفه القيام بهذا الدور سوى مجهود يسير ، غير

ومع أن الواقعة الوحيدة التي استدعى للشهادة عليها ، هي واقعة إملائه المذكرة الشرعية ، إلا أنه لم يكتف بالشهادة عليها ، ولم يصبر حتى يسأله المحقق ، ولم يجب على قدر السؤال ، إذ كانت المحفوظات التي لُفَّت له ، تتحدى ذكائه المحدود ، فتندفع على لسانه بشكل لفت نظر المحقق ، الذي كان قد بدأ تحقيقه بسؤاله عما إذا كان يعرف أن «مصطفى النحاس» هو أحد المحامين الموكلين في القضية ، وبدلاً من الإجابة بالنفي أو الإيجاب ، اندفع «إبراهيم حسني» يقول دون مناسبة ، متقمصاً دور المدعى العام في القضية ، أن «جعفر فخري» قال له أنهم سيوكلون في قضية مهمة ، ولما سأله عنها قال له أنها قضية «الأمير سيف الدين» ، وأنه يفكر في أن يشرك معه في القضية ، أحداً من أعضاء مجلسي الشيوخ أو النواب ، وأضاف أنه علم منه أنه قد سافر إلى القاهرة وأقنع «ويصا واصف» أولاً ، ثم اشترك الاثنان في اقناع «النحاس» . ولما عبر الأفوكاتو العمومي عن دهشته لاندفاع «جعفر فخري» في رواية كل هذه الأسرار ، للشاهد ، وهو مجرد وكيل لمكتبه ، فسر «إبراهيم حسني» ذلك ، بأن مخدمه يثق به ، ويتخذ كاتماً لأسراره .. ولا يخفي عنه شيئاً .

بجهود التخلي عن الضمير ، هو أن يؤيد كل التهم التي أراد المتآمرون نسبتها إلى «النحاس» وزميليه ، بأقوال ينقلها عن «جعفر فخري» وينسبها إليه ، زاعما أنه لم يكن يُخفي عنه شيئا ، حتى أنه أخطره أن في نيته أن «يستغل» اقتراح إلغاء «مجلس البلاط» .

وفي إجاباته على أسئلة النيابة عن موضوع اشتغال «النحاس» باملائه المذكرة الشرعية ، حاول «إبراهيم حسني» أن يتوقى كل تناقض بين روايته وبين الوقائع التي سبق لغيره من الشهود أن أجمعوا على صحتها . فأدخل تصحيحات هامة على رواية «الاتحاد» لقصة المذكرة الشرعية ، من بينها أن الاملاء لم يتم في مكتب «النحاس» في مجلس الوزراء ، بل في غرفة الوزراء بمجلس النواب ، إذ كان «إبراهيم حسني» يعرف الغرفة الأخيرة ، بحكم ترده على المجلس لينسخ لخدمته بعض محاضر الجلسات التي يحتاج إلى نسخها ، فيستطيع أن يصف محتوياتها ويضفي بذلك مسحة من الصدق على أكاذيبه .

ولأن التحقيق الأول كان قد انتهى إلى أن المذكرة الشرعية ، كُتبت بخط «النحاس» ، وأنها أُعدت في الفترة بين انعقاد جلسة مجلس البلاط الأولى في ٣٠ مارس ( آذار ) . وانعقاد جلسته الثانية في ٢١ مايو ( آيار ) من العام الماضي ١٩٢٧ ، فقد نصحه الذين لقنوه بأقواله بأن يتجاوز هذا القسم من الواقعة ، وأن يكتفي للتدليل على جمع «النحاس» بين رئاسة مجلس الوزراء ، وبين الاشتغال بالمهام ، بواقعة واحدة خلاصتها أن «النحاس» أملاء الصفحتين الأخيرتين من المذكرة فقط ، ابتداء من البند ١٦ منها ، وهي بنود تتعلق بحجم ثروة «الأمير سيف الدين» وثروة والدته ، وتتضمن بيانات وأرقام احصائية .

ولأنه كان مشغولا باثبات قيام «النحاس» باملائه المذكرة إبان رئاسته لمجلس الوزراء ، فقد أجاب على سؤال المحقق عن تاريخ الاملاء ، بقوله إن ذلك قد حدث بعد انعقاد جلسة «مجلس البلاط» الأخيرة في ١٦ يونيو ( حزيران ) ١٩٢٨ بحوالي أربعة أو خمسة أيام ، أي في يوم ٢٠ أو ٢١ يونيو .

وأدرك الملقنون من خبراء الدسائس في دائرة سيف الدين ، أن «إبراهيم

حسني» قد أخطأ في اختيار هذا التاريخ ، إذ يسهل تكذيبه ، لعدم منطقيته ، إذ لم تكن هناك ضرورة ملحة تُجبر «النحاس» على المغامرة باملاء المذكرة ، في ذروة الأزمة الوزارية ، وفي الأيام التي كانت تتالي فيها استقالات الوزراء من حكومته ، بينما أُجلت اجتماعات «مجلس البلاط» — الذي كان مفروضاً أن تُقدم إليه المذكرة — إلى ما بعد نهاية الصيف .

وفي اليوم التالي — ٢٥ يوليو ( تموز ) ١٩٢٨ — أعاد المحقق فتح المحضر ، ليسأل «إبراهيم حسني» عدّة أسئلة شكلية ، قبل أن يسأله السؤال الذي أتاح له الفرصة لتصحيح تاريخ الاملاء ، فإذا به يتذكر فجأة ، أن الاملاء وقع قبل انعقاد جلسة «مجلس البلاط» بأربعة أو خمسة أيام ، وليس بعدها بنفس المدة . وبذلك بدت الرواية أكثر منطقية .

على أن رواية «إبراهيم حسني» لم تصمد أمام طوفان الأسئلة التي أمطرته بها هيئة الدفاع عن «النحاس» وزميليته ، إذ عجز عن وصف غرفة الوزراء بمجلس النواب ، ولم يتنبه إلى أن المنضدة التي ذكر أنه جلس إليها ابان استملائه ، عليها تليفون .

واهتزت روايته حين انهالت عليه أسئلة المحامين تطلب إليه تحديد ظروف ذهابه إلى مجلس النواب يومها ، والموعد الذي بدأ فيه الاملاء ، والمدة التي استغرقتها ، والأشخاص الذين دخلوا إلى الحجرة أثناءه ، إذ ذكر أنه انتقل إلى المجلس يومها بصحبة «جعفر فخري» ، في سيارة صديق لمخدومه — كان يقيم معه في فندق «الناسيونال» — يسمى «الجيار بك» . وأنه كان موجوداً بالمصادفة حين استدعاه «النحاس» ليملئ عليه آخر صفحتين في المذكرة ، وأن أحداً لم يدخل الحجرة أثناء الاملاء — الذي بدأ أثناء انعقاد جلسة المجلس المسائية واستغرق ثلث ساعة — سوى «جعفر فخري» الذي كان كثير التردد عليهما ، و «ويصا واصف» الذي دخل مرة واحدة .

وككل كذوب فإن التفاصيل الكثيرة التي استدرجته أسئلة الدفاع لذكرها ، سرعان ماتناقضت مع المنطق ، ومع غيرها من التفاصيل التي سبق له هو نفسه أن

ذكرها .. فأخذ يعدل فيها . وانتهت محاولاته لاحداث تواؤم بين أقواله ، بتناقضات بين أقواله المعدلة ، وبين أجزاء أخرى من أقواله السابقة ، حتى أصبحت أقواله بمجملها مليئة بالثقوب والرتوق .

وفضلا عن أن الاطلاع على قائمة نزلاء «فندق الناسيونال» في الفترة التي ذكرها ، كشفت عن عدم إقامة أحد اسمه «الجيار» به خلال تلك الفترة ، فقد لاحظ المحامون عدم منطقية الادعاء بتردد «ويصا واصف» على غرفة الاملاء ، مع القول بأن هذا الاملاء كان يجري إبان انعقاد جلسة مجلس النواب ، إذ لم يكن معقولا أن يترك رئيس مجلس النواب منصة الرئاسة ، أثناء انعقاد الجلسة ، ليفتش على الاملاء ، وهي ملاحظة دفعت «إبراهيم حسني» إلى تعديل أكذوبته ، قائلا إن الاملاء قد وقع إبان رفع الجلسة للاستراحة ، فوقع بذلك في مطب أسوأ ، إذ لم يكن معقولا أن يُملئ «النحاس» مذكرة في قضية ، إبان الاستراحة التي تحتشد فيها غرفة الوزراء بمجلس النواب ، بالوزراء والنواب الذين يلتفون حولهم لانجاز مطالب أنصارهم والتوصية على مشروعات دوائرهم .

وأراد «إبراهيم حسني» أن يعطي شهادته ثقلا جديدا ، فاندفع يشهد على وقائع لاصلة مباشرة بينها وبين وقائع التحقيق التي استدعى للشهادة عنها ، ولكنها تخدم الهدف نفسه ، وهو التشهير بالحياة النيابية ، وافتعال فضائح تبرر السكوت على العصف بها ، فزعم أن «جعفر فخري» كان يستغل نفوذه كعضو في مجلس النواب ، ليحصل على مبالغ نقدية من أصحاب الحاجات مقابل التوسط لدى الجهات المسؤولة ، لتحقيق مطالبهم ، وشهد بأنه تقاضى من أحد موظفي وزارة الأوقاف ثلاثة جنيهاً مقابل التوسط بنفوذه لنقله من الاسكندرية إلى دمنهور ، وحصل من آخر على عشرين جنيهاً لتعيينه عمدة على إحدى القرى . واعترف بأنه كان يقوم بالتفاوض مع أصحاب الحاجات بتكليف من مخدمه ، وأنه هو الذي كان يتقاضى النقود منهم ويسلمها إليه .

استمر تحقيق الأفوكاتو العمومي إلى ١٩ سبتمبر ( أيلول ) ١٩٢٨ ، إلى أن أوقف في ذلك التاريخ انتظارا لعودة «محمد حافظ رمضان بك» من أوروبا لسؤاله عن



الظروف التي أحاطت بتقديم اقتراحه بمشروع قانون إلغاء مجلس البلاط . وعاد «حافظ رمضان» . واستمعت النيابة — في ١٦ أكتوبر ( تشرين الأول ) — إلى أقواله ، فجاءت مخيبة لآمالها ، فقد نفى الرجل أى علاقة بين اقتراحه بإلغاء «مجلس البلاط» وبين قضية الأمير سيف الدين ، وقال إنه لايعرف «محمد شوكت بك» ، وأن أحدا من المحامين الموكلين في القضية لم يحدثه في هذا الاقتراح قبل تقديمه ، وأن الغرض من تقديم الاقتراح لم يكن يهدف إلى إخراج القضية من ولاية المجلس ، وأضاف أن الخطوات التي مر بها اقتراحه في لجان مجلس النواب ، كانت عادية الإيقاع ، وربما أقل من العادية ، وأنه لم يلحظ أن المشروع قد لقي عناية خاصة .

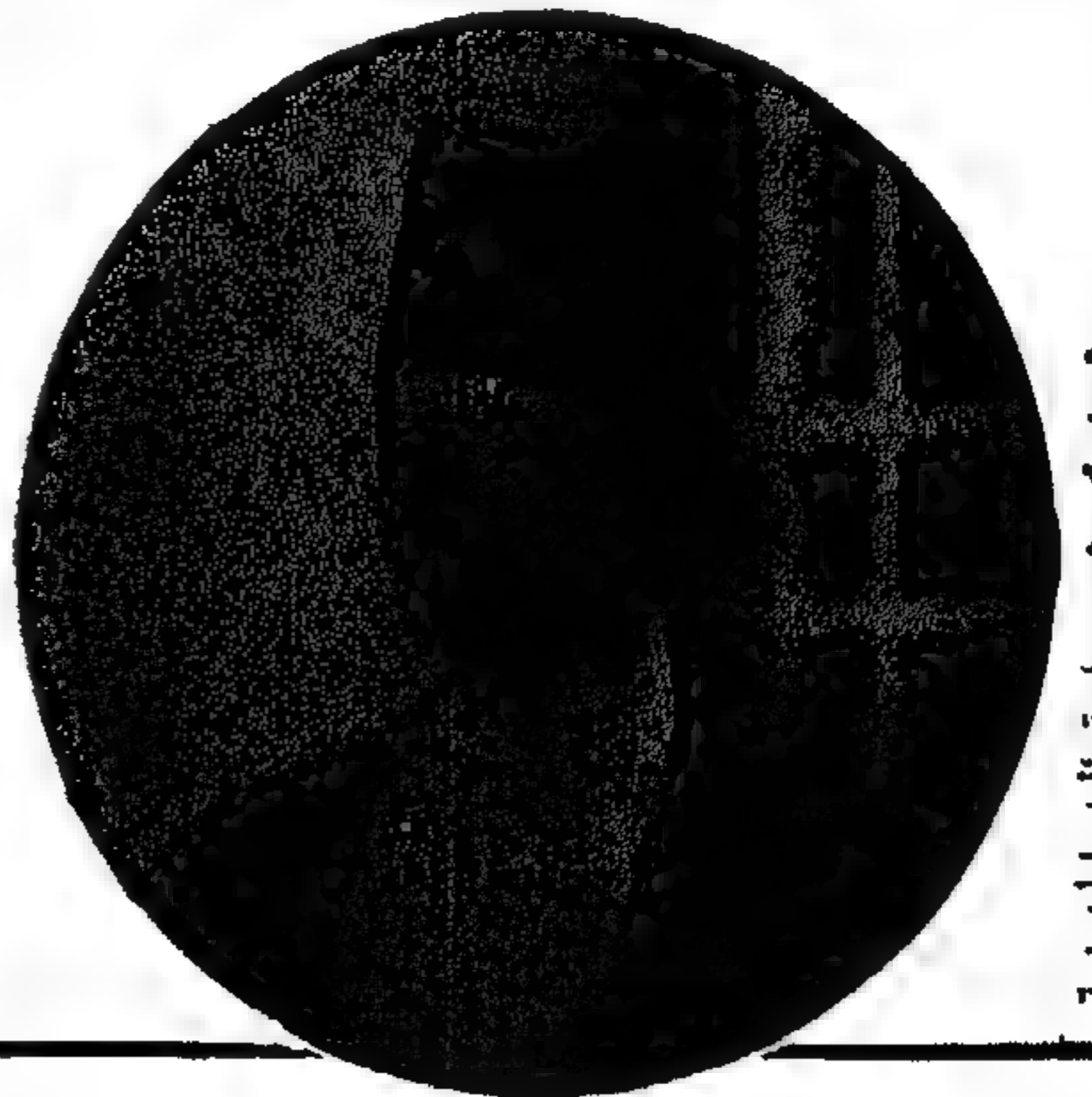
وأحببت شهادة «حافظ رمضان» كل الرغبات الشريرة التي قادت المتآمرين منذ البداية ، وجاءت قيمتها من أن صاحبها خصم سياسي للنحاس ، ورئيس للحزب الوطني ، الذي كانت جريدته «الأخبار» واحدة من الصحف التي شنت الحملة ضد زعيم الأغلبية ، فضلا عن أن شهادته قد مزقت واحدة من أهم وقائع الجانب السياسي من الاتهام ، وهي تهمة السعي لاستصدار تشريع بإلغاء مجلس البلاط ، لصالح أحد أطراف النزاع في قضية منظورة أمامه .

وانتهى التحقيق الثاني ، إلى ما انتهى إليه التحقيق الأول .. وظلت أوراقه ساكنة بلا حراك ، لمدة تزيد على شهرين وكشف رد النائب العام على خبر نشرته صحيفة مصرية ، هي «المقطم» وأخرى انجليزية هي «الدلي تلجراف» عن أن هناك أزمة سببها اختلاف في وجهات النظر حول طريقة التصرف في التحقيق ، بين الأفوكاتو العمومي «مصطفى بك حنفي» وبين النائب العام . فقد ذكر الخبر الذي نشرته الصحيفتان أن الأفوكاتو العمومي قد رفع تقريراً عن التحقيق يبرئ فيه «النحاس» و «ويصا واصف» مما تُسبب اليهما ، ويؤجل البت في التهم الخاصة بـ «جعفر فخري» ، فأسرعت وزارة الحقانية تعلن — في بلاغ رسمي — بأن القضية مازال بين يدي النائب العام ، وأنه لم يبت فيها . ولم يكذب البلاغ واقعة التقرير الذي أرفقه الأفوكاتو العمومي بتحقيقاته . وهو تقرير لم يظهر بعد ذلك في القضية ، وتهرب النائب العام من تقديمه بدعوى أنه مجرد مكاتبه إدارية بين المحقق ورئيسه الأعلى .



وطوال الشهور الستة التي استغرقها التحقيق بمراحلته لم تكف صحف الانقلابيين عن التعليق على الوقائع التي يجري بشأنها ، واستباق أحكام القضاء ، بافتراض صحة الوقائع ، ثم التنديد بالمجرمين الذين ارتكبوها ، إذ كانوا يتوهمون أن الالحاح على تكرار الوقائع سينتهي باقتناع الرأي العام المصري والأوروبي بصحة الاتهامات ، وبالتالي بصواب الخطوات السياسية التي اتخذت بحق حياة نيابية فاسدة ، ودستور يتيح للنصايين والأفاقيين ، فرصة النيابة عن أمة جاهلة ، غافلة ، تحتاج إلى تربية سياسية ، لتحسن اختيار من يمثلونها ، قبل أن تكون مصدرا للسلطات .

ولأن «محمد محمود» وأبطال الانقلاب ، كانوا يدركون بأن هناك بديلا لعدم اقتناع الرأي العام المصري بما كانت تردده صحفهم ، هو الحكم باليد الحديدية . فقد اهتموا أكثر بتوضيح الأمر للرأي العام الأوروبي ، الذي لم تهضم أقسام عريضة منه ، داخل بريطانيا نفسها ، فكرة إقالة «النحاس» وهو الذي يحوز على ثقة مجلسي البرلمان ، ولم تقتنع بأن صدع الائتلاف يمكن أن يكون مبررا للاقالة ، طالما أن الذين انسحبوا من الائتلاف يمثلون أقلية في مجلس النواب . لذلك ربط «محمد محمود» — في تصريحات كثيرة له ، أدلى بها للصحف الأوروبية — بين الاقالة وبين «فضيحة وثائق سيف الدين» ، وبين «الفضيحة» و«الانقلاب» . ولم يشر إلى صدع الائتلاف كسبب للاقالة . وكان مما قاله لصحيفة ألمانية «أن كل ذي كرامة ، كان يجب عليه أن يستقيل بعد ظهور الوثائق الناطقة بفضيحة «سيف الدين» . ثم ربط بين الانقلاب الدستوري و«فضيحة الوثائق» ، في حديث أدلى به لصحيفة «شيكاغو تريبيون» الأمريكية وقال فيه .



محمد محمود سياسة اليد الحديدية

— إن البرلمان عندما يصير مشوباً بالفساد .. لا يعود دستورياً ، وهذا هو البرلمان الذي عطلته ، فقد كان زعماء البرلمان في الماضي يتاجرون بمناصبهم العالية .. ولكن الجرائم التي ظهرت لاتستحق الذكر بالنسبة إلى الجرائم التي ارتكبتها جماعات كانت تُلَوِّح بأعلام الوطنية ، تملأ جيوبها بالمال . وأملى وطيد بأنني بعد ثلاث سنوات ، أستطيع أن أعهد بالحكم لبرلمان حقيقي نزيه . ولكن ليس لبرلمان يتجر أعضاءه — كما جرى في البرلمان الماضي — بمراكزهم ..

وإزاء الأهمية البالغة التي كان الانقلابيون يعلقونها على قرار النيابة بالتصرف في القضية ، فقد واصلوا لهائهم الملهوف للبحث عن دليل أو قرينه أو شهادة تثبت الاتهام بحق زعيم الأغلبية ، فرغم الفشل الذريع الذي مُنيت به محاولة «زكريا نامق» لمساومة «محمد شوكت بك» على شراء وثائق تدين «النحاس» و «ويصا واصف» مقابل عرض مغري بالصلح في القضية ، فقد واصلت الدائرة محاولاتها لشراء الوثائق من الأميرة «نوجوان هانم» مباشرة . فأرسل إليها الأمير «محمد علي إبراهيم» رسولا منه ، اسمه «توفيق حكيم» ، كرر عليها نفس شروط الصلح التي عرضها «زكريا نامق» وأضاف إليها رفع قيمة النفقة إلى ستة آلاف جنيه شهريا ، تحصل الأميرة الوالدة ، على ثلاثة منها ، وتحصل الأميرة «شويكار» على ألف ، بينما يحصل القيم على ألف ، والأمير «عمرو إبراهيم» — شقيقه — على الألف السادس . وكان كل ما هو مطلوب من الأميرة مقابل كل ذلك ، هو مطلب واحد : أن تكذب واقعة تنازل «النحاس» عن الدفاع في القضية ، عند توليه رئاسة مجلس الوزراء وأن تعزله عن مباشرتها فتؤكد بذلك الاتهام بأنه كان يجمع بين رئاسة مجلس الوزراء وبين العمل بالمحاماه .

وعندما رفضت الأميرة العرض ، تدخل «محمد محمود» بنفسه ، فأرسل «ناصر أفندي رزق الله» — سكرتير المفوضية المصرية في تركيا — إلى الأميرة ، برسالة شفوية ، يعرض عليها مائة وخمسين ألفاً من الجنيهات ، مقابل أن تعطيه مالديها من أوراق تثبت أن لكل من «مصطفى النحاس» و «ويصا واصف» صلة بالتفكير في تقديم مشروع قانون الغاء مجلس البلاط ..

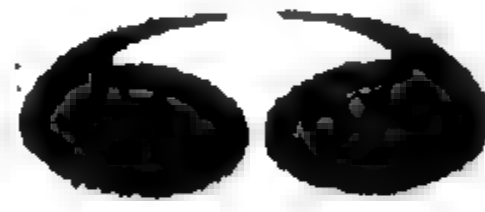
وفضلاً عن الأسباب العديدة التي دفعت المتآمرين لمحاولة اثبات هذه الصلة بين المتهمين ومشروع القانون ، فقد كان هناك سبب يتعلق برغبتهم في التقرب من



صهر فخري رومها وأحمد في كازينكاكو هيلة ، الكنفكول ، للوليد للاملاب العسكري



القصر الملكي ، والاحتفاظ بمساندته ، بالبرهنة على أن « النحاس » و « ويفا واصف » يساندان المتمردين — من أفراد الأسرة المالكة — على نفوذ وسلطة الملك ، ويسعيان لتحدي ارادته التي اقتضت تشكيل مجلس البلاط ، فضلا عن قبولهما من البداية الدفاع في قضية يعرفان مدى الحساسية التي تمثلها لجلالته . بل إن « السياسة » — جريدة الانقلابيين ، لم تتورع عن إقحام الخديو « عباس حلمي الثاني » في القضية ، استثمارا لمخاوف « الملك فؤاد » من محاولات ابن شقيقه الخديو المعزول استرداد عرشه ، فذكرت أن وراء إثارة قضية سيف الدين ، شخصا ذا مقام كبير يقيم في الخارج ، كان هو الذي اختار « النحاس » و « ويفا واصف » للدفاع في القضية ودفع لهم أتعابهم من أمواله وأن هدفه من إثارة القضية، هو الانتقام لنفسه من الحظ الذي أفلت منه .



ولم تكن النيابة تستطيع أن تتجاهل كل هذه الظروف ، فتحفظ التحقيق دون قرار اتهام ، وهو ما كان الرأي القانوني الفني يقضي به ، لذلك اضطرت — بعد تلكؤ شديد — لإصدار قرارها بالتصرف في التحقيق في ٢٠ ديسمبر ( كانون الأول ) ١٩٢٨ . وقد نصّ القرار — الذي وقّعه النائب العام — على حفظ الدعوى في بلاغ « النحاس » ضد الصحف الثلاث التي قذفت في حقه ، وحق زميليه ، استنادا إلى مبرر غريب ، هو أن الوقائع التي اتخذوها موضوعا للهجوم والتنديد ، صحيحة . وأن شكوى « النحاس » وزميليه ، تنصب على التعليقات التي نشرتها الصحف ، وطعنت بها عليهم ، بوصف الأتباع بأنها باهظة وبأنه قد روعي في تقديرها المراكز السياسية التي يشغلها المتهمون .. ولم تجد النيابة في تعليقات تلك الصحف ما يستحق المؤاخدة ، إذ أن أحكام محكمة النقض ، تنص على قبول الطعن في الخصوم السياسيين بشكل أوسع وأعم من قبول الطعن في موظف معين بالذات ..

وكان حفظ البلاغ في قضية « القذف » ، برغم أن الصحف وصفت « النحاس » وزميليه بأنهم مجرمون بالفطرة وأنذال ، وقالت عن شرفهم بأنه شرف النعال وإكرامة الأوجال، مؤشرا على حجم الضغوط التي تعرض لها المحققون ، حتى تجاهلوا

جرائم قذف ثابتة ، وحفظوها بحيثيات بررت القسم الثاني من القرار ، الذي أحال فيه النائب العام كلا من «مصطفى النحاس» و «ويصا واصف» و «جعفر فخري» إلى مجلس تأديب المحامين في قضيتين منفصلتين ، ضمت الأولى ثلاثتهم ووجهت إليهم فيها عشرة اتهامات ، تتعلق سبعة منها بعقد الاتفاق ذاته باعتباره خروجاً على آداب المهنة ، وقد أجهد النائب العام نفسه في توليد الاتهامات السبعة من تهمة واحدة . بينما اقتصر الشق السياسي من هذه القضية على ثلاث تهم هي : مراعاة المراكز السياسية للمتهمين عند توقيع عقد الاتفاق . ومحاولة إيهام أصحاب الشأن في القضية بأن للاقتراح بالغاء «مجلس البلاط» أثراً في سير الدعوى . وأخيراً عدم قطع «النحاس» لصلته بالقضية بعد توليه رئاسة الوزراء على وجه ينفي كل شبهة ويدرك كل مظهره ، ومواصلة «ويصا واصف» للمرافعة في القضية وحدها رغم تركه للاشتغال للمحاماه عموماً بعد انتخابه رئيساً لمجلس النواب .

وانفرد «جعفر فخري» بالاتهام الحادي عشر والأخير في القضية الأولى ، وهو يتعلق بمحاولته التأثير بنفوذه على وكيل نيابة العطارين وقاضي محكمتها ، إبان التحقيق في البلاغ الذي كان قد تقدم به ضد طباحه متهما إياه بالمشاركة في سرقة الوثائق . وبما سماه قرار الاتهام ، سلوكه مسلكاً معيباً إبان التحقيق في القضية ذاتها ، بإخفائه بعض مآلديه من معلومات ، وتغييره لبعضها الآخر . كما انفرد «جعفر فخري» — كذلك — بالاتهام الوحيد في القضية الثانية ، وهو حصوله على أموال من موظف بوزارة الأوقاف ، وأحد المزارعين ، مقابل استخلافه نفوذه في نقل الأول إلى بلده ، وتعيين الثاني عمدة على قريته .

كان أول رد فعل لصدور قرار النائب العام بإحالة المحامين الثلاثة ، إلى مجلس التأديب ، هو قيامهم برد وزير الحقانية «محمد أحمد خشبة باشا» والظعن في صلاحيته للاستمرار في عضوية «مجلس البلاط» ، بعد أن دخل — بموافقته على قرار الاتهام الذي أصدره النائب العام — في خصومه مع أحد أطراف القضية ، وأبدى رأياً في جانب من وقائعها . لكن هذا الرد لم يجد من ينظر فيه إذ كان مناخ التحريض على المحامين الثلاثة ، الذي بلغ ذروته قد ألقى بظلاله على القضية الأصلية ، فانتهر محامو الدائرة الفرصة ليجرّحوا دفاع الأميرة أمام مجلس البلاط ، الذي عقد جلسة

قصيرة طارئة يوم ٢ فبراير ( شباط ) ١٩٢٩ — في الوقت الذي كان فيه مجلس تأديب المحامين ينظر الاتهامات الموجهة إلى «النحاس» وزميليه — فإذا به يرفض طلب رد وزير الحقانية ، بل ويرفض كذلك طلب والددة الأمير «سيف الدين» بتقرير نفقة دائمة له .

وكانت المباراة التي دارت أمام مجلس تأديب المحامين ، واحدة من أكثر المعارك القانونية ضراوة في كل تاريخ القضاء المصري، إذ لم يكن المتهم في القضية هو شخص «مصطفى النحاس» أو «ويصا واصف» ، بل كانت الحياة النيابية هي المقصودة بالاتهام . لذلك تولى الدفاع عن زعيم الأغلبية ورئيس مجلس النواب ، هيئة تضم خمسة من ألع محامى ذلك الزمان هم «نجيب الغرابي» و «محمود بسيولي» و «كامل صدقي» و «حسين صبري» و «مكرم عبيد» وقد تقاسموا التهم العشرة الواردة في قرار الاتهام ، وفندوها بقوة ، سواء في الجانب المهني ، أو في الادعاءات السياسية . وأثبتوا أن العقد ليس فيه مايشين المحامين الثلاثة ، أو مايطعن في

نزاهتهم ، وأنه مشابه لأمثاله من العقود التي يوقعها كبار المحامين ، وأن الاتعاب التي طلبوها ليس فيها مغالاة ، بسبب صعوبة وتعقد الاجراءات التي تتطلبها القضية من جانب ، ورضاء صاحبة الشأن وهي الأميرة «نوجوان هانم» ، بتلك الاتعاب من الجانب الآخر . وهو مايجعل حماس النيابة للبرهنة على مغالاة المحامين في اتعابهم التي رضى بها صاحب الشأن أمراً وصفه «مكرم عبيد» في مرافعته ، بأنه بالغ الشذوذ « إذ لأول مرة نرى جناية من غير مجنى عليه واتهاما يدافع فيه المجنى عليه عن المتهمين » واستطاع الدفاع أن يقلب تهمة الاستغلال السياسى عليهم ، وأن



نجيب الغرابي باشا على ماذا تحاكمونا ١٩ .



يرهن على أنهم هم الذين يصطنعون اتهاماً ليستغلوه ضد خصومهم السياسيين ويستترون خلفه وهم ينقلبون على الدستور . وربط بين الإعداد للتآمر على الحياة الدستورية ، وبين التخطيط لتفجير ماسمى بـ « فضيحة الوثائق » . واستعرض ما أحاط بالقضية من أساليب قذرة ، لم تراع خلقاً أو ضميراً ، بدأت بسرقة الوثائق ، ولم تستكف عن شيء ، من محاولة اصطناع الشهود ، إلى السعى لشراء الذم ، ومن التزوير إلى الضغط على النيابة .

وفي الوقائع ذاتها أكد الدفاع أن « النحاس » قد تنازل عن القضية بمجرد تعيينه رئيساً للوزراء ، فلم يحضر الجلسة التي عقدها مجلس البلاط في ١٦ يونيو ( حزيران ) ١٩٢٨ . وثبت من تجربة أجراها الأفوكاتو العمومي ، أن الرد الذي أرسله إليه « شوكت بك » بقبول تنحيته ، قد كُتب في تاريخ مواكب لتولية رئاسة الوزراء .

ومع أن القانون لم يكن يُحرّم على رئيس مجلس النواب العمل بالمحاماة أو غيرها باعتباره نائباً من النواب الذين يجيز لهم القانون الجمع بين النيابة عن الشعب ، وبين العمل في أي مهنة خاصة ، وأنه لا يتقاضى عن رئاسته تلك مكافأة تختلف عما يتقاضاه العضو ، إلا أن « ويسان واصف » لم يتول المرافعة في أية قضية بعد انتخابه رئيساً لمجلس النواب ، بما في ذلك قضية « سيف الدين » ، إذ وجد من الملامم أن يتفرغ لمنصبه فأناوب عنه في متابعة قضاياها طوال تلك الفترة محامين آخرين ، بل وحضر بعضهم نيابة عنه جلسة « مجلس البلاط » في ١٦ يونيو ( حزيران ) ، وبذلك ينهار اتهامه بالمرافعة في القضية دون غيرها .

وفقد الدفاع كل الوقائع الخاصة باستغلال النفوذ السياسي ، مستنداً إلى تأكيد كل الشهود ، بأنه لا علاقة للمتهمين بالاقتراح بقانون إلغاء مجلس البلاط ، وبأنهم لم يقوموا بأي مجهود لكي يسير هذا الاقتراح بخطى أسرع من المعتاد . مع أن « النحاس » كان رئيساً للجنة الاقتراحات وكان يستطيع تحريكه لو أراد . فضلاً عن أنهم لجأوا بالفعل إلى « مجلس البلاط » ، ورفعوا الدعوى أمامه ، وأن الذين طعنوا أمام المجلس المذكور بعدم اختصاصه بنظر الدعوى ، هم خصومهم في القضية .

وبالإضافة إلى كل الدلائل التي تكشف عن اصطناع شهادة إبراهيم



«حسني» ، فقد برهن الدفاع على أن الصفحتين اللتين قدمهما وزعم أن «النحاس» قد أملاهما عليه ، قد نُقلتا نقل مسطرة عن المذكرة التي كتبها «النحاس» بخطه ، ودلّ على ذلك بوجود أخطاء في النص المكتوب بخط «إبراهيم حسني» لا يمكن أن يقع فيها لو أن النص أُملئ عليه ، واستمع إليه بأذنه ، فهي أخطاء «نَظَرُ» وليست أخطاء «سَمِعَ» . ومعنى ذلك أنه نسخ الصفحتين ، ولم يُملهما عليه «النحاس» .

وهكذا انهارت قوائم الاتهام ، وبدت القضية عارية إلا من صفتها الأساسية كمؤامرة سياسية ضد زعيم الأغلبية ، اختار الذين ألفوها وأخرجوها ومثلوها ، توقيتا محكما لعرضها ، فهي — كما شبهها «نجيب الغرابلي» في مرافعته — أشبه بتلك الأقاليم القذرة التي كان بعض الحكام القدامى يأمرّون بتأليفها ، ليتلهى الشعب بها عن الأمور الخطيرة التي تشغل باله . وهي «قضية ولدت — كما قال «مكرم عبيد» — في أحضان السرقة ، وغُذيت بأشلاء الدستور ، وترعرعت في جو كله شتائم وسخائم وتلفيق وتزوير ، لم يكن المقصود بها إلا تلويث الأغلبية في شخص زعيمها ، حتى يتسنى للأقلية إحداث الانقلاب الدستوري» .



ليس للسياسة ضمير في أي بلد من بلاد الله ، أما في مصر فليس للسياسة عقل أيضا .. ويكفي أن ترجعوا إلى حوادث هذه القضية العسة التي ولدت في أحضان السرقة ، وغُذيت بأشلاء الدستور ، وترعرعت في جو كله شتائم وسخائم وتلفيق وتزوير ، لم يكن المقصود بها إلا تلويث الأغلبية في شخص زعيمها حتى يتسنى للأقلية إحداث الانقلاب الدستوري .

مكرم عبيد

<٥٢٦>



وفي ٦ فبراير ( شباط ) ١٩٢٩ ، أصدر مجلس تأديب المحامين — برئاسة «حسين درويش باشا» وكيل محكمة الاستئناف وحضور ثلاثة من مستشاريها هم «عبد الحكيم عسكر» و «محمد سامي» و «محمد بهي الدين بركات» ، وممثل لنقابة المحامين هو «عبد الخالق عطيه» ورئيس النيابة «أحمد شرف الدين» — حكمه في القضيتين ببراءة المتهمين الثلاثة من كل التهم الموجهة اليهم . وسجلت حيثيات الحكم لزعيم الأغلبية أوصاف «الشفقة والرفق والقيام بالواجب والنزاهة ، والصلابة في الحق» .. ودمغت المتآمرين بصفات «السرقه والتزوير واستخدام الأشرار» . وعلق «اللورد لويد» — المندوب السامي البريطاني — على الحكم قائلاً : إن الاتهامات التي وجهت للنحاس وزميليه ، كانت متهافة لدرجة أن أقصى حكم كان يمكن صدوره ضدهم ، هو الحكم بالتوبيخ ، بينما جاء حكم البراءة انتصاراً للوفد ، وضربة عنيفة لهيبة الحكومة وسمعتها ، فقد جمعت القلوب حول «النحاس» باشا ، وضمت شتات العطف نحوه» .

وهكذا انتهت المؤامرة على زعيم الأغلبية إلى عكس ما كان يريده المتآمرون ، فلم تحطم «النحاس» بل قوته ، ولم تقض على شعبيته بل زادت من حب الناس له وتعاطفهم معه ومع كل مايمثله . واستفز الحكم الحكومة ، فأسرعت بعد أقل من ثلاثة أسابيع على صدوره ، تدخل تعديلاً على قانون المحاماة لتجعل تأديب المحامين من اختصاص محكمة النقض والابرام ، وتسحب من نقابتهم حق التمثيل في عضوية المجلس ، وكتب وزير الحقانية «محمد أحمد خشبة باشا» مذكرة تفسيرية للقانون ، شهر فيها بالمحاماة ، وعرض بالحكم الذي أصدره مجلس التأديب ، فغضب المحامون وأضربوا عن العمل لمدة أسبوع على سبيل الاحتجاج على التعديل ، وعلى تعريض الوزير بهم في مذكرته التفسيرية .



فان درت عشارك فاحتلبها ويفا واصف رئيس مجلس نواب ومامي

وبعد ثمانية أشهر من صدور الحكم ، سقط الانقلاب الدستوري . وكان «محمد محمود» قد تفاوض طوال شهور الصيف مع المستر «آرثر هندرسن» — وزير الخارجية في وزارة حزب العمال البريطاني — وانتهت المفاوضات إلى مشروع معاهدة اذاعه «محمد محمود» وتمسك «الوفد» بألا يُيدي فيه رأيا قبل إعادة الحياة الدستورية ، حتى يتاح للأمة أن تقول رأيها في المعاهدة من خلال البرلمان الذي يمثلها ، إذ لا معنى لتقرير مصير الأمة ، وهي مقهورة في الداخل .. مهدرة حقوقها وحريتها .

وقبلت الحكومة البريطانية شروط «الوفد» .. فسقطت وزارة «محمد محمود» . وتألقت وزارة «عدلي يكن» المحايدة ، فأجرت الانتخابات ، التي انتهت بفوز «الوفد» بالأغلبية . وتكليف «مصطفى النحاس» بتشكيل الوزارة في أول يناير ( كانون الثاني ) ١٩٣٠ ، لبدأ جولة أخرى من المفاوضات مع «هندرسن» تنتهي بمشروع معاهدة ، يرفضه «النحاس» — كالعادة — لأنه لا يحقق «الاستقلال» فتكون النتيجة — كالعادة أيضا — انقلابا آخر على الدستور .

وفي إبريل ( نيسان ) ١٩٣٠ يتنحى الأمير «محمد علي إبراهيم» عن القوامة على عمه «الأمير سيف الدين» ليتولاها «علي ماهر باشا» . ويستقيل منها عام ١٩٣٣ ، في أعقاب أزمة قضية «مصرع مأمور البذاري» فتضم الدائرة إلى وزارة الأوقاف ، التي ظلت تديرها إلى أن تولى «الأمير يوسف كمال» القوامة على صاحبها ، وفي عهده مات الأمير «أحمد سيف الدين» في عام ١٩٣٧ .. وقيل أنه مات منتحرا ، فانتهت قصة القوامة ، وسقط بالموت قرار الحجر ، وانتقلت ثروة الأمير «سيف الدين» إلى ورثته ، وعلى رأسهم أمه وشقيقته «شويكار» .

وكان «الملك فؤاد» قد رحل عن الدنيا قبل رحيل عدوه «الأمير سيف الدين» بشهور قليلة .. فعادت «شويكار» إلى مصر ، واستقرت بها .



وكانت حرب الاستقلال والديمقراطية ، ماتزال رجاها تدور ، بين الأمة التي تصر على أن تكون مصدر كل السلطات ، والذين لا يريدون لها أن تكون كذلك ، وهي حرب مازالت رجاها تدور إلى الآن ، رغم توالي العقود .. وتقلب العهود .





# مَصْرَع مَأْمُورِ الْبِدَارِي

لقد فضح الحكم في قضية  
البداري ، شيئا قليلاً من أوزار هذا الزمان ؛  
ولو اتضح كل أوزاره لعجب الناس —  
في غير هذه الأمة — كيف بقيت في نفوس  
المصريين سؤرة للعدل .. ونخوة للغضب  
الشريف

( عباس محمود العقاد )

( الجهاد ) — ١٩ ديسمبر ١٩٣٢





لم يكن الشيخ « جمعيدي حسين عبد الحق » يتخيل حين رزق بأصغر أبنائه ، « أحمد » — في عام ١٩٠٨ — أن يوما سوف يأتي ، تشتبك فيه خيوط هذا الإبن ، بخيوط « إسماعيل صدقي باشا » — رئيس الوزراء ووزير الداخلية ورئيس « حزب الشعب » — وتتداخل قصته البسيطة مع الرواية الضخمة التي كان الباشا الديكتاتور يمثلها على مسرح السياسة المصرية والعالمية .

أسباب كثيرة كانت تحول دون هذا الاشتباك بين الرجلين ، ليس التفاوت الطبقي الشاسع سوى واحد منها ، لكنه أساس معظمها ، فقد سبق « إسماعيل صدقي » « أحمد جمعيدي » في الوجود ، بأكثر من ثلاثين عاما ، وكان الأول قد ولد — عام ١٨٧٥ — بالاسكندرية في شمال مصر ، وهي مدينة — كانت آنذاك — نصف أوروبية معمارا وسكانا وسلوكا اجتماعيا ، وولد الثاني في « البداري » إحدى المدن الصغيرة التابعة لمحافظة « أسيوط » ، في منتصف الجنوب ، حيث الحياة أكثر جهاما ، وأصعب بما لا يقاس ، فشتان بين الإسكندرية عروس البحر الأبيض المتوسط ، وتلك المدينة الصغيرة التي كانت قريتين كبيرتين ، تتاخمت حدودهما ، فأصبحتا مشروع مدينة ، تجمع بين نمطين في المباني وأسلوب الحياة ، وحتى في نظم الإدارة ، إذ كان لها — شأن المدن — « مأمور » يشرف على الشرطة ، ويحكم المدينة ، وعددا من القرى المحيطة بها ، وكان لكل قسم من قسمها « عمدة » — أو مختار — شأن القرى ..

كان محتما إذن على كل من الرجلين ، بحكم المنشأ ، أن يختط كل منهما طريقاً موازياً لطريق الآخر في الحياة ، وألا يصطدم أحدهما بالآخر ، فبعكس أسرة « جمعيدي » ، التي لم يسبق لأحد منها ان اقترب من السادة أو احتك بهم ، كانت

أسرة « إسماعيل صدقي » تحتفظ بذكریات عن علاقات الود التي جمعتها بعدد من ولاية الأسرة العلوية التي تتوارث عرش مصر .. فقد كان والده « أحمد شكري باشا » من كبار رجال الحكومة في عهد « الخديو إسماعيل » وابنه « الخديو توفيق » .. وكانت والدته « فاطمة هانم » ، كريمة « محمد سيد أحمد باشا » رئيس ديوان الأمير « محمد سعيد باشا » ، ابن « محمد علي الكبير » ، وثالث ولاية الأسرة العلوية . وحين أرسل الأمير أول بعثة تعليمية إلى فرنسا للتخصص في العلوم السياسية ، كان طبيعيا أن تضم زوج ابنة رئيس ديوانه ، الذي عاد من البعثة ، ليتقلب في وظائف الحكومة ، حتى شغل منصب وكيل وزارة الداخلية في السنوات العشر الأخيرة من عمره ، قبل أن تدركه الوفاة في عام ١٨٩٥ ..

و حين رُزق « شكري باشا » بابنه « إسماعيل » كان « إسماعيل صدقي المفتش » ، في أوج قوته وعظمته ، إذ كان وزير مالية الخديو ومستشاره وصديقه ، وأقوى الرجال — بعد الخديو — على خريطة السلطة المصرية . ولذلك أطلق « شكري باشا » اسمه على ابنه ، تقرّبا من الخديو ووزيره القوي ، وتيمّنا بأن يصل إلى ماوصل إليه الوزير الخطير .. ولكن الرياح جاءت بما لاتشهى السفن ، ففي العام التالي لولادة الابن — ١٨٧٦ — غضب الخديو على وزيرة القوى وعزله عن منصبه ، ونكل به ، وقيل أنه قدم له فنجان قهوة مسموم أودى بحياته ، وخشى « شكري باشا » أن يستدل أحد من إطلاق اسمه على ابنه ، أنه يحتفظ بولائه للوزير المنكوب ، فغيره من « إسماعيل صدقي » إلى « إسماعيل صدقي » .

وكان منطقيا ، أن يجد « إسماعيل صدقي » الفرصة ميسرة ليتعلم ويترقى ، فالتحق بالمدارس الفرنسية في مصر . وانتقل منها وهو في سن مبكرة ، للالتحاق بـ « مدرسة الحقوق » ، معمل تفريخ الوزراء ورجال الإدارة في ذلك العهد . حيث زامل فيها بعض من أصبحوا ملء السمع والبصر فيما بعد . فقد كان من دفعة الزعيم « مصطفى كامل » . بل واشترك معه في تحرير مجلته « المدرسة » — وهي من بواكير النشاط العام للرجل الذي قُدّر له فيما بعد ، أن يتزعم الحركة الوطنية



— وكان — أيضاً — زميلاً لـ « أحمد لطفى السيد » ، واشترك معه في تحرير مجلته « الشرائع » ، وقد صدرت أيضاً في عهد الطلب .

وما أن أنهى « إسماعيل صدقي » دراسته العالية ، حتى بدأ رحلة سريعة للصعود إلى المناصب العليا ، كما ينبغي لرجل ينتمي لأسرة أرستقراطية عريقة ، وقد بدأها وكيلاً للنائب العام ، ثم عمل لمدة عشر سنوات متواصلة سكرتيراً لإداريا لمجلس بلدية الاسكندرية ، ورئيساً لقسم القضايا بها .

وفي العام الذى رزق فيه الشيخ « جميدى عبد الحق » بابنه « أحمد » — ١٩٠٨ — كان « إسماعيل صدقي » في الثالثة والثلاثين من عمره .. وكانت أقدامه قد رسخت في الطريق إلى القمة ، فأصبح — وهو ما يزال في مقتبل رجولته — سكرتيراً عاماً للوزارة التي ظل والده طوال السنوات العشر الأخيرة من عمره « وكيلاً لها ، وهى وزارة الداخلية : أهم الوزارات المصرية ، فهى المسئولة عن الضبط والربط ، وعن مراقبة الأسواق ، وتتبع المتمردين ، ومطاردة المجرمين ، ومصادرة الصحف ، ومنح تراخيص العمل ، والمشفرة على العمدة ( المختارين ) والخبراء ، وما يتبع هذا كله من سلطة ومكانة . وهو منصب أنشأه خصيصاً له ، وزير الداخلية « محمد سعيد باشا » الصديق القديم لأسرته ، ومنحه إختصاصات منصب وكيل الوزارة ، وسرعان ما أصبح « إسماعيل صدقي » وكيلاً للوزارة ، بعد عامين ، ليقفز في عام ١٩١٤ فيصبح وزيراً للزراعة ، ثم للأوقاف ، وفي ٢٠ مايو عام ١٩١٥ يتخلى عن الحقائب الوزارية ، عقب فضيحة أخلاقية ، مع ابنة أحد زملائه الوزراء ، كان لها دوى واى دوى في ظلام الحرب الأولى !

وكان رجال الشرطة قد تلقوا بلاغات بأن العائمت التى بازاء شاطئ النيل تتخذ بؤراً للفساد ، وأن عاتمة « إسماعيل صدقي » — وزير الأوقاف — من بين العائمت التى تنطبق عليها هذه الأوصاف ، فهاجموا العاتمة ، ووجدوه في حالة مريبة مع سيدة شابة فقادوها الى قسم شرطة عابدين ، ومع أن الشرطة قد أطلقت سراحها ، إلا أنها انتحزت ، بأن تناولت السم .. وغضب السلطان « حسين كامل » .. واستدعى « صدقي » إليه وعنفه ، فقدم استقالته من منصبه ، وألح



١٨ : اسماعيل صدق الطالب بالسنة الرابعة بمدرسة الحقوق . يقف وعلى يمينه اثنان من زملائه وعلى يساره ثلاثة منهم .. ويتوسط لطفي بد الجالسين ، وعلى يمينه محمد زكي وتوفيق نسيم

فيها إلى أن سببها هو انه لم يعد حائزا للرعاية التي تعودها من عظمة السلطان ، وانه حاول نفي المزاعم الفاسدة التي وُجِّهت إليه فلم يُمكن من ذلك .  
وتنتهي الحرب ، فيظهر « اسماعيل صدقي » على خريطة « الوفد المصري » الذي شكّل آنذاك ليطالب باستقلال مصر ، ثمنا لما قدمته للحلفاء في الحرب من معونة وتأيد — وكانت البداية مذكرة عن ديون مصر ، كلفه « الوفد » بكتابتها — كواحد من المشتغلين بشئون المال والاقتصاد . ثم اقترح بعض اعضاء « الوفد » ضمه إلى عضويته ، فعارض « سعد زغلول » ، وقال ان وضع « اسماعيل صدقي » في القيادة يعطي مثلا سيئا للناس ، لأنه خرج من الوزارة بفضيحة أخلاقية مُدَوِّية ، إذا لم تكن الصحف قد نشرتها في وقتها ، فقد نشرتها بعد ذلك ، حين حوكم محافظ القاهرة الذي هاجم العوامة لأسباب أخرى في عام ١٩١٧ . وتداولت الألسنة واقعة العوامة ، وتحدث عنها الشهود والمتهم .. والدفاع .. ثم اضطر « سعد زغلول » للخضوع لرأى زملائه ، فانضم



« صدقي » إلى « الوفد » ، وكان أحد الباشوات الأربعة الذين نُفوا إلى مالطه — بين ٨ مارس ( آذار ) و ٧ إبريل ( نيسان ) ١٩١٩ — سافروا بعدها إلى باريس لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح ..

وهناك كشف عن نوعه ، فهو — كما يقول في مذكراته — لا يميل إلى تحكيم العواطف ، ولا يثق كثيرا بما يسمى بالشعب .. لذلك كان من أوائل الذين دَعُوا إلى التعامل مع الأمر الواقع . وبمجرد أن اعترف مؤتمر الصلح — في معاهدات فرساي — بالحماية البريطانية على مصر ، طالب « إسماعيل صدقي » بأن يتجه « الوفد » للتفاهم مع إنجلترا .. وأن يقبل التفاوض مع « لجنة ملتر » — وهي لجنة تحقيق كانت بريطانيا قد أعلنت عن تشكيلها .. للاستماع إلى اسباب شكاوى المصريين التي أدت إلى ثورتهم ، ولوضع نظام للحكم الذاتي في إطار استمرار الحماية البريطانية على مصر . وحين علم أن « الوفد » بسبيله لنشر الصور والوثائق التي تثبت الأساليب الوحشية التي اتبعتها قوات الاحتلال البريطاني في جمع الثورة ، وخاصة في بعض قرى « محافظة الجيزة » ، عارض في ذلك معارضة عنيفة ، وقال :

— إن هذا النشر يوسع الهوة مع بريطانيا ، ويشير أضغان السياسة الانجليزية ، بعد أن انفردت إنجلترا بشئون مصر ، وأيد مؤتمر الصلح ذلك الانفراد ..

ورفض « الوفد » آراءه ، فنشر الوثائق ، ودعى إلى مقاطعة « لجنة ملتر » .. وغضب « إسماعيل صدقي » ، وبدأ يبذل جهده لعرقلة نشاط الوفد .. واضطر « سعد زغلول » لأن يخفي عنه أكثر أعمال « الوفد » ..

وفي ٢٤ يوليو ( تموز ) ١٩١٩ فصله « الوفد » هو وزميله « محمود أبو النصر » . فعاد إلى مصر . وخفتت الأضواء التي لمعت حوله كواحد من قادة الحركة الوطنية ، وانضم إلى جناح « المعتدلين » من سياسة ذلك الزمان .

وفي عام ١٩٢٢ ، نجح مع زميله « عبد الخالق ثروت » في استصدار تصريح ٢٨ فبراير ، الذي ألغى الحماية البريطانية ، ومنح مصر استقلالاً ذاتياً مُقيداً بعدم التصرف بعيداً عن بريطانيا في أربع مسائل أساسية هي : السودان والديون والامتيازات الأجنبية وحقوق الأقليات . واعتبر « صدقي » التصريح انتصاراً لخط

١٩١٩ : إسماعيل صدقي ، لي أقصى اليسار ، محمد محمود ، لي أقصى اليمين ... وبينهما سعد  
زغلول ، و محمد الباسل ، لي جهة مائلة التي تقي إليها الباشوات الأربع فحسبت الثورة .

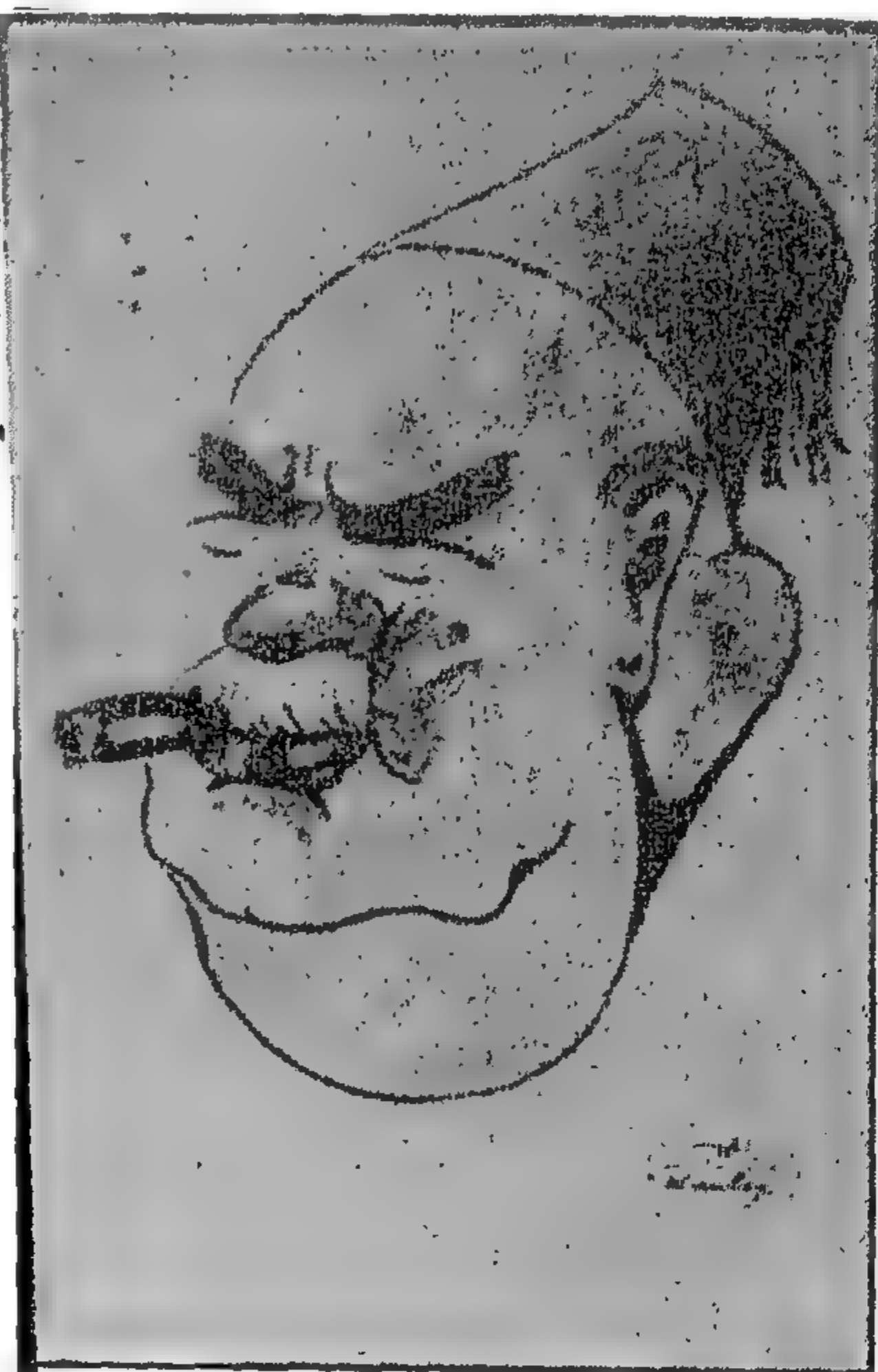
الاعتدال ، ولم يعترف بأن الذي دفع بريطانيا لإصداره ، هو المقاومة التي كان  
المصريون يواصلونها بقيادة « سعد زغلول » ، فرشح نفسه في أول انتخابات نيابية  
أجريت بعد الثورة ، وإعلان دستور ١٩٢٣ ، وهي انتخابات ١٩٢٤ ، وهو  
واثق من الفوز : فهو الذي حصل لمصر على الاستقلال الذاتي ، ثم أنه قد رشح  
نفسه في دائرة هي مسقط رأسه ، ومقر أسرته وغزوته وأنصاره وأصهاره . ومع  
ذلك فقد سقط أمام محام صغير لا يحمل من الألقاب ، سوى لقب « الأفندي » ،  
وكل تاريخه هو أنه أحد قادة الثورة الصغار ، وأنه مرشح « سعد زغلول » .  
ومن يومها ازداد يقين « إسماعيل صدقي » بأن الشعب لا يحسن اختيار من  
يمثلونه ، وأنه لا يستحق الديمقراطية ، وأنه زحام من الكائنات الوقحة التي يجب أن  
تعلم وتترى .



وهكذا غرس « إسماعيل صدقي » نفسه على خريطة السياسة المصرية ، كواحد من المتساهلين الذين يرون التشدد في الوطنية ممالأه لتلك الحشود الكبيرة من « الغوغاء » التي لم يكن — بحكم تربيته في وسط ارسقراطى شبه أجنبى — يُكنُّ لها كبير إقترام ، فهى تتحرك — فى رأيه — بغرائزها لا بعلقها ، وبعواطفها وليس بمنطقها ، وعلى ذلك اختار فيما تلا ذلك من أدوار حياته السياسية — أن يكون حيث لا تكون ، وأن يقف فى الضفة المقابلة لتلك التى يقف فيها الغوغاء .

وفى عام ١٩٢٥ ، أثبت « إسماعيل صدقي » أنه سياسى موهوب فى بعض المهام ، فهو قادر على البطش بخصومه ، وعلى إسكاتهم . يملك جلدأ على المقاومة ، ولا يستنكف — فى صراعه السياسى — من شىء . فحين قضت الظروف السياسية — التى اعقبت مقتل « السير لى ستاك » — سردار الجيش المصرى وحاكم السودان — بأقالة الوزارة الدستورية الأولى ، التى كان يرأسها « سعد زغلول » — وحل مجلس النواب الأول — وكانت أغلبته وفدية — وتطلب الانقلاب الدستورى الذى تلا ذلك ، وزيرا للداخلية ، يستطيع شل مقاومة « الوفد » ، وسيطرته المطلقة على الشارع المصرى ، وقادر — وهو الأهم — على إجراء انتخابات مضمون سلفاً أنها لن تعيد « سعد زغلول » وأنصاره من الأفندية المتشدهين الغوغائيين إلى الحكم ، حتى يستريح الانجليز ، ويستريح القصر من شغبه وتشده ، هنالك تقدم « إسماعيل صدقي باشا » ليرز مواهبه الممتازة فاستخدم كل الأسلحة المشروعة وغير المشروعة ، ووضع كل الخطط التى استخدمت — فيما بعد — لتقنين عملية تزوير أى انتخابات ، فتلاعب فى القوانين ، وأمر بتزوير كشوف الناخبين ، ومحاولة شراء ضمائر أنصار « سعد زغلول » بالمال . ورسم خريطة لتوزيع قوات الأمن حول لجان الانتخابات التى تضم أنصاراً له ، طبقاً لعدد هؤلاء الأنصار . كانت المعركة صراعاً بين مكر « إسماعيل صدقي » ودهائه السياسى ، ومكر هذه الجموع من الدهماء والصعاليك الذين يسمون بالشعب .. وانتهت المعركة بهزيمة « صدقي » هزيمة منكرة : تظاهر كثيرون من أنصار « سعد زغلول » أنهم يؤيدون الحكومة ، فانضموا إلى حزبها ، واستفادوا من إمكانياتها ، وحين فازوا بمقاعد مجلس النواب ، كشفوا عن وجههم الحقيقى ، وانتخبوا

« سعد زغلول » رئيسا لمجلسهم ، وأسقطوا مرشح الحكومة . وهكذا خدع  
 الدهماء « صدقي » للمرة الثانية فكشف عن وجهه الديكتاتوري بلا حياء ، ورغم  
 أن الدستور يحظر حل مجلس النواب لنفس السبب مرتين ، فقد إستصدر قرارا بحل  
 المجلس الجديد وشارك في الحكم بلا برلمان ، سواء كان مزورا أو غير مزور ،  
 وإستبدل البرلمان بمواكب من المؤيدين ، كان يأمر حُكَّام الآف... ومديري الأمن  
 بنعشدهم في الشوارع ، أو في الطرق  
 العمومية ، ليهتفوا للحكومة ، ويعلنوا  
 تأييدهم لها .. وهي مواكب كانت  
 تضم عادة فريقاً من المتشردين ،  
 والمسجونين ، والخفراء ، ومن أكرههم  
 رجال الشرطة — بالوعيد أو بالاغراء  
 — على الخروج والهتاف ..



كان « إسماعيل صدقي » قد  
 انتهى إلى أن الديمقراطية ، هي مجرد  
 تمثيلية ، وأن الشعب هو زحام من  
 العقول الفارغة التي تتميز بالغباء ،  
 وأن يداً باطشة كفيفة بأن تحركه إلى  
 المدى الذي تُريد ، وأن توقفه عند  
 الحد الذي تريد . وفي صيف ذلك  
 العام ، وضع « إسماعيل صدقي »  
 بصمته الثانية على طابع السلطة في

أحمد زبور باشا برهشة أدهم والى

مصر ، حين أعاد إحياء أحد أساليب الحكم التي كانت شائعة في العصور  
 الوسطى ، والتي طبقها المحتلون في محاولتهم للاحقاد الثورة ، وهو « العقوبات  
 الجماعية » ..

ففي قرية « إخطاب » — إحدى قرى وسط الدلتا — طبق الملازم « أحمد

فريد التهامي « — ملاحظ نقطة الشرطة — التعليمات التي أصدرها وزير الداخلية « صدقي باشا » ، فطلب من أهالي القرية أن يحتشدوا جميعا لتحية فريق من وزراء العهد ، كانوا سيمرون بظاهرها ، في طريقهم إلى عاصمة الإقليم لافتتاح بعض المشروعات ... ولما كانت « إخطاب » وما يجاورها من القرى ، من مناطق نفوذ « محمود الاتري باشا » أحد أنصار « سعد زغلول » فقد كان إكراههم على الخروج لتحية وزراء الانقلاب ، ورفع لافتات تحمل عبارة « تعيش وزارة جلالة الملك » ، هو نوع من الإذلال المقصود ، تعمدته ملاحظ نقطة ، فأشرف بنفسه على التنبيه على أهالي القرية بالخروج لتحية الحكومة .

وخرج أهالي « إخطاب » إلى الطريق الزراعي بلافتاتهم وحميرهم .. ووقفوا ينتظرون مرور موكب الوزراء .. وقبل دقائق من مروره ، غلّق الأهالي اللافتات على حميرهم .. ثم بدأوا يتسربون بخفة إلى الحقول المحيطة بالطريق الزراعي . وعبر الموكب . ودُهِش الوزراء ، حين لم يجدوا بشرا يستقبلونهم ، بل وجدوا صفا من « الحمير » يحمل كل منها لافتة تقول « تعيش حكومة جلالة الملك » .. بينما كانت ضحكات مكتومة تتصاعد من أهالي « إخطاب » المختفين في الحقول .



واستشاط « صدقي » غضبا .. وأمر بتأديب القرية المشاغبة ، والآن تورد الفلاحون ورفضوا الاشتراك في مواكب التأييد المرتبة . فقاد ملاحظة الشرطة « أحمد فريد التهامي » حملة تأديبية تتكون من ٢٠ جنديا مسلحا ، قامت بفرض حظر التجول على القرية ، وضرب واعتقال كل من يغادر منزله . وتعرض ٣٠٠ من الفلاحين لضرب مبرح ، أثبت الطب الشرعي — فيما بعد — آثاره على أجساد مائة منهم .. وجمع ملاحظ الشرطة عشرات الرجال . وأمر جنوده بأن يقصّوا شواربهم بمقصات الحمير على مشهد من نسائهم . وأجبر كلاً منهم تحت الضرب بالسياط على أن يختار لنفسه اسم امرأة ، ثم يجيب النداء حين يُنادى بهذا الاسم على مسمع من الناس . وأكرههم على أن يمرغوا أنفسهم في الوحل ، ومنع آذان الفجر حتّى لا يكون ذلك دعوة لكسر قرار حظر التجول . وامتد « العقاب





الجماعى ، من « إخطاب » الى قرى تجاورها من مناطق نفوذ « محمود الأترى باشا » كان منها « ميت فضاله » و « ميت مسعود » و « الفراقة » و « السنيطة » و « منشية عبد النبى » .

وأثارت العودة إلى هذه الطريقة من طرق ممارسة السلطة نائرة الجميع ، فقد كانت مصر — من الناحية الشكلية المحضة — بلداً دستوريا ، ينص دستوره على أنه لا عقوبة دون قانون ، وعلى أن العقوبة لا تطبق إلا بعد صدور القانون الصادر بها ، ويحظر هذا الدستور النص في القوانين على أى عقوبات بأثر رجعي ، والأهم من هذا وذلك . أنه كان يؤكد على أن « العقوبة » « شخصية » لا تتعدى شخص من يرتكب الجريمة إلى أقربائه أو أهل قريته ، أو حتى المتتمين لطائفته أو جماعته السياسية ..

وهكذا فشل « صدقي » في أن يتكتم على الفضيحة ، أو يحول دون محاكمة « أحمد فريد التهامي » ، فعاقبته محكمة جنايات المنصورة بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات . وقضت على آخرين من رجال الشرطة بعقوبات أخف . وقالت في حيثيات حكمها — الذى صدر في ١٥ يناير ١٩٣٠ أى بعد خمس سنوات من وقوع الحادث — أن « صدقي » قد استخدم السلطة التنفيذية آلة عذاب وانتقام وإكراه وتعذيب ، واستعرض الحكم آثار ذلك على الوطن ، فقال « .. ومتى إنتهكت الحرمات على هذه الصورة ، لم يبق للنظام في أمة قائمة .. أليس في هذه الأعمال الشنعاء إحتقار للشعب بتمامه ، وإذلال لنفوس طائفة لم تألف الاذلال .. وتعويد للناس على الاستخفاف بسلطة القانون ، يسهل لكل فريق يود أن يتبادى في غيه ارضاء لشهوات حزبه ، أو لتنفيذ مآرب له ، فيها مساس بالحريات العامة » .. وأضافت المحكمة « إن هذه الأعمال ، هى أفظع من الاعتداء على الحياة ، لأن الأمة لا تكون أمة حقاً ، إلا إذا تكاملت أخلاقها ، وتمتعت بحريتها في حراسة القانون ، ونمت فيها روح التعاون والتناصر ، وصينت الحريات ، وعرف كل فرد حقه ، فطلبه من طريقه المشروع » .

كانت حيثيات الحكم تقول لـ « إسماعيل صدقي » ، أن الحكومات في البلدان الدستورية هيئات نظامية تخضع للقانون وليس لهوى الذين يحكمون ، وأن

تخلي الحكومة عن صفتها النظامية ، وخروجها عن القانون في معاملة الذين تحكمهم ، هو إذن لهؤلاء المحكومين بالخروج عن القانون ، فيتحول المجتمع من هيئة نظامية إلى عصابات تتبادل أعمال العنف ، ويتحول الوطن إلى غابة ..

لكن « إسماعيل صدقي » لم يسمع هذا النذير .. الذي صدر في يناير ١٩٣٠ وقبل عدة أشهر من عودته إلى الحكم مرة أخرى كرئيس للوزراء !



وربما في السنة نفسها — التي فشل فيها « صدقي » في تزوير الانتخابات ، وانتقل إلى الحكم بالتعذيب والعقوبات الجماعية — بدا للشيخ « جمعيدي حسين » أن حياة ابنه « أحمد » الدراسية لا تعد بمستقبل مشرق ، فلقد أثبت الفتى المولود في « البداري » تمرداً على قيود الدراسة ، وكشف عن أنه شغوف بالحياة لا بالكتب .. وكان أبوه قد إختار له « مدرسة الفنون والصنائع » في « أسيوط » . ولم يكن هدفه الوحيد من ذلك أن يجد ابنه عملاً أرقى من الفلاحة ، بل كان يطمح لأن يكون أحد أبنائه « أفنديا » من المتعلمين .. وكان للتعليم — آنذاك — بريق يخطف عيون كثيرين من أعيان الريف ، ويدعم مكانتهم ، ويعلو بنفوذهم .. ويضيف إلى جاههم .. ومع أن « الفنون والصنائع » كان مدرسة متوسطة تخرج عمالاً مهرة .. إلا أن الفلاحين كانوا يخربونها لقب « المهندس » .. على سبيل الجهل .. والكرم .. أما والشيخ « جمعيدي » ليس واسع الثراء .. فقد اشتدت حاجته لما يكفل له منزلة ويصنع له جاهاً .

لكن أكبر الأبناء خيب آماله .. وبدأ يتعثر في دراسته .. ثم مال به أن غادر المدرسة دون أن يفوز بشهادتها أو حتى علومها .. ليجد نفسه يعيش في « البداري » كمن رقص على السلم .. ذلك أنه لم يعد طالباً .. ولم يصبح أفندياً أو

موظفا ، كما أنه لم يتعلم أن يكون فلاحا ..

ولم تكن « البداري » هي أكثر قرى المركز الذي تحمل اسمه ، أهلية لأن تشغل مكانة « البندر » — أو العاصمة — إذ لم تكن أكثرها تقدما أو حضارة ، أو اتصالا بما يتبعها من قرى . ولم يكن مستواها يختلف كثيرا عن مستوى القرى التابعة لها .. فالبندر وقراه ، هو أحد مراكز محافظة « أسيوط » الواقعة شرق النيل ، حيث يسود الفقر والجذب والتخلف ، بعكس المراكز الواقعة غرب النيل ، التي كانت في وضع إقتصادي واجتماعي أفضل نسبيا ، حيث توجد الطرق ومزارع ومصانع قصب السكر ، لذلك كانت « البداري » ، بندراً بلا خدمات ، ومدينة بلا مرافق ، فلا منازل للسكنى بالايجار . ولا مطاعم ولا فنادق .. وكانت « ساحل سليم » هي القرية الوحيدة من قرى المركز المستثناء من هذه الحالة التعيسة ، لذلك كانت وحدها المؤهلة لكي تكون بندراً ، فهي مقر سادة المنطقة — آل « محمود سليمان باشا » — أكبر إقطاعيها وأثراهم وأقواهم نفوذا ، ووالد « محمد محمود باشا » رئيس « حزب الأحرار الدستوريين » ورئيس الوزراء السابق ، ولهذا الأسباب كانت القرية الوحيدة من قرى المركز ، التي رُصف الطريق الموصل إليها ، والوحيدة التي تُضاء منازلها — أو قصورها — بالكهرباء .. ومع ذلك فقد رفض السادة الذين يحكمونها أن تكون عاصمة — أو بندراً — للقرى المحيطة بها ، إذ كان ذلك يعمل خطر وجود مؤسسات كالشرطة والنيابة والمحكمة .. قد تشاركهم النفوذ على أهلها ، وتخل من قدرتهم على التصرف في الأرض التي يملكونها ومن عليها من البشر ، وهكذا خلع السادة صفة « البندر » على « البداري » ، وأخذوا منها أفضل ما في هذه الصفة لمقرهم ، وتركوها متخلفة كهيبة .

وكانت سنوات الدراسة في « أسيوط » ، قد كشفت أمام « أحمد جعدي » عالماً من المباهج المحرمة التي تعود عليها فأحبها . فبدأت « البداري » ، حين عاد ليقم فيها سجناً لا يَعِدُ بتسليّة ولا يرفه عن نفس ، ولا يجد فيها صاحباً يفرى بالصدقة ، بين هؤلاء الفلاحين الذين لم يعودوا أنداداً له .. فاتخذ من زميل له في الدراسة — هو « حسن عاشور » صاحباً وصديقاً ورفيقاً في جولات





التسكع ، ومغامرات الليل ، وعاشا في القرية نموذجا لعاطلين ليسا في حاجة مُلحة إلى العمل ، يمارسان ألونا من « الشقاوة » ، لم تكن جميعها محظورة قانونا أو عُرفا ، لكنها يمكن أن توقعهما تحت طائلة القوانين العجيبة التي كانت ترسانة القوانين المصرية تضمها ولعلها مازالت .

واحد من هذه القوانين التي كان يمكن أن تطول شقاوة « أحمد جمعيدي » ، كان « قانون المشبوهين والمتشردين » وهو قانون يميز للسلطة الإدارية — أي الشرطة — أن تضع الذين لا عمل لهم ، ولا مورد رزق محدد ، تحت رقابتها ، فيكون من حق الشرطة أن تأمرهم بالمبيت في دورها من مغرب الشمس إلى مشرقها ، واحتجازهم كاجراء وقائي ، وعرضهم على المجني عليهم في كل جريمة تقع في دائرة قسم الشرطة ، دون أن تكون الشرطة في حاجة إلى استئذان النيابة ، أو الحصول على حكم من القضاء .

وبالقطع فان « أحمد جمعيدي » الذي كان قد هجر المدرسة ليمارس البطالة لم يهتم بهذا القانون حين صدر ، ولم يهتم بقانون آخر ، أصدره بلدياته — وسيد « البداري » وما يحيط بها « محمد محمود باشا » عام ١٩٢٩ ، هو « قانون حماية الموظفين » .. الذي يمنع رفع دعاوى الجنع على الموظفين أو المستخدمين أو أحد رجال الضبط إلا عن طريق النيابة العمومية . وهو قانون صدر ليطمئن الذين يتجاوزون اختصاصاتهم القانونية من الموظفين ، بأنهم لن يُحاكموا دون إذن رؤسائهم ، بعد أن سَلَب من المواطنين حق اللجوء إلى القضاء مباشرة لاختصاص هؤلاء الموظفين .

ولم يكن للبداري اهتمام كبير بالسياسة وشؤونها وأحوالها . وكانت أوضاعها الخاصة قد اقتضت أن تتوزع السلطة المحلية فيها بين الحزبين الكبيرين اللذين كانا يتداولان السلطة آنذاك ، فأصبح لها عمدتان .. أحدهما يمثل « الأحرار الدستوريين » وينتمي لعائلة « همّام » ، والآخر يمثل « الوفديين » وينتمي لعائلة « نصار » .. ومع ذلك فقد كانت بعيدة إلى حد ما ، عن الصراع الحزبي الذي كان مُضطرباً في تلك السنوات ، بين « حزب الوفد » — صاحب الأغلبية الشعبية — وبين عدد من أحزاب الأقليات السياسية على صلة وثيقة بدار المندوب

السامي البريطاني ، أو بالقصر الملكي ، أو بالاثنين ، تبذل جهدها لاقضاء  
« الوفد » عن الساحة السياسية . كان الارتباط بين قضية الديمقراطية .. أى حق  
الأمة في أن تحكم نفسها بنفسها ، وبين القضية الوطنية ، أى تحرير إرادتها من كل  
تدخل أجنبي ، قد وصل إلى مداه .. وخلال السنوات العشر التي تلت إصدار  
دستور ١٩٢٣ ، أدرك المحتلون أن الانتخابات الحرة تأتى إلى الحكم بحكومات  
متشددة مع الاحتلال ، ترفض تسلم البضاعة ، وتُصرّ على ما كانت تسميه  
« الاستقلال التام » ، فقرروا مساندة كل إنقلاب دستوري ، يُبعد هؤلاء  
المتطرفين عن مقاعد الوزراء والنواب !

ذلك صراع لم يكن فيه « أحمد جمعيدي » منحازاً ، ولم يكن مستقلاً ، فقد  
كان يجهله جملة وتفصيلاً ، لكن « إسماعيل صدقي » كان يعرفه جيداً ، ومع أنه  
كان يقف موضوعياً حيث تقف أحزاب الأقلية المكروهة من الشعب ، فقد اختار  
أن يظل مستقلاً عن الأحزاب ، ربما لأنه كان شديد الثقة بمواهبه ، والإعتزاز بقوته  
والإغترار بذكائه ، مما جعله لا يقبل أن يكون فرداً في جماعة . ولعله — وهذا هو  
الأرجح — رأى أن المعركة مستعرة .. وأن احتمال الخسارة فيها وارد ، فآثر أن  
يكون « ورقة اللعب » التي تصلح لكي تحمل محل كل ورقة أخرى .



وهكذا جاءت الفرصة التي كان ينتظرها : ضاق الإنجليز بوزارة « مصطفى  
النحاس » الثالثة ، لأنه رفض توقيع مشروع المعاهدة التي كان قد توصل إليها  
خلال مفاوضاته مع وزير خارجيتهم « هندرسن » ، بسبب تشدده في موضوع  
السودان ، وتوقع « الأحرار الدستوريون » — كما يقول د . هيكل في  
مذكراته — أن ترحل الوزارة ، شأنها شأن كل وزارة تتولى المفاوضة ولا تصل فيها  
إلى نتيجة . فبدأوا يدسّون لها الدسائس ، وبدأ رجال القصر يعطلون توقيع المراسيم  
التي ترفعها للتوقيع ، وانتهى الأمر بأن أجبرت الوزارة على الاستقالة .. لكن الثمرة  
لم تقع في يد « الأحرار الدستوريين » ..

كان الذين يلعبون بخيوط السياسة المصرية ، قد قرروا المراهنة هذه المرة ،  
على « ورقة اللعب » التي لم تجرب بعد : المجازف الجسور ، والقوي الفاجر ،



صورة عامة للمدينة « البندري » في اللاتيفيات ..  
فحين كبريتين بالصل بينهما جسر .

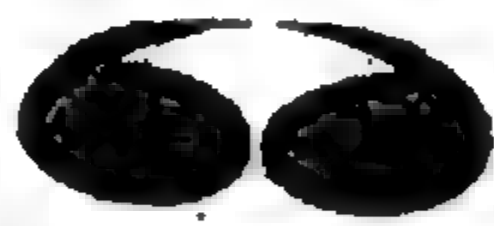
الشعب لا يستحقه ، والدليل على ذلك أنه حين استخدم تلك الحقوق ، أتى بالمطرفين والمتشددتين الذين يسعون للصدام مع المحتل .. وهكذا فصل « صديقي » دستوراً ، أضيق من دستور ١٩٢٣ هدفه الأساسي ألا تصبح الأمة مصيراً للسلطات ، فمجلس النواب — يمثل هذه الأمة — لا يستطيع أن يقر على الثقة بالوزارة ، إلا عبر إجراءات معقدة ، تجعل القول بمسؤولية السلطة التنفيذية أمام البرلمان ، ادعاءً يفتقد إلى الدليل ، بل إنه منح الحكومة حقوقاً واسعة منها حق التشريع وحق تقرير إعتادات جديدة في الميزانية مدة سبعة أشهر في السنة هي الأجرة الاجبارية التي فرضها الدستور على هذا البرلمان . وأعطاهما حق نقل الإعتادات بين أبواب الميزانية ، ورفع عدد المعينين في مجلس الشيوخ — أحد مجلسي البرلمان — من الثلث إلى أكثر من النصف ، ولم يجعل إعتاد الميزانية من البرلمان شرطاً لنفاذها ..

الرجب في ، والقادر على إدخال الموهاء إلى الشقوق : « إسماعيل صديقي » ١

لم يكتب « صديقي » ما أشيع عن أن اعتباره رئيساً للوزراء ، بعد تاريخه المجد في تأييد الانقلابين الدستوريين اللذين وقعا في عام ١٩٢٥ و ١٩٢٨ دليل على أن في اتية العصف بالدستور ، فأعلن في خطاب قبوله للوزارة ، أنه جاء « لمحووا الماضي تماماً ، بحاله .. وما عليه ، وينظم الحياة الدستورية والنيابية تنظيم جديداً » .. وألح في الخطاب إلى أن الوزارة ، ستسمى لبث الطمأنينة بالوسائل الطيبة والأساليب النظامية . وأضاف في تعبير ذي دلالة أنها « قوة الرجاء في ألا تلحق الظروف على تكرار منها إلى الأخذ بغير تلك الوسائل والأساليب » ..

وكان معنى الحقيقي لهذه المهارات المزوقة ، هو إلغاء دستور ١٩٢٣ ، لأن

وحرّم عليه حق إقترح القوانين المالية ، وأعطى الملك حق إهمال أى قانون يقره البرلمان بعدم التصديق عليه خلال شهرين . وأرفق « صديقي » الدستور ، بقانون جديد للانتخابات ألغى الانتخاب المباشر ، وجعل الانتخاب على درجتين ، وضيق حقوق الترشيح والانتخاب ، وسهل للإدارة فرص التحكم في نتائج أى انتخابات .. ذلك هو الدستور الذي استفز مقاومة كل القوى ، وأدى إلى فض التحالف بين « صديقي » و « الأحرار الدستوريين » ، الذين أيدوه في البداية ثم انتقلوا ليتخالفوا مع « الوفد » ضده .. ولأن دستور ١٩٣٠ كان ينص على عدم جواز تعديله إلا بعد عشر سنوات من صدوره .. فقد أدرك الجميع أن « صديقي » سوف يستبعدهم عقدا كاملا ، وهكذا نشبت المعركة بين « الحكومة » و « المعارضة » . وأثبت « صديقي » أنه كان يعني ما ذكره في خطاب قبول الوزارة ، من أنه سيلجأ لأساليب غير نظامية إذا اضطّر لذلك .. فأطلق يد الإدارة لتبطش بخصومه ، فتخطت العنف الفردي إلى العقوبات الجماعية ، ولم تقصر بطشها على الخصوم السياسيين ، بل تعدتهم إلى المواطنين الذين لا علاقة لهم بالسياسة ، ولا دور لهم في المعارضة .. وأثبت البطش أنه يتكاثر ذاتيا كخلايا السرطان .. وتحولت السلطة الإدارية إلى عنف مُطبق ، بعد أن انغمست إلى آذانها في التزوير ومخالفة القانون .. وانتهاك التقاليد !



حتى أول ديسمبر ( كانون الأول ) ١٩٣٢ ، كان « إسماعيل صديقي باشا » قد بلغ ذروة النجاح !

ثلاثون شهرا توشك أن تنقضي على النظام الذي أنشأه ، فوق أنقاض دستور ١٩٢٣ ، وأسس به دستورا جديدا ، واصطنع له حزبا حصل — بالتزوير — على أغلبية في البرلمان ، وصحيفة يومية تنطق باسمه ، وتحمل — أيضا — اسمه ، ومجلس وزراء يرأسه هو باعتباره زعيما لحزب الأغلبية البرلمانية : « حزب الشعب » ..



# الصحافة

خلاص ملة ، العريضة ، التي صدرت لتكون مديلا عن ، روز النيوسف ، بعد أن عطلها ، صدي ، وهو يلخص رأى صدي الحقيقي لي ، الشعب ،



لماذا لا يراها ١٢

رئيس الوزراء : باسم كثير عن معمر ، وإرادة الأمة ١٠٠ لكن هي لين الأمة دي ١٢ .. مش شايها ١١

وليس مهما — في موازين النجاح كما كان يراها « إسماعيل صدقي » — أن المصريين قد تدافعوا جميعا يتصدون لنظامه منذ اللحظة الأولى ، ويقاومونه بالتظاهرات الطلابية والعمالية ، وبمشاغبات الفلاحين ومقالات الصحف وسخریات الشعراء وإئتلاف الأحزاب المعارضة ، وحتى بالقنابل والرصاص ، فالرجل لم يكن ممن يعنيه رضاء الناس عنهم ، فإيمانه الثابت الذى لم تزعزعه الحوادث ، أن الشعب طفل قاصر جاهل ، تجمع زفة ، وتفرقه عصا ، فهو — عنده — ليس أكثر من زحام من الغوغاء يحركه مهيجون محترفون ، إذا تصدى لهم بعضا السلطة الغليظة ، وأرهبهم بسياطها اللاهبة وحشودها الغفيرة ، قضى على رأس الأفعى فسكن جسدها ، واستنامت لما يريد لها من صلاح الأحوال واستقامه الأمور .

أما وقد استطاع « صدقي » في خلال الشهور الثلاثين التي انقضت منذ أنشأ نظامه — في ٢٠ يونيو ( حزيران ) ١٩٣٠ — أن يسيطر على مصر ، ويُجهد الذين يقاومونه ، فقد ظن أنه بلغ ذروة النجاح ، وأن الدنيا قد دانت له ، ومكنت لنظامه ، فأصبح — فيما تخيل — عصياً على الإزاحة ..

ولم لا ؟

ألم يُدخل الجميع الشقوق ؟ . ويقضي على أشرس مقاومة واجهتها حكومة منذ عرفت مصر الحديثة الحكومات ؟

مقاومة لا تقل — في بعض فصولها ومشاهداتها — ضراوة ، عما كانت عليه المعارك التي نشبت بين المصريين والمحتلين الإنجليز خلال ثورة ١٩١٩ .

ألا يحق له أن يشعر بالفخر والرضى ، بعد أن نجح أخيراً في البرهنة على صحة نظريته عن الشعب ، فقد خمدت المقاومة أو كادت .. دون أن تتطلب سوى بعض الإجراءات « العنيفة » ، كان أهونها فرض الغرامات الباهظة على عمدة — مختاري — القرى ، الذين استقالوا من مناصبهم جماعة إثر جماعة ، احتجاجاً على إلغاء دستور ١٩٢٣ ، وإصدار دستور جديد يُعلى سلطة الحكومة

على سلطة الأمة ، حتى يضطر كثيرون منهم لرهن أو بيع ممتلكاتهم ليسددوا الغرامة ، وكفّ الباقون عن الشغب وعن الاستقالات المسببة .

أما الصحف المشاغبة التي أطلقت على دستور « صدقي » وصف « دستور الحكومة » ، وتمسكت بوصف دستور ١٩٢٣ ، الذي ألغاه ، بأنه « دستور الأمة » وروجت للمصطلحين حتى أصبحت على كل لسان في مصر ، فقد عطّلها وسحب رخص إصدارها ، وتعقب كل صحيفة أخرى تتخذها ستاراً للتحايل على قرار التعطيل ، فسحب رخصها هي الأخرى !

ثلاثون شهراً ، لم يمرّ منها يوم دون صدام بين الحكومة والشعب : مظاهرة تنشب في هذا الشارع أو ذاك من شوارع العاصمة والمدن الكبرى وعواصم الأقاليم ، تهتف بسقوط « صدقي » ونظامه ورجاله ، تتصدى لها قوات الشرطة — وأحيانا قوات الجيش — وتنتهى غالباً بقتلى وجرحى من الطرفين .

وحين أجرى « صدقي » انتخاباته في يونيو ( حزيران ) ١٩٣١ انتقلت الصدامات الدموية إلى القرى ، ونشبت المعارك بين الشرطة وجماهير المتظاهرين الداعين إلى مقاطعة الانتخابات لأنها تقوم على دستور رفضته الأمة ، وتم طبقاً لقانون انتخاب اصطنعه « صدقي » ليسهل له التلاعب في نتائجها ، ولأن كل الأحزاب المصرية قد قاطعتها ، ودخلها الحزب الذي اصطنعه « صدقي » ، والحزب الذي اصطنعه « الملك فؤاد » ، وسماه « حزب الاتحاد » ، وسقط في هذه الصدامات قتلى وجرحى ، وبلغت من العنف حدّاً جعل رصاص الحكومة يتجه أحيانا إلى صدور أنصارها ، حتى لقد سقط عمدة — مختار — إحدى القرى في واحدة من تلك الصدامات ، قتيلاً برصاص مدير الأمن في الأقاليم التي تتبعه القرية !

ثلاثون شهراً ونظام « صدقي » باق رغم المقاومة ، مستمر رغم محاولات اغتيال صاحبه ومؤسسه : بيلطة حادة مرة ، وبمسدس سريع الطلقات مرتين ، وبقنابل وضعت مرة في فناء داره ، واستهدفت نفس القطار الذي يستقله مرة أخرى ، فضلاً عن الرصاص الذي أطلق على « محمد توفيق رفعت » — رئيس

مجلس النواب — والقنابل التي أُلقيت على كثير من دور الحكومة ، والمقرات التابعة لدار المندوب السامي البريطاني ، وعلى دار « محمد علام باشا » — وكيل مجلس النواب — ووكيل حزب الشعب الحاكم ، والرجل الثاني في الحزب والحكومة بعد « صدقي » .



ثلاثون شهرا و« صدقي » يزرع على قلب مصر ، رغم مقاومة المقاومين ، ودعاء الداعين ، وأهاجى الشعراء والمتكلمين .

استقبل شاعر النيل « حافظ ابراهيم » ذلك العام — ١٩٣٢ — بميمية في هجاء « صدقي » ، كانت من أواخر قصائده الذي كان حريصاً على ألا يصل نصها إلى الديكتاتور الشرس ، لذلك ضاعت ، ولم يبق منها سوى أبيات قليلة منها :

شاعر النيل : حافظ ابراهيم قصيدة سرية في هجاء الطاغية

قد مر عامٌ يا سعادٌ وعامٌ وابن الكنانة .. في جمّاه يُضام  
صبّوا البلاء على العباد فنصفهم يجيى البلاد .. ونصفهم حُكّامٌ  
أشكو إلى « قصر الدوبارة » ماجنى « صدقي » الوزير .. وماجى « علام » ،

وبقى منها — أيضا — قوله مخاطباً « صدقي باشا » :

ودعا عليك الله في محرابه الشيخ والقسيس والحاخام  
لا همّ أحى ضميره ليدوّلها غصصاً وتنف نفسه الآلام

وحين كان الناس يتبادلون سرا نسخ قصيدة « حافظ ابراهيم » ، والشاعر كبير يخشى أن يصل نبأ القصيدة إلى الطاغية ، فيفصله من عمله في « دار الكتب » ، لم يكن يتوقع أن ينهار « صدقي » قبل نهاية العام نفسه ، ولم يُتَح له أن



يعيش ليرى انهياره ، فقد رحل الشاعر الكبير بعد دُعائه على « صدقي » بشهور قليلة !

كيف ينهار نظام « صدقي » والقصر الملكي يؤيده ، لا بشخص الجالس على العرش ومن حوله من رجال « مؤسسة القصر » فحسب ، ولكن أيضا بـ « حزب الإتحاد » ، وهو الحزب الذى أنشأه الملك ليمثله في موازنة السياسة الحزبية ، حتى لا يضيع القصر بين الإنجليز والوفد ، أو يضطر للاعتماد بالكامل على الاحرار الدستوريين .



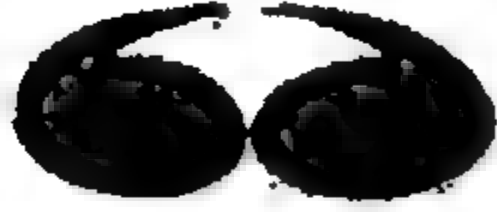
محمد توفيق رفعت باشا رئيس مجلس نواب صديقي

كيف ينهار نظام لا يسنده القصر الملكي فحسب ، بل ويتقاضى المندوب السامي البريطاني في مصر ، « السير برسي لورين » عن التدخل في شأنه معلنا أنه

من أمور السياسة الداخلية المصرية ، التي تفرص بريطانيا العظمى على عدم التدخل فيها ، صونا لاستقلال مصر ، طالما أنها لا تمس أحد التحفظات الأربع التي وردت في تصريح ٢٨ فبراير ( شباط ) من العام ١٩٢٢ . ولأن المندوب السامي البريطاني — أيا كان اسمه — لم يتعفف يوما عن التدخل في شئون مصر الداخلية بصرف النظر عن استقلال تصريح فبراير ، فان هذا الحياد الظاهري المزيف كان مظهرًا لتأييد باطني ودعمًا غير منكور ، تقدمه الحكومة البريطانية لانقلاب « صدقي » ودستوره ونظامه ، آملة أن يصمد ويقوى ، فيستتب النظام في مصر ، ويتعد شعب المتهورين من الوفديين ، ويختفي في الشقوق مشرو البغضاء ضد انجلترا ، ليتقدم الحكماء والعقلاء — بقيادة صدقي — ويصل البلدان إلى تسوية للمشاكل بينهما .. وكان الرضاء البريطاني على « صدقي » قد صعد إلى ذروته في خريف عام ١٩٣٢ .. بعد أن التقى في « جنيف » مع وزير الخارجية البريطاني

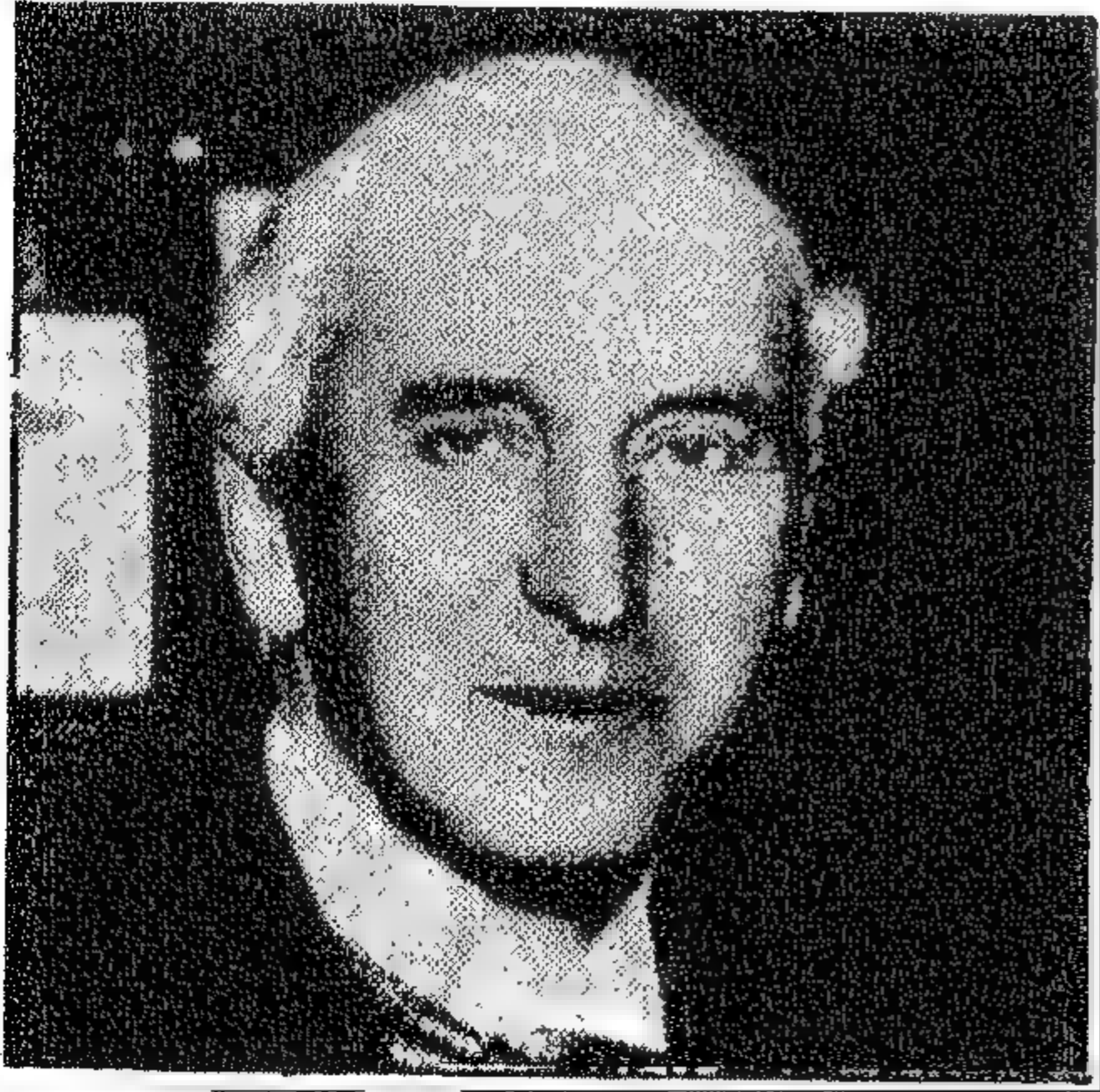
السير « جون سيمون » الذي أعرب لـ « صدقي » عن سروره بالتعرف عليه وألح إلى أن تقارير « السير برسي لورين » ، تمدح في صفاته كرجل إدارى هو صاحب الفضل في توطيد النظام في مصر . وأضاف :

— إن بريطانيا تعرف الآن الرجل الذي تتعامل معه .. ويسرها أن ترى إمضاءكم على إتفاقية تنهى المشاكل بين البلدين .



في تلك الشهور من صيف وخريف ١٩٣٢ كان « صدقي » قد وصل إلى ذروة المجد ، وكان « أحمد جمعيدي عبد الحق » يرتدى بدلة الاعداء الحمراء ، ويعيش في زنزانة منفردة بـ « سجن أسيوط » في انتظار بث « محكمة النقض » في الطعن الذي قدمه محاموه ضد الحكم .. ولم يكن كبير الأمل في أن هذا الطعن سيغير من وضعه !

أما « صدقي » ، فإن الظروف الحزبية كانت تتهياً لمصلحته .. فقد سرب المندوب السامي البريطاني خبراً لأحزاب المعارضة ، بأن حكومته مستعدة للتفاوض مع حكومة مصرية قومية تضم كل الأحزاب ، على أن تتم المفاوضة على الأسس التي انتهت إليها مفاوضات « النحاس / هندرسن » ، وأنها سوف تشير في



هذه الحالة على الملك بأن يعيد دستور ١٩٢٣ .. ومع ان المشروع في البداية قد أزعج « صدقي باشا » ، إلا أن الفكرة سرعان ما أثارت خلافاً بين المتحالفين على معارضته ، فقبلها « الأحرار الدستوريون » ، وثمانية من قادة الوفد ، بينما رفضها « النحاس » ، وانتهى الخلاف بفصل المعارضين الثمانية ، وبانشقاق في صفوف « الوفد » .. وفي جبهة المعارضة ضد « صدقي » !

---

كان « صديقي » قد وصل إلى قمة المجد ..

وكان قضاؤه « أحمد جميدي عبد الحق » يجتد في إثره .

« .. واينما تكونوا يدرككم الموت .. ولو كنتم في بروج مشيدة »



كانت « البداري » قد أصبحت منفي لأسوأ الموظفين في الجهاز الحكومي ، هؤلاء الذين يريد رؤسائهم فصلهم أو نفيهم أو تأديبهم ، فيصدرونهم إليها ليتحالفوا مع الفقر والجذب والظلام على تحويل حياة أهلها إلى جحيم ، ويُنفّسوا مشاعر الغيظ والقهر وعُقد السلطة في ابدانهم النحيلة ، المكشوفة دون دفاع !

ولم يكن البكباشي — أي العقيد — « يوسف الشافعي » — مأمور البداري — يختلف عن كثيرين من زملائه ضباط الشرطة الذين يتولون مثل منصبه ، ويتوزعون على خريطة مصر في تلك السنوات .. كان — كمعظمهم — يملك إحساساً عالياً بالتفوق والتعالي — وربما الازدراء — هؤلاء الفلاحين الذين كان يحكمهم ، ويتصرف دون حساب — في القسم الأكبر من شئون حياتهم .. إنه لم يكن — فحسب — ابناً للزوجة الفرنسية لأحد أعيان الدقهلية ، بل كان أيضاً ضابطاً كبيراً في جهاز الشرطة ، الذي يسود أفراده ، إحساس بأنهم السلطة الثابتة والدائمة في الوطن .. فالوزراء يأتون ويذهبون .. والأحزاب تحكم ثم تُقال حكوماتها أو تستقيل .. والمحافظون ومن في حكمهم من المديرين في الأقاليم يغيرون ويتبدلون .. أما الثابت الدائم ، بعد — أو مع — صاحب الجلالة الملك ، فهم تلك الشبكة من مأموري الشرطة وضباطها التي تنتشر كخيوط العنكبوت فوق خريطة الوطن .



كانت سلطة « مأمور البداري » تتجاوز نطاق « بندره » — أى مدينة « البداري » — لتشمل أيضا نطاق « مركز البداري » ، أى القرى التابعة له .. ولم تكن هذه السلطة قاصرة على حفظ النظام والأمن ، وصيانة الضبط والربط ، وغيرها من الأعمال الشرطية المحضة ، كمطاردة اللصوص والقتلة وتجار المخدرات ، والتفتيش على السلاح غير المرخص ، والبحث عن الغائبين والهاربين من تنفيذ الأحكام القضائية . بل كانت تمتد بلا انتهاء ، لتجعل من « مأمورية الشرطة » ، حكومة مستقلة أو شبه مستقلة ، تنوب عن كل الوزارات في الإشراف على أداء مهامها في هذا المكان النائي من الصعيد ، فتتولى الترخيص باقامة موالد أولياء الله ، وهى المسئولة عن جمع الحجاج وإصدار رخص فتح الدكاكين ، وتحصيل الضرائب العقارية ، ومسح الأراضي الزراعية ، وحراسة جسر النيل ، وجمع وتقديم الذين فرزوا ليُجندوا بالقوات المسلحة . وهى مكلفة بتنفيذ أحكام الطاعة على الزوجات الناشزات .. والحضور عن الحكومة في القضايا المرفوعة منها ضد الأفراد .. ومهام أخرى كثيرة تجعل من المأمور — بما يتبعه من ضباط وكونستبلات وعساكر وقوات هجانة — وما يشرف عليه من عُمد ومشايخ وخفراء ، مركز سلطة هائلة يستخدمها كما يشاء .. لا يراجعها أحد فيما يرى أو يفعل ، فهو بعيد عن الحكومة المركزية ، بل وبعيد عن مركز الاقليم الذى يتبعه ..

وكان العهد قد طبع الكل بطابعه ، فأعطى — بالقياس — الإذن لحكام الأقاليم في أن يكونوا مثله ، طغاة بلا قلب ولا ضمير ، لا يعتصمون بخلق ، ولا يخافون من حساب ، ولا يقيمون وزنا لدستور أو قانون .. ولم لا ؟ ، وهم الأداة الباطشة التى استخدمتها حكومة « صدقي » في تزوير الانتخابات من أولها إلى آخرها .. وكلفتها بمطاردة خصومها السياسيين في أرزاقهم وموارد معاشهم ، وإجبارهم على الخضوع والاستكانة والكف عن المعارضة والاحتجاج .. بل وكافأتهم على هذا العُسف وذاك التنكيل ، فطلبت لمن تميزوا في التزوير ، وتفوقوا في التلفيق ألقاب « الباشوية » و« البيكوية » .. ثم إنَّ هناك القانون الذى يحميهم من القضاء ويسلب المواطنين حق رفع الدعاوى ضدهم ، الا عن طريق النيابة العمومية ، وبعد استئذان رؤسائهم .



روز اليوسف ومحمد الناجي وعلى صمد بحر روبر في هذه المجلد



روز اليوسف ومحمد الناجي وعلى صمد بحر روبر في هذه المجلد

اسماعيل صدق باشا : بعد الانتخابات القادمة سوف أصبح زعيم الأغلبية وخليفة سعد زغلول !  
عل ماهر باشا : عل مهلك شوية .. بدلة سعد باشا دي مافيش حد يعرف يلبسها غيره !!

غلاف مجلة الصرخة ( روز اليوسف ) يسخر من أوهام صدقي وعلى ماهر بوراة زعامة  
الأمة ، ويشير - مبكرا - إلى الصراع الضاري بين قطبي الانقلاب ا

في هذا المناخ ، لم يتوقع أهالي « البداري » حين سمعوا في بداية عهد « صديقي » بنقل « يوسف الشافعي » إلى مركزهم أنه سيكون خيراً عما سبقوه .. وقد ترك « الشافعي » الأمور على ما كانت عليه ، فالشئون المدنية التي تتعلق بالأهالي من اختصاصات العمدين « محمد همام » و « محمد نصار » ، اللذين كفا عن الملاحاة السياسية ، إذ كان العهد إنقلاباً على كل من « الاحرار الدستوريين » — الذين يمثلهم « همام » — و « الوفديون » الذين يمثلهم « نصار » . ثم ان « صديقي » كان قد أخذ بقسوة حركة استقالات العمد . وهكذا استكان كلاهما لسلطة المأمور الذي اختص نفسه بكل ما يتعلق بالأمور الجنائية ..

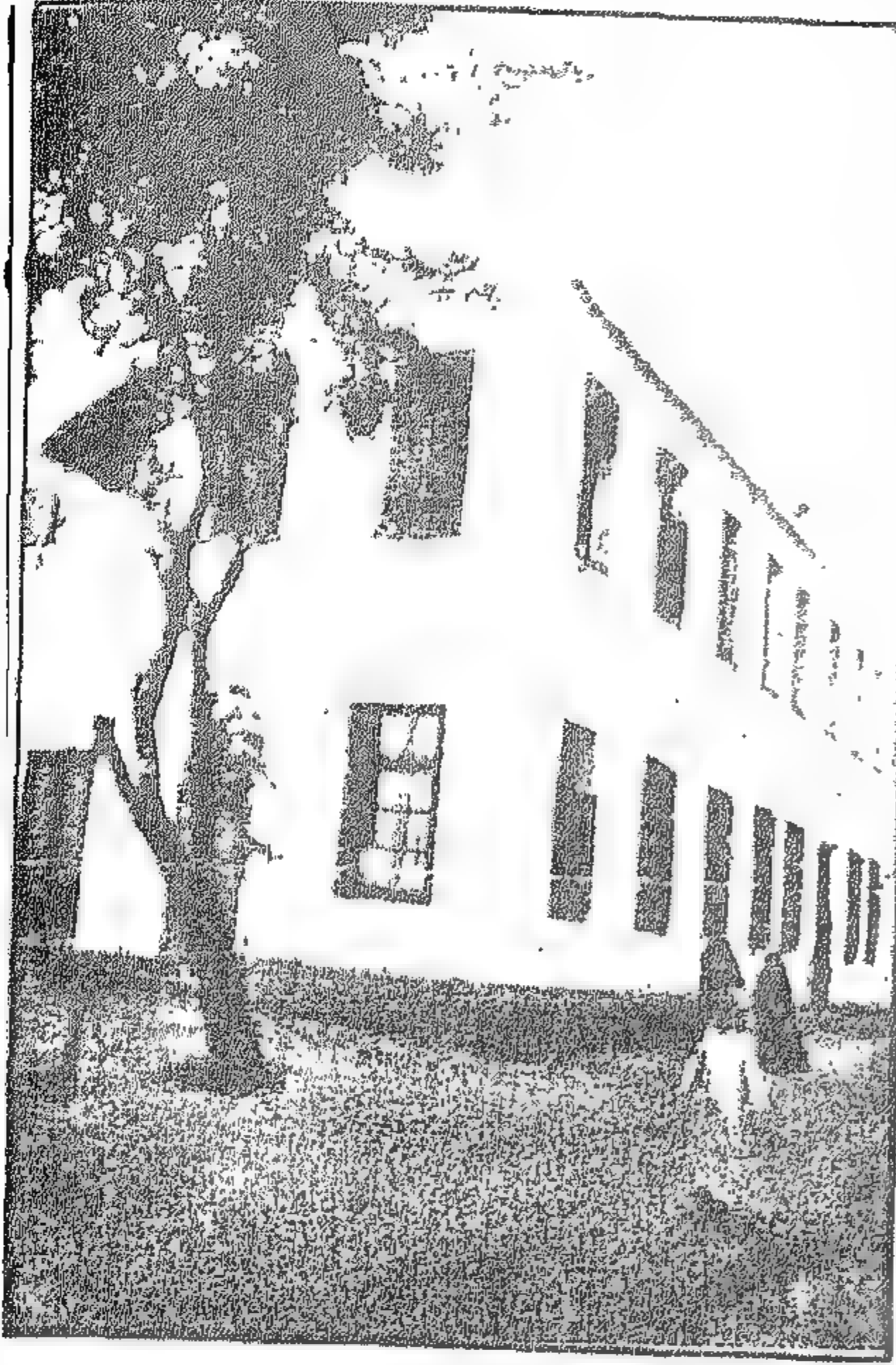
وكان « يوسف الشافعي » — كوزير « إسماعيل صديقي » حريصاً على أن يبدو أمام الجميع نموذجاً للحاكم الخفيف الذي يرهبه الجميع ، ويعملون له ألف حساب ، ويعترفون بأنه السلطة الوحيدة في البندر والمركز . وكان من ذلك النوع الذي يؤمن بأن السلطة هيبة وسمعة وثقة بالنفس وجسارة لا تردد ولا تهتم بعُرف أو قانون .. إذ المهم أن يخافك الناس ، وبذلك لا تحتاج إلى عصاك لتأديهم .. وهكذا طارت شهرته إلى أنحاء « محافظ أسوط » ، باعتباره المثال المرتجى — في ذلك العهد — لرجل الشرطة المهاب الذي يملأ مركزه ، ويستحق مقعده ، ويُخضع رعاياه لمشيئته .. لذلك لم يكف يوماً عن تأكيد هذه السمة الطيبة — في العُرف السلطوي — حتى لا ينسى الرعايا فتوسوس لهم نفوسهم الأمانة بالسوء — بالتمرد أو العصيان أو الخروج على نواميس عدم رفع الرؤوس ..

كان يصدر أوامر كثيرة لا مبرر لها ولا فائدة من ورائها ، إلا تعويد الناس الطاعة ، وانتزاع حقه — كممثل للحكومة — في أن يفعل بهم ما يشاء دون أن يكون مُطالباً بتقديم تفسير . فيخرج — فجأة — إلى الطريق الزراعي ليأمر بعدم تحرك سيارات الأجرة التي تحمل أهل المدينة إلى غيرها من أنحاء الإقليم ليتسوقوا أو يتزاوروا أو يقضوا بقية شئون حياتهم ، ويشرف بنفسه على إعادة ركبها إلى منازلهم . وإذا مرّ في الطريق وضبط مخالفة لتعاليمه ، أو شاهد شيئاً قرر أن يحظره في نفس اللحظة ، أمر جنوده بالقبض على المخالف الأثيم ، فيقودوه إلى مبنى مركز

الشرطة ، ليؤدب باللكمات والعصي والشلاليت ، وبالكراييج . وبمؤخرات  
البنادق ، اذا كانت المخالفة جسيمة أو كان المأمور ثائراً أكثر من المعتاد . وكان مما  
يشير فيخرجه عن طوره ، أن يرى فلاحاً « شايف نفسه » — أى معتزلاً بها — أو  
« مِعْجَبَانِيَا » — أى يَحْتَال واثقاً من نفسه — إذ كان من رأيه أن من أصول الضبط  
والربط أن يُظهر له الجميع إمارات الخضوع والتوقير . ويعتقد أن الاعتداد  
بالنفس ، أو التخايل بها ، قد يوحي بأن هناك من لا يخاف الشرطة ، أو لا يحترم  
هبة الحكومة ..

ومن سوء حظ « أحمد جميدي » أنه لم يكن يستطيع الا أن يكون  
« مِعْجَبَانِيَا » ، فهو « أفندي » متعلم ، قضى عامين بأسبوط ، فاختلط بأهلها  
وطاف بمقاهيها ومباغيها وعرف أن الدنيا أوسع حدوداً وآفاقاً من « البداري » .  
إنه الاعور الذي لا بد أن يكون مَلِكاً في بلد من العميان ، هم هؤلاء الفلاحين  
الذين لا يقرأون ولا يكتبون ولم يذهبوا إلى « أسبوط » . كان لا بد أن يكون  
مِعْجَبَانِيَا ، ليغطي فشله في الدراسة . وهكذا اندفع بحب شوارع القرية ويتسكع  
في انحاءها . حريصاً على مظهره . ينتقل من المقاهي والغُرز ، وتلتف حوله شلة من  
أصدقاء الفراغ والشباب كان أقربهم إليه صديقه « حسن عاشور » أو  
( حسونة ) .

ولم يكن ممكناً ألا يلفت سلوك « أحمد جميدي » ذاك نظر « الشافعي  
أفندي » ، فقد كانت شلة الأفندية العاطلين موضوع شبهاته وشبهات أهل القرية ،  
كلما وقعت سرقة . صحيح أنهم من أسر مستورة ، ولكنهم شبان طائشون .  
ولا بد أن مواردهم تقصير عن إشباع أمزجتهم الفاسدة .. وكان العمدة « محمد  
همام » هو الذي عقد الصلة بين الإثنين وأتاح لهما اللقاء .. فما كاد يلي العمودية  
— في بداية عهد « صديقي » — حتى تذكر أن بين أسرته وأسرة « عبد الحق »  
نزاعاً قضائياً من ذلك النوع الشائع في قرى الريف حول الحدود بين الأراضي  
الزراعية أو العقارات أو مناوبات الري ، سرعان ما تحول إلى شجار اتهم « محمد  
همام » بعده « أحمد جميدي » بأنه كان يدبر لقتله .. وقدم بذلك بلاغاً لنقطة  
الشرطة حفظ في حينه .. وعندما أصبح هو العمدة .. دس إسم « أحمد



مبنى مركز البداري.. مُسلخ في قلب ا

جعيدى» ، وصديقه «حسن  
عاشور» ، بين الذين يرشحهم  
للخضوع لقانون المشبوهين والمتشردين  
باعتبارهما عاطلين وبلا عمل معروف .

استدعى المأمور الشاين ، فوجدهما  
من النوع «المعجباني» الذي  
لا يعجبه .. بل يستفز غضبه .. فهما  
يطيلان شعر رأسيهما ، ويترك كل منهما  
خصلة من شعره تتدلى على جبهته من  
تحت الطاقية ، ثم أن طريقتهما في الوقوف  
أمامه ، وأسلوبهما في الرد على أسئلته ،  
قد برهنت له على أنهما في حاجة إلى  
مزيد من التأديب ، يُضخعهما لهيبة  
الحكومة ، ويجعلهما يدوران في فلكها  
المغناطيسى . وهكذا أمر بضربهما وقصّ  
شاربهما بمقص الحميز ، وإدراج إسميهما  
ضمن الذين

تراقبهم الشرطة ، باعتبارهما من مشبوهى «البداري» .. وبذلك ارتفع عدد  
المشبوهين المقيدين في دائرة البندر إلى ٣٦ مشبوهًا ..

كان وضع «أحمد جعيدى» و«حسنه» على قائمة المشبوهين يعنى  
إخضاعهما لمراقبة الشرطة ، فلا يغادر كل منهما ذاره بعد الغروب ، ولا يغادر  
البلدة دون إخطار وإذن «المأمور» ، وإلاّ جاز له القبض عليهما وتكليفهما بالمبيت  
في مقر الشرطة . ومن حق المأمور أن يقبض عليهما ويحتجزهما في حالة وقوع أى  
جريمة في المدينة دون أن يستأذن النيابة .. ولما كان الهدف من وضع الإسمين  
ضمن قائمة المشبوهين ، هو إرهابهما دون أن يكون هناك خطر جدّي من أحدهما  
على الأمن ، فإن تلك الإجراءات لم تكن تطبق إلاّ عندما تتوتر العلاقات بين



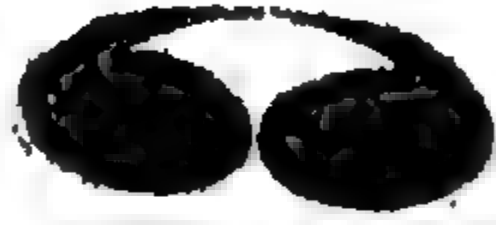
أسرتيهما وبين العمدة ، أو بينهما وبين أحد المسؤولين في مركز الشرطة . وهكذا سيقا أكثر من مرة إلى مبنى المركز ، حيث انهال عليهما العساكر ضربا بمؤخرات البنادق والسياط وحبسا في أسطبل الخيول ..

وعندما حلّ أوان تجدد قرار وضعه على قائمة المشبوهين — في ٢ يناير ١٩٣٢ — قدم « أحمد جمعيدي » شكوى إلى وكيل نيابة « البداري » — « حسني زيان » — وكان خطيب ابنة المأمور — يطلب رفع اسمه من القوائم ، ويقول أنه يُعامل معاملة مهينة وظالمة ومتعسفة .. لكن النيابة لم تهتم بالشكوى ، وأخذت بشهادة « محمد نصار » — أحد العمدتين — فاستبقت الاسم ضمن القوائم . وحين كانا يهربان من المراقبة ، كانا يقادان إلى مبنى المركز ، ليتولى الكونستابل « أحمد خالد الهجرسي » — تحت إشراف المأمور — عملية التأديب ، فيضربان بالسياط ومؤخرات البنادق .. ويُجبر كلاهما على أن يقول : أنا مرّه .. ويختار المأمور لهما أسماء نسائية ، فيطلق على « حسونة » اسم « حسنه » ، ويجبر « أحمد » على أن يجيب إذا نودي باسم « حمدية » . ويُربطان بالحبال إلى مرابط الخيل .. ويوضع أمامهما الثبن ، فيؤمران بأكله ومضغه .. ويمتطى الجنود ظهريهما كما لو كانا فرسين .. ثم يضعون عصوين في ذُبريهما (١١)

وكانت أشكال التعذيب التي يمارسها المأمور ومعاونوه ، تنتمي إلى النوع نفسه الذي مارسه الإدارة من قبل ، ومن بعد : خلط الأنواع والأجناس ، بتحويل الإنسان إلى حيوان ، والذكر إلى أنثى ، والهدف هو تحطيم إعتداد المتمردين بأنفسهم ، وكسر شوكتهم ، والانتقاص من كرامتهم أمام من قد يُفتنون بهذا الإعتداد ، وخاصة في الصعيد الذي تسود فيه مفاهيم خاصة للرجولة ، تجعل حتى الدموع أو الشكوى أو الأنين من علامات الأنوثة التي لاتليق بالرجل ، الكامل الذكورة .

وقع مأمور « البداري » في المحذور ، واستنفذ احتمال الناس على الصبر ، وآان أن يدفع الثمن : قرّر « أحمد جمعيدي عبد الحق » أن يثار لكرامته المهذرة ، ورجولته المهيضة ، وأن يثبت للناس أنه لم يسكت على الإهانة ، ولم يرض

بالإذلال ، فقرر إنهاء حياة المأمور .. وفاتح صديقه « حسونة » في المشروع ، فوافقه عليه .. وقضيا عدة أيام يراقبان « الهدف » ، حتى عرفا أن المأمور تعود ان يخرج بعد غروب كل يوم للتنزه مع صديقه « فهم أفندي نصيف » — مهندس الري — وأنه لا يصطحب معه حراسة ، بل ولا يحمل سلاحا .. كان — ككل الذين احترفوا امتهان انسانية الآخرين — يتوهم أنه غرس هيبتة في كل القلوب ، وأن أحداً لن يجسر على التعرض له ، فالكمل خائفون ومستذلون ومهانون !



□ السبت ١٩ مارس ١٩٣٢

□ مدينة « البداري » ...

غادر « البكباشي ( العقيد ) يوسف الشافعي » — مأمور البداري — منزل صديقه المهندس « فهم نصيف » بعد الغروب .. ليتنزها على الاقدام .. وساراً يتجاذبان أطراف الحديث ، إلى أن بلغا دار المدرسة الابتدائية بالبلدة .. فأصبحا في مرمى نيران بندقيتين مُشرعتين للثأر ، تستتران وراء دُغل من البوص .. وانطلق وابل من الرصاص يشق ظلام ليل الصعيد الكثيف بوهجه ، ويخذش صمته بأذيره !

ويقلب بارد تماماً خرج « أحمد جمعي » و« حسونة » من مكمنهما بين عيدان البوص ، إلى حيث سقطت الجشتين ، فوجدا مهندس الري ما يزال على قيد الحياة .. ولكن ذلك لم يعنيهما .. إذ لم يكن هو الهدف المطلوب .. وعندما اطمأنا إلى أن المأمور قد فارق الحياة ، غادرا مكان الحادث مُسرعين ، وعاد كل منهما إلى بيته ، وأبدل ملابسه ، وجلس يتناول العشاء مع أسرته .. وكأن شيئاً لم يكن !

وكانا ما يزالان حول طبلية العشاء .. حين اندلعت الزغاريد تشق أجواء الفضاء ، من كل بيوت « البداري » .. وحين خرجا يستطلعان الخبر ، كان الناس يتبادلون التهاني وكل منهم يقول للآخر :

— مبروك « الشافعي أفندي » قُتل .. !

وانقلبت الدنيا !



فهمت الدولة معنى الرصاصات التي أطلقت على مأمور « البداري »  
والزغاريد التي انطلقت في شوارع المدينة عقب شيوع الخبر ، فهما صخيحا .  
فالرصاصات تتوجه إليها ، والقتيل هو « النظام » وليس « يوسف الشافعي » .  
والزغاريد تلعلع تشفيا فيها ، وتحذيراً لها . طال رصاص المُستذلين المُهانين صدر  
أعمدة النظام الحقيقية ، وقطع أحد أذرعه الضاربة .. وأنذر الآخرين في أنحاء  
مصر ، بأن يلتزموا بالقانون ، ويمارسوا سلطاتهم وفقاً له ، وأن يكونوا هيئة نظامية  
تتبع حكومة نظامية ، وإلا فالجزاء من جنس العمل .. وأدرك « النظام » أن صمته  
على ما حدث في « البداري » هو دعوة لكي يقاوم الناس بالبارود محاولة  
« صديقي » لادخالهم إلى الشقوق !

وقرر النظام أن يرد اللطسة !

بدأ التحقيق هادئاً : قبضت النيابة على عدد من شبان « البداري » وعلى  
رأسهم ٣٦ منهم كانوا مقيدين في قائمة المشبوهين .. وبينهم « أحمد جمعيدي »  
و« حسونة » ، واستدعي بعض الأعيان . وأنكر الجميع أن لهم علاقة بالحادث .  
وحددوا أماكن تواجدهم ساعة وقوعه . واستشهدوا على ذلك بآخرين أيدوا  
صحة ما قالوه . واعتصم الجميع بالمكر الريفي التقليدي ، فتأسفوا لوقوع  
الجريمة . وذكروا أن « المرحوم » كان ماهراً في اكتساب العداوات . ولا بد أن  
أحد « أولاد الحرام » من غير أهل « البداري » هو الذي أطلق الرصاص ، انتقاماً

منه . ولم يجد المحقق مبرراً قانونياً لاحتجازهم ، فاطلق سراحهم ، وأوشك أن يغلق الملف !

لكن هذه الأنباء لم تكد تصل إلى القاهرة ، حتى ثار وزير الداخلية « إسماعيل صدقي » وأصدر تعليماته إلى حكمدار أسيوط — أعلى قيادة شرطية في المحافظة — بأن يتولى بنفسه العثور على القاتل والإشراف على جمع الأدلة ضده . وأصدر وزير العدل — « علي ماهر باشا » — تعليمات لرئيس نيابة أسيوط بالإشراف على التحقيق . وحتى يشعر الجميع بأن دماء المأمور عزيزة على النظام بل إنها دمائه هو ذاته . فقد عبّر « صدقي باشا » بنفسه — في تصريح لجريدة « الأهرام » — عن أسفه لمقتل « يوسف الشافعي » ، وقال أنه كان مثالا للكفاءة والحزم ، وأعلن أن الوزارة ستصرف للأسرة معونة عاجلة قدرها ألف جنيه ، وأنها أعدت مذكرة لعرضها على مجلس الوزراء لتقرير معاش إستثنائي لها ..

أدرك « صدقي » ، وأدرك حكمدار « أسيوط » ، وأدرك كل من له خبرة بالعلاقة بين الحكومة والفلاحين ، ان أهالي « البداري » يعرفون القاتل ويتهمسون باسمه . وأن هذا المكر الفلاحي وتلك الشهادات المزورة التي جمعوها . وتلك الزغاريد التي استقبلوا بها خبر مصرع المأمور ، لا معنى لها إلا أن أهالي « البداري » لا يرون فيما فعل القاتل جريمة ، بل ينظرون إلى مقتل المأمور باعتباره حكماً بالاعدام يعبر عن إرادتهم ، لذلك تدافعوا بحمون الذي نفذه ، ويسعون بمكر الفلاحين لكي تشيع التهمة بين كثيرين ، فيضيع دم المأمور هدراً ، وتضيع معه هيبة الحكم !

بهذا الفهم غزا حكمدار أسيوط مدينة « البداري » الصغيرة ، ليؤدّب الشامتين في الحكومة ، ويعثر على القاتل الذي يتواطأون ليفلتوه من العقاب . فوزع قواته إلى ثلاثة أقسام ، حاصر الأول مداخل المدينة لمنع الدخول إليها والخروج منها . وانتشر الثاني — وكان من جنود الهجانة الذين ينتمون إلى جنوب السودان — في شوارعها وطرقاتها ، فطاحوا في الناس بسياطهم ، وأخلوا شوارع المدينة تنفيذاً لقرار بحظر التجول .. أما الفريق الثالث فكان مكلفاً بالتحقيق على



الطريقة الصَّدقية : الضرب بالسياط ، ومقابض البنادق ، والإجبار على شرب بول الخيل وأكل الثبن ..

بحكم ما بينهما من مشاكل قديمة ، وجه « العمدة همام » شبهات الحكمدار ، وقادها لتركز حول « أحمد جعيدي » و « حسونه » ، فحاصرت قوات الهجانة منزلهما ، وأعادت إلقاء القبض عليهما ، وعلى بقية المشبوهين ، وربطتهم بالحبال إلى ذيول الخيول فسحبتهن على أرض الشوارع الواقعة بين منازلهم ومبنى المركز ، وهم يُضربون بالسياط لاحاطة أهل « البداري » علما بالطريقة التي سيجرى بها التحقيق القانوني ( !! )



منزل آل جعيدي بالبداري ..

ولأن « أحمد جعيدي » كان يدرك أن أحدا لا يملك دليلاً ضده ، مهما قويت الشبهات ، فقد أصرّ على الإنكار ، رغم التعذيب البشع الذي تعرض له ، والذي تواصل ليل نهار . وسانده « حسونه » فأنكر هو الآخر ، آنذاك لجأ الحكمدار إلى وسيلة كان يعلم أنها لن تخبى ، بل سوف تحملهما على الاعتراف فوراً : أمر قوات الهجانة فحاصرت بيت « آل جعيدي » ، وألقت القبض على كل من يعيش بين جدرانها : الجدّ — الذي كان عمره أيامها قد ناهز المائة عام — والأب والأم وشقيقة « أحمد » الصغرى .. والأعمام والعمات .. وساقوا الجميع في موكب علني ، شقّ شوارع المدينة الصغيرة من بيتهم إلى مركز الشرطة ،

ليجدوا « آل عاشور » قد سبقوهم إلى المركز في موكب مُشابه .. بينما كان المنادي يصاحب الموكب ليعلن في الشوارع ، أن نساء « آل عبد الحق » و « عاشور »

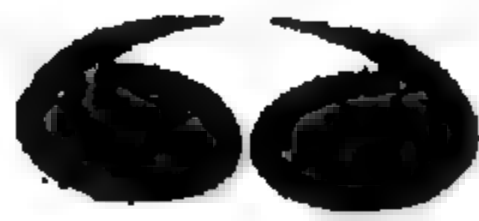
سوف تخرجن من مركز الشرطة عاريات ملطخات الوجوه مربوطات بالحبال إلى  
ذيول الخيول كالسبايا !

واستدعى الحكمدار المتهمين وطالبهما — لآخر مرة — بأن يعترفا بما  
ارتكبا ، ولما أصرا على الإنكار ، أمر بعض الجنود فبدأوا في طلاء وجوه النساء  
باللون الأبيض ، وأمر آخرين بنزع ملابسهن ... وقبل أن تنزع الأيدي ملابس  
الأمهات والشقيقات ، كان « أحمد جميدي » يصرخ ، معلناً أنه سيتكلم ، بشرط  
أن تغادر النساء مبنى المركز ، ويُسمح لهن بمغادرة المدينة كلها .. ووافق  
الحكمدار . واعترف « أحمد جميدي » بأنه الذي أطلق النار على المأمور ، وقال  
أنه لم يكن يقصد قتله ، ولكنه أراد فقط تخويله ليكف عن تعذيب أهالي المدينة  
وأهانة كرامتهم .. وهذا الموقف .. وخفّ توتر الحكمدار ، فخفف من  
الاجراءات الصارمة التي كان قد طبقها على المدينة .. وما ان اطمأن « جميدي »  
إلى أن نساء الأسرة قد غادرن « البداري » وأصبحن في مأمن ، حتى عدل عن  
اعترافه ، وقال للمحقق ببساطة :

— لقد عذبتوني ، وكنت مستعداً أن اعترف بأنني الذي ارتكبت كل  
جرائم القتل في مصر كلها لتتوقفوا عن تعذيبى !

في هذه المرة انهار الجميع على « أحمد جميدي » يركلونه بالاقدام ،  
ويضربونه بالسياط ويحشون فمه بالتبن ، ويدفعون رأسه في آنية مليئة ببول الخيل ،  
ويضعوا العصي في ذبوره ، ويجبرونه على أن يصبح : أنا مرّه .. وهو يواصل إنكاره  
للاعتراف ، و « حسونه » يسأله في إنكاره .. وارتفعت صرخات الشائين ،  
حتى أنها — كما قال « الشيخ جميدي » والد « أحمد » في رسالة أرسلها للصحف  
فيما بعد — كانت تخترق الجدران من هول العذاب فيسمعها الناس على مسافات  
بعيدة . واشتد التعذيب بعد أن تقدم أحد الاعيان ، بإحدى البندقيتين اللتين  
ارتكب بهما الحادث ، وذكر أن خادمة لديه شاهدت « جميدي » وهو يخفيها في  
أحد أكوام القش ليلة الحادث . وهكذا انتهى التحقيق ، اعترف القاتلان ،  
وضبطت أداة الجريمة .. فغادر الحكمدار المدينة ، ونقل المتهمين معه إلى سجن

أسيوط ، لكنه ترك جانبا من قواته في « البداري » ليواصل تطبيق الأحكام العرفية ، واكتشف قبل أن يغادر مبنى المركز طفلة صغيرة تبكي في أحد زواياه ، تبين أنها أصغر شقيقات « أحمد » ، كانت أمه قد نسيتها في السجن من فرط الهول الذي شاهدها !



في ١٠ أبريل ( نيسان ) ١٩٣٢ — أى بعد الحادث بثلاثة أسابيع فقط — قرر قاضي الاحالة ، إحالة المتهمين إلى « محكمة جنايات أسيوط » لمحاكمتهم بتهمة قتل المأمور عمدا ومع سبق الإصرار والترصد ، والشروع في قتل مهندس الري .. وانضم والد القتيل وهو « الشافعي حنفي أفندي » إلى الدعوى ، مطالبا بتعويض مؤقت قدره جنيه واحد ..

وفي ٢١ يونيو ( حزيران ) ١٩٣٢ — أصدرت المحكمة — برئاسة المستشار — « إترى بك أبو العز » — حكمها بإعدام « أحمد جمعي عبد الحق » وبمعاينة « حسن أحمد أبو عاشور » ، الشهير بـ « حسونة » بالأشغال الشاقة المؤبدة .. وتعويض أسرة المأمور القتيل بجنيه واحد ... مع المصاريف وعشرة جنيهات أتعاب محاماه .. وطعن دفاع المتهمين — « مرقص فهمي أفندي » و « ابراهيم ممتاز أفندي » — في الحكم بالنقض في يوم صدوره ...

وفسرت محكمة جنايات أسيوط أسباب تغليظها للعقوبة ، ورفضها لمعاملة المتهمين بالرأفة ، بسببين :

الأول : أن المأمور القتيل كان « يؤدي واجبه بمطاردة هذين الشقيين ، اللذين عاثا في الأرض فسادا ، بإقدام هذا الآثم على قتله ، مما يدعو المحكمة إلى أخذه بالشدة ، ودون رحمة ولا شفقة » .

الثاني : أن جريمة القتل قد اقترنت بحالة « سبق الإصرار » ، فهي لم تتم في فورة انفعال ، أو نتيجة غضب مؤقت ، بل سبقها ترو وتبصر وتفكير مطمئن في

ارتكابها ، واقترن هذا الإصرار المُسبق بحالة « ترصد » ، إذ كمن القاتلان للمأمور ، أكثر من مرة قبل أن يتاح لهما تنفيذ جريمتها ، وهاتين الحالتين أى « سبق الإصرار » و « الترصد » من مبررات التشدد وعدم الشفقة ، لما تدلان عليه من ندالة الجاني وإمعانه في استخدام الوسائل التى يضمن بها تنفيذ جريمته ، ولما تُثيره من اضطراب في الأنفس التى يأتيا الهلاك من حيث لا تشعر .

واستدلت محكمة الجنايات على توفر هاتين الحالتين ، بأن المتهمين كانا يمتلآن حفيظةً على المأمور القتل ، لأنه — طبقا لما ورد في شهادة « محمد بك نصار » أحد عمدتي « البداري » أمام المحكمة — كان يطلب نومهما في مركز الشرطة « وفي نومهم كانت تحصل لهم إهانات » جامدة من العساكر .. لسيرهم الرديئة .. فتألموا من هذه الإهانات ، إذ كان المأمور يأمر بقص شواربهما ، ويحجب لهما « رَشْمَة ليف » ويعملها لهم زى لجام الجمش .. وكان يكلفهم بأن يقولوا : أن مره . وحصل أن دق العصي في أذبارهم . ولما سأله المحكمة عن المظاهر الأخرى التى تجعل المتهمين يمتلآن حفيظة على المأمور ، فيقتلانه — بعد سبق إصرار وترصد — قال :

— هوّا فيه أكثر من دق العصا في ( .... ) وقصّ شنبه .. وقصّته

والجامه .. 112



في شهور الصيف ، خضعت « البداري » لسلطة العمدين ، اذ كانت بلا مأمور .. فواصل — تنفيذًا لتعليمات الحكمدار — إذلال أهلها .. وبعد شهر واحد من صدور الحكم باعدام « أحمد جميدي » ، قدم العمدة « همام » بلاغاً إلى وكيل النيابة « حسنى زيان » يتهم فيه « محمد » — الشقيق الأكبر له — بأنه





شقيقتا « أحمد جمعيدي »  
نست الأم واحدة منهما في  
المركز ، من فرط الهول

قتل أحد الرجال الذين اختفوا من القرية .. وقام البوليس بالبحث فاكتشف ملابس ملوثة بالدماء مدفونة بجوار منزل « آل جمعيدي » ونفى « محمد جمعيدي » التهمة ، وأكد أن الملابس ليست ملابسه ، وأن هناك من دسها بجوار منزله .. وتواصلت الضغوط على زوجة الرجل الغائب ، وكانت محبوسة هي الأخرى ، لتهمه مقابل الإفراج عنها . وأخيراً وبعد ثلاثة أسابيع عاد الرجل الغائب ، وتبين أنه كان في رحلة إلى أحد الأديرة القريبة .

ولم يكن أخذ قد عرف شيئاً عما جرى في « البداري » منذ نشر خبر مصرع المأمور إذ لم تنشر الصحف كلمة واحدة عن ما فعله حكمدار أسيوط بأهلها ، كانت الخلافات المكتومة داخل أحزاب المعارضة ، قد فتت في عضدها ، وفرقت بين صفوفها ، فخمد نشاطها أو كاد .. وفي شهور الصيف سافر الزعماء والقادة إلى أوروبا ليستريحوا من الصراع .. أما ملف قضية « مصرع مأمور البداري » ، فكان بين يدي « عبد العزيز باشا فهمي » رئيس « محكمة النقض » .

وأيامها كانت « محكمة النقض والإبرام » هي أحدث مؤسسات القضاء المصري ، وأعلى مراتبه .. إذ لم يكن قد مضى على تشكيلها الا أقل من عام ، وهي

ليست درجة من درجات التقاضي ، ولا محكمة للفصل في موضوع الخصومة ، لأن مهمتها هي الحكم على عمل القاضي الذي فصل في الخصومة ، أى أن وظيفتها هي « الحكم على الحكم » . وقد أضفى على مكانتها مهابةً ، أن أول رئيس لها كان « عبد العزيز فهمي باشا » ، أحد الثلاثة الذين قابلوا المندوب السامي البريطاني في ١٣ نوفمبر ( تشرين الثاني ) ١٩١٨ ، ليطلبوا إذناً بالسفر لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح ، وقطب « الوفد المصري » ، فوكيل حزب « الاحرار الدستوريين » ثم رئيسه ووزير الحقانية ثم رئيس « محكمة الاستئناف » الذي غضب لكرامة منصبه ، فاستقال منه بمجرد أن أحد النواب قدم سؤالاً لوزير العدل عن المرتب الذي يتقاضاه .

وانتهى الصيف ، ولحقته شهور الخريف .. وأتى الشتاء بلياليه الطويلة ، فخفت قيود الأحكام العرفية المفروضة على « البداري » التعيسة .. بينما ارتدى « أحمد جمعيدي » — المودع بسجن أسيوط — بدلة الاعداء الحمراء .. ولم يكن هناك أمل في أن محكمة النقض سوف تخفف الحكم ..



وفي بداية ديسمبر ( كانون الأول ) ١٩٣٢ ، كان « صدقي » يستعد للاتصال بالمندوب السامي البريطاني ليدخل معه في محادثات تمهيدية ، تنتهي باسعاد بريطانيا برؤية توقيعها على معاهدة بينها وبين مصر كما قال له « السير جون سيمون » . وفي اليوم الخامس منه ، أصدرت محكمة النقض — برئاسة « عبد العزيز فهمي باشا » ، وعضوية « محمد لبيب عطية بك » ، و« زكى برزى بك » و« محمد فهمي حسين بك » و« أحمد أمين بك » — حكمها في الطعن بالنقض على الحكم الصادر بإعدام « أحمد جمعيدي » وسجن « حسونة » مدى الحياة .. فاذا بها ترفض الطعن « على مضض » ، وتعبر عن دهشتها لأن محكمة جنابات أسيوط قد اعتبرت أن ما كان يفعله المأمور القاتل بالمتهمين هو من قبيل أداء الواجب ، وتستند إلى هذا في تشديد العقوبة عليهما .. وهو ما وصفته محكمة النقض بأنه « تعليل فاسد يقوم على أساس مرتبك غير صحيح » ، لأن « محكمة الجنابات » « اعتبرت شذوذ المأمور القاتل الاجرامي من قبيل قيام الموظف بأداء





« عبد العزيز فهمي باشا » ، أول رئيس لمحكمة النقض والابرار يتوسط هيئة المحكمة ، وعن يمينه « عبد الرحمن سيد أحمد باشا »  
« مراد وهبة باشا » ، « محمد فهمي حسين باشا » وعن يساره « محمد مصطفى باشا » ، « زكي برزى بك » ، « أحمد أمين  
بك » ، « الواقفون من اليمين » عبد الفتاح السيد بك « ، « محمد نور بك » ، « حامد فهمي بك » .

واجبه ، مع أن البداهة تقضى بأنه شذوذ يُحفظ كل إنسان ، ولو كان مجرمًا ،  
ويدعو إلى معذرتة والتخفيف من مسؤوليته ، شذا هو سلك سبيل الانتقام .

وانطلاقاً من هذا الفهم المختلف للموضوع ، هدمت محكمة النقض الركن  
الثاني الذي دفع محكمة جنايات أسيوط لتغليظ العقوبة على المتهمين ، وهو ركن  
« سبق الإصرار » و « التردد » ، فلم تقتنع بأنهما ارتكبا الجريمة باصرار مُسبق ،  
رغم أن الظواهر توحي بأنهما قد خططا لها ، ولم يرتكباها في لحظة استفزاز أو  
غضب مفاجيء . وقالت « إن المعاملة التي كان المجني عليه يعامل بها المتهمين هي  
إجرام في إجرام .. ومن وقائعها ما هو جناية هتك عرض يُعاقب عليها القانون  
بالاشغال الشاقة ، وكلها من أشد المخازي إثارة للنفس واهتياجها لها ، ودفعاً بها  
لانتقام » ، واستنتجت من ذلك أنهما كانا في حالة احتياج دائم ينتفي معه القول

بسبق الإصرار ، ذلك « أن مثلهما الذى أودى واهتيج ظلما وطغيانا ، والذى ينتظر أن يتجدد إيقاع هذا الأذى الفظيع به ، لاشك أنه إذا اتجهت نفسه إلى قتل مُعذِّبه ، فإنها تتجه إلى هذا الجرم مواترة مما كان ، منزعة مما سيكون ، والنفس المنزعجة المواترة ، هى نفس هائجة أبداً لا يدع إنزعاجها سبيلا لها إلى التبصّر والسكون حتى يحكم العقل هادئا متزنا ، مترويا فيما تتجه إليه الإرادة من الأغراض الإجرامية التي تتخيلها قاطعة لشقائها » . وهكذا قطعت محكمة النقض بأنه « لاسييل إلى القول بناء على هذا بوجود سبق إصرار ، إذ أن توفر هذا الظرف يتطلب ان يكون لدى الجاني من الفرصة ما يسمح له بالتروي والتفكير المطمئن ، فيما هو مقدم عليه » ا

أما لماذا لم تُلغ « محكمة النقض » الاعدام ، وتقبل الطعن ، ولماذا رفضته « على مضض » ، فلأن المحكمة التي أصدرت الحكم بالإعدام لم تخرج في تقدير العقوبة عن النص القانوني ، وإن كانت قد أخطأت في تبرير أسباب تغليظها لهذه العقوبة ، والقانون صريح في أن المحكمة غير مُلزمة ببيان أسباب الرأفة بالمتهم أو الغلظة عليه ، « إذ الرأفة شعور نفسي تثيره علل مختلفة لا يستطيع المرء غالبا أن يحددها حتى يصورها بالقلم أو اللسان ، ولهذا لم يكلف القانون القاضي ببيانها ..

لم يكن تخفيف الحكم إذن من سلطة « محكمة النقض » .. ولذلك لم تخففه ، وإذا كانت من الوجهة القانونية قد احترمت الحكم ، فقد أصرت على أن تنص في حيثيات حكمها على أنها « وجدت من الواجب عليها من جهة العدل وإراحة لضمائر أعضائها ، أن تلفت نظر أولي الأمر إلى وجوب تلافي هذا الخطأ القضائي ، الذي لا حيلة قانونية لها فيه ، ولو كان الأمر بيدها ، وكانت هى التى تقدر العقوبة ، لما وسّعها أن تُعاقب المتهمين كليهما بمثل تلك الشدة ، بل لعاملتهما بما توجبه ظروف الدعوى من الرأفة والتخفيف » .



بعد أسبوعين من صدور حكم « محكمة النقض » ، بدأت الأنباء تتسرب عن ان هناك خلافاً بين وزير « العدل » « علي ماهر باشا » ووزير الداخلية



ورئيس الوزراء « إسماعيل صدقي باشا » حول الطريقة التي تتعامل بها الحكومة مع الحكم .. وكان من رأى وزير العدل أنه لا يستطيع أن يتجاهل حيثيات حكم صادر من محكمة رفيعة المستوى ، ولا أن يصم آذانه عن المطالبة الصريحة التي وجهتها له بالسعى لتخفيف الحكم عن المتهمين ، عن الطريق الوحيد المتاح ، وهو أن يستصدر أمراً ملكياً بتخفيف العقوبة .. وقال رئيس الوزراء ، أن محكمة النقض لم تجد على الحكم مأخذاً من الناحية القانونية ، وإن توصيتها بتخفيف العقوبة ليست ملزمة للحكومة ..

وفي يوم ١٨ ديسمبر ( كانون الأول ) ١٩٣٢ ، عقد « علي ماهر » إجتماعاً بمكتبه في وزارة الحقانية ، حضره « عبد العزيز فهمي باشا » رئيس محكمة النقض ، وكبار المستشارين القانونيين للحكومة ، والنائب العام ، حيث تداولوا في حيثيات الحكم .. وفي اليوم التالي خرجت جريدة « الجهاد » — كبرى صحف « الوفد » — وفي صدر صفحتها الأولى النص الكامل لحيثيات حكم « محكمة النقض » وقد أبرزت في عناوينه العبارات التي تُصم الحكم بأنه يتبع أساليب هي إجرام في إجرام ، بينما بدأ كاتب « الوفد » الجبار ، « عباس محمود العقاد » ، سلسلة مقالات عنيفة ، عن دلالات حكم النقض ، كان أولها بعنوان « فظائع القرون الوسطى : أين نحن ؟ .. وأين أعداء الفوضى في الإدارة المصرية ؟ » . ختمه قائلاً : « لقد فضح الحكم في قضية البداري شيئاً قليلاً من أوزار هذا الزمان ، ولو أفتضحت كل أوزاره ، لعجب الناس في غير هذه الأمة ، كيف بقيت في نفوس المصريين سؤرة للعدل ونخوة للغضب الشريف » ..

وعلى امتداد الأسبوع التالي ، كتب « العقاد » ثمانية من أعنف المقالات التي كتبها في حياته السياسية ، حولت الحكم في « قضية البداري » إلى سيى قومية ، تتحدث عنها الصحف والمنتديات ، وتصدر بشأنها القرارات والبيانات ، وتُعقد من أجلها الاجتماعات والموتمرات ، وتجري المفاوضات والمشاورات ، وتتفجر خلال كل ذلك قضايا في الفكر السياسي والفقه الدستوري ، وتكشف خيوط العلاقة بين الاستبداد الداخلي وبين القهر القومي !

تواصل هجوم « العقاد » العنيف على حكومة « إسماعيل صدقي » في الأيام التالية ، وانتقل الهجوم إلى معظم كتّاب صحف المعارضة ، وفي داخل الوزارة كان « صدقي » ما يزال يحاول اقناع « علي ماهر » بأن يغلق « ملف البداري » ، ولا يعطي المعارضة فرصة لخلخلة موقف الحكومة .. لكن « علي ماهر » أخذ الموضوع جدًا ، وبدأت خيوط الأزمة الوزارية تتشابك وتتعدد .

ولا أحد يدري على وجه القطع ، السبب الذي من أجله تشدد « علي ماهر » كل هذا التشدد ، وأصر على أن يدفع بالأمور إلى طريق الأزمة .. صحيح أنه من رجال القضاء القدماء وأنه كان عميداً لكلية الحقوق ، وعضواً في اللجنة التي وضعت الدستور .. الا أنه كان كذلك من أبطال الانقلابات الدستورية . وكانت وزارة « صدقي » هي الانقلاب الثالث الذي يشارك فيه .. ثم إنه كان وزيراً معه عام ١٩٢٥ حين وقع « حادث إخطاب » فلم يحتج ولم يثر أزمة .. والأهم من هذا وذاك ، أنه كان وكيلاً لحزب « الاتحاد » — الحزب الذي أسسه القصر — وممثلاً له في الوزارة الإئتلافية التي يرأسها « صدقي » .. فهل كان حزب « الاتحاد » يخطط لنسف إئتلافه مع « صدقي » ؟ أم كان يريد — فحسب — أن يظهر له مدى قدرته على تأزيم الأوضاع أمامه ليكتسب نفوذاً أكثر في وزارته ؟ أم أن الأمر كله هو أن « علي ماهر » — وهو من ألباز التاريخ السياسي المصري — شعر بأن السفينة توشك أن تغرق ، فأثر أن يفر منها .. لي طرح اسمه كرئيس مقبول للوزارة القومية التي كان الجدل يدور حول تأليفها آنذاك على انقاض نظام « صدقي » .

ربما يكون دافعه أحد هذه الأسباب .. وقد تكون كلها .. أما المؤكد فهو أن « علي ماهر » أتفق مع رئيس محكمة النقض على أن يرفع باسمه — كوزير للعدل — إلتماساً إلى جلال الملك بطلب إبدال عقوبة الإعدام على « جعدي » ، إلى الأشغال الشاقة . ووافق على أن يأمر بإجراء تحقيق عن كل ملبسات القضية ، يشمل الذين تولوا تحقيقها ، ومن كانت لهم صلة بوقائعها من رجال النيابة أو الإدارة ، وأفراد عائلتي المتهمين لتحديد المسئولية الإدارية والجنائية ومحاسبة الذين

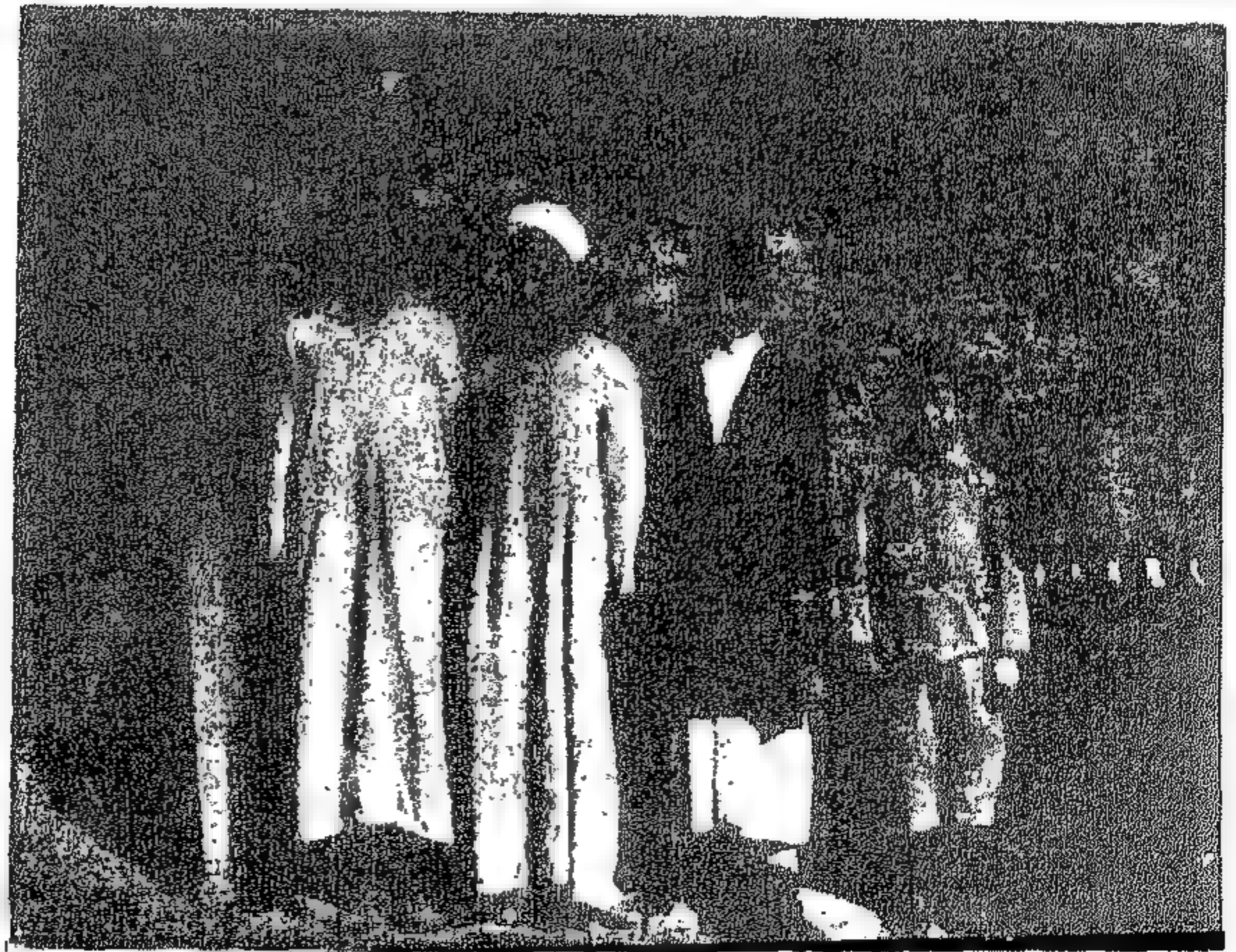


5A02

تثبت ضدهم تهمة التعذيب أو تهمة الإهمال في تحقيق شكاوى المتهمين .

وعلى الفور بدأ الأفوكاتو العمومي « سيد بك مصطفى » التحقيق ، فاستمع إلى أقوال « حسني زيان » — وكيل نيابة البداري — حول الشكاوى التي قدمها المتهمان وأهاليهما عن تعذيبهما بواسطة المأمور القليل ، واستمع إلى أقوال العمدة « محمد نصار » ، والحكمدار وطبيب المركز والكونستابل « أحمد خالد الهجرسي » .. وعدد كبير من أهالي القرية .. وتشكك كثيرون في جدوى التحقيق وهدف الحكومة منه .. ولاحظ « عباس العقاد » أن الموظفين الذين يجرى التحقيق معهم .. لم يوقفوا عن العمل .. وبذلك أصبح من الصعب « التوصل إلى أدلة تدينهم ، وهم مسيطرون على مراكزهم .. قادرون على إرهاب الشهود وتحوير الحقائق .. وأبدى دهشته لأن « عبد اللطيف محمود » — رئيس نيابة أسيوط — قد سئل أمام اللجنة .. ومن بين أعضائها شقيقه « محمد محمود بك » ..

أشقاء أحد جمهري الذين اقتيدوا إلى مبنى المركز للتحقيق معهم





ولم يكن « العقاد » مبالغا حين قال « إن وزير الداخلية يريد تحقيقا يبرئه ويح له أن يصبح بعد إعلانه بريئا » ، فقد جرى التحقيق وسط ضغوط مكثفة بذلها « صدقي » لكي يحتوي الأزمة .. ولأن أطرافا كثيرة من الإدارة المحلية في « أسبوط » كانت قد تواطأت على ما جرى ، فقد أسرع تخفي الأوراق وتستبدلها وتحشد الشهود .. ولم يكن لدى أحد ثقة في أن التحقيق سيصل للحقيقة حتى أن « الشيخ جعدي عبد الحق » أرسل رسالة لجريدة « الجهاد » ، خاطب فيها وزيرى الداخلية والحقانية قائلا « هل تريدان تحقيقا جديا ؟ .. هل تريدان الوصول إلى الحقيقة ؟ .. هل تريدان أن تقفا على حوادث مزرية يعاقب عليها القانون ؟ .. إذن أصدرنا الأمر بوقف عمدتى « البداري » وحكمدار أسبوط ، واتركا الحرية للناس ثم إسمعا ما يقوله سكان « البداري » جميعا .. تجدا المسئول الأول !



لكن أحدا لم يكن يريد تحقيقا .. أو يجهل مايقوله سكان « البداري » .. أو يسعى حقا للبحث عن المسئول الأول .. فقد كانوا جميعا يعرفون أن هذا المسئول المجهول ، هو ذاته النظام الذى يحكم .

وربما لأن النظام هو المتهم وهو المحقق، فإن « إسماعيل صدقي » كان واثقا أن الأزمة ستتم، وأن المسرحية ستعرض كما أخرجها، لذلك دفع نائبا من

النائب عبد الحليم اليلى تمثيلية طلب الاحاطة

أنصاره — هو « عبد الحليم اليلى » — ليتقدم بسؤال لوزير الحقانية حول ما سوف يتخذه من إجراءات على ضوء ما ورد بحديثات حكم محكمة النقض في « قضية البداري » .. ليكون ذلك السؤال تهيدا لوقوف وزير الحقانية على منصة مجلس النواب . ليلقي بيانا يعلن فيه أن التحقيقات القانونية والإدارية النزينة قد أثبتت أن الإدارة بريئة من شبهة التعذيب .. وأن الذى قام به « كونستابل » صغير دون علم رؤسائه !

وفجأة حدث ما لم يكن في الحسبان .. فقد انهالت شكاوى الناس على مكتب وزير الحقانية من كل أنحاء البلاد ، تروي وقائع عما تعرضوا له من عسف وعنف الشرطة ، وخروج الحكم عن الأساليب النظامية في التعامل مع رعاياه . وارتفع عدد الشكاوى إلى ٤٠٠ شكوى فأحالتها الوزارة إلى النائب العام وطلب التحقيق فيها . وأرسل النائب العام إلى وكلائه في جميع أنحاء البلاد يسألهم عن عدد الشكاوى المقدمة ضد جهاز الشرطة ، فإذا بها ٢٥٤٣ شكوى من وقائع تعذيب مارستها الشرطة ضد المواطنين خلال مدة لا تصل إلى عام .. وإذا بينها ٢٢٢٠ شكوى ضد صف ضباط وعساكر وخفراء ، و ٣٢٣ شكوى من أعمال عنف قام بها مأمورو شرطة وضباط شرطة ومعاونو إدارة ! !

وقلق « إسماعيل صدقي » من فتح ملف التعذيب .. وعارض في اجراء أى تحقيق مع رجال الإدارة في أية حادثة إلا إذا كانت متصلة بموضوع « البداري » .. وقال إن بدء التحقيق في الشكاوى سيؤدي إلى اتساع هذا الباب بصورة خطيرة ..

وبرز على سطح طوفان الشكاوى التي قدمها المواطنون ، ثلاث حوادث . كانت ذات دلالة خاصة على الطريقة التي تحكم بها إدارة « صدقي » بعد أن أطمأن أفرادها إلى أنهم قد أصبحوا بعيدين عن رقابة النيابة والقضاء ، وحتى مجلس النواب ، فاستقر في يقينهم أن لديهم تصريحاً بأن يقررو النظام دون النظر إلى أى اعتبار آخر .

ففي قرية « المطيعة » — في محافظة أسيوط أيضا — وقعت حادثة سرقة بالإكراه . فارتاب ضابط شرطة النقطة في بعض المشبوهين ، فلما أنكروا ضربهم بالسياط ، ومرغهم في أرض الأسطبل التي يغمرها البول ، وأعمل فيهم العصي مراراً قبل التمرغ وبعده ، حتى تهرأت جلودهم وساءت حالتهم وظهرت الإصابات في أجسامهم .. وخشى الضابط أن يُحيلهم إلى النيابة وهم على تلك الحالة فتسجل ما بهم من إصابات ، فزور في محاضر الشرطة ليؤخر ذلك إلى أن تندمل جروحهم ، ولكن أوان عرضهم على النيابة حل ، وقد ساءت الحالة ، فوقفوا أمامها وقد

لتر شرطة سورس بالقبوم حيث جرى انتزاع اعترافات كاذبة من المتهمين بقتل المرحوم بدر مختار ، كادت أن  
تدفعهم إلى المشقة ، لولا أن تبين أن المرحوم حتى لم يمت !

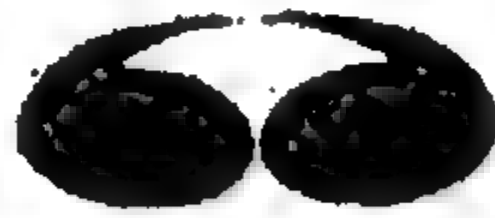
غَشَّت الجروح أجسامهم في مواضع عدة ، وقد تقيح بعضها وتطرق إليه الفساد .  
وسألهم المحقق عن شهودهم على ما وقع عليهم من تعذيب ، فاستشهدوا بمحبوسين  
كانوا معهم في نقطة شرطة « المطيعة » . فأرسل المحقق يستدعيهم ، فإذا بضابط  
النقطة يرد بأنهم من غير معلومي محال الإقامة . مع أنهم كانوا آنذاك محبوسين في  
النقطة .. وحين مثّلوا أخيراً أمام المحقق أنكروا كل شيء ، وأكدوا أنهم لم يشاهدوا  
تعذيباً ، ولا يعرفون عنه شيئاً .. وأخيراً اكتشف المحقق أنهم عُذِّبوا قبل أن يمثّلوا  
أمامه .. وكشف عن أجسامهم فإذا بآثار الضرب تغشاها في كل خلية منها .

وفي قرية « بني حسين » — المجاورة لها — وقع حادث مشابه ، تعرض  
المتهمون خلاله إلى صنوف مبتكرة من التعذيب .. إذ كان الضابط يلبسهم  
الطرايط ليعرضهم للسخرية والتحقير ، ويُرغم كل منهم على أن يضع العصي في

أدبار الآخرين .. ولما ضبطت الطرايطير في النقطة سئل الضابط عنها فقال أنهم كانوا يعدونها لتسليّة العساكر في أوقات الفراغ .

وفي الحاليتين لم يقدم أحد الضابطيين إلى المحاكمة .. إذ حماه رؤساؤه فرفضوا تقديمه للمحاكمة ، واكتفت وزارة الداخلية بنقل كلا منهما من النقطة التي كان يعمل بها إلى مكان آخر .

وفي إحدى قرى « مركز سنورس » بمحافظة الفيوم بالصعيد اختفى شخص اسمه « بدر مختار » ، وطفّت جثة مجهولة ، قيل إنها جثته .. واشتهت الشرطة في أن صديقا له اسمه « فؤاد جمعة » قد قتله ، فقبضت عليه ، وتولى ضابط النقطة — مع الخفراء وشيوخهم — تعذيبه ، حتى أضطر إلى أن يعترف بأنه قتل « بدر مختار » بمساعدة اثنين ذكر اسميهما . وألقت الشرطة القبض عليهما ، فأيدا ما قاله « فؤاد جمعة » ، وأكدّا أنهما اشتركا معه في إلقاء الجثة في مصرف المياه التي عُثر عليها طافية فوق سطحه .. وأمام النيابة شكوا المتهمون بأنهم تعرضوا للضرب ، ولكن طبيب المركز — كالعادة — سجل في تقريره أن ما بهما من إصابات لا يتطلب علاجاً .. وبعد أسبوعين من اختفائه ظهر « بدر مختار » . واتضح أنه كان قد سافر إلى الواحات .. وعلقت الصحف على الواقعة قائلة « لو أن اختفاء « بدر مختار » قد امتد إلى عدة أشهر لكانت النتيجة ، إحالة المتهمين الثلاثة إلى محكمة الجنايات .. وربما حكمت بإعدامهم ، خاصة وأنهم كانوا قد اعترفوا بأنهم القتل » !



كان « العقاد » على حق حين قال إنّ سلوك مأمور البدارى « هو السلوك الذي جرى عليه كثير من الموظفين في عهد « صدقي باشا » ، من يوم أن تولى وزارة الداخلية ( ١٩٢٥ ) إلى يوم أن تولى رئاسة الوزارة » . لكنه — مع ذلك — استشعر هو وغيره من كتّاب المعارضة ، أن هناك محاولة تقوم بها الدوائر الانجليزية في مصر ، للقول بأن المصريين عاجزون عن حكم أنفسهم ، وأن





الكاتب الجبار عباس محمود العقاد في الثلاثينات

الاستقلال الذي حققه تصريح فبراير ١٩٢٢ ، قد أعاد الحكم المصري إلى « الأساليب الشرقية » التي كانت سائدة في عهد « الخديو إسماعيل » ، والتي يفخر المحتلون بأنهم قد أوقفوها فأنقذوا المصريين من الحكم بالسياسة ، والقتل بقناجين الفهوة المسمومة والسخرة ، وكل مظاهر الحكم غير النظامي . وهي فكرة تعاطفت معها الجاليات الأوروبية التي كانت تقيم في مصر وتتمتع بالامتيازات الأجنبية ، فتحاكم بقوانين بلادها ، وأمام محاكم مختلطة لتوفير ضمانات المحاكمة أمامها .. وقد ألحقت جريدة « الريفورم » - وكانت تصدر في مصر باللغة

الفرنسية وتعبر عن رأى الجالية الفرنسية في مصر — في معرض تعليقها على « قضية البداري » ، إلى الامتيازات الأجنبية ، فقالت أن وقائع لقضية تفرض التريث في الاستجابة لمطلب مصر بإلغاء الامتيازات الأجنبية ، حتى تظل ضمانات المحاكمة العادلة للأجانب قائمة ..

وقد وصف « العقاد » هذا الاستنتاج الفرنسي من وقائع القضية بأنه استخلاص « محزن ومضن يُفزع الضمائر ويحز في القلوب » ، وأنكر — بحسم — مسئولية المصريين ، عن مثل هذه الحوادث ، وقال أنهم « ضحاياها .. والشاكون منها » ، وفرق « العقاد » بين نوعين من الحكومات المصرية :

حكومة ديمقراطية تأتي بها انتخابات حرة ونزيهة ، فتستند إلى أغليتها الشعبية ، ومثل هذا النوع من الحكومات تُتهم عادة في صحف الإحتلال وعلى لسان المسئولين في دار المندوب السامي ، بأنها حكومات تتسم بفوضى الإدارة واضطراب النظام ، وقلة الكفاءة في رعاية القوانين ، مع أنها حكومات ، تعبر عن سلطة الأمة وتقوم بصيانة الحقوق وحراسة الحريات وقرار الأمن ، وهى لا تدفع رجال الادارة لأكراه الناس على القبول بها ، أو جشدهم لتأييدها بالمسيرات والعرائض ، لأنها تحوز رضى الناس فعلا ..

وحكومة ديكتاتورية جاءت بانقلاب دستوري أو بانتخابات مزورة أو بالاثنين معا ، فهى لا تعبر عن الناس ، ولا تستند إلى ثقتهم ، بل تعتمد على ثقة المندوب السامي البريطاني ، وهذا النوع من الحكومات هو الذى يفسد الإدارة ، لأنها تحكم الناس على غير ما يرويدون ، فهى في حاجة إلى موظفيها للترويج للدعاية السياسية ، وإكراه الناس على تعديل آرائهم ، والخروج على عقائدهم ، فلا يتفرغ موظف الإدارة للعمل النافع ، ولا يؤدي عمله بما يفرضه عليه القانون وتحمته عليه النزاهة والإنصاف ..

وكشف « العقاد » عن العلاقة بين اختلال حبل الأمن العام ، وهبوط مستوى أداء رجاله ، وبين المثل السيء الذى يضربه الموظف من هذا النوع ، الذى ينزع من قلوب الناس إحترام القوانين ويهون عليهم إقتراف الجريمة .. فاذا وقعت

فهو عاجز عن كشفها بالوسائل المألوفة ، ولو أنه كان محبوبا متضامنا مع الناس لأعانوه على كشف الجرائم ، ولأنه مكروه وممقوت ، فهو يلجأ إلى الشذوذ والعنف ليبحث عن الذين يرتكبون الجرائم .

وحمل « العقاد » النفوذ الاستعماري مسئولية هذه الإدارات الحكومية الفاسدة ، إذ « أن الاستعمار صاحب مصلحة في تسليط الفساد والخلل على الإدارة المصرية ، لأنه من جهة يُسيء إلى سمعة مصر ، وسمعة حكوماتها الوطنية ، ويتخذ من ذلك حجة في البقاء والإشراف على شئون الحكومة الداخلية » و « لأنه من جهة أخرى يحسب أن هذه المساوئ تُفرغ صبر المصريين ، فلا يلبثون أن يطيعوه ويمتثلوا لمطالبه ، ويفرطوا في حقوق الوطن » .. وسخر « العقاد » من الفكرة التي تقول ان الانجليز لن يفاوضوا « صديقي » ونظامه موصوم بأحداث البداري .. فقال أنه « لا حادثة البداري ولا ألف حادثة مثلها ، يمكن أن تمنع الانجليز من اغتنام الفرصة ووضع أيديهم على الفريسة » .. أما حديث الانجليز عن الحضارة وتمدين الإدارة المصرية ، فهو مجرد كلام لا معنى له .. « انما تحبون من الوزارة أن تحيب مطالبكم ، وتشبع نهمكم ، ثم لها أن تسيء بعد ذلك ما شاءت الإساءة ، وتختل في أعمالها ما طاب لها الاختلال وهذه هي الحضارة التي شوهم وجهها في أعيننا » ..



انتقلت الأزمة الوزارية المكتومة ، من بين جدران المكاتب الحكومية إلى المنتديات ثم إلى صفحات الصحف لتبلور جوهر الخلاف بين رئيس الوزراء ووزير الحقانية ، في قضية دستورية هامة ، هي مدى مسئولية الوزير ، وحدود حقه في

اتخاذ القرار . كان « إسماعيل صدقي » يعترض على فتح وزير الحقانية ، ملف التعذيب والتحقيق مع رجال الادارة ويعلن ، أن ذلك التعذيب والتحقيق مع رجال الادارة ويعلن ، أن ذلك من مسائل السياسة العامة للحكومة ، وأنه ليس من حق الوزير — دستوريا (!!) — ان يتصرف فيها وحده لأنها من سلطة مجلس الوزراء .. أما « علي ماهر » فقد تمسك بأنه المسئول — مباشرة — عن أعمال وزارته ، حسب نص الدستور ، ومن حقه أن يكون مستقلا في إدارة أعمالها وتوجيهها ومن بينها التحقيق في بلاغات المواطنين .

ولم يمكن « صدقي » راغباً في أن تحدث قضية « أحمد جعدي عبد الحق » شرخاً في جدار نظامه ، ولم يكن يريد أن يمهد الأرض ليخرج الوزير بطلاً ، مستقيلاً أو مُقْبِلاً .. ولم يكن سهلاً عليه أن يعترف رسمياً — وعلى لسان بيان يلقيه أحد وزرائه — بأنه يشرف على إدارة حكومة فاسدة وظالمة ، ولا تليق بحكومة متمدينة .

وهكذا ما كاد يقرأ مشروع البيان الذي أعده « علي ماهر » ليتلوه في مجلس النواب رداً على سؤال « النائب عبد الحليم البلي » حتى أصر على تعديله معلناً أن البيان يعبر عن رأى الحكومة ، لا عن رأى الوزير ، وأنه في جوهره بيان يتصل به الوزير من مسؤوليته التضامنية مع الحكومة في سياستها العامة . وتطبيقاً لذلك لم يوافق على إعلان الوزير أنه سيتقدم بمشروع قانون لإلغاء قانون حماية الموظفين .. ونقل تبعية رجال الشرطة الذين يحققون القضايا في مراحلها الابتدائية من وزارة الداخلية إلى النيابة العامة . واعترض على عبارات العطف على المتهمين التي تضمنها مشروع البيان ، واعترض على الإشارة الى تصرفات بعض رجال الادارة ، وعلى امتداح الوزير لحكم محكمة النقض ، وعلى إعلانه بأنه سيستصدر عفواً ملكياً عن المتهمين . وكان من رأى « صدقي » ان تقديم كل هذه الترضيات لشخص اسمه « أحمد جعدي » تراجع كبير يهز هيبة الحكم .

وتوسط عدد من الوزراء ، ووكيل الديوان الملكي « زكي الابراشي » ، بين « علي ماهر » و « إسماعيل صدقي » . وقبل وزير الحقانية أن يعدل بيانه فيستبدل ما ورد به من المقترحات بإلغاء قوانين قائمة أو استحداث أخرى ، بعبارة



كان الخلاف بين « حزب الشعب » ، وزعيمه « اسماعيل صدقي » ، وبين « حزب الاتحاد » وممثله في وزارة  
انتلاف الانقلابيين « علي ماهر » ، محل تندر الصحف المعارضة .. وهذه صفحة من مجلة « الصرخة »  
بعنوان شد الحبل بين الشعبين والاتحاديين تسخر من صراع القوة بين « صدقي » و « علي ماهر » ..

الصرخة - العدد ١٦



## شد الحبل بين الشعبين والاتحاديين !

هذه نقطة . والنقطة الثانية هي ان الشراح  
والفقهاء والشعراء قد اتفقوا على جعل مقاعد الوزارة  
عشرة ، وعدد الوزراء عشرة . وعلى ان مسئولية  
الحكم على كتفى الحزبين : حزب الشعب وحزب  
الاتحاد . وان التساوى في المسئولية يوجب التساوى  
في الحكم والسلطان ...

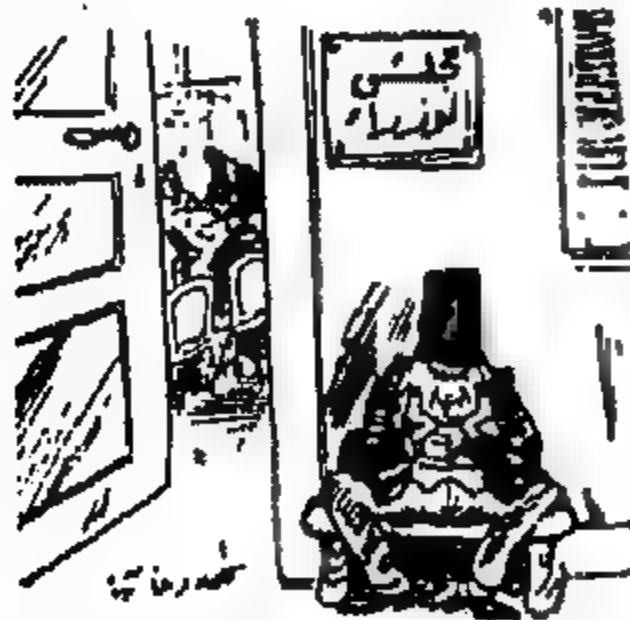
ومن ثم يكون لحزب الاتحاد خمس وزارات من  
بينها وزارة للخارجية .. وسبحان الله في طبعك والسلام !  
هذا ما يطلبه الاتحاديون ، وهذه هي شكواهم ...  
ثم نسمع في الوقت نفسه ان صاحب الدولة  
رئيس الوزراء قد بدأ هو ايضا يشكو ويعمل  
من تصرفات الاتحاديين !

ولسمع من انصاره والمهيمنين به ان معظم الاعمال  
التي يسدها الناس اليوم غلطت على الوزارة ، ويحاسبونها  
عليها الحساب المسير ... هذه الاممال من فعل  
الوزراء الاتحاديين ...

— واسماعيل باشا مش مبسوط منها ابدأ !  
ومثال ذلك احالة القضاة على المعاش لانهم اصدروا  
احكاما لم يوافقهم عليها وزير الحفانية على ماهر باشا .  
وترقية الشيخ سليمان عنارة ، مسألة يقسم لك  
انصار واحباب رئيس الوزراء على انها تمت على غير  
ارادته ، لان دونه ثلاثة بالله العظيم يكره المعايمة  
وترقية المسوين والاذناب !

ويخرج على باشا ماهر قاضيا من احدى جلسات  
مجلس الوزراء

ويضرب معاليه عن حضور جلسة مجلس الوزراء  
تمام بالضبط كما كان يفعل في وزارة عهد باشا محمود



( على ماهر باشا يضرب عن حضور مجلس الوزراء )



( يحمل رسالة او انذار الاتحاديين )

والمندوب السامي يدعوا الوزراء لتناول العشاء  
والصحف الوزارية تؤكد ان مأدبة العشاء كان  
يسودها الود والوقار !

ومأدبة كهذه تنفي في ذاتها عن مائة بلاغ رسمي  
يصدره قلم الطبومات ليكذب فيه اقراءات الصحف  
الوفدية واشاعاتها الخبيثة عن وجود خلاف بين الوزراء .  
يقولون ان الاتحاديين قد بدأوا يزورون موسمهم  
ويقولون : هذا لن يكون ! واذا كان ولا بد من  
ان يجمع احد الحزبين بتصيب الاسد ، فهذا الحزب  
يجب ان يكون حزب الاتحاد ... اما ان يكون  
لنا في الوزارة ثلاثة مقاعد ، ولنا فينا ستة ، فلا  
كانت القناعة ولا كان الايمان ...

وذهب معالي ماهر باشا بحسب رسالتهم او  
انذارهم او شكواهم — مبها كما تشاء — الى رئيس  
الوزراء ورئيس الحزب الجديد .

ولكن وزير الاتحاديين قد اكتسب الكياسة  
بطول المران !

لم يذكر شيئا لرئيس الوزراء عن نصيب الاسد  
وعن اقتسام مقاعد الوزارة والاقتسام والاسلاب .  
كلا بل بدأ حديثه بمقدمة شعرية جميلة عن وجوب  
ادخال عناصر جديدة في الوزارة ...

وترك لكاه اسماعيل باشا ان يتم بقية الشرح  
والنطق ! وان يفهم ان هذه العناصر لن تكون  
الا من حزب الاتحاد ...

كنا اول من تكلم بين الصحف عن الخلاف  
للقائم بين الاتحاديين والشعبين ، او بمهارة اصبح ،  
اول من اشار الى الريبة وعين السخط التي ينظر بها  
حزب الاتحاد الى تأليف الحزب الجديد . فلقد كتبنا في  
المجلة الرابعة في العدد السابق كلمة تحت عنوان  
( منافسة ) عرضنا فيها لاسباب الريبة والخلاف في ايجاز  
ولم يكذب صدر العدد حتى استفاضت الاخبار  
عن هذا الخلاف الذي رفعه بعض الزملاء الى مرتبة  
« ازمة وزارية » من الصنف الطاء للمتناز .

وسواء كانت هناك ازمة وزارية او لم تكن ،  
وسواء سويت هذه الازمة او هجرت عن تسويتها  
دار للمندوب وغير دار للمندوب ، فان هناك امرا  
ثابتا لا يغير في تكذيبه القب بلاغ رسمي ولا الف  
نمر يج وتكذيب ...

... وهو ان على ماهر باشا قد بدأ « يناكف »  
اسماعيل صدقي باشا كما سبق له ان « ناكف » عهد  
لشاه محمود ، وان هذه الازمة او هذا الخلاف قد يفلحون  
في تسويته اليوم ولكن ... ما كل مرة تسلم الجرة !

وقرأ اليوم في الصحف شيئا شبيها بما كنا  
قرأه في صيف ١٩٢٨ ، ايام بدا الخلاف بين  
الاحرار الدستوريين والاتحاديين

صاحب الدولة رئيس الوزراء يقابل المندوب السامي  
ورئيس الديوان العالي الملكي يقابل رئيس الوزراء



( على ماهر باشا يناكف رئيس الوزراء )

عامة يقول فيها أن الحكومة تفكر في تشريعات لزيادة طمأنينة الناس . واشترط « علي ماهر » مقابل هذا التعديل ، أن يكتب خطابا إلى رئيس الوزراء ، يبلغه فيه ما وصل إليه التحقيق في بعض حوادث التعذيب في مديرية أسيوط ، ويطلب منه محاكمة بعض كبار موظفيها الإداريين ، وأن يتلقى من رئيس الوزراء ردًا بموافقته على ذلك .. ورفض « صدقي » شروط « علي ماهر » .. وقابل « الملك فؤاد » وعرض عليه المشكلة ، فلم يُبد حماسا للتدخل ، وإن كان قد وعده بأن يقابل « علي ماهر » . وقد استقبله بالفعل وحاول الملك إثناؤه عن تشدده مع رئيس الوزراء فقال له « علي ماهر » .

— إنني لو كنت مكان « أحمد جعيدي » وفعل بي المأمور ما فعله فيه ، لقتلته أنا أيضا .

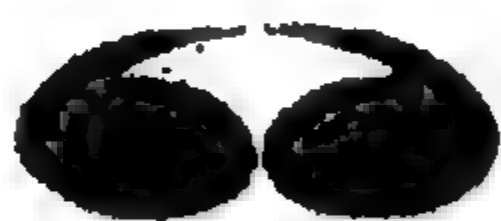
وأخيرا نجحت الوساطة بين الرجلين ، واقتنع « علي ماهر » بتعديل بيانه لتفادي كل ما يعكر الجو في وقت تبدأ فيه المفاوضات بين رئيس الوزراء والمندوب السامي البريطاني .. ولكنه تمسك بالألا يُلقى البيان في حالة تعديله ، وأصر على إحالة التحقيقات التي تمت مع رجال الإدارة في حوادث التعذيب التي وقعت في « البداري » — غير الحادثة التي فجرت الأزمة — وكذلك تلك التي وقعت في « المطيعة » و « بني حسين » إلى القضاء .. وطلب « صدقي » منه أن يؤجل ذلك بعض الوقت .. فوعد « علي ماهر » بسؤال النائب العام لأن الأمر يتعلق به .. كما أصر على تخفيف العقوبة عن « أحمد جعيدي » و « حسن عاشور » ..

وخلال اليومين اللذين فصلا بين إجتماع مجلس الوزراء ، وإجتماع مجلس النواب .. تحركت الحوادث بسرعة شديدة : علم « صدقي » أن النيابة العامة شرعت فعلاً في إتخاذ الاجراءات التي طلب تأجيلها ، وأعلنت قرار الاتهام في قضيتي تعذيب المتهمين في نقطتي شرطة « المطيعة » و « بني حسين » وانها سلمته إلى المختص بإعلان المتهمين به ، وأزعج ذلك كبار رجال الإدارة في محافظة أسيوط فأبلغوا رئاستهم في وزارة الداخلية .. واعتذر « علي ماهر » بأن سبب عدم تنفيذه لتعهداته مع رئيس الوزراء يعود إلى أن النائب العام ، لم يقبل بفكرة تأجيل قرارات





إحالة المتهمين في هذه القضايا إلى المحاكم وطلب « صدقي » من النائب العام إيقاف إعلان القرارات ، فاعتذر بأنه يأخذ تعليماته من وزير الحقانية ، فاتصل الوسطاء بـ « علي ماهر » الذي قال أنه ما دامت النيابة قد تصرفت في القضية ، فهو لا يستطيع التدخل .. وغضب « صدقي » لأن « علي ماهر » خرج عن الاتفاق ، وأخلّ بهيئة الإدارة ، وقدم للمحاكمة موظفين يعملون تحت رئاسته في وزارة الداخلية دون استئذانه أو إخطاره .. ورغم علمه باعتراضه ، وازداد غضبه اشتعالا حين عرف أن « علي ماهر » أصدر تعليماته لمعاونيه في الوزارة بأعداد مشروعات القوانين التي كان قد اقترحها في مسودة بيانه ، وقبل رفعها منه ، وهو ما يعنى — في رأى « صدقي » — أنه لم يكن مخلصاً في تنفيذ اتفاقية الصلح ، وأنه يواصل إصراره على إحراج الوزارة .



في اللحظة التي كان « صدقي » أثناءها يدلف إلى قاعة مجلس النواب — في الثامنة من مساء يوم ٢ يناير ( كانون الثاني ) ١٩٣٣ ، كانت الأزمة قد بلغت ذروتها .

تركزت أعين الجميع على صف الوزراء الذين دخلوا خلف « صدقي » ليأخذوا مكانهم في قاعة الجلسة ، وحين لم يجدوا من بينهم « علي ماهر باشا » تصاعدت المهمات ، وغطت على هتافات نواب « حزب الشعب » بحياة الملك والحكومة ورئيسها .

وعندما تقدم « محمد حلمي عيسى باشا » — وزير المعارف — لإلقاء البيان نيابة عن وزير الحقانية .. ثار النواب ، وقالوا إن الأمر غير عادي وذو خطورة ، وأن الجلسة تاريخية ، ولذلك اقترحوا تأجيلها إلى أن يأتي « علي ماهر » .. وكظم « صدقي » غيظه ، وهون من الأمر ، مؤكداً أن التقاليد البرلمانية تجيز أن ينوب وزير عن آخر ، وأن الرد الذي سيلقيه وزير المعارف نيابة عن زميله وزير الحقانية ، هو رد رضى به الأخير وأذن بالقائه .. وأضاف : ان



المهم هو الاستماع الى الرد أيا كان قائله .. واعترض على اقتراح التأجيل مشيرا الى أن النواب يستعجلون معرفة الحقيقة ..

.. وتقدم « حلمي عيسى » ليلقي البيان ، الذي جاء نموذجا لعدل الظالمين الذين يحترفون تزوير المستندات ، وإخفاء الحقائق .. فقد ثبت من التحقيق — كما جاء في بيان العدل الذي يرتدي الطرايش — أن « أحمد جعيدي » وزميله « حسن عاشور » لم يسبق لهما ، قبل قتل المأمور ، أن تقدما بأي شكوى للنيابة ، عن قسوة أو تعذيب ، إلا مجرد عبارات عابرة في إحدى الشكاوى التي قدمها ثانيهما ، وأنه ادعى بعد القبض عليه بتهمة قتل المأمور ، أنه تعرض للتعذيب ، ولكن الطبيب الشرعي لم يجد به سوى ثلاثة إصابات لا تحتاج إلى علاج وقد نشأت عن ضرب الجنود له بسبب انفعالهم الشديدة بعد رؤيتهم جثة رئيسهم مضرجة في دماؤها ..



محمد حلمي عيسى باشا

وعوج البيان الطربوش على ناحية ، قبل أن ينفي بلسان جسور أن يكون المأمور القتل قد قام بتعذيب أي من المتهمين ، وانتهى إلى أن كل ما هو منسوب للمأمور لا يخرج عن أنه أمر بقص شعر « جعيدي » المسترسل .. وإن الذي قام

بتعذيب « حسونه » — دون علم المأمور — هو الكونستابل « أحمد خالد الهجرسي » . وهكذا اتخذ البيان من « الهجرسي » كبش فداء للعسف الإداري ، فحكم بأن المسؤولية في هذه القضية لم تثبت على أحد سواه ، وقال « إن ذلك كاف لالتماس العفو عن المتهمين بتخفيف العقوبة » ، مع أنهما قتلا المأمور لا الكونستابل ، وللخروج من هذا المأزق قال البيان ان « حسن عاشور » معذور حين يتشابه عليه الأمر فيحمل المأمور المسؤولية عما ارتكبه الكونستابل .. وإن

« جعيدي » معذور حين خاف أن يرتكب معه الكونستابل ما فعله مع « عاشور » ، وعلى ذلك استند طلب تخفيف العقوبة عنهما ( !! ) .

واستكمالاً — وختاماً — للمسرحية عقب النائب « عبد الرحمن البيلي » — مقدم السؤال ، وهو من نواب « حزب الشعب » — فتمنى لو كان وزير الحقانية موجوداً ، ليشهد مبلغ حرص النواب على واجبهم وتقديرهم لوظيفتهم النيابية ، وانهم يحاسبون السلطة التنفيذية ( !! ) .. وقال إن الضجة التي حدثت حول ما أُسمي « مأساة البداري » لا نصيب لها من الصحة ، وأن المعارضة هي التي استغلتها فأضرّت بمصر وسُئمتها .. وبرّر مسلك المأمور القاتل بأنه كان يؤدي — باخلاص وتجرد — واجبه في حفظ الأمن والنظام ، وقرار القانون ، والدفاع عن العدل وذكر مبلغ ما يتعرض له رجال الإدارة من خطر .. وشكر الوزارة باسم ممثلي الشعب ونوابه ، وباسم الأمة التي هي مصدر السلطات ، على مجهوداتها في اقرار النظام ، ونشر العدل .. وانتقل المجلس بعد ذلك إلى النظر في أعماله العادية !



إنفض سامر البداري في مجلس النواب ، لكنه لم ينفذ في أنحاء الوطن .. ففي الليلة نفسها عدّل « صديقي » وزارته ليُخرج منها « علي ماهر » و« عبد الفتاح يحيى » — وزير الخارجية ، الذي كان قد أيد « علي ماهر » في موقفه — وعند عرض مراسيم التشكيل الجديد على مجلس النواب تحدث « صديقي » فقال مخاطباً الشامتين ، ومهدداً الذين يتوهمون أن الأزمة قد غيرت من طريقته في الحكم ..

« ان وزارة اليوم ، ان تكن غير وزارة الأمس ، فان سياسة اليوم هي سياسة الأمس بلا تغيير ولا تبديل . ففي الخارج عمل متواصل لا كمال استقلال

بلادنا .. وفي الداخل مثل لحسن الادارة في مختلف الفروع ، واستمرار في العمل على ابادة جرائم الفوضى .. وقرار النظام والحكم الصالح » ..

وأقرت صحيفة « الجهاد » « صدقي باشا » على أن الرواية انتهت كما بدأت دون تغيير ، فـ « سيظل قانون حماية الموظفين نيرواً على رؤوس المضطهدين ، وقلعة يتحصن بها الظالمون من رجال الإدارة ، وسيبقى قانون المشبوهين وسيلة للكيد لكثير من الأبرياء .. وسيستمر المحققون من رجال الادارة والبوليس بعيدا عن رقابة النائب العام ووزير الحقانية .. وسيبقى صدقي باشا ما شاءت له المقادير !

لكن المقادير كانت قد شاءت أن يذهب « صدقي باشا » !

فبعد الأزمة بأسابيع قليلة — فبراير ( شباط ) ١٩٣٣ — وقع « صدقي » الجبار صريع شلل أصاب نصفه الأيمن ، بسبب المجهود العنيف الذي بذله في تثبيت أركان نظامه — وخاصة خلال أزمة البداري — في مواجهة الأعاصير التي تحيط به من كل جانب ، التي انتهت بتفجره من الداخل .

وسافر « صدقي » إلى الخارج للعلاج فظل هناك سبعة أشهر ، وما كاد يعود — في أغسطس ( آب ) ١٩٣٣ — وقد إسترد صحته — حتى وجد « زكي الابراشي باشا » — ناظر الخاصة الملكية — يدير الوزارة من مكتبه بالقصر الملكي .. فاستقال في ٢١ سبتمبر ( أيلول ) ١٩٣٣ .. وانهار النظام الجبار الذي أنشأه ليعيش عشر سنوات فمات بعد ثلاثة ..

ونخفف الحكم على « أحمد جعيدي عبد الحق » من الإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، قضى منها ، ثمانية عشر عاما في « ليمان أبو زعبل » وغادره في عام ١٩٥٠ ..



وهي السنة نفسها التي غادر فيها « إسماعيل صدقي » الدنيا !

دنيا .. !



المصري السيد  
على قلوب الشهداء

تأملت غير نكم ولكن مجدكم صاحي  
ولقبنا في من دمكم حبه لأفراح  
وكل ما أقفدا بسوق الدم في جراح  
من نسي موتكم يايد الظالم القاص  
وبصمة الفرج فوق نورك يا سراج  
يا مخلصين للوطن يا أشجع السجعان  
من دفع سجواني نظم السمر والالحان  
وأدى وردى وأنشعارى والحنان  
أهديها لى بلد راحة ودا الاوطان







وكان خريف

سنوات طويلة مرت منذ أن انطفأ وهج الثورة ..

جرت في النهر مياه كثيرة فبهت ذكرى الشهداء ، وابتسمت شفاه أقسمت  
ألا تكف عيونها عن بكائهم ، لكن الزمن — كالقلب — قلب .

ترهل ثوار ربيع ١٩١٩ . شابوا في ستة عشر عاما فقط ، وتواضعت أحلام  
الثورة من المطالبة بالاستقلال التام ، إلى مجرد المطالبة بحرية الرأي وحق التعبير ، ومات  
« سعد زغلول » تاركا أقسى كلماته

— كانت غلطتنا عندما صدّقنا أننا مستقلون ..

نبح الطغاة والغزاة في أن يُلزموا الشعب موقف الدفاع ، كلما تقدم « بالدم »  
خطوة للأمام ، أعادوه « بالقهر » خطوتين للوراء . لكنه برغم هذا كله ، مَلَك —  
وفي أحلك اللحظات — القدرة على الربط بين مسألة الديمقراطية وقضية الاستقلال ،  
فحرص على ألا يترك الطغاة ينفردون بالأمر ، وحرّمهم حلم حياتهم : أن يتكلموا  
باسمه .. فيبيعوا البلد لأسيادهم .. وينفض المولد ..



وكان خريف من سنة ١٩٣٥ ..

جاء مبكرا ، وبنسبات أكثر برودة من المعتاد ، فأجبر الناس على ارتداء  
ملابسهم الثقيلة في المساء . سقطت الأمطار مبكرة ، فغسلت أشجاراً بلا خضرة ،  
لكن الشمس عادت تُشرق من جديد . أمّا الجو السياسي ، فكان مُلبّداً بالغيوم ..  
وأيامها لم يكن أحدٌ في مصر كلها يعرف بالضبط ماسوف تجيء به الأيام ..

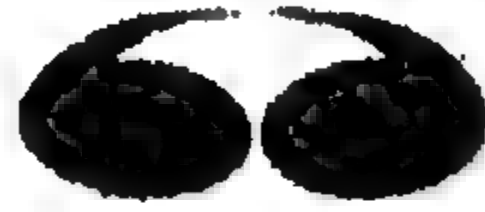
في صباح يوم الجمعة ٢٥ أكتوبر ( تشرين أول ) من ذلك العام ، لامست  
أقدام « محمد عبد الحكيم الجراحي » رصيف ميناء الاسكندرية ، ووسط زحام  
المستقبلين ، استطاع أن يلمح بصعوبة وجه ابن خالته وولي أمره ، وصديقه اليوزباشي  
« عباس حلمي زغلول » . وهو يحتضنه مشوقا ، كانت عيناه تدوران في المكان :  
هاهو يعود مرة أخرى إلى مصر بعد عامين من الغربة .. فماذا تغير فيك يا بلدنا ؟

— لاشيء ... غادرتها و« اسماعيل صديقي » يحكمها بدستور مزيف .. وها  
أنت تعود و« توفيق نسيم » يحكمها بلا دستور على الإطلاق ، لا مزيف ولا  
حقيقي ، والانجليز يستغلون الحرب الايطالية الحبشية ، ليرجعوا بنا إلى أيام الحماية ..

ضاعت ضحكة « عباس » التي ختم بها كلماته في ضجة القطار الذي  
استقله إلى القاهرة ، وغابت عيون « عبد الحكيم » في خضرة المزارع :

قال اليوزباشي :

— وافق « الدكتور طه حسين » على التحاقك بكلية الآداب .. وجدته  
يتذكر لقاءكما « جرينوبل » جيداً .. حتى أنه سألني عن أشعارك .



« ماأسرع مايعدو الزمن :

في مثل هذه الأيام من خريف ١٩٣٣ سافرت إلى فرنسا .. وكان الظن أنك  
ستدرس الطب . تسعة شهور طويلة بـ « ليون » . بنسيون « مدام بروكيز » :  
العجوز الطيبة الشرسة . ما كان أجمل حديثها عن بطولات جنرالها الشهيد . لكن ما  
أسمج ماورثته من تقاليد العسكرة الصارمة ، كل شيء بميعاد : الإفطار ، وشاي  
العصر ، وساعة إشعال المدفأة . أما الذي لا موعد له ، فهو ذكريات الجنرال  
العجوز ، الذي أحبته وعشقته وتزوجته وبكته حين استشهد من أجل فرنسا ، التي  
أحبها ربما أكثر منها . أكانت تُفيض في الحديث عنه فخراً به أم غيرة عليه ؟ .  
والمشكلة هي كيف تحتل روحها الشاعرة كل هذه القيود !؟

— مسيو « عبد الحكيم » .. إذا تأخرت عن العاشرة فلا تزعج نفسك بدق

الباب ..

وتنتهي السنة الدراسية دون أن تقبلك « جامعة ليون » . ضاعت الشهور في  
تعاطي الشعر والأدب .. فلتدبر ظهرك للطب . ولتشد الرحال إلى « جرينوبل » .  
وداعاً « مدام بروكيز » ، وإلى بنسيون آخر في مدينة أخرى . ذلك قدر الغريب ،  
كما كان قدره أن يجاوره في « بنسيون جرينوبل » ذلك العجوز العطوف ، « الدكتور  
دريفيه » : تسعون عاماً طويلة ، وأبوه دافقة ، احتضنت غربتك ويثملك ، فما أقسى  
أن يكون الانسان يتيماً وغريباً في نفس اللحظة .. ماتت الأم وأنت في الثالثة ، وتبعها

الأب في العام التالي .. ضاعت من الذاكرة ملاح مغاني الطفولة بالحلمية الجديدة ..

.. مضى العام الثاني أكثر هدوءاً . تَجَمَّعَ صغير من الطلبة المصريين يلتقى في مقاهى « جرينوبل » وحدائقها .. ويتحلق أحياناً حول العجوز « دريفيه » مستمعاً إلى ذكرياته ، وصحف تأتي من القاهرة ، تحمل أنباءً بعضها طيب ، ومعظمها يملأ القلب أسى .. عن هذا تحدث « الدكتور طه حسين » عندما التقى به « عبد الحكم » في الصيف . كان « طه حسين » قد جاء كعادته يمضى صيفه في المدينة التى درس فيها . فشد الطلاب المصريون رحالهم إليه ، يناقشون الرجل الذى كان مثار إعجابهم ، والذي هزَّ فصله من الجامعة ، قبل سنوات قليلة ، أركان ديكتاتورية « اسماعيل صدقي » . واستمع « طه حسين » بصبر ، لما ألقاه « عبد الحكم » من أشعار ، وناقشه فيما يقرأ ، وفي نهاية المقابلة قال « عبد الحكم » :

— أود أن استكمل دراستي في القاهرة .. فهل تقبلنى الكلية ..  
ورحب الرجل الطيب ، وعندما عاد « طه حسين » إلى القاهرة ذكره « عباس » بوعدده ، وكان وفيًا ... قام إلى « الدكتور منصور فهمي » عميد الكلية .. وعاد بعد لحظة فأمر بقبول الأوراق ..

على رصيف القطار في « جرينوبل » ودَّعه الأصدقاء المصريون ، ومعهم « دريفيه » . عانقوه بقوة . بكى العجوز . شدَّ « عبد الحكم » على يديه . وعده أن يكتب إليه . فهل تذكر هذا يا « عبد الحكم » ؟ أم تنساه في زحام القاهرة الذى بدت بشائرة في هذا الاختناق الرهيب في محطة باب الحديد ..

فماذا تغير فيك يا بلدنا ؟



في اللحظة نفسها التي كان « عبد الحكم » يغادر فيها محطة القاهرة بصحبة





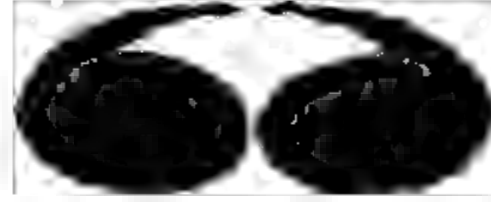
عبد المجيد مرسى

ابن خالته ، لم يتنبه لشاب نزل من نفس القطار ، ومر بجواره ، وربما التقت نظراتهما فوق تمثال « نهضة مصر » المشرف على الميدان .. أشار كل منهما لعربة حانطور .. فمضى « عبد الحكم » وقربه إلى « شارع الصليبة » بالقلعة .. أما « عبد المجيد مرسى » فقد اتجه الى شارع عبد المنعم بعابدين ..

رحبت به « المدام » وسألته عن أحوال الاسكندرية . دلف « عبد المجيد مرسى » إلى حجرته الصغيرة بالبنسيون : سرير ودولاب ومكتب يختفي سطحه تحت أكوام من الكتب . مرآه في المواجهة ، وشماعة . فتح أبواب الشرقة ، حملت نسمات الخريف رائحة الفل . ذهب الصيف وذهبت معه رائحة التمرحنة ، وهذه المرة ، تحدث الأب — أيضاً — عن الأزمة الاقتصادية الخائقة ، التي جاءت مع ديكتاتورية

« اسماعيل صدقي » ، وظلت قائمة حتى بعد أن غادر « صدقي » الحكم ليخلفه « عبد الفتاح يحيى » ، ثم يغادره هو الآخر، ليحل محلها « توفيق نسيم » ، لكن الأزمة لاتغادر ، ونصائح الوالد بالتوفير لاتتوقف .

والمهم الآن ، هو أن يزور عمه ، وأن يسلم الرسالة التي حملها من والده إلى « عم على الحمزاوي » .



بعد العصر كان « عبد المجيد مرسي » في « الروضة » .. .. جلس مع عمه قليلا . كانت مصادفة سعيدة ، أن تأتي شقيقته « إحسان » لتزور — أيضا — عمهما ، فتلقاه وهو في طريقه إلى الإنصراف . « عطوفة أنت يا « احسان » كقلب الأم ، وما أجملك حقا في هذه الملابس البيضاء . ولابد أن الذي أطلق على الممرضات صفة « ملائكة الرحمة » كان يعلم أنك ستلتحقين يوماً بمدرسة حكيماوات القصر العيني . أما الزحام في شارع الموسيقى فما أخنقه ... هل أجلك حقا « يا عم علي » .. بالأحضان أخذك « علي الحمزاوي » ، فما أعمق الصداقة التي تجمعهم بالوالد ... فكيف ومتى نشأت ؟ .. والدكان لا يختلف عن غيره من دكاكين النحاسين في هذا الحى .. وها هو النحاس الأصفر والأحمر يملأ رفوفه .. قرأ الرجل الخطاب بإمعان .. طلب له شايًا . طوى الخطاب عدة طيات ، قبل أن يطلعه على واحدة منها ، كأنه يخطره بما يخصه في الرسالة ، وكان والده قد كتب يقول للحمزاوي :

« اذا احتاج « عبد المجيد » شيئا خلال العام الدراسي فاعطه له يا حاج علي ، وسلمه على الفور مبلغ عشرة جنيهات لشراء كتب العام الجديد ، وإذا وجدت وقتاً فمرّ عليه بالنسيون لتأكد من أنه يذاكر ولا يلعب ، ... »

في زحام شارع الموسيقى تحسس « عبد المجيد » الجنيهات العشرة خشية أن ينشلها من جيبه لص .. لم تعد الدنيا أماناً كأيام زمان ، خربها « صدقي باشا » الله يلعنه . تحالف الوغد مع الأزمة الاقتصادية ، وأذاقا البلد الأمرين ، وجالد الوالد الزمن

والأزمة ، وكاد البيت الذى بناه بشقاء العمر يضيع هدرا ، فينزِع الدائنون ملكيته لولا أن الله سلّم . ولو كان « صدقي » مازال حاكما ما وجدت لدى « علي الحمزاوى » عشرة مليمات .. ولاعتذر الرجل الطيب بسوء الحال ، الذى لم يتحسن إلا قليلاً صحيح أن الأزمة قد تراجعت إلا أن حال الدنيا لم ينصلح بعد تماماً .. وأمس قرأت فى الصحف أن مجلس الوزراء سيصدر قرارا بتعيين حملة الشهادات العليا بمرتب شهرى يصل إلى ثمانية جنيهاً ونصف ، وقد هنأت « الأهرام » الحكومة بهذا الإنصاف ... ولكن هل يكفى المبلغ حقاً ؟ .. أهذه نهاية التعب ؟ لعله أفضل من البطالة التى تخنق بحبالها خريجي المدارس العليا والجامعات .. فلنحمد الله ، وندعوه أن يصدر مجلس الوزراء القرار ، وأن نكون من أصحاب الحظ الحسن الذين يجدون فرصة لوظيفة فى « الميري » .

فى ذلك العام كان « محمد عبد المجيد مرسى » ، قد أوشك أن يتم عامه الثانى والعشرين ، فهو من مواليد الاسكندرية فى ١٨ ديسمبر ١٩٢٣ . عاش طفولته حتى السابعة يمرح فى شوارع واحد من أشهر أحيائها الشعبية ، هو « حى كرموز » . وكان والده تاجراً للنحاس من مستوري الحال .. وقد ورث عن أبيه مهنته والمنزل الذى ولد فيه ابنه ، والذي باعه فى عام ١٩٢٠ ، لتنتقل الأسرة بعدها إلى حى أقل ازدهاراً ..

ومع بداية مرحلة الدراسة الثانوية ، انتقل الابن إلى القاهرة ، ليحصل على شهادة البكالوريا من مدرسة المرقصية الثانوية .. وعلى العكس ماكان والده يريد فإنه لم يلتحق بكلية الشرطة ، والتحق بكلية الزراعة بالجامعة المصرية ، التى لم تكن تجذب الدارسين عادة ، إذ كان تحويل الزراعة إلى دراسة جامعية ، فى بلد توارث الخبرة الزراعية عبر سبعة آلاف سنة ، أمراً جديداً خاصة أن الجامعة ذاتها كانت ماتزال مؤسسة جديدة فى مصر .

ولم يكن الأب واسع الثراء ، لكنه أيضاً لم يكن كثير الأعباء ، إذ لم يرزق من الأبناء — غير ابنه محمد — سوى بأخت له ، هي « إحسان » . والظاهر أنه كان رجلاً متفتح العقل ، عملياً وواقعياً ، وإلاّ ماسمح لابنه بأن يغادر الاسكندرية ،

ليلتحق بمدارس القاهرة الثانوية ، فيقيم بعيداً عنه ، مع عمه أولاً ، ثم وحده بعد ذلك في بنسيون متوسط الحال ، بشارع عبد المنعم بعابدين ، أما الدليل المؤكد على واقعيته ، فهو أنه سمح لابنته ، بأن تغادره هي الأخرى ، لتقيم وتدرس بمدرسة حكيماوات القصر العيني ، على أن تمضي أجازاتها الأسبوعية في بيت عمها وهو دليل — كذلك — على أن الرجل كان من المستورين الذين لاتستغني أسرهم عن عمل الأبناء ، حتى الاناث منهم .

ويشير اختيار عبد المجيد مرسى لدراسة الزراعة الدهشة ، فقد كان والده تاجراً لا صاحب أطيان ، كوالد زميله « ابراهيم شكري » الذي كان من طلائع أغنياء الفلاحين ، الذين أدركوا أهمية الاستفادة بالعلم إلى جوار الخبرة في إدارة مزارعهم ، فدفعوا بأبنائهم للدراسة في كلية الزراعة ، والغريب أن « عبد المجيد » كان هو الذي اختار الالتحاق بكلية الزراعة على غير رغبة والده ، الذي كان يحلم بأن يراه يختال في زي ضابط الشرطة ، بعد دراسة لاتتعدى سنتين ، ولاتتطلب انفاقاً ينوء به كاهله .

أما والدافع الحقيقي لإختيار « عبد المجيد » دراسة الزراعة ، فهو هوايته لتربية الزهور وحبها ، وحرصه على أن يزرعها وينسقها ، فإن ذلك يكون منطقياً تماماً مع شخصية يفتنها الجمال ، فهو يرسم ويصوّر ويقرأ الشعر ، ويسعى لكى يكون كل ماحوله جميلاً ومنسقاً ، ولعل ذلك أحد آثار طفولته التي قضاها في موطن الجمال التي كانت تحفل بها اسكندرية ذلك الزمان ، وكانت مدينة نصف شرقية ، نصف أوروية ، تختال بكبرياء على شاطئ البحر المتوسط .

ومع أن ذلك كله ، كان يجعله باسم الثغر دائماً ، لتبدو سته الذهبية ، التي كان أصدقائه يعابثونه فيؤكدون أنها من الصفيح ، إلا أن ماحوله لم يكن — في تلك الأيام — جميلاً كما يريد ، فالحرب المشتعلة في إفريقيا توشك أن تجر مصر إليها ، وحشود الجيوش والأساطيل ، قد عادت تزحم الاسكندرية ، فتذكره بأصدقاء بعيدة لسنوات الحرب العالمية الأولى ، التي واكبت السنوات الأربع الأولى من عمره . والأخبار التي تحملها الصحف عن المرتب الموعود ، لا تدعو للاطمئنان بالمستقبل .





علی طه عقیلی

إنفلت « علی طه عقیلی » من زحام « سكة الشيخ سلامة » ، تاه فی زحام  
غروب شارع الموسكى . لاشئ یدعوه للخروج فی هذا الوقت المتأخر ، لكن لا بأس  
من الترویج عن النفس قليلا . المسكن الضيق لعنة ، وضجيج الحارة لا یحتمل ،  
والسنة الدراسية لم تبدأ بعد بشكل جدی .. فهل تقودك أقدامك إلى « درب  
الجمامیز » ؟ .. أم تصلى العشاء بمسجد السيدة زينب ؟ . رحل الوالد قبل الأوان  
فألف رحمة علیه . ولم تخلع الوالدة من يومها ثياب الحداد . جاءت المصائب تباعا  
رزئت بفقد الأبناء وغاب الأخوة واحدا بعد آخر فی شارع الموت ، تعلمت — مبكراً  
— معنى الشكل ، وملأت الدنيا نواحا ، لذلك لا یطربك إلا شجى الغناء ، ستة  
عشر أنحاً وأختاً ذهبوا جميعا ولم یبق لها بعدك سوى أختك الكبرى ، فكيف تخلع

ثياب الحداد ؟ . بقيت سنة دراسية واحدة تنال بعدها الدبلوم من « دار العلوم »  
وتصبح مدرّسا فألى أين تُلقى بك المقادير ؟ .. الصعيد الجوّاني أم براري الوجه  
البحري .. هأنت تسبق الحوادث ، وعليك أن تعود بسرعة .. فهى تخاف عليك شر  
السكك .. وتظل ساهرة تدعو الله ألاّ يحرمها منك وكفى القلب ماتحمل من أحزان  
الشكل .. مجلس الوزراء يحدد مرتب خريجي المدارس العليا هذا الأسبوع .. ستكون  
مفاجأة طيبة على أى حال .. ثمانية جنيهات ونصف في الشهر نقلة كبيرة إلى  
الأمام ، فهم يعينونهم — إذا عينوهم — بأربعة وإذا « بحبحوها » فبخمسة  
جنيهات ؟ .

فهل ننتظر منك خيرا ياوزارة نسيم باشا ١٩.



لم يكن « توفيق نسيم » بعيدا عن ثلاثتهم .. بل كان قصره في « الحلمية  
الجديدة » مركز الدائرة التى تجمعهم وإن لم يتعارفوا . على بعد أمتار منه يقيم « عبد  
الحكم الجراحي » بشارع الصليبية، وعلى مسافة أبعد قليلا كانت «سكة الشيخ  
سلامة » التى خرج منها « على طه عفيفي » ، و« شارع عبد المنعم » الذى عاد  
اليه « عبد المجيد مرسى » بعد لقائه بصديق والده « علي الحمزاوي » .

يُبد أن احدهم لم يكن ينتظر خيرا حقيقيا على يد « توفيق نسيم باشا » ..

أيامها كان « توفيق نسيم » في الخامسة والستين من عمره نموذجا للجيل ذي  
الأصول التركية من الساسة المصريين ، فقد كان جده لأبيه ، أحد أعيان الأناضول ،  
ومع أنه كان قد نشأ وترى وتعلم في مصر ، وتولى الحقايب الوزارية ثلاث مرات ، وجمع  
بينها وبين رئاسة الوزارة ثلاث مرات أخرى ، إلا أنه ظل ، في كل مايتولاه من  
مناصب ، يعالج الأمور المصرية ، بلا حماس ، وبدرجة من الشعور بالغربة تجاهها .

كان واحداً من باشوات الطراز القديم .. وصفه معاصروه فقالوا أنه « مدرسة في الوصولية والنفاق والصعود فوق كل القيم » . بدأ حياته وهو وكيل للنيابة بالتحقيق مع « الزعيم محمد فريد » لأنه كتب مقدمة لديوان شعر يحمل اسم « وطنيتي » جمع فيه صاحبه الشاعر « علي الغاياتي » ما كان يكتبه من أشعار تتغنى بالوطن وتدعو لاستقلاله وتهاجم محتليه ، ولم يجد « توفيق نسيم » حرجاً في أن يقف في المحكمة فيترافع بحماس لمدة نصف ساعة ، داعياً « المستر دلبروجل » — رئيس المحكمة الانجليزي — لمعاقبة « محمد فريد » لأنه تجرأ ، فحبّذ قراءة ديوان يحرض الناس على حب أوطانهم ويستثيرهم للثورة على الحكومة بأوهام الوطنية ، وتستجيب المحكمة له ، فتسجن فريد ستة شهور . ويصعد نجم « توفيق نسيم » ، فيلي الوزارة في مايو ( أيار ) ١٩١٩ ، عندما كانت الأمة تغلي بالثورة ، وتطلب صراحة من كل السياسيين أن يُضربوا عن تولي الحكم في ظل الاحتلال ، لكي تُضطر السلطة الاستعمارية للتحدث مباشرة مع الممثل الوحيد للشعب المصري آنذاك : « سعد زغلول » الذي كان قد غادر منفاه في « جزيرة مالطة » إلى « باريس » ، ليعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح .

لكن « توفيق نسيم » لم يكن من الرجال الذين يهتمون بالأمة ، أو ينزعجون منها ، أو يضعونها في حسابهم . حتى إنه كان يجاهر أثناء ثورة ١٩١٩ ، بمعارضته لها .. لذلك قبل الاشتراك في وزارة « محمد سعيد باشا » وزيراً للأوقاف ، ثم انتقل إلى وزارة الداخلية ، في وزارة « يوسف وهبة باشا » التي خلفتها وقبلت مافضته ، فوافقت — وسط احتجاج شعبي عارم — على التفاوض مع « لجنة ملنر » . وخرقت قرار مقاطعتها الذي كان يهدف إلى إجبارها على التفاوض مع « الوفد المصري » ، وهما وزارتان احتجت الأمة على تأليفهما بالتظاهرات ، والمنشورات ، وتصاعد الاحتجاج في وزارة « يوسف وهبة » إلى حد تدبير أربع محاولات لاغتيال رئيسها وثلاثة من وزرائها ، خلال عمرها القصير الذي لم يزد على سبعة شهور .

وخلال تلك الشهور ، أصبح « توفيق نسيم » مقرباً من القصر السلطاني ، « السلطان فؤاد » اختاره رئيساً للوزارة التي خلفت وزارة « يوسف وهبة » إذ عرض

— بصفته وزيراً للداخلية — ترتيب زيارات لأفواج من أعيان البلاد ووجهائها ، إلى القصر ، لتهنئة السلطان باعتراف الحكومة البريطانية ، بولي عهده « الأمير فاروق » ، الذي ولد آنذاك . وعندما تخوف « يوسف وهبة باشا » من أن يرفض أعيان البلاد المشاركة في تلك الوفود فيخرجون الوزارة والسلطان ، أخذ « توفيق نسيم » الأمر على عهده ، ونجح في حشد وفود من العمدة والأعيان والمديرين لتهنئة الملك وأهله هذا النجاح ، لكي يكلف بتشكيل الوزارة ، بدلاً من « وهبة باشا » الذي طلب إليه السلطان الاستقالة .

وعاشت وزارة « توفيق نسيم » الأولى حوالي عشرة أشهر ، حتى طلب إليه السلطان كارها — في ١٥ مارس ١٩٢١ — أن يخلي مكانه في رئاسة الوزارة ليتولاها « عدلي يكن باشا » بعد أن تغيرت الظروف السياسية ، وتطلبت تشكيل وزارة تحوز ثقة « الوفد المصري » ، فتستكمل المفاوضات بين مصر وبريطانيا حول الاستقلال ، وتعد مشروع الدستور الذي ستحكم به البلاد ، وهي صفات كان « توفيق نسيم » آخر من يحوزها ، أو يصلح لها .

ويختفي « توفيق نسيم » على إمتداد الشهور العشرين التالية ، التي توالى على الحكم خلالها وزارة « عدلي يكن » إلى أن اختلفت مع « الوفد » ، ثمسك « سعد زغلول » بأن يترأس وفد المفاوضات وأن تكون أغلبيته من الوفدين فاستقالت لتخلفها وزارة « عبد الخالق ثروت » التي رفض رئيسها أن يقبل مطالب الإنجليز بإلغاء النصوص الخاصة بالسودان من مسودة الدستور ، بدعوى أن السودان من المسائل الأربع المتحفظ عليها بمقتضى تصريح فبراير ١٩٢٢ ، فقدم « ثروت » استقالته ، ليعود « توفيق نسيم » لتولي رئاسة الوزارة ، فلا يغادرها — هذه المرة — قبل أن يعيث بمشروع الدستور ، فيمسخه ، ويستجيب لمطالب الإنجليز بشأن العبث بمواد السودان في الدستور ولمطالب الملك بشأن تعديل المواد التي تعلي سلطة الأمة على سلطة الملك .

كان رجلا من رجال « الملك فؤاد » الذين يضطعن بهم الوزارات ليحكم سافراً وبلا أقنعة ، تولى رئاسة الوزارة ثلاث مرات فلم يكتب في خطاب قبولها مرة — كما يلاحظ المؤرخ « عبد الرحمن الراعي » — برنامجاً لوزارته يلتزم به أمام الشعب ،



لكنه ملأ تلك الخطابات بعبارات من مثل « لما كنت في سعة دائمة من فضل مولاي .. تعطف فدعاني لتولي الحكم ، وما أنا إلا عبد من رعاياه فُرضت عليّ طاعته » .

حتى إنه عندما طلب منه القصر الملكي ، أن يشطب من مشروع الدستور المادة التي تقول أن « جميع السلطات مصدرها الأمة » فعلها بلا معارضة .. وزعم أنها تحصيل حاصل !

كان باختصار وصوليا ضعيفا .. يؤمن أن مقاومة الأقوياء حُطْل في الرأي ، ونقص في العقل . وأن الانجليز الذين يحكمون مصر ، سينفذون إرادتهم فيما يريدون ، وإذن فما الداعي لمقاومتهم ؟ .. وكان الرجل محصّنا ضد الطيش والثورية ... لأنه كان يعتبر الوطنية مرضاً خبيثاً يصيب الناس . فقد حدث ، أثناء التخطيط ، للإضراب الذي قام به الموظفون خلال ثورة ١٩١٩ ، أن فوّح لكي يشارك فيه فقال عبارة أصبحت أمثوله هي :

— الحمد لله الذي عافاني منذ طفولتي .. من حُمى الوطنية .

أما كيف عاد الرجل الذي كان يحمد الله لأنه لم يصب بداء الوطنية ، فتولى رئاسة الوزارة ، بعد عشر سنوات من تركه للمناصب الوزارية ، فإذا به ، هو الصحيح من داء الوطنية مؤيداً من الشعب ، ومن حزب الأغلبية ، وهو الذي كانت المظاهرات تهتف ضده ، قائلة « يسقط نسيم أبو غح تخين » ، فلأن الكلاب كانوا قد ألزموا الشعب موقف الدفاع ، فجاء « إسماعيل صدقي » في سنة ١٩٢٠ ليحكم مصر بالحديد والنار والمعتقلات والسجون ، ويتحالف نظامه الدكتاتوري مع الأزمة الاقتصادية العالمية في تجويع الشعب وقهره .. وتخوض القوى الوطنية حرباً ضارية لكي تُسقط نظامه ، وتلغي الدستور الذي بُنِيَ عليه هذا النظام ، لأنه لايعطي للأمة سلطة ، ويركز السلطات كلها في يد القصر الملكي والحكومة ، وكانت القوى الوطنية تدرك أن انفراد القصر بالحكم ، والغاء الدستور ، واستبعاد حزب الأغلبية الشعبية ، هو الخطوة الأولى في طريق سينتهي حتماً ، باتمام تسوية مع البريطانيين ، تقرر الأمر الواقع ، وتعترف بشرعية الاحتلال ، وهو مايدعم استمرار القصر الملكي يحكم

منفرداً ، بواسطة رجال مثل « صدقي » لذلك ساندت السراى ودار المندوب السامي البريطاني نظام « صدقي » بكل طاقتها . ورغم أن كل الأحزاب قد قاطعت الترشيح للانتخابات التي أجراها ، واستجاب الناس لدعوتها بعدم التصويت فيها ، إلا أن الإدارة لم تعد وسيلة لتزوير إرادة الأمة .. وهكذا ضمت كشوف الانتخابات الأموات والمساجين .. وأسماء وهمية .. وأعلن صدقي حصول « حزب الشعب » الذي أنشأه ، على الأغلبية بنسبة ٦٧٪ .

وبعد تضحيات جسيمة نجحت القوى الوطنية في إسقاط « صدقي » ، ثم إسقاط خليفته « عبد الفتاح يحيى » .



بعد أيام قليلة من تأليف وزارة « عبد الفتاح يحيى » ، غادر « محمد عبد الحكم الجراحي » مصر — في أكتوبر ( تشرين الثاني ) ١٩٣٣ — إلى فرنسا ، ليدرس الطب بجامعة « ليون » .

لم يكن قد أكمل عامه التاسع عشر — فقد ولد في ٣١ ديسمبر ( كانون الأول ) ١٩١٤ — أمضى منها عاماً واحداً في مدرسة ( كلية ) التجارة العليا ، قضاه في قرض الشعر ، وقراءة كتب الأدب ، ليكتشف قرب نهاية العام الدراسي ، أنه لا يحب العلوم التجارية ، ولا يريد دراستها ، ويقرر العودة إلى مشروعه الأول ، وهو الرحيل إلى فرنسا لاستكمال دراسته الجامعية بها .

كانت ظروف حياته ، قد صنعت منه شاباً ، بالغ الحساسية ، كثير القلق ، مشوب عاطفة ، وانعكس هذا على اختياره لنوع الدراسة التي يرغب فيها ..

وكانت أمه سيدة حازمة ، قوية الإرادة ، تنتسب إلى أب تركي صابم .. بينما كان والده مصرياً من أصول عربية ، يفخر بالانتساب إلى الصحابي الجليل « أبو

عبدة بن الجراح» ، ويتميز بمزاج فني ، فهو يعشق الأدب ، ويميل لقراءة الكتب ، ويتلوق قراءة الشعر ، ويغرم بالموسيقى ، ويعزف على العود ، ويحبي في منزله ، ليال أنس وسرور .. تزوج وهو على مشارف الخمسين ، فأحب ولديه « عبد الحكم » و « علي » — الذي ولد في عام ١٩١٨ — وأغرم بهما ، لكنه وجد نفسه مضطراً إلى تسليمهما إلى خالتهما ، لكي تتولى تربيتهما مع أولادها ، إذ ماتت أمهما فجأة ، بعد ميلاد الابن الأصغر بقليل ، وكان « عبد الحكم » آنذاك في الثالثة من عمره .

ولم يكد يمر عام على وفاة الأم ، حتى لحق بها الأب ..

ولابد أن يتمه المبكر ، قد أثر على شخصيته التي جمعت بين مزاج الأب الفني ، وصرامة الأم . والواقع أنه لم يعان في طفولته حرماناً اقتصادياً يشغله عن الاحساس باليتم .. فقد كان الأب موظفاً حكومياً مرموقاً ، ورث عن أبيه أنصبه في عقارات ومنازل من وقف « السلطان المؤيد » ، كانت تدر على الطفلين دخلاً لا يقل عن تسعين جنيهاً شهرياً .. فضلاً عن تاريخ وظيفي للأب الراحل كفل لورثته معاشاً لا بأس به ، إذ توفي وهو رئيس لمخازن وزارة المعارف .

وكانت الأسرة نموذجاً للأسر المصرية ، التي يشغفها الاهتمام بالشئون العامة ، ويحتل التعليم في نسق قيمها الاجتماعية ، مكانة مرموقة . فكان الأب طالباً بكلية الطب ، حتى مات الجد ، فترك الدراسة ليرعى ممتلكاته ، ثم التحق بالكلية ذاتها موظفاً ، وظل يترقى في جهازها الإداري ، إلى أن أصبح « باشكاتباً » لها ، قبل أن ينقل رئيساً لمخازن وزارة المعارف ، وكان فضلاً عن هذا من أصدقاء الزعيم « محمد فريد » .

وبانتقال الطفلين للإقامة مع خالتهما ، أصبحت تحت الرعاية المباشرة لابنها الأكبر « عباس حلمي زغلول » وكان طالباً بمدرسة الحقوق ، ممن ساهموا في ثورة ١٩١٩ ، ونشطوا في تنظيم الحركة الطلابية النشطة التي واكبتها ، حتى اختير عضواً في اللجنة التنفيذية للطلاب . وقد رشح وهو طالب في اليسانس ، لبعثة أرسلت إلى إنجلترا ، لدراسة الفنون الحربية ، وعندما عاد بعد عامين ونصف ، استكمل دراسته للقانون ، وعين مدرساً بالمدرسة الحربية ، غير أنه سرعان ما وجد نفسه محالاً





اليوزباشى عباس حلمى زغلول : الوالد البديل



مسين صالح الجراحى : والد عبد الحكيم

للتحقيق ، بسبب كتاب ألفه عن جغرافية مصر العسكرية ، وكيفية الدفاع عنها ، فسعى لترك العمل بالكلية ، والانتقال إلى النيابة العامة ، أو العمل بالمحاماة ، لولا أنه اختير ليكون ضابطاً بالحرس الملكي ، فانتقل للعمل به ..  
وكان « عبد الحكيم » في الرابعة من عمرة ، حين فكر خاله « محمد على عثمان » في اصطحابه معه إلى فرنسا حيث كان يستعد للحصول على الدكتوراه في الطب من « جامعة ليون » .. ولكن حالته عارضت لصغر سنه ، وفي عام ١٩٢١ أُلحق بمدرسة « الليسيه فرنسيه » ، ليقتضي بها عامين ، انتقل بعدها إلى إحدى المدارس الأميرية ، فحصل منها على الشهادة الابتدائية سنة ١٩٢٧ ، ثم التحق بمدرسة « فؤاد الأول الثانوية » ، حيث حصل على شهادة البكالوريا — القسم العلمي — سنة ١٩٣٢ .

والظاهر أنه كان قد التحق بالقسم العلمي خضوعاً لاستهواء المناخ العام في الأسرة ، لكن مزاجه الأدبي كان غلباً ، لذلك لم يكن طالباً متفوقاً في دراسته



الثانوية ، لكنه لم يكن طالباً فاشلاً . ومع أنه لم يرسب في أي سنة دراسية ، وحصل على الكفاءة والبكالوريا وعمره لم يبلغ ثمانية عشر سنة ، إلا أن درجاته كانت تدور غالباً حول المتوسط .

وإبان دراسته الثانوية ، كشف عن إهتمام مبكر بالعمل العام ، في مجالات كانت جديدة آنذاك ، هي مجالات الإصلاح الاجتماعي ، فقد اشترك في « جمعية منع المسكرات والمخدرات » ، وكانت تقوم بدور بارز في هذا المجال ، و« جمعية المصري للمصري » التي قام بها المفكر المعروف « سلامة موسى » ، لتنشط في مجال الدعوة للاستقلال الاقتصادي لمصر ، وكان عضواً ظاهراً في لجائها ، كما شغفته الدعوة لإلغاء البغاء ، واستهواه التطوع في « جمعية الرواد » ، وهي جمعية للخدمة الاجتماعية ، كانت تنشط في مجال تعليم الفقراء وتنمية الخدمات في الأحياء الفقيرة ، فضلاً عن إهتمامه بالقراءة في الأدب ، ومحاولاته لقرض الشعر .

ولعله لم يكتشف التناقض بين مزاجه الفني الرومانسي ، وطبيعته المثالية التطهيرية من جانب ، واختياره القسم العلمي ، إلا أن بعد أن ظهرت نتيجة امتحان الشهادة الثانوية ( البكالوريا ) ، فعلى عكس ما كان متوقفاً سافر إلى الاسكندرية ليمضي أجازة الصيف ، دون أن يهتم الإهتمام الواجب ، بتقديم أوراقه لمدرسة الهندسة الملكية ، وكانت النتيجة أن فاتته موعد التقديم ، فاقترح على ابن خالته — وولي أمره — اليوزباشي « عباس حلمي زغلول » أن يسافر إلى « ليون » ليدرس الطب ، في الكلية التي درس بها خاله ، وفي الفرع الذي كان والده قد بدأ دراسته ، لكن ولي الأمر ، أقنعه بأن يبقى في مصر ، ويلتحق بمدرسة التجارة .. وهكذا ضاع العام الدراسي دون أن يفتح كتاباً ، فكان لابد من العودة إلى مشروع دراسة الطب في « ليون » ، وكتب الخال رسالة إلى « مدام بروكيز » ، التي قضى سنوات دراسته ، في « البنسيون » الذي كانت تديره ، يطلب إليها تدير أمر إقامته لديها ، وغادر عبد الحكم مصر ، في أكتوبر ١٩٣٣ إلى فرنسا .

في « ليون » اكتشف « عبد الحكم » ذاته ، بشكل أكثر وضوحاً عما قبل : فقد شعر بالاختناق ، بسبب النظام الصارم الذي أرادت « مدام بروكيز »



طه حسين وزوجته في جرينوبل

تطبيقه عليه ، استجابة لطبيعتها المتزمتة من جانب ، وتنفيذا لوصايا خاله من جانب آخر ، فاستأذن ولي أمره ، في ترك البنسيون والإقامة مع بعض زملائه ، فأذن له .. وشعر بالاختناق من دراسة السنة التمهيدية التي كانت ستؤمله لدخول كلية الطب ، فأهملها ليسبح في البلاد الأوربية المجاورة ، يقرأ ويعرف ويناقش . وحين لم يوفق في الامتحان ، ترك « ليون » إلى « جرينوبل » ليحاول دراسة الأدب ، الذي اكتشف أنه يميل إليه ، ولكن العام الدراسي انتهى دون أن يحقق رغبته ، وكان كل ما فعله هو أن كتب ديوان شعره الأول والأخير « الروح المسحور » .

وحسنت مقابله للدكتور « طه حسين » — وكان آنذاك وكيلاً لكلية الآداب بالجامعة المصرية — كل تردده ، خاصة بعد أن علم أن التحاقه بالكلية ليس صعباً .. وهكذا كتب لليوزباشي « عباس حلمي » رسالة يقول فيها « ساورني في المدة الأخيرة وسواس أقلق بالي .. وهو أن قلبك لم يكن راضياً عن سفري ، وأن

العقبات التي تقابلني تأتي من ذلك .. إنني أحن إلى أن أعيش بينكم .. وأتم دراستي في مصر ، إذا كنت موافقاً على ذلك .. وياحبذا لو نظمت لي برنامجاً يطفىء ظمأى من الدراسة الأدبية التي تشغل بالي باستمرار .

وعندما أرسل له ابن خاله ، بموافقته كتب لأخيه الأصغر رسالة قال له فيها « لم أخلق لأكون طيباً .. ولكن لأكون من هؤلاء الذين يمتلكهم الغرام بالأدب وتصوير الحياة ونقدها ووضع المثل العليا لها والنفخ في روحها . والشدو للرقى الانساني وللمشاعر البشرية العليا » .

وهي رسالة ، وصلت إلى القاهرة في أول نوفمبر ١٩٣٥ ، وبعد ثلاثة أيام من عودة « عبد الحكيم » إليها .



وعندما تولى « توفيق نسيم » رئاسة الوزارة في ١٥ نوفمبر ١٩٣٤ ، خلفاً لوزارة « عبد الفتاح يحيى » ، كان الجميع قد تعبوا ، وكانوا في حاجة ماسة إلى هدنة لالتقاط الأنفاس ، فخمس سنوات من الصدام المستمر ضد طاغية مثل « صديقي » تركت كثيراً من الندوب في الأجسام والأرواح والارادات ... وخاصة في جسد وروح حزب الوطنية المصرية التقليدي « الوفد المصري » ، الذي نجح « اسماعيل صديقي » في إجهاد عناصره النشطة من أعيان الريف ، ومتوسطي التجار في المدن ، عندما شنّ عليهم حرباً اقتصادية ، استعان عليهم فيها بالأزمة الاقتصادية العالمية ..

ولأن « توفيق نسيم » كان من الوصوليين الأذكياء ، فقد احتفظ بصلة طيبة مع « الوفد » ، لغلاقة صداقة كانت تربطه بزعيمة « سعد زغلول » منذ كانا يعملان بالقضاء ، ولذلك التزم الصمت حين وقع الخلاف الشهير بين « سعد »

و « عدلي » ، وهو ما جعل « سعد زغلول » يختاره وزيراً في الوزارة الشعبية الأولى ، كما أنه توقى أن يؤيد نظام « اسماعيل صدقي » .. بل إنه رفض أن يتولى رئاسة مجلس الشيوخ في ظل هذا النظام ، وهو ما غلب جانب التفاؤل به ، على جانب التشاؤم ، فوجدت القوى والأحزاب الوطنية أنه من المفيد لها ان تنتظر وتترقب .. وتستعد ..

وبدأت حكومة « توفيق نسيم » عهداً بخطوات تطمئن بها الجميع ، فبعد أسبوعين فقط من توليها الحكم استصدرت مرسوماً ملكياً بالغاء « دستور صدقي » .. وبحل مجلس الشيوخ والنواب القائمين على أساسه ، وكانت ترضية كبرى للشعب ، توج بها نضاله ضد حكم الطاغية .. لكن الفرحة لم تكن كاملة ، لأن الأمر بالغاء « دستور صدقي » لم يصحبه أمر باعادة « دستور ١٩٢٣ » الملغى .. بل صحبه أمر من الملك بأن يتولى هو السلطة التشريعية وكل السلطات الأخرى التي يختص بها البرلمان !

وفهم الناس أن هناك جهة ما تعارض في عودة دستور ١٩٢٣ .

وكانت المؤامرة التي ذهبت بدستور الأمة ، شركة بين « الملك فؤاد » و « دار المندوب السامي » ، وكانت الفكرة المحورية لها أن يصطنعاً نظاماً دستورياً يكفل اقضاء « حزب الوفد » عن الحكم ليتخلصوا بذلك من تشدده في المسألة الوطنية فتضمن انجلترا ، التوصل إلى معاهدة تنظم علاقتها بمصر ، طبقاً لما فيه مصلحتها هي ، ورضاء من المصريين يوقف حالة عدم الاستقرار التي بدأت مع الثورة . وبانتهاء المسألة الوطنية يتحقق استقرار الحكم ، على نحو يضمن « للملك فؤاد » الانفراد بالسلطة ..

لكن المقاومة الجماهيرية الضارية لنظام صدقي أضعفت هيئته ، وهو ما كان من نتائجه وقوع الاضطراب بين صفوف المتآمرين ، فعندما مرض « الملك فؤاد » في خريف ١٩٣٤ ، وتردد أن حياته في خطر ، تدخلت دار المندوب السامي بفضاظة ووقاحة ، ولمّحت إلى ضرورة تعيين قائمقام يتولى سلطات الملك نيابة عنه ، بل وطالبت بالاطلاع على اسماء من اختارهم جلالته للوصاية على ولي العهد « الأمير فاروق » .



وشعر الملك أن حلفاءه « يرمطون » به الأرض ، وأنه مطالب بالتقرب الى الشعب للضغط على هؤلاء الحلفاء ، وتهديدهم به ، وهكذا وافق « الملك فؤاد » على الغاء دستور ١٩٢٠ .. لكنه لم يعد الدستور الملغى ، ليظل التلويح بإعادته ورقة يضغط بها على حلفائه ، لعلهم يعتدلون في سلوكهم معه ، وعندئذ يمكن وضع دستور آخر شبيه بدستور ١٩٢٠ ، وعلى يد أفراد غير مكروهين كصدقي ..

وبرغم كل هذا فان أحزاب المعارضة لم تفقد الأمل في عودة دستور ١٩٢٣ ، وسارعت بتنظيم صفوفها ، وكانت معظم العناصر النشطة من أنصار الأحزاب ، قد تعرضت لأضرار بالغة خلال حكم « صدقي » .. فصل العديد من الموظفين والعُمد ، وأضير كثيرون من الأعيان ، وتعاون « نسيم باشا » مع الأحزاب في إزالة انقاض هذا الحكم الفاسد ، وأخذ « الوفد » ينظم نفسه ، ويجبر صفوفه التي أصيبت اصابات قاتلة أثناء المقاومة .. وعقد مؤتمره الأول في يناير ١٩٣٥ .. وقرر فيه أن يُعَمَّم لجان الوفد الأصلية والفرعية والانتخابية ، وأن يحدد اختصاص كل منها ، وينظم مالياتها واجتماعاتها ، وأن يُنظم لجانا للطلبة والشباب والعمال ، ويوسع نطاقها ، وينشئ « نوادي سياسية » في المدن المختلفة ، مع تنظيم محاضرات دورية ، يكون الغرض منها إزكاء الروح الوطنية من نواحيها السياسية والدستورية والاقتصادية ..

وفي سوق السياسة كانت فكرة دستور جديد تبرز بين الحين والآخر ، دستور ليس هو دستور « صدقي » .. وليس هو دستور ١٩٢٣ الذي كان قد اصطلح على تسميته بدستور الأمة تمييزاً له عن « دستور صدقي » ، الذي وصف بـ « دستور الحكومة » ا ، ولكنه وسط بينهما ..

وقالت صحيفة « الديلي تلجراف » — اللندنية — في إشارة ذات دلالة « إن دستور ١٩٢٣ هو دستور أوروبي الطابع لا يصلح للبلاد المتأخرة سياسيا » . وكانت هناك محاولات ومؤامرات تُبذل لتلغيم الجو أمام وزارة « توفيق نسيم » ، بحيث لاتستقيم لضغط الوفد ، وبذل « زكي الابراشي باشا » — رئيس الديوان الملكي ، متحالفا مع « الشيخ الأحمدي الظواهري » شيخ الجامع الأزهر .. جهدهما في احداث اضطرابات داخل الأزهر ، واستغلا في ذلك بعض مطالب الأزهريين بحقهم في

التوظيف في وظائف مدرسي اللغة العربية بمدارس الحكومة ، فدفعوهم للتمرد ، في وقت كان شبح أزمة البطالة يحيم على الجميع ، ويقلق طلاب الجامعات والمعاهد العليا ، الذين فشلت بينهم البطالة أكثر من غيرهم . ونجح تحالف « الوفد » مع « نسيم » في أن يبتعد به قليلا عن أحضان القصر ، وكان « الملك فؤاد » قد نُقم عليه لأنه استقال من رئاسة الديوان ولأنه رفض دستور « صدقي » ، وهكذا أصر « توفيق نسيم » على إبعاد « الأبراشي باشا » من القصر و« الشيخ الظواهري » من الأزهر .. وتم له ما أراد ..

وردا على مناورات القصر وحلفائه أراد « نسيم » أن يتنصل من مسئولية التأخير في إعادة دستور ١٩٢٣ . فرفع مذكرة إلى الملك ، استعرض فيها ما انجزته الوزارة طوال خمسة شهور ، ثم فوض إليه في النهاية أمر إعادة دستور ١٩٢٣ منقحا طبقا لنص الدستور المذكور ، أو تأليف جمعية وطنية ترضاها البلاد وتمثلها تمثيلا صحيحا لوضع دستور جديد ..

وتلقف الملك الكرة بعد أن أدرك أن « نسيم » يريد أن يعلق الفاس في عنقه ، ويُحمّله أمام الشعب مسئولية عدم إعادة الدستور ، صحيح أن الملك لم يكن يريد الدستور ، إلا أنه كان يعرف أن « نسيم » — أيضا — لم يكن يريد ، وكان الطرفان يعلمان ، أن هناك عائقاً آخر ، أقوى وأكثر نفوذاً ، يحول دون عودة الدستور ، هو : الاحتلال البريطاني ، ولما لم يكن أحدهما قادراً على الكشف عن ذلك ، فقد أخذوا يتلاعبان كالقط والفار ، ولذلك رد الملك ردّاً يتواءم مع أصول لعبة الاستغماية التي كان يلعبها معه « نسيم » ، فكتب إلى رئيس وزرائه يقول أنه « يؤثر عودة دستور ١٩٢٣ ، على أن يعدله ممثلو الأمة بما قد تدعو اليه الأحوال » ..

ورغم ذلك كله ، فقد مرت الأشهر والدستور لم يعد ..

وفي مايو ١٩٣٥ ( أيار ) قابل المندوب السامي البريطاني السير « مايلز لامبسون » « نسيم باشا » ، وأبلغه شفويا أن الحكومة البريطانية لاتعارض في أن تتمتع مصر بالحياة الدستورية ، في « الوقت المناسب » وهي ترى أن يوضع هذا الدستور بمعرفة « لجنة حكومية » ، يكون من أعضائها ممثلون للأحزاب السياسية

المختلفة في مصر ، بما فيها « الوفد » إن أراد .

بمَرَح الحقاء .. فقد ظل الكلاب يتآمرون مع الاستعمار حتى أعطى نفسه حقوقا كان قد تنازل عنها بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، الذي أصبحت أمور المصريين الداخلية بمقتضاه بأيديهم ، وفي مقدمتها بالطبع قضية الدستور .. ودعا « لسيم » زعيم « الوفد » « مصطفى النحاس » و « مكرم عيد » « مكرمين » العام ،

(٦١٧)

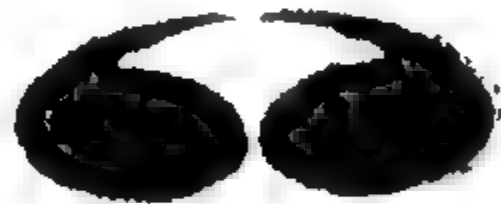


الشيخ محمد الأحدي  
الظاهري شيخ الجامع الأزهر  
كان من رجال القصر الملكي  
المقربين ، سعى لكي يكون  
الأزهر تابعا للقصر بدعوى  
تخصيه ضد الحزبية . في عهده  
بدأت الثورة الأزهرية لأسباب  
تصل بمسقبل خويجي الأزهر

واثنين من زملائهما إلى إجتماع عقده في حدائقه بالهرم ، وأبلغهم ، رأى الحكومة البريطانية كما أخطره به المندوب السامي ، وعرض عليهم أن تستقيل الوزارة قائلاً : أن المندوب السامي السير « مايلز لامبسون » يقدر الموقف حق قدره ، وأنه كبير الأمل في أن يتمكن خلال الصيف من إقناع حكومته بالعدول عن معارضتها في عودة الدستور . ورفض « الوفد » ماعرضته الحكومة البريطانية ، وأبدى « النحاس » سخطه الشديد على تدخل الانجليز في مسألة داخلية ، وأعلن أنه لايرضى بغير دستور ١٩٢٣ ، لكنه مع ذلك طلب من « نسيم » أن يبقى في منصبه ، وأن يحتج على التدخل البريطاني ...

وفسر « النحاس » موقفه — فيما بعد — بأنه أراد أن يفسح « الوفد » لـ « نسيم باشا » في الوقت ، حتى لايقال أن « الوفد » أضاع الفرصة بتعجله . والحقيقة أن الوفد كان قد تورط في تأييد وزارة « نسيم » ، لدرجة أن « مصطفى النحاس » أدلى بحديث لصحيفة « المقطم » قال فيه تعبيراً شهيراً ظل محل طعن وتشهير لفترة طويلة ، إذ سأله المحرر عما يقال عن عدم رضائه عن حكم « نسيم » .. فقال :

— اكتب ياسيدى نحن مبسوطون من هذه الوزارة ..



مضت بقية شهور الصيف بطيئة ، وخلالها بدأت صفوف « الوفد » حركة معارضة خفية لتأييده المستمر لوزارة « نسيم » ، سرعان ماتصاعدت فأصبحت معارضة علنية ، وترعمت جريدة « روزاليوسف اليومية » — وكانت من أشهر صحف الوفد — هذه الحركة ، وظل توالي نشر مقالات عنيفة في معارضة « نسيم » كان يكتبها « عباس محمود العقاد » ، الذي كان آنذاك كاتب « الوفد » الأول ، وأخذت تتصاعد بمعارضتها لوزارة « نسيم » محاذرة المساس بالوفد ، الذي لم يسترح لحملات الهجوم العنيفة التي كانت المجلة تشنها ضد الوزارة التي يؤيدها بحماس ، ويلتمس لها الأعذار في عجزها عن إعادة الدستور ، ويخشى أن تسقط فيعود حكم الإنقلابيين ، الذي كانت مقاومته قد انهكت الوفد وفتت في عضده ..



وهكذا أوعز « مكرم عبيد » — سكرتير عام الوفد وأبرز المتحمسين لسياسة تأييد وزارة « نسيم » — إلى صحيفة أخرى هي « الجهاد » ، بالرد على الانتقادات العنيفة التي كان « عباس محمود العقاد » وفريق كتاب « روز اليوسف اليومية » ، يوجهونها إلى وزارة « نسيم » ، ولما وجد « النحاس » أن خط المعارضة ، يكتسب أنصاراً في الرأي العام ، استدعى السيدة « فاطمة اليوسف » صاحبة « روز اليوسف » للقاءه في « بيت الأمة » ..  
وما كادت تدخل عليه في مكتب « سعد زغلول » ، حتى استقبلها صاحبها ، ملوحاً في يده بعدد اليوم نفسه من جريدتها .. متسائلاً :

— إيه الزفت اللى انتوا بتنشروه ده ؟  
ودهشت « فاطمة اليوسف » لهذه المفاجأة غير المتوقعة ، ووقفت ذاهلة لحظة ، ثم قالت :  
— فيه إيه ياباشا ؟



فصاح : انتى بتعارضى وزارة « توفيق نسيم » ليه ١٩ .

فأجابت : وزارة « توفيق نسيم » جابها الانجليز والسراى .. وهى التى تؤجل عودة الدستور .. ازاي مهاجمهاش ؟!

فقاطعها قائلاً :

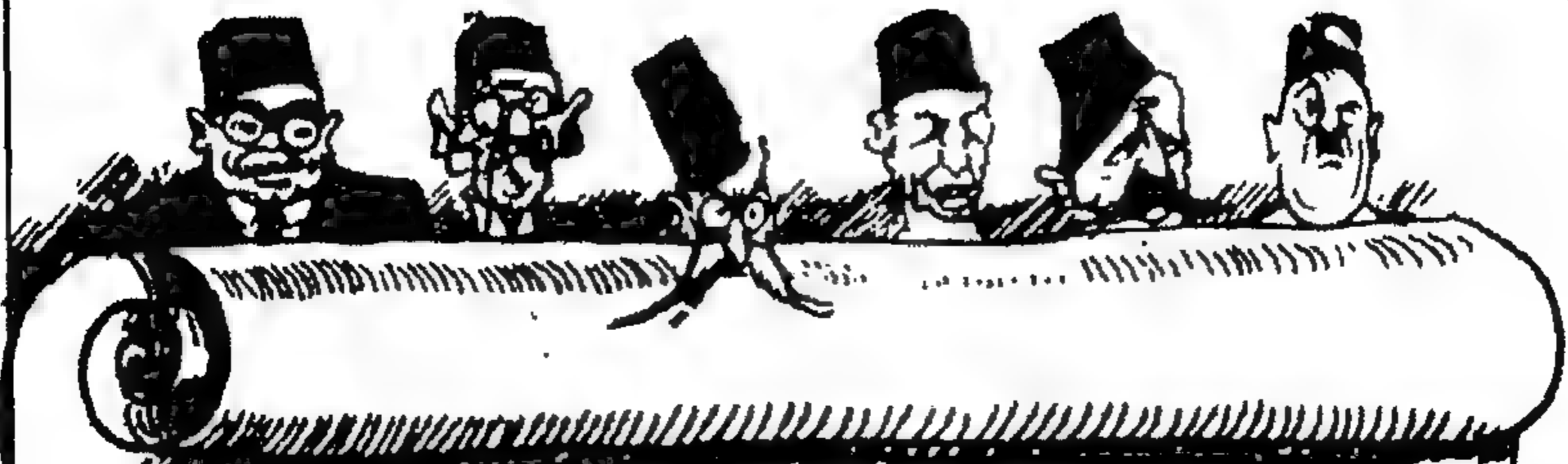
— لأ ياستى .. أنا مأحبش تناقشيني فى السياسة .. إنتى يعنى عايزة « محمد محمود » و « صدقي » يرجعوا ؟ .. إحنا تعبنا !!

وهذه العبارة الموجزة ، والمؤلة ، فسر « النحاس » موقف « الوفد » ، وكشف عن أن جيل ثورة ١٩١٩ ، قد تعب وأن سنوات المقاومة الضارية التى اشتبك خلالها مع الطغاة والغزاة ، قد أصابته بالوهن ، وأطفأت كثيراً من حماسه ..



وحتى ذلك الحين ، كانت قضية إعادة دستور ١٩٢٣ ، هى القضية الأساسية المطروحة ، صحيح أن قضية الاستقلال ، لم تكن غائبة ، وخاصة عندما تناثر الحديث عن معارضة بريطانية فى إعادة الدستور ، لكنها لم تبرز على السطح ، إلا فى بداية الصيف ، عندما التهب الموقف الدولى فجأة ، وأعلن « موسوليني » زعيم إيطاليا الفاشية ، عن نيته فى الهجوم على « الحبشة » ، وضمها إلى المستعمرات الإيطالية ، وبدأ بالفعل يرسل حشداً من قواته المسلحة إلى مستعمراته فى شرق إفريقيا ، فنقل أفراداً وعتاداً إلى « أريتريا » ، وأخذ فى دعم قواته فى « ليبيا » ، وأصبح من الواضح أن الموقف العالمى قد ينفجر فى أى لحظة ، وأن الصراع الدولى من أجل إعادة توزيع المستعمرات ، والاتفاق على تسوية جديدة ، تختلف عن التسوية التى انتهت إليها الحرب العالمية الأولى فى هذا الشأن ، قادم لا محالة .

ولوحت تصريحات المسئولين الانجليز بأنه اذا انفجرت الحرب العالمية من جديد ، فإن مصر ستعود إلى ماكانت عليه إبان الحرب العالمية الأولى ، وتوضع فى « حماية » إنجلترا ، طوال مدة الحرب .. وازدحم البحران الأبيض والأحمر بالأساطيل الانجليزية والإيطالية وبدأت قوات عسكرية بريطانية جديدة ، تتدفق بكثافة على



# قانون جديد لصحف المعارضة



الحمد قبل ما يسركه يمينه  
بامتداح الوفد ينطق بالشهادة  
استداع الوفد ذنبه مقرر يمينه  
زعم ذنب الكفر أو يمكن زياده  
بيهم ما يتلعبط ولا يفخشي حينه  
فيه نياحه تجر عفرته بالقلده  
ثم يا وبله انا قال كاسمينه  
وخطبوا اصحاب المظلم والسفاهه

\*\*\*

تعليمات ملقة المنبر تملق الصماني  
مرجدا او الضمير ما يا نبرش  
مستوريه بلك تأكيد . والعواني  
عالي مستور البلد ما يهيموش  
بيش غير كره ايه سماحه وحلم كاف  
من وزير خفق الحق ما يخلصوش  
والله يشكك بالله للظلم شاف  
ينطق ! ويكون في حلق القول  
فاشوش !

مستور



لديهم برلمانهم بنصوص المراد  
من تاريخ اليوم يصير الشير عليا  
منه أول تشيخ دابا قعايد  
في الوزارة وحسنه وشوار حينيا  
منه ثانيه تشيخ فيط الفوايد  
والزبا الله الطماطم يستويط  
والهواني زير مشاير بكر عايد  
والوفيات دعبرايه لدفرا ما ينيط

\*\*\*

الحكومة ! كل شيك بعد انتقادها  
تعلل على تعلل سببا وطاعة  
والصالحه تخفى لادرم قصارها  
بالجور والشع في غايه الضراعه  
خزانات تهيبا او تمض اعترافها  
الملدس البحث فيط والذراعه  
والله ما يطالبه برقه فوق غدودها  
يشجب على سبن دميم اقربط  
ساعة

3



مصر ، وكان معنى اشتعال الحرب العالمية والوضع الداخلي في مصر على ما هو عليه ، هو ، على حد تعبير قاله « مصطفى النحاس » آنذاك : « أن يضع الانجليز — أيديهم باسم التعاون الودي ، على حصوننا وثكناتنا وموانينا ، ومطاراتنا ، ومواردنا ويتولوا أمرنا ، ويوجهوا سياستنا دون أن يكون لنا في ذلك شيء .. من حرية واختيار .. »

وفيما بعد قال « مصطفى النحاس » في الخطاب الذي أراح فيه أسرار علاقة الوفد بالوزارة ، أن التطورات في الوضع الدولي ، جعلت قضية عودة دستور الأمة أكثر إلحاحاً ، إذ تضاعفت حاجة البلاد لاستئناف حياتها الدستورية الصحيحة ، كي يتولى نواب الأمة تسيير أمورها في هذا الجو العاصف المضطرب . والأهم من ذلك ، أن تداعيات الأزمة الحبشية ، وخاصة تدفق مزيد من القوات العسكرية البريطانية على مصر حتمت — كما يقول « النحاس » — « تحديد مركز مصر تحديداً دقيقاً .. حتى إذا جدّ الجدّ ، ووقعت الواقعة .. كانت مصر على بينة من أمرها » .

وهكذا لم يعد الأمر قاصراً على المطالبة بعودة دستور الأمة .. بل بات « يستلزم أيضاً .. تصفية الموقف كله على أساس الاتفاق مع مصر ، اتفاقاً حراً شريفاً يحقق لها الاستقلال التام ، ويصون مصالح الانجليز التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال » .

وكان ذلك ، هو ما طلب « توفيق نسيم » من السير « مايلز لامبسون » أن يسمى لا قناع المسؤولين البريطانيين به ، خلال قضائه لأجازته الصيفية في « لندن » .

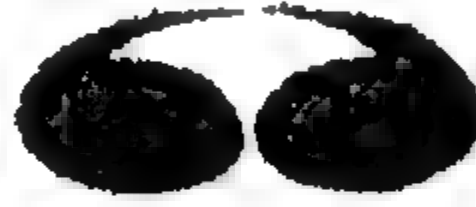
وعندما ملأت نذر الحرب الأفق ، خطب « النحاس » ، فأكد من جديد ، أن الضرورة تقضي والبلاد مستهدفة لخطر حرب لاهبة ، يجب « أن يكون للأمة بأزمائها مطلب أسمي من عودة الدستور ، وأجل خطراً . ذلك هو واجب الاحتفاظ بكيان البلاد والنود عن استقلالها » ، داعياً إلى عقد معاهدة بين البلدين ، حتى يكون التعاون مع الانجليز على أساس اتفاق لا بالاكراه .

وفي اليوم التالي — ١٠ سبتمبر ( أيلول ) ١٩٣٥ — تلقى « نسيم » من نائب المندوب السامي البريطاني ، بلاغاً من حكومته ، عبرت فيه عن إدراكها لمصالح



مصر ، وتقديرها لحالة القلق الذي يساورها في الوقت الحاضر ، مؤكدة بأن حكومة  
حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، سوف تطلع الحكومة المصرية ، — إذا دعت  
الظروف — وتشاورها في جميع تطورات الموقف الدولي ، التي قد تمس مصالح مصر  
من قريب ..

وهكذا انتهت مجهودات السير « مايلز لامبسون » في لندن ، إلى مجرد « وعد  
بالتشاور » .. فلا دستور .. ولا معاهدة .. ولا استقلال ولا ديمقراطية .  
توقع العلمون بالمناخ السياسي المصري في تلك الأيام ، أن ينفجر الموقف  
الداخلي مع بداية العام الدراسي في مقتبل الخريف .



وكان طلاب المدارس الثانوية والمعاهد الأزهرية ، وكليات الجامعة ، قد لعبوا دوراً  
مميزاً في التحريض على الانتفاضات الجماهيرية ، خلال ثورتي ١٨٨٢ و ١٩١٩ ، وفي  
أعقابهما ، بحيث أصبح من المتوقع دائماً ، أن يتولى الطلاب ، إشعال الشرارة الأولى ،  
في كل انتفاضة جماهيرية ، تتجمع ظروفها وتهيأ مناخها السياسي .

ورغم الطابع الجماهيري الشامل لثورة ١٩١٩ ، إلا أن شرارتها الأولى قد أشعلها  
طلاب مدرسة الحقوق الذين تظاهروا احتجاجاً على نفي « سعد زغلول » وزملائه ،  
وفيما بعد أصبحت لجان الوفد الطلابية المنتشرة في المدارس والمعاهد والجامعات ، هي  
أكثر تنظيماته الجماهيرية ، ارتباطاً به ، وأسرعها تنفيذاً لقرارات قيادته ، وقد أنيط بها  
دائماً دور تفجير شرارة الاحتجاج بالخروج في مظاهرات ، ما أن تظهر في الشوارع ،  
حتى تجتذب إليها على الفور ، كل مايموج به من سخط ، فتتحول من مظاهرات  
طلابية ، إلى حركة احتجاج شعبية عارمة .

وقد أثبتت لجان الوفد الطلابية كفاءتها في أداء هذا الدور ، بشكل ساعد  
« الوفد » طوال السنوات التي أعقبت ثورة ١٩١٩ ، على إلزام خصومه موقف الدفاع  
في كثير من الأزمات السياسية ، مما دفع « محمد محمود » — أثناء وزارته المعروفة

بوزارة « اليد الحديدية » عام ١٩٢٩ — إلى استصدار مرسوم بقانون يحرم على الطلبة الاشتغال بالسياسة ، ليحمي وزارته الأنقلابية التي عطلت الدستور ، من تظاهراتهم ، التي تشعل السهل كله .

وكان « صدقي » — كما كان « محمد محمود » ، يدرك أن قوة « الوفد » الحقيقية ، تكمن في صحفه ، وفي لجانه الطلابية ، لذلك وجه كل همه ، نحو خلق القيود القانونية التي تكفل له تعطيل الصحف الوفدية ، أو إجبارها على الكف عن تحريضها ، ومقاومة وإخماد المظاهرات الطلابية التي تشعل شرارات التمرد ، وبذلك يحاصر أكثر الخلايا الوفدية ، نشاطاً ومبادرة وفاعلية .. في مجتمع تغلب عليه العلاقات الزراعية ، وماتزال طبقة العاملة متأثرة بأصولها الزراعية ، ويكاد الطلاب يكونون أكثر عناصره استفادة من تكتلهم في مكان واحد ، وأكثرهم وعياً بالقضايا الوطنية والاجتماعية المشتركة ، وأسرعهم مبادرة للحركة .

على أن حائطاً من الزجاج الشفاف ، كان قد بدأ ينشأ بين « الوفد » وجماهيره من الطلاب من ناحية ، وبينهم وبين الأحزاب السياسية جميعها من الناحية الأخرى ، فالأزمة الاقتصادية التي جاءت بها سنوات الكساد العالمي وصحبها بطالة تفشت بين خريجي الجامعة والمدارس العليا ، قد رفعت من درجة سخط الطلاب على الأوضاع العامة ، بينما ركنت الأحزاب السياسية التقليدية إلى مهادنة وزارة « توفيق نسيم » وأخذت تتسابق على إصلاح مآفستته ديكتاتورية « اسماعيل صدقي » من أمورها ، وتعويض مانال مصالح عناصرها القيادية المؤثرة ، وخاصة في الريف . وقد خلخل ذلك من نفوذ الأحزاب بين جماهير الطلاب ، خاصة بعد أن انتهى اختلافها حول مشروع الوزارة القومية عام ١٩٣٢ ، إلى تفتيت جبهة مقاومتها لديكتاتورية « إسماعيل صدقي » .

وأتاح هذا التخلخل فرصة التأثير للداعين إلى العمل القومي غير الحزبي ، وكان في مقدمتهم آنذاك « جمعية مصر الفتاه » ، التي كانت تطرح نفسها ، لا باعتبارها حزباً ، ولكن بصفتها « خطة تفصيلية غايتها تعزيز الشباب بالخلق ، وتحصينه بالإرادة ، وملء قلبه بالشجاعة ، وتطهيره من الخوف » .. وقد اجتذب أول مشروعاتها

وهو « مشروع القرش » — عام ١٩٣٢ — اهتماماً بالغاً ، واستثار حماساً قومياً عاماً ، لكى يتبرع كل مواطن بقرش واحد ، لصالح إنشاء مصانع يملكها ويديرها المصريون ، استهلّت بإنشاء مصنع لإنتاج الطرايش .

ومع أن جماهيرية « مصر الفتاة » ، لم تكن تشكل منافسة حقيقية للوفد ، إلا أن برنامجها الملتهب ، وأسلوبها الناري ، بدأ يؤثر في الطلاب ، الذين مالوا بطبيعتهم التطهرية ، إلى دعوتها لبعث أمجاد مصر الفرعونية ، ومطالبتها للمصريين ، بالألاّ يستهلكوا شيئاً إلاّ من إنتاج بلادهم ، وتحريضها الصريح لشباب ١٩٣٥ ، بأن يثوروا كشباب عام ١٩١٩ .

وكان « عبد الحكيم الجراحي » ، أحد الذين شاركوا في مشروع القرش قبل سفره — عام ١٩٣٣ — إلى « فرنسا » ، وقد ظل حريصاً على متابعة أنباء بلاده ، طوال فترة سفره ، ويبدو أنه تأثر بالجو العام الذي كان محيطاً به في « فرنسا » ، وتدل آخر رسالة كتبها لشقيقه « على » من « جرينوبل » قبل أسابيع قليلة من عودته ، إلى أنه كان قد كوّن رؤية سياسية لعلها كانت أرحب مدى من رؤى جيله .. وقد عبر في الخطاب الذي كتبه في ذروة تداعيات الحرب الإيطالية الحبشية — عن آرائه لحالة مصر « فهي بلد غير مسلح ، لا أسطول جوى لها أو بحري .. مضطر إلى حماية الانجليز له من عدوان الطليان ، إن طوعاً أو كرها » .

وفسر « حالة الكرب » التي تعيشها مصر بانها نتيجة لـ « حمل الروح الوطني في قلوب الشبان وإهمالهم السعي للاستقلال » ، وفي إشارة ذات دلالة إلى أسلوب مواجهة ذلك قال « ليس في وسعنا إلاّ أن ندعو الله أن يبعد الحرب عن مصر ، وإلاّ فلنتولى نحن الدفاع عنها والتضحية في سبيلها بعقولنا وقلوبنا وأجسادنا وأرواحنا » . ولابد أن متابعتة لأنباء مصر في الصحف الفرنسية الاشتراكية — كما ذكر في الخطاب — كانت وراء عبارته اللافتة للنظر ، التي تشير إلى « الكفاح لنصر الفلاح الذليل في مصر .. لأنه هو قوامها » .

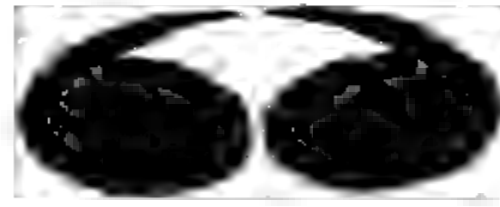
والغالب أن الجيل كان قد استقبل مراهقته المبكرة ، في مناخ أزمة مصرية شاملة ، داخل نطاق الأزمة الاقتصادية العالمية ، التي هبطت بسعر قنطار القطن





واقصر دورها على قيامها بتطبيق قرارات « عصبة الأمم » بتوقيع العقوبات المالية والاقتصادية وفرض الحصار ضد إيطاليا .. على أن ذلك لم يحل بين بريطانيا ، وبين مواصلة حشد قواتها العسكرية في مصر ، بشكل أعاد إلى الأذهان ، الحشد العسكري الذي سبق دخول بريطانيا في الحرب العالمية الأولى ، وما أعقبه من إعلان الحماية البريطانية على مصر ، فأثار مخاوف المصريين من أن تعود مصر لتصبح ميداناً لحرب عالمية أخرى ، يعانون من آثارها تدميراً لمنشاتهم ، ومصادرة لحياتهم ، وتضييقاً على أرزاقهم ، وليست لهم فيها مصلحة ..

وفضلاً عن ذلك كله ، فقد استثار الحشد العسكري البريطاني ، الاحساس بأن بريطانيا تتصرف في مصر ، كما لو كانت بلداً موضوعاً تحت الحماية ، وتحرك جيوشها داخل بحارها وأراضيها ، وتستعرضهم في الميادين العامة لمدينتها الكبرى ، دون أن تهتم بمشاعر أهلها ، أو تستأذن حكومتها ، التي لم تكتف بالصمت ، بل كان رئيسها وأعضاؤها ، يتدافعون لحضور العروض العسكرية ، كأنهم يعلنون إذعانهم لما تريده بريطانيا بالبلاد ، ثم تطوعت الوزارة — بعد ذلك كله — فأرسلت إلى « عصبة الأمم » تعلن أنها ستطبق العقوبات التي قررتها العصبة ، على إيطاليا ، مع أن مصر لم تكن عضواً في العصبة ، ولم تكن ملزمة بأن تطبق قراراتها ، فساد اليقين بأن أيام الحماية البريطانية — التي كانت وزارة الخارجية البريطانية تتولى أثناءها تسيير السياسة الخارجية المصرية — قد عادت ..



بمجرد أن وقعت الحرب وهاجمت القوات الإيطالية الحبشة زادت المخاوف في مصر من أن انجلترا قد تدخل الحرب ضد إيطاليا في أية لحظة ... وأسرعت وزارة « توفيق نسيم » في ١٨ أكتوبر ( تشرين الأول ) ١٩٣٥ وبضغط من « الوفد » ، فقدمت الى الحكومة البريطانية مذكرة تطالب فيها بعودة الحكم الدستوري على أساس أن الأزمة العالمية الحالية تستوجب الرجوع الى آراء نواب الأمة .. وأكدت المذكرة أن حق مصر في الدفاع عن نفسها بنفسها مكفول لها ، لا لغيرها .. وطالبت بعقد معاهدة بين مصر وانجلترا .. مما يترتب عليه حل كل المشاكل المعلقة بين البلدين .



ومضت الأسابيع الأولى من العام الدراسي ، والجميع في انتظار الرد البريطاني الذي لم يصل ، كما أن الدستور لم يكن قد عاد ، والحالة السياسية والاقتصادية في البلاد تتدهور .. وبعد أقل من شهر على استئناف العام الدراسي بدأت مظاهرات الطلاب .. كانت أزمة بطالة خريجي الجامعات ، قد وصلت إلى ذروتها .. ورغم أن الحكومة كانت قد وعدت بتعيينهم بثمانية جنيهاً ، إلا أن هذا لم يتحقق ، وبدأ بعض كبار موظفي مصلحة الصحة العمومية يستدعون خريجي مدرسة التجارة العالية ، ويحثونهم على قبول ستة جنيهاً مرتباً شهرياً .. « خدمة لبلادهم » . وسخر « أحمد الصاوي محمد » على صفحات « الأهرام » من هذا ، وسأل كبار الموظفين : لماذا لا يتنازلون عن مرتباتهم الطائلة « خدمة لبلادهم » ؟

وأضرب طلبة « كلية التجارة » احتجاجاً على المستقبل المظلم ، ورفضوا طلب العميد بأن يلزموا الهدوء والسكينة وخرجوا من الكلية متظاهرين ، واتجهوا إلى وزارة المعارف ، التي كانت قد حصنت نفسها ، ورغم ذلك اقتحموها ، وخرج الوزير إليهم ووعدهم بالنظر في أمرهم بعد مخاطبة وزير المالية فهتفوا في وجهه ساخطين :  
— « نريد عملاً وليس كلاماً » ..

وغادروا وزارة المعارف إلى الوزارة المجاورة لها ليناقدوا وزير المالية ولما حاول التهرب من لقائهم ، اقتحموا عليه مكتبه ، وكسروا أبواب الوزارة ، وتكرر الاضراب والتظاهر لنفس السبب في « دار العلوم » .. ثم انتقل منها إلى طلبة « الفنون والصناعات » بالقاهرة ، احتجاجاً على تعيينهم في الدرجة الثامنة وليس السابعة ، خاصة وقد سدت أمامهم أبواب الدخول إلى كليات الهندسة .. وانضم زملاؤهم في الاسكندرية إليهم في الاضراب ..

وخلال الأسبوع الأول من نوفمبر أجريت انتخابات اتحاد الطلاب بكليات

الجامعة ، وأسفرت عن لجنة عليا ، ساهمت بدور مؤثر فيما تطورت إليه الأحوال فيما بعد .

وكانت العلاقات بين الأحزاب المصرية ، فائرة ، بعد الخلاف الذي فتت الجبهة المعارضة لديكتاتورية « صدقي » بسبب قبول « الأحرار الدستوريين » وجناح من « الوفد » لفكرة الوزارة الائتلافية . ومع ذلك فإن الحزبين الكبيرين — « الوفد » و « الأحرار » . كانا يتبعان سياسة واحدة ، هي تأييد وزارة « توفيق نسيم » ودعم مساعيها لإعادة الدستور ، وفتح باب المفاوضات لوضع معاهدة تنظم العلاقة بين مصر وبريطانيا . وكان أحد أهم أسباب لجوء حزب « الأحرار » لهذه السياسة ، أمله في أن تزيل الوزارة ، مآصبا الأعيان من اعضائه ، من أضرار خلال مشاركتهم في مقاومة عهد « اسماعيل صدقي » .

على أن « الأحرار » مالبثوا أن شعروا بأن الوزارة تميل إلى « الوفد » وتنحاز إليه سواء فيما ترده من مظالم عهد « صدقي » ، أو فيما تتخذه من سياسات ، لم يكن خافياً أن « نسيم » يستشير فيها قادة « الوفد » ..

ومع تدهور الوضع السياسي الداخلي ، أشيع أن هناك تفكيراً في إقالة « نسيم » وتشكيل وزارة أخرى تخلفه ، فأسرع « الأحرار » يفضون أيديهم من تأييد « نسيم » ، ليضربوا ثلاثة عصافير بحجر واحد : فيزيدوا من اهتزاز موقف الوزارة ، مما يؤدي إلى اسقاطها ، فيفسح ذلك الطريق أمام رئيسهم « محمد محمود » ليتولاها ويحملوا « الوفد » أمام الرأي العام ، مسئولية تأييد وزارة « نسيم » التي كانت النعمة تحيط بها من كل جانب ، فيحرقوه ، ويسدوا أمامه ، باب منافستهم على خلافة « نسيم » .

وهكذا اختار « الأحرار » أن يحتفلوا بعيد الجهاد الوطني ، قبل مواعده بستة أيام . وقرروا الدعوة إلى مؤتمر شعبي ، أقيم — يوم ٧ نوفمبر ( تشرين الثاني ) ١٩٣٥ — في سراي آل لطف الله بالجزيرة ، وشهده — طبقاً لتقدير « الأهرام » — عشرة آلاف شخص ، وخطب فيه « محمد محمود » خطبة عنيفة ، أعلن في نهايتها أن « الأحرار » سحبوا تأييدهم لحكومة « نسيم » .. ووصفها بأنها « وزارة تفريط » ،





فلا هي احتفظت بالحقوق المعترف بها في تصريح ٢٨ فبراير ، ولا هي استفادت من الخطوات التي قطعتها مصر ، في مفاوضاتها المختلفة ، مع إنجلترا . وما فعلته انها « ردت السلطة المصرية البحتة إلى أيدي الانجليز .. إذ جعلت إعادة الدستور والحكم النيابي في مصر رهنا بمشيئتهم ، مع أنها في الصميم من سيادة مصر ، ولا يجوز أن يكون للدول الأجنبية سلطان في أمرها » . ولخص ما أنهت إليه أحوال مصر في ظل الوزارة قائلاً : « إن مصر ليس لها الآن استقلال داخلي ، ولا وجود دولي » .

وختم « محمد محمود » خطبته ، بعبارة لفتت الأنظار ، دعا فيها إلى وحدة الصفوف ، مناشداً الجميع بأن « يكونوا على قلب رجل واحد في العمل لكمال استقلال مصر وسيادتها » ، وهي إشارة لم يفت معناها على « الوفد » ، الذي اعتبرها عودة من جديد لطرح فكرة الوزارة الائتلافية ، التي برزت قبل ثلاثة أعوام .

ولأن الحكومة البريطانية كانت تريد ابقاء الحالة في مصر على ما هي عليه .. بحيث لا تجد صعوبة في فرض الأوضاع التي تريدها إذا ما نشبت الحرب العالمية فجأة ! فقد رأت أن تواجه حركة المعارضة المصرية لسياستها تلك بما يخدمها في المهد ، فانهز وزير الخارجية البريطانية السير « صموئيل هور » أول فرصة سنحت له لالقاء تصريح عن الموقف في مصر — خلال المأدبة التي أقامها محافظ لندن « بجيلد هول » — في ٩ نوفمبر ( تشرين الثاني ) ١٩٣٥ — فاستعرض الظروف التي نشأت عن الحرب الإيطالية الحبشية ونفى الاتهامات التي وُجّهت لبريطانيا من أنها تستغل الموقف الدولي لتقوية مركزها في مصر باتخاذ الاسكندرية مركزاً لقاعدة ثابتة لها في البحر المتوسط ، وقال « هور » :

— لقد بدا لمصر من تلقاء ذاتها أن تنتظم في سلك الدول الساعية للسلام العالمي ، لكننا سمعنا من بعض المصادر نغمة مختلفة ، فقد زعم البعض أن الحكومة البريطانية عامدة إلى استغلال الموقف الحاضر لمصلحتها على حساب مصلحة مصر . وهذا غير صحيح ، ان الحكومة البريطانية بذلت جهودها لانشاء علاقات مبنية على تعاون إختياري ودي بين البلدين لمصلحتهما المشتركة . ومن دواعي اغتباطنا أن لبت مصر عن طيبة خاطر ، داعي الواجب بروح التعاون الحر ، وهذا العمل لا يمكن إلا

---

أن يعود بالفائدة على حكومتينا عند حلول الموعد لوضع علاقتنا على أساس دائم  
مُرضٍ للفريقين

.. كذلك لاصحة على الاطلاق لزعم الزاعمين ، اننا نعارض في عودة النظام  
الدستورى الى مصر بشكل يوافق احتياجاتها . فنحن ، بحسب تقاليدنا ، لا يمكن  
ولانريد ان نقوم بمثل هذه المعارضة . أجل إننا — عندما استشارونا — اشرنا بعدم  
اعادة دستورى ١٩٢٣ و ١٩٣٠ ما دام الأول قد ظهر أنه غير صالح ، وأن الثانى لاينطبق  
مطلقا على رغبات الأمة ..

وأحدث التصريح صدى واسعا .. كان معناه أن انجلترا تعارض صراحة في  
عودة دستور ١٩٢٣ ، وان سياستها تقوم على وضع نظام دستورى يوافق ماسماه  
وزير الخارجية البريطانية بـ « احتياجات مصر » ، وهو ما اعتبره المصريون رجوعاً  
عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، الذى ترك لمصر الحرية فى وضع دستورها ..  
كشف « هور » بتصريحه المستور كله .. وخاصة حين أوماً إلى أنهم قد  
« استشاروه » فأشار ، وكان هذا الاعتراف هو مربط الفرس الذى أنهى فترة الترقب  
والحيرة ، وفرصة التقاط الأنفاس التى استمرت عاماً طويلاً ، منذ تولى « نسيم »  
الوزارة فى ١٥ نوفمبر ( تشرين الثانى ) ١٩٣٤ .



قالت جريدة « الجهاد » — جريدة « الوفد » — إن مقاله « هور » يهدم  
تصريح ٢٨ فبراير من أساسه ويجعل دستور مصر رهنا لإرادة الانجليز .

وقال الدكتور « محمود عزمي » — رئيس تحرير « روز اليوسف اليومية » — أن  
« هور » قد فضح « نسيم باشا » .

أما الأستاذ « العقاد » فقد قال « .. كانوا ينتظرون بعد ذلك أن يعطى  
الانجليز من لا يطلبون ومن لا يجسرون على الاحتجاج .. كان الله فى عون هذه الأمة من  
الغاصبين ، وكان الله فى عونها من القادة ، الحماة الزائدين » .

انتظرت البلاد كلها موقف « الوفد » .. الذى كان مايزال — رغم تملل

قواعده .. وتمرد صحفه يتبع سياسة مهادنة مع « توفيق نسيم » على أساس وعوده  
المقتالية باعادة الدستور .

وتحرك الطلاب يضربون عن الدراسة ، ويتظاهرون احتجاجاً على تصريحات  
« هور » ، وتواصلت مظاهراتهم في الأيام التالية . ولابد أن تلك المظاهرات ، كانت  
أحد أوراق الضغط التي وجدتها « الهيئة الوفدية » على مائدة اجتماعها الطويل ، الذي  
استغرق يومي ١١ و ١٢ نوفمبر ١٩٣٥ حيث درست الموقف .. وأعلنت أنها اتخذت  
قرارات هامة سيعلمها « مصطفى النحاس » في خطاب يلقيه عصر الأربعاء ١٣ نوفمبر  
( تشرين الثاني ) بمناسبة « عيد الجهاد الوطني » ...

وكان الطلبة قد أخذوا المبادرة ، ووضعوا الجميع بمظاهراتهم واحتجاجاتهم في  
موقف الدفاع ، إذ اجتمعت اللجنة التنفيذية العليا ، التي تمثل اتحاد طلاب الجامعة ،  
في يوم الاثنين ١١ نوفمبر ( تشرين الثاني ) — ومع بداية اجتماعات « الوفد » —  
وأصدرت بياناً احتجت فيه على تصريحات « هور » ، ودعت الطلاب والأمة ، إلى  
الاحتفال بيوم الجهاد الوطني ، احتفالاً يليق بجلال المناسبة ، وأعلنت بدء الجهاد ،  
وأكدت أن الطلاب ينطلقون من موقف قومي ، لا هدف له إلا السعى للاستقلال  
التام لمصر والسودان .

كان الطلاب ، كالعادة ، يستعدون لإضرام الشرارة ، التي ستشعل السهل  
كله .



□ الأربعاء ١٣ نوفمبر ١٩٣٥  
□ القاهرة .. في الصباح المبكر

في الصباح المبكر غادر « عبد الحكيم » منزله في « شارع الصليبة » إلى كلية  
الآداب ..

وتحدثت المدام قليلاً مع « عبد المجيد » ، عن لمبة الصالة التي هربت منها الكهرباء .. فوعدها أن يبحث أمرها بحثاً دقيقاً صباح يوم الجمعة ، وقبل أن تحدثه عن شيء آخر ، كان قد انفلت إلى ميدان عابدين ....

ودَعَت أم « علي طه » الله أن يكفيه شر السكك ..

وكان الصباح بارداً .. لكن الشمس ظهرت بعد قليل .. وتحدثت صحف الصباح عن الاستعدادات الضخمة التي اتخذها الوفد ليكون احتفاله بعيد الجهاد الوطني ، هذا العام مميزاً ، فقالت ان سكرتارته طبعت ٣٠ ألف بطاقة دعوة ، نفذت كلها في يومين مع التحفظ في التوزيع .. وان الكراسي المطلوبة للسرايق قد جمعت من جميع محال الفراشة بالقاهرة ، ورجحت ألا تكفي المقاعد حاجة المدعوين جميعاً .. ورغم أن السرايق قد وُسِّعَ فضُّمٌ إليه جزء من « شارع ناظر الجيش » ، المجاور لبيت الأمة . لكن هذه الصحف لم تقل أن محل المعلم أحمد حسين هو الذي أقام السرايق ، ولم تذكر أن بين عماله ، شقيقين كان أحدهما في الثانية والعشرين من عمره ، هو « اسماعيل محمد الخالع » الذي أنيط به توزيع المياه على المحتشدين في السرايق ..



كانت ليلة النصف من شعبان . تصاعد دعاء الليلة من المسجد فسمعه « عبد الحكيم » : « اللهم يا ذا المن ومن لا يمن عليه » . ودعت أم « علي عفيفي » الله ألا يميتها قبل أن تراه زوجاً وأباً ، أما اليوم فكانت مبلّحة متجهمة . تجمع أعضاء « الوفد » و« الهيئة الوفدية » ، ولجان الوفد ، في النادي السعدي ، وانتظروا أن يأتي « مصطفى النحاس » ليصحبهم إلى زيارة ضريح « سعد زغلول » كعادته كل عام ، لكنه أرسل يعتذر ، بسبب آثار انفلاتنا فضل معها ، أن يحتفظ بقوته كلها ، لخطاب العصر ، فأناوب عنه « مكرم عبيد » في زيارة الضريح ..

في الجامعة تراحم الطلبة في الكليات ، اعتلوا المنابر ، وبدأوا يخطبون .. ثم اندفعت جموعهم من الباب العمومي للجامعة ، نحو القضاء الواقع أمامها ، وواصلوا هتافاتهم ، يستقبلون بها مظاهرات الكليات والمدارس التي أخذت تنضم إليهم ، وفي



---

مقدمة كل منها علم مدرستها أو كليتها .. وبعد قليل كان عددهم قد زاد — طبقا لتقدير جريدة « الأهرام » — عن سبعة آلاف طالب .

وعند مدخل « كلية الحقوق » ، أقيم منبر للخطابة ، اعتلاه خطباء الطلاب يحللون الموقف السياسي القائم في البلاد ، ويعلقون على تصريحات وزير الخارجية البريطانية ، ويدعون الطلبة لإشعال الثورة في البلاد .

وبعد العاشرة صباحاً ، بدأت المظاهرة تحركها نحو المدينة ، لتطوف بيت الأمة ، قبل أن تتوجه لزيارة ضريح « سعد زغلول باشا » الذي كان يقع آنذاك في مقابر الإمام الشافعي إذ لم يتم نقله إلى مقره الحالي إلا عام ١٩٣٦ .

اتجهت الكتلة الرئيسية من المظاهرة ، بمحاذاة حديقة الأورمان في اتجاه كوبري الجلاء ، فاجتازوه ، ليجدوا على ضفته الأخرى مظاهرة أخرى من طلاب ومواطني المنطقة ، انضمت إليهم ، بحيث وصلت طلائع المظاهرة إلى كوبري الاسماعيلية — المعروف الآن بكوبري قصر النيل — بينما كان ذيلها مايزال قريباً من كوبري الجلاء .

وأثناء مرور طليعة المظاهرة على كوبري قصر النيل أشيع بين الطلاب — الجنود البريطانيون المعسكرين في قشلاق قصر النيل قد أطلقوا النار على مقدمة المظاهرة ، ومع أن الإشاعة لم تكن دقيقة ، فقد خلخلت الصفوف لبعض الوقت ، قبل أن تتمكن العناصر النشطة من إجهاض آثارها ، فأذاعت الحقيقة ، وهي أن قوة من البوليس المصري قد تصدت لبداية المظاهرة ، بالهراوات ، فهاجم الطلبة عليهم ، واختطفوا من بعضهم هراواتهم ، وانهالو بها عليهم يضربونهم ويلكمونهم ثم ركزوا هجومهم على قائد الفرقة ، فضربوه ضرباً مبرحاً ، فطلب النجدة من جنوده ، فاعتقلوا بعض المتظاهرين ، لكنهم أكرهوا على تركهم ..

وبوصول المظاهرة إلى ميدان الاسماعيلية — التحرير الآن — تفرعت عنها مظاهرتين صغيرتين ، اتجهت أولاهما إلى « حي قصر الدوبارة » ، حيث تقع « دار المندوب السامي البريطاني » « السير مايلز لامبسون » — الذي كان قد عاد من أجازته في منتصف سبتمبر ، بعد تخرج الحالة العسكرية فهفتوا في مواجهتها

---

بالانجليزية ، بسقوط « هور » وطالبوا بجلاء قوات الاحتلال ، بينما اتجهت الثانية إلى « شارع جامع جركس » — صبرى أبو علم الآن — حيث توقفت أمام القنصلية البريطانية ، لتهتف أمامها — بالانجليزية — بالشعارات ذاتها ، ولما تصدى حراس القنصلية لطبيعة المظاهرة ، وقعت بين الطرفين مشادة ، قذف المتظاهرون على إثرها المبنى بالحجارة فحطموا نوافذه .

وفي تلك الأثناء كانت الكتلة الرئيسية من مظاهرة الجامعة ، قد وصلت إلى « ميدان عابدين » ، وتوقفت أمام الشرفة الرئيسية للقصر الملكي ، لتواصل هتافاتها ، التي كانت تتردد بين « مصر فوق الجميع » و « نحن فداؤك يا مصر » و « يسقط الاستعمار » و « يسقط هور ابن الثور » ، وهتافات أخرى ، تتضمن المطالبة بإعادة الدستور ، وإقالة وزارة « توفيق نسيم » ، ولكن قوة ما كان يعرف آنذاك بـ « بلوك الخفر » — وكانت تقوم بالوظائف التي تقوم بها الآن قوات الأمن المركزي — بقيادة اليوزباشي « عباس على أفندي » ، حاولت تفريقهم ، فلما عجزت عن ذلك ، أصدر مفتش البوليس « المستر نوبل » ، أمره لليوزباشي باطلاق الأعيرة النارية ، فوقع اشتباك بين قوة بلوك الخفر ، وبين المتظاهرين امتد من الميدان إلى الشوارع المجاورة .

أثارت مظاهرات صباح ١٣ نوفمبر قلق المسؤولين في وزارة الداخلية ، التي كان نفوذ ضباط البوليس الأجانب ، والبريطانيين بالذات ، قويا فيها ، وبدأ أن الترتيبات التي اتخذتها ، ستعجز عن مواجهة مظاهرات الطلاب ، خاصة وأن المراهنة على ماينهم من خلافات حزبية ، لم تنجح ، فقد حدث أثناء مرور المظاهرة ، بميدان الاسماعيلية ، أن هتف الطلبة الوفديون بحياة « النحاس » ، فاعترض طلاب « الأحرار الدستوريين » وطلاب « مصر الفتاة » فاستجاب طلبة الوفد ، للاعتراض ، وكفوا عن الهتاف ثم كرر هؤلاء اعتراضهم عندما حاول الوفديون ان يقدوا المظاهرات إلى بيت الأمة ، وأخيرا توصلوا إلى اتفاق بتوحيد الهتافات حول الشعارات الرئيسية : المطالبة بالدستور .. والاحتجاج على الوزارة وعلى تصريح هور .

ولم تقتصر مظاهرات اليوم ، على المنطقة الواقعة بين مبنى الجامعة بالجيزة ،

ووسط مدينة القاهرة ، فقد خرج طلاب كلية الطب — وكانت تقع بمستشفى  
القصر العيني — و« التجارة » و« دار العلوم » — وكانتا تقعان بحي المنيرة القريب  
— في مظاهرات ضخمة ، انضم إليها طلاب المدارس الثانوية القريبة ، واشتبكت  
المظاهرة مع رجال الشرطة ، ونقل المصابون فيها إلى مستشفى القصر العيني .

وفي شمال المدينة ، خرجت مظاهرات ضخمة ضمت طلاب المدارس  
الثانوية والتجارية والفنية بالعباسية ، لتشتبك مع قوات الشرطة في معارك دارت  
على امتداد شارع فاروق — الجيش الآن .

وسرعان ماتولت البلاغات عن مظاهرات انتشرت في عواصم الأقاليم ، كان  
أكبرها ، المظاهرات التي شهدتها مدينة « طنطا » ، إذ خرج طلاب « المعهد  
الأحمدى » — أكبر المعاهد الدينية بعد الأزهر — في مظاهرة انضم إليها طلاب  
المدارس الثانوية في المدينة ، وأسفرت عن معركة عنيفة مع قوات الشرطة ، التي  
أطلقت النار على المتظاهرين ، فقتل طالبان هما « محمد عبد المقصود شبكة » و  
« محمد محمود النقيب » ، وقدرت الأهرام عدد المصابين بما يزيد عن ثمانين مصابا .

وبعد ظهر ذلك اليوم ، صدرت الأوامر إلى جنود الجيش المصري ، وضباطه  
بالاشتراك مع رجال البوليس في مواجهة المظاهرات والمحافظة على النظام ، ورابط جنود  
الجيش في ميدان الاسماعيلية وشارع قصر العيني ، ومعهم العصي الغليظة ،  
والخوذات فوق رؤوسهم .

وانتهت مظاهرات الصباح ..

وفي المساء تجمع قلب مصر كلها في بيت الأمة .. كانت الحكومة قد اتخذت  
إجراءات أمن مشددة ، فأوقفت على كل منفذ من منافذ الطرقات المؤدية إلى  
السرادق ، ١٢ جنديا مسلحين بالبنادق والعصى ، واضعين على رؤوسهم الخوذات  
الفولاذية ، ومنعت المرور من كل الطرق المحيطة بمكان الاحتفال .

وبدأ الحفل في الرابعة والنصف بالقرآن الكريم ، وعندما تلى القارئ قوله عز  
وجل : « يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال » ، تعالى الهتاف والتصفيق ، حتى

احتج البعض ، وطالبوا بالصمت لإحتراما لكتاب الله .. ووقف « مصطفى النحاس » ، فألقى خطابا استغرق ساعتين ، استعرض فيه علاقة « الوفد » بالوزارة ، وتحدث عن حكم « اسماعيل صدقي » ، فقال إنه « كان عهدا مشئوما اليما ، ليس فيه مظهر من مظاهر الحياة الديمقراطية ، بعد أن ألغى دستور الأمة واستبدله بدستور أبتز تعلو فيه كلمة الوزارة وتهزل كلمة النواب . وطفوا في البلاد فأكثروا فيها الفساد : حريات مسلوية ، وكرامات مفسوبة ، وشراك منصوبة ، أقلام مقيدة ، وصحف مصفدة واجراءات مشددة .. اجتماعات تُمنع ، ومظاهرات تُقمع ، تشريعات استثنائية ، وأحكام أشبه بالعرفية ، مظالم قاسية ، ومفاسد فاشية ، وضمائر فانية ، عيون تترصده للأيذاء ، وتهم تلفق للأبرياء » .

وفي استعراضه لعلاقة « الوفد » بوزارة « نسيم » ، حرص « النحاس » على أن يبرز أن « الوفد » لم يتنازل عن حق الأمة في دستورها ، وأن الوزارة كانت تستشير في كل خطوة تخطوها . قبل أن ينتقل إلى المشكلة الحبشية ، التي فرضت أن تتناول الاتصالات مع الانجليز ، « الموقف كله » ، فلا تقتصر على المطالبة بالدستور ، بل والمطالبة بعقد معاهدة تحدد العلاقة بين الدولتين ، قبل أن تنفجر الحرب العالمية ، فيتجدد الحديث عن مشكلة الدفاع عن مصر ..

وفي هذا الصدد حمل « النحاس » الاحتلال البريطاني مسؤولية أن يكون الجيش المصري قاصر العدة والعدد في الدفاع عن حياض مصر ، ومع ذلك فقد أكد بأن مصر تتمسك — إذا نشبت الحرب العالمية — بوضعها كدولة مستقلة ذات سيادة ، تتولى بنفسها الذود عن ديارها . وبضراحة بالغة ، قال « النحاس » أن مصر « لن تقبل اليوم أن يساق أبنائها إلى ميدان القتال ، وتؤخذ أقواتها وتصرف أموالها ، وتستخدم ثكناتها وموانئها ومطاراتها ، قهراً وغلاباً وقوة واغتصاباً . ولكنها ترحب مخلصه بأن تدود عن كيانها بكل ما هو في مقدورها ، متعاونة في الدفاع عن جليفتها برضاها واختيارها ، وباعتبارها بلداً حراً يتمتع بالسيادة الكاملة والاستقلال التام » .

وبعبارة أكثر وضوحاً رفض « النحاس » أن يسلم لبريطانيا باستخدام مرافق البلاد ، إذا نشبت الحرب ، إلا على أساس « تحالف شريف يقوم على المساواة التامة



---

في السيادة والاستقلال بين البلدين المتحالفين « مشيراً إلى أن مصر ١٩٣٥ ليست هي مصر ١٩١٤ .

ووصف « النحاس » خطاب « صموئيل هور » بأنه خطاب « محطم للآمال » سواء في موقفه من قضية الدستور .. أو في رده على طلب المفاوضة ، فهو يعترف بتدخل الحكومة البريطانية في أمر الدستور المصري . وتساءل متهمًا : مفهوم أن لا تعارض الحكومة البريطانية في عودة النظام الدستوري لمصر .. ولكن ما لها وللدستور الملائم وغير الملائم ، وهو أمر من شأن الشعب المصري ، بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير الذين أصدروه من جانبهم وحدهم ..

ورداً على اعتذار « صموئيل هور » بأن الوقت غير ملائم لاتمام اتفاق بين البلدين ، قال « النحاس » انه يعني استمرار الحالة الفعلية الراهنة ، « فيضع الانجليز ايديهم — باسم التعاون الودى — على حصوننا وثكناتنا وموانينا ومطاراتنا ومسالكنا ومواردنا ، ويتولوا أمرنا ويوجهوا سياستنا ، دون أن يكون لنا في شيء من ذلك حرية أو اختيار » . وعاد يتساءل :

— أي تعاون وديّ هذا .. وكيف يكون اذن الاستعباد .. وكيف يكون القهر والاستبداد ؟ .

ووصف « النحاس » الحكومة الانجليزية بالنفاق فقال أن وزير خارجيتها « صموئيل هور » — الذى يعطى نفسه حق الاعتراض على دستور مصر — قد وقف يعلن من منبر عصبة الأمم انتصار بريطانيا لحرية الحبشة ، ويؤكد أن بلاده تؤمن بأن الأمم الصغيرة لها الحق في الحياة التى تختارها ، ولها الحق في الدفاع عن حقوقها . وخاطبته « النحاس » متسائلاً :

— هل تكيل بريطانيا بكيلين ، وترن بميزانين ، أم أن حق الحياة ، وتقرير المصير قاصر على الحبشة وحدها ؟؟

وبعد أن كرر « النحاس » تأكيده بأن الوضع السياسى العالمى يعرض مصر لأفدح الأخطار التى لا تميز لأى انسان أن يحكم شعب مصر دون رغبته ولذلك فإن

---



مصطفى النحاس يخطب

الدستور يجب أن يعود ، اذ ليس من حق انجلترا ان تمنع عودته .. ختم خطابه باعلان قرارات « الوفد » .. وهي توجيه الدعوة إلى الأمة كلها بجميع طبقاتها بعدم التعاون مع الانجليز مادام اعتدائهم قائما على الدستور ، ومطالبة الوزارة بالاستقالة نزولا على خطة عدم التعاون ، فاذا لم تفعل فان « الوفد » يسحب تأييده لها ، وينسحب قرار عدم الثقة على كل وزارة تقبل الحكم في ظل نفس الظروف . ولم يفت « النحاس » أن يرد على الرسالة التي أرسلها له « محمد محمود » في خطابه ، مطالبا إياه بالوحدة القومية ، في مواجهة الظروف القائمة ، فقال :

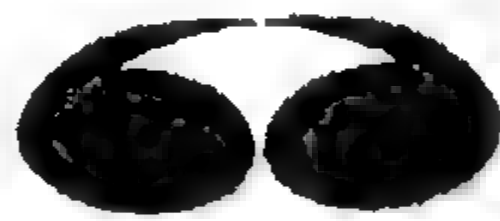
— إننا لانكره توحيد الجهود . لكننا مع التجارب الماضية يستحيل علينا أن نقبل إئتلافاً يعود بالضرر ، أو ميثاقاً تذروه الرياح . وإنما يكون توحيد الكلمة بنزول الجميع على ميادى الأمة ، وأن يعمل كل من ناحيته لها .



ودعا جميع الهيئات لكي تعلن « في غير موارد ، ولا إيهام ، المطالبة بعودة دستور الأمة ، ناجزاً غير مؤجل ، وكف عدوان الانجليز عنه ، وعن استقلال البلاد ، بهذا وبهذا وحده .. تكون الوحدة » .

ثم دعا « النحاس » — في نهاية خطابه — علانية للثورة ، فقال للحاضرين .  
« لقد ظهر المستور .. وبرح الخفاء ، وعرفت مايراد بدستوركم ، وبيت لقضيتكم ، فلا تستيموا للعادين على حرمتكم .. لانكم إن استسلمتم أضعتم نهضتكم وأهنتم وطنيتكم .. وأغضبتكم أرواح شهدائكم » ..  
وكرر « مكرم عبيد » — سكرتير الوفد — الدعوة للثورة في ختام كلمته ..  
فخاطب الشباب قائلا :

— اغضبوا إذن ثم اغضبوا ، إذا كنتم تحبون حقاً فما الغضب إلا الحب الفائر ، وإذا أنت لم تغضب لما تحب ، فاما إنك لا تحب ، أو أن حبك من النوع الفائر ، اغضبوا ايها الشبان ، فوالله لئن ماغضبتكم ما شبيتم » .



انتهى الاحتفال ، ليفور الغضب . خرجت جموع الناس من سرادق « الوفد » ، تهتف للدستور وللاستقلال وللحرية .. ولم تكد المظاهرة تبلغ شارع القصر العيني ، حتى حاصرها البوليس وأصدر قائد القوة ، الأمير ألاي « لوكاس بك » أمره إليها ، بتفريق المظاهرة بالرصاص ، ففتح الجنود نيرانهم على المتظاهرين . واضطرب المتظاهرون في دوامة متقلبة ، هرع بعضهم نحو الميدان ، واختفى آخرون في الشوارع الجانبية ، والكونستبلات الانجليز فوق الجياد ينهبون الأرض وهم يطاردونهم ، وعلا الهتاف واختلط بأصوات الغضب والصراخ ، واشتد صوت لعلعة الرصاص ، وطارد البوليس مجموعة أخرى من المتظاهرين ، فعادت أدراجها الى السرادق وهي تهتف .. والرصاص ينطلق ، لحظتها كان « اسماعيل محمد الخالع » عامل الفراشة في السرادق يجمع المناضد والمقاغد ، كان امام منضدة الصحفيين ، حين فوجيء بالرصاص يخترق ظهره ، فخر صريعا .. قال :



اسماعيل الخالغ

— إلحقونى انا مت ، إلحقنى يا اخويا عبد السميع .

خف إله شقيقه ، العامل فى السراى نفسه .. انحنى عليه لفحص جروحه .. لم يمهله الجنود .. أشبعوه ضربا بهراواتهم الغليظة .. تكور بجوار اخيه .. نقلهما البوليس إى قسم السيدة ، ومنه إى مستشفى قصر العبنى . وحصر بلاغ صدر عن وزارة الداخلىة فى ساعة متأخرة من الليل نتائج اشتباكات يوم ١٣ نوفمبر ( تشرين ثانى ) فقال أنها أسفرت عن إصاىة ١٩ من رجال الشرطة و١٨ من الأهالى والطلبة فى القاهرة ، وفى طنطا بلغ عدد المصاين ٤٥ من رجال الشرطة ، منهم ١٣ إصابتهم شديدة ، وناشد بلاغ وزارة الداخلىة الجمهور ، أن يخلد إى السكىنة .





□ الخميس ١٤ نوفمبر ١٩٣٥  
□ القاهرة في الصباح .

خرج « عبد المجيد مرسى » في الصباح المبكر من « شارع عبد المنعم » بعابدين ، ونسى أن يرتدى طربوشه ... وفي طريقه الجامعة تأكد له أن اليوم لن يمر بسلام .. وكان كبار ضباط البوليس قد اجتمعوا في وزارة الداخلية حتى ساعة متأخرة من الليل وتوقعوا أن يشهد اليوم التالى مظاهرات صاخبة .. لذلك صدرت الأوامر باحكام الحصار حول المدينة ، بقوات الشرطة وقوات الجيش، كما صدرت أوامر أخرى بالضرب فى المليان ..

لم تكد الساعة تصل الى الثامنة صباحا حتى تجمع طلبة كلية الحقوق فى فناء الجامعة الداخلى أمام كليتهم ، واخذوا يهتفون بشعارات الثورة .. « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » .. « يسقط هور ابن الثور » - بعد لحظات انضم اليهم طلاب الآداب ، كان بينهم « عبد الحكيم الجراحى » الذى لم يكن ، قد مضى على انتظامه فى الدراسة سوى أيام قليلة. عقد الطلاب مؤتمراً تبارى فيه خطباؤهم ينددون بسياسة التفریط التى تتبعها الحكومة، وبالأساليب الوحشية التى قمعت بها مظاهرات ١٣ نوفمبر، وانضمت إلى المؤتمر طالبات الآداب . وكن عددا قليلا لايتجاوز أصابع اليدين ، هتفن وصفقن ، ازدادت حماسة الطلاب ، وقفت واحدة منهن .. ألقّت كلمة قصيرة بصوت متزن وعبارة مستقيمة ، أكدت فيها أن زميلاتها متضامنات مع الطلبة فى كل شىء ، وختمت خطبتها قائلة :

— فنحن معكم وإلى جانبكم فى كل عمل تقومون به من أجل مصر !

خرج المجتمعون إلى شارع المدارس — الجامعة الآن — مروا بالكليات والمدارس الأخرى الواقعة فيه .. انضم اليهم طلبة كلية الطب البيطرى .. وطلبة

---

المدرسة السعيدية الثانوية .. وطالبة كلية الزراعة ، وكان من بينهم « عبد المجيد مرسى » . و « ابراهيم شكرى » .

عبرت مظاهرة طلبة الجامعة أمام كلية البنات .. كانت الدراسة منتظمة في الفصول ، تسلت الهتافات الى أذن مدرسة انجليزية ، أدارت ظهرها للسبورة التى تكتب عليها .. قالت للطالبات :

— لا تتصرفن مثلهم .. انهم حيوانات غبية وحمقاء ..

غضبت طالبات الفصل ، أضربن عن الدراسة ، إنتشر الاضراب من فصلهن الى بقية فصول الكلية ..

تدفقت جموع الطلبة في طريقها الى ميدان الجيزة .. لأن قوات كثيفة من الشرطة كانت تسد الطريق المؤدى إلى جسر قصر النيل .. اقتلع الطلاب في مسيرتهم ، كل ما يستطيعون استخدامه كوسيلة للدفاع ، ضد الهجوم الذي كانوا يتوقعون أن يكونوا هدفاً له . فنزعوا أغصان الأشجار ومزقوها فروعاً ، وتسليحوا بها ، خلع آخرون أسياخ الحديد التى تحيط بالأشجار لتكون أسلحة أكثر ثقلاً ، امتلأت الجيوب والحقائب بقطع الزلط والبازلت ، خدمتهم الظروف فوجدوا على مدخل « جسر عباس » عمارة تبنى ، اختفى زلطها وطوبها في دقائق وشوهد ضمن المظاهرة طالب يسير إلى جوارها ، ويدفع أمامه عربة يد صغيرة ، يمتلئ صندوقها بكمية من الزلط والأحجار .

كان بوليس الجيزة حريصاً — في المناسبات المماثلة — على ألا يشتبك مع الطلبة ، إذ لم تكن « الجيزة » ذاتها هدف المتظاهرين ، الذين كانت جموعهم تتجه عادة إلى قلب القاهرة، ولذلك ظل يصاحب المظاهرة، حتى وصلت إلى منتصف « كوبرى عباس » — وهو الحد الفاصل بين المدينتين — ثم توقف عن مصاحبة المظاهرة تاركاً المسؤولية لبوليس القاهرة .. وكانت تقديرات رجال الشرطة المكلفين بمتابعة المظاهرة ، التى وصلت تليفونيا — إلى وزارة الداخلية تقول بأن المظاهرة ضخمة ، وأن بوليس الجيزة أفسح لها الطريق لكى لا تحدث مجزرة ..

كان الحاكم الفعلى لوزارة الداخلية ، واحد من أشهر « برادع الانجليز والسراى » هو « محمد توفيق رفعت » — وكيلها الدائم — اذ كان « نسيم » يتولاها شكليا بجانب رئاسة الوزارة — وكان حكمدار القاهرة انجليزى هو « اللواء رسل باشا » ، بينما كان المستر « كين بويد » — رئيس الادارة الأوربية بالوزارة — صاحب نفوذ في رسم السياسات التي تتعلق بالأنشطة السياسية .

وقد تداولوا في الأمر .

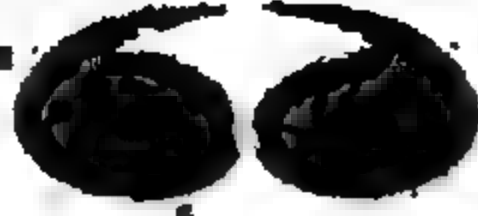
— الضرب فى المليون

كان ذلك هو القرار الذى أسفرت عنه المداولات .

وتحايل البوليس أولا .. وقبل أن تصل مقدمة المظاهرة إلى « كوبرى عباس » ، أمر بفتح الكوبرى ، وفى دقائق كل قد فُتح .. وفوجئ الطلبة المتظاهرون بأنفسهم محاصرين بين الكوبرى المفتوح ، أمامهم وشركة الجيزة من خلفهم . وبوليس القاهرة على الضفة الأخرى ، فى نفس اللحظة تلقت قوات الشرطة مدداً مؤثراً يتألف من فرقة الكونستبلات الانجليز يقودها البكباشى « ليز » .. والكونستابل « لوكنر » مرت دقائق .. ارتبكت صفوف الطلبة .. فجأة طرأت لطلاب كلية الهندسة ، فكرة ، فتقدم بعضهم ، وتسلكوا بهدوء تحت صينية الكوبرى ، وصلوا إلى غرفة الآلات ، بدأت عجلات الكوبرى تتحرك ، انضمت فوهته المفتوحة استقام الطريق امام الغضب المصرى اللاهب ،

بمجرد ان حدث ذلك ، تدفقت الجموع ..

حين أغلق الكوبرى ، تدفقت الصفوف الأولى من المظاهرة ، وكانت تضم طلاب كلية الزراعة ، وبينهم كان « عبد المجيد مرسى » وصديقه « ابراهيم شكري » ، افترقا فى الزحام . « يسقط هور ابن الثور » « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » .. « مصر فوق الجميع » . كانت مقدمة المظاهرة تتقدم نحو القاهرة عبر « جسر عباس » ، مواصلة هتافاتها بالعربية ، والانجليزية . تلاقت وجوه كثيرين من الطلاب الذين اختلطت جموعهم .. خرجت أخيراً من عنق الكوبرى ، انداحت فى الميدان الفسيح امامه ، تجاوب البر الشرق بالهتاف ..



فجأة انطلق الرصاص . استقرت أربع رصاصات في جسد « عبد المجيد مرسى » . تحرك « عبد الحكم الجراحي » الذي كان قريباً منه وانحنى على جسده يتفحصه . كان الكونستابل الانجليزي يواصل إطلاق الرصاص ، شاهد أحدهم « ابراهيم شكرى » ، في يده سيخ حديد طويل ، خبط به كف الضابط الانجليزي الذى أطلق الرصاص ، انطلقت رصاصة أخرى وتكوم « ابراهيم » .. كان « عبد الحكم الجراحي » ساعتها ، مشتبكاً في مناقشة مع الضابط الذى أصاب زميله « عبد المجيد » ، لخضها كتاب صدر بعدها بقليل ، وكتبه أحد طلاب الجامعة ، فقال أن « عبد الحكم » عز عليه أن يرى زميله صريعاً دون جريرة اجترمها ، فتقدم إلى الأمام ، وعلى وجهه إمارات الأسى والدهشة قائلاً :

— كيف لا يكون لطلبة الجامعة حصانة أدبية تمنع اعتداء الجند عليهم ماداموا بمعزل عن الجريمة ؟!

نهر الضابط الانجليزي فما أذعن ، وخاطبه بلهجة ملؤها الشعور بالكرامة قائلاً :

— أفى ذلك جرم ؟ .. أتود أن تضربنى ؟ .. وهل هذا من الشجاعة ؟ هاك صبرى !!

فأطلق « ليز » عليه في غطرسته ، عدّه طلقات ، مزقت الغشاء البريتونى ، ونفذت إلى أمعائه ، وأحدثت بها ثلاثة عشر مزقاً !!

زحف « ابراهيم شكرى » بساقه المصابه إلى أن تكوم هو الآخر إلى جوارهما .. أخذ يصرخون طلباً للنجده ، استوقف بعضهم استوقف الطلبة سيارة خاصة كانت واقفة ، نقلوا فيها جسد « عبد الحكم » المصاب .. واستوقفوا عربة كارو وضعوا عليها جثة « عبد المجيد » .. وبجواره « ابراهيم شكرى » ..

كانت المرافات ساعتها تعمل في الطلبة .. وكان الضحايا يتساقطون والدماء تتناثر في الشوارع ..



استقبل طلبة كلية طب « القصر العيني » جسد « عبد المجيد مرسى » هاتفين : يحيا الشهيد ، وكانت المحفة التى تحمل جثمانه ، قد وصلت إلى مشرحة الكلية .. وبعد قليل سمعوا ولولة الممرضات داخل المستشفى . كانت « إحسان » — شقيقة عبد المجيد — تمارس عملها كالعادة في المستشفى ، إلى أن فوجئت بجثة شقيقها وهي تنقل في طريقها إلى المشرحة .

أخذوها ليعيدوها الى منزل عمها .. أصرت وهي فى الطريق أن ترسل برقية بما حدث لوالدها في الاسكندرية .

تسلم الأب البرقية بعد الغروب .. بكى طويلا .. وفكر قليلا .. أرسل برقية إلى صديقه « على الحمزاوى » بالنحاسين ، طلب منه أن يقوم باللازم نحو تسليم الجثة ، إلى إن يصل فى قطار الحادية عشرة والنصف .. توجه « الحمزاوى » إلى مستشفى قصر العيني ، فوجيء بالبوليس وقد كفن الجثة ، وجهاز سيارة لنقلها خلسة إلى الاسكندرية بالطريق الزراعى ، طلبوا منه مرافقة الجثة فى الحال ، بعد سعى طويل استطاع اقناعهم بالانتظار إلى حين وصول الأب والأم ..

أدرك ضباط الشرطة المكلفين بمتابعة الحالة فى كلية الطب ، أن الطلاب لن يسلموا الجثة ، ولن يسمحوا بخروجها من المشرحة . وعندما وصل الأب ، انتحوا به ركناً وطلبوا إليه ألا يكشف عن شخصيته ، أو يحدث أحداً من الطلبة . وكانت الفجيرة قد هدته فوقف إلى جوار الباب صامتا .

ونجح « محمد بلال » — زعيم الطلبة الوفديين فى الكلية — فى سرقة مفتاح الثلاجة التى أودع فيها الجثمان ، وأغلقها عليها ، وغادر الطلبة المكان ، وقد صمموا على أن يعودوا فى الصباح ، ليشيعوا الجثمان كما يليق بشهيد من شهداء الوطن . لكنهم لم يجدوا الجثة عندما عادوا فى صباح اليوم التالى . كان رجال الشرطة قد لجأوا إلى وكيل مستشفى القصر العيني ، فمكّنهم من فتح باب الثلاجة ، وسلموا الجثة إلى الأب ، بعد أن أخذوا عليه تعهدا بعدم تشييع الجنازة ، وفى فجر الجمعة ١٥ نوفمبر ( تشرين الثانى ) ١٩٣٥ ، خرجت سيارة الموتى رقم ٢١٢٥ تحمل جثة « عبد المجيد مرسى » وإلى جوارها ، والدته ووالد الشهيد ، ولما وصلت الى الاسكندرية فى السادسة صباحا ،

استوقفها البوليس فى نقطة حجر النواتية ، وطلب الى الوالد الذهاب مباشرة الى مدافن العمود ، وبعد مفاوضات أخرى استطاع البقاء فى النقطة الى حين وصول بقية الأهل .. وفى الساعة دفن « عبد المجيد » .

وهكذا حالت الشرطة ، للمرة الثانية بين الطلبة ، وبين تشييع جنازات الشهداء، فهربت جثمان « عبد المجيد مرسى » بنفس الطريقة التى هربت بها جثة « اسماعيل الخالع » فى الليلة السابقة .. بعد أن أخذ البوليس على أهله — كذلك — تعهدا بعدم تشييع الجنازة ..

وفى الصباح .. توجهت بعض قريبات « عبد المجيد » الى البنسيون لتسلمن ملبسه .. وقال مندوب « الأهرام » الذى صاحبه « ومن غرائب المصادفات ان مندوبنا شاهد كراسة ورق بيضاء ملقاة على المكتب ، يدل وضعها وحالتها على أن الفقيد كان يعبث فى الصفحة الأولى منها بالقلم الرصاص قبل ذهابه الى المدرسة .. وقد رسم عدة رسومات مختلفة ، وكتب بيده العبارة الآتية : « الاستقلال التام أو الموت الزؤام »



كان صباح اليوم التالى — ١٥ نوفمبر ( تشرين الثانى ) ١٩٣٥ — مشحونا بالتوتر .. كان اليوم يوم جمعة .. حملت الصحف أنباء الفاجعة .. عسكرت وحدتان من وحدات الجيش داخل القصر العينى وخارجه لمساعدة جنود بلوك الخفر فى حراسة الطلبة المصابين الذين يعالجون فى المستشفى .. ووضع جنود آخرون فى عنابر الجرحى من المتظاهرين ليكونوا تحت الحراسة ريثما يتم شفاؤهم ثم التحقيق معهم بعد ذلك ..

فكرت الحكومة فى إلغاء يوم الزيارة المعتاد فى مستشفى قصر العينى ، ولكنها عدلت عن ذلك فى آخر لحظة .. وقصدت أم المصريين « صفية زغلول » — أرملة « سعد زغلول » — ومعها عقيلة « مكرم عبيد » ، وأعضاء لجنة السيدات السعدية الى المستشفى فزرن الجرحى ..

وجاء البيان الرسمى عن استشهاد « عبد المجيد مرسى » ، مليئاً بالتناقض ، إذ ذكر ان المتظاهرين قد أصابوا « البكباشى ليز » بحجر فى رأسه .. كما أصيب الكونستابل « لوكيز » باصابة خطيرة ، كما اضطر « ليز » لإطلاق الرش ثم النيران ، كما ادى الى مقتل « عبد المجيد » وإصابة أربعة آخرين .. وأصدر وزير المعارف بيانا للمدارس ، قال فيه :

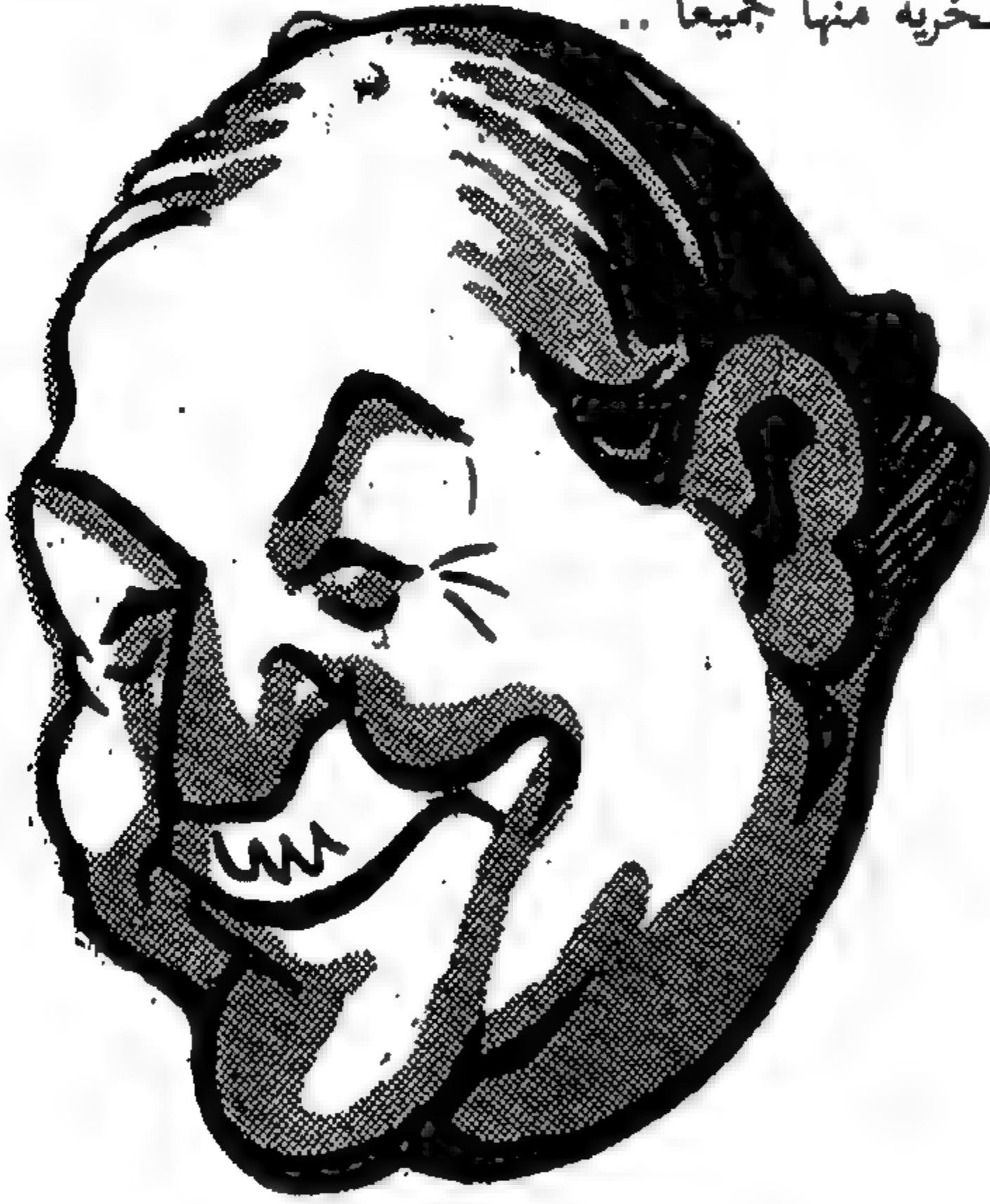
« إن كثيرين من أولياء أمور الطلبة يشكون من أن بعض المحرضين هم الذين يزجون بأبنائهم فى هذه المواقف الضارة ، ويطلبون وضع حد لهذه الحال حتى لايتعرض أبنائهم للأخطار . »

وطلب البيان من المدارس أن تفرز هؤلاء المحرضين وتطردهم لحماية الطلبة الأبرياء . وأصدر مدير الجامعة قرارا بتعطيل الدراسة لمدة أسبوع يبدأ من ١٦ نوفمبر ١٩٣٥ وينتهى فى ٢٣ نوفمبر .

وكان تشييع جنازات الشهداء تقليدا من تقاليد ثورة ١٩١٩ يحول هذه الجنازات ، من مناسبة لتكريم الشهداء ، إلى دعوة لاستمرار الثورة ، لذلك حالت الحكومة بقوة ، بين الطلبة وبين تشييع جنازات الشهداء ، وحتى عندما نعى إلى علمها أن الطلبة ينوون القيام بجنازة صامته تبدأ من أمام قصر العينى ، شددت الرقابة على المستشفى وعلى الطريق المؤدية إليها .. ونجحت فى تفريق العديد من الجماعات التى كانت تحوم حولها .. فتجمع الطلبة فى المساجد وأخذوا يخطبون فى المصلين من

منابرها ، ويستنهضون همة الشعب لمساندتهم في موقفهم ..  
وبرغم الحصار الذي كان يحيط بالمستشفى ، وبحركة الطلبة ، بعد اغلاق  
الجامعة ، فقد استطاعوا الدخول الى زملائهم المصابين في قصر العيني ضمن زوار  
المستشفى العاديين ، طلب « محمد عبد الحكيم الحراجي » ورقة وقلماً ، وكتب  
الرسالة التالية لزملائه ، ونشرتها الصحف في صباح اليوم التالي « أشكر لكم شعوركم  
السامي بالنسبة لما أدبته ، واعتبره أقل من الواجب في سبيل البلد الذي وهبنا  
الحياة .. بل وهب الحضارة للعالم ١٩

وفي المساء أصدرت الحكومة قراراً تحرم فيه على الصحف نشر أنباء الاضرابات  
والمظاهرات .. مما كان محل سخرية منها جميعاً ..



الورد كيلن بطل حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الشهير  
السير مايكل لاجسون : السفير البريطاني الذي عرف فيما بعد باسم

كان يوم السبت ١٦ نوفمبر ١٩٣٥ ذروة الانتفاضة ..  
ووضح فيه أن هناك جهازاً منظماً وراء حركة الطلبة ، يغذيها بالمعلومات  
ويضمن استمرار الاتصال بين فروعها المتناثرة . وكان اغلاق الجامعة هو الحل  
التقليدي السريع الذي توصلت اليه الحكومة لتتقي شر تجدد الاضطرابات من  
ناحية ، ولكي تتفرغ إدارة الأمن العام في وزارة الداخلية لمواجهة مظاهرات طلبة  
المدارس الثانوية والأزهر ..



وكانت صحف الصباح قد أعلنت أن الطلبة قرروا إعلان الحُداد لمدة أسبوع يبدأ من ١٦ نوفمبر ١٩٣٥ ، وارتدى معظمهم بالفعل ملابس سوداء ، وظهرت شارة رسمية للحداد ، مكونة من وردة يتصل بها شريطان أحدهما أحمر والآخر أسود ، وبدأت لجان الطلبة تنظم صفوف الثورة .. وتقوم بما يملها عليها الواجب تجاه شهدائها .. فأرسلوا برقية إلى « توفيق نسيم » استذكروا فيها المعاملة التي عوملت بها أسرة الشهيد « محمد عبد المجيد مرسى » ، والوسيلة التي اختطف بها جثمانه ، وسافر ٢٢ طالبا يمثلون مختلف الكليات الى الاسكندرية لتعزية أسرة الشهيد ..

وكان الطلبة قد احتاطوا لقرار إغلاق الجامعة ، فاتفقوا على الاجتماع بمدرسة الفنون والصناعات بالعباسية ..

وفي الصباح بدأت جماعات كبيرة من طلبة الجامعات والمدارس الأخرى تغد على المدرسة .. وعلى مفترق الطرق وقف مندوبون من طلبة مدرسة الفنون والصناعات يُدُلُّون زملائهم على أقرب الطرق الى مكان الاجتماع .. وتجمع طلاب مدارس منطقة الوايلي والظاهر والعباسية ، وكل مدارس منطقة شمال القاهرة في مبنى المدرسة .. وتم الاتفاق على مواصلة الاضراب العام .. وانفض الاجتماع بعد أن أصدرت وزارة المعارف قراراً بتعطيل الدراسة لمدة أسبوع ، ولجأت إلى أسلوبها التقليدي في تفتيت الاضرابات ، وهو التهديد بحرمان كل طالب متمتع بالمجانبة منها ، إذا استمر مضرباً ، وفصل المضربين من سائر الطلاب ..

وفي الأزهر استرابت إدارته ، في اتصالات كانت تجري بين طلاب كلياته . وتوالت التقارير على شيخ الأزهر من كل المعاهد الدينية بأن الطلاب يستعملون للاضراب ثم للتظاهر وأقلقت الأنباء وزارة الداخلية ، فقصد « كين بويد » مدير ادارة الأمن العام الأوروبية الى الأزهر ، وقابل الشيخ « محمد الأحمدي الظواهري » — شيخ الأزهر — لمدة ساعة ، وبعدها صدر قرار بتعطيل الدراسة في الأزهر .

وفي كلية البنات ، أعلنت الطالبات الاضراب حتى تعتذر المدرسة الانجليزية التي وصفت طلبة الجامعة بأنهم « حيوانات اغبياء » ، وزارتهن « المسز كارتر » كبيرة المفتشات بمراقبة تعليم البنات ، ومعها السيدة « فاطمة فهمي » المفتشة



بالوزارة ، وحاولتا إثشاء الطالبات عن موقفهن ، فرفضن ، عرضت « المسز كارتر » أن تعتذر المدرسة لطالبات الفصل الذى وجهت اليه الالهانة ، فأصررن على الرفض ، وطالبن بالاعتذار أمام المدرسة كلها.

.. وقد كان ..

وعقب هذا خرجت طالبات الكلية، وطالبات مدرسة الأميرة فوقية الثانوية في مظاهرة احتلت عربات الترام ، وذهبن إلى العاصمة ، وهن يرددن الهتافات المختلفة ، وأضربت طالبات مدرسة السنية الثانوية ، فاستدعت الناطرة البوليس وحاصرهن داخل المدرسة .. وبرغم هذا استمر الاضراب ..

وتحول إضراب مدرسة الصناعات الميكانيكية ببوراق ، إلى معركة ضارية مع البوليس ، الذى حاصر المدرسة بعد بدأ الاضراب ليمنع الطلاب من التظاهر ، وبرغم ذلك استطاعوا خرق الحصار ، فاستعان معاون قسم بوراق بقوات إضافية من الكونسبتلات الانجليز ، وتمكن من حصار الطلبة وإعادتهم للمدرسة . ثارت ثائرتهم ، بدأوا بتحطيم المقاعد وطاولات الرسم وقذفها على الجنود ، ثم استعانوا بدلاء الحريق ، ثم بكميات ضخمة من الحجارة وجدوها في فناء المدرسة ، لاستخدامها في بناء فصول جديدة . أطلق البوليس النار على النوافذ ، حصنها الطلاب بالدوابل الكبيرة أمامها ، ثم استخدم الطلبة أخيرا خراطيم المياه فسلطوها على الجنود .. وتعطلت حركة المرور في حى بوراق .. وانتهت المعركة باتفاق وقعه ناظر المدرسة مع القوات المحاصرة ، ينص على أن تفك قوات الشرطة الحصار عن المدرسة .. بوعد من الطلبة بالانصراف متفرقين .

ووصلت أصداء المعركة إلى المدارس المجاورة ، فأضربت طالبات مدرسة الأميرة فوزية الثانوية ، التي تقع أمام مدرسة الصناعات مباشرة ، وهتفن للطلبة ، وأخذن في السخريه من جنود البوليس .. وهو ما فعلته طالبات معهد التربية للبنات ..

كان ميدان المعركة قد اتسع إلى أن شمل مصر كلها .

وفي ذلك الوقت كان « على طه عفيفى » فى فناء « كلية دار العلوم » ..

والى ذلك الحين ، كانت « دار العلوم » مازال مدرسة عليا تابعة لوزارة المعارف ، ولذلك لم يشملها قرار تعطيل الدراسة في الجامعات ، بسبب مظاهرات ١٤ نوفمبر ( تشرين الثاني ) التي لم يشترك فيها طلاب دار العلوم ، لأن مبنى كليتهم كان يقع في « حي المنيرة » البعيد عن مباني الجامعة .

وما كادوا يتجمعون في فناء كليتهم ، في صباح يوم السبت ١٦ نوفمبر ( تشرين الثاني ) ، حتى أخذوا يتناوبون الخطابة ، وينددون بالاحتلال والمستسلمين له ، كانت فكرة الاضراب منتهية لكن فكرة التظاهر كانت محل مناقشة خافته ، وكانت المنطقة المحيطة بالكلية ملغمة بقوات الجيش والبوليس بسبب قربها من كلية الطب ومن مستشفى قصر العيني ، ولكثرة مايقع فيها من مدارس ثانوية . وفجأة سرت الكهرباء ، وخرجت المظاهرة من باب الكلية تهتف :

— الى جنة الخلد يا عبد المجيد .. يسقط السفاح ..

سارت المظاهرة في شارع المبتديان ، فشل البوليس في تشتيتها ، وزع قواته بسرعة على عدد من الحارات التي تتفرع من شارع المبتديان ، لكي تتمكن من النفاذ الى قلب المظاهرة وتشتيتها بتقسيمها الى مجموعات صغيرة ، عند نهاية الشارع تقريبا ، خرج من الحارة التي تطل عليها جريدة السياسة — دار الهلال الآن — عدد من الجنود بهراوات ثقيلة .. هجموا بشراسة .. لم يتنبه أحد لشيء .. أصيب « على طه عفيفي » بضربة كسرت قاع الجمجمة .. نقلوه للقصر العيني ..

في المساء دعى مدير الأمن العام ، رؤساء تحرير الصحف الى اجتماع عقد بوزارة الداخلية .. فوجيء الصحفيون بتفريق رفعت وكيل وزارة الداخلية ، يطلب منهم ان يكفوا عن نشر أنباء المظاهرات .. ويضيف ، في نبرة ذات معنى ، أنه مضطر الى أن يلفت نظرهم إلى أن الحكومة تود ألا تضطر الى تطبيق القانون الذي صدر أخيرا بشأن نشر الانباء والمقالات والصور المسيئة ، احتج الصحفيون سألوه عن ماهية الصور المسيئة ، هل نشر صورة جريح في مظاهرة صورة مسيئة .. ولن ؟ ، وقال مدير الأمن العام انه مستعد في أى ساعة لامداد الصحافة بالأنباء الصحيحة ، التي يراد التيقن منها وفي شتى المسائل .. سجل الصحفيون احتجاجهم من جديد وانصرفوا ..



واجتمع مجلس نقابة المحامين برئاسة « مكرم عبيد » ، وقرر الاضراب عن العمل يوم الخميس ٢١ نوفمبر ( تشرين الثاني ) احتجاجا على تصرفات الحكومة .. وأيدت نقابة المحامين الشرعيين القرار .. وقرر مجلس النقابة ، ندب النقيب وأعضاء المجلس ومن ينضمون إليهم من المحامين ، للدفاع عن الطلبة المتهمين بالتظاهر ..



كان قد مضى على إصابة « على طه عفيفي » ساعات قليلة عندما اشتد عليه الألم .. كان رفاقه في العنبر رقم ١٩ بمستشفى القصر العيني يسألونه عن حالة فلا يجيب .. أما « عبد الحكم » فكان يجيب بالابتسام وهو مأساع التفاؤل بأن حالته ستتحسن . وكان زملاؤهم يأتون لزيارتهم .. وتعالى أصواتهم وهم يعلقون على الآراء التي نشرتها الصحف الأجنبية .. التي قالت « ان ثورات الغوغاء مرض مستوطن في مصر فليس هناك ما يدعو الى النظر بعين الملح الى ما وقع من المظاهرات في هذا الأسبوع » وكانت الصحف الانجليزية قد نسبت ثورة الطلبة في مصر الى دسائس الايطاليين ، وهو ما استفز جريدة « الأهرام » ، فنددت بتفاهة الصحف البريطانية ، وابتدأ أسلوبها ، لانها دأبت على « إنكار الوطنية الخالصة على المصريين ، وعلى اتهام كل حركة يقوم بها الوطنيون للمطالبة بحقوقهم على انها صادرة من الخارج » .

وتواترت الأنباء عن مظاهرات تعدت القاهرة إلى طنطا وشبين الكوم والفيوم والزقازيق وكل أنحاء القطر ، وزحف طلبة الاسكندرية إلى منطقة العامود لزيارة ضريح « عبد المجيد مرسى » فطاردهم البوليس مطاردة مثيرة ..

ويخف الزحام .. ويكتب « عبد الحكم الجراحي » في المساء خطابا لرئيس وزراء إنجلترا .. يظل طويلا من الآثار المقدسة لثورة الطلاب ضد الاستعمار .. يقول فيه ..

## كتاب مفتوح

إلى رئيس وزراء إنجلترا « روح الشر »

سيدى ..

أحد رجالكم الأغبياء رمانى برصاصة ، وأنا الساعة أمشى إلى الموت  
رويدا ، .. ولكنى سعيد للغاية بأن اترك روحى تنتزع منى ، وأضحى بدمى ،  
أن الموت أمر تافه ، وآلامه عذبه المذاق ، من أجل مصرنا نحن ، فلتحيا  
مصر ، مصر فوق الجميع . لتحيا التضحية ، ليسقط الاستعمار ، وتسقط  
إنجلترا ، وسيتولى الله عقابكم قريبا. انتم وإنجلترا .. روح الشر .. فلتحيا  
التضحية ..

أحد الشهداء المصريين

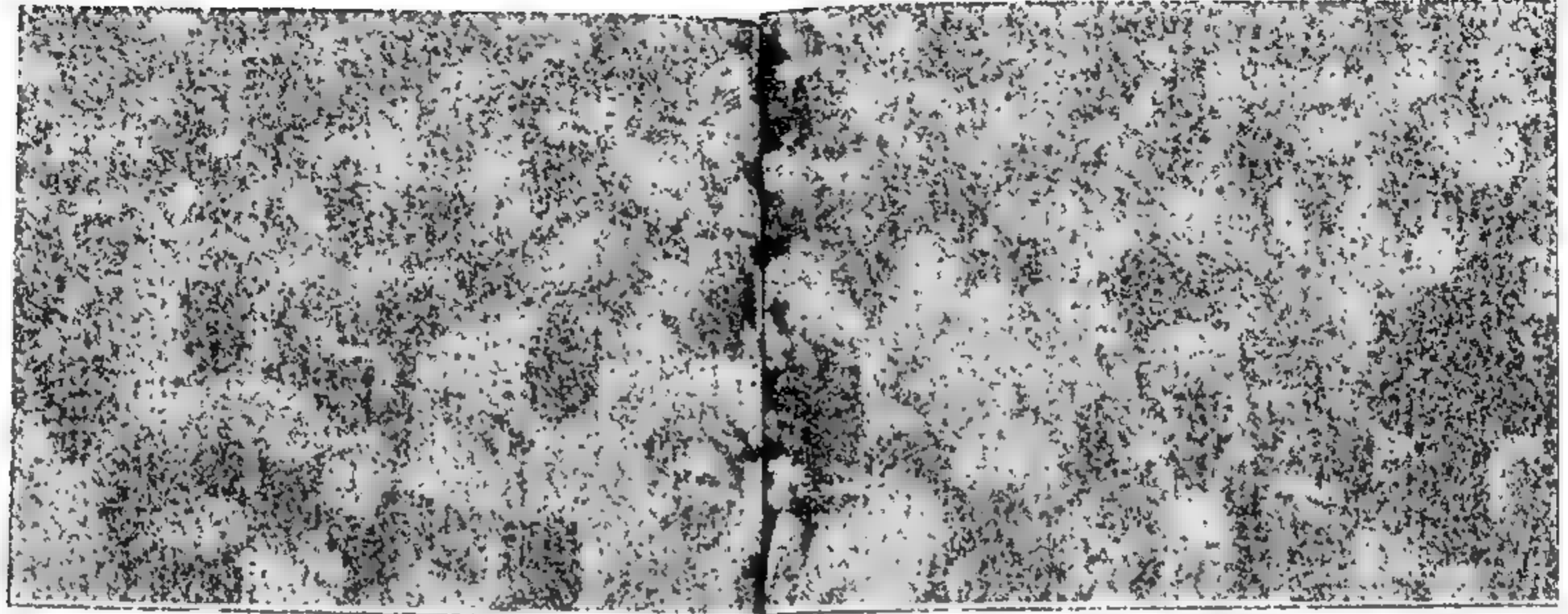
« محمد عبد الحكيم »

وفى الليلة نفسها تشتد آلام « على طه » .. ويستدعى زملاؤه الطبيب  
المناوب ، فيعطيه منوما .. وفى الساعة من صباح الأحد ١٧ نوفمبر ( تشرين الثاني )  
١٩٣٥ .. يموت ..

نقل المسئولون جثة على « طه عفيفي » إلى مشرحة خاصة بالطب الشرعى ،  
لتُشرح ثم توضع فى الثلاجة .. وشاع النبأ بين طلاب كلية الطب وفى مختلف أقسام  
المستشفى ..

وبمجرد شيوع النبأ ، تجمع الطلاب أمام الثلاجة فى مظاهرة ضخمة ، تهتف  
بالموت من أجل مصر ، وتسير المظاهرة فى أبهاء المستشفى وطرقاتها .. ويهرب الطبيب  
الشرعى بمفتاح المشرحة .. ويدرك الطلبة بسرعة أن الحكومة ستلعب نفس اللعبة ،  
ستأمر بدفن الجثة دون جنازة ..

ويتزعم « نور الدين طراف » — طبيب الامتياز الشاب — حركة الطلبة ،  
وعند الظهر يهجمون على المشرحة ، ويكسرون أقفالها ، ويحمل ثلاثة من الطلبة هم



يودعونه ، تقدم العلم المصري موكب الجنازة ، يليه النعش ، وخلفة مباشرة سار  
أساتذة الجامعات بأروابهم السوداء الجليلة .  
ول لحظة علم كل الناس في شارع قصر العيني أن الجندرة جنازة شهيد .  
لم يسألوا عن اسمه بل انضموا إلى موكب الجنازة صامتين وحزاني .  
عجلت عربات الترام . وتوقفت عن السير . كفت المتاجر عن البيع ، ووقف  
أصحابها على أبوابها يقرأون الفاتحة ، أو يرمعون علامة الصليب على صدورهم .  
ونزل الناس من البيوت . ليشتركوا في الجنازة . زحزحت امرأة من شرفة منزل ،  
فجاءتها أخريات .

خرج الموكب إلى شارع المنية ، وقف أمام مبنى مدرسة دار العلوم ، أضاءت  
الكلية أنوارها ثلاثاً لشهيدها الذي قضى في سبيل مصر .. ثم مضى الموكب إلى  
شارع المتديان حيث النقطة التي أصيب فيها ، ثم إلى مسجد السيدة زينب . صلوا  
عليه ، كان الطلبة قد حملوا .. ازدحمت الجنازة بطالبات صفيرات وطلبة صغار .  
عندما خرج النعش من مسجد السيدة زينب ، أراد البوليس أن يهضمه على  
سبالة يحمي به مسرماً إلى المدافن ، وبفض الجنازة ، قبل أن تتحول إلى مظاهرة تنظم

« نور الدين طراف » و « محمد بلال » و « محمد همد اللطيف جوهري » جثة  
« علي طه عفيفي » ملفوفة في بعض القوط ، ويحفظونها أسفل مدرج علم التشريع ،  
وتركونها مغطاة بالصحف وأوراق الماضرات . لم ينصرفون من الكلية ليستعملوا لتشيع  
الشهيد ، في جنازة شعبية .

وفوجيء البوليس بما حدث ، وأبلغ الحادث إلى كل الجهات المسئولة ،  
وحوصرت كلية الطب بالبوليس والجيش ، وقبض على المرضى المعين بالمشرفة ،  
وسئل من مصير الجثة فذكر أنه لا يعرف شيئاً .. هاجم البوليس عدة منازل بالمنية  
بحفا عن الجثة .. فلم يوفق للعثور عليها .. طلب البوليس من الدكتور « علي إبراهيم »  
عميد كلية الطب أن يتوسط لدى الطلبة ، وانتهى الأمر بالاتفاق على السماح للطلبة  
بتشيع جثة شهيدهم .. عندئذ قطع جامعو بالجنة من المكان الذي كانوا قد أخذوها  
فيه ..

ول الخامسة والنصف وعلى مشارف الغروب بدأت جنازة « علي طه عفيفي »  
تحركها من مستشفى « القصر العيني » .

وقف المرضى والمرضات ، والمصابون في المظاهرات من زملاء الشهيد

إليها المدينة كلها . ، رفض الطلبة ثم وافقوا على أن تسير ببطء لتستمر الجنازة ، تعالت هتافات الطالبات بصوت مخنوق بالبكاء فكان صوتهن يثير الحزن في نفوس المشيعين .. عندما وصلوا الى مقبرته بقرافة المجاورين ، تقدم طالب من كل جامعة ، ومدرسة ونزلوا به الى مقره الأخير ..



وقبل أن تمر ليلتان أخريان ذهب « عبد الحكم الحراجي » ..

كانت ليلة الثلاثاء ١٩ نوفمبر ( تشرين الثاني ) ١٩٣٥ . ليلة مرعبة .. اشتدت عليه وطأة الألم .. لم يغمض له جفن ليلتها ..

في الثامنة صباحا أغمض عينيه .. ظن المتحلقون حول سريره أنه نام ، انسحبوا بهدوء لكي لا يقلقوه ، قبل أن يصلوا إلى باب الغرفة سمعوا صوته يناديهم .. عادوا فتحلقوا حوله مرة أخرى ، فهموا من إشارة عابرة ، أنه يرغب في أن ينهض ، سألت دموع الأصدقاء وفشلوا في كظمها .. ابتسم ابتسامة صغيرة ، قال : — حاموت ..

كان ابن خالته اليوزباشي « عباس حلمي » يمسك بيده ، فجأة اعترته نوبة عصبية ، تدفق الدم من فمه أسود قائما .. ظل ينزف وينزف .. ثم توقف كل شيء .

الآلام والأحزان والذكريات ، ولابد أن ذكرى من « جرينوبل » قد لمعت بالشباب الخاطف لعلها كلمة من « دريفيه » العجوز ، أضحكة تحت المطر في شوارع الحلمية . ومات !..

قالت « الأهرام » — في اليوم التالي —

« وما أن رأى الذين حوله أنه فارق الحياة ، حتى أخذوا يقبلون جثثانه .. ويهتفون للحرية وشهادتها ، ثم أحدقت به المرضات يبكين بالدمع الغزير .. وهو



مسجى فوق سريريه .. وذاع نعيه بين الأطباء والطلبة والطالبات فمشى الحزن فيهم وعمهم الأسى .. واستحال مستشفى القصر العيني إلى مأتم .. مالبث أن انقلب مشهداً حماسياً تعالى فيه الهتاف للوطن وللإتلاف والحرية .

وكان مستحيلاً أن يحول أحد ، مهما كانت قوته ، بين الطلبة ، وبين تشييع جنازة « عبد الحكم الجراحي » ..

كان بقاؤه حياً لمدة أربعة أيام بعد أصابته ، قد أنعش الآمال في أن ينجو من منجل الموت الذي حصده « عبد المجيد مرسي » و « على طه » و « الخالع » و « عبد المقصود شبكه » . وخلال تلك الأيام الأربعة ، كانت الصحف تنشر بيانات عن تطور حالته الصحية ، وتذيع على لسانه ما كان يدلى به من تصريحات . وطالع الناس وجهه الضحك على صفحات الصحف ، فتعلقت به قلوبهم ..

وخلال الساعات القليلة التالية ، زحفت القاهرة إلى فناء القصر العيني ، وسدت الشوارع المحيطة به ، استعداداً للاشتراك في الجنازة ، وفي الثالثة تحرك موكبها ، وفي المقدمة منه ، فرقة موسيقية تعزف نغمات حزينة ، يتلوها النعش ملفوفاً بالعلم المصري ، ثم قادة وزعماء الأحزاب ، وجموع الطالبات ، ثم طلبة الكليات والمدارس ، وفي مقدمة كل مجموعة منهم علم مدرستهم أو كليتهم .. ثم رجال الجامعة والوزراء السابقين .

وقالت « الأهرام » تحت عنوان « أمة حول جثة » :

« لقد حقق هذا الفتى المعجزة ، التي أحبطت دونها جهود المفكرين ، إذا اجتمع وراء نعشه جميع رؤساء الهيئات والأحزاب ، ساروا صفواً واحداً وقد نسوا كل شيء إلا الضحية الغالية التي تسير الهوينى على أعناق الرفاق ، ملفوفة في علم البلاد » .



على أن الأسابيع الثلاثة التالية لجنازة « عبد الحكم » قد جاءت بما يخالف نبوءة « الأهرام » ..

ظل قرار تعطيل الدراسة في الجامعة يتجدد كلما انتهت مدته خلال تلك الفترة ، ومع ذلك لم يكف الطلبة عن التظاهر ، وبلغت موجه الاحتجاج ذروتها ، بعد يومين من تشييع جنازة « عبد الحكم الجراحي » ، حيث اتفق الجميع على اعتبار يوم الخميس ٢١ نوفمبر ( تشرين الثاني ) ١٩٣٥ ، يوماً للاضراب العام ، حداداً على الشهداء واحتجاجاً على السياسة في مصر ، فاحتجبت الصحف وأضرب التجار والمحامون واحتج أساتذة الجامعة ، والأطباء ووصل الاحتجاج إلى ذروته حين اجتمع مستشارو محكمة الاستئناف وقدموا للقصر الملكي ولرئيس الوزراء ، احتجاجاً وقعوا عليه ، على تدخل الحكومة البريطانية في شئون الدولة المصرية ، ووقوفها حائلاً دون تمتع البلاد بالحياة الدستورية .

وتجددت الدعوة للائتلاف من جديد ، وأخذ « محمد محمود » — رئيس الأحرار الدستوريين — المبادرة ليكرر في ٢٤ نوفمبر ( تشرين الثاني ) الدعوة التي كان قد ضمنها خطابه في السابع من الشهر نفسه ، بالوحدة الوطنية ، لكن الدعوة الجديدة ، كانت أكثر وضوحاً في الاعلان على أن هدف الوحدة ، هو تحقيق الاستقلال أولاً .

وأثارت الدعوة ريبة « الوفد » ، الذي أصر على أن يعود الدستور أولاً .. ولم يكن الخلاف ، مجرد مناقشة بيزنطية ، أو تعبير عن مصالح سياسية آنية .. بل كان تعبيراً عن خلاصة التجربة التي خاضتها القوى السياسية المصرية منذ نشبت الثورة ، التي اثبتت الصلة الوثيقة بين الاستقلال والديمقراطية ، فمنذ صدر تصريح فبراير ( شباط ) ١٩٢٢ ، والحكومات تتفاوض مع انجلترا لاستكمال الاستقلال ، فإذا تشددت معها ، ولم تقبل شروطها ، حرّضت بريطانيا الملك على إلغاء الحياة الدستورية ، لعل ذلك يأتي بحكومة أقل تشدداً توقع معاهدة معقولة من وجهة نظر الانجليز ..

وقد نشبت المناظرة حول أيهما أفضل لمصر : الدستور أولاً أو الاستقلال أولاً .. استناداً إلى تلك التجربة ، إذ كان من رأى الوفديين ، أن عودة الدستور أولاً ، ثم اجراء الانتخابات استناداً له ، وتشكيل حكومة تمثل الأغلبية ، وتتولى التفاوض مع

البريطانيين ، هو الموقف السياسي الصحيح ، إذ قد تفشل المفاوضات ، ولكن الدستور يكون قد عاد .. بعكس الحال لو بدأت المفاوضات ، فسوف يؤدي فشلها إلى تراجع الانجليز عن الوعد باعادة الدستور .

أما « الأحرار الدستوريون » فكانوا يقولون أن عقد المعاهدة أولاً ، يؤدي إلى تحقيق الاستقلال ، الذي هو سياق الدستور ، إذ لو لم يتم تحقيق الاستقلال ، فلن يكون الدستور بعيداً عن العواصف .

على أن المناظرة ، سرعان ماتحوّلت إلى مهاترة حزبية ، غداها عدم الثقة المتبادلة بين « الوفد » و « الأحرار » ، ولم يكن الرابغون في استثمار الموقف لصالحهم ، بعيدين عن هذا التصعيد في الخلاف ، فقد كان البدء بتشكيل حكومة ائتلافية تقوم بالمفاوضات ، يدني « الأحرار الدستوريين » من هدف المشاركة في الحكم ، وتهيئة الظروف التي قد تسمح بحصولهم على نسبة محترمة من الأصوات إذا ما أجريت الانتخابات وهم مشاركون في الحكم . بينما كان البدء بعودة الدستور ، واجراء الانتخابات ، يحقق للوفد ، الذي كان واثقاً من شعبيته ، أمل العودة إلى الحكم ، الذي أقبل منه ، قبل خمس سنوات .

وكان أخطر آثار هذا التدهور في العلاقات بين الأحزاب ، هو انتقاله إلى صفوف الطلاب ، الذين اشتبكت جموعهم في المناظرة ، فقادتهم إلى الخلاف ، ثم الاشتباك علناً على صفحات الصحف ، بما كشف عن تخلخل صفوفهم ، وتحطم وحدتهم . ثم أخذت مظاهراتهم تتسم بالطابع الحزبي ، وتوجه بعضها إلى منزل رئيس الأحرار الدستوريين محاولاً اقتحامها ، وتوجهت أخرى إلى « كلوب محمد علي » هاتفه بسقوط الخونه ..

ووصل الخلاف إلى ذروته الخطرة ، عندما بدأ طرفي الخلاف ، يستعدان للمواجهة ، إبان احتفال كان الطلبة قد دعوا لعقده يوم ٧ ديسمبر ( كانون الأول ) ١٩٣٥ ، لاقامة نصب تذكاري للشهداء الأربعة ، في قلب الجامعة .

وللمرة الثانية ، يشعل « صموئيل هور » النار ضد الاحتلال البريطاني في مصر ، فيدلى بتصريح في مجلس العموم البريطاني إبان مناقشة كانت تجري بجلسة ٥

ديسمبر ( كانون الأول ) ١٩٣٥ ، يقول فيه أنه يستحيل على بريطانيا ، وهي مشغولة بالحرب الإيطالية الحبشية ، أن تدخل في الوقت نفسه في مفاوضات لتسوية مسألة بمثل أهمية العلاقات البريطانية المصرية ، وأضاف أنه واثق أن الحكومة البريطانية لاتستطيع أن تحدد الآن ، تاريخاً لبدء مفاوضات تدل التجارب على أنها مليئة بالتعقيدات ..

وتواكب نشر التصريح الجديد ، الذي لم يكن له معنى ، إلا أن بريطانيا كانت تسعى لتجميد الوضع في مصر ، على صعيدي الاستقلال والدستور ، على ما هو عليه ، مع مسعى ، كان يقوم به آنذاك ، اثنان من مدرسي وزارة المعارف ، ممن كانوا إلى عهد قريب طلبة بكلية دار العلوم ، هما « ضياء الدين الرئيس » و « أحمد أحمد بدوى » ، لازالة الخلاف بين كتل الطلاب . وساهمت تصريحات « هور » الجديدة ، في انجاح هذا المسعى ، وبسرعة غير عقد اجتماع بين زعيم الطلبة الوفديين « محمد فريد زغلول » ، وزعيم الطلاب غير الوفديين « نور الدين طراف » ، بحضور الوسيطين ، أسفر عن بيان يدعو « جميع الأحزاب والهيئات إلى توحيد جهودهم ضد العدو المشترك ، وهو الانجليز ، وللسعي من أجل الاستقلال التام لمصر والسودان ، استقلالاً تاماً ، وتحقيق المطالب الوطنية ، ومن بينها دستور ١٩٢٣ » .

ونشر البيان في صباح اليوم المحدد للاحتفال بيوم الشهداء ، وبدلاً من أن يتحول إلى يوم للمواجهة بين فرق الطلاب ، تحول إلى يوم لاستئناف التظاهر .. الذي تصاعد في اليوم التالي ، مما اضطر مجلس الوزراء إلى إصدار قرار بتعطيل الدراسة للجامعة ، بعد أقل من ٤٨ ساعة على استئنافها ..

ولم يتوقف الطلبة عن الحركة ، أو يركنوا للسكون ، بل واصلوا تشكيل وفود منهم أخذت تدور على مقار الأحزاب وتقابل أقطابها ، وتعرض وجهة نظرها : لاتناقض بين الاستقلال والدستور ، ولا مبرر للاختيار بينهما ، أو وضعهما في سلم للأولويات ، لأن مصر تريد كليهما معاً .. ولنفس السبب ..

واستجاب « مصطفى النحاس » — رئيس حزب « الوفد » — لمنطق الطلاب ، فأعلن في خطبة ألقاها على وفد منهم مساء ٩ ديسمبر ( كانون الأول )



١٩٣٥ ، أنه يدعو جميع الأحزاب ، لكي تشترك معاً ، في تقديم خطاب باسمها إلى الملك تطلب إليه فيه إعادة دستور ١٩٢٣ فوراً ودون إبطاء ، وفي تقديم خطاب آخر ، إلى السفير البريطاني ، تطلب فيه من حكومته ، الدخول في مفاوضات عاجلة ، مع مصر ، لإبرام معاهدة على أساس المشروع الذي كانت قد انتهت إليه آخر مفاوضات أجراها « النحاس » نفسه ، عام ١٩٣٠ ، مع وزير الخارجية البريطانية يومذاك « هندرسن » ، وكانت أقرب المشروعات إلى المطالب الوطنية المصرية ..

وفي اليوم التالي وافقت الأحزاب على دعوة « النحاس » .. واجتمع مندوبون عنها ، اتفقوا على تشكيل « جبهة وطنية » تتولى التوقيع على الخطابين ، وشكلوا بالفعل لجنة لصياغتها أنهت مهمتها ، وتقرر أن يوقع أعضاء الجبهة عليهما ، صباح الخميس ١٢ ديسمبر ( كانون الأول ) ١٩٣٥ .

وقرر « توفيق نسيم » أن يقدم استقالته ، في اللحظة التي يوقع فيها زعماء الجبهة على الطلبين . لكن « السير مايلز لامبسون » اتصل به في منتصف ليلة الخميس ، وأبلغه أنه تلقى برقية عاجلة من حكومته ، تبلغه فيها أنها لا تعارض في إعادة دستور ١٩٢٣ ..

وفي ظهر اليوم التالي ، وبينما كان الزعماء يوقعون على العريضتين ، كان « نسيم » يتوجه إلى القصر بطلب يلتبس فيه من الملك صدور أمر بإعادة الدستور ، وماكاد الديوان الملكي يتسلم عريضة الزعماء .. حتى صدر الأمر الملكي بعودة الدستور ..

وهكذا انتصرت الثورة برغم الأحزان .. وربما بسببها .. وحققت كل أهدافها ، عاد الدستور في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ ، تألفت الجبهة الوطنية لتفاوض إنجلترا ، إلى أن تم توقيع المعاهدة في ٢٦ أغسطس ( عام ) ١٩٣٦ . لتكون خطوة في طريق الاستقلال .. ويسقط حكم « توفيق نسيم » ..

وتحقق الثورة فوق هذا كله ظاهرة من أهم ظواهر التاريخ المصري ، إذ كانت

بداية سفر الخروج الكبير للبرجوازية المصرية الصغيرة من تحت جناح الفصائل البرجوازية التي قادت ثورة ١٩١٩ . فحتى ذلك الوقت كانت البرجوازية المصرية الصغيرة جزءا مندمجا في حركة البرجوازية المصرية عموما ، وبالذات في حركتها السياسية .. ومنذ ثورة ١٩١٩ ، وهى اكثر العناصر فاعلية ضمن معسكر هذه الطبقة ، وخاصة فى أكثر احزابها استنارة وتقدما ووطنية وديمقراطية وهو « الوفد المصري » .. بل لعلها كانت اليد الضاربة لهذا الحزب الوطنى الديمقراطى العتيق .

وكان ماحدث خلال حكم « توفيق نسيم » ظاهرة جديدة .. لقد تحرك الطلبة دون انتظار لأمر الوفد .. بل من الصحيح أن تقول ، أن حركتهم هى التى دفعت قيادة الوفد لتغيير موقفها من « نسيم » .. وكان وراء هذا التغيير ذكاء « مكرم عبيد » السياسى ، الذى دفعه لادراك المسألة ، فرأى ان يلتحم الوفد بالحركة ، لانها قد تتحول ضده..



وكان فى هذا كله خير قليل وشر قليل .. كان من خيرها ان البرجوازية الصغيرة، قد مدت أبصارها — بعد هذا الخروج — الى آفاق أرحب ثورية سواء فى القضية الاجتماعية أو الوطنية ، فقد كان من بين الزحام الذى شارك فى هذه الانتفاضة عديدون لعبوا بعد ذلك ادوارا هامة ..

ففى يوم ١٥ نوفمبر نشرت جريدة « الجهاد » خبرا فى صدر صفحتها الأولى .. قالت فيه ان البوليس قد حاصر احدى مظاهرات الطلاب ، فأصاب عددا منهم لجأوا الى دار الجهاد يطلبون اسعافهم .. وكان بينهم طالب بمدرسة النهضة الثانوية اسمه: « جمال عبد الناصر » ..

وكان من شرها أن سفر خروج البرجوازية المصرية الصغيرة ، قد قادها بعيداً عن الأفق الديمقراطى لحزب الوفد.. الذى كان حزبا علمانيا، شديد الايمان بالحرريات الليبرالية ، وأساليبها ، فاختل ايمانهم بتلك القيم ، فى حمى الألم الذى حاق بهم ،



توفيق نسيم يطلق البخور

فدفعهم الاخساس بلا جدوى الطريق الديمقراطي الليبرالي ، إلى البحث عن صيغ جديدة ، لعل اقساها تمثل في العودة لانتظار خرافة المستبد المستنير ..

.. وكانت الدنيا برغم هذا تسير

.. مات « عبد الحكم الجراحي » و « عبد المجيد مرسي » و « على طه عفيفي » وغيرهم .. لكن فرقة الريحاني بدأت عرض مسرحية « حكم قراقوش » .. وعرض كازينو « رتيبه وأنصاف رشدي » مسرحية « الشيطان شاطر » ، وفي تياترو ماجستيك عرضت فرقة الكسار اسكتش « معرض الكوارع »

وغنّت « اسمهان » أغنية حزينة ذاعت آنذاك ، يقول مطلعها : « أهنا ساعة في غرامي .. لما أبكي بين ايديكي .. وأحكي عن حبي وآلامي .. وانتى شايفاني بعنيكي » .

وكان الجيل الطالع قد تعمد كله بالدم .. وفهم فريق منه ميتة « الجراحي »

بشكل مختلف ، فأعتبرها — برغم كل شجاعتها وربما نسيته — ميتة فطيس ، أي بلا مقابل ، وربما كان مقابلها الوحيد أنها أقنعت ذلك الفريق أن سبب المأساة ، هو خنوع قادة الموجة الثورية التي جاءت بها ثورة ١٩١٩ ، وتنالى الاذعنات التي أخذوا يقدمونها ، فدفعته تلك القناعة إلى المشاركة في تأسيس المجموعات ، التي قررت أن تواجه الاستعمار وعملائه ، بعمليات اغتيال سياسي فردي سيلطخ وجه الوطن بالدم حتى بداية الخمسينيات .

يقول واحد من هؤلاء هو « وسيم خالد » ، أنه عندما قرأ خبر مقتل « الجراحي » لم يعجبه الأسلوب الانشائي الذي روت به الصحف المأساة .  
ويضيف :

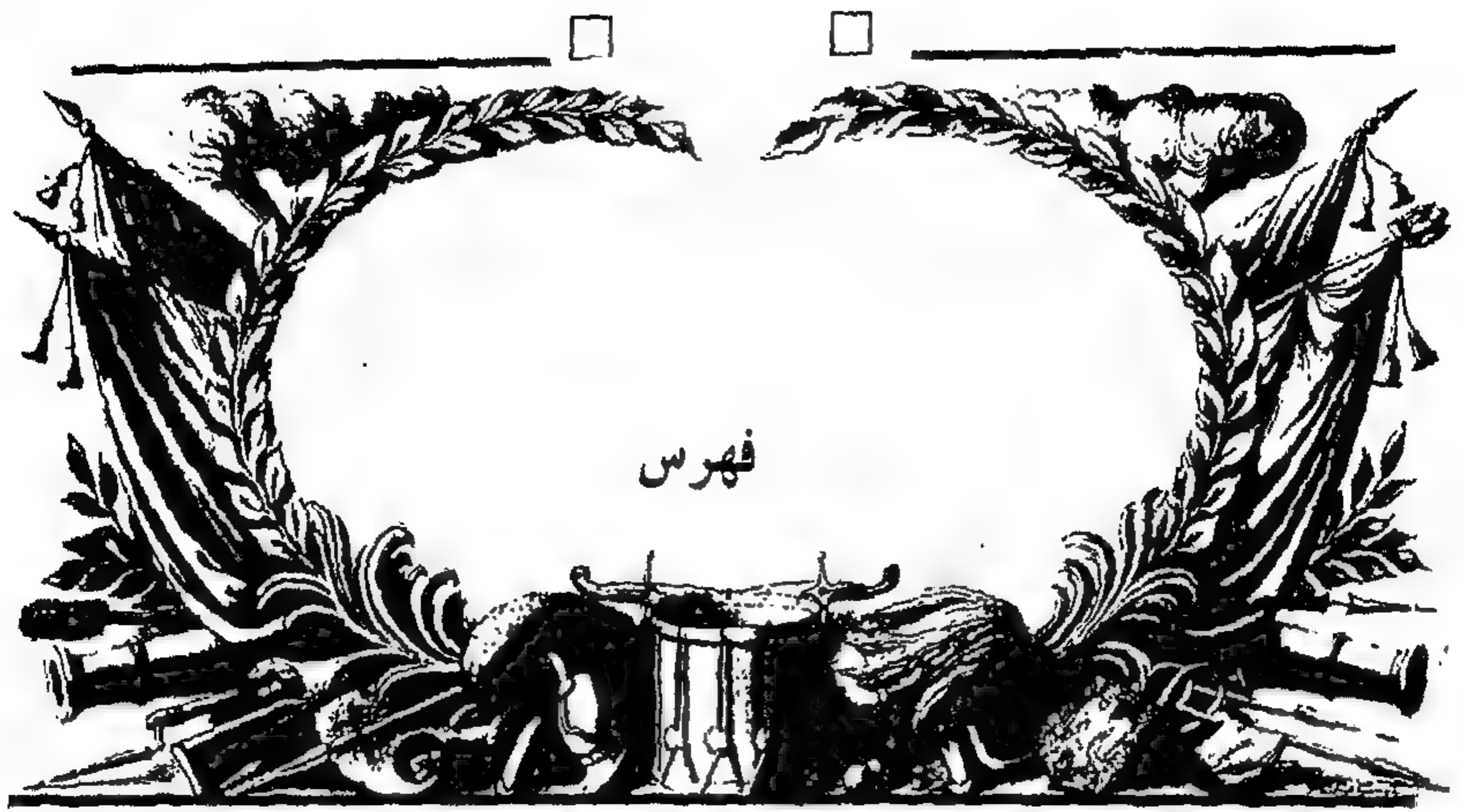
— لم أقبل حكاية الشباب الأعزل من كل شيء إلا الحق ، لم أقبل فتح الصدر للرصاص ، لم أقبل تعطف الزعماء بالزيارة .. لم أقبل أن يكون منتهى مايفعله الشباب من أجل الثأر لعبد الحكم هو أن يشيعوه في موكب رهيب . لم يعجبني أن يموت فطيسا . وساعدني الوصف الباهت الذي قرأته عن ميتة « الجراحي » على أن أتجاسر واحتقرها ، وهو ما كان يلزمني لأخلص نفسي من هذا الحزن الممض المفترس لأقرر ألا أتركهم يقتلونني قبل أن أقتلهم .. ولم أكن جرو ذئب ، ولا وحشا صغيرا ، بل كنت — على العكس — خياليا حالماً ، ولكني كنت واحداً من هذا الجيل ، الذي كان عليه أن يقفز إلى رجولته دون أن يعرف الطفولة ، وكان هذا هو عذابنا الحقيقي ..

وهكذا قرر الجيل أن يموت ولكن بعد أن يميتهم ، وإن يتعمد بدمه ودمهم في نفس اللحظة .. وكان ذلك أقصى قرارات الجيل .. وهو قرار فتح الطريق إليه . تلك الشجاعة المثالية ، والنادرة التي جعلت شبابا في عمر الزهور ، يواجهون الرصاص بلحمهم الحى .. ويستقبلون الموت هاتفين بحياة مصر .. وهذا هو المعنى الحقيقي للشعار الذي حفر اسم « الجراحي » في تاريخ الوطن .

— « رفعت العلم .. ياعبد الحكم » ..







- ١ — يقول الراوي يا سادة يا كرام ( مقدمة الطبعة الثانية ) ..... [ ١٠ ]
- ٢ — قال الراوي يا سادة يا كرام ( مقدمة الطبعة الأولى ) ..... [ ١٥ ]
- ٣ — السلطان وقضاة الشرع ..... [ ٢٥ ]
- ٤ — الموت على تل العقارب ..... [ ٥٧ ]
- ٥ — مقتلة الأحده الدامي ..... [ ٩٤ ]
- ٦ — مغامرات عبد الله أفندي بالمر ..... [ ١٥٤ ]
- ٧ — البطريق في المنفى ..... [ ١٨٠ ]
- ٨ — زمن الجواري ..... [ ٢١٦ ]
- ٩ — رصاصات الأمير سيف الدين ..... [ ٢٤٦ ]
- ١٠ — جلاد دنشواي ..... [ ٢٨٤ ]
- ١١ — مأساة مدام فهمي ..... [ ٣٦٢ ]
- ١٢ — العجوز والثورة ..... [ ٤٠٦ ]
- ١٣ — مؤامرة ضد زعيم الأغلبية ..... [ ٤٣٠ ]
- ١٤ — مصرع مأمور البداري ..... [ ٥٣٠ ]
- ١٥ — رفعت العلم يا عبد الحكم ..... [ ٥٩٤ ]



- ١ — الثورة العربية : الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ١٩٧٢ ( نفذ ) - الطبعة الثانية ، دار المستقبل العربي - القاهرة ١٩٨٢ ( نفذ ) .
- ٢ — حكايات من مصر : الطبعة الأولى ، دار الوطن العربي بيروت ١٩٧٤ ( نفذ ) .
- ٣ — الإخوان المسلمون : مشكلة الماضي ومأساة المستقبل ( دراسة نشرت كمقدمة للترجمة العربية لكتاب « ريتشارد ميتشل » الإخوان المسلمون » - الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي - القاهرة ١٩٧٧ ( نفذت ) الطبعة الثانية ، نشرت كفصل من كتاب « الكارثة التي تهددنا » - مكتبة مدبولي ١٩٨٧ .
- ٤ — البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة : الطبعة الأولى ، دار بن خلدون - بيروت ١٩٧٩ ، الطبعة الثانية ، مطبوعات الثقافة الوطنية - القاهرة ١٩٨٠ ( نفذت ) .
- ٥ — مجموعة شهادات ووثائق لخدمة تاريخ زماننا ( رواية ) : الطبعة الأولى ، دار بن برشد - بيروت ١٩٨٠ ( نفذت ) .
- ٦ — فلسطين ( الأرض والمقاومة ) : ( بالإشتراك مع خيرية قاسمية وحسناء مكداشي ، الطبعة الأولى ، دار الفتى العربي - بيروت ١٩٨١ ، الطبعة الثانية ، دار الفتى العربي - القاهرة ١٩٨١ ( نفذت ) .
- ٧ — محاكمة فؤاد سراج الدين باشا : ( دراسة ووثائق ) ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي - القاهرة ١٩٨٣ ، الطبعة الثانية ، مقدمة المؤلف لنصوص المحاكمة وقد صدرت مستقلة بعنوان « البرجوازية

- المصرية ولعبة الطرد خارج الحلية » ، دار التنوير - بيروت ١٩٨٢ .
- ٨ - هوامش المقرئزي : ( المجموعة الثانية من « حكايات من مصر » ) الطبعة الأولى ، دار القاهرة ١٩٨٣ ( نفذت ) .
- ٩ - رجال مرج دابق : ( قصة الفتح العثماني لمصر والشام ) الطبعة الأولى ، دار الفتى العربى - بيروت ١٩٨٣ ( نفذ ) .
- ١٠ - مثقفون وعسكر : ( مراجعات وشهادات وتجارب عن حالة المثقفين في عهد عبد الناصر والسادات ) الطبعة الأولى ، مكتبة مديولي - القاهرة ١٩٨٦ .
- ١١ - الكارثة التي تهددنا : الطبعة الأولى ، مكتبة مديولي - القاهرة ١٩٨٧ ، الطبعة الثانية ، دار عيون - الدار البيضاء ١٩٨٨ .
- ١٢ - تباريح جريح : مكتبة مديولي - القاهرة ١٩٨٨ .
- ١٣ - حكايات من دفتر الوطن : كتاب الأهالي - القاهرة ١٩٩٢ .

### تحت الطبع :

- ١٤ - أفرون وبنادق : ( ظاهرة العنف الجنائي والسياسي في مصر - نشرت سلسلة بمجلة ٢٣ يوليو ) - لندن ١٩٧٩ .
- ١٥ - البرنيسية والأفندي : ( قصة غرام الأميرة فتحية ورياض أفندي غالي ) .
- ١٦ - مأساة شكري مصطفى الحقيقية .
- ١٧ - أسطورة فرج الله الحلوى : ( وثائق التحقيق في تعذيبه و قتله مع دراسة عن حملة عبد الناصر ضد الشيوعية ) .
- ١٨ - إغتيال مصطفى خميس : ( الصدام الأول بين البروليتاريا والعسكرتاريا ) .
- ١٩ - الصحافة المصرية في معركة الديمقراطية : ( ١٩٥٠ - ١٩٥٤ ) .
- ٢٠ - خمسة وجوه لوعده باطل : ( قصة وعد بلفور ) بالإشتراك مع جميل عطية إبراهيم .
- ٢١ - بيان مشترك ضد الزمن : ( قصص وروايات قصيرة ) .
- ٢٢ - مذكرات عرابي باشا وأوراقه : ( تحقيق وتوثيق - ثلاث مجلدات ) .
- ٢٣ - عبد الرحمن الجبرتي : الانتلجنسيا المصرية في عصر القومية .
- ٢٤ - وثائق الحركة الشيوعية المصرية : ( المجلد الأول ) .
- ٢٥ - محاكمة فؤاد سراج الدين : ( الجزء الثاني - بقية شهادات الشهود ) .
- ٢٦ - محاكمة فؤاد سراج الدين : ( الجزء الثالث - مرافعة النيابة والدفاع ) .
- ٢٧ - حكايات من مصر - هوامش المقرئزي : المجموعة الثانية .

---

رقم الإيداع ٢١٤٠ / ١٩٩٢  
I. S. B. N  
977— 00— 2603— 4

---

طبعته مطابع شركة الأمل للطباعة والنشر  
إخوان مورفيتلي سابقا .  
تليفون : ٣٩٠٤٠٩٦







بين ابطال هذا الكتاب سلطان ممالكي، حاول أن يكون أول  
من يطبق حدّ الزنا بعد الخليفة عمر بن الخطاب، فعارضه قضاة  
الشرع، فكان أن عزلهم جميعا، وقرر أن يرحم الزانيين  
ويطيرك للأقباط عزله الخديو ونفاه إلى الدير، فأصدر قبل  
رحيله إلى المنفى قرارا بحرمان خليفته، فامتنع الاقباط عن  
دخول الكنائس • ورئيس لمجلس الشورى ارتكب جريمة شراء  
الجواري بعد إلغاء الرقيق فتنازل عن جنسيته المصرية ليتهرب  
من المحاكمة. • وبينهم أمير مختل الأعصاب من الأسرة  
المالكة المصرية، أطلق رصاصاته على زوج شقيقته الذي أصبح  
ملكا على مصر • ومن بينهم - ابطال هذا الكتاب - استاذ  
بجامعة كمبردج ظن أنه يخدم بريطانيا العظمى، بتجنيد  
عربان سحباء ضد عرابي، فسرق العربان الرشوة وقتلوه  
وسائق حانطور صرخ: جاي يامسلمين.. النصارى بيقتلوا  
إخواننا فبدأت المذبحة التي انتهت باحتلال مصر.

وبينهم كذلك «جلاد دنشواي»، أعظم طلاب الرحمة في  
تاريخ القضاء المصري، الذي أسقطه لسانه الذرب، وعاش عمره  
يحاول التكفير عن ذنبه، لكن الشعب رفضا • وفيهم  
متآمرون حاولوا أن يطوعوا إرادة زعيم الأمة مصطفى النحاس  
حتى لا يكرر وراء سلفه عبارة: الأمة مصدر السلطات •  
وفيههم فلاح اسمه جعیدی عبد الحق، قضى على ديكتاتورية  
اسماعيل صدقي، بعد أن فضح القضاء التعذيب البشع الذي  
تعرض له في مركز الهداري..

• وفيهم - أخيرا - شبان في عمر الورود، ماتوا  
بحياة الوطن، وصنع الذين لم يستشهدوا برصاص  
من اسم أحدهم الشعار الذي لا يموت: «رفعت العلم  
الحكم»!

إنها فصول من دفتر الوطن، تعيد تخليق المثل  
وابطاله وأفكاره وصحفه وأحزابه وفنونه وتقاليده  
والصورة، لتؤكد أن الوطن فيه من الجمال والجلال  
من أجله أن يفنى فيه الانسان.

